



مبرة الآل والأصحاب

أبحاث

مُلتقى أعلام الإسلام الثالث

" الإمام مسلم وأصحاب السنن الأربعة "

رحمهم الله

صحيح مسلم

سنن الترمذي

سنن النسائي

سنن أبي داود

سنن ابن ماجه



مبرة الآل والأصحاب

أَبْحَاثُ مُلْتَقَى أَعْلاَم الإِسْلاَم الثالث

الإمام مسلم وأصحاب السنن الأربعة رحمهم الله



١٤٤٦هـ / ٢٠٢٤م

حقوق الطبع محفوظة لمبرة الآل والأصحاب

إلا لمن أراد التوزيع الخيري بشرط عدم التصرف في المادة

الطبعة الأولى



هاتف: ٢٢٥٦٠٢٠٣ - ٢٢٥٥٢٣٤٠


بسم الله الرحمن الرحيم


ملتقى
أعلام
الإسلام

الفهرس

المقدمة ٧

أبحاث الأسبوع الأول ١١

اليوم الأول ١٢

الجلسة الأولى: الانتقادات الموجهة لصحيح الإمام مُسلم عرضاً ونقداً ١٣

د. محمد أكرم الندوي

الجلسة الثانية: الإمام ابن ماجه ومنهجه في سُننه ٥٠

أ.د. عبدالرزاق أبوالبصل

اليوم الثاني ٩٥

الجلسة الأولى: منهج النسائي في التعديل والتجريح ٩٦

د. قاسم علي سعد

الجلسة الثانية: الإمام أبو داود ومنهجه في كتبه ١٧٩

د. محمد محمدي بن محمد جميل النُّوْرِسْتاني

أبحاث الأسبوع الثاني ٣٣٢

اليوم الثالث ٣٣٣

الجلسة الأولى: الإمام الترمذي وكتابه «الجامع» ٣٣٤

د. عبد الباري بن حماد بن محمد الأنصاري

الجلسة الثانية: الاتجاه الفقهي للإمام مُسلم وأصحاب السُنن..... ٤١٦

د. عبد المجيد محمود عبد المجيد رحمه الله تعالى

اليوم الرابع..... ٤٧٠

الجلسة الأولى: النقد والعلل عند الإمام مُسلم..... ٤٧١

أ. د. عبد الله بن محمد حسن دمفو

الجلسة الثانية: المنهج العقدي عند الإمام مُسلم وأصحاب السُنن: ٥٤٦
الآل والأصحاب (نموذجًا)

د. أسامة الشنطي

المقدمة

الحمد لله على ما أنعم وأولى، وصلى الله وسلم على نبينا محمد أجلِّ من حِمَد وأولى، وعلى آله الطيبين أولى العُلا، وصحابته المستكملين شرفًا وفضلًا، أما بعد؛

فنلهج لله بالحمد على تلك النعمة الجليلة أن شرّفنا بالانتساب لهذا الدين العظيم، وجعلنا من تلك الأمة الخالدة التي انتظم في عقدها العلماءُ الأعلام، ونحمده سبحانه أن اختصنا بهذه المنحة الكريمة بخدمة أعلام الإسلام، والتنويه بذكرهم، وبيان قدرهم وشرفهم، والكشف عن جهودهم في خدمة دينهم وأمتهم.

ومواصلةً للسُّنَّة الحسنة التي تقدّمت في دورتيْن سابقتين من «ملتقى أعلام الإسلام»، كانا لأول حول الإمام البخاري، والثاني حول الإمام أحمد رحمهما الله، وبعد غيابٍ لمُدّة قدّرها الله، نواصل هذه الدورة الجديدة من «ملتقى أعلام الإسلام»، والذي يُعقد حول ثُلَّة من أئمة السُّنّة الأفذاذ، وهم: الإمام مسلم، وأصحاب السنن الأربعة: أبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، رحمهم الله جميعًا؛ ليكتملَ عقد أصحاب الكتاب الستّة التي هي دواوين الإسلام وأصوله العظام.

يضم هذا الكتاب الأبحاث التي قدّمها المشاركون حول هؤلاء الأئمة الخمسة، وهم نخبة من المتخصصين في العلوم الإسلامية عامة، والحديث والفقه والعقيدة خاصة، والذين جرى انتخابهم من اللجنة العلمية للملتقى

بعناية، ولبّوا الدعوة مشكورين لإثراء هذا الملتقى بالأوراق البحثية النفيسة التي تشمل محاورَه المتنوعة، والتي تُلقى على مدار أربعة أيام في الفترة من ١٣ ربيع الآخر ١٤٤٦هـ/ الموافق ١٦ أكتوبر ٢٠٢٤م إلى ٢٠ ربيع الآخر ٤٤٦هـ / الموافق ٢٣ أكتوبر ٢٠٢٤م، (عن بُعد)، وتنظِّمه مبرة الآل والأصحاب بدولة الكويت.

نرجو من الله أن ينفع بهذا الملتقى كلَّ من أعدّ له، وشارك فيه بالمحاضرة، أو التعقيب، أو الحضور، أو الفائدة، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

اللجنة العلمية لملتقى أعلام الإسلام: الإمام مسلم وأصحاب السنن رحمهم الله.

علي بن حمد التميمي ... رئيس اللجنة العلمية

محمد بن ناصر العجمي ... مستشار اللجنة العلمي

عبد الكريم الحربي ... عضوًا

محمد يوسف المزيني ... عضوًا

بدر باقر ... عضوًا

عمرو بسيوني ... عضوًا

برنامج الأسبوع الأول



برنامج الأسبوع الثاني



أبحاث الأسبوع الأول

لمُلْتَقَى أَعْلاَم الإِسْلاَم

الإمام مسلم وأصحاب السنن الأربعة

رحمهم اللّٰه

اليوم الأول


مبرة الآل والأصحاب
برنامج اليوم الأول لملتقى أعلام الإسلام
" الإمام مسلم وأصحاب السنن الأربعة رحمهم الله "
ملتقى أعلام الإسلام
اليوم الأول
الثلاثاء
١٢ ربيع الآخر ١٤٤٦هـ / ١٥ أكتوبر ٢٠٢٤م
٧:٤٥ مساءً كلمة رئيس مبرة الآل والأصحاب
د . عبدالمحسن الجارالله الخرافي
الجلسة الأولى
الانتقادات الموجهة لصحيح الإمام مُسلم عرضاً و نقداً
التوقيت
المحاضر
المعقب
٨ مساءً
د. محمد أكرم الندوي
د. نظام يعقوبي
الجلسة الثانية
الإمام ابن ماجه ومنهجه في سُننه
التوقيت
المحاضر
المعقب
٩ مساءً
أ.د. عبدالرزاق أبوالبصل
د. محمد أكرم الندوي
almabarrah
almabarrahkw
https://almabarrah.net
00965 97712970
لمتابعة البث المباشر للملتقى
على قناة المبرة في اليوتيوب

الجلسة الأولى

الانتقادات الموجهة لصحيح الإمام مُسلم عرضاً ونقداً

د. محمد أكرم الندوي

إن أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى صحيحا الإمامين أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ) وأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت ٢٦١هـ) رحمهما الله تعالى، لا يعدلهما كتاب من الكتب المصنفة، ومن جلالة الصحيحين أنهما نالا قبولا واسعا وشهرة عظيمة وانتشارا كبيرا منذ أن تم تأليفهما إلى يومنا هذا.

هل استوعب الشيخان الصحيح أم لا؟ قال ابن منده: «سمعت محمد بن يعقوب الأخرم يقول ما معناه قل ما يفوت البخاري ومسلما مما ثبت من الحديث»[١].

وعن ابن الشرقي عن مسلم قال: «ما وضعت في هذا المسند شيئا إلا بحجة ولا أسقطت شيئاً منه إلا بحجة»[٢].

فالشيخان لم يستوعبا الصحيح، ولكن استوعبا أصح الصحيح الذي على شرطهما، فما لم يخرجا من الصحيح فإنه وإن كان صحيحا، ولكنه ليس على شرطهما، قال البخاري: «تركت من الصحيح خشية أن يطول الكتاب»؟ فالصحيح درجات، وكتابهما مختص بأعلى درجات الصحيح، ولها صفاتها، فضمنا كتابيهما ما استوفى تلك الصفات، وتركا الصحيح الذي لم يستوفها.

(١) الذهبي: سير أعلام النبلاء ١٢/ ٥٦٥-٥٦٦.

(٢) تقييد المهمل ١/ ٦٦-٦٧، وإكمال المعلم ١/ ٨١، و سير أعلام النبلاء ١٢/ ٥٨٠.

ولو لم يتعهد الشيخان باستيعاب ما على شرطهما لما كان لإلزام الدارقطني معنى، إذ قال في مقدمة الإلزامات والتتبع: «ذكرنا مما أخرجه البخاري ومسلم أو أحدهما من حديث بعض التابعين، وتركا من حديثه شبيها به، ولم يخرجاه، أو من حديث نظير له من التابعين الثقات ما يلزم إخراجه على شرطهما...».

فجمع الشيخان البخاري ومسلم أعلى الأحاديث الصحيحة في كتابيهما، واشترطا لها شروطا، وتركا أحاديث صحيحة ليست على شرط كتابهما، وأن البخاري ومسلما متفقان على الشروط التي إذا اجتمعت في حديث كان صحيحا، وقد يختلفان في تطبيق هذه الشروط، فما أخرجا حديثا في كتابيهما إلا عن بينة، وما لم يخرجاه فكذلك عن بينة[1].

قال ابن الصلاح في الصيانة: ثم إن ما ألزمهما الدارقطني غير لازم لهما فإنهما تجنبا التطويل ولم يضعا كتابيهما على أن يستوعبا جميع الأحاديث الصحاح واعترفا بأنهما تركا بعض الصحاح روينا ذلك عنهم صريحا، نعم إذا كان الحديث الذي تركاه أو أحدهما مع صحة إسناده أصلا في معناه عمدة في

(١) قال الحافظ ابن الصلاح: «وما اختلفوا في صحته من الأحاديث فقد يكون سبب اختلافهم انتفاء وصف من هذه الأوصاف بينهم خلاف في اشتراطه كما إذا كان بعض رواة الحديث مستورا أو كما إذا كان الحديث مرسلا، وقد يكون سبب اختلافهم في صحته اختلافهم في أنه هل اجتمعت فيه هذه الأوصاف أو انتفى بعضها وهذا هو الأغلب في ذلك، وذلك كما إذا كان الحديث في رواته من اختلف في ثقته وكونه من شرط الصحيح فإذا كان الحديث قد تداولته الثقات غير أن في رجاله أبا الزبير المكي مثلا أو سهيل بن أبي صالح أو العلاء بن عبد الرحمن أو حماد بن سلمة قالوا فيه هذا حديث صحيح على شرط مسلم، وليس بصحيح على شرط البخاري، لكون هؤلاء عند مسلم ممن اجتمعت فيهم الأوصاف المعتبرة، ولم يثبت عند البخاري ذلك فيهم، وكذا حال البخاري فيما خرجه من حديث عكرمة مولى ابن عباس وإسحاق بن محمد الفروي وعمرو بن مرزوق وغيرهم ممن احتج بهم البخاري ولم يحتج بهم مسلم». (صيانة صحيح مسلم ص ١١).

بابه ولم يخرجا له نظيرا فذلك لا يكون إلا لعلة فيه خفيت واطلعا عليها أو التارك له منهما أو لغفلة عرضت والله أعلم»[1].

ويقول الحافظ أبو الفرج ابن الجوزي بعد رده على من يرى أن أحمد عنى بقوله (صح الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم سبعمائة ألف حديث) المتون لا الطرق: «ومثل هذا تغفيل قوم قالوا: إن البخاري لم يخرج كل ما صح عنده، وإن ما أخرج كالأنموذج، وإلا فكان يطول، وقد ذهب إلى نحو هذا أبو بكر الإسماعيلي، وحكي عن البخاري أنه قال: ما تركت من الصحيح أكثر، وإنما يعني الطرق. يدل على ما قلته أن الدارقطني، وهو سيد الحفاظ، جمع ما يلزم البخاري ومسلما إخراجه ما لم يذكراه أحاديث يسيرة، ولو كان كما قالوا لأخرج مجلدات، ثم قوله ما يلزم البخاري دليل صريح على ما قلته، لأن من أخرج الأنموذج لا يلزمه شيء»[2].

هذا البحث موضوع للحديث عن صحيح مسلم فأقتصر عليه.

منهج الإمام مسلم في صحيحه:

إن كتاب مسلم مرتب ترتيبا بديعا، بدأه بمقدمة، شرح فيها سبب تأليفه، وشرطه، ومنهجه، ورد على من استحدث قيدا جديدا في الاتصال، ثم دخل في أصل الكتاب مقدِّما كتاب الإيمان على سائر الكتب لأنه أصل هذا الدين، ثم فصل كتب العبادات مرتبة، والأبواب في داخلها أيضا مرتبة، ثم كتاب

(١) صيانة صحيح مسلم ص ٣١.
(٢) ابن الجوزي: صيد الخاطر ١٦٤.

النكاح وأبوابه وهلم جرا، وساق الأسانيد في كل باب سوقا عجيبا، يدل على براعته وتقدمه في معرفة الأسانيد وعلله.

يبدأ مسلم كل باب بأحاديث الأصول وهي التي رواها أصحاب الطبقة الأولى من ذوي الاستقامة والإتقان، ويستوعبها استيعابا تاما، لا يفوته منها شيء، وهذه الأحاديث هي أصل الكتاب ومادته.

ويردفها أحاديث الطبقة الثانية التي تشارك الأولى في العدالة والستر دون الضبط والإتقان، وهي المسماة بالمتابعات والشواهد، فلا يعتمدها، وإنما يأتي بها للاعتضاد والاستشهاد.

وقد يجمع في المتابعات بين أحاديث الطبقة الأولى والثانية، معنى ذلك أن من الرواة من يدخلهم في الأصول والمتابعات، ومنهم من لا يخرج له إلا في المتابعات والشواهد، ولا يحط أحاديث الطبقة الأولى إلى درجة المتابعات إلا إذا كان فيها نوع كلام.

وتولى الإمام مسلم في صحيحه إعلال الأحاديث التي قد يُظَنُّ أنها على شرطه، فيكشف عن عللها ليتبين أنها غير صحيحة، ويأتي بالأحاديث المعللة في آخر الباب.

الناقدون لصحيح مسلم:

واشتغل عامة العلماء والمحدثين بالتفقه والنظر فيه، ومن آثار هذا النظر هو انتقادهم لأحاديثه، والانتقاد دليل عناية الحفاظ وأعلام المحدثين به.

وأعظم من صرف همته لانتقاد حديث صحيح مسلم: الحافظ أبو الفضل ابن عمار الشهيد (ت ٣١٧هـ) في كتابه (علل الأحاديث في كتاب الصحيح لمسلم بن الحجاج)، والحافظ أبو بكر الإسماعيلي (ت ٣٧١هـ) في مستخرجه على صحيح البخاري، والحافظ أبو الحسن الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، والحاكم أبو عبد الله النيسابوري (ت ٤٠٥هـ) في (المستدرك)، والحافظ عبد الغني الأزدي (ت ٤٠٩هـ)، والحافظ أبو علي الجياني الغساني (ت ٤٩٨هـ) في كتابه (تقييد المهمل وتمييز المشكل)، وأبو الحسن بن القطان الفاسي (ت ٦٢٨هـ) في كتابه (بيان الوهم والإيهام)، والحافظ أبو مسعود الدمشقي (ت ٦٦٢هـ) في كتابه (الأطراف)، وغيرهم من الحفاظ.

والنقد الذي وجهه الأئمة إلى صحيح مسلم نوعان: ١- أن ثمة أحاديث يتوفر فيها شرط مسلم ولم يخرجها في صحيحه، وهذا النقد قام به الدارقطني في الإلزامات، والحاكم في المستدرك، ٢- وأن ثمة أحاديث في صحيح مسلم لم يتوفر فيها شرط الصحيح، وهذا النقد قام به الدارقطني في التتبع وغيره، سأتعرض أولا لدراسة إلزامات الدارقطني واستدراك الحاكم، ثم آتي بكلام فصل في النوع الثاني من النقد إن شاء الله.

دراسة إلزامات الدارقطني:

قال الدارقطني: ذكرنا مما أخرجه البخاري ومسلم أو أحدهما من حديث بعض التابعين وتركا من حديثه شبيها به، ولم يخرجاه، أو من حديث نظير له من التابعين الثقات ما يلزم إخراجه على شرطهما ومذهبهما، فيما نذكره إن شاء الله تعالى. وبالله التوفيق.

أخرج البخاري من حديث قيس بن أبي حازم عن مرداس الأسلمي: «يذهب الصالحون« عن يحيى بن عباد عن مرداس عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وأخرجه عن إبراهيم بن أبي موسى، عن عيسى بن يونس، عن إسماعيل، عن قيس، عن مرداس موقوفا.

وقد رفعه حفص بن غياث عن إسماعيل.

وأخرج مسلم حديث قيس عن عدي بن عميرة: «من استعملناه على عمل« من حديث وكيع وابن نمير وابن بشر وأبي أسامة وفضل بن موسى عن إسماعيل عن قيس عن عدي بن عميرة عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وقال مسلم بن الحجاج في كتاب الوحدان وعدي بن عميرة والصنابح بن الأعسر ودكين بن سعيد الزني ومرداس بن مالك الأسلمي وأبو شهم وأبو حازم، ولم يرو عنهم غير قيس بن أبي حازم.

فيلزم على مذهبهما جميعا إخراج حديث الصنابح بن الأعسر، ودكين بن سعيد، وأبي حازم والد قيس، إذ كانت أحاديثهم مشهورة محفوظة رواها جماعة من الثقات عن إسماعيل بن أبي خالد عن الصنابح عن دكين وعن أبيه كل واحد منهم.

ويلزم أيضا إخراج حديث قيس عن أبي شهم من رواية أسود بن عامر عن هريم عن بيان عن قيس عن أبي شهم عن النبي صلى الله عليه وسلم، أنه أتاه يبايعه فقال: ألست صاحب الجبيذة بالأمس، إذ كان من شرطهما أسود بن عامر وقد أخرج البخاري عن هريم بن سفيان. وبالله التوفيق.

وموضع الإلزام أن البخاري أخرج حديث مرداس ولم يرو عنه غير قيس بن أبي حازم، وأخرج مسلم حديث عدي بن عميرة ولم يرو عنه غير قيس، وأخرجا جميعا عن أبي مالك الأشجعي وعن مجزأة بن زاهر الأسلمي وانفرد البخاري بحديث مجزأة بن زاهر عن أبيه في النهي عن لحوم الحمر عن عبدالله بن محمد عن عثمان بن عمر عن إسرائيل عن مجزأة.

وأخرج مسلم أحاديث أبي مالك الأشجعي عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يخرجها البخاري، فيلزم على شرطهما إخراج حديث أبي مالك الأشجعي عن نبيط بن شريط عن النبي صلى الله عليه وسلم من رواية أبي ومن تابعه من الثقات إلى أبي مالك، وسيلزم إخراج حديث محمد بن حاطب عن النبي صلى الله عليه وسلم من رواية أبي مالك الأشجعي عنه وقد رواه عنه أيضا سماك بن حرب وغير واحد، منهم ابن عون ويوسف بن سعد وغيرهما، وموضع الإلزام أن زاهر بن الأسود لم يرو عنه غير ابنه مجزأة، وقد أخرج البخاري حديثه وأن طارق بن الأشيم لم يرو عنه غير ابنه أبي مالك وقد أخرج مسلم أحاديثه عنه.

وأخرجا جميعا عن أبي المليح بن أسامة ولم يخرجا من أحاديث عن أبيه شيئا، وانفرد البخاري بإخراج حديثه عن بريدة عن النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة العصر، وانفرد مسلم بإخراج حديث أبي المليح عن نبيشة، وبإخراج حديث أبي المليح عن معقل بن يسار من رواية قتادة عنه، فيلزم على مذهبهما إخراج حديث أبي المليح عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم من رواية قتادة وخالد الحذاء وأبي قلابة عن أبي المليح عن أبيه، وإخراج حديث أبي

المليح عن أبي عزة يسار بن عبد عن النبي صلى الله عليه وسلم من حديث أيوب السختياني عنه، ويلزم مسلما إخراج حديث أبي الأحوص عوف بن مالك عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم، إذ كانت طرقها صحاحا رواها أبو إسحاق السبيعي وأبو الزعراء وعبد الملك بن عمر وغيرهم عن أبي الأحوص عن أبيه، ولأن مسلما قد أخرج حديث عبدالله بن مطيع بن الأسود عن أبيه من رواية الشعبي عنه، ولم يرو عن مطيع غير ابنه عبدالله من وجه يصح مثله.

وانفرد البخاري بإخراج حديث حزن بن أبي وهب، أخرج عنه حديثين ولم يرو عنه غير ابنه المسيب، ولا عن المسيب غير ابنه سعيد، واتفقا على إخراج حديث المسيب بن حزن في وفاة أبي طالب عم النبي صلى الله عليه وسلم ولم يرو عنه غير ابنه سعيد، ولا رواه عن سعيد غير الزهري، وأخرج حديثين عن زهرة بن معبد عن جده عبدالله بن هاشم بن زهرة عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولم يرو عن عبدالله بن هشام غير زهرة بن معبد.

وأخرج البخاري عن الزهري عن عبدالله بن ثعلبة بن صغير: مسح النبي صلى الله عليه وسلم وجهه. ولم يرو عنه غير الزهري، وأخرج البخاري عن الحسن عن عمرو بن تغلب ولم يرو عنه غير الحسن، ويلزم إخراج حديث الحسن عن أحمر بن جزء: إن كنا لنأوي لرسول الله صلى الله عليه وسلم مما يجافي من حديث عباد راشد عن الحسن عن معقل أن أخته طلقت.

وقد أخرج البخاري حديث أبي الأسود عن النعمان بن أبي عياش عن خولة بنت ثامر عن النبي صلى الله عليه وسلم أن رجلا يتخوضون في مال

الله عز وجل. ولا تعرف خولة بنت ثامر إلا في هذا الحديث ولم يرو عنها غير النعمان بن أبي عياش، وهذا اللفظ يشبه لفظ عبيد سنوطا عن خولة بنت قيس بن قهد امرأة حمزة عن النبي صلى الله عليه وسلم فإن كانت هي التي روى عنها النعمان ونسبها إلى ثامر فالحديث مشهور، وإن كانتا امرأتين فابنة ثامر لم يرو عنها غير النعمان بن أبي عياش.

وأخرج البخاري حديث سويد بن النعمان عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يرو عن سويد غير بشير بن يسار، وأخرج أيضا حديث أبي سعيد بن المعلي عن النبي صلى الله عليه وسلم في فضل فاتحة الكتاب، ولم يرو عنه فير حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب، ولا عنه غير خبيب بن عبد بن يساف.

وأخرج مسلم حديث أبي عثمان النهدي زهير بن عمرو مضموما مع قبيصة بن المخارق، ولم يرو عن زهير غير أبي عثمان، وأخرج مسلم حديث أبي الأسود عن عروة عن عائشة عن جدامة بنت وهب عن النبي صلى الله عليه وسلم في الغيلة، ولم يرو عن جدامة غير عائشة، ولا رواه غير أبي الأسود عن عروة، وانفرد مسلم بحديث سعيد عن قتادة عن سنان بن سلمة عن ابن عباس عن ذؤيب عن النبي صلى الله عليه وسلم في البدن، ولم يرو عن ذؤيب غير ابن عباس، ولا روى حديثه غير قتادة عن سنان وقيل إن قتادة لم يسمع من سنان.

واتفقا على إخراج حديث عتبان بن مالك، ولم يرو عنه غير محمود بن الربيع، واتفقا على إخراج حديث عمرو بن عوف البدري حليف بني عامر بن

لؤي، ولم يرو عنه غير المسور بن مخرمة، واتفقا على إخراج حديث مالك بن صعصعة في المعراج، ولم يرو عنه غير أنس بن مالك، ولا رواه عنه غير قتادة، واتفقا على إخراج حديث معيقب، ولم يرو عنه غير أبي سلمة من وجه يصح مثله.

وانفرد البخاري بحديث سنين أبي جميلة، ولم يرو عنه غير الزهري من وجه يصح مثله، وانفرد البخاري بحديث شيبة بن عثمان، ولم يرو عنه غير أبي وائل من وجه يصح مثله، فهذا حديث الثوري والشيباني عن واصل عن أبي وائل.

وانفرد مسلم بحديث الأغر المزني، ولم يروه عنه غير أبي بردة بن أبي موسى من وجه يصح مثله، وانفرد مسلم بحديث أبي رفاعة العدوي، ولم يرو عنه غير حميد بن هلال العدوي من وجه يصح مثله، وانفرد مسلم برافع بن عمرو الغفاري أخي الحكم بن عمرو، ولم يرو غير عنه عبدالله بن الصامت من وجه صح مثله، وانفرد مسلم بحديث ربيعة بن كعب الأسلمي، ولم يرو عنه غير أبي سلمة بن عبدالرحمن من وجه يصح مثله.

وانفرد البخاري بحديث أبي عبس بن جبر «من اغبرت قدماه في سبيل الله» من رواية عباية بن رفاعة، ولم يرو عنه من وجه يصح مثله غيره.

وانفرد مسلم بحديث زياد بن علاقة عن قطبة بن مالك «والنخل باسقات» ولم يرو عنه غير زياد، وانفرد مسلم بحديث نافع بن عتبة بن أبي وقاص عن النبي صلى الله عليه وسلم «يغزون جزيرة العرب» ولم يرو عنه غير جابر بن سمرة.

وانفرد البخاري بحديث أم العلاء الأنصارية، ولم يرو عنها غير خارجة بن زيد بن ثابت، تفرد الزهري عنه.

وانفرد مسلم بحديث أم مبشر، ولم يرو عنها غير جابر بن عبدالله من وجه يصح مثله.

ثم قال الدارقطني:

ذكر أحاديث رجال من الصحابة رضي الله عنهم رووا عن النبي صلى الله عليه وسلم رويت أحاديثهم من وجوه لا مطعن في ناقليها ولم يخرجا من أحاديثهم شيئا، فيلزم إخراجها على مذهبهما وعلى ما قدمنا ذكره وما أخرجاه أو أحدهما.

قلت (القائل كاتب هذه السطور): واستمر الدارقطني في عد أولئك الصحابة وأسانيدهم، ومن أراد التفصيل فليراجع (الإلزامات).

الجواب:

قلت: حاصل إلزام الدارقطني أن الشيخين أخرجا في صحيحيهما عن رجال من الصحابة وليس لهم إلا راو واحد، وتركا رجالا وهم يماثلونهم في أن ليس لهم إلا راو واحد، فيلزمهما على أصلهما أن يخرجا لهؤلاء كما أخرجا لأولئك.

قلت: وهذا إلزام لا يلزمهما أبدا، فالذين أخرج لهم الشيخان هم صحابة معروفون، والذين لم يخرج لهم هم مجهولو الصحبة فلا يخرجان لهم إلا

إذا كان لهم راويان على الأقل ليخرجوا عن حد الجهالة، نعم قد يكون ثمة اختلاف بين الجهابذة في تمييز المعروفين من المجهولين، كما يوجد الاختلاف في غير ذلك من أحوال الرواة وشروط التصحيح والتضعيف.

وهذا أمر بينه أئمة الحديث، فمن كان معروفا لا يسأل عن تعديله ولا يحتاج إلى تزكية، قال الخطيب: باب في أن المحدث المشهور بالعدالة والثقة والأمانة لا يحتاج إلى تزكية المعدل، مثال ذلك: أن مالك بن أنس وسفيان الثوري وسفيان بن عيينة وشعبة بن الحجاج وأبا عمرو الأوزاعي والليث بن سعد وحماد بن زيد وعبد الله بن المبارك ويحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي ووكيع بن الجراح ويزيد بن هارون وعفان بن مسلم وأحمد بن حنبل وعلي بن المديني ويحيى بن معين ومن جرى مجراهم في نباهة الذكر واستقامة الأمر والاشتهار بالصدق والبصيرة والفهم، لا يسأل عن عدالتهم، وإنما يسأل عن عدالة من كان في عداد المجهولين، أو أشكل أمره على الطالبين[1].

وقال الخطيب: أخبرنا محمد بن أحمد بن رزق، ثنا عثمان بن أحمد الدقاق، ثنا حنبل بن إسحاق بن حنبل، قال: سمعت أبا عبد الله، وهو أحمد بن حنبل، وسئل عن إسحاق بن راهويه، فقال: مثل إسحاق يسأل عنه إسحاق عندنا إمام من أئمة المسلمين[2].

(١) الكفاية ص ٨٦.

(٢) الكفاية ص ٨٧.

وقال الخطيب: أخبرنا أبو بكر عبد الله بن علي بن حمويه الهمذاني بها، أنا أحمد بن عبد الرحمن الشيرازي، قال: سمعت أبا إسحاق إبراهيم بن أحمد المستملي يقول: سمعت عبد الله بن محمد بن طرخان، يقول: سمعت محمد بن عقيل، يقول: سمعت حمدان بن سهل، يقول: سألت يحيى بن معين عن الكتابة عن أبي عبيد والسماع منه، فقال: مثلي يسأل عن أبي عبيد؟ أبو عبيد يسأل عن الناس.

حدثني محمد بن عبيد الله المالكي، أنه قرأ على القاضي أبي بكر محمد بن الطيب قال: والشاهد والمخبر إنما يحتاجان إلى التزكية متى لم يكونا مشهوري العدالة والرضا، وكان أمرهما مشكلا ملتبسا ومجوزا فيه العدالة وغيرها، والدليل على ذلك أن العلم بظهور سترهما واشتهار عدالتهما أقوى في النفوس من تعديل واحد واثنين يجوز عليهما الكذب والمحاباة في تعديله، وأغراض داعية لهما إلى وصفه بغير صفته، وبالرجوع إلى النفوس يعلم أن ظهور ذلك من حاله أقوى في النفس من تزكية المعدل لهما، فصح بذلك ما قلناه، ويدل على ذلك أيضا أن نهاية حال تزكية العدل أن يبلغ مبلغ ظهور ستره، وهي لا تبلغ ذلك أبدا، فإذا ظهر ذلك فما الحاجة إلى التعديل[1].

وقال الخطيب: أخبرنا عبد الرحمن بن عثمان الدمشقي، في كتابه إلينا، أنا أبو الميمون البجلي، ثنا أبو زرعة عبد الرحمن بن عمرو، وقال: أخبرني عبد الرحمن بن إبراهيم، عن الوليد بن مسلم، قال: قال ابن جابر: لا يؤخذ العلم إلا ممن شهد له بالطلب: قال أبو زرعة: فسمعت أبا مسهر يقول: إلا جليس

(١) الكفاية ص ٨٧.

العالم فإن ذلك طلبه. قال الخطيب: أراد أبو مسهر بهذا القول أن من عرفت مجالسته للعلماء وأخذه عنهم، أغنى ظهور ذلك من أمره أن يسأل عن حاله، والله أعلم[1].

ومن كان مجهولا يحتاج إلى ما يرفعه عن حد الجهالة، قال الخطيب: باب ذكر المجهول وما به ترتفع عنه الجهالة:

المجهول عند أصحاب الحديث: هو كل من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه، ولا عرفه العلماء به، ومن لم يعرف حديثه إلا من جهة راو واحد، مثل عمرو ذي مر وجبار الطائي وعبد الله بن أغر الهمداني والهيثم بن حنش ومالك بن أغر وسعيد بن ذي جدان وقيس بن كركم وخمر بن مالك، وهؤلاء كلهم لم يرو عنهم غير أبي إسحاق السبيعي، ومثل سمعان بن مشنج والهزهاز بن ميزن لا يعرف عنهما راو إلا الشعبي، ومثل بكر بن قرواش وحلام بن جزل لم يرو عنهما إلا أبو الطفيل عامر بن واثلة، ومثل يزيد بن سحيم لم يرو عنه إلا خلاس بن عمرو، ومثل جري بن كليب لم يرو عنه إلا قتادة بن دعامة، ومثل عمير بن إسحاق لم يرو عنه سوى عبد الله بن عون، وغير من ذكرنا خلق كثير تتسع أسماؤهم، وأقل ما ترتفع به الجهالة أن يروي عن الرجل اثنان فصاعدا من المشهورين بالعلم كذلك[2].

وليعلم أيضا أن رواية الاثنين من المشهورين بالعلم عن مجهول إنما يرفعه عن حد الجهالة، ولكن ذلك ليس تعديلا له، قال الخطيب: أخبرنا محمد بن أحمد بن يعقوب، أنا محمد بن نعيم، أنا إبراهيم بن إسماعيل القارئ، نا أبو زكريا يحيى بن محمد بن يحيى، قال: سمعت أبي، يقول: إذا روى عن

(١) الكفاية ص ٨٧.

(٢) الكفاية ص ٨٨.

المحدث رجلان ارتفع عنه اسم الجهالة، قال الخطيب: إلا أنه لا يثبت له حكم العدالة بروايتهما عنه: فقد زعم قوم أن عدالته تثبت بذلك، ونحن نذكر فساد قولهم بمشيئة الله تعالى وتوفيقه[1].

باب ذكر الحجة على أن رواية الثقة عن غيره ليست تعديلا له، احتج من زعم أن رواية العدل عن غيره تعديل له، بأن العدل لو كان يعلم فيه جرحا لذكره، وهذا باطل، لأنه يجوز أن يكون العدل لا يعرف عدالته، فلا تكون روايته عنه تعديلا ولا خبرا عن صدقه، بل يروي عنه لأغراض يقصدها، كيف وقد وجد جماعة من العدول الثقات رووا عن قوم أحاديث أمسكوا في بعضها عن ذكر أحوالهم، مع علمهم بأنها غير مرضية، وفي بعضها شهدوا عليهم بالكذب في الرواية وبفساد الآراء والمذاهب فمن ذلك:

ما أخبرنا محمد بن الحسين بن الفضل القطان، أنا عبد الله بن جعفر بن درستويه، ثنا يعقوب بن سفيان، حدثني أحمد بن الخليل، ثنا هارون بن معروف، ثنا جرير، عن مغيرة، عن الشعبي، قال: حدثني الحارث، وكان كذابا[2].

أخبرنا يوسف بن رباح بن علي البصري، أنا أحمد بن محمد بن إسماعيل المهندس بمصر، ثنا أبو بشر محمد بن أحمد الدولابي، قال: حدثني أبو عبد الله محمد بن أبي صفوان الثقفي، حدثني أبي، قال: سمعت سفيان الثوري، يقول: ثنا ثوير بن أبي فاختة، وكان من أركان الكذب[3].

---

(١) الكفاية ص ٨٩.

(٢) الكفاية ص ٨٩.

(٣) الكفاية ص ٨٩.

أخبرني عبد الله بن يحيى بن عبد الجبار السكري، أنا محمد بن عبد الله بن إبراهيم الشافعي، حدثنا جعفر بن محمد الأزهري، ثنا ابن الغلابي، ثنا يزيد بن هارون، ثنا أبو روح وكان مجنونا، وكان يعالج المجانين، وكان كذابا[١].

أخبرني الحسين بن علي الطناجيري، ثنا عمر بن أحمد الواعظ، ثنا عبد الله بن محمد البغوي، حدثني أحمد بن ملاعب، ثنا مخول بن إبراهيم ورماه بالغلو[٢].

وقال الخطيب: أخبرني علي بن محمد بن الحسن السمسار، ثنا عمر بن محمد بن علي الناقد، ثنا أبو بكر القاسم بن زكريا المقرئ، ثنا علي بن الحسين بن كعب وكان من الغلاة[٣].

أخبرنا ابن الفضل، أنا عبد الله بن جعفر، ثنا يعقوب بن سفيان، ثنا أبو بكر الحميدي، ثنا سفيان، ثنا عبد الملك بن أعين وكان شيعيا، ورماه بالغلو وأنه صاحب رأي[٤].

أخبرنا أبو الحسن علي بن أبي بكر الطرازي بنيسابور، أنا أبو حامد أحمد بن علي بن حسنويه المقرئ، ثنا أبو الأزهر أحمد بن الأزهر، ثنا بكر بن الشرود الصنعاني بصنعاء، وكان قدريا داعية[٥].

---

(١) الكفاية ص ٨٩.
(٢) الكفاية ص ٨٩، بتصرف يسير.
(٣) الكفاية ص ٩٠، بتصرف يسير.
(٤) الكفاية ص ٩٠، بتصرف يسير.
(٥) الكفاية ص ٩٠.

أخبرنا محمد بن الحسين القطان، ثنا دعلج بن أحمد، ثنا أحمد بن علي الأبار، حدثني محمد بن إسماعيل الضرير الواسطي، قال: سمعت يزيد بن هارون، يقول: ثنا شعبة، عن شرقي بن قطامي، بحديث عمر بن الخطاب أنه كان يبيت من وراء العقبة، فقال شعبة: «حماري ورداني في المساكين صدقة، إن لم يكن شرقي كذب على عمر، قال: قلت: فلم تروي عنه؟[1]».

فإن قالوا: هؤلاء قد بينوا حال من رووا عنه بجرحهم له، فلذلك لم تثبت عدالته، وفي هذا دليل على أن من روى عن شيخ ولم يذكر من حاله أمرا يجرحه به فقد عدله، قلنا: هذا خطأ، لما قدمنا ذكره من تجويز كون الراوي غير عارف بعدالة من روى عنه، ولأنه لو عرف جرحا فيه لم يلزمه ذكره، وإنما يلزم الاجتهاد في معرفة حاله العامل بخبره، ولأن ما قالوه بمثابة من قال: لو علم الراوي عدالة من روى عنه لزكاه، ولما أمسك عن تزكيته، دل على أنه ليس بعدل عنده[2].

أخبرنا محمد بن الحسين القطان، أنا دعلج، ثنا أحمد بن علي الأبار، ثنا أبو غسان يعني زنيجا، نا جرير، عن أبي فهر، قال: صليت خلف الزهري شهرا، فكان يقرأ في صلاة الفجر ﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾، و﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، فقلت لجرير: من أبو فهر هذا؟ فقال: لص كان بشنست، يعني بعض قرى الري، فقيل له: تروي عن اللصوص؟ قال: نعم، كان مع بعض السلاطين[3].

(١) الكفاية ص ٩٠.
(٢) الكفاية ص ٩١.
(٣) الكفاية ص ٩١.

أخبرنا محمد بن جعفر بن علان، أنا أبو الفتح محمد بن الحسين الأزدي الحافظ، ثنا أبو عروبة الحراني، ثنا محمد بن موسى القطان، ثنا أبو داود الطيالسي، قال: قال شعبة: «لا تحملوا عن سفيان الثوري إلا عمن تعرفون، فإنه كان لا يبالي عمن حمل، إنما يحدثكم عن مثل أبي شعيب المجنون، فقال رجل لشعبة: ثنا سفيان الثوري عن رجل، فسألت عنه في قبيلته، فإذا هو لص ينقب البيوت [1]».

أخبرنا ابن الفضل، أنا دعلج، أنا أحمد بن علي الأبار، ثنا مسلم بن عبد الرحمن البلخي، عن مكي بن إبراهيم، قال: قال شعبة: سفيان ثقة يروي عن الكذابين[2].

أخبرنا أبو بكر البرقاني، قال: قرأت على بشر بن أحمد الإسفراييني، حدثكم عبد الله بن محمد بن سنان، قال: سمعت عمرو بن علي، يقول: قال لي يحيى: لا تكتب عن معتمر إلا عمن تعرف، فإنه يحدث عن كل فإن قالوا: إذا روى الثقة عمن ليس بثقة، ولم يذكر حاله، كان غاشا في الدين، قلنا: نهاية أمره أن يكون حاله كذلك، مع معرفته بأنه غير ثقة، وقد لا يعرفه بجرح ولا تعديل، فبطل ما ذكروه[3].

فالحاصل أن المجهول يحتاج إلى راويين عنه أو أكثر ليخرج من حد الجهالة، والمعروف لا يحتاج إلى ذلك، والمستور يحتاج إلى التعديل والتزكية، ومعلوم العدالة غني عن ذلك.

(١) الكفاية ص ٩١.
(٢) الكفاية ص ٩١.
(٣) الكفاية ص ٩١.

والصحابة رضي الله عنهم كلهم عدول، فلا حاجة لهم إلى تزكية وتعديل، ولكن من لم يشتهر بالصحبة يحتاج إلى الشهادة على صحبته للنبي صلى الله عليه وسلم.

وقد يختلف الحفاظ في رجل بعينه هو معلوم الصحبة أم لا؟ وفي آخر هل هو عادل وضابط أم لا؟ ومن هذا القبيل اختلاف الشيخين البخاري ومسلم فيما بينهما في رجال هل هم على شرط الصحيح أم لا؟ وكذلك اختلاف الدارقطني وغيره من الحفاظ عنهما.

دراسة استدراك الحاكم

قال الحاكم أبو عبد الله النيسابوري في مقدمة المستدرك:

«وأنا أستعين الله على إخراج أحاديث رواتها ثقات، قد احتج بمثلها الشيخان رضي الله عنهما أو أحدهما، وهذا شرط الصحيح عند كافة فقهاء أهل الإسلام أن الزيادة في الأسانيد والمتون من الثقات مقبولة، والله المعين على ما قصدته، وهو حسبي ونعم الوكيل». انتهى كلام الحاكم.

قلت: في الصحيحين رجال أخرجت أحاديثهم برواية أصحاب لهم ملازمين لهم، ولهم أصحاب آخرون لم يعرفوا بملازمتهم، وإن كانوا قد عرفوا بملازمة غيرهم، فمثلا: يتفق الشيخان على إخراج حديث الزهري برواية معمر عنه، وإخراج حديث الأعمش برواية أصحابه المعروفين عنه، وهؤلاء كلهم من رجال الصحيحين، ولكن الشيخين لم يخرجا لمعمر عن الأعمش وغيره من العراقيين.

فجاء الحاكم واستدرك عليهما جميع الأحاديث التي رواها معمر مهما كانت عنه عن الزهري أو عنه عن الأعمش والعراقيين.

وهذا خطأ كبير.

قال الحافظ الزيلعي: «وربما جاء - أي الحاكم - إلى حديث فيه رجل قد أخرج له صاحبا «الصحيح» عن شيخ معين لضبطه حديثه وخصوصيته به، ولم يخرجا حديثه عن غيره لضعفه فيه أو لعدم ضبطه حديثه أو لكونه غير مشهور بالرواية عنه أو لغير ذلك فيخرجه هو عن غير ذلك الشيخ ثم يقول: هذا على شرط الشيخين أو البخاري أو مسلم، وهذا أيضا تساهل لأن صاحبي «الصحيح» لم يحتجا به إلا في شيخ معين لا في غيره فلا يكون على شرطهما، وهذا كما أخرج البخاري ومسلم حديث خالد بن مخلد القطواني عن سليمان بن بلال وغيره، ولم يخرجا حديثه عن عبد الله بن المثنى، فإن خالدا غير معروف بالرواية عن ابن المثنى، فإذا قال قائل في حديث يرويه خالد بن مخلد عن ابن المثنى: هذا على شرط البخاري ومسلم كان متساهلا»[1].

وقال الحافظ ابن حجر وهو يتكلم على مستدرك الحاكم وذكر طريقته في الكتاب: «وأدق من هذا أن يرويا عن أناس ثقات ضعفوا في أناس مخصوصين من غير حديث الذين ضعفوا فيهم فيجيء عنهم حديث من طريق من ضعفوا فيه برجال كلهم في الكتابين أو أحدهما فنسبته أنه على شرط من خرج له غلط، كأن يقال في هشيم عن الزهري كل من هشيم والزهري أخرجا له فهو على شرطهما، فيقال بل ليس على شرط واحد منهما لأنهما إنما أخرجا لهشيم

(١) نصب الراية ١/ ٣٤١.

من غير حديث الزهري، فإنه ضعف فيه، لأنه كان دخل إليه فأخذ منه عشرين حديثا فلقيه صاحب له وهو راجع فسأله روايته وكان ثم ريح شديدة فذهبت بالأوراق من الرجل فصار هشيم يحدث بما علق منها بذهنه، ولم يكن أتقن حفظها فوهم في أشياء منها ضعف في الزهري بسببها، وكذا همام ضعيف في ابن جريج مع أن كلا منهما أخرجا له، لكن لم يخرجا له عن ابن جريج شيئا، فعلى من يعزو إلى شرطهما أو شرط واحد منهما أن يسوق ذلك السند بنسق رواية من نسب إلى شرطه ولو في موضع من كتابه»[1].

وقال أيضا في في معرض كلامه على الحاكم: «الأول: أن يكون إسناد الحديث الذي يخرجه محتجا برواته في الصحيحين أو أحدهما على صورة الاجتماع سالما من العلل، واحترزنا بقولنا على صورة الاجتماع عما احتجا برواته على صورة الانفراد ولم يحتجا برواية سفيان بن حسين عن الزهري، فإنهما احتجا برواته على صورة الانفراد، كسفيان بن حسين عن الزهري فإنهما احتجا بكل منهما على الانفراد ولم يحتجا برواية سفيان بن حسين عن الزهري، لأن سماعه من الزهري ضعيف دون بقية مشايخه، فإذا وجد حديث من روايته عن الزهري لا يقال على شرط الشيخين»[2].

ذكر الحافظ ابن القيم أبا قدامة الحارث بن عبيد وبعض الكلام فيه ثم قال: «ولا عيب على مسلم في إخراج حديثه لأنه ينتقي من أحاديث هذا الضرب ما يعلم أنه حفظه كما يطرح من أحاديث الثقة ما يعلم أنه غلط فيه، فغلط في هذا المقام من استدرك عليه إخراج جميع حديث الثقة، ومن ضعف جميع حديث

(١) تدريب الراوي ١/ ١٢٩.
(٢) النكت ١/ ٣١٤.

سئ الحفظ، فالأولى طريقة الحاكم وأمثاله، والثانية طريقة أبي محمد بن حزم وأشكاله، وطريقة مسلم هي طريقة أئمة هذا الشأن والله المستعان»[1].

أمثلة استدراك الحاكم:

مثال:

قال أحمد بن حنبل في مسنده: حدثنا عبد الرزاق، ثنا معمر عن أيوب، عن نافع، عن عياش بن أبي ربيعة، قال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: تجيء ريح بين يدي الساعة تقبض فيها أرواح كل مؤمن».

وأخرجه الحاكم في المستدرك من طريق الدبري، أنبأنا عبد الرزاق، وقال: صحيح على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي.

والصواب أن إسناده منقطع، فإن نافعا مولى ابن عمر لم يدرك عياش بن أبي ربيعة، قال المزي في ترجمة عياش: روى عنه عمر بن عبد العزيز مرسلا، ونافع مولى ابن عمر كذلك.

مثال آخر:

وأخرج الحاكم من طريق أحمد بن حنبل ثنا عبد الرزاق، أنبأنا معمر عن قتادة، عن أنس في قوله عز وجل ﴿عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ﴾ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: رفعت لي سدرة منتهاها في السماء السابعة... الحديث، قال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين.

(١) زاد المعاد ١/ ٣٦٤.

مثال آخر:

أخرج الحاكم من طريق عبد الله بن المبارك عن معمر، عن قتادة، عن زرارة بن أوفى، عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: يوم القيامة كقدر ما بين الظهر والعصر. قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين.

قلت: وفي المستدرك وغيره أحاديث لمعمر عن قتادة وثابت والأعمش، قالوا فيها: إنها صحيحة على شرط الشيخين، والصواب أن البخاري لم يخرج شيئا لمعمر عن هؤلاء لعدم ضبطه أحاديثهم، وأخرج مسلم أحاديث له عن هؤلاء في المتابعات والشواهد، ولم يعتمدها في الأصول.

قال الدارقطني في العلل في معمر: «سيئ الحفظ لحديث قتادة والأعمش»، وذكر ابن رجب في شرح العلل عن ابن أبي خيثمة قال: «سمعت يحيى بن معين يقول: إذا حدثك معمر عن العراقيين فخالفه، إلا عن الزهري وابن طاوس فحديثه عنهما مستقيم، فأما أهل الكوفة وأهل البصرة فلا، وما عمل في حديث الأعمش شيئا». وقال يحيى: «وحديث معمر عن ثابت وعاصم بن أبي النجود وهشام بن عروة مضطرب كثير الأوهام».

مثال آخر:

وقال الحاكم في المستدرك في كتاب الإيمان: حدثنا أبو بكر أحمد بن إسحاق بن أيوب الفقيه، ثنا محمد بن غالب، ثنا محمد بن سابق، ثنا إسرائيل عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله، عن النبي صلى الله عليه

وسلم، قال: ليس المؤمن بالطعان ولا اللعان ولا الفاحش ولا البذيء. قال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين.

قلت: وأخرجه الترمذي من طريق محمد بن سابق عن إسرائيل به، وخولف محمد بن إسحاق، فرواه إسحاق بن يزيد العطار عن إسرائيل، عن محمد بن عبد الرحمن، عن الحكم، عن إبراهيم، عن علقمة، عن ابن مسعود، أخرجه الخطيب. وخولف إسرائيل عن الأعمش أيضا، فرواه البزار من طريق زكريا بن عدي عن حفص بن غياث، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله.

أكتفي بهذا القدر، والمستدرك كتاب ضعيف، قال الإمام الذهبي في سير أعلام النبلاء في ترجمة الحاكم: «في المستدرك جملة وافرة على شرطيهما أو شرط أحدهما، ولعل مجموع ذلك نحو نصف الكتاب، وفيه نحو الربع مما صح سنده وفيه بعض الشيء، وما بقي وهو نحو الربع فهو مناكير واهيات لا تصح، وفي بعض ذلك موضوعات، وهذا الأمر مما يتعجب منه، فإن الحاكم كان من الحفاظ البارعين في هذا الفن، ويقال: إن السبب في ذلك أنه صنفه في أواخر عمره، وقد اعترته غفلة».

وقال الحافظ ابن حجر: «إنما وقع للحاكم التساهل لأنه سود الكتاب لينقحه فعاجلته المنية ولم يتيسر له تحريره وتنقيحه»، وقال كثير من المحدثين: «ما انفرد الحاكم بتصحيحه مخالفا لأئمة الحديث، فإنه يبحث عنه ويحكم عليه بما يقضي به حاله من الصحة أو الحسن أو الضعف»[1].

(١) تدريب الراوي ١/ ١١٣.

وقال الإمام ابن تيمية: «ولهذا كان أهل العلم بالحديث لا يعتمدون على مجرد تصحيح الحاكم، وإن كان غالب ما يصححه صحيحا، لكن هو في المصححين بمنزلة الثقة الذي يكثر غلطه، وإن كان الصواب أغلب عليه، وليس فيمن يصحح الحديث أضعف من تصحيحه، بخلاف أبي حاتم بن حبان البستي، فإن تصحيحه فوق تصحيح الحاكم وأجل قدرا، وكذلك تصحيح الترمذي والدارقطني وابن خزيمة وابن منده وأمثالهم فيمن يصحح الحديث، فإن هؤلاء وإن كان في بعض ما ينقلونه نزاع، فهم أتقن في هذا الباب من الحاكم»[1].

وتكلم عنه الإمام ابن رجب الحنبلي فقال: «وقد صنف في الصحيح مصنفات أخر بعد صحيحي الشيخين، لكن لا تبلغ كتابي الشيخين، ولهذا أنكر العلماء على من استدرك عليهما الكتاب الذي سماه «المستدرك»، وبالغ بعض الحفاظ فزعم أنه ليس فيه حديث واحد على شرطهما - وهو بهذا يشير إلى كلام أبي سعيد الماليني رحمه الله -، وخالفه غيره فقال: يصفو منه حديث كثير صحيح، والتحقيق: أنه يصفو منه صحيح كثير على غير شرطهما، بل على شرط أبي عيسى ونحوه، وأما على شرطهما فلا»[2].

قلت: هذا هو الصواب فليس في كتاب الحاكم حديث واحد يستدرك به على الصحيحين، ونيتي أن أعمل كتابا في بيان علل أحاديث المستدرك إن شاء الله تعالى.

---

(١) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ص ١٨٢.

(٢) الرد على من اتبع غير المذاهب الأربعة ص ٢٤.

الكلام الفصل في النوع الثاني:

والآن أتعرض للنوع الثاني من النقد، وهو أن في صحيح مسلم أحاديث لم يتوفر فيها شرط الصحيح، فأقول: مما يستشكل من مسالك المتكلمين على صحيح مسلم أنهم لم يميزوا بين أحاديث الأصول فيه، وأحاديث المتابعات والشواهد، والأحاديث التي أعلها مسلم نفسه، ومزجوا بينها مزجا، فازداد عدد الأحاديث المنتقدة.

لعل سائلا يسأل كيف قصَّر الدارقطني وغيره من الناقدين في هذا الأمر وهم أئمة جهابذة وفرَّطوا فيه تفريطا، وكان الأولى بهم والأليق بشأنهم أن يضعوا الأشياء في مواضعها ويقيسوها بمقاييسها؟

قلت: لم تخف عليهم حقيقة الكتاب ولا ابتُلُوا بشطط في أحكامهم، وإنما يمَّموا أن يكون نقدهم شاملا للكتاب كله، فيطلع القارئ على ما فيه من العلل، ولا يعني ذلك عندهم إسقاط الصحيح، فقد بيَّن الدارقطني بيانا واضحا أن قصده هو بيان العلل، وقال في مقدمة كتابه (التتبع): «ابتداء ذكر أحاديث معلولة اشتمل عليها كتاب البخاري ومسلم أو أحدهما بينت عللها والصواب منها»، فإعلاله شامل للأحاديث التي أعلها مسلم نفسه، وأحاديث المقدمة والمتابعات والشواهد، والأصول أيضا، والإعلال في أحاديث الأصول قليل جدا، وقد يختار الدارقطني بعد كلامه الطويل ما ذهب إليه الشيخان أو أحدهما.

وأجاب جماعة من العلماء عن انتقادات صحيح مسلم، وأقدمهم القاضي عياض في شرحه على صحيح مسلم، والحافظ أبو مسعود الدمشقي، والحافظ

أبو عمرو بن الصلاح في كتابه (صيانة صحيح مسلم)، والإمام النووي، ولم يستقصوا، وقد تكلفوا في أجوبة ظانين ذلك دفاعا عن الصحيح.

وقال الحافظ أبو الفضل العراقي: «قد أجاب عنها العلماء، ومع ذلك ليست يسيرة، بل هي كثيرة، وقد جمعتها في تصنيف مع الجواب عنها»[١].

وقال الحافظ ابن حجر في تعليقه على كلام العراقي: «كأن مسودة هذا التصنيف ضاعت، وقد طال بحثي عنها وسؤالي من الشيخ أن يخرجها لي فلم أظفر بها، ثم حكى ولده أنه ضاع منها كراسان أولان، فكان ذلك سبب إهمالها وعدم انتشارها»[٢]

وقال الحافظ شمس الدين السخاوي: «وأفرد الناظم (العراقي) مؤلفا لذلك عدمت مسودته قبل تبييضها، وتكفل شيخنا (ابن حجر) في مقدمة شرح البخاري بما يخصه منه، والنووي في شرح مسلم بما يخصه منه، فكان فيهما، مع تكلف في بعض إجزاء في الجملة»[٣]

وقال الحافظ جلال الدين السيوطي: «ورأيت فيما يتعلق بمسلم تأليفا مخصوصا فيما ضعف من أحاديثه بسبب ضعف رواته، وقد ألف الشيخ ولي الدين العراقي كتابا في الرد عليه»[٤].

---

(١) التقييد والإيضاح ص ٤٤.
(٢) النكت على ابن الصلاح ص ١١٧.
(٣) فتح المغيث ١/ ٥٢.
(٤) تدريب الراوي ١/ ١٣٥.

الأحاديث المنتقدة في الأصول:

فليعلم أن الأحاديث التي أعلها مسلم في صحيحه لا ينبغي أن تحسب على مسلم أو تصوَّب فيها سهام الطعن إليه، لأن مسلما نفسه تكفل ببيان علتها، وقد شرحت عللها في مواضعها من الكتاب، فمثلا:

أخرج مسلم حديث جابر بن عبد الله في ميقات ذات عرق، قال: حدثني محمد بن حاتم وعبد بن حميد كلاهما عن محمد بن بكر، قال عبد: أخبرنا محمد، أخبرنا ابن جريج، أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله رضي الله عنهما يسأل عن المُهَلّ فقال: سمعت أحسبه رفع إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: مهل أهل المدينة من ذي الحليفة، والطريق الآخر الجحفة، ومهل أهل العراق من ذات عرق، ومهل أهل نجد من قرن، ومهل أهل اليمن من يلملم.

قال الدارقطني: وأخرج مسلم عن عبد وابن حاتم عن البرساني وإسحاق عن روح كلاهما عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «ويهل أهل العراق من ذات عرق» وفي هذا نظر[1].

قال النووي بعد قوله: فقال: أراه يعني النبي صلى الله عليه وسلم: معنى هذا الكلام أن أبا الزبير قال: سمعت جابرا ثم انتهى أي وقف عن رفع الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم وقال: أراه بضم الهمزة أي أظنه رفع الحديث، فقال: أراه يعني النبي صلى الله عليه وسلم، كما قال في الرواية الأخرى أحسبه رفع إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وقوله أحسبه رفع لا يحتج بهذا الحديث مرفوعا لكونه لم يجزم برفعه.

(١) الدارقطني: الإلزامات والتتبع ص ٤٧٧.

وقال الدارقطني: «وأخرج مسلم من حديث أبي الزبير عن جابر: مهل أهل العراق من ذات عرق، وفي حديث ابن عمر لم يكن عراق يومئذ»[١].

قلت: إنما أورده مسلم لبيان علته، قال في كتاب التمييز: «فأما الأحاديث التي ذكرناها من قبل أن النبي صلى الله عليه وسلم وقَّت لأهل العراق ذات عرق، فليس منها واحد يثبت»[٢].

وقال القاضي عياض جوابا عن حديث أعله الدارقطني: «وهو مما ذكره الدارقطني وعلَّله، ومن جملة الأحاديث المعللة في كتاب مسلم، التي أبان مسلم علتها كما وعد، وذكر الوجهين فيها والآراء والاختلاف»[٣].

وقال القاضي عياض في موضع آخر: «وأرى مسلما أدخل هذه الروايات ليبين الخلاف فيها، وهي وشبهها عندي من العلل التي وعد بذكرها في مواضعها، وظن ظانون أنه يأتي بها مفردة، فقالوا: توفي قبل تأليفها»[٤].

وليعلم أيضا أن أحاديث الطبقة الثانية التي وردت في الكتاب متابعات وشواهد لم يعتمدها مسلم، وإنما ثنى بها للاعتضاد، وقد شرحت أقاويل النقاد والجواب عنها في مواضعها من الكتاب، فالكلام فيها لا يتوجه كذلك إلى مسلم، بل هو نفسه أعرف الناس بمواضع الضعف فيها، ولو اعتمدها لجعلها من أحاديث الطبقة الأولى.

---

(١) الدارقطني: الإلزامات والتتبع ص ٥٥٥-٥٥٦.
(٢) كتاب التمييز ص ١٤٤.
(٣) الإكمال ٦/ ٥٥٩.
(٤) الإكمال ٥/ ٣٦٩.

ومن ثم قال النووي وهو يجيب عن انتقاد هذا النوع: «فاستدركه الدارقطني على مسلم، وهذا الاستدراك فاسد، لأن مسلما لم يذكره متأصلا، وإنما ذكره متابعة للطرق الصحيحة السابقة، وقد سبق أن المتابعات يحتمل فيها الضعف، لأن الاعتماد على ما قبلها، وقد سبق ذكر مسلم لهذه المسألة في أول خطبة كتابه، وشرحناه هناك، وأنه يذكر بعض الأحاديث الضعيفة متابعة للصحيحة».

وقال ابن العطار جوابا عن أحد الأحاديث المنتقدة في صحيح مسلم: «وهو حديث متصل في الصحيحين من حديث ابن المسيب عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وأخرجه مسلم أيضا وحده من حديث الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة متصلا، ثم أردفه بحديث عقيل الذي ذكرناه، وإنما أورده مسلم هكذا في الشواهد آخر الباب ليكثر، والله أعلم، بذلك طرق هذا الحديث، ولينبه على مخالفة عقيل للجماعة، الذين رووه عن الزهري، وجودوا إسناده، والله عز وجل أعلم»[1].

فلم يبق معنا إلا أحاديث الطبقة الأولى التي اعتمدها، وبدأ بها الأبواب، وهي أحاديث الأصول، وهي التي توفرت فيها شروطه.

وعدد أحاديث الأصول المنتقدة في صحيح مسلم قليل جدا، وعامة الانتقادات أمور فنية لا ترتفع إلى تضعيف حديث، وقد أفضت في مناقشتها في مواضعها من الكتاب، وإنما أقتصر هنا على أمثلة ليعرف طبيعة هذه الانتقادات وليتجلى للقراء سمو كتاب مسلم، وأن الحذاق لم يجدوا فيها موضع ضعف يعتد به.

(١) غرر الفوائد ص ٢٥٥.

نماذج من الأحاديث المنتقدة في الأصول:

هذه النماذج هي من كتاب الإيمان، أوردت هنا جميع أحاديث الطبقة الأولى في كتاب الإيمان التي انتقدها النقاد في صحيح مسلم، وهي:

الحديث الأول: باب تسمية كفران العشير كفرا:

حدثنا محمد بن رمح بن المهاجر المصري، أخبرنا الليث، عن ابن الهاد، عن عبد الله بن دينار، عن عبد الله بن عمر، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: يا معشر النساء! تصدقن وأكثرن الاستغفار، فإني رأيتكن أكثر أهل النار. فقالت امرأة منهن جزلة: وما لنا يا رسول الله أكثر أهل النار؟ قال: تكثرن اللعن، وتكفرن العشير، وما رأيت من ناقصات عقل ودين أغلب لذي لب منكن. قالت: يا رسول الله! وما نقصان العقل والدين؟ قال: أما نقصان العقل فشهادة امرأتين تعدل شهادة رجل، فهذا نقصان العقل، وتمكث الليالي ما تصلي، وتفطر في رمضان، فهذا نقصان الدين.

وحدثنا أبو الطاهر، أخبرنا ابن وهب، عن بكر بن مضر، عن ابن الهاد، بهذا الإسناد مثله.

لم يخرجه البخاري لأنه من رواية يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد عن عبد الله بن دينار، ولم يخرج البخاري شيئا من هذه الترجمة، وفيه بعض الاختلاف، وسئل الدارقطني عن هذا الحديث فقال: يرويه يزيد بن الهاد ويحيى بن سعيد الأنصاري عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر. قاله إبراهيم بن صدقة عن يحيى. وقاله الدراوردي وابن أبي حازم عن يزيد بن الهاد. وقيل:

إن إبراهيم بن صدقة انقلبت عليه نسخة يزيد بن الهاد، فرواه عن يحيى بن سعيد، والله أعلم. ورواه عبد العزيز بن أبي سلمة الماجشون، عن عبد الله بن دينار، عن الحسن مرسلا، والمرسل أشبه[1].

قلت: أخرجه مسلم من حديث ثلاثة من الصحابة رضي الله عنهم: عبد الله بن عمر، وأبي سعيد الخدري، وأبي هريرة، اعتمد فيه حديثي ابن عمر، وأبي سعيد الخدري رضي الله عنهما، ورتبهما حسب القوة والشهرة، وشاركه البخاري في إخراج حديث أبي سعيد.

وأتى مسلم بحديث أبي هريرة رضي الله عنه شاهدا.

فمتن الحديث صحيح ثابت متفق عليه، وإنما اختلف الحفاظ في صحته من حديث ابن عمر، ومسلم إمام مجتهد، ظهرت لديه قرائن فصححه، ومثل هذا الاختلاف بين الأئمة الحفاظ كثير، وليس مسلم من المقلدين فيُلزم باتباع غيره.

الحديث الثاني: باب من أبى السجود فله النار:

وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب، قالا: حدثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إذا قرأ ابن آدم السجدة فسجد، اعتزل الشيطان يبكي، يقول: يا ويله، وفي رواية أبي كريب: يا ويلي، أمر ابن آدم بالسجود فسجد فله الجنة، وأمرت بالسجود فأبيت فلي النار.

(١) العلل ١٣/ ١٩٤.

وحدثنا زهير بن حرب، حدثنا وكيع، حدثنا الأعمش، بهذا الإسناد مثله، غير أنه قال: فعصيت فلي النار.

سئل الدارقطني عن حديث أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم: إذا قرأ ابن آدم السجدة، فسجد، اعتزل الشيطان يبكي، يقول: يا ويله، أمر ابن آدم بالسجود، فسجد، فله الجنة، وأمرت بالسجود، فعصيت، فلي النار، فقال: يرويه الأعمش، واختلف عنه، فرواه أبو معاوية، ووكيع، ومحمد، ويعلى ابنا عبيد، وجرير، وشريك، والفضل بن موسى، ويحيى بن زكريا الأنصاري، يقال له: ابن أبي الحواجب، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، وقال محاضر: عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، أو أبي سعيد بالشك، ووقفه، وقيل: عن محاضر، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، أو أبي سعيد مرفوعا، والصحيح عن أبي هريرة مرفوعا[1].

قلت: وكذلك في نسخة وكيع عن الأعمش: عن أبي صالح عن أبي هريرة، أو عن أبي سعيد، شك الأعمش.

والصواب ما رجحه الدارقطني أنه مرفوع عن أبي هريرة رضي الله عنه فلا مأخذ على مسلم.

(١) العلل رقم المسألة ١٤٩٦.

الحديث الثالث: باب رؤية الرب تعالى:

حدثنا عبيد الله بن عمر بن ميسرة، قال: حدثني عبد الرحمن بن مهدي، حدثنا حماد بن سلمة، عن ثابت البناني، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن صهيب، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: إذا دخل أهل الجنة الجنة، قال: يقول الله تبارك وتعالى: تريدون شيئا أزيدكم؟ فيقولون: ألم تبيض وجوهنا؟ ألم تدخلنا الجنة وتنجنا من النار؟ قال: فيكشف الحجاب، فما أعطوا شيئا أحب إليهم من النظر إلى ربهم عز وجل.

حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا يزيد بن هارون، عن حماد بن سلمة، بهذا الإسناد. وزاد: ثم تلا هذه الآية (للذين أحسنوا الحسنى وزيادة).

اختلفوا في رفع هذا الحديث، فانفرد حماد بن سلمة برفعه، ورواه حماد بن زيد[١]، ومعمر بن راشد[٢]، وسليمان بن المغيرة[٣]، وحماد بن واقد[٤] موقوفا على ابن أبي ليلى.

أخرجه الترمذي في كتاب صفة الجنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء في رؤية الرب تبارك وتعالى، وقال: هذا حديث إنما أسنده حماد بن سلمة ورفعه، وروى سليمان بن المغيرة وحماد بن زيد هذا الحديث عن ثابت البناني عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قوله.

---

(١) ابن خزيمة: التوحيد ص ١٨٢، والدارمي: الرد على الجهمية ص ٥٢، وابن جرير: التفسير ١١/ ١٠٥.

(٢) ابن خزيمة: التوحيد ص ١٨٢، وابن جرير: التفسير ١١/ ١٠٦.

(٣) ابن خزيمة: التوحيد ص ١٨٢، وابن جرير: التفسير ١١/ ١٠٦.

(٤) على ما ذكره النووي وغيره.

وقال الدارقطني: وأخرج مسلم حديث حماد عن ثابت عن ابن أبي ليلى عن صهيب: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ مرفوعا. ورواه حماد بن زيد عن ثابت عن ابن أبي ليلى قوله[1].

قال النووي: هذا الحديث هكذا رواه الترمذي والنسائي وابن ماجه وغيرهم من رواية حماد بن سلمة عن ثابت عن ابن أبي ليلى عن صهيب عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال أبو عيسى الترمذي وأبو مسعود الدمشقي وغيرهما: لم يروه هكذا مرفوعا عن ثابت غير حماد بن سلمة، ورواه سليمان بن المغيرة وحماد بن زيد وحماد بن واقد عن ثابت عن ابن أبي ليلى من قوله ليس فيه ذكر النبي صلى الله عليه وسلم ولا ذكر صهيب، وهذا الذي قاله هؤلاء ليس بقادح في صحة الحديث، فقد قدمنا في الفصول أن المذهب الصحيح المختار الذي ذهب إليه الفقهاء وأصحاب الأصول والمحققون من المحدثين وصححه الخطيب البغدادي: أن الحديث إذا رواه بعض الثقات متصلا وبعضهم مرسلا أو بعضهم مرفوعا وبعضهم موقوفا حكم بالمتصل وبالمرفوع لأنهما زيادة ثقة وهي مقبولة عند الجماهير من كل الطوائف، والله أعلم.

قلت: حماد بن سلمة أثبت الناس في ثابت البناني، هذا هو الأصل، ولا يصار عنه إلا بدليل، لا سيما وأنه من خبر الغيب، وليس للاجتهاد إليه سبيل. قال أحمد في رواية ابن هانئ: ما أحد روى عن ثابث أثبت من حماد بن سلمة. وقال ابن معين: حماد بن سلمة أثبت الناس في ثابت البناني. وقال أيضا: حماد أعلم الناس بثابت، ومن خالف حماد بن سلمة في ثابت، فالقول قول حماد. وقال الدارقطني: حماد بن سلمة أثبت الناس في ثابت. وحكى مسلم

(١) الدارقطني: الإلزامات والتتبع ٣٠٣-٣٠٥.

في التمييز: إجماع أهل المعرفة على أن حماد بن سلمة أثبت الناس في ثابت. قال ابن رجب: وحكى ذلك عن يحيى القطان وابن معين وأحمد وغيرهم من أهل المعرفة. وهو قول ابن المديني.

قلت: هذا الاختصاص الذي حصل لحماد أحد الوجوه التي ترجح بها زيادة الثقة إذا خولف، وقال البزار في مسنده: «وهذا الحديث رواه سليمان بن المغيرة، وحماد بن زيد، ومعمر، عن ثابت، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وقال حماد: عن ثابت، عن عبد الرحمن، عن صهيب، والحديث إذا رواه الثقة كان الحديث له إذا زاد، وكان حماد بن سلمة رضي الله عنه من خيار الناس وأمنائهم».

الخلاصة:

فهذه ثلاثة أحاديث من كتاب الإيمان في صحيح مسلم من حديث الطبقة الأولى انتقدها بعض النقاد، وهذه الانتقادات ليست قوية كما مضى بيانها، ولو افترضنا أنها قوية فالإمام مسلم من كبار الأئمة المجتهدين في هذا الشأن فإذا وافق الحفاظ المتقنين في الأغلبية الساحقة من أحكامه على الحديث، أفلا يحق له أن يخالف بعضهم في أشياء مع الدليل والبرهان؟

وكما كررنا أن هذا الإحصاء لا يشمل الأحاديث التي أعلها مسلم، والأحاديث التي جاء بها متابعات وشواهد فهو أعلم الناس بسقوطها عن رتبة الاحتجاج، ولو لا ذلك لاعتمدها.

وهذا الإحصاء لا يشمل أيضا الأحاديث التي فيها أوهام يسيرة أو علل ظاهرة، لأنها لا تقدح في صحة الحديث، وهي كثيرة في كتابي البخاري ومسلم، ولا يشمل أيضًا أسانيد أوردها مقرونة بغيرها، فالاعتماد فيها على الأسانيد السليمة.

فهذه ثلاثة أحاديث منتقدة في كتاب الإيمان، ولو جرينا على مثل هذا الإحصاء في الكتاب كله فلعل عدد الأحاديث المنتقدة لا يجاوز الثلاثين.

الجلسة الثانية

الإمام ابن ماجه ومنهجه في سُننه

أ. د. عبدالرزاق أبوالبصل

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد،

فإن من توفيق الله للعبد أن سلكه الله عز وجل في المشتغلين بالعلم الشرعي، وزادت النعمة عليه، بما ليس له من أن يكون خادمًا لسنة النبي ﷺ وحملتها وقد هيأ الله تعالى أن أكلَّف بالكتابة عن إمام من أئمة المحدثين الذين لهم في نفسي مكانة مكينة مع مَن سبقه من أشياخه ومن حمل العلم عن رسول الله ﷺ حتى دون في المصنفات.. وصار العلماء يشتغلون بها وخاصة ما كان منها في العصر الذهبي لعلوم الرواية والدراية والتصنيف فكانت المسانيد، والصحاح والسنن.. إلخ.

وصار للكتب الستة المكانة العالية، حيث يدورون في فلكها وحق لها هذه المكانة التي تتابع عليها العلماء والجهابذة النقاد.. رحمهم الله عز وجل.

أما بعد،

فإن علم دراية الحديث، من العلوم التي برع فيها المحدثون على مر العصور، وقد اعتنى المحدثون بخدمة سنة النبي ﷺ أيما اعتناء من حيث التدوين والتصنيف للحديث.. حتى جاء العصر الذهبي في القرن الثالث الذي ظهرت فيه المصنفات الكبيرة التي هي محل شغل المحدثين إلى يومنا

هذا وقد كانت معظم المصنفات في هذا القرن وخاصة المسند للإمام أحمد والكتب الستة... محل اعتنائهم، ومن دلائل هذا الاعتناء ما قامت به مبرة الآل والأصحاب من عقد مؤتمر باذخ عن الامام البخاري رحمه الله تعالى تحت عنوان أعلام الإسلام، مخصصه للإمام البخاري وجاء هذا المؤتمر لاستكمال الكلام عن اعلام الاسلام للأئمة الخمسة الباقين من أصحاب الكتب الستة الأصول.. مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه القزويني رحمهم الله تعالى.. وكانت ورقتي المشارك بها في هذا المؤتمر عن الامام ابن ماجه ومنهجه في كتابه «السنن». وقد اخترت الحديث عن الامام ابن ماجه لما أراه من بعض التقصير الذي لحق هذا الامام دون إخوانه.. ظنًا من كثيرين تأخر رتبته عن رتبة غيره من الأئمة.. فأحببت أداء بعض ما أقدر على أدائه من حقٍ واجب عليَّ تجاهه وبيان أن مَن ألحقه بأصحاب الكتب الخمسة ليصير سادسهم هو وكتابه كان محقًا بصيراً.. ولا أدل على ذلك من تتابع العلماء للإمام ابن طاهر المقدسي (- ٥٠٧ هـ) على اجتهاده واختياره ونحن نعلم أن العلم لا يكون علمًا، والاجتهاد لا يكون صوابًا حتى يقبله جماعة العلماء وهو ما كان ولله الحمد والمنة.. كما سيأتي تفصيله...

هذا وقد انتظم البحث بـ

- المقدمة.
- المبحث الأول:
- التعريف بالإمام ابن ماجه وحياته الشخصية والعلمية.

- المبحث الثاني:

- التعريف بالسنن.. وفيه مطالب.

- المبحث الثالث: منهج ابن ماجه في الصناعة الحديثية والفقهية

المبحث الأول: - التعريف بالإمام ابن ماجه.

كان الامام الحافظ أبو عبد الله ابن ماجه القزويني عالم قزوين وحافظها غير المنازع في عصره[1]..

اسمه ونسبه وكنيته:

هو أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه الربعي بالولاء القزويني الحافظ المشهور[2].

واختلف في ماجه ضبطاً ومعنى.

(١) انظر في ترجمته: تاريخ قزوين (٢/ ٤٩)، المنتظم لابن الجوزي (٥/ ٩٠)، وفيات الاعيان (٤/ ٢٧٩)، سير اعلام النبلاء (١٣/ ٢٧٧-٢٨١)، تذهيب التهذيب (٤/ ١٣)، تذكرة الحفاظ (٢/ ٦٣٦)، العبر (٢/ ٥١)، الكاشف (٣/ ٩٧)، الوافي بالوفيات (٥/ ٢٢٠)، مرآة الجنان (٢/ ١٨٨)، البداية والنهاية (١١/ ٥٢)، تهذيب التهذيب (٩/ ٥٣٠)، طبقات الحفاظ ص ٢٧٨، وغيرها ومن أهمها المدخل إلى سنن ابن ماجه - وانتفعت به كثيراً.

(٢) وهناك خلاف هل هو عربي صليبة أو بالولاء كثير من الكتب تؤرخ أنه ربعي بالولاء.. وقد حضرت محاضرة علمية بصحبة أخي أ.د موفق عبد القادر.. من سنوات عديدة في مكة المكرمة في أحد النوادي العلمية وأثبت المحاضر فيها أن الامام ابن ماجة عربي صليبة واستدل بأدلة كثيرة.. وأن أصله يرجع إلى بني شهر في جنوب الجزيرة العربية.. وهي قبيلة معروفة - وليت عندي تلك المحاضرة للتوثيق.. وهو رأي كان يذهب إليه الأستاذ ناجي معروف رحمه الله في كتابه عروبة العلماء المنسوبين إلى البلدان الاعجمية.

ماجه: بفتح الميم والجيم وبينهما ألف وفي الآخر هاء ساكنة.

(١) ماجه: بهاء ساكنة. كما ضبطه ابن ماكولا في الاكمال[١] وابن عساكر في تاريخه[٢] وابن نقطة، في التقييد[٣] والزبيدي في تاج العروس وقال: وماجه بسكون الهاء[٤]. ومثله في مقدمة تحفة الاحوذي للمباركفوري[٥]. وهذا الذي عليه المحققون من العلماء.

(٢) ماجة: بتاء مربوطة.. وقد جاء كذلك عند المزي في تهذيب الكمال[٦] والذهبي في غيرما كتاب مثل الكاشف، وتذكرة الحفاظ، وسير أعلام النبلاء[٧] وابن حجر في التهذيب[٨] وفي التقريب أيضاً ولعلهم تبعوا الرافعي في التدوين في أخبار قزوين[٩].

(٣) ماجَّه: بتشديد الجيم، وآخره هاء، انفرد بذكر ذلك ابن ماكولا، وتعقب عليه، بأنه مرجوح غير صحيح.

فقال ابن حجر: انه بالتخفيف[١٠].

---

(١) الاكمال، ابن مكولا، علي بن هبة الله (٧/ ١٥٤) ط١، دار الكتب العلمية - بيروت.
(٢) تاريخ دمشق (٥٦/ ٢٧٠) دار الفكر - بيروت - تحقيق د. عمر عرامة.
(٣) التقييد (١٠/ ١١٩) دار الكتب العلمية - بيروت - تحقيق كمال الحوت.
(٤) تاج العروس من جواهر القاموس، (٦/ ٢٢١) ط . دار الهداية.
(٥) مقدمة تحفة الاحوذي، (١/ ١٣٦) ط دار الفكر - بيروت.
(٦) تهذيب الكمال (٢٧/ ٤٠) ط تحقيق د. بشار - الرسالة.
(٧) سير اعلام النبلاء، الذهبي (١٣/ ٢٧٨) ط الرسالة.
(٨) تهذيب التهذيب، (٩/ ٤٦٨).
(٩) التدوين في أخبار قزوين - عبد الكريم الرافعي القزويني (٢/ ٤٩).
(١٠) التهذيب (٩/ ٤٦٨).

وأما من حيث المعنى فقد ذكر المباركفوري في مقدمة التحفة الخلاف فقال:

(تنبيه): اختلف في ماجه.

فقيل إنه لقب والد محمد بن يزيد.

وقيل: انه اسم امه. قال القاري في المرقاة في شرح قول صاحب المشكاة: وأبي عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني ما لفظه: بإثبات ألف ابن خطأ؛ فإنه بدل ابن يزيد، ففي القاموس: ماجه لقب والد محمد بن يزيد صاحب السنن لا جده.

وفي شرح الأربعين: ان ماجه اسم أمه. انتهى.

وقال صاحب الحطة: والصحيح ان ماجه اسم أمه، وعلى كلا القولين يكتب الألف على لفظ ابن في الرسم ليعلم أنه وصف لمحمد لا لما يليه، فهو مثل عبد الله ابن مالك بن بُحينه وإسماعيل ابن إبراهيم بن علية.

وفي إنجاح الحاجة: ماجه على ما ذكر المجد في القاموس والنووي في تهذيب الأسماء: لقب والده لا جده .أ.هـ والصحيح هو الأول. انتهى ما في الحطة[1].

ولد ابن ماجه سنة (٢٠٩-٢٧٣ هـ) تسع ومائتين، وتوفي يوم الإثنين، ودفن يوم الثلاثاء لثمان بقين من شهر رمضان.. وصلَّى عليه أخوه أبو بكر.. وتولَّى دفنه أخواه أبو بكر، وعبد الله، وابنه عبد الله. رحمهم الله تعالى جميعًا.

(١) مقدمة تحفة الاحوذي، (١/ ٣٧). وانظر: الحطة للقنوجي ط ١ ص٢٥٥ وتاج العروس (٦/ ٢٢١).

مطلب: حياته العلمية.

عاش الامام ابن ماجه حياة علمية حافلة حيث تحمل عن أعيان علماء عصره، فحمل عن علماء بلده واستوعبهم، ومَن بالإقليم الذي عاش فيه، وقد كان حاضرة علمية، ولا أدل على ذلك من أن قزوين لها عدة تواريخ كان من بينها تاريخ للإمام ابن ماجه، وقد وصف بأنه تاريخ حافل[١].

وكان من عادة العلماء من قبل تحمل ما في البلد وما حوله ولا يرحلون إلى الأمصار إلا بعد أن يستوعبوا حديث بلدهم[٢] وإلا عيب عليهم ذلك[٣].. فابن ماجه رحمه الله رحل إلى الأمصار؛ ليحمل عن أعيان المحدثين.. ويعلوا في الإسناد وقد وُصف رحمه الله بذي التصانيف النافعة والرحلة الواسعة[٤].

وكما هو معلوم، فإن الوجهة الأولى للمحدثين الحجاز (مكة - المدينة) لأداء النسك والزيارة من جهة ولقاء العلماء من جهة أخرى وهي معدن الرواية والسنة.. فالموسم يجمع العلماء، بل هو مجمعهم... ولكن في اثناء رحلته إلى الحجاز تكون المدن التي فيها العلماء محط نظره في رحلته.. ولذا رحل إلى خرسان، والري.. وغيرها من تلك البلاد ورحل إلى بغداد حاضرة العلم، وعاصمة الخلافة، ورحل إلى الكوفة والبصرة.. وواسط.. ثم إلى الشام، وحاضرة العلم فيها دمشق.. وأيضاً إلى حمص.. وإلى مصر.. وغيرها من

(١) ابن كثير، البداية والنهاية (١١/ ٥٢) وقد كانت قزوين من أشهر مدن عراق العجم، وخرج منها جماعة من العلماء المعتبرين. وكما قال ابن خلكان في وفيات الاعيان (٤/ ٢٧٩).

(٢) وقد ذكر الرافعي جملة من مشايخه الذين سمع منهم بقزوين، التدوين (٢/ ٤٩).

(٣) انظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ٢٢٤) للخطيب...

(٤) انظر: المزي، تهذيب الكمال (٢٧/ ٤٠).

الأمصار... بحيث استغرقت رحلته العلمية أكثر من خمسة عشر عاماً ملأ فيها ابن ماجه صدره، وكتبه علماً ورواية ودراية ثم عاد ليستقر ببلده قزوين.. بعد الرحلة الطويلة التي التقى فيها بالعلماء فنضجت معارفه واتسعت.. فتفرغ للتصنيف والتأليف والتدريس.. بعد أن طار له صيت ملأ الآفاق.. وارتحل اليه الطلاب من الآفاق... وقد أحصى العلامة محمد عبد الرشيد النعماني في كتابه «الامام ابن ماجه وكتابه السنن» أسماء شيوخ ابن ماجه الذين روى عنهم في «سننه» و«تفسيره» ورتبهم على بلادهم فبلغ عددهم «٣١٠»[١].

قال الحافظ المزي: سمع بخرسان، والعراق والحجاز ومصر والشام وغيرها من البلاد جماعة يطول ذكرهم[٢].

وقال ابن كثير: وقد ترجمناهم في كتابنا التكميل[٣].

وأما شيوخه الذين أكثر عنهم في السنن فقد ذكرهم صاحب المدخل إلى سنن الامام ابن ماجه، فعد منهم بحسب ما في التقريب، وذكر عدد ما له في السنن من روايات فذكر (٤٠) راوياً ابتدأ بأبي بكر بن ابي شيبة وله في السنن نحو (١٠٩٩) حديثاً - ثم ذكر عدداً ممن لهم رواية واحد في السنن[٤].

(١) ابن ماجه وكتابه السنن ص١٧٩.

(٢) تهذيب الكمال (٢٧/ ٤٠).

(٣) البداية والنهاية (١١/ ٥٢)

أما التكميل فترجمة ابن ماجه غير موجودة في القطعة المطبوعة منه، لأنها تبدأ بـ معاذ... وما سبق غير موجود.. فلعل الله أن ييسر لمن يعثر عليها فيكمل الكتاب...

(٤) المدخل إلى سنن ابن ماجه ص (٢٦-٣٠).

- مؤلفاته: -

كان ابن ماجه إماماً كبيراً كما سيأتي ثناء العلماء عليه، واشتغل بالتصنيف.. المتقن.. وهذا الإتقان لا يتأتى لكل أحد.. ولم تذكر المصادر التي ترجمت له إلا ثلاثة مصنفات أشاد بها العلماء عند ذكرها وهي دالة على العقلية التي كان ابن ماجه يتمتع بها.. في عصره.. رحمه الله وقد قال الخطيب: مَن أَلَّف فقد وضع عقله على طبق يعرضه على الناس[1]. وقد صدق رحمه الله تعالى.

وقيل: الإنسان في فسحة من عقله، وفي سلامة من أفواه الناس في فعله، ما لم يضع كتاباً أو يقل شعراً من قوله،

وقيل: من وضع كتاباً فقد استهدف للحسد والغيبة، وإن أساء فقد تعرض للشتم والمذمة، وهو معنى قولهم: مَن صنف قد استهدف، وقيل: من صنف فقد جعل عقله على طبق يعرض على الناس نقله[2].

وقيل للشعبي: أي شيء تعرف به عقل الرَّجل؟ قال: إذا كتب كتاباً فأجاد[3].

وهكذا كان ابن ماجه رحمه الله تعالى...

وقد ذكر العلماء له هذه المصنفات

(١) السنن: وهو الكتاب الذي وصلنا، واشتهر به ابن ماجه رحمه الله تعالى.

(١) انظر سير اعلام النبلاء (١٨/ ٢٨١) ط.١ دار الرسالة.
(٢) شرح الشفاء (٢/ ٤٥٥) للملا على القاري.
(٣) العقد الفريد لابن عبد ربه (٤/ ١٧٤) دار الكتاب العربي - بيروت ١٩٨٣.

(٢) التفسير[١]: وذكره ابن خلكان ومَن تبعه باسم: «تفسير القرآن الكريم»[٢] وسماه حاجي خلفيه بـ(تفسير القرآن)[٣] قال ابن كثير وهو «تفسير حافل»[٤].

و ذكر المزي – رحمه الله – أنه وقع له منه جزآن منتخبان[٥]، ولا أدري هل وقع لابن كثير هذا التفسير أو أنه اطلع على ما وصل إلى شيخه المزي وزوج ابنته فأعجبه تصنيفه حتى وصفه بما وصفه.

ورساله أخينا أ.د غالب الحامضي ليست عندي لأنظر هل هي من مصادر ابن كثير أولا[٦].

(٣) التاريخ: وقد ذكره للإمام ابن ماجه من ترجم له.. وهو تاريخ مكتمل، أرّخ فيه من عصر الصَّحابة حتى عصره وبقي إلى القرن السادس، فقد قال الامام الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي (-٥٠٧ هـ) «رأيت له بقزوين تاريخًا على الرجال والأمصار من عهد الصحابة إلى عصره»[٧]. كما هو سنن المحدثين في تصنيف التاريخ.. وذكر ابن خلكان أنه «تاريخ مليح»[٨] وهذا الاستملاح دال على حسن التأليف للتاريخ..

(١) انظر: ترجم له في طبقات المفسرين (٢/ ٢٧٢).
(٢) وفيات الاعيان (٤/ ٢٧٩) وأيضًا صديق خان في الحطة ص (٢٥٥).
(٣) كشف الظنون (١/ ٤٣٩).
(٤) البداية والنهاية (١١/ ٥٢).
(٥) تهذيب الكمال (١/ ١٥٠).
(٦) وكانت بعنوان: التفاسير المسندة في تفسير ابن كثير جمع ودراسة..
(٧) انظر قول ابن طاهر في: تاريخ دمشق (٥٦/ ٢٧٢). وتهذيب الكمال (٢٧/ ٢٧٩).
(٨) وفيات الأعيان (٤/ ٢٧٩).

ومثله ما قاله ابن الوردي في تاريخه: «له تاريخ أحسن فيه»[1] وقال ابن كثير عنه بأنه «تاريخ كامل»[2].

قال ابن حجر في اللسان في ترجمة سعيد بن محمد بن نصر، عن الحسن بن عبد الواحد القزويني. لا يُدرى من هما قاله أبو النجيب الأرموى. انتهى.

قال ابن حجر: ورأيت في طبقات همذان لصالح بن أحمد ما نصه: سعيد بن محمد بن نصر بن عبد الرحمن بن عمرو بن موسى القطان روى عن يوسف بن يزيد القراطيسي...

إلى أن قال: وكان يحضر معنا مجلس أبي إسحاق إبراهيم بن محمد، وكتبنا عنه، وحضر معنا مجلس جعفر الشني لسماع تاريخ محمد بن يزيد، يعني ابن ماجه[3]...

ولابد من التنبيه إلى أن مَن يصنف من المحدثين تاريخاً على سنن المحدثين - كما هو وصف تاريخ ابن ماجه - يكون ناقداً؛ في الأعم الأغلب وهو ما ينطبق على الامام ابن ماجه رحمه الله.. كما سيأتي في مبحث الثناء عليه رحمه الله..

وتنبيه آخر بخصوص كتاب مطبوع باسم: «تاريخ الخلفاء» لأبي عبد الله محمد بن يزيد رواية أبي بكر السدوسي عنه. ط٢. تحقيق محمد مطيع الحافظ

(١) تاريخ ابن الوردي (١/ ٢٣٢).

(٢) البداية والنهاية (١١/ ٥٢).

(٣) لسان الميزان (٤/ ٧٣) - تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غده. ولسعيد بن نصر ترجمة عن الرافعي في «التدوين» (٣/ ٤٦). ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

مؤسسة الرسالة.. وقد ظن المحقق أن الكتاب للإمام ابن ماجه، وهو خطأ قاده إليه أن الكتاب منسوب لمحمد بن يزيد فظن أنه ابن ماجه للتشابه في الأسماء وراوي الكتاب ليس من تلاميذ ابن ماجه.. ولا يعرف لابن ماجه كتاب بذلك وان ظن أنه قطعة من تاريخه، فطريقته ليست طريقة محدث ناقد.. من جهة، ومن جهة أخرى فإن مؤلفه يروي عمن لم يدركهم ابن ماجه، فنجده يروي عن الهيثم بن عدي المتوفى (-٢٠٧هـ) قبل ان يولد ابن ماجه، بل يروي عمن هو أقدم منه[١].

مطلب: المكانة العلمية

وثناء العلماء عليه:

حظي الامام ابن ماجه بالمكانة العلمية العالية، سواء عند أهل بلده كما هو الحال عند غيرهم أيضـًا..

من ذلك:

قول الحافظ الكبير أبو يعلى الخليلي:

«ثقة كبير، متفق عليه، محتج به، له معرفة بالحديث وحفظه»[٢]. وقال عنه أيضـًا: «عالم بهذا الشأن، ورع، مكثر، صاحب تصانيف في التاريخ والسنن»[٣].

(١) وانظر: الأئمة الستة.. ص١٣٥. للزيد.

(٢) التدوين في معرفة علماء الحديث (٢/ ٤٩).

(٣) انظر: التقييد لابن نقطه (١/ ١٢١)، تهذيب التهذيب، لابن حجر (٤/ ٧٣٧).

وقال بَلديُّه الرافعي مشيداً به: «وهو إمام من أئمة المسلمين كبير، متقن، مقبول بالإتقان صنف التفسير والتاريخ والسنن وتقرن سننه بالصحيحين وسنن ابي داود والنسائي وجامع الترمذي»[١].

وقال ابن خلكان: «الحافظ المشهور، مصنف كتاب «السنن» في الحديث، كان إمامـاً في الحديث، عارفـاً بعلومه، وجميع ما يتعلق به»[٢].

وقال ابن الأثير: «كان عاقلاً، إمامـاً، عالمـاً»[٣].

وقال الذهبي: الحافظ الكبير الحجة المفسر، مصنف السنن والتاريخ وحافظ قزوين في عصره، كان حافظـاً ناقداً صادقـاً واسع العلم[٤].

وقال أيضـاً في حقه: كان مُحدِّث قزوين غير مدافع، قلت - الذهبي - كان ابن ماجه حافظـاً صدوقـاً ثقة في نفسه. أ.هـ.

وقال ابن عبد الهادي: الحافظ الكبير المفسر، ابو عبد الله القزويني صاحب «السنن» و«التفسير» و«التاريخ»[٥].

قال ابن كثير: «ابن ماجه القزويني صاحب السنن المشهورة، وهي دالة على عمله وعلمه وتبحره واطلاعه، واتباعه للسنن في الأصول والفروع»[٦].

(١) التدوين (٢/ ٤٩).

(٢) وفيات الاعيان (٤/ ٢٧٩). وهل بعد قول ابن خلكان قول لإنسان كما يقال في حقه.. نظراً لتحقيقه.

(٣) الكامل في التاريخ (٦/ ٦٢).

(٤) سير اعلام النبلاء (١٣/ ٢٧٧ - ٢٧٨) وهوامشه.

(٥) طبقات علماء الحديث (٢/ ٣٤١) وهامشه.

(٦) البداية والنهاية (١١/ ٥٢) مكتبه المعارف - بيروت.

وقال الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي: «أحد الأئمة الأعلام، وصاحب «السنن» أحد كتب الإسلام، حافظ ثقة كبير»[1].

والثناء عليه كثير رحمه الله تعالى.

وليس هو من باب التراجم المنقبية، بل هي دالة على مكانته العلمية والمعرفية العالية..

المبحث الثاني: التعريف بالسنن.

مطلب: اسم الكتاب.

«السنن»: وهذا الاسم المشهور المثبت على صدر الكتاب بتحقيقاته المختلفة.. وأحيانا يضاف إلى مصنفه. فيقال سنن ابن ماجه.. وقد ورد عنه أيضـًا تسميته «بالسنن». ففي قوله: «عرضت هذه «السنن» على أبي زرعة، فنظر فيه...».

وهذا الذي عُرف في الأوساط العلمية، وعلى ألسنة الرواة والمخرجين وأصحاب الفهارس والأثبات وفي كتب أسماء الكتب والمصنفات والفنون[2].

وقد ذكر د. حسين قاسم في رسالته عن ابن ماجه - في الأزهر اسمـًا آخر لكتاب السنن فقال: «السنن المأثورة الصحيحة والغرائب عن النبي ﷺ»[3].

(١) شذرات الذهب (٢/ ١٦٢).

(٢) انظر في ذلك: برنامج الوادي آشي ص٢٠٠. والتجيبي ص١١٧. وبرنامج المجاري ص١١١. وكشف الظنون (٢/ ١٤٠٠)، والرسالة المستطرفة ص١٢.

(٣) انظر: الأمالي العراقية - د. محمد في

وهذا العنوان وإن لم يكن مثبتاً عند أي من المحققين لسنن ابن ماجه. إلا أنه واقع السنن.. وهو العنوان الذي ينطبق على موضوع السنن وواقع الكتاب، وهو اللائق بالإمام ابن ماجه.. فإذا نظرنا إلى الكتب في عصره فإننا نجد اشتهارها باسم، والاسم الحقيقي يختلف عن المشهور.. وهو ما دعا العلامة الشيخ أبو غدة أن يكتب كتابه: «تحقيق اسمي الصحيحين واسم جامع الترمذي» هذا وقد ذكر الرافعي في ترجمة تلميذ ابن ماجه أحمد بن إبراهيم القزويني (- ٣٢٧هـ) سمع بقزوين محمد بن يزيد ابن ماجه، وكتب مسنده - يعني السنن - بيده»[١].

هذا دارج في عرف المحدثين في كل كتاب مسند كما في مسند الدارمي وغيره من كتب الحديث..

وقد قال د. همام سعيد في كتابه القيم الفكر المنهجي: والجدير بالذكر أن كتاب ابن ماجه أقرب إلى كتاب الجامع أكثر مما ينطبق عليه اسم السنن فقد احتوى على سبعة وثلاثين كتاباً من كتب الحديث، جمعت بين الاحكام والأدب والفتن والزهد والمقدمة المستوفية لقضايا العلم[٢]، وفيه نوع وجاهة؛ لكن ما ذكره د. حسين قاسم أجود... لأن ما فعله ابن ماجه فعله غيره من أصحاب السنن.

كما سيأتي بيانه في موضوع الكتاب وشرطه..

---

(١) التدوين (٢/ ١٣٤). وانظر تاريخ الإسلام (٢٤/ ١٩٩) والمدخل إلى سنن ابن ماجه ص٣٢.

(٢) الفكر المنهجي ص ١٦٥. ط١. قطر - سلسلة كتاب الأمة (١٦).

موضوع كتابه ومقصده من تصنيفه: -

لم يعرب ابن ماجه عن غرضه من كتابه، إلا إذا اعتمدنا ما ذكره د. حسين من عنوان للكتاب فيكون قصده واضحاً، وهو واقع الكتاب.. بل ان ذلك يضع الكتاب في المكانة التي استحقها بجانب كتب الأئمة.. فحين يقصد جمع السنن المأثورة الصحيحة والغرائب.. إلخ نجد أن فيه ما شارك مَن جمع الصحيح كما سيأتي في بناء السنن.. وكذلك نجده قد اعتنى بالغرائب منها قصداً، وهو عمل الحفاظ النقاد ويكتمل عند ذلك عمل الأئمة الحفاظ العظماء فيما أرادوه من مصنفاتهم بما يُظهر البراعة والتكامل فيها وما كان من تخطيط منهجي.. وقد لحظ ذلك الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى حيث قال: «وكتابه في السنن جامع جيد كثير الأبواب والغرائب»[1].

ويظهر ذلك من مقولات ابن ماجه في اثناء السنن عن التفردات والغرائب في عدة مواطن من كتابه تعقيباً على بعض الأحاديث ليشعر بقصده رحمه الله.

وقد اقترحت على احدى الطالبات[2] عمل رسالتها للدكتوراة دراسة في ذلك.

فكانت مقارنة بين ابن ماجه والترمذي وظهر قصد ابن ماجه للغرائب وتوافق مع ما يورده منها الترمذي وزاد عليه، ومن ينعم النظر يجد أن ابن ماجه كان شديد الاهتمام بما يشير إليه البخاري من إشارات نقديه في التبويب فيورد الأحاديث التي يريد البخاري إعلالها في تبويبه وهو ملحظ عال في

(١) تهذيب التهذيب (٤/ ٧٣٧). والنكت على ابن الصلاح.
(٢) د. لطيفة الشطي.

النقد، ولو تنبه إليه ابن حجر لجاء بالعجب العجاب، وسبحان من له الكمال، وكتب النقص على البشر.. فمن ذلك:

ما أورده البخاري في كتاب الجمعة من قوله: باب الصلاة بعد الجمعة وقبلها[1]... فكان مراده أن يبين عدم ثبوت شيء في السنة القبلية للجمعة وثبوت ما بعدها، ولذا قدمه في التبويب على ما قبلها.. وأورد حديث ابن عمر في الرواتب.. فنجد ان ابن ماجه أخرج تلك الأحاديث التي ليست على شرط البخاري، بل لا تثبت ملاحظة للبخاري[2] وهذا كثير لمن تتبعه، وقد أشرت على بعض طلابي تتبع ذلك ليكون بحثًا مهمًا في بابه، فكتب في مادة «مناهج المحدثين» في مرحلة الدكتوراة، ولكن البحث ليس بيدي الآن..

وأما شرطه في كتابه السنن: -

لم يبين ابن ماجه كالكثير من الأئمة شرطه في كتابه، ولكن العلماء بتتبعهم لتصرفه - فيما يورد في الكتب والأبواب - وقال مَن صَنف في شروط الأئمة شيئًا في ذلك.

قال الامام ابن طاهر المقدسي في كتابه شروط الأئمة الستة: -

«اعلم أن البخاري ومسلم، ومن ذكرنا بعدهم، لم ينقل عن أحد منهم أنه قال: شرطت أن أخرج في كتابي ما يكون على الشرط الفلاني، وإنما يعرف ذلك من سبر كتبهم، فَيُعلم بذلك شرط كل رجل منهم»[3].

(١) الجامع الصحيح.
(٢) السنن.
(٣) شروط الأئمة الستة ص (٨٥) تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة.

وعلق المحقق بقوله: ويُعرف أيضـًا من كلمات متفرقة أُثرت عن مؤلفيها تُخبر عن موضوع كتبهم، ومنهجهم فيها، وقد يُعرف بالنظر في أسماء كتب بعضهم، حيث سمّوا كتبهم بما ينبئ عن موضوعها وشرط مؤلفيها فيها، وأحال على كتابه «تحقيق اسمي الصحيحين وجامع الترمذي». وهو كلام متجه صحيح.

قال القاضي عياض في اثناء كلامه عن طبقات الرواة الذين أخرج عنهم الامام مسلم في الصحيح: (فعندي أنه أتى بطبقاته الثلاث في كتابه، وطرح الطبقة الرابعة)[1].

عَقَّب الذهبي بالكلام عن الطبقة الرابعة... ثم قال: وأما أهل الطبقة الخامسة كمن أُجمع على اطراحه وتركه لعدم فهمه وضبطه، أو لكونه متهمـًا، فيندر أن يخرج لهم أحمد والنسائي، ويورد لهم أبو عيسى - الترمذي - فيبينه بحسب اجتهاده؛ لكنه قليل.

ويورد لهم ابن ماجه أحاديث قليلة، ولا يبيِّن. والله أعلم. ثم قال: وقل ما يورد منها أبو داود؛ فإن أورد بيَّنه في غالب الأوقات.

وأما أهل الطبقة السادسة: كالغلاة والجهمية الدعاة وكالكذابين والوضاعين، وكالمتروكين والمتهوكين، كعمر بن صبح، ومحمد المصلوب، ونوح بن أبي مريم، أحمد الجويباري، وأبي حذيفة، البخاري فما لهم في الكتب ما عدا عمر، فإن ابن ماجه خرَّج له حديثـًا واحداً فلم يصب وكذا خرَّج ابن ماجة للواقدي حديثـًا واحداً فدلَّس اسمه وأبهمه أ.هـ.[2].

(١) شرح النووي على صحيح مسلم (١/ ٢٣-٢٤).
(٢) سير اعلام النبلاء (٨/ ٣٠٤-٣٠٥).

وقول الذهبي في حديث عمر بن الصبح صحيح فقد أخرجه ابن ماجه في كتاب الجهاد، باب فضل الرباط في سبيل الله (ح) قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَعْلَى السُّلَمِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ صُبْحٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَرِبَاطُ يَوْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ مِنْ وَرَاءِ عَوْرَةِ الْمُسْلِمِينَ، مُحْتَسِبًا مِنْ غَيْرِ شَهْرِ رَمَضَانَ أَعْظَمُ أَجْرًا مِنْ عِبَادَةِ مِائَةِ سَنَةٍ صِيَامِهَا وَقِيَامِهَا، وَرِبَاطُ يَوْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ مِنْ وَرَاءِ عَوْرَةِ الْمُسْلِمِينَ، مُحْتَسِبًا ... الحديث[1].

وأما قوله: خرج للواقدي فدلس اسمه وأبهمه. فغير دقيق من الحافظ الذهبي رحمه الله فالإمام ليس ابن ماجه وإنما من شيخه ابن ابي شيبة رحمه الله تعالى[2].

(١) وقد ذكره البوصيري في مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه (٣/ ١٥٦) ط دار العربية وقال: هذا إسناد ضعيف، لضعف محمد بن يعلى وشيخه عمر بن صبح... ومكحول لم يدرك أبي بن كعب، ومع ذلك فهو مدلس وقد عنعنه. أ.هـ.
وانظر ترجمة عمر بن صبح في تهذيب الكمال (٢١/ ٣٩٦-٣٩٨)، والحديث ذكره الألباني في ضعيف سنن ابن ماجه ص٢٢٥ برقم (٥٥٢) وقال: موضوع. التعليق الرغيب (٢/ ١٥١).
وهو ما ألمح إليه الحافظ ان كثير رحمه الله تعالى في جامع المسانيد والسنن (١/ ١٦٥) ط دار خضر. فقال: أخلق بهذا الحديث ان يكون موضوعاً لما فيه من المجازفة؛ ولأنه من رواية عمر بن صبح أبي نعيم أحد الكذابين المعروفين بوضع الحديث. أ.هـ.
وقال سبط ابن العجمي في الكشف الحثيث عمن روي بوضع الحديث ص١٩٧ برقم (٥٤٩) عمر بن صبح الخراساني أبو نعيم من المجاهيل، ليس بثقة ولامأمون.
قال ابن حبان: كان ممن يضع الحديث.. الخ.
وانظر الكامل لابن عدي (٧/ ١١٩٨) ص٣٣٩ السرساوي. وميزان الاعتدال (٣/ ٢٠٦).

(٢) انظر: حمَّل الذهبي الابهام والتدليس لابن ماجه وليس كذلك، لان الظاهر أنه روى عن شيخه كما رواه له، لان القائل: «حدثنا شيخ لنا» هو ابن ابي شيبة نفسه.. ويوجد في المصنف عدة أحاديث يقول فيها «حدثنا شيخ لنا».

فقال ابن ماجه في أبواب إقامة الصلاة السنة فيها، باب ما جاء في الزينة يوم الجمعة (ح رقم ١٠٩٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا شَيْخٌ لَنَا، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ، عَنْ يُوسُفَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: خَطَبَنَا النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرَ الحديث[1]. وقبله روايته من طريق حرملة بن يحيى عن ابن وهب...[2] الخ.

وابن أبي شيبة روى عن الواقدي وأبهمه في مواضع وأظهره أيضاً. فتحميل الابهام لابن ماجه غير صحيح..

مطلب في بناء كتاب السنن:

من المعلوم أن الاستقراء والتتبع يعطي نتائج دقيقة أو أقرب إلى الدقة، بخلاف القراءة غير الاستقرائية فأنها تعطي انطباعات لدى القارئ غير المتتبع... سواء كان التتبع تاماً أم ناقصاً..

واليوم قد خدمتنا البرامج المحوسبة خدمة جليلة، ونحن نعلم أن الأرقام لها دلالات ناطقة لدى المتلقي، وخاصة إذا كان مختصاً...

فعدد أحاديث سنن ابن ماجه (٤٣٤١) حديثاً بحسب ترقيم الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي وهي المشهورة قبل النسخ الكثيرة التي خرجت بعدها.. فبحسب موسوعة الكتب التسعة نجد ما يلي:

(١) وهو في تحفة الاشراف برقم (٥٣٣٨).

(٢) أخرجه النسائي (برقم ١٣٧٤) وابو داود (برقم ١٠٧٨) وانظر تحفة الاشراف (برقم ٥٣٣٤) (٤/ ٣٥٥) والحديث صححه الألباني في صحيح ابن ماجه (برقم ٩٠٥) وقال الشيخ شعيب: متن الحديث صحيح من غير طريق الواقدي بسير اعلام النبلاء (١٢/ ٥٧٧) وفي تخريج زاد المعاد (١/ ٣٧٠) قال: إسناده صحيح بطريق حرمله...

- عدد الأحاديث غير المكررة (٣٩٧٨) حديثًا.
- عدد الأحاديث التي وافق فيها الشيخين البخاري ومسلم (١٠٧٣) حديثًا.
- عدد الأحاديث التي وافق فيها البخاري (١٢٧٧) حديثًا.
- عدد الأحاديث التي وافق فيها مسلمًا (١٥٥٧) حديثًا.
- عدد الأحاديث التي وافق فيها مالكًا (٥١١) حديثًا.
- عدد الأحاديث التي وافق فيها أحمد (٢٥٥٢) حديثًا.
- عدد الأحاديث التي وافق فيها الدارمي (١١٠٧) حديثًا.
- عدد الأحاديث التي توافق فيها مع الترمذي (١٧٧٧) حديثًا.
- عدد الأحاديث التي توافق فيها مع أبي داود (١٨٣٠) حديثًا.
- عدد الأحاديث التي توافق فيها مع النسائي (١٣٧٥) حديثًا.
- عدد الأحاديث التي وافقه عليها بقية الستة (٤٢٥) حديثًا.
- عدد الأحاديث التي وافقه فيها أصحاب السنن الثلاث (٦٦٨) حديثًا.
- عدد الأحاديث التي انفرد بها عن الكتب التسعة (٨٩٧) حديثًا.
- عدد الأحاديث التي انفرد بها عن التسعة (١٣٣٩) حديثًا.

وهي زوائده على الكتب الخمسة.

وبحسب دراسة الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي رحمه الله،

كانت النتيجة لديه كما يلي:

(... ان عدد الزوائد على الكتب الخمسة (١٣٣٩) حديثاً، وبيانها على النحو الآتي:

(٤٢٨) حديثاً صحيح الاسناد، رجالها ثقات و(١٩٩) حديثاً حسنة الإسناد و(٦١٣) حديثاً ضعيف الإسناد و(٩٩) واهية أو منكرة أو مكذوبة) أ.هـ.)[1].

وبحسب عمل الشيخ الألباني رحمه الله تعالى كانت النتيجة لديه حينما فصل السنن إلى قسمين: صحيح ويشمل الحسن بقسميه أيضاً وضعيف ويشمل ما دونه حتى الموضوع.

- الصحيح: صحيح سنن ابن ماجه (٣٥١٩) حديثاً.

- الضعيف: ضعيف سنن ابن ماجه (٨٢٣) حديثاً.

إضافة إلى كتاب الزهد (٥٢ حديثاً من حديث (رقم ٤٩٥٠-٥٠٠٢) فتكون العدة (٨٧٥) حديثاً.

كان الإمام ابن ماجه من أقل أصحاب الكتب الستة إيراداً للمراسيل فقد أورد في السنن قريباً من عشرين حديثاً:

(١) خاتمة السنن (٢/ ١٥١٩). وقد اعتمد في أحكامه على البوصيري في زوائده رحمه الله.

وأرقامها ح رقم: ٣٧٤، ٣٨٢، ٦٥٩، ٧٥٦، ٨٨١، ١٥١٨، ١٧٠٧، ١٩١٠، ١٩٩٧، ٢٠٥١، ٢١٦٢، ٢٦٠٦، ٢٦٣٨، ٢٦٩١، ٢٧٦٥، ٢٩٥٨، ٣٩٦١، ٣٢٠٨، ٣٣٨٨ [١].

- عدد الأحاديث الموقوفات (٨٢) أثراً وكثير منها في المقدمة.. والمقدمات ليست من شرط الكتب، كما عند ابن ماجه، والامام مسلم أيضـاً..

- وأما المقطوعات فليس في سنن ابن ماجه سوى أثر واحد لمحمد بن المنكدر برقم (١٤٥٠) قَالَ: «دَخَلْتُ عَلَى جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَهُوَ يَمُوتُ، فَقُلْتُ: اقْرَأْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ السَّلَامَ ... الخ.

- عدد النصوص التي تعقب فيها على الأحاديث في السنن بلغت (٣٧) موضعـاً..، وأما التعليقات فأزيد من ذلك. منها:

بعد تخريجه حديث عبد الله بن سرجس قال: نهى رسول الله أن يتوضأ.. قال: الصحيح هو الأول، والثاني وهم.

انظر حديث رقم (٣٧٣-٣٧٤) وهو دال على معرفته النقدية وقد سأل الترمذي البخاري عن هذا فقال في العلل الكبير ص٤٠ برقم (٣٢). سألت محمداً عن هذا الحديث فقال: ليس بصحيح وهو حديث عبد الله بن سرجس في هذا الباب موقوف، ومَن رفعه فقد أخطأ.

ولما كان ابن ماجه يعتني بغرائب السنن فقد أخرجه الدارقطني في السنن (١/ ١١٦) التي جمع فيها الغرائب كما نص على ذلك غير واحد.. وعُد ذلك منقبة له، ومدحـاً، وبعضهم حط على ابن ماجه رحمه الله... ؟!

(١) انظر: الرواة الضعفاء والمجهولين: ص١٨.

هذا وقد جمع أ.د. عبد العزيز بن عبد الله الهليل الأحاديث التي أعلها الامام ابن ماجه في سننه.. وخرجها ودرسها فبلغت عدد أحاديث الدراسة: اثنان وعشرون حديثاً.

وكانت نتيجة تلك الدراسة ما يلي:

أولاً: بيان علو كعب الإمام ابن ماجه في علم العلل، حيث أعل عدداً من الأحاديث في سننه، سواء ابتدأ بيان علتها من نفسه، أو نقل ذلك عن أحد شيوخه، أو أحد علماء الحديث.

ثانياً: أظهرت الدراسة جانباً من ملامح منهج الامام بان ماجه، في تعليل الأحاديث ومن أهمها ما يأتي:

١- أنه يذكر العلة مجملة، وفي كلمة جامعة، ولا يسترسل في بيان العلة أو طرق الحديث الأخرى.

٢- غالباً ما يذكر العلة من تلقاء نفسه، وأحياناً ينقلها عن شيوخه أ وأحد علماء الحديث وحفاظه.

٣- ظهر من خلال أحاديث الدراسة ان الإمام ابن ماجه له عناية بقرائن الترجيح حيث اعتمد عليها في ترجيحه بعض الأوجه.

٤- يشير الإمام بان ماجه أحياناً إلى العلة من دون تفصيل، وعند البحث يتبين مراده من التعليل[1].

(١) انظر: كجلة العلوم الشرعية عدد ٢١ شوال ١٤٢٢ه ص ١٢٦.

رواة سنن ابن ماجه:

اعتنى العلماء برواة الكتب الحديثية.. وبالأسانيد اليها وعدوها أنساب الكتب.. وقد صنف العلماء في ذلك مصنفات كثيرة معروفة لدى المختصين بالحديث وعلومه.. كما في التعريف لسند الجامع الصحيح لابن رشيد الفهري. وكما في اتحاف السالك برواة موطأ مالك لابن ناصر الدين.. وغيرهم كثير.. ولم يكن ابن ماجه بدعًا في ذلك وقد قال ابن طاهر المقدسي عند بيان اهتمام أهل بلاد ابن ماجه بالكتاب... وله عندهم طرق كثيرة[١].. فقد ذكر من ترجم له وعرَّف بكتابه السنن أربعة رواة مشهورين برواية السنن..

فقد ذكر الرافعي في التدوين هؤلاء الأربعة فقال: (وهم: أبو الحسن ابن القطان، وسليمان بن يزيد القزويني وأبو جعفر محمد بن عيسى المطوعي، وأبو بكر حامد بن ليثويه الأبهريان)[٢].

وقد زاد الحافظ ابن حجر أيضًا غيرهما فقال: (ومن الرواة عنه: سعدون، وإبراهيم بن دينار)[٣] والكتاب قد اشتهر من رواية أبي الحسن القطان الحافظ على بن إبراهيم بن سلمة القزويني (- ٣٤٥ هـ) وله زيادات.

قال د. الاعظمي في مقدمة السنن: يبدو أن الكتاب لم يشتهر إلا عن طريق أبي الحسن القطان، وبقية الروايات لهذا الكتاب اندثرت في وقت مبكر[٤].

(١) كما في التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد ص ١٢٠.

(٢) التدوين: (٢/ ٤٩-٥٠). والمدخل إلى سنن ابن ماجه ص (٥٠).

(٣) تهذيب التهذيب (٩/ ٤٦٨).

(٤) مقدمة تحقيق سنن ابن ماجه (١/ ١٨) ونحوه في كتاب النعماني، الامام ابن ماجه وكتابه السنن ص ٢٨٤.

وهذا الكلام غير دقيق، فالإمام المزي معروف اعتناؤه بفروق النسخ والروايات فذكر بعض الزيادات في رواية إبراهيم بن دينار عل رواية غيره[١].

وكذلك نصَّ الحافظ ابن حجر – رحمه الله – أنه وقف على نسخة صحيحة مجوّدة من رواية سعدون عن ابن ماجه، وذكر ان فيها عدة أحاديث في الطهارة لم يرها في رواية غيره[٢].

كما هو حال رواية أبي الحسن القطان في تعقيباته وزياداته على السنن..

وقد أفرد د. مسفر الدميني – رحمه الله – الكلام عن هذه الزيادات ببحث خاص بعنوان: زيادات أبي الحسن القطان على سنن ابن ماجه.

وقد نبَّه العلماء على هذه الزيادات عند كلامهم عن السنن فقد قال الذهبي: «ولابي الحسن القطان زيادات كثيرة عن الأسانيد في كتاب ابن ماجه»[٣].

وقال أيضـًا عن طبيعة هذه الزيادات: «وقع لنا رواية «سنن ابن ماجه» بإسناد متصل عالٍ، وفي غضون كتابه؛ أحاديث يعلها صاحبه الحافظ أبو الحسن بن القطان»[٤].

وقال أيضـًا عنه: «وقد علا في سنن ابن ماجه أماكن»[٥].

(١) انظر: «تحفة الاشراف» (١١/ ٣٧٤ برقم ١٦٠٠١) والمدخل إلى السنن ص ٥١.
(٢) النكت الظراف على الأطراف (٤/ ٣٥ برقم ٤٥١١)، وانظر المدخل إلى السنن ص ٥١.
(٣) تاريخ الإسلام (٢٠/ ٣٥٥).
(٤) سير اعلام النبلاء (١٣/ ٢٧٩).
(٥) تاريخ الإسلام (٢٥/ ٣٣١).

وأحيانا يزيد روايات على الأصل وتعرف بروايتها بإسناده دون ابن ماجه.. وهي ليست كثيرة.. حيث بلغت (٣٩) زيادة كما يفعل مثل ذلك غير واحد من رواة الكتب، كعبد الله بن أحمد بن حنبل، وعباس الدوري في روايته لتاريخ ابن معين وغيرهم. وهذه الزيادات كان أكثرها في كتاب الطهارة حيث بلغ عددها خمس وعشرون زيادة، ويلي ذلك في المقدمة وبلغت تسع زيادات، ثم في كتاب الصلاة ثلاث زيادات، ثم زيادتان في كتاب الزهد.

والصيغ التي رويت فيها تلك الزيادات يصدرها بقوله:

قال أبو الحسن بن سلمه.

أو قال أبو الحسن القطان.

أو قال أبو الحسن.

أو قال القطان[١].

مكانة كتاب السنن عند العلماء:

نقلت عن العلماء كلمات تحمل في طياتها الثناء الصريح أو المجمل لكتاب السنن للإمام ابن ماجه.

فمن ذلك قول الحافظ أبو الفضل ابن طاهر المقدسي: «وهذا الكتاب - يعني السنن - وإن لم يشتهر عند أكثر الفقهاء، فإن في الري وما والاها من ديار الجبل، وقوهستان، ومازندران، وطبرستان، شأن عظيم، عليه اعتمادهم وله عندهم طرق كثيرة»[٢].

(١) انظر: كتاب - الدميني، والمدخل إلى السنن ص ٥٤-٥٥.

(٢) نقله عنه صاحب التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد (١/ ١٢٠).

وقال أيضـًا:

وقال الرافعي: «ويقرن سننه بالصحيحين وسنن أبي داود والنسائي وجامع الترمذي، وسمعت والدي رحمه الله يقول: عرض كتاب السنن لابن ماجه على أبي زرعة فاستحسنه»[1].

قال الذهبي: (... وعن ابن ماجه قال: عَرضت هذه «السنن» على أبي زرعة الرازي: فنظر فيه، وقال: «أظن ان وقع هذا في أيدي الناس تعطلت هذه الجوامع أو أكثرها. ثم قال: لعل لا يكون فيه تمام ثلاثين حديثـًا مما في إسناده ضعف، أو نحو ذا». قلت – الذهبي –: قد كان ابن ماجه حافظـًا ناقداً صادقـًا، واسع العلم، وإنما غض من رتبة «سننه» ما في الكتاب من المناكير؛ وقليل من الموضوعات، وقول أبي زرعة – إنْ صح – فإنما عنى بثلاثين حديثـًا: الأحاديث المطرَّحة الساقطة، وأنما الأحاديث التي لا تقوم بها حجة، فكثيرة، لعلها نحو الألف)[2].

وقال في تذهيب التهذيب: قلت: ما كأن أبا زرعة أمعن النظر في السنن، وإلا ففيه أكثر من ذلك بكثير، اللهم إلا أن يكون أراد الأحاديث الساقطة بمرة فهو كما قال. وسأفردها – ان شاء الله تعالى – في جزء لتعرف[3] .أ.هـ. والنص نقله عنه أيضـًا عبد الله بن سالم البصري في ختم ابن ماجه.

(١) التدوين (٢/ ٤٩).

(٢) سير اعلام النبلاء (١٣/ ٢٧٨)، وينظر البَدر المنير لابن الملقن (١/ ٤٢٦).

(٣) نعم فقد وَفّى بما وعد: «جزء فيه من غرائب الامام ابن ماجه القزويني، انتقاء الذهبي» دراسة وتحقيق وتخريج. أ.د. أحمد بن عبد الله الباتلي. نشر في مجلة أم القرى ثم طبع فيما بعد.

وقال أيضـًا: «سنن أبي عبد الله بن ماجه» كتاب حسن لولا ما كدَّره أحاديث واهية ليست بالكثيرة»[١].

وقال: ابن خلكان: «وكتابه في الحديث، أحد الصحاح الستة»[٢].

وابن خلكان ليس من النقاد، ولعل كلمته هذه كانت السبب في تسمية كثير ممن يصف الكتب الستة، بالصحاح الستة... وقد وَجَّه الإمام الزركشي وصفه هو أو غيره ممن تابعه على ذلك بقوله: «تسمية هذه الكتب الستة صحاحـًا، إما باعتبار الأغلب؛ لأن غالبها الصحاح، والحسان، وهي ملحقة بالصحاح، والضعيف فيها ربما التحق بالحسن، فإطلاق الصحة عليها من باب التغليب»[٣]. انتهى.

قال الحافظ ابن كثير عن السنن: «وهو كتاب مفيد، قوي التبويب في الفقه»[٤].

وقال الحافظ ابن حجر: «وكتابه في السنن جامع جيد كثير الأبواب والغرائب»[٥].

قال العلامة الحافظ المسند عبد الله بن سالم البصري: «سنن ابن ماجه كتاب قد تلقته الأمة بالقبول (!) وما فيه من الافراد الضعاف، فالغالب عليها أنها

(١) تذكرة الحفاظ (٢/ ٦٣٦).
(٢) وفيات الاعيان (٣/ ٤٠٨).
(٣) النكت على ابن الصلاح للزركشي (١/ ٣٧٩).
(٤) اختصار علوم الحديث ص ٢٤١.
(٥) تهذيب التهذيب (٤/ ٧٣٧).

اعتضدت بمتابعات وشواهد جبرت ضعفها، ولذلك لم تزل العلماء والفقهاء يستدلون بما فيه ويعتنون بروايته، وذلك لما قام عندهم من جلالته»[1]. أ.هـ.

وقال العلامة صديق حسن خان: «وفي الواقع الذي فيه من حسن الترتيب، وسرد الأحاديث بالاختصار من غير تكرار ليس في أحد من الكتب»[2].

كل ما سبق وغيره فيه دلالة على عظيم منزلة كتاب السنن وأهميته عند العلماء لما حظى به من الاهتمام والاعتناء والاحتفاء.

منزلة كتاب السنن بين الكتب الستة:

قد استقر عن العلماء المحققين من المحدثين رحمهم الله تعالى عَد كتاب سنن ابن ماجه، سادس الكتب الستة، وكفى بهذا ابن ماجه وكتابه فخراً حيث صار محط انظار العلماء وطلاب العلم من بعدهم... وإن كان قد حصل خلاف عند بعضهم كما هو شأن العلم وطبيعته.

وأول مَن عده مع الكتب الخمسة سادسًا الامام الحافظ أبو الفضل ابن طاهر المقدسي (- ٥٠٧ هـ)؛ فإنه - رحمه الله - لما عمل «أطراف الكتب الستة» أدخله معهم.. ولما صنف كتابه في شروط الأئمة الستة ذكره فيهم وقد ارتضى صنيعه الحافظ الكبير أبو القاسم ابن عساكر الدمشقي (- ٥٧١ هـ) في ضم سنن ابن ماجه إلى السنن الثلاثة في كتابه لأطراف السنن.

(١) ختم سنن الحافظ ابن ماجه (٤٨٦) مجلة الحكمة. ت. أ.د. بدر العماش.
(٢) الحطة ص ٢٥٦.

واعتمد صنيعهما الحافظ المتقن أبو الحجاج المزّي (- ٧٤٣ هـ) في كتابه النفيس: «تحفة الاشراف في معرفة الأطراف» ومن جاء بعده ممن اختصر كتابه.. أو نكَّت عليه... وقد عمل الحافظ عبد الغني المقدسي (- ٦٠٠ هـ) كتابه القيم في رجال الكتب الستة وسماه: «الكمال في أسماء الرجال» طبع اخيراً في ١٠ مجلدات. فذكر رجال ابن ماجه فيهم. وتابعه العلماء على صنيعه حيث ارتضوه وكثرت الكتب المتعلقة به، وقد أفردها ببحث أ.د. بشار عواد معروف في مجلة الأقلام العراقية.. وهي كتب كتبها أئمة الحفاظ منذ تلاميذ المزي الحافظ كالذهبي ومَن بعده من العلماء وكذلك صنع الهيثمي في الزوائد، والبوصيري رحمهم الله تعالى جميعـًا..

وأما مَن قدَّم الموطأ على ابن ماجه فقد كان له غرض آخر كما فعل رزين بن معاوية العبدري السَّرَقُسطي الأندلسي (- ٥٣٥ هـ) في كتابه «التجريد للصحاح والسنن» لأنه مالكي المذهب، والمالكية يقدمون الموطأ على الصحيحين وقولة ابن العربي المالكي (- ٥٤٣ هـ) مشهورة «كتاب الجعفي (أي البخاري) هو الأصل الثاني في هذا الباب، والموطأ هو الأول واللباب وعليهما بناء الجميع كالقشيري والترمذي فما دونهما»[١]، فلما جمع الصحاح ضمه إلى الصحيحين فكانت القسمة ثلاثة من الصحاح، وثلاثة من السنن.

وتبعه على ذلك المجد ابن الأثير رحمه الله (- ٦٠٦ هـ) في كتابه: «جامع لأصول» حيث اعتمد على كتابه ونقحه[٢]..

(١) عارضة الاحوذي (١/ ٥).

(٢) وانظر مقدمته النفيسة المفيدة للجامع (١/ ١٧٩).

وكذلك من اختصر كتابه كابن الدبيع الشيباني (- ٩٤٤ هـ) في كتابه «تيسير الوصول إلى جامع الأصول».

وأما مَن قَدَّم كتاب السنن للدارمي فمنهم الحافظ صلاح الدين العلائي (- ٧٦١ هـ) حيث قال: «ينبغي أن يكون كتاب الدارمي سادساً للخمسة بدله، فإنه قليل الرجال الضعفاء، نادر الأحاديث المنكرة والشاذة، وإن كانت فيه أحاديث مرسله وموقوفة، فهو مع ذلك أولى»[1].

ونوقش هذا القول من العلماء والناظر في كتاب الدارمي في السنن فإن زوائده قليلة من جهة، وفيه من المرفوع الكثير..

قال الحافظ ابن حجر: (وإنما عدل ابن طاهر ومَن تبعه عن عد الموطأ إلى عد ابن ماجه، لكون زيادات الموطأ على الكتب الخمسة من الأحاديث المرفوعة يسيرة جداً، بخلاف ابن ماجه، فإن زياداته أضعاف زيادات الموطأ، فأرادوا بضم كتاب ابن ماجه إلى الخمسة تكثير الأحاديث المرفوعة)، وكذا الحال في الدارمي أيضاً...

واستقر الأمر على ذلك فصار ابن ماجه سادس الستة.. الأصول.. عند العلماء رحمهم الله تعالى.

مطلب: الانتقادات الموجهة لكتاب السنن

وُجهت إلى كتاب السنن بالرغم من المكانة التي حظي بها انتقادات من علماء معتبرين نظراً لما تمليه عليهم أمانة العلم.. ولها مسوغاتها المقبولة

(١) انظر: فتح المغيث للسخاوي (١/ ١٠٢)، والبحر الذي زخر للسيوطي (٣/ ١١٦٥).

عند العلماء.. إلا أنها لم تزحزح الكتاب عن مكانته، وتخرجه من حيز الكتب الستة.. فمن أسباب كلامهم في السنن.

أولاً: أنهم وجدوا أن ابن ماجه رحمه الله تعالى قد خرج لكثير من الرواة المتروكين والمتهمين بالكذب والضعفاء...

قال الحافظ ابن حجر: «.. وفي الجملة - كتاب النسائي أقل الكتب بعد الصحيحين حديثاً ضعيفاً ورجلاً مجروحاً، ويقاربه أبو داود وكتاب الترمذي، ويقابله في الطرف الآخر كتاب ابن ماجه؛ فإنه تفرَّد فيه بإخراج أحاديث عن رجال متهمين بالكذب وسرقة الأحاديث، وبعض تلك الأحاديث لا تعرف إلا من جهتهم»[1].

وبنحو كلامه عند تلميذه السخاوي[2] رحمه الله تعالى.

وهناك رسالة ماجستير علمية بعنوان:

«الرواة الضعفاء والمجهولون والمتكلم فيهم الذين انفرد ابن ماجه بالرواية عنهم عن أصحاب الكتب الخمسة»

دراسة نقدية - اعداد: ستار محمد عباس. تقدم بها إلى جامعة تكريت.. سنة: ٢٠٠٩م. وودت أن الباحث الكريم ذكر لنا نتائج دراسته..

ودراسة أخرى أطروحة للدكتوراه بعنوان:

---

(١) النكت على ابن الصلاح (١/ ٤٨٢).
(٢) في فتح المغيث (١/ ١٠٢).

«الرواة الضعفاء الموثقون نسبيًا ومنهج الرواية عنهم في الكتب الستة» وهي من اعداد الأستاذ الدكتور محمد عودة الحوري، وبإشراف استاذي الدكتور عبد المجيد محمود عبد المجيد رحمه الله تعالى.

ومن نتائج الدراسة حيث قال: وبالنظر في منهج ابن ماجه من خلال إخراجه أحاديث الضعفاء الموثقين نسبيًا يمكن تسجيل النتائج الآتية:

أولاً: بلغت نسبة ما أخرجه لهم على هيئة التوثيق النسبي وهي مقبولة (٥,٤٣٪) ونسبة ما أخرجه لهم على الهيئة نفسها وهي ضعيفة (٤,١٣٪) منها (٥,٨) علتها من الراوي الموثق نسبيًا.

ثانيًا: وبلغت نسبة ما أخرجه لهم على غير هيئة التوثيق النسبي وهي مقبولة (١,١٢٪) وعلى غير هيئة التوثيق وهي ضعيفة (٥,٣٦٪).

ثالثًا: كان أغلبية الأحاديث التي أخرجها لهؤلاء الضعفاء الموثقين نسبيًا في باب المتابعات والشواهد، حيث بلغت نسبة ما أخرجه على هذه الهيئة (٦,٥٩٪) ويضاف إليها ما أخرجه تعليقًا أو مقرونًا بنسبة (٨,١٪) فيكون مجموعها (٤,٦١٪).

رابعًا: بلغ نسبة ما صدر به الباب، وأخرج له شواهد ومتابعات (٣,١٠٪) ونسبة ما أخرجه وحده في بابه أو موضوعه (٢,٢٩٪).

فبهذا يظهر لنا أنه يضاف إلى أسباب إخراج ابن ماجه أحاديث الضعفاء:

١- انتقاء ما صح من أحاديثهم على الهيئة التي وُثقوا فيها وبلغ عدد الأحاديث التي أخرجها على هذه الهيئة وهي مقبولة: (مائة واثني عشر حديثًا) من أصل (مائتين وستة وستين حديثًا).

الثاني: إخراجه أحاديثهم التي توبعوا فيها أو لها شواهد تقويها وبلغت (خمسة وثلاثون حديثًا).

٢- أن أغلب ما يخرجه من أحاديثهم هو في باب المتابعات والشواهد ونحوها، وبلغ عددها (مائة وسبعة وخمسون حديثًا).

أوما يَصدِّر بها الباب، ويخرج لها متابعات وشواهد، وبلغ عددها: (خمسة وثلاثون حديثًا).

وعلى هذا يظهر أن إخراجه عن أصحاب الطبقة الخامسة هو على شرطه في باب المتابعات والشواهد غالبًا أو حيث لا يجد في الباب غيرها، مع ملحوظة: أن الضعفاء الموثقين نسبيًا غير موجودين، وقد وقفت على أصحاب هذه الطبقة في اثناء أسانيد الأحاديث التي خرجها للقوم، وكان من أبرزهم شيخه المتروك عبد الوهاب بن الضحاك العرضي.

أما هؤلاء الضعفاء الموثقين نسبيًا، فإنه يصدق عليهم أنه إنما يخرج حديثهم اعتماداً على العدالة والثقة وقلة الخطأ. فممن قل خطؤه قوي الاعتماد عليه، وقلة الخطأ إما مطلقًا أو في وصف معين والله أعلم)[1].

(١) انظر منها: ص (٣٢١-٣٢٣).

ثم ذكر بعدها جدولين بَيَّن فيهما ما أجمله من النتائج يحسن الرجوع إليه والنظر فيه...

وأما السبب الثاني من أسباب الانتقاد:

تخريجه في كتابه أحاديث كثيرة ضعيفة ومنكرة وبعضها باطلة وموضوعه...

وقد قال الذهبي: «وانما غض من رتبة سننه ما في الكتاب من المناكير، وقليل من الموضوعات»[1].

وقال المناوي: «وقد توقف بعضهم في إلحاق ابن ماجه بهم، لكثرة ما فيه من الضعيف، بل الموضوع»[2].

وقد أدخل ابن الجوزي بضعة وثلاثين حديثًا من أحاديث ابن ماجه، وما اجتمع فيه الترمذي وابن ماجه. فصارت عدتها ٣٤ حديثًا.

وقد تكلم عليها مبين الحكم فيها أ.د عمر فلاته - رحمه الله - في رسالته القيمة عن الوضع.. ووافق ابن الجوزي في أحكامه... إلا نادراً.. وقد صنع السيوطي قبله مثل ذلك في كتابه التعقبات على الموضوعات فنازعه في بعض ما أورد.. لكن كان ابن الجوزي محقًا في الأعم الأغلب..

وقد حكم الشيخ الألباني - رحمه الله - على ٤١ حديثًا بالوضع في ضعيف سنن ابن ماجه..

(١) سير اعلام النبلاء (١٣/ ٢٧٩).

(٢) اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر (٢/ ٤٣٥).

واتفق معه محمد عبد الرشيد النعماني في كتابه عن الإمام ابن ماجه[1].

ومَن نظر إلى تلك الأحاديث فإن لابن ماجه نظراً خاصاً فيها يحتاج إلى بحث خاص إن شاء الله تعالى أقوم به أو يقوم به باحث جاد، يتلمس مراد ابن ماجه من إخراجه لتلك الأحاديث مع علمه بأنها باطلة أو موضوعة.

المبحث الثالث: منهج ابن ماجه في كتابه السنن:

مما لا شك فيه أن الامام ابن ماجه قد رسم لنفسه خطة في تصنيف كتابه.. وقد كان الأئمة - رحمهم الله تعالى - يتفننون في تصانيفهم، ولا يستخرج تخب الفوائد، ويكشف عن صدفها إلا غواص ماهر.. لا يكتفي بالنظر العابر أو بالظواهر، وإن كانت الظواهر عند ملاحظتها ممكن الاستفادة منها، وإنما يستفيد منها اللماح.. ومن يربط بين النظائر في اثناء قراءته.. ومَن أنعم النظر تبدى له من عادات المصنفين ما يكتشف به بعض منهجهم أو كله.. إذ المنهج في أبسط تعاريفه العادة العلمية للعالم.. وهذا ما جعل الكثير من العلماء يتنبه إلى ذلك كما هو منثور في اثناء كلام الحافظ ابن حجر عن منهج البخاري، وحيث يقول: ومن عادته... وقد جمع منها شيئاً حسناً الأستاذ ارشاد الحق الأثري في كتابه القيم الذي استخرج به ما التقطه من الفوائد من فتح الباري ووسمه بقوله: «إتحاف القاري..».

وكذلك فعل شيخ مشايخنا العلامة المباركفوري حيث عقد مبحثاً مهماً جداً في عادات الترمذي في كتابه الجمع، في مقدمته العلمية، التي قدمها

(١) «الامام ابن ماجه» ص (١٩٢-٢٢٨) فأنظرها مشكوراً.

لكتابه التحفة[1]، وقد صنع مثل صنيعه أيضاً العلامة عبد الحق الهاشمي بكتابه: عادات البخاري وهو مطبوع متداول.

وعند النظر في السنن لابن ماجه فإنه لا يختلف في هذا عن غيره من الأئمة المصنفين لأن المنهج عند المحدثين واحد، وإن اختلفت مقاصدهم من التصنيف وتنوعت لأجل ذلك.. كثيراً...

فإذا نظرنا في السنن في صيغ التحمل والأداء، عند الإمام ابن ماجه، فإنه يستعمل ما يستعمله غيره.. منها: فمثلاً:

١- نجد أن ابن ماجه استعمل التحويل في سياق الأسانيد.. وهو شيء طبيعي نتيجة سعة روايته ورجلته.. فاحتاج إلى ذلك كي لا يطيل الكتاب...

والأمثلة كثيرة منها:

- قوله في مقدمة السنن، في باب فضل عمار: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، (ح) وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، وَعَمْرُو بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَا جَمِيعًا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ سِيَاهٍ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:«عَمَّارٌ مَا عُرِضَ عَلَيْهِ أَمْرَانِ إِلَّا اخْتَارَ الْأَرْشَدَ مِنْهُمَا»[2]. وسبب التحويل هنا علو الإسناد الثاني على الأول..

(١) مقدمة التحفة (١/ ٣٨٦-٣٩٦) الفصل العاشر منه.

(٢) سنن ابن ماجه، أبواب السنة، باب فضل عمار بن ياسر رضي الله عنه (برقم ١٤٨) واخرجه الترمذي (برقم ٣٧٩٩) ت. عصام هادي.

ومنها أيضاً في المقدمة، باب فضل أهل بدر: قال حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، ح وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، (ح) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، جَمِيعًا عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا مَا أَدْرَكَ مُدَّ أَحَدِهِمْ، وَلَا نَصِيفَهُ»[1]. ومنها: قال حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، (ح) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ، وَالْأَعْمَشُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ... الحديث[2].

وهنا كان التحويل للمتابعة التامة.. وانظر أيضاً مثله (برقم ٢٢٢٧).

٢- استعمل ابن ماجه العطف على الشيوخ.. وينبه في الغالب على صاحب اللفظ.

فمن ذلك: قال حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ، قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي فَزَارَةَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ امْرَأَتِي وَلَدَتْ غُلَامًا أَسْوَدَ ... وَاللَّفْظُ لِابْنِ الصَّبَّاحِ[3]. وفي السنن أيضاً (ح ١٥٥٠).

---

(١) سنن ابن ماجه، أبواب السنة، باب فضل أهل بدر (برقم ١٦١). وأخرجه البخاري (برقم ٣٦٧٣) ومسلم (برقم ٢٥٤٠). ولهذا نظائر كثيرة عند ابن ماجه انظر الأحاديث (برقم: ١٧٧، ٢٣١، ٢٣٤، ٢٥٦، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٦، ٣١٥) ... الخ.

(٢) سنن ابن ماجه، ت. هادي (برقم ٣١٦). وأخرجه مسلم (برقم ٢٦٢).

(٣) سنن ابن ماجه، (برقم ٢٠٠٢). واخرجه البخاري (برقم ٥٣٠٥). ومسلم (برقم ١٥٠٠).

٣- وهناك مقولات كثيرة لابن ماجه يذكرها عقب الروايات، وهي كثيرة تزيد عن ثمانين موضعـًا، وتتنوع منها لبيان المتابعات والشواهد، فيسوق إسناداً آخر لبيان الأول ويقول بنحوه[١]، أو مثله[٢]، أو مثله سواء وهذا كثير جداً وهو غير المقولات التي أقصدها، ومن المقولات:

- فمن ذلك قوله عقب إخراج حديث ابي هريرة، وحديث عائشة برقم ١٥١٧، ١٥١٨ فقال: حديث عائشة أقوى[٣].

وقال أيضـًا: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ، عَنِ الزُّبَيْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ يَزِيدَ بْنِ رُكَانَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ الْبَتَّةَ، فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَأَلَهُ، فَقَالَ.. الحديث.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ مَاجَهَ: سَمِعْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَلِيَّ بْنَ مُحَمَّدٍ الطَّنَافِسِيَّ، يَقُولُ: مَا أَشْرَفَ هَذَا الْحَدِيثَ. قال ابن ماجه أبو عبيد تركه ناجيه وأحمد جبن عنه[٤].

ومنها: قال حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ الْعَدَنِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ،«أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، احْتَجَمَ وَأَعْطَاهُ أَجْرَهُ».

(١) انظر السنن (برقم ١٢٠٢، ١٣٥٥، ١٣٩٠، ١٤٠٤...)
(٢) أو بمثله (السنن برقم ١٢٦٧).
(٣) وأخرجه مسلم برقم (٩٧٣).
(٤) السنن (برقم ٢٠٥١) وأخرجه أبو داود (برقم ٢٢٠٦)، والترمذي (برقم ١١٧٧).

قال ابن ماجه: تَفَرَّدَ بِهِ ابْنُ أَبِي عُمَرَ وَحْدَهُ[1]. وهناك مواضع كثيرة في السنن.

وهذه المقولات فيها أكبر الدلالة على أن الإمام ابن ماجه صاحب صنعة ناقد بصير يعرف ما يضع ولم وضع وما وضع من الرواية والاختيار الا نسب لها.. وإن لكلمة ابي زرعة بالرغم من عدم صحتها وجاهتها من حيث حسن الترتيب والسهولة التي في الكتاب بحيث لا تجدها في غيرها من السنن وهذا دال على ما كان يتمتع به هذا الإمام من نضج المعارف التي اختزنها في اثناء تحمله ولقاء أشياخه وإن لتنوع المشيخة أثره الكبير فيمن كانت عنده نفس متعطشة للتلقي، في الابداع في التصنيف كما هو مشاهد في أصحاب المشيخات الكبيرة ولو لم يصنف الإمام ابن ماجه إلا السنن لكفاه فقد حفظ الله له ذكراً على مر العصور، فلم يمت من كان موصولاً بسنة النبي ﷺ وخادماً لها ومتبعاً..

الصناعة الفقهية عن ابن ماجه:

بعد الإلماحة اليسرة عن الصناعة الحديثية عن ابن ماجه يحسن التعريج على الصناعة الفقهية عنده رحمه الله تعالى، وهذا الجانب من الجوانب المهمة جداً في سنن ابن رحمه الله تعالى، وقد أولى العناية بعض الباحثين، وكتبت فيه عدة رسائل وأبحاث علمية وهي على جودتها إلا أنها لم تسلك مسلك فقهاء المحدثين إلا في النادر..

(١) السنن (برقم ٢١٦٢) والحديث أخرجه البخاري (٢١٠٣) ومسلم (١٢٠٣).

- رسالة دكتوراه - الآراء الفقهية للإمام ابن ماجه من خلال كتابه السنن جمعاً ودراسة مقارنة بين فقه ابن ماجه- من تراجمه - وبين مذاهب الأئمة الأربعة مع عرض الاقوال لكل مسألة، ومناقشة الأدلة والترجيح. إعداد. د. محمد بن سعود بن محمد الربيعة - الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة.

- وهناك من تناول: آراء الإمام ابن ماجه الأصولية من خلال تراجم أبواب سننه. أ.د. سعد بن ناصر الشثري - سلمان بن عبد القادر أبو زيد.

وكل هذا دليل على مكانة هذا الإمام وهذا ما كان مقرراً عن العلماء..

- وقد سئل شيخ الإسلام ابن تيمة - رحمه الله تعالى - عن عدد من الأئمة المصنفين، منهم الأئمة الستة، هل كانوا مجتهدين لم يقلدوا أحد من الأئمة أو كانوا مقلدين؟ فقال: أما البخاري، وأبو داود، فإمامان في الفقه من أهل الاجتهاد، أما مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة، وأبو يعلى، والبزار، ونحوهم فهم على مذهب أهل الحديث، ليسوا مقلدين لواحد بعينه من العلماء، ولا هم من الأئمة المجتهدين على الاطلاق[1].

وإذا نظرنا في السنن فإننا نجد أن كل من نظر فيها أشاد بحسن ترتيبه وكثرة الأبواب وغزارتها حيث بلغت (١٥١٥) باباً، ويلحظ في تلك التراجم لأبواب السنن الدقة والايجاز غير المخل.. وقد تنوعت التراجم عنده كما تنوعت عند غيره..

(١) مجموع الفتاوى (٢٠/ ٤٠).

فمن ذلك:

١- التراجم الاستفهامية:

كما في مواضع عديدة في السنن لا تخطئها العين قال: «باب في الحائض كيف تغتسل؟»[١] وأيضاً: قال: «باب أين يجوز بناء المساجد؟»[٢]. وهذه تستعمل عنده فيما فيه خلاف غالباً.

٢- التراجم التي يُفهم الحكم منها من خلال ما أورد في الباب.

ومنها - التراجم بصيغة الشرط: وهذه التراجم قد يذكر الشرط وجوابه كما في قوله: «باب مَن يستحب أن يلي الإمام»[٣]، وأيضاً: قال: «باب من ترك دَينا أو ضياعاً فعلى الله ورسوله»[٤]، وأيضاً: «باب من ملك ذا رحم محرم فهو حر»[٥].

وقد يذكره دون جواب ليحث القارئ على تطلبه ومعرفته ومن ذلك: «باب مَن استفاد مالاً»[٦]، وأيضاً: قال: «باب من صلي بغير القبلة وهو لا يعلم»[٧]، وأيضاً: «باب من نام عن وتراً ونسيه»[٨]، وأيضاً: «باب من سئل عن علم فكتمه»[٩].

(١) السنن - ط المكنز - باب ١٣٤ ص ٩٤.
(٢) السنن - ط المكنز - المساجد والجماعات باب ٣ ص ١٠٩.
(٣) السنن - ط المكنز -باب ٤٥ ص ١٤١.
(٤) السنن - ط المكنز - الصدقات باب ١٣ ص ٣٤٩.
(٥) السنن - ط المكنز - العتق باب ٥ ص ٣٦٦.
(٦) السنن - ط المكنز - الزكاة باب ٥ ص ٢٥٩.
(٧) السنن - ط المكنز - باب ٦٠ ص ١٠٥.
(٨) السنن - ط المكنز - باب ١٢٢ ص ١٧٠.
(٩) السنن - ط المكنز - المقدمة باب ٤٦ ص ٤٣.

- ومنها التراجم بالصيغة الخبرية: وهي كثيرة جداً في السنن لأنها تحكي تقريراً لحكم ثابت وخبراً عنه.. كما في قوله: «باب السنة في الأذان»[١]،أيضـاً: «باب المضمضة من شرب اللبن»[٢]،

وقد تحكي ترجيحـاً أيضـاً: «باب الوضوء بالنبيذ ومثله الوضوء بماء البحر»[٣]، وأيضـاً: «باب الوضوء من القبلة»[٤].

٣- التراجم التي يصرح فيها بقول منتشر في الأوساط العلمية أو خفي.. مثل قوله: «باب مَن كان لا يرفع يديه في القنوت»[٥]، وأيضـاً: «باب من رفع يديه في الدعاء ومسح بهما وجهه»[٦]،

وقوله: «باب مَن قال لا ربا إلا في النسيئة»[٧].

٤- التراجم التي صَرَّح فيها بالحكم من غير نسبته لأحد.. لورود أحاديث في ذاك..

(١) السنن - ط المكنز - باب ٣ ص ١٠٥.
(٢) السنن - ط المكنز - باب ٦٨ ص ٧٤.
(٣) السنن - ط المكنز - باب ٣٨ ص ٦٠.
(٤) السنن - ط المكنز - باب ٦٩ ص ٧٤.
(٥) السنن - ط المكنز - باب ١١٨ ص ١٦٩.
(٦) السنن - ط المكنز - باب ١١٩ ص ١٦٩.
(٧) السنن - ط المكنز - باب ٤٩ ص ٣٢٧.

كما في قوله: «باب الرخصة في الصلاة بمكة في كل وقت»[١]، «باب كراهية مس الذكر باليمين والاستنجاء باليمين»[٢].

ومنها أيضاً يُظهر اختياره من خلال التبويب فمن ذلك قوله: «باب النهي أن يقال صلاة العتمة»[٣]. ومنها ما يكون التبويب يصوغه من نص الحديث أو جزء منه.

كما في قوله: «باب لا يقتل مسلم بكافر»[٤]. أو قوله: «باب لا وضوء إلا من حدث»[٥]. وأيضاً: «باب لا قود إلا بالسيف»[٦]، أو قوله: «باب الأذنان من الرأس»[٧]، وأيضاً: «باب من كان مفتاحا للخير»[٨]، وأيضاً: «باب مفتاح الصلاة الطهور»[٩]، وأيضاً: «باب ما أدى زكاته فليس بكنز»[١٠]

وهذا يدل على كونه ارتضى ذلك وقرره حين بوب به، ومَن دقق في هذا وجد بغيته وأن ابن ماجه على كعب عال في الفقه رحمه الله تعالى[١١].

---

(١) السنن – ط المكنز – باب ١٤٩ ص ١٨١.
(٢) السنن – ط المكنز – باب ١٥ ص ٥٠.
(٣) السنن – ط المكنز – باب ١٣ ص ١٠٣.
(٤) السنن – ط المكنز – الديات باب ٢١ ص ٣٨٧.
(٥) السنن – ط المكنز – باب ٧٤ ص ٧٦.
(٦) السنن – ط المكنز – باب ٢٥ ص ٣٨٨.
(٧) السنن – ط المكنز – ك الطهارة وسننها، باب ٥٦ ص ٦٧.
(٨) السنن – ط المكنز – المقدمة باب ٤١ ص ٤٠.
(٩) السنن – ط المكنز – ك الطهارة وسننها، باب ٣ ص ٤٥.
(١٠) السنن – ط المكنز – في الزكاة، باب ٣ ص ٢٥٩.
(١١) انظر ذلك: مدخل إلى سنن ابن ماجه والآراء الفقهية ص ٤٧-٤٩.

وفقه التراجم عند ابن ماجه يحتاج إلى رسالة علمية لبيان مراده منها لأنها ليست مقتصرة على الفقه، بل هناك ما يتعرى ذلك إلى مقاصد كثيرة تحتاج إلى من يغوص على تلك المقاصد وبنظمها ليستفيد منها الباحثون.

والكلام عن السنن يحتاج إلى دراسة مستوفية وقد كتبت رسالة علمية عن مختلف الحديث عند الإمام ابن ماجه في سننه جمعاً ودراسة ومقارنه. من اعداد الباحث محمد علي أحمد النيسابي بإشراف أ.د. سامي الجهني - في جامعة ام القرى.

فرحم الله الإمام ابن ماجه في الغابرين، رحمه في اللاحقين، وجمعنا به في جنة النعيم، في الفردوس الأعلى مع العلماء العاملين والمجاهدين والعباد الصالحين ... آمين.

اليوم الثاني



الجلسة الأولى
منهج النسائي في التعديل والتجريح

د. قاسم علي سعد

الافتتاحية

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على إمام الأتقياء وسيد المرسلين، نبينا محمد بن عبدالله وعلى آله وأصحابه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد: فإن من أسبغ نعم الله تعالى على هذه الأمة حفظَ دينها، بحفظ الكتاب العزيز، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وصونِ السنّة المطهّرة، عن تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين.

وكان الإسناد من أهم الأسباب التي صان الله بها سنّة نبيه ﷺ، لذا قال الإمام عبدالله بن المبارك: «الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء»[1]. وقد وجّه الكثير من أئمة الأثر كامل عنايتهم إلى تلك الأسانيد، فتعرّفوا على أصحابها من خلال أسمائهم وكناهم وأنسابِهم وألقابِهم، وتواريخِ مواليدهم ووَفَيَاتهم، وميزوا المتشابه من ذلك أدق تمييز، ثم تتبعوا أخبارهم في الخلوات والجلوات، واطلعوا على أخلاقهم في البيوت والخرجات، حين الإقامة وحال الظَّعْن، فصار من لم يَرَوْه من هؤلاء الرواة كأنه واقف أمامهم

(١) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه ١/ ١٥.

يستنطقونه عن كل صغير وكبير، وعندهم من أخباره وأحواله ما يكشفون من خلاله صدقه من كذبه، ولم يُصدروا حكمهم عليه بجرح أو تعديل إلا بعد المقارنة بين كلامه وكلام غيره فيه، واعتبار أحاديثه بأحاديث الثقات.

وتكشف تلك الجهود الدؤوبة التي بذلها النقاد، عن صعوبة التعرض لجرح الرواة وتعديلهم، وخطورة التصدي لقدحهم ومدحهم، وأنه لا يطيق ذلك إلا الجهابذة الأفذاذ، الذين أبلوا شبابهم، وأفنوا أعمارهم في طلب العلم، لا يريدون من ورائه مغنمًا، ولا يبتغون به جاهًا، قُصاراهم إرضاء الله تعالى بالذبّ عن سنّة سيِّد المرسلين محمد ﷺ، وهم الذين عناهم ابن المبارك لما قيل له: هذه الأحاديث المصنوعة؟!، أي ما أخطرها على السنة؟!، وما أضرّها على الدين؟!، فقال: «تعيش لها الجهابذة»[1].

ومن هؤلاء الجهابذة النقاد، الإمام الحافظ الحجة أبو عبدالرحمن النسائي، الذي يقول فيه الدارقطني -وناهيك به من إمام بصير-: «أبو عبدالرحمن مُقَدَّم على كلّ من يُذكر بهذا العلم من أهل عصره»[2]. فهذا الإمام الهُمَام، جمع إلى جانب علمه بالرجال، ومعرفته بأحوالهم، وخبرته برواياتهم، ورعًا كاملاً، أشار هو نفسه إليه بقوله: «كان يحيى بن معين يُضَعِّف المغيرةَ بن عبدالرحمن -(يعني الحِزامي)-، وقد نظرنا في حديثه، فلم نجد شيئًا يدل على ضعفه، ويحيى كان أعلمَ منا. والله أعلم»[3]. ومن دلائل ورعه أيضًا جودة شيوخه،

(١) أخرجه ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال ١/ ١١٤.
(٢) رواه عنه أبو عبدالله الحاكم في معرفة علوم الحديث ٨٣.
(٣) السنن الكبرى ٢٢٩، والمطبوع (٨٥٨٠).

إذ لم يكن يحدِّث عن كل أحد، قال الذهبي: «النسائي نظيف الشيوخ»[1].

وكان النسائي رحمه الله تعالى من أعلم أصحاب الكتب الستة بنقد الرواة وجرحهم وتعديلهم، قال الذهبي: «هو أحذق بالحديث وعلله ورجاله من مسلم، ومن أبي داود، ومن أبي عيسى، وهو جارٍ في مِضْمار البخاري وأبي زرعة»[2]، وقال ابن حجر: «وفي الجملة فكتاب النسائي أقلُّ الكتب بعد الصحيحين حديثًا ضعيفًا، ورجلاً مجروحًا»[3]. كما كان النسائي من أكثر أصحاب تلك الكتب تَصَدّيًا لنقد الرواة، إذ بلغ عدد التراجم التي حكم على أصحابها بقدح وتزكية -مما وقفت عليه بعد تتبع طويل- ثلاثًا وثمانين وست مئة وألفي ترجمة. وقد جمعتها في كتابي (منهجُ الإمام أبي عبدالرحمن النسائي في الجرح والتعديل وجمعُ أقواله في الرجال) من بطون الأسفار الكثيرة المختلفة.

وقمت في كتابي المذكور، بتتبع أقوال أبي عبدالرحمن في نقد الرجال من مصادرها، والتقاطها من مظانها، مستقرئًا الكتب الآتية[4]، وهذا ترتيبها على وَفَيَات أصحابها: كتاب الضعفاء والمتروكين[5]، وتسمية الشيوخ، والسنن

(١) المغني في الضعفاء ١/ ٦١. وينظر النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر ١/ ٤٨٢-٤٨٣. هذا، ومن شواهد ورع النسائي أيضًا ما ذكره ابن حجر في فتح الباري، قال: «فكان النسائي فيما سمعه في الحالة التي لم يقصده المحدِّث فيها بالتحديث، لا يقول حدثنا ولا أخبرنا ولا سمعت، بل يقول: فلان قرأه وأنا أسمع». ويُنظر في هذا ونحوه ترجمة النسائي من كتاب الفوائد المنتخبة والحكايات المستغربة لابن بَشْكُوال ٦٤ب-٦٥ب.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٤/ ١٣٣.

(٣) النكت على كتاب ابن الصلاح ١/ ٤٨٤.

(٤) أعني التي وقفت على أقوال للنسائي فيها، لأنه لا جَدْوى من ذكر الكتب الأخرى.

(٥) اعتمدت في هذا الكتاب على طبعة مؤسسة الكتب الثقافية، ونسخة مكتبة أحمد الثالث التركية.

الكبرى[1]، والمجتبى، ومجموعة الرسائل[2]: خمستها للنسائي[3]، والكامل

(١) كتابا: عمل اليوم والليلة، وخصائص علي بن أبي طالب ﷺ، من جملة كتب السنن الكبرى كما في بعض الروايات، وقد تتبعت فيهما النشرة الخاصة بكل واحد منهما، إلى جانب الأصل -أعني السنن الكبرى- مخطوطاً ومطبوعاً.

(٢) اعتمدت فيها على طبعة مؤسسة الكتب الثقافية، ونسخة مكتبة أحمد الثالث الملحقة بكتاب الضعفاء.

(٣) وثَمّة كتب أخرى للنسائي مشتملةٌ على نقد الرواة، وأبرزها كتاب التمييز، وهو مشتمل على الثقات والضعفاء كما ذكر السخاوي في فتح المغيث بشرح ألفية الحديث ٤/ ٤٣٤، وسماه المزي في مقدمة تهذيب الكمال ١/ ١٥١: (أسماء الرواة والتمييز بينهم)، وهو مفقود اليوم، لكن نقول العلماء عنه في التعديل والتجريح كثيرة، ومن هؤلاء الناقلين عنه: ابنُ القَطّان في بيان الوهم والإيهام، والذهبيُّ في ميزان الاعتدال، ومُغُلْطاي في إكمال تهذيب الكمال، وزين الدين العراقي في ذيل ميزان الاعتدال، وابنُ حجر في جملة من كتبه: كتهذيب التهذيب ولسان الميزان. هذا، وللنسائي اهتمام في بعض كتبه الأخرى بالتمييز بين الرواة مع الحكم عليهم جرحاً وتعديلاً، فعلى سبيل المثال: في السنن الكبرى ٩٥، وفي المطبوع (٣٦٩٤)، وكذلك في المجتبى ٥/ ١٥٠: «إسماعيل بن مسلم ثلاثة: هذا -(يعني المذكور عنده في سند حديث)- أحدُهم، وهو لا بأس به، وإسماعيل بن مسلم، شيخ يروي عن أبي الطُّفَيل، لا بأس به، وإسماعيل بن مسلم، يروي عن الزُّهري والحسن، متروك الحديث». فالأول عَبْدي، والثاني مخزومي، والثالث أزدي.

كما أن مُغُلْطاي وتبعه ابن حجر ينقلان كثيراً في كتبهما المذكورة عن كتاب الجرح والتعديل للنسائي، ولعله هو التمييز، لأنني لم أجد أحداً قبل مُغُلْطاي نسب إلى النسائي كتاب الجرح والتعديل، لاسيما عند تسميتهم لكتبه في الرجال، بل إن مُغُلْطاي نفسه ألمع إلى ذلك في ترجمة ذَوّاد بن عُلْبة الكوفي من كتابه إكمال تهذيب الكمال ٤/ ٢٩٥-٢٩٦، عندما شكّك في صحة ما نقله المزي من تليين النسائي لراو، لأنه لم يجده في كتب أبي عبدالرحمن النسائي المختصة بالرجال، ولا التي تعدّ مَظِنّة ذكره للجرح والتعديل، قال مُغُلْطاي: «لأن النسائي لم يذكره في كتاب الضعفاء، ولا في كتاب الكنى، ولا في الطبقات، ولا الرواة عن الزهري، ولا شيوخ الزهري، ولا مسند الموطأ، وليس له ذكر في كتابَي السنن، ولا في مشيخته، ولا التفسير، ولا مسند علي بن أبي طالب، وأما التمييز فليس فيه غير: ليس بثقة. فيُنظر من أي موضع ذكره؟، فإني لم أره، ولا أستبعده، وإنما ذكرت هذا ليبحث عنه. والله أعلم». فلم يشر فيه إلى كتاب الجرح والتعديل!. ونحوه في ترجمة ليث بن محمد المُوَقَّري وليث بن أبي مريم من لسان الميزان لابن حجر ٦/ ٤٣٣. ومن تأمل طبيعة بعض النقول الواردة في إكمال تهذيب الكمال عن كتاب الجرح والتعديل للنسائي، فسيجد أن موضوعها الأساس التمييز بين الرواة، كما في ٨/ ١٩. مما يرجح أن كتاب الجرح والتعديل هو كتاب التمييز نفسه، والله أعلم.

هذا، ولأبي عبدالرحمن النسائي كتاب آخر في الرجال سبقت الإشارة إليه، وهو كتاب الأسماء

لابن عدي[1]، ومسند الموطأ لأبي القاسم الجوهري، وسؤالات السُّلَمي للدارقطني، وسؤالات أبي عبدالله الحاكم له، وسؤالات البَرْقَاني له أيضـًا، وتاريخ مدينة السلام (بغداد) لأبي بكر الخطيب، والتعديل والتجريح للباجي، والمعجم المشتمل لابن عساكر، والضعفاء لابن الجوزي[2]، وميزان الاعتدال للذهبي، وإكمال تهذيب الكمال لـمُغُلْطاي[3]، والإكمال بمن في مسند الإمام أحمد من الرجال ممن ليس في تهذيب الكمال للشريف الحسيني، وذيل

والكنى، ومشهور بالكنى، وهو مفقود أيضـًا، وقد امتدحه الذهبي في مقدمة المقتنى في الكنى ١/ ٤٧ فقال: «جمع الحفاظ في الكنى كتبـًا كثيرة، ومن أجلِّها وأطولها كتابُ النسائي». وفي هذا الكتاب مادة كبيرة في الجرح والتعديل، اقتبس منها عدد من الأئمة، كالمزي في تهذيب الكمال، والذهبي في كتابيه: ميزان الاعتدال وتاريخ الإسلام، ومُغُلْطاي في إكمال تهذيب الكمال، وزين الدين العراقي في ذيل ميزان الاعتدال، وابنِ حجر في كتابيه: تهذيب التهذيب ولسان الميزان.

(١) أتقن نسخ هذا الكتاب المفيد نسخةُ المكتبة الظاهرية، وكانت عمدتي في تثبيت أقوال النسائي التي أوردها ابن عدي، وقد استعنت بغيرها من النسخ في القسم المفقود منها.

(٢) اعتمدت فيه على نسخة مكتبة أحمد الثالث التركية، مع الاستظهار بنسخة المكتبة السعيدية بالهند عند الحاجة.

(٣) اعتمدت على نسختين ناقصتين من هذا الكتاب، لأني لم أقف على غيرهما حال جمعي للأصل المطوَّل من هذا البحث، وهما نسخة المكتبة الأزهرية (في سِفْرين)، ونسخة مكتبة قليج علي بتركيا، وقد وقفت من الأخيرة على جزئها الثاني فقط، لكني عند العزو إليها لا أذكر رقم الجزء للتفريق بينها وبين النسخة الأولى. وقد اعتمدت في هذا البحث المختصر المطبوعة وحدها.

ميزان الاعتدال لزين الدين العراقي، وتهذيب التهذيب[١]، ولسان الميزان[٢]، وتعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، وهدي الساري[٣]: أربعتها لابن حجر، والثقات ممن لم يقع في الكتب الستة لابن قُطْلُوْبُغا[٤]. فما كان مطبوعاً من هذه الكتب حين قيامي بتتبع أقوال النسائي تجاوز الخمسين مجلداً، وما وقفت عليه مخطوطاً لو طبع على حاله لبلغ أكثر من ثلاثين مجلداً كبيراً، دع ما في النسخ الخطية من صعوبة حين التتبع الدقيق[٥].

كما اعتمدت كتباً أخرى في إثبات بعض أقوال النسائي من غير تتبع لها، منها: تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر، والموضح لأوهام الجمع والتفريق لأبي بكر الخطيب، ونصب الراية لجمال الدين الزيلعي، والتقييد والإيضاح لزين الدين العراقي.

(١) ضَمَّن ابن حجر هذا الكتاب أقوال النقاد التي أوردها المِزي في تهذيب الكمال، ومنها أقوال النسائي، فاستغنيت بتتبعه عن تتبع كتاب المِزي، لكون الأخير لم يكتمل طبعه حين استقرائي لأقوال النسائي، مع عدم جودة نسخته الخطية التي نشرتها دار المأمون، إذ سقط منها جملة من أقوال النسائي في الرجال. بَيْد أني في أصل هذا البحث تتبعت من تهذيب الكمال (المطبوع، والمصور) جميع التراجم التي نقل ابن حجر في تهذيب التهذيب عن النسائي جرحاً وتعديلاً في أصحابها. ولم أعتمد على المصورة إلا في القسم الذي لم يطبع حينذاك.

(٢) لقد تتبعت هذا الكتاب كلّه، لكنني لم أقيّد أقوال النسائي التي أثبتها ابن حجر عن الميزان اكتفاء بالأصل.

(٣) وذلك في الفصل التاسع (٦٠٤-٧٢٧).

(٤) لم أقف منه إلا على الجزء الأول.

(٥) وكان أشق تلك النسخ عليّ النسخة المعتمدة من السنن الكبرى للنسائي، التي تحتوي الصفحة الواحدة منها على أكثر من ستين سطراً، ويشتمل السطر الواحد على أزيد من خمس وثلاثين كلمة، وهي في تسع وثمانين ومئتي ورقة، أضف إلى ذلك رداءة التصوير.
تنبيه: قمت فيما بعد بتتبع كتاب ترتيب المدارك للقاضي عياض، واستخرجت منه الزيادات من أقوال النسائي التي لم ترد في الكتب المذكورة أعلاه ودونتها في مواضعها من الأصل المُطوَّل.

وبعد تتبع أقوال النسائي وجمعها وتصنيفها وترتيبها، عقدت في كتابي المذكور دراسة مفصلة لنحو الثلث منها، والثلث كثير، مقارناً بينها وبين أحكام سائر النقاد مع التحقيق والترجيح.

وأنبه إلى أنني اعتمدت في بيان منهج النسائي في التعديل والتجريح والتجهيل على التراجم المدروسة في كتابي المذكور، وهي من أول حرف الألف إلى ترجمة سعيد بن سَلَمة بن أبي الحُسام، وبلغ عددها خمساً وأربعين وثمان مئة ترجمة، لكنْ كثيراً ما أخرج في الحواشي إلى القسم الآخر الذي سميته بالتجريد، من غير استقصاء له، وهذا الخروج أكسب الحواشي أهمية بالغة.

وعندما أذكر ألفاظ التعديل والتجريح والتجهيل ضمن مراتبها في صلب هذا البحث، أعني بتلك الألفاظ ما قاله النسائي في مجلس واحد، ولا أخلط بين أكثر من قول له.

وأجعل الآن نظام هذا البحث الوجيز المبني على ذاك التتبع الموصوف، على النحو الآتي:

التمهيد: وفيه ترجمة موجزة للإمام النسائي.

الـمَقصِد، وعنوانه: منهج النسائي في التعديل والتجريح. وتحته مبحثان:

المبحث الأول: وهو مشتمل على بيان منهج النسائي في التعديل، وشرح موقفه من مسائل البدعة والاختلاط والتدليس.

المبحث الثاني: وهو متضمن توضيح منهج النسائي في الجرح، وعرض مذهبه في التجهيل.

الخاتمـة: وفيها عصارة خلاصة البحث، مع الإشارة إلى الميزان الصحيح والمِعيار الرجيح في دراسة مناهج أئمة النقد.

التمهيد
ترجمة موجزة للنَّسائي

هو الإمام العَلَم، الحافظ المتقن، الناقد الحجة، المقرئ، الفقيه، القاضي[١]، أبو عبدالرحمن أحمد بن[٢] شعيب بن علي بن سنان بن بحر[٣] بن دينار النَّسائي، ثم المصري، الشافعي.

ولد بمدينة نَسَا[٤] الخُراسانية سنة خمس عشْرة ومئتين -ويقال في التي قبلها-، وتوجه في صغره إلى طلب العلم، ثم ارتحل في سنة ثلاثين ومئتين إلى بَغْلان -وهي بلدة بنواحي بلْخ-، فلزم بها الإمام الراوية أبا رجاء قُتيبة بن سعيد الثَّقَفي سنة وشهرين، وأكثر عنه لعلو إسناده، ثم جال في المدن

(١) تولى القضاء بمصر وغيرها. تنظر مقدمة الأستاذ الدكتور فاروق حمادة لتحقيق كتاب عمل اليوم والليلة للنَّسائي ٢٤.

(٢) ونسبه ابن خلِّكان في وَفَيَات الأعيان ١/ ٧٧ وغيرُه فقالوا: أحمد بن علي بن شعيب بن علي بن سنان. وما أثبته أعلاه هو المشهور، وقد ذكر النَّسائيَّ به كبارُ تلامذته.

(٣) معظم الذين ترجموا له ذكروا في نسبه ابن سنان بن بحر، وخالف بعض الأئمة، كمجد الدين بن الأثير في مقدمة جامع الأصول في أحاديث الرسول ١/ ١٩٥، وياقوت الحَمَوي في معجم البلدان ٥/ ٢٨٢، ومعين الدين بن نُقطة في التقييد في معرفة رواة السنن والمسانيد ١/ ١٥٠ فقالوا: ابن بحر بن سنان.

(٤) والنسبة إليها: نَسَائي، ونَسَوي. وتقع (نَسَا) اليوم في جمهورية تركمانستان، قرب عاصمتها عشق آباد، وموضع العاصمة كان يعدّ من أعمال مدينة نَسَا. ونَسَا الإسلامية ما زالت معروفة المكان، لكنها أرض خلاء خَوَاء، تحيط بها الأسوار الترابية العالية من جميع جهاتها، وعلى مسافة غير بعيدة عنها تقع نَسَا الأثرية القديمة التي تُجرى فيها أعمال الحفريات للتنقيب عن الآثار، وهي المشهورة اليوم عند السائحين، وبين نَسَا القديمة ونَسَا الإسلامية المندثرتين تقع قرية نَسَا الحديثة. وتوجد خلف هذه (النَسَوات) المنبسطة، سلسلة جبلية صخرية عالية. هذا ما رأيته بأم العين عندما يسّر الله تعالى لي زيارة تلك الأماكن، التي آضَت بعد العُمران خراباً، وصارت أثراً بعد عين، فلله الأمر من قبلُ ومن بعد.

الخُراسانية، وغيرها من الأقاليم والجهات، فرحل إلى العراق، والجزيرة، والشام، والثُّغور، والحجاز، ومصر[1] التي استوطنها، وسمع من أئمة تلك البلاد، وتلقى العلم عن جهابذة أهلها، حتى تَضَلَّع من الحديث، وتبحّر في علومه، كما شارك في بعض العلوم الأخرى كالقراءات.

ومن أبرز شيوخه إلى جانب قُتيبة بن سعيد البَغْلاني السابق ذكره: شيخُ المشرق، الحافظ الكبير، إسحاق بن راهُوْيه؛ ومحدِّث الشام، الإمام، الحافظ، الفقيه، عبدالرحمن بن إبراهيم الدمشقي، المشهور بدُحَيْم؛ وعالمُ أهل الشام، الإمام، الحافظ، العلامة، هشام بن عمّار الدمشقي؛ والإمام، الحافظ، الناقد، عمرو بن علي الفلاّس البصري؛ ومحدِّث المَوصل، الإمام، الحافظ، محمد بن عبدالله بن عمّار؛ وشيخ العراق، الإمام، الحافظ، أبو كُرَيب محمد بن العلاء بن كُريب الكوفي؛ وغيرُهم من أعلام الحفاظ، وأساطين الحديث[2].

ولم ينته وقت الطلب، حتى لمع اسم النسائي، وبرز شأنه، وعزَّ نظيره، وكانت الرحلة إليه من كل جهة، ومن أشهر تلامذته: مسنِدُ الدنيا، وعَلَم

(١) وبها انتشرت تصانيفه. وكان أول دخوله إلى مصر قبل ذي القَعْدة من سنة ثلاث وأربعين ومئتين. هذا ما فهمته من كلام النسائي في ترجمة حَرْملة بن يحيى التُّجِيبي المصري من كتابه تسمية الشيوخ (١٧٥)، قال: «دخلتُ مصر وهو مريض، لم أكتب عنه». أي أن مرض حَرْملة -وهو مرض الموت فيما يبدو- حال دون كتابة النسائي عنه، وتوفي حَرْملة على المشهور لتسع بقين من شوال سنة ثلاث وأربعين ومئتين.

(٢) أفرد شيوخ النسائي بالتصنيف أبو علي الحسين بن محمد الغَسّاني الجَيّاني كما في إكمال تهذيب الكمال ٨/ ١٧٧، وتعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة ١/ ٢٤٢، وتهذيب التهذيب ١٠/ ٦٢. ثم أفردهم محمد بن إسماعيل الأَوْنَبي المعروف بابن خَلَفون كما في برنامج شيوخ الرُّعيني ٥٥.
هذا، وللنسائي نفسِه كتاب في شيوخه، وقد حققت إحدى رواياته ونشرتها، وأنقل عنها كثيراً في هذا البحث.

المعمَّرين، الإمام، الحافظ، المتقن أبو القاسم سليمان بن أحمد الطَّبراني؛ وعالمُ مصر، الإمام، الحافظ، الحجة، أبو سعيد بن يونس (عبدالرحمن بن أحمد بن يونس)؛ وشيخ خُراسان، الإمام، الحافظ البارع، أبو علي الحسين بن علي النيسابوري؛ والإمام، الحافظ أبو بشر محمد بن أحمد الدُّولابي، ومحدث مصر وفقيهها، الإمام، الحافظ، العلامة، أبو جعفر أحمد بن محمد الطحاوي؛ والإمام، الحافظ، الناقد، أبو جعفر محمد بن عمرو العُقيلي؛ والإمام، الحافظ، الناقد، أبو أحمد عبدالله بن عدي الجُرجاني؛ والإمام، الحافظ، أبو بكر أحمد بن محمد بن إسحاق الدِّيْنَوَري، المعروف بابن السُّني؛ وغيرُهم من كبار الحفاظ.

واشتغل النسائي في مصر بالتحديث والإفادة والتأليف. وتصانيفه كثيرة[1]، تشهد بعلو قدره، وجلالة منزلته، من أهمها وأشهرها: كتاب السنن، وكتاب الضعفاء والمتروكين.

وكان رحمه الله شيخاً مَهيباً، عابداً، يصوم يوماً ويفطر يوماً، ويخرج للغزو.

وتوفي يوم الاثنين لثلاث عشْرة ليلة خلت من شهر صفر، سنة ثلاث وثلاث مئة -وقيل: سنة اثنتين-، عن ثمان وثمانين سنة تقريباً، وقيل: توفي في شهر شعبان، والأول أصح، لأنه قول تلميذيه أبي سعيد بن يونُس، وأبي جعفر الطَّحاوي، وهما أعلم به ممن بعدهم. كما اختُلف في مكان موته: فقال ابن يونُس، والطحاوي: توفي بفلسطين، وزاد غيرهما التحديد فقالوا: في الرَّملة، وهو الأرجح، وقال الدارقطني: توفي بمكة. واختُلف أيضاً في مكان

(١) تنظر ترجمة الإمام النسائي من كتابي موارد الحافظ الذهبي في كتابه ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٨٩-٩٦، ففيها حديث عن كتبه.

دفنه، فصرّح بعض القائلين بوفاته في الرملة بأنه دُفن ببيت المقدس، وقال بعضهم أيضاً: إنه حُمل إلى مكة، فدفن بها، أما الدارقطني فقال: إنه دفن بمكة بين الصفا والمروة.

وكان سبب موته رحمه الله تعالى أنه خرج من مصر في ذي القَعدة من سنة اثنتين وثلاث مئة إلى دمشق أو إلى الرَّملة، فسئل بها عن فضائل معاوية ﷺ، فأمسك عنه، فضربوه ضرباً شديداً، أدرك به الشهادة رحمه الله[1].

مكانتـه العلميـة:

تَبَوّأ النسائيُّ مكانة عالية، ومقاماً رفيعاً بين علماء عصره: في علمه، ونقده، وإتقانه، وجودة جمعه وانتقائه، وبراعة تأليفه وتصنيفه، قال أبو عبدالله الحاكم: «فأما كلام أبي عبدالرحمن على فقه الحديث، فأكثر من أن يُذكر في هذا الموضع، ومن نظر في كتاب السنن له تحيّر في حسن كلامه...سمعت علي بن عمر الحافظ -(يعني الدارقطني)- غير مرة يقول: أبو عبدالرحمن مقدم على كل من يُذكر بهذا العلم من أهل عصره»[2]. وقال السُّلمي: «وسألته -(يعني الدارقطني)-: إذا حدّث محمدُ بن إسحاق بن خُزيمة وأحمد بن شعيبٍ النسائي، من يُقدَّم منهما؟ فقال: النسائي لأنه أسند، على أني لا أقدم على النسائي أحداً، وإن كان ابنُ خزيمة إماماً ثبتاً، معدوم النظير»[3]. وقال

(١) وقد خلَّف أبو عبدالرحمن ولدين، هما: عبدالكريم، وموسى -ولا أدري إن كان له غيرهما-، وكلاهما روى عن أبيه.

(٢) معرفة علوم الحديث ٨٢-٨٣.

(٣) سؤالات السُّلَمي للدارقطني (٣٣).

ابن الصلاح: «النسائي إمام حجة في الجرح والتعديل»[1]. وقال الذهبي: «وكان من بحور العلم، مع الفهم، والإتقان، والبصر، ونقد الرجال، وحُسن التأليف...ولم يبق له نظير في هذا الشأن...ولم يكن أحد في رأس الثلاث مئة أحفظ من النسائي، هو أحذق بالحديث وعلله ورجاله من مسلم؛ ومن أبي داود، ومن أبي عيسى، وهو جارٍ في مِضْمار البخاري وأبي زرعة»[2].

وحسبك في جلالة النسائي، وعظيم شأنه، أن تلميذه الإمام، البحر، العلامة، الفقيه، الثبت، شيخ عصره أبا بكر محمد بن أحمد المصري الشافعي، المعروف بابن الحداد، لم يحدِّث رغم كثرة حديثه عن غير أبي عبدالرحمن النسائي، وقال: «رضيت به حجة بيني وبين الله»[3]. والله أعلم.

(١) علوم الحديث ٣٩١.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٤/ ١٢٧، ١٣٣.

(٣) المصدر السابق ١٥/ ٤٤٨.
وقد أفرد الحافظ أبو القاسم بن بَشْكُوال للإمام النسائي ترجمة في جزء. ينظر كتابي محدث الأندلس الحافظ المؤرخ أبو القاسم بن بَشْكُوال ٦٨.

المَقصِد
منهج النسائي في التعديل والتجريح

توطئة:

علم الجرح والتعديل من العلوم الجليلة التي كان لها الدور العظيم في حفظ السنة النبوية، والذَّوْد عن حِياضها. وقد تصدَّر للبحث فيه أئمة كثيرون، تباينت مداركهم، وتنوعت مذاهبهم، ومن ثَمَّ اختلفت أحكامهم في الرجال، مع بذلهم الجُهْد، واستفراغهم الوُسْع في إنزال الرواة منازلهم، وقُصاراهم إرضاء المولى جل ثناؤه، وصَوْن الدين، وإسداء النصح للمسلمين، وفي هذا يقول الذهبي: «ونحن لا ندعي العصمة في أئمة الجرح والتعديل، لكن هم أكثر الناس صواباً، وأندرهم خطأ، وأشدهم إنصافاً، وأبعدهم عن التحامل، وإذا اتفقوا على تعديل أو جرح فتَمَسَّك به، واعضض عليه بناجِذَيك، ولا تتجاوزه فتندم، ومن شذّ منهم فلا عبرة به، فخلّ عنك العناء، وأعط القوس باريها، فوالله لولا الحفاظ الأكابر لخطبت الزنادقة على المنابر، ولئن خَطَب خاطب من أهل البدع فإنما هو بسيف الإسلام، وبلسان الشريعة، وبجاه السنة، وبإظهار متابعة ما جاء به الرسول ﷺ»[1].

وكلام هؤلاء النُّقَّاد قائم على الاجتهاد، وقوة المعرفة بأحوال الرواة، قال زكي الدين المنذري: «واختلاف هؤلاء كاختلاف الفقهاء، كل ذلك يقتضيه الاجتهاد»[2]. وليس كل أحد يقبل رأيه واجتهاده في النقد، كما لا يقبل اجتهاد

(١) سير أعلام النبلاء ١١/ ٨٢.
(٢) رسالة في الجرح والتعديل ٤٧.

كل أحد في الفقه، وإنما لهذا العلم وذاك شروط وآداب ينبغي توافرهما فيمن تصدى للخوض فيهما. وقد اختصر الذهبي تلك الشروط والآداب التي لا يحسن بناقد الإخلال بشيء منهما فقال: «والكلام في الرجال لا يجوز إلا لتام المعرفة، تام الورع»[1].

وقد قسّم الذهبي أئمة الجرح والتعديل، من حيث كثرةُ كلامهم في الرجال أو قلته، ومن جهة اعتدالهم في النقد أو عدمه، إلى عدة أقسام، فقال: «اعلم -هداك الله- أن الذين قبل الناس قولهم في الجرح والتعديل، على ثلاثة أقسام: قسم تكلموا في أكثر الرواة: كابن معين، وأبي حاتم الرازي. وقسم تكلموا في كثير من الرواة: كمالك، وشعبة. وقسم تكلموا في الرجل بعد الرجل: كابن عيينة، والشافعي.

والكل أيضاً على ثلاثة أقسام: قسم منهم متعنِّت في الجرح، متثبِّت في التعديل، يَغْمِز الراوي بالغلطتين والثلاث، ويليِّن بذلك حديثه، فهذا إذا وثَّق شخصاً فعضّ على قوله بناجِذَيك، وتمسك بتوثيقه، وإذا ضعّف رجلاً فانظر هل وافقه غيره على تضعيفه، فإن وافقه ولم يوثق ذاك أحد من الحُذّاق فهو ضعيف، وإن وثقه أحد فهذا الذي قالوا فيه: لا يقبل تجريحه إلا مفسَّراً... وابن معين، وأبو حاتم، والجُوزجاني: متعنتون. وقسم في مقابَلة هؤلاء: كأبي عيسى الترمذي، وأبي عبدالله الحاكم، وأبي بكر البيهقي: متساهلون. وقسم كالبخاري، وأحمد بن حنبل، وأبي زرعة، وابن عدي: معتدلون منصفون»[2].

(١) ميزان الاعتدال ٣/ ٤٦.

(٢) ذكر من يُعتمد قوله في الجرح والتعديل ١٧١-١٧٢.

ولا شك أن أبا عبدالرحمن النسائي من كبار النقاد الجهابذة الذين قُبل قولهم في الجرح والتعديل، وكان عليهم الاعتماد والتعويل، قال أبو يعلى الخليلي: «اتفقوا على حفظه وإتقانه، ويُعتمد على قوله في الجرح والتعديل»[١].

وقد تكلم النسائي في عدد كبير جداً من الرواة، حيث كاد عددهم أن يقارب الثلاثة آلاف رجل، لذا يصح إلحاقه في أهل القسم الأول الذين نُعتوا بالتكلم في أكثر الرواة، وإن لم يتكلم في أكثرهم على الحقيقة، وإنما ألحقته فيهم لأنه أكثر تصدياً للجرح والتعديل من أهل القسم الثاني الذين وصفوا بالتكلم في كثير من الرواة.

وأما تعيين مرتبة أبي عبدالرحمن في التقسيم الآخر الذي ذكره الذهبي فسيأتي الحديث عنه فيما بعد إن شاء الله تعالى، وإن كنت أذكر هنا أن الذهبي وابن حجر نسباه إلى التشدد، فقال الذهبي: «وحديث الحارث -(يعني ابن عبدالله الأعور)- في السنن الأربعة، والنسائي مع تعنته في الرجال فقد احتج به، وقوّى أمره، والجمهور على توهين أمره مع روايتهم لحديثه في الأبواب»[٢]. وقال أيضاً: «وحسبك بالنسائي وتعنته في النقد حيث يقول: وابن وهب ثقة»[٣]. وقال أيضاً: «مالك بن دينار...فهذا النسائي قد وثقه، وهو لا يُوثِّق أحداً إلا بعد الجَهْد»[٤]. وقال ابن حجر: «أحمد بن عيسى التُّسْتَري... وقد احتج به النسائي مع تعنته»[٥].

(١) الإرشاد في معرفة علماء الحديث ١/ ٤٣٦.
(٢) ميزان الاعتدال ١/ ٤٣٧.
(٣) سير أعلام النبلاء ٩/ ٢٢٨.
(٤) المغني في الضعفاء ٢/ ٥٣٨.
(٥) هدي الساري ٦٠٨.

وقبل الخوض في بيان منهج النسائي في التعديل والتجريح، كلٍّ على حدة، أشير إلى أنه كثيراً ما يختلف قوله في الرجل الواحد بين الجرح والتعديل، أو بين أحدهما والتجهيل، وقد بلغ في ذلك عدد المختلف فيهم عنده ثلاثة وسبعين راوياً.

ومردّ هذا الاختلاف إلى عدة أسباب، منها تغيّر الاجتهاد، إلا أن الأكثر سببه النسبية، فعلى سبيل المثال: من وثقه النسائي مرة قد يليّنه مرة أخرى، ويقصد غمزه في راو معين، أو أهل بلد معين، أو في وقت معين، أو نحو ذلك. ومما يُلحق بالنسبية أيضاً اختيار النسائي لبعض العبارات التي اشتُهر استعمالها في التليين المطلق، لكنه قصد بها الغمز اليسير، الذي لا يُخرج الراوي عن حدّ أهل العدالة، وفي هذا إلماع إلى شدة نَفَس النسائي في النقد. وربما كان السبب في الاختلاف الشك في ثبوت بعض العبارات عن النسائي، وساعد على هذا فقدُ عدد من كتبه المهمة في الرجال.

المبحث الأول

منهج النسائي في التعديل وموقفه من مسائل البدعة والاختلاط والتدليس

يشتمل هذا المبحث على استخلاص أقوال النسائي في التوثيق والتعديل، وتصنيفها، ودراستها، ثم بيان مذهبه في مسائل مهمة في علم النقد، وهي البدعة والاختلاط والتدليس. وأبحث هذه المسائل الثلاث تحت موضوع التعديل، لأن أمرها يتضح في المعدَّلين أكثر منه في المجروحين.

المطلب الأول: منهج النسائي في التوثيق والتعديل

مراتب التوثيق والتعديل وألفاظهما عنده:

تعددت أقوال أبي عبدالرحمن النسائي في توثيق الرواة وتعديلهم، لتراعي اختلاف درجاتهم، ودونك ألفاظَه فيهما مُنَسَّقة، بادئًا بالأوثق، ثم الثقة، ثم من يليه في المنزلة، وهكذا فصبًّا:

المرتبة الأولى: تكرير صفة التوثيق العالية، أو الوصف بما دلّ على المبالغة في التوثيق، لفظًا كان أو معنى. وألفاظ هذه المرتبة عنده:

ثقة مأمون أحد الأئمة[١]، الثقة المأمون أحد الأئمة[٢]، ثقة ثَبْت مأمون[٣]، ثقة مأمون صاحب حديث[٤]، ثقة مأمون[٥]،

(١) قاله في إبراهيم بن محمد أبي إسحاق الفَزاري. وقد قاله أيضاً في علي بن المديني كما في تهذيب التهذيب ٧/ ٣٥٦ مع زيادة كلمة: «في الحديث».

(٢) قاله في أحمد بن حنبل. وقد قاله أيضاً في يحيى بن سعيد الأنصاري كما في السنن الكبرى ٧٦، والمطبوع (٢٨٧٧)، وفي يحيى بن معين كما في تاريخ مدينة السلام ١٦/ ٢٧٣ مع زيادة كلمة: «في الحديث» في ابن معين.

(٣) قاله النسائي في بُكير بن عبدالله بن الأَشَج. وقد قاله أيضاً في عمرو بن منصور النسائي كما في تسمية الشيوخ (٨٥).
هذا، وقال أبو عبدالرحمن في يحيى بن سعيد القطان كما في تهذيب التهذيب ١١/ ٢١٩: «ثقة ثَبْت مرضي». ودون هذه اللفظة الأخيرة في الرتبة قول النسائي في محمد بن سُوْقَة كما في تهذيب التهذيب ٩/ ٢١٠: «ثقة مرضي».
وأنبه هنا إلى أن الموصوف بأعلى درجات التوثيق، لا ينبغي أن يُظن أنه لا يقع الخطأ منه مطلقاً، لأنه لا يسلم من ذلك غير المعصوم الذي لا يقر على خطأ، وقد ألمع النسائي إلى هذا الأمر بقوله عقب حديث -كما في تهذيب الكمال ٢٠/ ١٣٧-: «ابن المبارك أجلّ وأعلى، وحديث حجاج -(يعني ابن محمد الأَعْور)- أولى بالصواب عندنا، ولا نعلم في عصر ابن المبارك أجلّ من ابن المبارك، ولا أعلى منه...ولكن لا بد من الغلط».

(٤) قاله في أحمد بن سليمان الرُّهاوي. وقد قاله أيضاً في عباس بن عبدالعظيم العَنْبري كما في تسمية الشيوخ (١٢٤). ونحو هذه اللفظة قول أبي عبدالرحمن في علي بن حُجْر كما في تسمية الشيوخ (٧٤): «ثقة مأمون حافظ». وأرفع من هذه العبارة قوله في أبي عبدالله البخاري كما في تهذيب التهذيب ٩/ ٥٥: «ثقة مأمون، صاحب حديث، كَيِّس».

(٥) قاله في إسحاق بن راهُويه، وذَكْوان أبي صالح، وزهير بن حرب أبي خيثمة، وغيرهم. وزاد في ابن راهُويه: «سمعت سعيد بن ذُؤيب يقول: ما أعلم على وجه الأرض مثل إسحاق». وقال في الحارث بن مسكين: «ثقة مأمون، ليس في أصحاب ابن وهب أنبل من الحارث». وفي إبراهيم بن خالد أبي ثَوْر: «ثقة مأمون، أحد الفقهاء». وفي إبراهيم بن أَدْهَم: «ثقة مأمون، أحد الزهاد». وقد قال في عبيدالله بن سعيد بن سعيد السَّرَخْسي كما في تسمية الشيوخ (١٣١): «ثقة مأمون، قلّ من كتبنا عنه مثله». وفي يحيى بن حَبيب بن عَرَبي كما في المصدر السابق أيضاً (١٥٢): «ثقة مأمون، قَلّ شيخ رأيت بالبصرة مثله».

ثَبْت ثقة[١]، ثقة ثَبْت[٢]، أحد الأئمة[٣]، أحسن الأسانيد التي تُروى عن رسول الله ﷺ أربعة...[٤]، وهؤلاء أهل الثَّبْت والعدالة مشهورون بصحة النَّقْل[٥]، ليس أحد من كبار التابعين أحسنَ رواية عن الصحابة من ثلاثة...[٦]،

---

(١) قاله في حماد بن زيد بن دِرْهم.
هذا، وقد اقتصر النسائي على كلمة: «ثَبْت« في سهل بن محمد بن الزبير كما في السنن الكبرى ١٤٨، وفي المُعَلّى بن أسد كما في المصدر السابق أيضاً ١٠٥، والمطبوع (٤٠٨٨). ولا شك أن عبارة: «ثَبْت ثقة» أرفع منها.

(٢) قاله في إسماعيل بن إبراهيم المعروف بابن عُلَيَّة، وأيوب السَّخْتِياني، والحَكَم بن عُتَيْبة، وخالد بن الحارث الهُجَيْمي، وزهير بن معاوية الجُعْفي، وزياد بن سعد الخُراساني.
هذا، وقال أبو عبدالرحمن في محمد بن يحيى الذُّهلي كما في تهذيب التهذيب ٩/ ٥١٥: «ثقة ثَبْت، أحد الأئمة في الحديث».

(٣) قاله في إسحاق بن راهُويه، وقال فيه أيضاً في موضع آخر: «أحد الأئمة، أنا أُقدِّمه على أحمد بن حنبل». وقد استعمل أبو عبدالرحمن تلك اللفظة -المذكورة أعلاه- أيضاً في سليمان بن يَسار الهِلالي كما في تهذيب الكمال ١٢/ ١٠٤، وقال في سفيان بن سعيد الثوري كما في إكمال تهذيب الكمال ٥/ ٣٩٥-٣٩٦: «هو أجلّ من أن يقال فيه ثقة، وهو أحد الأئمة الذين أرجو أن يكون الله تعالى ممن جعله للمتقين إماماً». وقال في يحيى بن سعيد الأنصاري كما في السنن الكبرى ١٠، والمطبوع (٣١٢): «عبدربه بن سعيد، ويحيى بن سعيد، وسعد بن سعيد...وهم ثلاثة إخوة، فيحيى أجلهم وأنبلهم، وهو أحد الأئمة، وليس بالمدينة بعد الزُّهْري في عصره أجلّ منه».

(٤) بقية هذا القول كما في مجموعة رسائل للنسائي ٦٧:
«منها: الزُّهري، عن علي بن حسين، عن أبيه الحسين، عن علي بن أبي طالب، عن رسول الله ﷺ.
والزُّهري، عن عُبيدالله بن عبدالله بن عُتبة بن مسعود، عن ابن عباس، عن عمر، عن رسول الله ﷺ.
وأيوب، عن محمد بن سيرين، عن عَبِيدة، عن علي، عن النبي ﷺ.
ومنصور، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله بن مسعود، عن النبي ﷺ».

(٥) فالذين قال فيهم النسائي ذلك هم: محمد بن سيرين، ونافع مولى ابن عمر، وسالم بن عبدالله بن عمر، وأبو سَلَمة بن عبدالرحمن، وزيد بن جُبير.

(٦) الثلاثة هم: قيس بن أبي حازم، وأبو عثمان النَّهْدي، وجُبير بن نُفَيْر.

لم يكن في عصر أحمد مثل هؤلاء الأربعة...[1]، فلان أثبت وأحفظ من فلان[2]، فلان أثبت من فلان[3]، فلان أجلّ من فلان[4].

المرتبة الثانية: إطلاق التوثيق مع إضافة بعض عبارات التعديل إليه. وألفاظها عنده:

(١) الأربعة هم: ابن المديني، وابن معين، وأحمد بن حنبل، وابن راهُويه.

(٢) ينظر ترجمة أشعث بن عبدالملك الحُمْراني.

(٣) ينظر على سبيل المثال ترجمة حامد بن زيد.

(٤) قال النسائي: «وسالم أجلّ من نافع».

وقد صرح أبو عبدالرحمن بتفضيل بعض الأئمة في رجال مخصوصين فقال: «وأثبت أصحاب أيوب: حماد بن زيد، وبعده عبدالوارث وإسماعيل بن عُلَيَّة». وقال أيضاً: «وهو -(يعني حماد بن زيد)- أعلم الناس بأيوب». وقال أيضاً: «وأثبت أصحاب سفيان -(يعني الثوري)- عندنا -والله أعلم-: يحيى بن سعيد القطان، ثم عبدالله بن المبارك، ثم وكيع بن الجَرَّاح، ثم عبدالرحمن بن مهدي، ثم أبو نعيم، ثم الأسود -(يعني ابن عامر)- في هذا الحديث». وقال أيضاً: «حجاج في ابن جُريج عندنا أثبت من ابن وهب». وقال أيضاً: «حسين -(يعني ابن ذَكوان)- أثبت عندنا من الوليد بن ثعلبة، وأعلم بعبدالله بن بُرَيْدة». وقال أيضاً: «أثبت الناس في ابن شِهاب الزُّهري: مالك بن أنس، وزياد بن سعد الخُراساني». وقال أيضاً: «وأثبت أصحاب سعيد بن أبي عَروبة: يزيد بن زُرَيع، وسَرَّار بن مُجَشِّر». وغير ذلك يسير.

ثقة صدوق[1]، ثقة حافظ للحديث[2]، ثقة أمين[3].

(١) قاله في الحارث بن مِسكين، وهو الذي قال فيه أيضـًا في موضع آخر كما تقدم: «ثقة مأمون، ليس في أصحاب ابن وهب أنبل من الحارث». وقد قال النسائي تلك اللفظة أيضـًا في قُتيبة بن سعيد كما في تهذيب التهذيب ٨/ ٣٦٠، والمشهور عنه قوله فيه: «ثقة مأمون» كما في تسمية الشيوخ (١٠٣)، وغيره. فعبارة: «ثقة صدوق» في الحارث تفرد بإيرادها مُغُلْطاي، كما تفرد بذكرها في قتيبة المزيُّ في تهذيب الكمال ٢٣/ ٥٢٨-٥٢٩، وتبعه ابن حجر في تهذيب التهذيب ٨/ ٣٦٠. فإن صحت تلك العبارة عن النسائي فتكون من ألفاظ التوثيق العالية عنده. وقد قال أبو عبدالرحمن نحو تلك اللفظة في أبي داود سليمان بن داود الطيالسي كما في تهذيب الكمال ١١/ ٤٠٧ ولفظه: «ثقة، من أصدق الناس لهجة».
وأنبه هنا إلى أن البعض نقل عن النسائي قوله في أحمد بن عبدالله بن أيوب أبي الوليد بن أبي رجاء: «ثقة لا بأس به»، فهذا القول مجموعـًا لم يثبت عن النسائي في هذا الرجل. وقد نُقلت هذه اللفظة عن أبي عبدالرحمن أيضـًا في قُريش بن حَيَّان كما في تهذيب الكمال ١١٢٨، وفي محمد بن الوليد بن عبدالحميد كما في المعجم المشتمل ٢٧٧. فإن ثبتت عنه فيهما فإنها دون قوله: «ثقة صدوق» في الرتبة. ولعل قول النسائي في محمد بن عبدالله بن عبدالحَكَم كما في تسمية الشيوخ (٥١): «صدوق ثقة»، دون قوله: «ثقة صدوق» أيضـًا. والله أعلم
هذا، وقد كَرَّر أبو عبدالرحمن لفظة: «ثقة» في بعض الرجال، فقال في طلحة بن عبدالملك الأَيْلي كما في السنن الكبرى ١٢٢، والمطبوع (٤٧٣١): «ثقة ثقة ثقة». وقال في محمد بن سلمة المصري كما في تهذيب الكمال ٢٥/ ٢٨٨: «كان ثقة ثقة». وزعم المزي في المصدر السابق ١٤/ ٢٣٨ أن النسائي قال في عباس بن فَرّوخ: «ثقة ثقة».

(٢) قاله في إبراهيم بن يعقوب السَّعدي الجُوزجاني. وقال في يحيى بن حكيم المُقَوِّم كما في تسمية الشيوخ (١٥٥): «ثقة حافظ». وقال أيضـًا في محمد بن يحيى بن أيوب المَرْوَزي كما في المصدر السابق (٣٩): «ثقة كان يحفظ». ونحو هذه العبارات قوله في عمرو بن علي الفلاّس كما في المصدر السابق (٨٤): «ثقة، صاحب حديث، حافظ». وقوله في محمد بن عبدالله بن عَمَّار المَوْصلي، ومحمد بن مسلم الرازي المعروف بابن وَارَه كما في المصدر السابق (٤٣)، (٤٥): «ثقة، صاحب حديث». وقوله في فِطر بن خليفة كما في تهذيب الكمال ٢٣/ ٣١٥: «ثقة، حافظ، كَيِّس».

(٣) قاله في الحسن بن إسماعيل المجالِدي. ويبدو أن عبارة: «ثقة مأمون» أرفع عند أبي عبدالرحمن من كلمة: «ثقة أمين». ويحرص النسائي على وصف كبار الأئمة بالأمانة، حيث إن من أرفع عبارات التوثيق عنده قوله -كما في مجموعة رسائل للنسائي ٧٥-: «أمناء الله على حديث رسول الله ﷺ ثلاثة: شعبة بن الحجاج، ويحيى بن سعيد القطان، ومالك بن أنس».

المرتبة الثالثة: إفراد صفة التوثيق العالية، لفظاً أو معنى. وألفاظها عنده:

أحد الثقات[١]، وكان ثقة[٢]، كان أحد النُّبلاء[٣]، ثقة[٤]، من الثقات[٥].

المرتبة الرابعة: الوصف بما يلي إطلاق التوثيق. وألفاظها عنده:

ثقة إلا أنه كان يميل إلى الإرجاء[٦]، ثقة إلا أنه مرجئ[٧]، لا بأس به...

(١) قاله في زكريا بن يحيى السِّجْزي.

(٢) قاله في الأسود بن شَيْبان. وقد قال في أبي الزِّناد عبدالله بن ذَكْوان كما في إكمال تهذيب الكمال ٨/ ٣٣٤: «كان ثقة».

(٣) قاله في إبراهيم بن محمد بن طلحة -الملقب بأسد قُريش وأسد الحجاز- وحده. وكان إبراهيم إلى جانب ثقته، ممن عرف بالصدع بالحق في وجه الكبار، مع نسبه، وفصاحته، وعلو همته. فلعله لأجل ذلك كله وُصف بالنُّبْل. وقد استعمل النسائي بعض مشتقات هذا الوصف في كبار الأئمة، فقال في مالك بن أنس كما في التعديل والتجريح ٢/ ٦٩٩: «ما عندي أحد بعد التابعين أنبل من مالك بن أنس، ولا أجلّ منه ولا أوثق، ولا آمن على الحديث منه...». وقال في يحيى بن سعيد الأنصاري وأخويه عبدربه وسعيد كما في السنن الكبرى ١٠، والمطبوع (٣١٢): «وهم ثلاثة إخوة، فيحيى أجلهم وأنبلهم، وهو أحد الأئمة...».

(٤) هذه اللفظة من أكثر ألفاظ التوثيق استعمالًا عند النسائي. وقد قال في عُبادة بن الوليد بن عُبادة بن الصامت كما في التعديل والتجريح ٢/ ٩٣٣: «هو ثقة. قيل له: كيف أحاديثه عن أبيه عن جده؟ قال: ثقة، لا شك فيه». ولعل أرفع من كلمة: «ثقة» مفردة قول النسائي في محمد بن إسماعيل الطبراني كما في تهذيب الكمال ٢٤/ ٤٩٢: «ثقة، حسن الأخذ للحديث».
هذا، وقد استعمل أبو عبدالرحمن كلمة: «نعم الشيخ كان» في رجلين هما: علي بن محمد بن علي بن أبي المَضاء، وهارون بن إسحاق الهَمْداني. وقال في كل واحد منهما في موضع آخر: «ثقة». تهذيب التهذيب ٧/ ٣٨٠-٣٨١، ١٠/ ٣.

(٥) قاله في إسماعيل بن يعقوب الصَّبِيحي.

(٦) قاله في الجارود بن مُعاذ.

(٧) قاله في حماد بن أبي سليمان.

صدوق[١]، صدوق لا بأس به[٢]، صالح لا بأس به[٣]، ما علمت فيه إلا خيراً[٤]، ليس به بأس[٥]، لا بأس به[٦].

المرتبة الخامسة: وهي نحو التي قبلها. وألفاظها عنده:

صدوق[٧]، ما أعلم به بأساً[٨]، مستقيم الحديث[٩]، صالح[١٠]، صالح الحديث[١١].

---

(١) قاله في أحمد بن حفص النيسابوري، وكلامه فيه بتمامه هو: «لا بأس به، نيسابوري، صدوق». كما قاله في أحمد بن علي الأموي، ولفظه فيه: «لا بأس به، وهو صدوق».

(٢) قاله في أحمد بن حفص النيسابوري السابق، وفي أحمد بن عَبْدة. وقد قاله كذلك في عَبْدة بن عبدالرحيم كما في تسمية الشيوخ (١٠٨)، وفي محمد بن آدم كما في المصدر السابق أيضاً (١١)، وفي محمد بن عبدالله بن عبدالحَكَم المصري كما في المعجم المشتمل ٢٤٩، وفي محمد بن علي بن ميمون كما في تسمية الشيوخ (٨).

(٣) قاله في أحمد بن عبدالواحد الدمشقي المعروف بابن عَبُّود أو بعَبُّود. وقد قاله أيضاً في عبدالله بن الهَيْثم بن عثمان كما في تسمية الشيوخ (١٤٥).

(٤) قاله في جابر بن كُرْديّ. وقد قال في محمد بن جعفر بن محمد الرافِقي كما في تهذيب التهذيب ٩/ ٩٥: «ما نعلم إلا خيراً».

(٥) هذه الكلمة تلي كلمة: «ثقة« من حيث كثرة استعمال النسائي لها في التعديل.

(٦) هذه العبارة تلي لفظة: «ليس به بأس» في كثرة استعمالها في التعديل من قِبل أبي عبدالرحمن. ففي القسم المخصص للدراسة يبلغ تعداد إيراد لفظة: «لا بأس به» نحو ثلثي تعداد اللفظة الأخرى.

(٧) قاله في إبراهيم بن موسى بن جَميل، وإسحاق بن إبراهيم بن يونس، وحفص بن عبدالرحمن البَلْخي، وداود بن سليمان بن حفص. كما قاله في أربعة آخرين من القسم المخصص للدراسة.

(٨) قاله في حَرْمَلة بن يحيى التُّجِيْبي. وقد قال في سَلَمة بن شَبيب النيسابوري كما في تهذيب الكمال ١١/ ٢٨٦: «ما علمنا به بأساً».

(٩) قاله في خالد بن زياد بن جَرْو. وقد قال في محمد بن جعفر بن أبي كثير كما في التعديل والتجريح ٢/ ٦٢٣: «رجل صالح، مستقيم الحديث». وقال في يحيى بن عبدالله بن سالم العَدَوي كما في تهذيب الكمال ٣١/ ٤٠٩: «مستقيم الحديث».

(١٠) قاله في جماعة من الرواة.

(١١) قاله في حفص بن غَيْلان الدمشقي.

المرتبة السادسة: الوصف بما لا يدل على الاحتجاج المطلق أو الجزم بالاحتجاج. وألفاظها عنده:

صويلح[1]، أرجو أن لا يكون به بأس[2]، ليس بحديثه بأس ليس بذاك القوي[3].

دراسة ألفاظ التوثيق والتعديل عند النسائي:

ما سبق أعلاه هو عامة أقوال النسائي في التوثيق والتعديل، مما اشتمل عليه القسم المخصص للدراسة في كتابي الـمُطوَّل، نَظَمتها على ست درجات متتابعات، ودونك دراسة ما ينبغي دراسته منها، فأقول:

إن أشهر الصِّيغ التي استعملها أبو عبدالرحمن النسائي في أعلى درجات التوثيق، هي عبارة: «ثقة ثَبْت»، و: «ثقة مأمون». فالكلمة الأولى استعملها غالب النُّقَّاد، وأما الأخرى فليست كالأولى في الشهرة عندهم. ومن أرفع عبارات التوثيق عند النسائي أيضاً قوله في بعض الرجال: «أحد الأئمة»، وهذه الكلمة -ونحوها- يستعملها طائفة من النقاد المتأخرين للإشارة إلى

(١) قاله في إبراهيم بن الـمُسْتَمِرّ.

(٢) قاله في إسماعيل بن حفص بن عمر الأَوْدي، وإسماعيل بن زكريا الخُلْقاني. وقد قاله أيضاً في محمد بن ميمون الخَيَّاط كما في تهذيب التهذيب ٩/ ٤٨٥، وفي هُبَيْرة بن يَرِيم كما في المصدر السابق ١١/ ٢٤. وقال في عبدالرحيم بن ميمون كما في تهذيب الكمال ١٨/ ٤٣: «أرجو أنه لا بأس به».
ونحو هذه العبارة عند النسائي قوله في مالك بن سعد القيسي كما في تهذيب التهذيب ١٠/ ١٧، ومحمد بن معاوية الزِّيادي كما في المصدر السابق ٩/ ٤٦٣، ومحمد بن موسى بن نُفيع الحَرَشي كما في المصدر ذاته ٩/ ٤٨٢، ومعاوية بن صالح الأشعري كما في المصدر نفسه ١٠/ ٢١٢: «أرجو أن يكون صدوقاً».

(٣) قاله في أحمد بن بَشير الكوفي.

كثرة علم المتصف بها مع استقامة -أو صلاح- أمره في الجملة، ولا يتقيدون بإطلاقها في الثقات الأثبات، لذا قد يكون الرجل عندهم إماماً وفيه مطعن.

ومع اهتمام أبي عبدالرحمن في كثير من الأحيان، باختيار اللفظ المناسب لوصف الأثبات من الثقات، فإنه لم يلتزم هذا الأمر في جميعهم، إذ اقتصر في جماعة كبيرة منهم على قوله فيهم: «ثقة». فمنهم إسماعيل بن أبي خالد الأَحْمسي، وبِشر بن المُفَضَّل الرَّقَاشي، وبَهْز بن أسد العَمِّي، وحَبَّان بن هلال البصري، وحبيب بن الشَّهيد، ورجاء بن حَيْوَة.

كما أن النسائي قال في بعض الرجال: «ثقة مأمون»، ولم يتبين لي وجه رفعهم عن درجة: «ثقة»، بل إن أبا عبدالرحمن في موضع آخر أفرد هذه العبارة الأخيرة فيهم، وهم: أحمد بن محمد بن المغيرة العَوْهي، وإبراهيم بن أَدْهم الزاهد.

وأما كلمة: «ثقة صدوق»، فقد قالها النسائي في رجلين كما تقدم، ولا شك أنها عنده أرفع من كلمة: «ثقة» مفردةً. ولعلها تضاهي أو تقارب عبارة: «ثقة مأمون».

وأما كلمة: «ثقة أمين»، فإن أبا عبدالرحمن قالها في رجل واحد كما تقدم، ولم أرَ ما يدل على ارتفاعه عن درجة: «ثقة». لكن لما زاد النسائي على هذه الكلمة الأخيرة وصفاً مادحاً استحق ذلك الكلام المجموع الرفعة على المفرد.

ولعلّ كلمة: «أحد الثقات»، أرفع عند النسائي من كلمة: «ثقة»، لأن عامة استعماله لها في الكبار[1].

وأكثر عبارات التوثيق والتعديل استعمالاً عند النسائي كلمة: «ثقة»[2]. ثم: «ليس به بأس». ثم: «لا بأس به». وقد وضعت العبارتين الأخيرتين في درجة أعلى من درجة: «صدوق»، لأن أكثر الذين قال فيهم النسائي: «ليس به بأس»، و: «لا بأس به»، هم ثقات مطلقاً. بل إنه قال في جماعة كبيرة منهم في موضع آخر: «ثقة»[3]. ورغم هذا لم أجرؤ على وضع هاتين العبارتين في مَصَافّ كلمة: «ثقة».

---

(١) فقد قال في عبيدالله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب كما في الفوائد عن النسائي الملحقة بنسخة تسمية الشيوخ له ٥ب-٦أ: «أحد الثقات، وأحد الأئمة». وقال في محمد بن عبدالله بن المبارك المُخَرِّمي كما في تهذيب التهذيب ٩/ ٢٧٣: «كان أحد الثقات، ما رأينا بالعراق مثله». وقال في محمد بن الفضل السَّدوسي عارِم كما في السنن الكبرى ٢٥٤، والمطبوع (٩٥٢٠): «وكان أحد الثقات قبل أن يختلط».
ولم ترد تلك العبارة في القسم المقرر للدراسة إلا في زكريا بن يحيى السِّجْزي، وهو من الثقات الحفاظ.
وممن استعمل عبارة: «أحد الثقات»، فيمن هو أرفع ممن اقتصر فيه على لفظة: «ثقة»، الإمامُ أحمد بن حنبل.

(٢) عامة الذين وصفهم النسائي بهذا الوصف هم ثقات مطلقاً في الواقع، وقليل جداً من كان دون ذلك حسبما رأيت.

(٣) وقد وصف ابن حجر كلمة: «ليس به بأس» و: «لا بأس به» عند النسائي بالتوثيق، إذ قال في هدي الساري في ترجمة إبراهيم بن المنذر الحِزامي ٦١١، وإسماعيل بن أبان الوَرَّاق ٦١٤، وزكريا بن إسحاق المكي ٦٣٣، وسالم بن عَجْلان الأَفْطس ٦٣٥، وسُريج بن النعمان الجَوْهري ٦٣٥-٦٣٦، وغيرِهم: «وثقه النسائي»، مشيراً بذلك إلى قوله فيهم: «ليس به بأس» أو: «لا بأس به». وربما أراد بالتوثيق ما يشمل مراتب المحتج بهم.
وقد اقتصر النسائي في حسين بن الوليد النيسابوري الملقب بكُمَيْل، ورَوْح بن القاسم البصري، على قوله في كل واحد منهما: «ليس به بأس». مع أن سائر العلماء وصفوهما بالثقة المطلقة، وهذا من علامات التشدد.

وقد قدمت كلمتَي: «لا بأس به صدوق»، و: «صدوق لا بأس به»، على: «ليس به بأس»، و: «لا بأس به»، لأن جميع الذين قال فيهم النسائي العبارتين الأوليين أو إحداهما، قد حكم عليهم في موضع آخر بكلمة: «ثقة».

وقول النسائي: «ما علمت فيه إلا خيراً»، رفعته عن كلمة: «صدوق»، لأن أبا عبدالرحمن قاله في جابر بن كُرْديّ الذي قال فيه في موضع آخر: «لا بأس به»[1].

وأما كلمة: «صدوق»، فلم يُكثر النسائي من استعمالها، إذ وردت في ثمانية مواضع من القسم المقرر للدراسة. وقد اقتصر عليها في أربعة رجال فقط، تبين لي من خلال دراسة أحوالهم أن ثلاثة منهم يقال فيهم: «صدوق حسن الحديث»، مع إضافة كلمة: «في الراجح» في اثنين منهم. وأن الرابع: «ثقة صحيح الحديث». وأما الأربعة الآخرون فقد تعدد قول أبي عبدالرحمن فيهم إذ قال في أحدهم مرة: «صدوق»، ومرة: «ليس به بأس»، ومرة: «صويلح». وقال في الثاني، مرة: «صدوق»، ومرة: «لا بأس به». وقال في الثالث، مرة: «كتبنا عنه شيئًا يسيراً، صدوق»، ومرة: «صالح». وقال في الآخِر، مرة: «صدوق»، ومرة: «لا بأس به». وقد قلت في كل واحد منهم: «صدوق حسن الحديث»، مع زيادة: «في الأحوط» و: «في أقل أحواله» في الثاني والرابع على التوالي.

---

(١) كما أن النسائي قال في محمد بن جعفر الدِّمياطي المعروف بابن الإمام: «ما نعلم إلا خيراً». وقال فيه في موضع آخر كما في تاريخ مدينة السلام ٢/ ٤٩٩-٥٠٠: «ثقة».
وقد استعمل الإمام أحمد بن حنبل عبارة: «لا أعلم إلا خيراً»، ونحوها، وأراد بها التوثيق المطلق أو شبهه، ومن أوضح الأدلة على هذا ما قاله عبدالله بن أحمد بن حنبل في العلل ومعرفة الرجال ٣١٩٥: «سألته -(يعني أباه)- عن إسماعيل بن جعفر -(هو الأنصاري الزُّرَقي)-؟ قال: ما أعلم إلا خيراً. قلت: ثقة؟ قال: نعم».

وأما قول النسائي: «ما أعلم به بأسـًا»، فقد قاله في رجل واحد[1]، وهو حرملة بن يحيى التُّجِيْبي، الذي استخلصت فيه الحكم التالي: «صدوق حسن الحديث في الجملة، وهو ثقة -لكنه يُغرب- صحيح الحديث في ابن وَهْب خاصة، وليس هو بذاك في الشافعي، لكن لما كان أصل رواياته عن الشافعي في غير الحديث، استبعد الأكثرون حاله فيه».

وأما كلمة: «مستقيم الحديث»، فقد قالها النسائي في خالد بن زياد بن جَرْو، وهو ثقة صحيح الحديث. ولم أرفع تلك العبارة عن درجة: «صدوق»، لأنه قالها أيضـًا في رجل[2] زعم البعض أنه قال فيه مرة أخرى: «صالح». كما قالها في رجل آخر هو صدوق.

---

(١) وقال النسائي في سَلَمة بن شَبيب النيسابوري: «ما علمنا به بأسـًا». وسَلَمة ثقة. وهذا لا يكفي لرفع كلمة: «ما علمنا به بأسـًا» إلى مرتبة: «ليس به بأس». لأن الرجل الآخر الذي قال فيه أبو عبدالرحمن: «ما أعلم به بأسـًا» هو صدوق حسن الحديث في الجملة. ولم يستعمل النسائي هاتين العبارتين في غير هذين الرجلين.
وأشير هنا إلى أن الإمام أحمد بن حنبل استعمل عبارة: «ما أرى به بأسـًا»، في منزلة قوله: «ليس به بأس».

(٢) هو محمد بن جعفر بن أبي كثير الثقة، الذي ادعى المزي في تهذيب الكمال ٢٤/ ٥٨٥ أن النسائي قال فيه: «صالح». وقد جاء في التعديل والتجريح ٢/ ٦٢٣ عن أبي عبدالرحمن قوله فيه: «رجل صالح، مستقيم الحديث». فكلمة: «رجل صالح» يريد بها النسائي -وكذا غيره- الصلاح في الدين، إذ قال في فُضيل بن عِياض كما في تهذيب الكمال ٢٣/ ٢٨٧: «ثقة مأمون، رجل صالح». فإن كان المزي أو غيره استل تلك الكلمة من القول الذي نقله الباجي فيترجح عندي كون عبارة: «مستقيم الحديث» أرفع رتبة عند النسائي من التي اخترتها فيها.
وأما الرجل الآخَر الذي قال فيه أبو عبدالرحمن تلك العبارة، فهو يحيى بن عبدالله بن سالم العَدَوي كما في تهذيب الكمال ٣١/ ٤٠٩.
وقد استعمل الإمام أحمد كلمة: «مستقيم الحديث»، في مرتبة من يقول فيه: «ليس به بأس»، ونحوها. كما استعملها ابن حبان في الثقات الرفعاء كما أشار عداب الحمش في رواة الحديث الذين سكت عليهم أئمة الجرح والتعديل ٦٢.

وأما لفظة: «صالح»، فهي أكثر العبارات المستعملة عند النسائي في الدرجة التي وضعتها فيها، وفي الدرجة التالية لها. ومراده بها الصلاح في الحديث، وقلّما يُصرِّح بهذا المراد فيقول: «صالح الحديث». وزعم ابن حجر أن إطلاق كلمة: «صالح» ينصرف إلى الصلاح في الدين، فقال: «من عادتهم إذا أرادوا وصف الراوي بالصلاحية في الحديث، قيّدوا ذلك، فقالوا: صالح الحديث، فإذا أطلقوا الصلاح فإنما يريدون به في الديانة»[1]. ولعل هذا التنبيه من ابن حجر، ينطبق على عمل المتأخرين، لأن جماعة من المتقدمين، وفيهم أحمد بن حنبل، يُفردون كلمة: «صالح» ولا يريدون بها إلا الحكم على الحديث. لكنهم إذا أرادوا جانب الديانة قالوا: «رجل صالح» من غير إفراد.

وقد اقتصر النسائي على عبارة: «صالح» في أحد عشر رجلاً فقط، من القسم المقرر للدراسة. حكمت على عشرة منهم بقولي: «صدوق حسن الحديث»، مع زيادة: «في أقل أحواله»، و: «في الراجح»، و: «في الجملة»، في ثلاثة رجال فقط، كل لفظة في رجل.

وحكم النسائي على سبعة آخرين بعبارة: «صالح»، مع إضافتها في أحدهم إلى الحديث، وقد حكم على هؤلاء في مواضع أخرى بعبارة: «ليس به بأس«، أو: «لا بأس به»، أو كليهما، أو «صدوق». وقلت في أكثر هؤلاء: «صدوق حسن الحديث»، مع زيادة: «في الأحوط»، و: «في الأرجح». ورجحت في الباقين جانب التوثيق المطلق.

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح ٢/ ٦٨٠.

كما حكم النسائي على سبعة رجال آخرين بعبارة: «صالح». وقد قال فيهم في مواضع أخرى: «ليس بالقوي»، أو: «ليس بذاك القوي»، أو: «ضعيف في الحديث»، أو: «بلغني عنه شيء أحتاج أستثبت فيه»، أو: «لا أدري ما هو»، أو: «كتبت عنه، ولم أقف عليه»، أو: «ليس لي به علم، وقد كتبت عنه». فالأول قال فيه هذه الكلمة الأخيرة، وقال فيه مرة أخرى: «لا بأس به». والثاني قال فيه مرة: «لا أدري ما هو»، ومرة: «كتبت عنه، ولم أقف عليه». والثالث قال فيه: «ليس بالقوي»، وكذلك السادس. وقال في الرابع مرة: «ليس بالقوي»، ومرة: «بلغني عنه شيء أحتاج أستثبت فيه». وقال في الخامس مرة: «ليس بالقوي»، ومرة: «ليس بذاك القوي». وقال في السابع مرة: «ليس بالقوي»، ومرة: «ضعيف في الحديث».

كما أنه قال في رجل من غير هؤلاء السبعة: «صالح في حديث أهل الشام»، وقال فيه مرة: «ضعيف»، ومرة أخرى: «ضعيف كثير الخطأ». وخلاصة القول في هذا الرجل: إنه صدوق حسن الحديث في الأحوط، وقد يكون أرفع من ذلك، هذا كله في الشاميين خاصة، وهو في غيرهم ضعيف.

وأما السبعة، فأولهم ثقة صحيح الحديث قبل العمى، له أوهام بعده تُنزل حديثه إلى مرتبة الحسن فيما لم ينكر عليه، ولا يخرج في الجملة عن أن يكون صدوقًا. وأما الرابع فثقة صحيح الحديث حسب قواعد النقاد، والسادس ثقة أيضًا. وأما الباقون -وهم الأكثرون-، فقد قلت في أحدهم: «صدوق حسن الحديث». وفي الآخر: «صدوق حسن الحديث في الجملة». وفي الآخر: «صدوق، في حديثه شيء، حسن الحديث في غيرما استنكر عليه إذا روى عنه

ثقة». وفي الآخر: «صدوق له أوهام حسن الحديث فيما لم يستنكر عليه، وقد يقال: إنه ممن يكتب حديثه للاختبار».

فمما سبق يتبين رجحان وضع عبارة: «صالح» و: «صالح الحديث» عند النسائي، في مرتبة: «صدوق». وكثير من المتقدمين -كأحمد بن حنبل- على هذا الرأي.

وأما عبارة: «صُويلح»، فلم يستعملها النسائي إلا في رجل واحد[1]، وهو: إبراهيم بن الـمُسْتَمِرّ. وقد قال فيه في موضع آخر: «صدوق»، وفي موضع آخر أيضـًا: «ليس به بأس». وحكمت عليه بقولي: «صدوق حسن الحديث». فهذا قد يدل على مشابهة تلك اللفظة لعبارة: «صالح». لكن لا يكفي الاستعمال الواحد لبيان رتبة تلك الكلمة، لاسيما أن مدلولها اللغوي يجعلها دون عبارة: «صالح» في الرتبة.

وأما قول أبي عبدالرحمن: «أرجو أن لا يكون به بأس»، فقد استعمله في رجلين من القسم المقرر للدراسة، وقال في أحدهما في موضع آخر: «ليس بالقوي»[2]. وتبين لي أنهما صدوقان حسنا الحديث.

---

(١) أعني هنا في القسم المقرر للدراسة وغيره.

(٢) وقد قال النسائي في محمد بن ميمون المكي، وهُبَيْرة بن يَرِيم: «أرجو أن لا يكون به بأس». وقال فيهما في موضع آخر: «ليس بالقوي»، ميزان الاعتدال ٤/ ٥٣، ٢٩٣. وقال في الأول أيضـًا كما في المعجم المشتمل ٢٧٥: «صالح». كما أن أبا عبدالرحمن قال في عبدالرحيم بن ميمون: «أرجو أنه لا بأس به».
فاستعمال النسائي لكلمة: «ليس بالقوي» في أكثر الذين قال فيهم: «أرجو أن لا يكون به بأس»، دليل على أنها في أدنى درجات التعديل عنده.

وقول النسائي: «ليس بحديثه بأس، ليس بذاك القوي»، هو من الألفاظ التي استعملها أبو عبدالرحمن في رجل واحد فقط[1]، وهو أحمد بن بَشير القرشي، وقد حكمت عليه بقولي: «صدوق، في حديثه شيء، وهو حسن الحديث فيما لم يستنكر عليه».

وثَمَّة كلمة قالها النسائي في بعض الرجال وهي: «مشهور الحديث»، سأرجئ الكلام عنها إلى موضوع منهج النسائي في التجهيل تعليقاً.

وقد كان أبو عبدالرحمن قليل الاعتناء بوصف الحفاظ، والفقهاء، والعباد، والزهاد، بما عرفوا به من حفظ، وفقه، وعبادة، وزهد عند كلامه فيهم جرحاً وتعديلاً. وله رسالة في تسمية فقهاء الأمصار تعرض في بعضهم للحكم على حديثهم، وله رسالة أخرى صغيرة في المجروحين والموثقين من أصحاب الإمام أبي حنيفة. وهاتان الرسالتان موجودتان ضمن مجموعة رسائل في علوم الحديث للنسائي. ومن الفوائد المذكورة في هذه المجموعة قول النسائي: «لا يعاب اللّحْن على المحدثين، قد كان إسماعيل بن أبي خالد يلحن، وسفيان، ومالك بن أنس، وغيرُهم من المحدثين»[2]. ومعنى هذا أنه لا ينبغي جعل اللّحْن اليسير سبباً لغمز الثقات.

وأشير هنا إلى أن النسائي لم يكن يهتم كثيراً عند توثيقه وتعديله للرواة، بذكر ما يؤيد رأيه من أقوال النقاد فيهم، إذ لم أجد شيئاً من هذا الأمر في القسم المقرر للدراسة، سوى قوله في إسحاق بن إبراهيم، المعروف بابن

(١) أعني هنا في القسم المقرر للدراسة وغيره.
(٢) مجموعة رسائل للنسائي ٧٥، ونسخة أحمد الثالث ١٥أ.

راهُوْيَهْ: «ثقة مأمون، سمعت سعيد بن ذُؤيب يقول: ما أعلم على وجه الأرض مثل إسحاق». وهناك شيء آخر في ترجمة حماد بن سَلَمة ليس من هذا القبيل، سيأتي التنبيه عليه في دراسة ألفاظ الجرح والتليين عند النسائي.

وأختم هذا المطلب بالإشارة إلى شدة أبي عبدالرحمن في التوثيق والتعديل، وذلك من جهة استعماله بعض العبارات في درجة أرفع مما هي عليه في الاصطلاح الشائع. كعبارة: «ليس به بأس»، فإن أكثر الذين وصفهم بها هم ثقات مطلقًا، بل إنه قال في جماعة كبيرة منهم في موضع آخر: «ثقة»، لذا فهي أرفع عنده من عبارة: «صدوق». ولأجل هذا -ونحوه- قال ابن القَطّان في سياق تعقّبه عبدالحق الإشبيلي في عدم احتجاجه برجل: «وقد ذكره أبو عبدالرحمن النسائي فقال فيه: (ثقة)، على شُحّه بهذه اللفظة»[1].

كما أن عبارة: «صالح» التي اشتهر وضعها في أدنى مراتب التعديل تضاهي عند النسائي عبارة: «صدوق». والله أعلم.

المطلب الثاني: موقف النسائي من مسائل البدعة والاختلاط والتدليس

تعرّض النسائي في تضاعيف نقده للرواة إلى تلك المسائل الثلاث، وهي: البدعة، والاختلاط، والتدليس. مقدِّمًا فيها مادة مهمة تستحق التنويه والتوضيح.

١- البدعة:

اختلف العلماء في الحكم على رواية المبتدع بين القبول والرد، فتساهل البعض بتعميم قبولها، وتشدد البعض بردها مطلقًا، واختار الأكثرون التفصيل:

(١) بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام ٥/ ٣٣٩. وينظر فيه أيضًا ٣/ ١٨.

وذلك أن المبتدع إما أن يكون ممن يستحل الكذب في نصرة مذهبه، أو لا يستحله، فإن استحله فعامة النقاد على تجنب حديثه. وإن اعتقد حرمة الكذب فهو إما مُكَفَّر ببدعته، أو غير مُكَفَّر.

فالـمُكفّر ببدعته: قَبِل روايته البعض، والصواب ردّها إذا كان التكفير متفقـًا عليه حسب قواعد جميع الأئمة، كدعوى حلول الإلهية في علي ﷺ[1]، أو إنكار أمر متواتر من الشرع معلوم من الدين بالضرورة، أو اعتقاد عكسه.

وأما غير الـمُكَفَّر ببدعته: فقد زعم البعض أنه يُقبل من روايته ما انفرد به خاصة. وذهب جماعة إلى قبول روايته مطلقـًا سواء كان داعية أو غير داعية، متفرداً أو غير متفرد، لكن خص بعضهم قبول رواية الداعية بما إذا اشتملت على رد بدعته. واختار فريق كبير من الأئمة قبول رواية غير الداعية فقط، ونُسب هذا القول للأكثرين، ويرى بعض أصحاب هذا الفريق أنه يشترط لقبول رواية غير الداعية أن لا يروي ما يقوي بدعته.

وثَمّة من ذهب من الأئمة إلى تفصيل آخر، فقسّم البدعة إلى ثلاثة أقسام: غليظة ومتوسطة وخفيفة. فردّ رواية أهل البدعة الغليظة مطلقـًا، وقبل رواية غير الداعية من المتوسطة، ورجّح القبول المطلق لرواية من كانت بدعته خفيفة. فهذا التقسيم عملي، وهو أقرب إلى تصرفات النقاد، لذا ينبغي دمجه مع التقسيم السابق، حتى لا يبقى الأول نظريـًا ليس له كبير حظ من التطبيق.

(١) ولعل ابن حجر بالغ في تمثيله له أيضـًا بالإيمان برجوع علي ﷺ إلى الدنيا قبل يوم القيامة. هدي الساري ٦٠٥.

وقد تباينت أقوال النقاد كثيراً في دراسة مسألة البدعة، من حيث قبول رواية صاحبها أو عدمه، وأقرّ الذهبي بعدم اكتمال صورتها عنده بسبب ذاك التباين، فقال: «هذه مسألة كبيرة، وهي: القدري والمعتزلي والجهمي والمغالي، إذا عُلم صدقه في الحديث وتقواه، ولم يكن داعيـًا إلى بدعته، فالذي عليه أكثر العلماء قبول روايته، والعمل بحديثه. وترددوا في الداعية، هل يؤخذ عنه؟، فذهب كثير من الحفاظ إلى تجنب حديثه وهِجرانه، وقال بعضهم: إذا علمنا صدقه وكان داعية، ووجدنا عنده سنة تفرد بها، فكيف يسوغ لنا ترك تلك السنة؟!.

فجميع تصرفات أئمة الحديث، تؤذِن بأن المبتدع إذا لم تُبح بدعته خروجه من دائرة الإسلام، ولم تُبح دمه، فإن قبول ما رواه سائغ.

وهذه المسألة لم تتبرهن لي كما ينبغي، والذي اتضح لي منها أن من دخل في بدعة، ولم يُعدّ من رءوسها، ولا أمعن فيها، يُقبل حديثه»[1]. ولعل هذا القول من الذهبي هو من أحسن ما كتب في هذه المسألة، لصراحته في التفريق بين أقوالهم النظرية المائلة إلى التضييق، وواقعهم العملي الموسع.

وأشرع الآن في الحديث عن أثر البدعة في الحكم على الرواة عند النسائي، فأقول: لم يعتن أبو عبدالرحمن حالة حكمه على الرجال بذكر ما نُسبوا إليه من بدع، إلا في عدد يسير من الرواة. ففي القسم المقرر للدراسة:

قال في الجارود بن معاذ: «ثقة، إلا أنه كان يميل إلى الإرجاء». وقال في حماد بن أبي سليمان: «ثقة، إلا أنه مُرجئ». كما أنه قال في أحمد بن حفص

(١) سير أعلام النبلاء ٧/ ١٥٤.

النيسابوري: «مُرجئ»، مع توثيقه له في موضع آخر. وقد قال أيضـًا في سعيد بن أَوْس أبي زيد الأنصاري: «نُسب إلى القَدَر». ولم يذكر فيه شيئـًا آخر، لذا أدرجت هذا الرجل في قسم المجروحين والمليَّنين مع أنه صدوق حسن الحديث.

وقال النسائي أيضـًا في أَجْلح بن عبدالله الكوفي: «ليس بالقوي، وكان مسرفـًا في التشيع». وقال فيه أيضـًا: «ضعيف، ليس بذاك، وكان له رأي سوء». وقال في حفص الفَرْد: «صاحب كلام، لا يكتب حديثه».

فهذا جميع ما في القسم المخصص للدراسة من رمي الرواة بالبدع، وأما في غيره فهو: قوله في عبدالله بن شَرِيك الكوفي: «ليس بالقوي، مُختاري»[١]. وقد قال فيه في موضع آخر: «ليس بذلك»[٢]. وفي موضع آخر: «ليس به بأس»[٣]. وقوله في علي بن المنذر الطَّريقي: «شيعي مَحْض، ثقة»[٤]. وقوله في القاسم بن مَعْن: «كان القاسمُ بن مَعْن من الثقات، إلا أنه كان مُرجئـًا»[٥]. وقوله في قيس بن مسلم الجَدَلي: «ثقة، وكان يرى الإرجاء»[٦]. وقال أيضـًا في يونس بن راشد: «كان مُرجئـًا، وكان داعيـًا»[٧].

(١) كتاب الضعفاء والمتروكين ١٥٤.

(٢) السنن الكبرى ٢٢٢، والمطبوع (٨٣٧١) -في كتاب خصائص علي ﷺ-، وخصائص علي بن أبي طالب ﷺ ٦٢.

(٣)» تهذيب الكمال ١٥/ ٨٨.

(٤) المعجم المشتمل ١٩٦.

(٥) السنن الكبرى ٣٦، والمطبوع (١٣٩٨).

(٦) تهذيب الكمال ٢٤/ ٨٣.

(٧) ميزان الاعتدال ٤/ ٤٨١.

فقد لَهِج النسائي في هذا العدد القليل بذكر بدعة الإرجاء، إذ نسبها إلى ستة من الرواة، وَوَسَم ثلاثة ببدعة الكوفيين، ورمى رجلاً واحداً بالقَدَر، وَوَصَف آخر بأنه صاحب كلام.

ويُستغرب من النسائي اهتمامه بنسبة الإرجاء إلى هؤلاء الرواة[1]، مع إغفاله نسبة البدع الشديدة والشنيعة إلى جماعة كبيرة جداً. لكنه أحسن بإطلاق التوثيق في عامة الذين نسبهم إلى الإرجاء، مما يدل على عدم تأثير ذلك عنده في الثقات الرفعاء، أي أنها لا تخرج الثقة عن مرتبته. بَيْد أن قوله في يونس بن راشد: «كان مرجئاً، وكان داعياً»، قد يفهم منه غمزه له، لاسيما وأنه لم يصرح بتعديله. لكن لا يكفي هذا المثال الواحد لإثبات منهج النسائي في الدعاة إلى البدعة. وعامة النقاد على عدّ يونس في الدرجة التالية للتوثيق المطلق.

ويبدو لي من خلال استعراض عامة التراجم المدروسة، أن مذهب النسائي في المبتدعة، هو: عدم تأثير بدعهم على حديثهم إن كانوا صادقين ضابطين، ولو كانوا غلاة أو دعاة. لأنه أطلق التوثيق في الحارث بن حَصِيرة، وهو متهم بالإيمان برجعة علي بن أبي طالب ﷺ إلى الدنيا. كما أنه أطلقه في أسد بن وَدَاعة الحمصي، وهو ناصبي كان يشتم علياً ﷺ ويدعو إلى ذلك[2].

(١) ومراده إرجاء الفقهاء، لا إرجاء أهل الضلالة. ينظر كتابي منهج الإمام أبي عبدالرحمن النسائي في الجرح والتعديل ١/ ١٣٣-١٣٥، ٢/ ٦٩٦-٦٩٧.

(٢) لعل إطلاق النسائي التوثيق في هذا الناصبي فيه إشارة إلى بعد أبي عبدالرحمن النسائي عما نسب إليه من تشيع خفيف، قال الذهبي في ترجمته من سير أعلام النبلاء ١٤/ ١٣٣: «إلا أن فيه قليل تشيع، وانحراف عن خصوم الإمام علي كمعاوية وعمرو، والله يسامحه». وقد أورد شمس الدين السخاوي في كتابيه: بغية الراغب المتمني في ختم النسائي رواية ابن السُّنّي ١٢٩-١٣٠، والقول المعتبر في ختم النسائي رواية ابن الأحمر ٦٦-٦٧، مع مقدمة تحقيق الأخير ١٧-٢٨، ما يُبعد عن النسائي تلك القالة.

وأما توثيقه المطلق لغير الغلاة والدعاة ممن نُسب إلى الابتداع، فهو كثير، ينظر ترجمة أبان بن تَغْلِب، وهو من أهل الغلو وربما كان داعية، وترجمة إبراهيم بن يوسف الماكِياني، وأيوب بن عائذ الطَّائي، وذَرّ بن عبدالله الهَمْداني، وثلاثتهم من المرجئة (أي مرجئة الفقهاء)، وترجمة ثَوْر بن زيد الدِّيْلي، وثَوْر بن يزيد الكَلَاعي، وهما قدريان، وتَلَبَّس الأول أيضاً ببدعة الخوارج، والآخر ببدعة النَّصْب.

وقد قال النسائي مرة في إبراهيم بن يعقوب الجُوزجاني المنسوب إلى النَّصْب: «ثقة، حافظ للحديث»، ومرة: «لا بأس به». وقال في بُرْد بن سِنان مرة: «ثقة»، ومرة: «ليس به بأس»، وهو قدري. وقال في أحمد بن حَرْب الطّائي: «لا بأس به، وهو أحبّ إلينا من أخيه علي بن حَرْب»، وقد أُنكر عليه تكلمه في مسألة اللفظ. وقال في إسماعيل بن سُمَيْع: «ليس به بأس»، وكان ممن يرى رأي الخوارج. وقال في سالم بن عَجْلان: «ليس به بأس»، وهو من المرجئة، بل نسبه البعض إلى الدعوة إلى مذهبه.

لكن أبا عبدالرحمن لم يكن يقبل رواية من بالغ في غلوه إلى درجة المروق، لذا قال في حفص الفَرْد الذي كَفَّره الشافعي: «صاحب كلام، لا يُكتب حديثه».

فهذا الذي استنبطته من مذهب النسائي في المبتدعة لم يتفرد به أبو عبدالرحمن، وإنما ذهب إليه جماعة، قال الذهبي كما تقدم: «فجميع تصرفات أئمة الحديث تؤذِن بأن المبتدع إذا لم تُبح بدعته خروجه من دائرة الإسلام، ولم تبح دمه، فإن قبول ما رواه سائغ». وقال أبو محمد البغوي: «وكذلك

اختلفوا في رواية المبتدعة وأهل الأهواء، فقبلها أكثر أهل الحديث إذا كانوا فيها صادقين...»[1].

٢- الاختلاط:

وقع جماعة من الأئمة وغيرهم في الاختلاط في آخر أعمارهم، بسبب الخرف أو التغير الشديد الناتجين عن كِبر السن، أو لفقدان بصر أو ولد أو مال، أو ذهاب كتب، أو غير ذلك. والحكم في رواياتهم إجمالاً ما قاله ابن الصلاح: «أنه يُقبل حديث من أَخذ عنهم قبل الاختلاط، ولا يُقبل حديث من أَخذ عنهم بعد الاختلاط، أو أشكل أمره فلم يُدْرَ هل أخذ عنه قبل الاختلاط أو بعده»[2].

وحَرَص النسائي عند ذكره لكثير من الرواة الذين عَرَض لهم هذا الأمر، على التنبيه إلى تغيرهم أو اختلاطهم، واهتم بذكر حكم أحاديثهم حال الاختلاط وقبله، ومَيَّز في بعضهم رواياتهم قبل الاختلاط عما يليه، وذلك بتسمية أشهر من روى عنهم قبل التغيّر وبعده. وهذا سرد لما أوردته عن النسائي من ذلك في القسم المخصص للدراسة.

فقد نقلت في ترجمة حماد بن زيد -من كتابي منهج الإمام أبي عبدالرحمن النسائي في الجرح والتعديل- عن النسائي قوله: «ودخل عطاء بن السَّائِب البصرة مرتين، فمن سمع منه أول مرة فحديثه صحيح، ومن سمع منه آخر مرة ففي حديثه شيء، وحماد بن زيد حديثه عنه صحيح». وأوردت في ترجمة

(١) شرح السنة ١/ ٢٤٨-٢٤٩.

(٢) علوم الحديث ٣٩٢.

سَرَّار بن مُجَشِّر قول أبي عبدالرحمن فيه: «ثقة...وهو ويزيد بن زُرَيْع يُقَدَّمان في سعيد بن أبي عَروبة، لأن سعيداً كان تَغَيَّر في آخر عمره، فمن سمع منه قديمـًا فحديثه صحيح».

وقال النسائي أيضـًا في سعيد بن إياس الجُرَيْري: «ثقة، أُنكر أيام الطاعون». وقال فيه أيضـًا: «أُنكر أيام الطاعون، وهو أثبت عندنا من خالد الحذاء ما سُمع منه قبل أيام الطاعون». وقال فيه أيضـًا: «من سمع منه بعد الاختلاط فليس بشيء، وكذلك ابن أبي عَروبة». وقال أيضـًا: «حماد بن سَلَمة في الجُرَيْري أثبت من عيسى بن يونس، لأن الجُريري كان قد اختلط، وسماع حماد بن سَلَمة منه قديم قبل أن يختلط». وقال في أَصْبَغ مولى عمرو بن حُريث مرة: «ثقة»، ومرة: «قيل: إنه كان تَغَيَّر». وقال في بَحْر بن مَرَّار مرة: «ليس به بأس»، ومرة: «تَغَيَّر». وقال في حُصين بن عبدالرحمن السُّلَمي مرة: «تَغَيَّر»، ومرة: «وقد كان حُصين بن عبدالرحمن اختلط في آخر عمره». وقال في رَوَّاد بن الجَرَّاح: «ليس بالقوي، روى غير حديث منكر، وكان قد اختلط».

فمذهب النسائي في المختلطين لا يختلف عن مذهب سائر النقاد.

٣- التدليس:

وهو قسمان: تدليس الإسناد، وتدليس الشيوخ.

فأما تدليس الإسناد، فهو: أن يروي عمن سمع منه ما لم يسمعه منه، موهمـًا أنه سمعه منه. ويندرج تحته عدة أنواع من التدليس.

وأما تدليس الشيوخ، فهو: أن يروي عن شيخ حديثًا سمعه منه، فيسميه أو يكنيه أو ينسُبه أو يصفه بما لا يعرف به، كي لا يعرف.

وأدخل البعض تدليس الشيوخ في تدليس الإسناد، وجعل القسم الآخر: تدليس المتن، وهو المدرج.

وقد اختلف الأئمة في الحكم على رواية المدلِّس، فقيل: ترد مطلقًا. وقيل: تقبل مطلقًا ما لم يتبين في حديث بعينه عدم سماع المدلِّس من المدلَّس عنه. وذهب الجمهور إلى التفصيل، وهو الصحيح، وذلك أنه لا يقبل من روايته إلا ما بيّن فيه الاتصال بينه وبين شيخه، مع ملاحظة الاتصال فوق ذلك فيمن عرف بتدليس التسوية. هذا، وقد احتُمل تدليس البعض[1].

ولم يعتن النسائي حالة حكمه على الرجال بالإشارة إلى تدليس من عُرف به منهم، ففي القسم المخصص للدراسة بَيَّن حكم رواية مدلس واحد فقط، وهو بقيّة بن الوليد، وسار فيه على الجادة، قال: «إن قال: أخبرنا أو حدثنا، فهو ثقة، وإن قال: عن، فلا يؤخذ عنه، لا يُدرى عَمَّن أخذه». وقال فيه أيضًا: «إذا قال: حدثني وحدثنا، فلا بأس».

لكن أبا عبدالرحمن سرد في موضع أسماء جماعة من المدلِّسين، فقال: «ذِكر المدلِّسين: الحسنُ، وقَتَادة، وحُميد الطَّويل، ويحيى بن أبي كثير، والتَّيْمي، ويونس بن عُبيد، وابن أبي عَرُوبة، وهُشَيْم، وأبو إسحاق السَّبِيعي،

(١) ينظر مقدمة تعريف أهل التقديس ٧.

وإسماعيل بن أبي خالد، والحَكَم، والحجّاج بن أَرْطاة، ومغيرة، والثوري، وأبو الزبير المكي، وابن أبي نَجِيح، وابن عُيينة»[1].

وذكر ابن حجر في مقدمة تعريف أهل التقديس، أن النسائي أفرد أسماء المدلِّسين بالتصنيف، فلعل القول السابق من هذه الرسالة.

(١) كذا في سؤالات السُّلَمي للدارقطني (٤٧٧) نقلًا عن النسائي. وقد استبدل الذهبي في ميزان الاعتدال ١/ ٤٦٠ ابن جُريج بالثوري عند ذكره لقول النسائي هذا.

المبحث الثانـي

منهج النسائي في الجـرح والتجهيل

يتضمن هذا المبحث إيراد أحكام النسائي في الجرح والتليين، وتصنيفها، ودراستها. ثم إفراد الكلام عن منهجه في التجهيل على النهج نفسه.

المطلب الأول: منهج النسائي في الجـرح والتليين

مراتب الجرح والتليين وألفاظهما عنده:

تنوعت أقوال أبي عبدالرحمن النسائي في تجريح الرواة وتليينهم، واختلفت مراتبها لتراعي اختلاف درجاتهم، وهذه ألفاظه في ذلك منظمة، مبتدئًا بالملينين، ثم الضعفاء، ثم من دونهم، وهكذا فصبًّا:

المرتبة الأولى: الوصف باللين، لفظاً أو معنى. وألفاظ هذه المرتبة عنده:

ليس بالقوي[١]، ليس بقوي[٢]، ليس بالقوي في الحديث[٣]، ليس بذاك القوي[٤]، ليس بذاك القوي يكتب حديثه[٥]، ليس بذاك[٦]، ليس بذاك في

(١) قاله في تسعة وسبعين موضعًا. وقد قال في أَجْلَح بن عبدالله: «ليس بالقوي، وكان مسرفًا في التشيع». وقال في إبراهيم بن يوسف الحَضْرمي: «وليس بالقوي».
(٢) قاله في ثلاثة رجال فقط، منهم إبراهيم بن ناجية.
(٣) قاله في ستة رجال فقط، منهم إبراهيم بن يوسف الحَضْرمي.
(٤) قاله في ستة رجال فقط، منهم إبراهيم بن عبدالرحمن السَّكْسَكي.
(٥) قاله في رجل واحد، وهو السَّكْسَكي المذكور.
(٦) قاله في البَرَاء بن عبدالله الغَنَوي وحده.

الحديث[١]، لَيِّن[٢]، ليس ممن يُعتمد عليه[٣]، تكلّموا فيه[٤]، ليس بالقوي روى غير حديث منكر وكان قد اختلط[٥].

المرتبة الثانية: الوصف بالضعف المطلق غير الشديد، لفظاً أو معنى. وألفاظها عنده:

ضعيف[٦]، ضعيف في الحديث[٧]، ضعيف ليس بذاك[٨]، ضعيف لا

(١) قاله في الحارث بن عبدالله الأَعْور، وزاد فيه: «عاصم بن ضَمْرة أصلح منه».

(٢) قاله في أسد بن خالد الخُراساني فقط.

(٣) قاله في حُيّي بن عبدالله المعافِري فقط.

(٤) قاله في إياس بن معاوية القاضي، وقد قال فيه في موضع آخر: «ثقة».
هذا، ومما يلحق بهذه المرتبة من الألفاظ المهمة، التي قالها النسائي في غير القسم المخصص للدراسة: لفظة: «في حديثه شيء»، قالها في غيرما واحد، منهم سليمان بن موسى الأُموي كما في تهذيب الكمال ١٢/ ٩٧. ولفظة: «نَعْرِف ونُنْكِر»، قالها في عبدالله بن سَلِمة المُرادي كما في الضعفاء والمتروكين -نسخة مكتبة أحمد الثالث- ٩ب، ومعنى هذه العبارة كما قال برهان الدين البِقاعي في النُّكَت الوفيّة بما في شرح الألفية ٢/ ٣٢: «يأتي مرّة بالمناكير، ومرّة بالمشاهير، فينبغي أن يُنظر في حديثه، ولا يُؤخذ ما رواه مُسَلَّماً».
ولعل مما يلحق بهذه المرتبة أيضاً قول النسائي في عَبَّاد بن منصور الناجي كما في السنن الكبرى ٨٢، والمطبوع (٣١٢٩): «ليس بحجة في الحديث».

(٥) قاله في رَوَّاد بن الجَرّاح فقط.
وقريب من هذه العبارة عند النسائي -فيما يبدو- قوله في أبي حنيفة الإمام كما في مجموعة رسائل للنسائي ٧١: «ليس بالقوي في الحديث، وهو كثير الغلط والخطأ على قلة روايته».

(٦) قاله في ثمانية وتسعين موضعاً. وقد قال في سعيد بن سَلَمة بن أبي الحُسام: «شيخ ضعيف».

(٧) قاله في خُصَيْف بن عبدالرحمن وحده.

(٨) قاله في أَجْلَح بن عبدالله، وزاد فيه: «وكان له رأي سوء».

يحتج بحديثه[١]، ضعيف لا يحتج به[٢]، ضعيف كثير الخطأ[٣]، مضطرب الحديث[٤].

المرتبة الثالثة: الوصف بالضعف الشديد -الذي هو أسهل من درجة الترك المطلق-، لفظاً أو معنى. وألفاظها عنده:

(١) قاله في أشعث بن سَوَّار وحده.

(٢) قاله في حَجَّاج بن أَرْطاة فقط.

(٣) قاله في إسماعيل بن عَيّاش وحده.

(٤) قاله في أيوب بن عُتبة فقط.

هذا، ومما يلحق بهذه المرتبة من ألفاظ النسائي المهمة، التي وردت في غير القسم المخصص للدراسة: لفظة: «ضعيف لا تقوم -(أو يقوم)- بمثله حجة». قالها في رجلين هما: عبدالرحمن بن ثابت بن ثَوْبان كما في السنن الكبرى ٢٧٥، والمطبوع (١٠٣٩٣)، ومحمد بن الزبير الحَنْظلي كما في المجتبى ٧/ ٢٨.

ولعل مما يلحق بهذه المرتبة أيضاً، قول النسائي في غيرما واحد: «لا يحتج بحديثه»، منهم يزيد بن أبي زياد الهاشمي الكوفي كما في السنن الكبرى ٨٣، والمطبوع (٣٢١٤). وقد قال في يحيى بن يَمَان العِجلي كما في المصدر السابق ١٣٣، والمطبوع (٥١٩٣)، وكذلك في المجتبى ٨/ ٣٢٥: «لا يحتج بحديثه، لسوء حفظه وكثرة خطئه».

ومما يُرجح وضعه من الألفاظ في هذه المرتبة لا في التي بعدها، قول النسائي: «فيه نظر». وقد أطلق هذه العبارة في رجلين فقط، وهما: قَطَن بن إبراهيم النيسابوري كما في تهذيب الكمال ٢٣/ ٦١٢، وكثير بن إسماعيل التَّيمي كما في المصدر نفسه ٢٤/ ١٠٤. وقال في كثير أيضاً كما في الضعفاء والمتروكين ٢٠٦: «ضعيف». وقال أبو عبدالرحمن في عبدالرزاق بن هَمَّام الصَّنْعاني كما في المصدر السابق ١٦٤: «فيه نظر لمن كتب عنه بأَخَرة». فقول النسائي في كثير: «ضعيف» قد يستدل به على تشابه العبارتين عنده، ومما يرجح عدم إرادة أبي عبدالرحمن بتلك العبارة الضعف الشديد، أنه روى عن قَطَن في سننه. ويبدو أن بعض الأئمة ظن اتباع النسائي للبخاري في مراده بهذه العبارة، التي يستعملها أبو عبدالله عادة في الهالكين، قال الذهبي في ترجمة قَطَن بن إبراهيم من ميزان الاعتدال ٣/ ٣٩٠: «والعجب أن النسائي خَرَّج عنه ويقول: فيه نظر». وقد لا يكون الذهبي فهم غير التضعيف. وهذه المسألة لم تتضح لي كما ينبغي، وذلك لقلة استعمال النسائي لتلك العبارة، لكن الراجح ما ذكرته من إرادته بها التضعيف لا الاطّراح. والله أعلم.

منكر الحديث[١]، لا يعجبني حديثه[٢].

المرتبة الرابعة: الوصف بالترك المطلق، لفظاً أو معنى. وألفاظها عنده:

ليس بثقة[٣]، ليس بثقة ولا يُكتب حديثه[٤]، ليس بثقة ولا مأمون[٥]، ضعيف الحديث لا يُكتب حديثه[٦]، ضعيف...متروك الحديث[٧]، ليس بثقة ضعيف[٨]، ليس بثقة متروك[٩]، لم يكن ثقة[١٠]، متروك الحديث[١١]، متروك[١٢]، ليس بشيء[١٣]، متروك الحديث ليس بشيء[١٤]، صاحب كلام

(١) قاله في عشرة من الرواة، منهم رَباح بن عُبيدالله بن عمر.
(٢) قاله في تَمَّام بن نَجِيح وحده.
(٣) قاله في اثنين وسبعين موضعاً.
(٤) قاله في سبعة وعشرين موضعاً.
(٥) قاله في ستة رجال، منهم بشير بن ميمون.
(٦) قاله في رجلين فقط، وهما: رِشْدِين بن سعد المَهْري، وسعيد بن سَلاَّم العطَّار. لكن أسقط في الأخير كلمة: «الحديث».
(٧) قاله في سعيد بن سَلاَّم العَطَّار وحده.
(٨) قاله في إسحاق بن محمد الفَرْوي وحده.
(٩) قاله في رجلين فقط، وهما: إبراهيم بن هُدْبة، وداود بن عبدالجبار.
(١٠) قاله في حماد بن عمرو النَّصِيبي وحده.
(١١) قاله في أربعة وسبعين موضعاً.
(١٢) قاله في رجلين فقط، وهما: إسحاق بن محمد الفَرْوي، وجابر بن يزيد الجُعفي.
(١٣) قاله في ثلاثة رجال فقط، منهم حامد بن آدم المَرْوزي. وقد قال في رجل آخر: «لا شيء... خفيف الدِّماغ»، مع أنه قال فيه في موضع آخر: «لا بأس به»، وهذا الرجل من أهل الاحتجاج، فلا أدري ما مراد أبي عبدالرحمن بتلك العبارة المجموعة؟. ولا شك أن النسائي أراد بإطلاقه للفظة: «ليس بشيء» الترك.
(١٤) قاله في إبراهيم بن الحَكَم بن أبان العَدَني فقط.

لا يُكتب حديثه[١]، أحاديثه كلُّها موضوعة عن مالك وعن غيره[٢].

المرتبة الخامسة: الوصف الصريح بالكذب. وألفاظها عنده:

كذّاب[٣]، كان من الكذّابين[٤]، كذّاب خبيث[٥]، والكذّابون المعروفون بوضع الحديث على رسول الله ﷺ أربعة...[٦].

دراسة ألفاظ الجرح والتليين عند النسائي:

ما تقدم أعلاه هو عامة أقوال النسائي في الجرح والتليين، مما اشتمل عليه القسم المخصص للدراسة في كتابي الـمُطَوَّل، جعلتها على خمس درجات متعاقبات، والمراتب الثلاث الأخيرة لا يُكتب حديث أصحابها عكس الأُوليين.

---

(١) قاله في حفص الفَرْد وحده.

(٢) قاله في حَبيب بن أبي حَبيب فقط.
هذا، ومما يلحق بهذه المرتبة من الألفاظ المهمة، التي قالها النسائي في غير القسم المخصص للدراسة: لفظة: «سقط حديثه»، قالها في نوح بن أبي مريم كما في تهذيب الكمال ٣٠/ ٦١. ولفظة: «لا يكتب حديثه»، قالها في غيرما واحد، منهم سليمان بن أَرْقم كما في تهذيب التهذيب ٤/ ١٦٩. ولفظة: «ليس بشيء، ولا يكتب حديثه»، قالها في نصر بن طَريف كما في لسان الميزان ٨/ ٢٦٣. ولفظة: «ليس بثقة ولا مأمون، متروك»، قالها في سيف بن محمد كما في الضعفاء والمتروكين ١٢٣.

(٣) قاله في ستة رجال، منهم أحمد بن عبدالرحمن بن وَهْب المصري.

(٤) قاله في أيوب بن سَيَّار الفَيْدي وحده.

(٥) قاله في الحسن بن زياد اللُّؤْلُؤي فقط.

(٦) بقية كلامه: «ابن أبي يحيى -(يعني إبراهيم بن محمد)- بالمدينة، والواقدي ببغداد، ومُقاتل بن سليمان بخُراسان، ومحمد بن سعيد بالشام، ويعرف بالمصلوب».

وثَمَّة أقوال للنسائي في الجرح والتليين لم يُرد بها العموم، وإنما قصد الطعن النسبي، كغمز بعض الرواة في شيخ معين، أو بلد معين، وقد صرح بمراده في ذلك:

قال في زَمْعَة بن صالح: «ليس بالقوي...كثير الغلط عن الزُّهري». وقال أيضـًا: «والنعمان بن راشد كثير الخطأ عن الزُّهري، ونظيره[1] في الزُّهري زَمْعَة بن صالح». وقال أيضـًا: «وأما حديث الزهري الذي أسنده جعفر بن بُرْقان وسفيان بن حسين، فليسا بالقويين في الزهري خاصة، وقد خالفهما مالك وعبيدالله بن عمر وسفيان بن عيينة، وهؤلاء أثبت وأحفظ من سفيان بن حسين، ومن جعفر بن بُرقان». وقال أيضـًا: «سفيان بن حسين لا بأس به في غير الزهري، وليس هو في الزهري بالقوي، ونظيره في الزهري سليمان بن كثير، وجعفر بن بُرقان، وليس بهما بأس في غير الزهري». وقال أيضـًا: «وجعفر بن بُرقان ليس بالقوي في الزهري خاصة، وفي غيره لا بأس به». وقال أيضـًا: «جعفر بن بُرقان في الزهري ضعيف، وفي غيره لا بأس به».

(١) وللنسائي في نقده اعتناء واضح بذكر النظراء في طبقات الرواة عن إمام يدور عليه الإسناد، كالزُّهْري، كما هنا، وما يتلوه قريبـًا بعد سطرين. ونحوه ما في السنن الكبرى ٧٧، والمطبوع (٢٨٩٦) عند ذكر النسائي لصالح بن أبي الأَخْضَر اليَمامي، قال: «وهو كثير الخطأ عن الزُّهري، ونظيره محمد بن أبي حَفصة، وكلاهما ضعيف». لكن لفظ المطبوع: «وهو كثير الخطأ، ضعيف في الزُّهري...».
وللنسائي في المقابل نوع اهتمام بذكر وجه الاختلاف بين أهل تلك الطبقات، كقوله في السنن الكبرى (٣٢٨٠)، وهو ساقط من النسخة الخطية التي اعتمدتها: «وصالح بن أبي الأَخْضَر ضعيف في الزُّهري وفي غير الزُّهري، وسفيان بن حسين وجعفر بن بُرْقان ليسا بالقويين في الزُّهري، ولا بأس بهما في غير الزُّهري».

وقال في إسحاق بن راشد: «ليس بذاك القوي في الزهري». وقال أيضاً في إسحاق بن إبراهيم بن العلاء الزُّبَيْدي: «ليس بثقة إذا روى عن عمرو بن الحارث». وقال أيضاً: «وما حدّث جرير بن حازم بمصر فليس بذاك، وحديثه عن يحيى بن أيوب أيضاً فليس بذاك». فهذا جميع ما كان من هذا النوع في القسم المخصص للدراسة.

وأشرع الآن في دراسة ما ينبغي دراسته من ألفاظ الجرح والتليين عند النسائي، فأقول:

أكثر العبارات استعمالاً عنده لفظة: «ضعيف»، ثم: «ليس بالقوي»، ثم: «متروك الحديث«، ثم: «ليس بثقة»، ثم: «ليس بثقة، ولا يُكتب حديثه»، ثم: «منكر الحديث»، ثم: «ليس بذاك القوي»، و: «ليس بالقوي في الحديث»، و: «ليس بثقة ولا مأمون»، و: «كذاب»، ثم: «ليس بقوي»، و: «ليس بشيء»، ثم: «متروك»، و: «ليس بثقة، متروك». وما لم أذكره هنا مما سبق من الألفاظ فإنه ورد مرة واحدة فقط.

فأما كلمة: «ليس بالقوي»، وما شابهها، فإن أبا عبدالرحمن يستعملها غالباً في الصدوقين ومن دونهم من أهل العدالة، ويظهر هذا جلياً فيمن أفرد فيهم تلك العبارة وشبهها، وأما من كان له فيه قولان أو أكثر فلا ينبغي أن يجعل ميزاناً، لاحتمال تغير اجتهاده في الرجل الواحد.

وقد ألمع الذهبي في غيرما موضع من كتبه، إلى رفعة تلك الكلمة في استعمال النسائي لها عند التحقق، وذلك عما دَرَج عليه الكثيرون مِن جعلها في أسهل مراتب التجريح تقعيداً وتطبيقاً، قال الذهبي: «وقد قيل في جماعات:

ليس بالقوي. واحتُجّ به، وهذا النسائي قد قال في عِدّةٍ: (ليس بالقوي). ويُخرِجُ لهم في كتابه، فإن قولنا: ليس بالقوي، ليس بجرح مفسد»[1]. وقال أيضاً في ترجمة حَجَّاج بن أبي زينب: «ومشّاه النسائي»[2]. يشير به إلى قول أبي عبدالرحمن: «ليس بالقوي».

وسبق ابنُ القَطّان أبا عبدالله الذهبيَّ إلى هذا المعنى، فعَقِب إيراده لقول النسائي في رجل: (ليس بالقوي)، قال: «ففي هذا تقوية عمرو، ولكنه ليس بأقوى ما يكون»[3].

ولم يتفرد أبو عبدالرحمن بالاستعمال المذكور لكلمة: «ليس بالقوي»، بل سبقه إلى نحوه بعض الأئمة، قال الذهبي: «وبالاستقراء إذا قال أبو حاتم: ليس بالقوي. يريد بها أن هذا الشيخ لم يبلغ درجة القوي الثَّبْت»[4].

وأما عبارة النسائي: «منكر الحديث»، فإني حاولت تحري الدقة في بحثها، دون تقيّد بالقسم المخصّص للدراسة، فألفيت استعمال النسائي لها على ثلاثة أنواع:

(١) الموقظة ٨٢. ورغم كثرة استعمال النسائي لتلك العبارة في الصدوقين والمقبولين، فإنه يريد بها التليين لأنه حكم بها على رجال كثيرين في كتابه المختص بالضعفاء، وهذا من دلائل تشدده.

(٢) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة ٢/ ٢٤٤.

(٣) بيان الوهم والإيهام ٤/ ١٨٤، وشبهه في ٥/ ٣٤٠.

(٤) الموقظة ٨٣. وفي المقابل احتاط البعض فاستعمل عبارة «ليس بالقوي» في الضعفاء والمتروكين، قال الذهبي في المصدر السابق ٨٣: «والبخاري قد يطلق على الشيخ (ليس بالقوي)، ويريد أنه ضعيف». بل استعمل البخاري عبارة: «ليس بالقوي عندهم» في المتروكين، ينظر على سبيل المثال ترجمة سعد بن طَرِيف في التاريخ الكبير٢/ ٢/ ٥٩، والضعفاء الصغير ٥٤.

الأول: إفراده لها في الحكم على بعض الرواة، دون أن يذكر فيهم شيئاً آخر.

الثاني: دمجها مع عبارة أخرى في قول واحد.

الثالث: تعدد أقواله في جماعة ممن قال فيهم تلك العبارة.

وقد أفردها في أحد عشر رجلاً، ودمجها في أربعة، وتعددت أقواله في اثني عشر رجلاً.

فالذين أفرد النسائي فيهم عبارة «منكر الحديث»: خمسة منهم مُطَّرحون، وستة فوق ذلك أكثرهم ضعفاء، وواحد منهم ثقة، وقد تقدم في ترجمة هذا الرجل وهو جابر بن عمرو الرَّاسِبي، أن أبا عبدالرحمن أراد -فيما يبدو- بقوله فيه: «منكر الحديث»، حديثاً واحداً، أو الإشارة إلى التفرد. لذا ينبغي إخراج جابر من تعداد الذين أفرد النسائي فيهم تلك العبارة، لأنه لم يرد في الحقيقة تضعيفه. وعلى هذا يكون عدد الـمُطَّرحين مثل العدد الآخر، فيتعذر الترجيح في هذا النوع إذا استقل عن باقي الأنواع، ويستوجب الأمر النظر في النوعين الآخرين. وأما عبارات النسائي في الدمج فهي: «منكر الحديث، ليس بثقة» في رجل، و: «منكر الحديث، متروكه» في آخر، و: «ليس بثقة، منكر الحديث» في رجلين. فهذه ترجّح جانب إرادة الاطراح بعبارة: «منكر الحديث». ويزيده رجحاناً، أن غالب الذين تعددت أقوال أبي عبدالرحمن فيهم صَرّح في المواضع الأخرى بتركهم واطراحهم، وهم كما قال.

والنسائي قد يطلق النكارة على التفرد كما سبقت الإشارة، قال ابن حجر: «فقد أطلق الإمام أحمد والنسائي، وغيرُ واحد من النقاد، لفظ المنكر على مجرد التفرد، لكن حيث لا يكون المتفرد في وزن من يحكم لحديثه بالصحة بغير عاضد يعضده»[1].

وأما قول النسائي: «لا يُعجبني حديثه»، فإنه لم يستعمله في القسم المخصص للدراسة ولا في غيره إلا في تَمَّام بن نَجيح، وهو ضعيف جداً فيما ترجح لي، لذا وضعت تلك العبارة في مرتبة متأخرة عن مرتبة: (ضعيف)، وإن كان من المحتمل أن تكون فيها، لأن تماماً مختلف فيه بين التوثيق والتعديل من جهة، والتجريح والتليين من جهة أخرى.

وأما قوله: «ضعيف الحديث، لا يكتب حديثه»، فإنه استعمله بهذا اللفظ في رِشْدِين بن سعد المَهْري وحده، وقد قال فيه في موضع آخر: «متروك الحديث». وقال النسائي في ترجمة سعيد بن سَلاَّم العَطَّار: «ضعيف، لا يكتب حديثه». وقال فيه في موضع آخر: «ضعيف...متروك الحديث».

وأما عبارة: «صاحب كلام، لا يكتب حديثه»، فإن النسائي قالها في حفص الفَرْد وهو هالك، بل نُسب إلى الكفر -والعياذ بالله تعالى-.

وأما التصريح بالتكذيب، فقد استعمله النسائي في أقلّ من خمسة وعشرين رجلاً في القسم المخصص للدراسة وفي غيره، مع أن عدد الكذابين الذين جَرَّحهم أبو عبدالرحمن يربو كثيراً عن هذا العدد. ومن هؤلاء الكذابين

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح ٢/ ٦٧٤.

الذين لم يصرح النسائي بكذبهم في القسم المقرر للدراسة: إسماعيل بن أبان الغَنَوي، وبشر بن نُمير القُشيري، وخالد بن عمرو السَّعيدي، وخالد بن القاسم المدائِني، وزياد بن ميمون الثَّقَفي[1].

وقد تبيّن من مجموع ما سبق شدة النسائي في الجرح والتليين[2]، وزيادة في البيان أقول:

---

(١) وتجدر الإشارة هنا، إلى أن النسائي قال في عيسى بن حماد التُّجِيبي زُغبة كما في مجموعة رسائل للنسائي ٧٥: «هو أنكد من أن يكذب». وقال في محمد بن عبدالله بن عبدالحَكَم المصري كما في المصدر ذاته: «هو أظرف من أن يكذب». وكلا الرجلين ثقة، بل صرح النسائي نفسه بتوثيقه لهما في موضع آخر، لذا فإن نفيه الكذب عن راو لا يعني قربه من تلك المرتبة الدَّنيّة.

(٢) وممن أشار إلى هذه الشدة أبو القاسم الزَّنجاني، قال محمد بن طاهر المقدسي في شروط الأئمة الستة ١٠٤: «سألت الإمام أبا القاسم سعد بن علي الزَّنجاني بمكة، عن حال رجل من الرواة، فوثقه، فقلت: إن أبا عبدالرحمن النسائي ضعفه، فقال: يا بُني، إن لأبي عبدالرحمن في الرجال شرطاً أشدَّ من شرط البخاري ومسلم». وقد أورد ابن طاهر في كتابه المذكور ١٠٤-١٠٥ نقولاً تنوّه بأحاديث النسائي، لانتقائه رجالها، فقال: «أخبرنا أبو بكر الأديب، أنبأنا محمد بن عبدالله البيِّع إجازة، قال: سمعت أبا الحسن أحمد بن محبوب الرملي بمكة يقول: سمعت أبا عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي يقول: لما عزمتُ على جمع كتاب السنن، استخرت الله تعالى في الرواية عن شيوخ كان في القلب منهم بعضُ الشيء، فوقعت الخِيَرة على تركهم، فتركتُ جملة من الحديث كنت أعلو فيه عنهم». ثم روى عن أبي طالب أحمد بن نصر بن طالب البغدادي الحافظ قوله: «من يصبرُ على ما يصبر عليه أبو عبدالرحمن النسائي، كان عنده حديث ابن لهيعة ترجمةً ترجمةً، فما حدّث بها، وكان لا يرى أن يُحدث بحديث ابن لهيعة».

وقد أيّد الذهبي كلام الزَّنجاني السابق بقوله في سير أعلام النبلاء ١٤/ ١٣١: «صدق، فإنه ليّن جماعة من رجال صحيحي البخاري ومسلم». لكن ابن كثير اعترض على هذا الحكم بقوله في اختصار علوم الحديث ٢٥: «وقول الحافظ أبي علي بن السَّكَن، وكذا الخطيب البغدادي، في كتاب السنن للنسائي: إنه صحيح. فيه نظر. وإن له شرطاً في الرجال أشد من شرط مسلم، غير مسلّم، فإن فيه رجالاً مجهولين إما عيناً أو حالاً، وفيهم المجروح، وفيه أحاديث ضعيفة ومعلّلة ومنكرة كما نبهنا عليه في الأحكام الكبير».

يظهر تشدد النسائي في إطلاقه عبارة: «ليس بالقوي» وشبهها، على جماعة كبيرة من الصدوقين والمقبولين، كما أنه أطلق كثيراً بعض عبارات الجرح الأخرى في رجال هم أخف ضعفًا أو أرفع رتبة مما حكم عليهم به، وفي مقدمة هؤلاء الإمام الثَّبْت أحمد بن صالح المصري[1] الذي قال فيه مرة: «ليس بثقة»، ومرة: «ليس بثقة ولا مأمون».

ومن هؤلاء أيضًا: الحسين بن داود المِصِّيْصي المعروف بسُنَيْد، وسالم بن أبي حَفْصة الكوفي، وسالم بن عبدالله الخَيَّاط، وسَدِير بن حكيم الصَّيْرفي. وقد اقتصر في كل واحد من هؤلاء الأربعة على عبارة: «ليس بثقة». وتبين لي أن الأول: صدوق حسن الحديث، لكن لا يحتج به فيما رواه عن حجاج بن محمد الأَعْور عن ابن جُريج عن شيوخه، إذا لم يصرح بالاتصال بين ابن جُريح وشيوخه، لأجل تدليس التسوية الذي كان يحمل حجاجًا عليه. وأما الثاني: فإنه إن لم يكن صدوقًا حسن الحديث في الجملة، فمحله الصدق يكتب حديثه للاعتبار، وهذا الأخير أولى به وأجدر إذا رُوعي أمر إهانة أهل البدع. وأما الثالث: فهو صدوق له أوهام، صالح الحديث في الجملة، يُحتج به على حَذَر، ويُحتمل أن يكون ممن يُكتب حديثه للاعتبار ولا يحتج به. وأما الأخير: فإنه صدوق حسن الحديث في الجملة.

ومنهم أيضًا: أشعث بن عبدالرحمن اليامي، الذي قال فيه النسائي مرة: «ليس بثقة»، ومرة: «ليس بثقة، ولا يُكتب حديثه». وحكمت عليه بقولي: محله الصدق، يكتب حديثه للاختبار.

(١) ينظر تفصيل حال هذا الإمام، وموقف النسائي منه، في كتابي منهج الإمام أبي عبدالرحمن النسائي في الجرح والتعديل ١٠٨٥-١٠٩٢.

ومنهم: إسحاق بن محمد الفَرْوي، الذي قال فيه مرة: «ليس بثقة»، ومرة: «ليس بثقة، ضعيف»، ومرة: «متروك». وهو لين الحديث، يكتب عنه للاعتبار، وقد يكون في أدنى مراتب التعديل، ولو مُيز حديثه قبل ذهاب بصره عمّا بعده، لاقتصر الضعف على القسم الآخِر، ويكون الأول صحيحاً أو حسناً.

ومنهم: أحمد بن عبدالرحمن بن وَهْب، الذي قال فيه: «كذاب». وتبين لي أنه حسن الحديث في أقل أحواله قبل التغير، غير مقبول فيما بعده، وحديثه بعد التغير منه ما هو لَيِّن ومنه الضعيف ومنه الباطل.

ومنهم: جَسْر بن الحسن، وجعفر بن الحارث النَّخَعي، وحَزَوَّر المعروف بصاحب المِحْجَن، وسعيد بن سَلَمة بن أبي الحُسام، وقد اقتصر في كل واحد منهم على عبارة: «ضعيف«، لكن تمام لفظه في الأخير: «شيخ ضعيف«. وتبين لي أن الأول صدوق حسن الحديث، أو محله الصدق يكتب حديثه للاختبار، فما وافق الثقات عُدّ حسناً، وما لم يوافق كان دون ذلك. والثاني: صدوق حسن الحديث. والثالث والرابع: كلاهما صدوق حسن الحديث في الجملة. ويزاد في الأخير: وهو ثقة صحيح الحديث إذا حدّث من كتابه، لكن لما لم يفصل الأئمة بين حديثه من كتابه وحديثه من حفظه، كان الحكم الأول متعيناً.

فهذه نماذج دالة على تشدد النسائي في الجرح والتليين، اخترتها من التراجم التي لم يختلف قول أبي عبدالرحمن في أصحابها بين الإسقاط والتضعيف والتليين، لأنها هي الميزان العادل، بخلاف التراجم التي تباين قول النسائي في أهلها، فعلى سبيل المثال من قال فيه مرة: «ضعيف«، ومرة:

«ليس بالقوي»، ومرة: «ليس بثقة»، إن ترجح لي أحد تلك الأقوال فيه، احتُمل أن يكون هو القول الآخِر له، ويكون القولان الآخَران منسوخين به.

وقد تباينت أقوال النسائي كثيراً عند اختلاف قوله في الرجل الواحد بين الجرح والتليين، وإليك بعض الإحصاءات من القسم المخصص للدراسة:

فقد استعمل النسائي عبارة: «متروك الحديث» وشبهها، في اثنتين وستين ترجمة، قال في ست منها في موضع آخر: «ضعيف».

وأطلق النسائي عبارة: «ليس بثقة»، في ثلاث وأربعين ترجمة، قال في إحدى عشرة منها: «ضعيف»، وفي خمس: «ليس بالقوي».

واستعمل عبارة: «ضعيف» وشبهها، في أربع وخمسين ترجمة، قال في تسع وعشرين منها في موضع آخر: «ليس بالقوي».

ويحتمل أن يكون بعضٌ من تلك الأقوال غير ثابت عن أبي عبدالرحمن، كعبارة: «ليس بالقوي» في حُميد الكوفي الأَعْرج. وعبارة: «ضعيف» في حُميد بن زياد الخَرَّاط، وسعيد بن زيد بن درهم البصري[1]. وقد نفى الذهبي صحة ثبوت عبارة: «ليس بثقة» عن النسائي في باذام أبي صالح، فقال: «وقال النسائي: ليس بثقة. كذا عندي، وصوابه: بقوي. فكأنها تصحفت، فإن النسائي لا يقول: (ليس بثقة) في رجل مخرَّج في كتابه»[2]. فيبدو أن استناد الذهبي في ذاك النفي مقتصر على عدم إخراج النسائي في سننه لمن قال فيه: «ليس

(١) تنظر تراجم هؤلاء الثلاثة في كتابي منهج الإمام أبي عبدالرحمن النسائي في الجرح والتعديل ١٥٥٣-١٥٥٨، ١٨٢٠-١٨٢٣.

(٢) سير أعلام النبلاء ٥/ ٣٧-٣٨.

بثقة»، وقد أخرج أبو عبدالرحمن لباذام كما تقدمت الإشارة، وقال فيه في كتاب الضعفاء: «ضعيف». وهو كما قال في هذا الكتاب، وثَمّة فرق كبير بين الضعيف ومن نُفيت ثقته.

ولا ينبغي أن يعترض على الذهبي بذاك الأثر الواحد الذي أخرجه النسائي عن بكر بن بكَّار -وقد قال فيه في الموضع المشار إليه: «ليس بالقوي في الحديث»[1]. وقال في الضعفاء: «ليس بثقة»-، فلعله حالة إخراجه له في السنن لم يكن عنده مهدراً، كما أنه لم يخرج له أصلاً من الأصول، وإنما أثراً واحداً في اسم أبي هريرة تعليقـًا على حديث.

هذا، ويمكن أن يكون سبب بعض الاختلاف في أحكام النسائي إرادة النسبية، فقد قال في سعد بن سعيد بن قيس الأنصاري مرة: «ليس بالقوي»، ومرة: «ضعيف». وتبين لي: أنه صدوق إن شاء الله، حسن الحديث في الجملة. وهذا الاختيار لا يعارض حقيقةً قول النسائي الأول من حيث استعمالُه لتلك العبارة غالبـًا في الصدوقين ومن دونهم من أهل العدالة. وأما القول الآخَر فظاهر الاختلاف مع النتيجة التي استخلصتها، لكن يُدفع هذا الاختلاف بأن قول النسائي في سعد: «ضعيف»، ذكره في معرض الحديث عن الإخوة[2]:

(١) السنن الكبرى ١٠، والمطبوع (٣١٩).

(٢) عُني النسائي كثيراً بجمع الإخوة من الرواة، مع الاهتمام بالحكم عليهم جرحـًا وتعديلًا، ومن ذلك على سبيل المثال: قوله في محمد بن أبي شَيبة إبراهيم العَبْسي، كما في السنن الكبرى ٥٢، والمطبوع (١٩٦٣): «هو والد أبي بكر بن أبي شَيبة، وعثمانَ بن أبي شَيبة، والقاسم بن أبي شَيبة، وهم ثلاثة إخوة، وأبو بكر ثقة، وعثمانُ لا بأس به، والقاسم ليس بثقة». وقوله في محمد بن الـمُنْكَدِر التَّيْمي، كما في السنن الكبرى ١١، والمطبوع (٣٥١): «وله ثلاثةُ بنين، عمر بن محمد بن الـمُنْكَدِر، والـمُنْكَدِر بن محمد بن الـمُنْكَدِر، ويوسف بن محمد بن الـمُنْكَدِر. فعمر بن محمد بن الـمُنْكَدِر ثقة، والـمُنْكَدِر بن محمد بن الـمُنْكَدِر ليس

يحيى وعبدربه وسعد بني سعيد بن قيس. فالأول ثَبْت حجة، والثاني ثقة وهو دون يحيى، والأخير دونهما، فكأنه ضعيف بالنسبة إليهما.

ولا يمنع اشتهار النسائي بالتشدد في الجرح والتليين أن يتساهل أحيانًا في الحكم على بعض الرجال، فقد قال في رُشَيْد الهَجَري: «ليس بالقوي»، مع أنه هالك. وينظر ترجمة جارية بن هَرِم، والحَكَم بن عبدالله بن مسلمة البَلْخي، وداود بن المُحَبَّر، وغيرِهم. والله أعلم.

وقد سبق في منهج النسائي في التوثيق والتعديل، أنه لم يكن يهتم عند توثيقه وتعديله للرواة، بذكر ما يؤيد رأيه من أقوال النقاد فيهم، والحال كذلك في التجريح والتليين، إذ لم أجد من هذا الأمر في القسم المخصص للدراسة إلا مواضع يسيرة جداً، وهي: قوله في أحمد بن صالح المصري الثقة الإمام: «ليس بثقة ولا مأمون، تركه محمد بن يحيى، ورماه يحيى بن معين بالكذب، حدثنا معاوية بن صالح عن يحيى بن معين قال: أحمد بن صالح كذَّاب يتفلسف».

وقال أبو بكر البَرْقاني: «قلت لأبي الحسن -(يعني الدارقطني)-: لم ضَعَّف أبو عبدالرحمن النَّسائي إسماعيل بن أبي أُويس؟، فقال: ذَكَر محمد بن موسى الهاشمي. قال أبو الحسن: وهذا أحد الأئمة، وكان أبو عبدالرحمن يخصُّه بما لم يخصّ به ولده، فذكر عن أبي عبدالرحمن أنه قال: حكى لي سلمة بن شَبيب عنه!. قال: ثم توقف أبو عبدالرحمن. قال: فما زلت بعد ذلك أُداريه أن

بالقوي، في حفظه سوءٌ، ويوسف بن محمد بن المُنْكَدِر ليس بشيء في الحديث».
هذا، وللنسائي كتاب مُفْرَد في الإخوة والأخوات، سمّاه له ابن الصلاح في علوم الحديث ٣١٠، وغيرُه، وهو مفقود، ويبدو أنه متضمن لمادة مهمة في الجرح والتعديل.

يحكي لي الحكاية، حتى قال لي: قال لي سلمة بن شَبيب: سمعت إسماعيل بن أبي أُويس يقول: ربما كنت أضع الحديث لأهل المدينة إذا اختلفوا في شيء فيما بينهم. قلت لأبي الحسن: من حكى لك هذا عن محمد بن موسى؟ قال: الوزير، كتبتها من كتابه، وقرأتها عليه -يعني ابن حِنْزَابة-»[1].

وقال أبو عبدالله الحاكم: «قلت لأبي الحسن -(يعني الدارقطني)-: احتج أبو عبدالرحمن النسائي بسُهيل بن أبي صالح؟ فقال: إي والله، حدثني الوزير أبو الفضل جعفر بن الفضل قال: سمعت أبا بكر محمد بن موسى بن المأمون الهاشمي يقول: سمعت رجلاً يسأل أبا عبدالرحمن: ما عندك في سُهيل بن أبي صالح؟ فقال له أبو عبدالرحمن: سهيل بن أبي صالح خير من فُليح بن سُليمان، وسهيل بن أبي صالح خير من أبي اليَمَان، وسهيل بن أبي صالح خير من إسماعيل بن أبي أُويس، وسهيل خير من حبيب المعلِّم، وسهيل أحب إلينا من عمرو بن أبي عمرو. وذكر حكاية في إسماعيل بن أبي أُويس بغيضة لا ينبغي أن تذكر فإنها بغيضة»[2]. والحكاية المشار إليها هي التي سبقت في كلام البَرْقاني.

ومما يلحق بهذا أيضـًا ما ذكره الباجي قال: «سئل النسائي عن حماد بن سَلَمة؟ فقال: لا بأس به. وقد كان قبل ذلك قال فيه: ثقة. قال القاسم بن مَسْعَدة: فكلمته فيه، فقال: ومن يجترئ يتكلم فيه؟، لم يكن عند القَطّان هناك، ولكن روى عنه أحاديث دارى بها أهل البصرة. ثم جعل يذكر النسائي

(١) سؤالات أبي بكر البَرْقاني للإمام أبي الحسن الدارقطني في الجرح والتعديل وعلل الحديث (٦٣٧).

(٢) سؤالات أبي عبدالله الحاكم للدارقطني ١٧١-١٧٣.

الأحاديث التي انفرد بها في التشبيه، كأنه ذهب مخافة أن يقول الناس: إنه تكلم في حماد من طريقها».

وأما بخصوص مسائل البدعة والاختلاط والتدليس، فقد تقدم الحديث عنها من وجهة نظر النسائي عند الكلام على منهجه في التوثيق والتعديل، وهي ألصق بذاك الموضع. والله أعلم. .

المطلب الثاني: مذهب النسائي في التجهيل

توطئة:

ينبغي قبل الشروع في بيان منهج النسائي في التجهيل، إيضاحُ معنى الجهالة، وذكرُ أقسامها وحكم رواية أهلها.

فالمجهول على قسمين: مجهول العين، ومجهول الحال.

وقد عَرَّف أبو بكر الخطيب مجهول العين بقوله: «المجهول عند أصحاب الحديث، هو: كل من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه، ولا عرفه العلماء به، ومن لم يُعرف حديثه إلا من جهة راو واحد»[(١)].

ثم ذكر الخطيب الحدّ الذي ترتفع به الجهالة، وهل تثبت به العدالة؟، فقال: «وأقلّ ما ترتفع به الجهالة، أن يروي عن الرجل اثنان فصاعداً من المشهورين بالعلم...إلا أنه لا يثبت له حكم العدالة بروايتهما عنه، وقد زعم قوم أن عدالته تثبت بذلك»[(٢)]. فهذا القول الذي اعتمده الخطيب هو الأصل الذي عليه الأكثرون[(٣)].

وقد توسع في تحقيق هذه المسألة بعض الأئمة المتأخرين، كابن القطان، والذهبي، وابن حجر، مقررين ارتفاع الجهالة وثبوت العدالة لمن زكّاه أحد أئمة الجرح والتعديل مع رواية واحد عنه، قال ابن حجر: «فإن سُمّي الراوي،

(١) الكفاية في معرفة أصول علم الرواية ١/ ٢٨٩.
(٢) المصدر السابق ١/ ٢٩٠.
(٣) الغاية في شرح الهداية في علم الرواية للسخاوي ١٢٥.

وانفرد راوٍ واحدٌ بالرواية عنه، فهو مجهول العين، كالمبهم -(يعني مثله في عدم قبول حديثه)-، إلا أن يوثقه غير من ينفرد عنه على الأصح، وكذا من ينفرد عنه إذا كان متأهلاً لذلك»[1]. وذهب ابن دقيق العيد إلى أن من لم يرو عنه إلا واحد، إذا انفرد بحديث صحّحه أحد الأئمة النقاد، فإنه بذلك ترتفع جهالة عينه وتثبت له العدالة، قال جمال الدين الزيلعي: «قال الشيخ تقي الدين في الإمام...لا يوجب جهالة الحال بانفراد راو واحد عنه، بعد وجود ما يقتضي تعديله، وهو تصحيح الترمذي»[2]. بل رأى بعض المحققين رواية أحد أئمة الحديث عن رجل في مقام الاحتجاج، كافيةً في تعريفه وتعديله، كما سيأتي قريبـًا إن شاء الله تعالى.

وأما مجهول الحال فهو على نوعين:

١- مجهول الحال في العدالة ظاهراً وباطنـًا: وهو من عُرفت عينه برواية عدلين عنه، إلا أنه لم يُصَرَّح بتزكيته، ولم يُعلم عدم المفسِّق فيه. وروايته غير مقبولة عند الجمهور.

٢- مجهول الحال في العدالة باطنـًا لا ظاهراً، ويسمى المستور: وهو من عرفت عينه برواية عدلين عنه، وعُلم عدم المفسِّق فيه، لكن لم يُصَرَّح بتزكيته[3]. وقد اختار قبول روايته جماعة من الأئمة.

(١) نُزهة النظر في توضيح نُخبة الفِكر في مصطلح أهل الأثر ٩٩.
(٢) نصب الراية لأحاديث الهداية ١/ ١٤٩.
(٣) الغاية في شرح الهداية في علم الرواية ١٢٦.

طريقة النسائي في التجهيل:

لأبي عبدالرحمن رسالة مفردة في تسمية من لم يرو عنه غير رجل واحد، وليس بلازم عنده أن يكون الموصوف بذلك مجهولاً، لأنه ذكر بعض الرجال في تلك الرسالة، وأطلق القول بتوثيقهم في موضع آخر[1]، لذا أثبتّ مَنْ هذه صفته في قسم التوثيق، وأما من لم يذكرهم إلا في الرسالة المشار إليها فإني أدرجتهم في قسم التجهيل وإن لم يكونوا جميعاً من المجهولين حقيقة.

وقد أشار الذهبي إلى طريقة النسائي في تزكية جماعة ممن لم يرو عنهم غير واحد، فقال: «أبو هِند البَجَلي عن معاوية، لا يُعرف، لكن احتج به النسائي على قاعدته، روى عبدالرحمن بن أبي عَوْف عنه»[2]. وقاعدة النسائي في هذا الاحتجاج بمن لم يرو عنه إلا واحد إذا تبينت له ثقته.

وقد أقرّ النسائيَّ على ذلك جماعة من المحققين، منهم الذهبي نفسه، إذ قال في ترجمة أَسْقع بن أَسْلع: «ما علمت روى عنه سوى سُويد بن حُجَيْر الباهلي، وثقه مع هذا يحيى بن معين، فما كلّ من لا يُعْرف ليس بحجة، لكن هذا الأصل»[3]. وقال الذهبي أيضاً في ترجمة أبي عُمير بن أنس بن مالك: «تفرد عنه أبو بشر، قال ابن القطان: لم تثبت عدالته. وصحح حديثه ابن المنذر وابن حزم وغيرُهما، فذلك توثيق له»[4]. وقال ابن حجر في ترجمة أحمد بن

(١) تنظر ترجمة ثابت بن قيس الزُّرَقي، وخُليد بن جعفر الحَنَفي، في كتابي منهج الإمام أبي عبدالرحمن النسائي في الجرح والتعديل ٤٢٣-٤٢٥، ٧٦٧-٧٦٩.

(٢) ميزان الاعتدال ٤/ ٥٨٣.

(٣) المصدر السابق ١/ ٢١١.

(٤) ميزان الاعتدال ٤/ ٥٥٨.

يحيى بن محمد الحَرَّاني: «بل يكفي في رفع جهالة عينه رواية النسائي عنه، وفي التعريف بحاله توثيقه له»[1]. وقال السخاوي: «وبالجملة فرواية إمام ناقل للشريعة لرجل ممن لم يرو عنه سوى واحد في مقام الاحتجاج، كافية في تعريفه وتعديله»[2].

فدلّ هذا على أن صنيع النسائي ليس بشاذ، وإنما هو رأي فريق جليل من المتقدمين والمتأخرين[3].

(١) تهذيب التهذيب ١/ ٨٩.

(٢) فتح المغيث ٢/ ٢١٢.

(٣) لذا لا ينبغي أن يُوسم النسائي بالتساهل في هذا الأمر، وقد ادعى الشيخ عبدالرحمن المعلِّمي في كتابه التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل ١/ ٦٦-٦٧، أن النسائي متساهل في جانب توثيق المجاهيل من القدماء، ومثّل بثلاثة رجال، اثنان منهم من القسم المخصص للدراسة، وهما: رافع بن إسحاق المدني، وسعد بن سَمُرة بن جُنْدُب الفَزاري. فالأول قال فيه أحمد بن صالح وابن عبدالبر وابن حجر: «ثقة»، وذكره ابن حبان في الثقات. وأما الآخر فإن ابن حبان ذكره في كتاب الثقات. هذا إلى جانب توثيق النسائي المطلق لهما. ولم أجد في هذين الرجلين غمزاً من أحد، فهما إذاً جديران بذاك التوثيق، ولا يُعدّ هذا تساهلاً.

ألفاظ النسائي في التجهيل:

مجهول لا نعرفه[١]، مجهول[٢]، لا أعرفه[٣]، ليس بالمشهور[٤]، لا نعلم أحداً روى عنه غير فلان[٥]، لا أدري ما هو هو مجهول[٦]، لا أدري ما هو[٧]،

(١) قاله في إسماعيل بن عبدالله الأزدي وحده.

(٢) قاله في حُصَيْن بن منصور الَأسَدي. وقد قاله أيضاً في جماعة قليلة من غير القسم المقرر للدراسة كقَبيصة بن الهُلْب الطَّائي، ووهب بن جابر الخَيْواني كما في تهذيب الكمال ٢٣/ ٤٩٣، ٣١/ ١٢٠.

(٣) قاله في إسحاق بن عبدالواحد القُرشي، وأَيْفَع، والحارث بن مالك. وقال في إبراهيم: «لا أعرف سعيداً ولا إبراهيم». وقد قال في جماعة قليلة من غير القسم المدروس: «لا أعرفه». واستعمل في غيرما واحد عبارة: «ليس بمعروف» كسَهْم بن المعتمر كما في السنن الكبرى ٢٥٦، والمطبوع (٩٦١٤).

(٤) قاله في حَسَّان بن الضَّمْري، وزُمَيْل بن عباس. وقاله أيضاً في جماعة من غير القسم المخصص للدراسة، وقد قال في واحد منهم وهو عبدالملك بن نافع الشَّيباني كما في السنن الكبرى ١٣٣، والمطبوع (٥١٨٥)، والمجتبى ٨/ ٣٢٤: «ليس بالمشهور، ولا يحتج بحديثه». وقال في غيرما واحد: «ليس بذاك المشهور»، منهم يعلى بن مَمْلَك كما في السنن الكبرى ٣٦، والمطبوع (١٣٧٩).

(٥) قاله في خالد بن غَلّاق، وخالد بن الفِزْر، وقال نحو ذلك في بُجَيْر بن أبي بُجير، وحُميد بن مالك.

(٦) قاله في زائدة بن أبي الرُّقاد وحده.

(٧) قاله في إسحاق بن إسماعيل المَـذْحِجي. وقد قاله أيضاً في غير القسم المدروس في محمد بن سعيد بن حماد الأنصاري الحرّاني كما في المعجم المشتمل ٢٤١. وقال في الصَّلْت بن قُوَيْد كما في ميزان الاعتدال ٢/ ٣١٩: «لا أدري كيف هو، حديثه منكر». ومراد النسائي بقوله فيه: «لا أدري كيف هو»، جهالة حال الصَّلت، وأما كلمة: «حديثه منكر»، فليست طعناً في الحديث، ولا بياناً لحال الصَّلت، وإنما قصد بها تفرده بالحديث المشار إليه. ينظر كتاب الحافظ العراقي وأثره في السنة للأستاذ الدكتور أحمد معبد عبدالكريم ٥/ ١٩٧٤-١٩٧٥.

لا علم لي به[1]، ليس لي به علم وقد كتبت عنه[2]، كتبت عنه ولم أقف عليه[3].

دراسة ألفاظ النسائي في التجهيل:

ما تقدم أعلاه هو عامة أقوال أبي عبدالرحمن في التجهيل، مما اشتمل عليه القسم المخصص للدراسة في كتابي الـمُطَوَّل، لكني هنا أشير إلى عبارات التجهيل من القسم غير المدروس أيضـًا.

وأكثر عبارات التجهيل استعمالاً عند النسائي هي: لا نعلم أحداً روى عنه غير فلان، ونحوها، ثم: لا أعرفه، ثم: ليس بالمشهور، وكذلك مجهول، ثم: ليس بمعروف، وليس بذاك المشهور، وليس بمشهور، ولا أدري ما هو، ثم باقي العبارات السابقة في المتن والحاشية، والتي لم ترد إلا مرة واحدة.

فالذين اقتصر النسائي على إيرادهم في رسالته: (تسمية من لم يرو عنه غير رجل واحد)، من القسم المخصص للدراسة، هم أربعة فقط، أولهم: بُجير بن أبي بُجَيْر، وهو مجهول العين لكونه لم يرو عنه إلا واحد ولم يوثق ولم يجرح. ولا يغتر بمجرد ذكر ابن حبان له في الثقات، لأنه أدرج فيه جماعة كبيرة ممن لم يرو عنه إلا واحد ولم يعرف بجرح ولا تعديل. ويبدو أن جهالة العين ترتفع عنده برواية واحد، ويرى أيضـًا أن انتفاء الجهالة مستلزم لثبوت العدالة، وذلك فيمن لم يتبين فيه جرح أو نكارة في حديثه -لكن لا ترتفع

(١) قاله في خَطّاب بن القاسم الحَرّاني. وقاله أيضـًا في ترجمة عبدالرحمن بن جابر بن عبدالله كما في السنن الكبرى ١٩١، وهو في القسم غير المدروس.

(٢) قاله في إبراهيم بن مرزوق الأُموي. واقتصر على العبارة الأولى: «ليس لي به علم» في محمد بن الحصين بن القاسم البصري كما في لسان الميزان ٧/ ١٠١، وهو في القسم غير المدروس.

(٣) قاله في إسحاق بن إسماعيل المَذْحِجي وحده.

الجهالة عنده برواية واحد ضعيف-. فهذا المسلك من ابن حبان لم يرتضه الكثيرون من النقاد المحققين لما فيه من التساهل.

وأما الرجل الثاني، فهو: حُميد بن مالك، وقد روى عنه جماعة خلافاً لما زعم النسائي، وهو معروف عند الأئمة بالجرح، وتبين لي أنه مُطَّرح الحديث. والرجل الثالث، هو: خالد بن غَلاّق، وقد روى عنه اثنان خلافاً لما ذكر النسائي، وتبين لي أنه من أهل العدالة ليس إلا. والرجل الأخير، هو: خالد بن الفِزْر، الذي لم يرو عنه غير الحسن بن صالح بن حيّ، لكن مشّى أمره بعض الأئمة، وفي مقدمتهم أبو حاتم، لذا فإن جهالة العين مرتفعة عنه، والعدالة ثابتة له.

وأما الذين قال فيهم النسائي: «لا أعرفه»، ونحو هذه العبارة، فهم أربعة في القسم المدروس، أولهم: مجهول العين إن لم يكن هو إبراهيم بن سعد الزُّهري الثقة المشهور. والثاني: لين الحديث، ولعل النسائي أشار بقوله فيه إلى جهالة حاله عنده لا جهالة عينه، لرواية جماعة عنه. وأما الثالث: فإنه من المجروحين لنكارة في حديثه، إضافة إلى كونه لم يرو عنه إلا واحد، وهو مجهول العين عند النسائي. وأما الأخير: فهو مجهول العين باتفاق. والذين قال فيهم النسائي تلك العبارة في غير القسم المخصص للدراسة أربعة أيضاً، أحدهم مجهول الحال عند النسائي، والباقون مجهولو العين عنده فيما يبدو. فهو إذاً يستعمل في الأصل عبارة «لا أعرفه« في مجهولي العين، وقد يستعملها في مجهولي الحال.

والذين قال فيهم أبو عبدالرحمن النسائي: «ليس بالمشهور»، هم اثنان في القسم المدروس، وكلاهما مجهول العين عنده كما يظهر، وقد اخترت في الأول التوثيق والتعديل لثناء بعض الأئمة عليه. وكل من أفرد النسائي فيهم عبارة: «ليس بالمشهور»، أو: «ليس بمشهور»، أو: «ليس بذاك المشهور»، في غير القسم المخصص للدراسة، هم ممن لم يرو عنهم إلا واحد، فكأنهم عنده مجهولو العين، وقد ذكرهم ابن حبان في كتاب الثقات، ولا يغتر بذلك كما سبق، لكن توثيق أبي زرعة لأحدهم يحتّم العدول إليه، لأن من علم حجة على من لم يعلم(١).

وقد اقتصر النسائي على عبارة: «مجهول» في رجل واحد من القسم المخصص للدراسة، وهو مجهول العين، وغالب الذين أطلق فيهم تلك العبارة في غير القسم المقرر للدراسة هم ممن لم يرو عنهم إلا واحد.

(١) وللفائدة أشير هنا إلى أن النسائي قال في رجلين: «مشهور الحديث»، أحدهما في القسم المخصص للدراسة، وهو حفص بن حسان الذي ذكرته في قسم التعديل، والآخَر هو يعقوب بن عبدالله بن أبي طلحة الأنصاري. فالأول تفرد بالرواية عنه جعفر بن سليمان الضُّبعي، ويُعرف بحديث واحد صحيح المتن، رواه عن الزهري عن عُروة عن عائشة، والمشهور عن عَمْرَة بدل عُروة. فكأن أبا عبدالرحمن أراد بتلك اللفظة الإشارة إلى صحة حديثه في القطع، من غير تعرض إلى ذاك الاختلاف، ولا إلى شهرة حفص في نفسه. وأما الآخر فقد روى عنه أسامة بن زيد الليثي، وعبدالله بن أبي بكر بن حزم كما في تهذيب الكمال ٣٢/ ٣٤٧. وقال أبو زرعة كما في تهذيب التهذيب ١١/ ٣٩١: «لم يرو عنه إلا أسامة بن زيد». ورواية أسامة عنه ثابتة في صحيح مسلم، وأما الأخرى فغير مشهورة، وأظن أن النسائي لا يَعْرف من الرواة عنه سوى أسامة بن زيد، وقوله: «مشهور الحديث»، يعني به الإشارة إلى صحة أصل حديثه عن أنس بن مالك الذي أخرجه مسلم في غير الأصول من صحيحه -كتاب الأشربة، باب جواز استتباعه غيره إلى دار من يثق برضاه بذلك ٣/ ١٦١٤-، وإن لم يرو عنه إلا واحد.
ويبدو لي أن النسائي استعمل كلمة: «مشهور الحديث»، فيمن أتى بمتن جيد، ممن قلّ حديثه، ولم يرو عنه إلا واحد. والله أعلم.

وقال النسائي في رجل واحد وهو إسماعيل بن عبدالله الأَزْدي: «مجهول لا نعرفه». ويبدو أنه لم تتبين له عنه رواية غير رواية عبدالرزاق بن همّام.

وقال في رجل واحد أيضـًا وهو زائدة بن أبي الرُّقاد: «لا أدري ما هو هو مجهول». فكأنه أراد بهذا جهالة حاله لا عينه لرواية جماعة عنه. ولعله وقف على أمره بعدُ فقال فيه مرة: «منكر الحديث»، ومرة: «ليس بثقة».

وأما قول النسائي: «لا أدري ما هو»، فقد استعمله في رجلين فقط، أحدهما في القسم المخصص للدراسة، وهو إسحاق بن إسماعيل المَذْحِجِي، الذي قال فيه أبو عبدالرحمن في موضع: «صالح»، وفي موضع آخر: «كتبت عنه، ولم أقف عليه». ويبدو أنه لم يكن يخبر حاله ثم خبرها بعد، وهذا الرجل يكاد يكون من طبقة النسائي، وأما الآخر فمن طبقة شيوخه. ولعله أراد بذاك القول فيهما الإشارة إلى جهالة حالهما عنده، لا جهالة عينهما، لكونه نُسب إلى الرواية عنهما، مع تعدد تلاميذهما.

وأما قوله: «لا علم لي به»، فإنه أطلقه في خَطَّاب بن القاسم وحده، وهو معروف العين برواية جماعة عنه، ومعروف الحال أيضـًا، لكن النسائي لم يخبر حاله، ومن عرف حجة على من لم يعرف. وتبين لي أن الرجل ثقة صحيح الحديث في الجملة.

وأما قوله: «ليس لي به علم، وقد كتبت عنه»، فإنه استعمله في إبراهيم بن مرزوق الأُموي وحده، وقال فيه مرة أخرى: «لا بأس به»، ومرة: «صالح». فلعل القول الأول كان في بادئ الأمر، ثم عرفه بعد فأثنى عليه، وتبين لي أن الرجل ثقة صحيح الحديث قبل العمى، وله أوهام بعده تنزل حديثه إلى مرتبة

الحسن فيما لم ينكر عليه. وقد قال النسائي في محمد بن الحسين بن القاسم: «ليس لي به علم»، وأراد أيضـًا جهالة حاله عنده لأنه روى عنه.

وخلاصة القول في هذا المطلب: إن من اقتصر النسائي على ذكرهم فيمن لم يُرو عنه إلا واحد؛ ومن أفرد فيهم إحدى العبارات التالية: «ليس بالمشهور»، و: «ليس بمشهور»، و: «ليس بذاك المشهور»؛ وعامة من أطلق فيهم عبارة: «مجهول»؛ وغالب الذين قال فيهم: «لا أعرفه»، هم مجهولو العين عنده.

ويبدو أنه يستعمل العبارات الآتية: «لا أدري ما هو»، و: «لا علم لي به»، و: «ليس لي به علم»، في مجهولي الحال عنده.

وليست رواية الرجل الواحد عن رجل مستلزمة لجهالة عينه عند النسائي، لأنه لا يتحرج عن توثيق من لم يرو عنه إلا واحد، إذا تبينت له ثقته من خلال سَبْر أحاديثه. والله أعلم.

الخاتمـة

إن أبا عبدالرحمن النسائي رحمه الله تعالى من النقاد المتبصرين المتوسعين، الذين خُتم بهم عهد المتقدمين، بل حاز قَصَب السَّبْق في أهل عصره، وامتاز على أترابه وأقرانه بالاستقلال الكامل والاتساع والتحرّي، وقد توقف أئمة النقد بعده عند قوله استحسانـًا له واختياراً.

ونَفَس النسائي في الجرح والتعديل هو نَفَس المتثبتين المتحرين من المتقدمين مع مرونة حسنة، وهو في الجرح أشد منه في التعديل. ولو رُوعيت الاصطلاحات الخاصة به والعامة عند المتقدمين لكان أقرب إلى الاعتدال في التوثيق والتعديل من التشدد.

وينبغي أن يلاحظ أن مراتب ألفاظ الجرح والتعديل التي اعتنى المتأخرون بوضعها، جُعلت مقياسـًا لبيان حال النقاد في التشدد والتساهل والاعتدال. وهذا المقياس لا يَسْتَد إلا بعد الاستقراء التام لاستعمالات الألفاظ عند المتقدمين والمتأخرين معـًا، وهذا لم يحصل. لذا ترى الاضطراب واضحـًا حين الاعتماد على تلك المراتب في كشف أحوال النقاد.

لذا يلزم جمع أقوال كل ناقد -وبخاصة المشاهير- على حدة، وتصنيفها، ومعارضتها بسائر أقوال النقاد ودراستها، وعندها يعرف منهج كل ناقد بعينه، ويعلم المعتدل من غيره، ومن ثَمّ يصار إلى جمع المناهج كلها، وبعد السبر والتمحيص توضع القواعد الكلية التي سار عليها النقاد، وتنظم المراتب، وتذكر الشواذات.

وقد تبين لي من خلال أصل هذا البحث أنه لا يمكن إنصاف الرواة بالاعتماد على كتاب واحد، أو رجل واحد، أو أهل زمن واحد، عند اختيار الحكم عليهم، بل يتعين الرجوع إلى كتب الجرح والتعديل كافة، وحصر جميع أقوال النقاد، مع مراعاة الترتيب الزمني، ومعرفة مناهج الأئمة.

والله الكريم أسأل أن يتقبل مني هذا الجهد الضئيل بقبول حسن، وأن يثيبني عليه بما هو -سبحانه- أهله.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

فِهرس المصادر والمراجع

١- اختصار علوم الحديث لابن كثير (ت٧٧٤هـ) -مع شرحه الباعث الحثيث لأحمد محمد شاكر-، مكتبة دار التراث بالقاهرة، الطبعة الثالثة ١٣٩٩هـ.

٢- الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي (ت٤٤٦هـ)، تحقيق محمد سعيد بن عمر إدريس، مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

٣- إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال لـمُغُلْطاي (ت٧٦٢هـ)، تحقيق عادل بن محمد وأسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

٤- بَرْنامَج الشيوخ (الإيراد، لنُبذة المستفاد، من الرواية والإسناد، بلقاء حَمَلة العلم في البلاد، على طريق الاقتصار والاقتصاد) لعلي بن محمد الرُّعيني (ت٦٦٦هـ)، تحقيق إبراهيم شبّوح، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم بوزارة الثقافة والإرشاد القومي بدمشق، ١٣٨١هـ/ ١٩٦٢م.

٥- بغية الراغب المتمني في ختم النسائي رواية ابن السُّنّي لشمس الدين السخاوي (ت٩٠٢هـ)، تحقيق عبدالعزيز العبداللطيف، مكتبة العبيكان بالرياض، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

٦- بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام لابن القَطّان الفاسي (ت٦٢٨هـ)، تحقيق الحسين آيت سعيد، دار طيبة بالرياض، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

٧- التاريخ الكبير للبخاري (ت٢٥٦هـ)، تحقيق عبدالرحمن بن يحيي المعلِّمي، مصورة دار الكتب العلمية ببيروت عن طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد الدكن في الهند.

٨- تاريخ مدينة السلام وأخبار محدثيها وذكر قُطّانها العلماء من غير أهلها وورادها لأبي بكر الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

٩- تسمية الشيوخ للنسائي (ت٣٠٣هـ)، رواية إبراهيم بن محمد بن أحمد بن بسّام عنه، تحقيق قاسم علي سعد، دار البشائر الإسلامية ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

١٠- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة لابن حجر (ت٨٥٢هـ)، تحقيق إكرام الله إمداد الحق، دار البشائر الإسلامية ببيروت، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

١١- التعديل والتجريح لمن خَرَّج له البخاري في الجامع الصحيح للباجي (ت٤٧٤هـ)، تحقيق أبو لُبابة حسين، دار اللواء بالرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

١٢- تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس (طبقات المدلسين) لابن حجر (ت٨٥٢هـ)، اعتناء طه عبدالرءوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة.

١٣- التقييد في معرفة رواة السنن والمسانيد لابن نُقْطة (ت٦٢٩هـ)، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد الدكن في الهند، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

١٤- التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل للمعلِّمي (ت١٣٨٦هـ)، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف بالرياض، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ.

١٥- تهذيب التهذيب لابن حجر (ت٨٥٢هـ)، صورة عن نشرة مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية بحيدر آباد الدكن في الهند، الطبعة الأولى ١٣٢٥هـ.

١٦- تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي (ت٧٤٢هـ)، تحقيق بشار عوّاد معروف، مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

١٧- الحافظ العراقي وأثره في السنة لأحمد معبد عبدالكريم، أضواء السلف بالرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.

١٨- خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ للنسائي (ت٣٠٣هـ)، تحقيق أحمد ميرين البلوشي، مكتبة المعلا بالكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

١٩- ذِكر من يُعتمد قولُه في الجرح والتعديل للذهبي (ت٧٤٨هـ) -ضمن أربع رسائل في علوم الحديث-، اعتناء عبدالفتاح أبو غُدّة، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة الخامسة ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

٢٠- رسالة في الجرح والتعديل لزكي الدين المنذري (ت٦٥٦هـ)، تحقيق عبدالرحمن عبدالجبار الفريوائي، مكتبة دار الأقصى بالكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

٢١- رواة الحديث الذين سكت عليهم أئمة الجرح والتعديل بين التوثيق والتجهيل لعداب محمود الحمش، دار حسان ودار الأماني بالرياض، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ.

٢٢- سؤالات أبي بكر البَرْقاني للإمام أبي الحسن الدارقطني (ت٣٨٥هـ) في الجرح والتعديل وعلل الحديث، تحقيق محمد بن علي الأزهري، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

٢٣- سؤالات السُّلَمي للدارقطني (ت٣٨٥هـ)، أشرف على تحقيقه سعد الحُمَيِّد وخالد الجُريسي، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ.

٢٤- سؤالات أبي عبدالله الحاكم النيسابوري للدارقطني (ت٣٨٥هـ) في الجرح والتعديل، تحقيق موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، مكتبة المعارف بالرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

٢٥- السنن (المجتبى) للنسائي (ت٣٠٣هـ)، اعتناء عبدالفتاح أبو غُدّة، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب ودار البشائر الإسلامية ببيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

٢٦- السنن الكبرى للنسائي (ت٣٠٣هـ)، تحقيق حسن عبدالمنعم شَلبي، بإشراف شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م. ونسخة مكتبة ملا مراد بخاري بتركيا.

٢٧- سير أعلام النبلاء للذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق جماعة بإشراف شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة التاسعة ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

٢٨- شرح السنة لأبي محمد البغوي (ت٥١٦هـ)، تحقيق شعيب الأرنؤوط ومحمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م.

٢٩- شروط الأئمة الستة لابن طاهر المقدسي (ت٥٠٧هـ)، اعتناء عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

٣٠- صحيح مسلم (ت٢٦١هـ)، وهو المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله ﷺ، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي ببيروت، الطبعة الثانية ١٩٧٢م.

٣١- الضعفاء الصغير للبخاري (ت٢٥٦هـ)، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الوعي بحلب، الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ.

٣٢- الضعفاء والمتروكون للنسائي (ت٣٠٣هـ)، تحقيق بوران الضناوي وكمال يوسف الحوت، مؤسسة الكتب الثقافية ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ. ونسخة مكتبة أحمد الثالث بتركيا.

٣٣- العلل ومعرفة الرجال عن الإمام أحمد لعبدالله بن أحمد بن حنبل (ت٢٩٠هـ)، تحقيق وصي الله عباس، دار القبس بالرياض، الطبعة الثانية ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

٣٤- علوم الحديث لابن الصلاح (ت٦٤٣هـ)، تحقيق نور الدين عتر، دار الفكر بدمشق، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٣٥- الغاية في شرح الهداية في علم الرواية لشمس الدين السخاوي (ت٩٠٢هـ)، تحقيق عبدالمنعم إبراهيم، مكتبة أولاد الشيخ للتراث بالقاهرة، ٢٠٠١م.

٣٦- فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر (ت٨٥٢هـ)، تحقيق سيد الجليمي وأيمن الدمشقي، دار أبي حيان بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

٣٧- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث لشمس الدين السخاوي (ت٩٠٢هـ)، تحقيق عبدالكريم الخُضير ومحمد آل فهيد، مكتبة دار المنهاج بالرياض، الطبعة الثانية ١٤٣٢هـ.

٣٨- الفوائد عن النسائي (ت٣٠٣هـ)، الملحقة بنسخة تسمية الشيوخ له، نسخة مكتبة جامعة الملك سعود بالرياض (مجموع ١٢٨٠).

٣٩- الفوائد المنتخبة والحكايات المستغربة لابن بَشْكُوال (ت٥٧٨هـ)، نسخة مكتبة الرَّضَوِيَّة اتيكان (بُوْرْگ عرب: ١٢٨).

٤٠- القول المعتبر في ختم النسائي رواية ابن الأحمر لشمس الدين السخاوي (ت٩٠٢هـ)، تحقيق جاسم الفجي، المكتب الإسلامي ودار ابن حزم ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

٤١- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة للذهبي (ت٧٤٨هـ)، قدّم له وعلّق عليه محمد عوّامة، وخرّج نصوصه أحمد محمد نمر الخطيب، دار اليُسر بالمدينة المنورة ودار المنهاج بجُدَّة، الطبعة الثانية ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.

٤٢- الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (ت٣٦٥هـ)، دار الفكر ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

٤٣- الكفاية في معرفة أصول علم الرواية لأبي بكر الخطيب (ت٤٦٣هـ)، تحقيق إبراهيم بن مصطفى الدِّمياطي، دار الهدى بمصر، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م.

٤٤- لسان الميزان لابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، اعتناء عبدالفتاح أبوغُدة، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

٤٥- مجموعة رسائل في علوم الحديث للنسائي (ت٣٠٣هـ)، مؤسسة الكتب الثقافية ومركز الخدمات والأبحاث الثقافية ببيروت، الطبعة

الأولى ١٤٠٥هـ. ونسخة مكتبة أحمد الثالث بتركيا -وهي ملحقة بكتاب الضعفاء والمتروكين-.

٤٦- محدِّث الأندلس الحافظ المؤرخ أبو القاسم بن بَشْكُوال لقاسم سعد، دار البشائر الإسلامية ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.

٤٧- معجم البلدان لياقوت الحموي (ت٦٢٦هـ)، دار صادر ببيروت ١٣٩٧هـ.

٤٨- المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة النُّبَل لأبي القاسم بن عساكر (ت٥٧١هـ)، تحقيق سُكينة الشهابي، دار الفكر بدمشق ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

٤٩- معرفة علوم الحديث لأبي عبدالله الحاكم (ت٤٠٥هـ)، تحقيق السيد معظم حسين، المكتب التجاري ببيروت، الطبعة الثانية ١٩٧٧م.

٥٠- المغني في الضعفاء للذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق نور الدين عتر، دار المعارف بحلب، الطبعة الأولى ١٣٩١هـ.

٥١- المقتنى في سرد الكنى للذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق محمد صالح المراد، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٠٨هـ.

٥٢- مقدمة جامع الأصول في أحاديث الرسول لمجد الدين الأثير (ت٦٠٦هـ)، تحقيق عبدالقادر الأرنؤوط، مكتبة الحلواني ومطبعة الملاح ومكتبة دار البيان بدمشق، الطبعة الأولى ١٣٨٩-١٣٩٢ه.

٥٣- موارد الحافظ الذهبي في كتابه ميزان الاعتدال في نقد الرجال لقاسم سعد، دار البشائر الإسلامية ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

٥٤- الموقظة للذهبي (ت٧٤٨هـ)، اعتناء عبدالفتاح أبو غُدّة، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة الثالثة ١٤١٨هـ.

٥٥- ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة ببيروت.

٥٦- نزهة النظر في توضيح نُخبة الفِكَر في مصطلح أهل الأثر لابن حجر (ت٨٥٢هـ)، تحقيق نور الدين عتر، دار الخير ببيروت ودمشق، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

٥٧- نَصْب الراية لأحاديث الهداية لجمال الدين الزيلعي (ت٧٦٢هـ)، اعتناء محمد عَوّامة، دار القبلة للثقافة الإسلامية بجُدَّة ومؤسسة الريان ببيروت والمكتبة المكية بمكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

٥٨- النُّكَت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (ت٨٥٢هـ)، تحقيق ربيع بن هادي عمير، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

٥٩- النُّكَت الوَفيّة بما في شرح الألفيّة لبرهان الدين البِقَاعي (ت٨٨٥هـ)، تحقيق ماهر الفحل، مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

٦٠- هدي الساري (مقدمة فتح الباري بشرح صحيح البخاري) لابن حجر (ت٨٥٢هـ)، تحقيق سيد الجليمي وأيمن الدمشقي، دار أبي حيان بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

٦١- وَفَيَات الأعيان وأنباء أبناء الزمان مما ثبت بالنقل أو السماع أو أثبته العِيان لابن خَلِّكان (ت٦٨١هـ)، تحقيق إحسان عباس، دار صادر ببيروت ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.

الجلسة الثانية

الإمام أبو داود ومنهجه في كتبه

د. محمد محمدي بن محمد جميل النُّوْرِسْتاني

المقدمة

الحمدُ لله ربِّ العالَمين، والصلاة على سيِّدِ الأنبياء والمرسَلين، نبيِّنا محمدٍ وعلى آله وصحبِه أجمعين، أما بعد:

فهذا بحثٌ أقدمه لمؤتمر (أعلام الإسلام: مسلم وأصحاب السنن الأربعة)، وقد رتبتُه على أربعة فصول:

الفصل الأول: ترجمة موجزة للإمام أبي داود السجستاني.

الفصل الثاني: منهج الإمام أبي داود في كتابه (السنن).

الفصل الثالث: مقارنة سنن الإمام أبي داود بأهم دواوين السنة.

الفصل الرابع: منهج الإمام أبي داود في كتبه المطبوعة الأخرى [كتاب المراسيل، كتاب الزهد، سؤالاته للإمام أحمد، مسائل الإمام أحمد برواية الإمام أبي داود، رسالته إلى أهل مكة في وصف سننه].

الفصل الخامس: كتب الإمام أبي داود المخطوطة والمفقودة.

الفصل الأول

ترجمة موجزة للإمام أبي داود السجستاني - رحمه الله تعالى-

وفيه أربعةُ مباحث:

المبحث الأول: اسمُه، ونسبُه، ونسبتُه، وكنيتُه، وبلده.

المبحث الثاني: ولادتُه، ونشأتُه، وطلبه للحديث، ورحلاته.

المبحث الثالث: شيوخ الإمام أبي داود، وتلاميذُه.

المبحث الرابع: منزلتُه، ومكانتُه العلمية، ووفاتُه.

الفصل الثاني: منهج الإمام أبي داود في كتابه (السنن).

وفيه ستةُ مباحث:

المبحث الأول: التعريف بسنن الإمام أبي داود [التعريف به، ورواتُه]

المبحث الثاني: مكانة «سنن الإمام أبي داود»، وثناء العلماء عليه، وعنايتُهم به.

المبحث الثالث: منهجُ الإمام أبي داود في تراجم الأبواب.وفيه مطلبان:

المطلب الأول: منهجُه في صياغة التراجم.

المطلب الثاني: محاولتُه استيعابَ أحاديث الأحكام، مع مراعاة الاختصار.

المبحث الرابع: شرطُ الإمام أبي داود في سننه، ودرجة أحاديثه. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: بيان شرط الإمام أبي داود في سننِه من حيث الجملة.

المطلب الثاني: درجاتُ أحاديث سنن الإمام أبي داود.

المبحث الخامس: درجةُ ما سكتَ عنه أبو داود، وأسباب سكوتِه، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أسباب سكوت أبي داود.

المطلب الثاني: درجةُ ما سكت عنه أبو داود.

المبحث السادس: الصناعةُ الحديثيَّةُ في سنن الإمام أبي داود. وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: المعلَّقُ في سنن الإمام أبي داود.

المطلب الثاني: الصناعة الحديثية المتعلقة بالإسناد.

المطلب الثالث: الصناعة الحديثية المتعلقة بالمتن.

الفصل الثالث: مقارنة سنن الإمام أبي داود بأهم دواوين السنة.

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: المقارنة من حيث المضمون.

المبحث الثاني: المقارنة في الشروط.

المبحث الثالث: المقارنة من حيث بيان المنهج والشروط.

المبحث الرابع: المقارنة في بعض جوانب الصناعة الحديثية.

الفصل الرابع: منهج الإمام أبي داود في كتبه المطبوعة الأخرى

الفصل الخامس: كتب الإمام أبي داود المخطوطة والمفقودة.

أسأل الله تعالى أن يجعلَ هذا العملَ خالصا لوجهه الكريم، وأن ينفعَ به، إنه سميعٌ مجيب.

وصلى الله تعالى على خيرِ خلقِه محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين، ومَن استنَّ بسنتِه، واهتدى بِهَديِه، إلى يوم الدين.

أبو حميد الله محمد محمدي بن محمد جميل النورِسْتاني

دولة الكويت.

الفصل الأول

ترجمة موجزة للإمام أبي داود السجستاني - رحمه الله تعالى-

وفيه أربعةُ مباحث:

المبحث الأول: اسمُه، ونسبُه، ونسبتُه، وكنيتُه، وبلده.

أولاً: اسمُه:

هو الإمام سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شدّاد بن عمرو بن عمران الأزدي، أبو داود السِّجِسْتاني.

هذا هو الذي ذكرَه ابنُ داسة - أحدُ رواة السنن - وأبو عبيد الآجري، وهما من أكثر تلاميذِه ملازمةً له ومعرفةً به، ولذا قال الحافظُ أبو الطاهر السِّلَفي: «وهذا القولُ في نسَبِه أمثَلُ، والقلبُ إليه أميَلُ»[1].

وهو الذي اعتمدَه أكثرُ الأئمة[2].

وقد اشتُهرَ الإمامُ بكنيتِه أكثر من شهرتِه باسمِه، فلا يكاد يُذكَر إلا بالكنية.

---

(١) مقدمة السِّلَفي لمعالم السنن للخطابي (٤/ ٣٥٩)، ونقلَه عنه النوويُّ في (تهذيب الأسماء واللغات) (٢/ ٢٢٤).

(٢) انظر: (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم (٤/ ١٠١-١٠٢)، (تاريخ بغداد) للخطيب (٩/ ٥٥)، (مقدمة السِّلَفي لمعالم السنن) (٤/ ٣٥٩)، (الإيجاز في شرح سنن أبي داود) للنووي (ص/ ٥٦)، (تهذيب الأسماء واللغات) له أيضاً (٢/ ٢٢٤-٢٢٥)، (تهذيب الكمال) للمزي (١١/ ٣٥٥-٣٥٦)، (سير أعلام النبلاء) للذهبي (١٣/ ٢٠٣)، (بذل المجهود في ختم السنن لأبي داود) للسخاوي (ص/ ٧٦)، (ختم سنن الإمام أبي داود) للبصري (ص/ ٦٤).

والإمامُ أبو داود عربيٌّ أَزْديٌّ من قبيلة الأَزْد، وهي من القبائل العربيَّةِ الكبرى، هاجَرَت من اليَمَن على إثْرِ انهيار (سَدِّ مأْرِب) الذي وردَ ذكرُه في القرآن الكريم، وتفرَّقت في أنحاء الجزيرة العربية، ومنها إلى البلدان الأخرى بعد بداية الفتوحات الإسلامية[١].

ثانياً: بلده[٢]:

الإمام أبو داود من سِجِسْتان، و«سِجِسْتَان» اسمٌ لناحيةٍ كبيرةٍ وولايةٍ واسعةٍ جنوب خراسان، وتقع بين إقليم مَكْران جنوبـًا، وخراسان شمالًا، وقُوْهِسْتان وصَحراءِ كرمان الكبرى غربـًا، بينما حدودُها الشرقية ليست دقيقة، إلا أنها تدخلُ في حدود بلاد السند عند القدماء[٣].

هذا على وصف البلدانيين القدامَى، أما وصفُها الآن: فهي تقع في الجنوب الغربيِّ من أفغانستان، وتشمل الولايات: قَندهار، وهِيْلْمَنْد، ونِيْمْرُوْز، وتمتدُّ إلى داخل الحدود الإيرانية الشرقية.

وقصبةُ إقليم «سجستان» هي مدينةُ «زَرَنْج»[٤]، وهي [مدينة زرنج] تُعرف بمدينة سجستان أيضـًا، ولذلك قد يذكر بعضُهم أنّ «سجستان» و «زرنج»

(١) انظر كتاب (قبيلة الأزد من فجر الإسلام إلى قيام الدولة السعودية الأولى) لمحمد بن علي بن حسين الحريري. وقد ترجم فيه (ص/ ٩٣) لأبي داود السجستاني.

(٢) انظر التفصيل في: (دائرة المعارف الإسلامية) (١١/ ٢٨٣-٢٩٥)، (بلدان الخلافة الشرقية) (ص/ ٣٧٢-٣٩١)، (أفغانستان من الفتح الإسلامي إلى الغزو الروسي) (ص/ ٤٩٠-٤٩٣)، وراجع أيضـًا: (المدخل إلى سنن الإمام أبي داود) للباحث (ص/ ١٦-٢٠)، مقال (سجستان) في مجلة (الوعي).

(٣) انظر: (معجم البلدان) للحموي (٣/ ٢٣)، (توضيح المشتبة) لابن ناصر الدين (٥/ ٥٨).

(٤) انظر: (معجم البلدان) (٣/ ٢٣).

مترادفان، وليس الأمرُ كذلك، إلا أنه لما كانت «زرنج» قصبة ذلك الإقليم: غلبَ عليها اسمُها، ويُقابلُها بالفارسية «شَهْرِ سِيْسْتَان».

وباسم «مدينة سجستان» كانت تُسمَّى «زرنج» حين خرَّبَها تيمور سنة (٧٨٥هـ) [١٣٨٣م][(١)]، وقد أعيدَ بناؤها في الموقع نفسِه، ولا زالت معروفةً بهذا الاسم إلى الآن.

وقد فتحَ المسلمون إقليمَ «سجستان» في عهد عمر بن الخطاب ﷺ عام (٢٣هـ)، بقيادة عاصم بن عمرو التميمي[(٢)] وعبد الله بن عمير[(٣)].

وقد اشتدَّ الصراعُ بين أفغانستان وإيران حول سجستان (سيستان)، مما أتاحَ لبريطانيا التدخُّل، وقبلت الدولتان تحكيمَها في ترسيم حدود سجستان، فوضعت البعثةُ البريطانية عام ١٨٧٢م خطَّ الحدود، وأصبحَت سجستان مقسمة بين إيران وأفغانستان، بحيث يخصُّ إيران أربعون بالمائة منها، والباقي لأفغانستان، وتقعُ مدينةُ زَرَنْج - وهي عاصمةُ سجستان - في القسم الأفغاني.

ولم أقف على اسم المدينةِ أو القريةِ التي وُلِدَ فيها الإمامُ أبو داود داخل أقليم سجستان، وكلُّ ما ذُكِر أنه سجستاني، وأنه وُلِدَ بسجستان..هكذا دون تعيين مدينة أو قريةٍ داخل ذلك الإقليم الكبير.

---

(١) انظر: (بلدان الخلافة الشرقية) (ص/ ٣٧٣).

(٢) هو أخو القعقاع بن عمرو - أحد الشعراء الفرسان - أدركَ النبيَّ ﷺ فيما ذكرَه سيفُ بن عمر، ولا يصح لهما عند أهل الحديث صحبة، ولا لقاء، ولا رواية، وكان لهما بالقادسيةِ مشاهد كريمة، ومقامات محمودة، وبلاء حسن. انظر: (الاستيعاب) (١/ ٢٣٧)، (الإصابة) (٣/ ٥٧٤).

(٣) هو عبد الله بن عبيد بن عُمير الليثي، ثقة، استُشهد غازيًا سنة ١١٣هـ. (التقريب) (ص/ ٣١٢).

والسببُ في ذلك - والله تعالى أعلم - أنّ مدينةَ زرنج - وهي قصبةُ الإقليم- كانت تُسمَّى بمدينة سجستان، وهي المرادُ عند الإطلاق.

فالإمامُ أبو داود سجستاني، ومن مدينة زَرَنْج الأفغانية.

هذا، وقد ارتحلَ أبو داود في طلب الحديث إلى الآفاق، ثم استقرَّ أخيراً في بلدة «الأبلَّة» التابعة لمدينة البصرة.

ويُقال في النسبةِ إلى سجستان: السِّجِسْتَاني، وهذا هو المعروف، وبهذه النسبةِ عُرِف الإمامُ أبو داود.

ويُقال - أيضـًا- في النسبة إليها: «السِّجْزي»، وهكذا يَنسِبُ الإمامَ أبا دود تلميذُه الإمامُ أبو عوانة الإسفراييني في «مستخرَجِه» المعروف.

وبهذه النسبة عُرِفَ أيضـًا:

المبحث الثاني: ولادتُه، ونشأتُه، وطلبه للحديث، ورحلاته.

أولًا: ولادتُه:

وُلد الإمام في بلده سجستان سنة اثنين ومائتَين، قال تلميذُه أبو عبيد الآجري: «سمعتُ سليمان بن الأشعث أبا داود يقول: وُلِدتُ سنة اثنتين ومائتَين...»[1].

ونشأ الإمامُ أبو داود في أسرةٍ محبةٍ للعلم، فأبوه (الأشعث بن إسحاق) كان من الرواة عن حماد بن زيد، كما أنّ أخاه الأكبر محمدًا كان ممن روى

(١) (سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود) (٢/ ٢٩٤برقم/ ١٨٩٨).

الحديثَ ورحلَ في طلبه[1]، وكان لهذا الجوِّ العلميِّ أثرٌ في توجيه الإمام مبكِّراً إلى العلم الذي نبغَ فيه بفضلِ الله تعالى.

ثانياً: وطلبه للحديث ورحلاتُه:

لم أطلع على التفاصيل المتعلِّقةِ ببدايات طلبِ الإمامِ أبي داود للعلمِ في بلده، ولكن الثابتَ أنه من المبَكِّرين في الرحلات، حيث خرجَ في طلب العلم وعمرُه دون العشرين عامـًا، وهذا يدلُّ على أنه تعلَّم الأمورَ الضروريةَ قبل هذا السن، بل وكتبَ عن بعض علماء بلده سجستان، وكذلك عن بعض علماء خراسان، كلُّ ذلك قبل خروجِه إلى العراق.

قال الحاكم: «وكتبَ بخراسان قبل خروجه إلى العراق في بلدة هراة، وكتب بِبَغْلَان عن قتيبة، وبالريِّ عن إبراهيم بن موسى...» [2].

وهذا يدل على أنه كان في هذا العمر - دون العشرين - قد بلغ مبلغَ مَن قد تأهَّلَ للرحلات إلى العلماء الكبار، بل قد انتهى من الرحلة إلى أبرز مراكز العلم المنتشرة في خراسان، وتأهَّلَ لاستئناف الرحلات إلى المراكز البعيدةِ عن بلاده، وهذا هو الذي يؤكِّدُه الواقع.

ومما يظهَر من تتبُّع محطَّات رحلاتِه: أنه ابتدأ الرحلةَ من خراسان، ثم توجَّهَ إلى البلاد العربية، فبدأ ببغداد، ولم يُطِلْ فيها، بل غادرَها في السنةِ نفسِها إلى البصرة، وأطالَ فيها، ثم تابعَ الرحلات، ليعود بعدها إلى بلده، ثم انتهى أمرُه إلى استيطان البصرة أخيراً كما سبق.

(١) انظر: (الثقات) لابن حبان (٩/ ١٤٩)، (سير أعلام النبلاء) (١٣/ ٢٢١).
(٢) انظر: (تاريخ مدينة دمشق) (٢٢/ ١٩٤)، (تهذيب الكمال) (١١/ ٣٦٦).

والإمام أبو داود من المُكثِرين للرحلات، قال الخطيبُ البغدادي- وتبعه الإمامُ المزيُّ-: «أحدُ مَن رحلَ وطوَّفَ، وجمع وصنَّف، وكتبَ عن العراقيين، والخراسانيين، والشاميين، والمصريين، والجَزَرِيِّيْن»[1].

وقال الحاكم: «مولدُه بسجستان...خرجَ منها في طلب الحديث إلى البصرةِ فسكنها، وأكثرَ بها السماعَ عن سليمان بن حرب، وأبي النعمان، وأبي الوليد، ثم دخلَ إلى الشام ومصر، وانصرفَ إلى العراق، ثم رحلَ بابنه إلى بقية المشايخ، وجاء إلى نيسابور، فسمَّعَ ابنَه من إسحاق بن منصور، ثم خرج إلى سجستان، وطالعَ بها أسبابَه، وانصرفَ إلى البصرةِ واستوطنَها»[2].

وأبرز المراكز العلمية والمدن التي رحلَ إليها الإمامُ أبو داود هي:

هراة، وبغلان (كلتا المدينتين في أفغانستان)، والري (طهران)، ونيسابور، وأصفهان (والمدن الثلاثة في إيران)، وبغداد، وقد تردَّدَ إليها مراراً، وأطالَ المكثَ فيها، وكذلك البصرة، والكوفة، ومكة المكرمة، والمدينة النبوية، ودمشق، وحمص، وحلب، وحرَّان (في بلاد ما بين النهرين)، والجزيرة، والرملة، وطرسوس، وبيروت، ومصر.

وبعد تلك الرحلات الكثيرة المتتابعة خارج سجستان وخراسان: رجع إلى خراسان، فسمَّع بها ابنَه من إسحاق بن منصور الكوسج، ثم خرج إلى موطنه سجستان لتفقُّد ما يملكه من أسباب المعيشة هناك، ولم يزل يتردد على بغداد، حتى طلب منه الموفق الانتقالَ إلى البصرة فانتقلَ إليها، وتوفي هناك.

(١) (تاريخ بغداد) للخطيب (٩/ ٥٥)، (تهذيب الكمال) للمزي (١١/ ٣٥٦).
(٢) (سير أعلام النبلاء) (١٣/ ٢١٧-٢١٨).

وهكذا ألقى أخيراً عصى الترحال في البصرة، ليصبحَ عالمها الذي تستردُّ البصرةُ مكانتَها بوجوده بعد أن خَرِبَت بيد الزُّنْج.

والرقعةُ التي شملتها رحلةُ الإمام أبي داود واسعةٌ جدا، حيث شملت بلاداً واسعةً مترامية الأطراف، ومع ذلك فقد تردَّدَ إليها أكثر من مرة.

والمدنُ التي رحلَ إليها تشملُ دولًا عديدةً هي: أفغانستان، وإيران، والعراق، وسوريا، والأردن، وتركيا، وبلاد الحرمين، ومصر.

أمَّا بلادُ: طاجكستان، وأوزبكِسْتان، وتُركُمانِسْتان، والتي تقعُ في إقليمَي: «خراسان» و«ما وراء النهر»: فإن لم يَرِد ذكرُها فيما سبق، إلّا أنه من المستَبعَد جداً أن لا يكون أبو داود قد رحلَ إليها مع قربِها، ومع انتشار المراكزِ العلميَّةِ فيها، مع تجوالِه في الآفاق.

المبحث الثالث: شيوخ الإمام أبي داود، وتلاميذُه.

أولًا: شيوخُه:

كان من نتاج رحلات أبي داود الكثيرة أنه كتبَ عن مشايخ كثيرين في بلدانٍ شتى، كما أنَّ تبكيرَ أبي داود - رحمه الله - في الرحلات مَكَّنته من التقدُّم على أقرانه بعلوِّ الإسناد، وقد شاركَ الإمامَ البخاريَّ في شيوخِه، بل شاركَ عدداً من شيوخه في شيوخِهم.

وقد ذكرَ الحافظُ المزيُّ مائةً وتسعةٍ وسبعين من شيوخه[1]، وقال الحافظُ ابنُ حجر في (التهذيب): «وشيوخُه في (السنن) وغيرِها نحوٌ من ثلاثمائة نفس، لم يستوعبهم المؤلفُ»[2].

وقد استخرَجَهم الشيخ عبد الله بن صالح البراك من كتاب (المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة النبل) للحافظ ابن عساكر، مقتصِراً على شيوخ أبي داود في السنن فقط، فوصلَ عددُهم إلى (٤٢١)[3].

كما أنّ الحافظَ أبا علي الحسين بن محمد الجياني (ت٤٩٨هـ) ألَّفَ كتاباً مستقلًّا في «تسمية شيوخ أبي داود السجستاني»[4]، وبلغَ عددُهم عنده (٤٤٩).

على أنه فاتته أسماءُ بعض الشيوخ الذين روى عنهم أبو داود في (سننه)[5]، فالعددُ ليس نهائياً.

ويمكن تقسيم شيوخِه إلى طبقات بالنظرِ إلى وفياتهم[6]:

الطبقة الأولى:

وهم قومٌ تقدَّمَ سماعُه منهم، وقد أدركَهم أبو داود في بداية طلبه للعلم، مثل: إبراهيم بن موسى الفراء الرازي (ت بعد ٢٢٠هـ)، وحفص بن عمر

(١) انظر: (تهذيب الكمال) (١١/ ٣٥٦-٣٥٩).
(٢) (تهذيب التهذيب) للحافظ ابن حجر (٤/ ١٥٥).
(٣) (الإمام أبو داود السجستاني وكتابه السنن) للبراك (ص/ ١٧-٢٥).
(٤) وهو مطبوع بتحقيق أخينا الشيخ جاسم بن محمد الفجي.
(٥) منهم: إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني (ت٢٥٩)، روى عنه في (ح/ ٢٨٧٥، ٣٢٨٤).
(٦) انظر: (الإمام أبو داو السجستاني وكتابه السنن) للبراك (ص/ ١٥-١٦).

الضرير البصري (ت ٢٢٠هـ)، وعبد الله بن مسلمة القعنبي (ت٢٢١هـ)، وغيرهم -رحمهم الله تعالى-.

الطبقة الثانية: شيوخُه الذين أكثرَ عنهم، ومنهم: مسدّد بن مسرهد البصري (ت٢٢٨هـ)، والإمام يحيى بن معين (ت٢٣٣هـ)، والإمام علي بن عبد الله ابن المديني (ت٢٣٤هـ)، وغيرهم -رحمهم الله تعالى-.

الطبقة الثالثة: وهم قومٌ في عداد طبقتِه، وبعضُهم من أقرانه، منهم: الحسن بن محمد الصباح (ت٢٦٠هـ)، وعمر بن الخطاب السجستاني (ت٢٦٤هـ)، والعباس بن الوليد البيروتي (ت٢٦٩هـ)، وغيرهم -رحمهم الله تعالى-.

وكنت قد أحصيت روايات شيوخ الإمام أبي داود في سننه، للتعرُّف على ترتيبهم في الأكثرية من حيث عدد الرواياتِ عنهم، فتبين أنهم كالتالي:

مسدَّد بن مسرهَد البصري (ت٢٢٨هـ)، وعبد الله بن مسلمة القعنبي (ت٢٢١هـ)، وموسى بن إسماعيل التبوذكي (ت٢٢٣هـ)، وعثمان بن أبي شيبة (ت٢٣٩هـ)، والإمام أحمد بن محمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)، وقتيبة بن سعيد بن جميل البغلاني (ت٢٤٠هـ) [1].

وأبرزُ مَن تخصَّصَ عليهم في الحديث هم الأئمةُ: أحمد بن حنبل، وابن معين، وعلي بن المديني، فقد استفادَ منهم، ونقلَ آراءَهم في الأحاديث والرواة، كما يتبين ذلك من قراءة (سؤالات الآجري).

(١) انظر التفصيلَ في: (المدخل إلى سنن الإمام أبي داود) لكاتب هذه السطور (ص/ ٤٣-٤٦).

وأكثرُ مَن لازمَه من الثلاثة: هو الإمامُ أحمد، فقد لازمَه، وتأثر به، وأخذَ عنه الحديثَ والفقه، كما استفادَ منه في العقيدة.

قال الإمام الذهبي: «كان أبو داود مع إمامتِه في الحديثِ وفنونِه: من كبار الفقهاء، فكتابُه يدلُّ على ذلك، وهو من نُجَباء أصحاب الإمام أحمد، لازمَ مجلسَه مدةً، وسأله عن دِقاقِ المسائل في الفروع والأصول»[1].

ثانياً: تلاميذ الإمام أبي داود:

روى عنه خلقٌ كثيرٌ من العلماء والأئمة[2]، وهاك ذكر بعض المشهورين:

١- الإمام الترمذي (ت٢٧٩هـ)، وقد روى عنه الترمذيُّ في (جامعِه) ثلاثةَ أحاديث[3]، كما روى عنه بعضَ آراء الإمام أحمد في الرجال[4].

٢- الإمام النسائي (ت٣٠٣هـ)[5].

٣- أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون الخلال الحافظ (ت٣١١هـ).

٤- الحافظ أبو عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفراييني (ت٣١٦هـ) صاحبُ «المستخرج» المشهور على صحيح الإمام مسلم.

---

(١) (سير أعلام النبلاء) (١٣/ ٢١٥)، وبمثله قال السخاويُّ في (بذل المجهود) (ص/ ٨٠-٨١).
(٢) انظر: (تهذيب الكمال) (١١/ ٣٦٠-٣٦١).
(٣) هي الأحاديث (٢٩٠١، ٣٦٠٤، ٣٧٨٩).
(٤) انظر - مثلاً -: بعد (ح/ ٤٦٦).
(٥) انظر: (تهذيب الكمال) (١١/ ٣٦١-٣٦٢)، (السير) (١٣/ ٢٠٧).

وغيرهم كثير.

بل سمعَ منه شيخُه الإمامُ أحمد حديثًا واحداً، كما نقلَه ابنُه الحافظ أبو بكر[1].

المبحث الرابع: منزلتُه، ومكانتُه العلمية، ووفاتُه.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: منزلتُه ومكانتُه العلمية.

المطلب الثاني: ثناء العلماءِ عليه، ووفاتُه.

المطلب الأول: منزلتُه ومكانتُه العلمية.

اتصفَ الإمامُ أبو داود بصفاتٍ عاليةٍ جعلته يتبوّأ مكانةً عاليةً في العلم والعمل، فكان - رحمه الله - مثالًا يُحتذى به في علوِّ الهِمَّة، والعملِ بما علِمَه، والتمثُّلِ بالسنةِ في أموره، كما عُرفَ بالزهد في هذه الدنيا الفانية، ولذلك أثنى الأئمةُ عليه، ووصفوه بالإمامةِ دينًا وسلوكًا، فكان - رحمه الله - ممَّن عُرفَ باتباع السنة وتمثُّلِها في سمتِه ودلِّه، وقد شُبِّهَ في ذلك بشيخه الإمام أحمد، الذي شُبِّهَ بشيخِه وكيع في ذلك، وهو شُبِّه بشيخه الثوري، وذاك شُبِّهَ بشيخه منصور بن المعتمر، وذاك شُبِّه بشيخه علقمة، وذاك شُبِّهَ بشيخِه ابن مسعود ﷺ، الذي شُبِّهَ برسول الله ﷺ في سمتِه ودَلِّه[2].

(١) انظر: (تاريخ بغداد) للخطيب (١/ ٥٧-٥٨)، (مناقب أحمد) لابن الجوزي (ص/ ٦٥)، (بذل المجهود في ختم السنن لأبي داود) للسخاوي (ص/ ٩٥-٩٧).

(٢) (تاريخ بغداد) (٩/ ٥٨)، (تاريخ مدينة دمشق) (٢٢/ ١٩٨-١٩٩)، (بذل المجهود في ختم السنن لأبي داود) (ص/ ٩٩-١٠١).

كما أنه -رحمه الله تعالى- عُرفَ بعزةِ نفسِه، والتسوِيَة بين الشريف والوَضيعِ في العلمِ والتحديث[1]،وفي قصَّتِه مع الأمير الموفَّق - الذي كان وليَّ عهد الخليفةِ في ذلك الوقت - دلالةٌ واضحةٌ على كلِّ ذلك، حيث لم يوافقه على أن يُفرِدَ لأولاده - أولاد الأمير - مجلساً خاصًّا بهم للرواية، فقال ردًّا على الموفَّق: «أمّا هذه: فلا سبيلَ إليها؛ لأنّ الناسَ شريفَهم ووَضيعَهم في العلم سواء».

إلى غير ذلك من الصفات الحميدة، والخلال الكريمة، التي اتصفَ بها - رحمه الله تعالى -، مما جعلَه في مصافِّ كبار أئمةِ هذه الأمةِ في الحديثِ روايةً ودرايةً، كما كان إماماً في نقدِه وعِلَلِه، وجمعَ إلى ذلك الإمامةَ في الفقه.

ويَكفي للدَّلالةِ على المكانةِ العاليةِ التي تبوَّأها أبو داود: قصَّتُه مع الأمير الموفَّق[2]، حيث إنه لَـمَّا تسبَّبَ الزُّنجُ في خراب مدينة البصرةِ: طلبَ الأميرُ الموفَّقُ من أبي داود أن يَنتقِلَ إلى البصرةِ لِتعمُر به.

فقد حكى الخطَّابيُّ عن أبي بكر بن جابر - خادمِ أبي داود - أنه قال: كنتُ معه ببغداد، فصلَّيْنا المغربَ، إذا قُرِعَ البابُ ففتحتُه، فإذا خادِمٌ يقول:

(١) انظر: (بذل المجهود في ختم السنن لأبي داود) (ص/ ١٠٣-١٠٤).

(٢) هو الأمير أبو أحمد الموفق طلحة (ومنهم مَن سماه محمداً) ابن المتوكل على الله جعفر بن المعتصم محمد بن الرشيد الهاشمي، العباسي، أخو الخليفة المعتمد، ووليُّ عهده، ووالدُ أمير المؤمنين المعتضد، قال الذهبي: «عقد له أخوه بولاية العهدِ من بعد ولدِه جعفر سنة ٢٦١هـ، فكان الموفَّقُ بيده العقدُ والحلُّ، لا يبرمُ أمرٌ دونه، وكان من أعلاهم رتبةً، وأنبلِهم رأياً، وأشجعِهم قلباً، وأوفرِهم هيبةً، وأجودِهم كفًّا، وكان محبوباً إلى الرعيَّة، ولا سيما لَـمّا استؤصِلَ الخبيثُ طاغوتُ الزنج على يديه». توفي (٢٧٨هـ)، انظر: (تاريخ بغداد) (٢/ ١٢٧)، (السير) (١٣/ ١٦٩).

هذا الأميرُ أبو أحمد الموفَّق يَستأذِن؟ فدخلتُ إلى أبي داود، فأخبرتُه بمكانه، فأذِنَ له، فدخلَ وقعَد، ثم أقبلَ عليه أبو داود وقال: ما جاءَ بالأميرِ في مثل هذا الوقت؟! فقال: خِلالٌ ثلاث، فقال: وما هي؟ قال:

تنتقِلُ إلى البصرةِ فتَتَّخِذُها وطَنًا؛ لِيَرحَلَ إليكَ طلَبَةُ العلم من أقطار الأرض، فتعمُرَ بك، فإنها قد خَرِبَت، وانقطعَ عنها الناسُ لما جرى عليها من محنةِ الزُّنج؟ فقال: هذه واحدة، هاتِ الثانية.

قال: وتَروي لأولادي كتابَ السنن؟ فقال: نعم. هاتِ الثالثة.

قال: وتُفرِدُ لهم مجلِسًا للرواية؛ فإنّ أولادَ الخلفاء لا يَقعدون مع العامَّة؟ فقال: أمَّا هذه: فلا سبيلَ إليها؛ لأنّ الناسَ شريفَهم ووَضيعَهم في العلم سواء.

قال ابنُ جابر: فكانوا بعد ذلك يحضرون ويَقعدون في كُمٍّ حِيريٍّ[1]، ويُضرَبُ بينهم وبين الناسِ سِترٌ فيسمعون مع العامَّة[2].

ففي طلبِ الأمير وقولِه: «تنتقِلُ إلى البصرةِ فتَتَّخِذُها وطَنًا؛ لِيَرحَلَ إليكَ طلَبَةُ العلم من أقطار الأرض، فتعمُرَ بك» = دلالة واضحة على أنّ أبا داود قد بلغ الذروةَ العُلْيا في المكانة والشهرة، حيث إنّ انتقالَه إلى مدينةٍ من المدن

(١) هو بنيانٌ أحدَثَه المتوكِّلُ في أيامِه لم يكن الناسُ يَعرِفونه، وهو المعروفُ بالحِيَريّ والكُمَّين والأروقة، فكان الرِّواق فيه مجلس الملك، وهو الصدر، والكُمان ميمنة وميسرة، ويكون في البيتَين اللذين هما الكُمّان مَن يقربُ منه من خواصِّه، وفي اليمين منها خزانة الكسوة، وفي الشمال ما احتيجَ من الشراب، والرِّواق قد عمَّ فضاؤُه الصدرَ والكُمين، والأبواب الثلاثةُ على الرواق. فسُمِّي هذا البنيان بـ(الحِيَري والكمين) إضافة إلى الحيرة، واتبع الناسُ المتوكلَ في ذلك ائتمامًا بفعله. انظر: (مروج الذهب) للمسعودي (٤/ ٨٧).

(٢) انظر: (معالم السنن) (١/ ٧)، (سير أعلام النبلاء) (١٣/ ٢١٦).

التي تعرَّضت للخراب كفيلٌ لإعادة إعمارِها لكونِه مقصِدَ طلَّابِ العلمِ من أقطار الأرض.

وأبرزُ العلوم التي برزَ فيها أبو داود هي: علم الحديث، وعلمُ الفقه.

أمَّا علمُ الحديثِ روايةً ودرايةً: فكان هاجسَه الأول، فحدَّثَ وروى، وصنَّفَ ونقدَ وجَرَّح وعدَّل وعلَّل، ويتمثَّلُ علمُه بالحديث في عدة مجالات:

١- السماع والحفظ والرواية:

يقولُ الإمامُ أبو داود: «كتبتُ عن رسولِ الله ﷺ خمسَ مائة ألف، انتَخَبتُ منها ما ضمَّنتُه هذا الكتاب - يعني كتاب السنن-...»[١].

ووُصِفَ - رحمه الله - أنه كان يَفي بمذاكَرة مائة ألف حديث[٢].

فتأمَّل هذه الثروة العلمية من الأحاديث كيف جمعَها وحفظَها، ثم تأمَّل قدرتَه على الانتخابِ منها، وتمييزِها وتمحيصِها! [٣].

٢- علم الجرح والتعديل:

إنّ علمَ الجرح والتعديل من أصعبِ علوم الحديث، ولا يبلغُ الإمامةَ فيه إلا من استجمَع أنواعَ علوم الحديث، ولم يبلغها إلَّا الأفذاذُ ممن بزُّوا أقرانَهم.

(١) (تاريخ بغداد) (٩/ ٥٧)، (تاريخ مدينة دمشق) (٢٢/ ١٩٦).
(٢) (سير أعلام النبلاء) (١٣/ ٢١٢).
(٣) انظر: (تغليق التعليق على سنن الإمام أبي داود) (١/ ٣٢).

ومن هؤلاء الأفذاذ: الإمامُ أبو داود، فهو أحدُ أئمة الجرح والتعديل، وشيوخُه في هذا العلم كثيرون، أبرزُهم الأئمة: أحمد بن حنبل، وابن معين، وابن المديني، وهؤلاء الثلاثة أبرز أئمة الجرح والتعديل في عصرهم على الإطلاق. وقد لزمَهم مدة، مما مكَّنَه من التبحُّرِ فيه، وقد دوَّنَ سؤالاتِه لشيخه أحمد في كتابٍ مستقلٍّ سبق الحديثُ عنه، كما أنّ تلميذَه أبا عبيد الآجري جمعَ أقوالَ شيخِه في كتابٍ مستقلٍّ طُبع باسم (سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني).

كما أنّ منهجَه في الجرح والتعديل قد دُرِسَ بتوسُّع، ويُصَنَّفُ أبو داود في الأئمة الذين تكلموا في سائر الرواة؛ لأنه تكلمَ في رواة الحديث على اختلافِ بُلدانهم وتبايُنها، أما من حيث المنهج: فيُعَدُّ من الأئمة المعتدِلين، منهجُه في ذلك منهجُ شيخَيه أحمد وابنِ المديني[1].

٣- علم علل الحديث:

يُعدُّ علمُ عِلَلِ الحديث من أدقِّ العلوم وأصعبِها؛ لخفاءِ أمرِه وغموضِ شأنِه، وعدمُ تمكُّنِ غيرِ العالِمِ البصيرِ الناقدِ من مزاولَتِه، فلذلك لم يَشتَغِل به إلّا القلَّةُ من أهل الخبرة والدراية، ومن أولئك الأئمة: الإمامُ أبو داود، قال ابنُ مندة: «الذين أخرجوا الصحيحَ، وميَّزوا الثابتَ من المعلولِ، والخطأَ من الصواب أربعة: البخاري، ومسلم، وأبو داود السجستاني، والنسائي»[2].

(١) انظر: دراسة محقِّقَي (سؤالات الآجري): الدكتور محمد علي قاسم العمري (ص/ ٢٦-٣٧)، والدكتور عبد العليم البستوي (١/ ٣٧) وما بعدها.

(٢) (شروط الأئمة) لابن مندة (ص/ ٤٢) - بتصرف يسير -.

وقال أحمد بن محمد بن ياسين الهروي: «كان أبو داود أحد حفاظ الإسلام لحديث رسول الله ﷺ وعلمِه وعلَلِه وسنده»[١].

٤- فقه الحديث:

بلغ أبو داود في الفقه رتبةَ الاجتهاد، وهو قرينُ الإمام البخاريِّ في ذلك، شهدَ له بذلك الأئمة، منهم شيخُ الإسلام ابنُ تيمية، فقد سُئِلَ - رحمه الله -: «هل البخاريُّ ومسلمٌ وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجة...هل كان هؤلاء مجتهِدين لم يُقلِّدوا أحداً من الأئمة، أم كانوا مقلِّدين؟

فأجاب: «أما البخاريُّ وأبو داود: فإمَامَان في الفقه، من أهل الاجتهاد.

وأمّا مسلمٌ والترمذي والنسائي وابن ماجة (وذكر آخرين): فهم على مذهب أهل الحديث...» [٢].

ومما سبقَ يُعلم أنّ أبا داود كان - كما صرَّحَ به ابنُ حبان - «أحدَ أئمة الدنيا فقهـًا، وعلمـًا، وحفظـًا، ونسكـًا، وورعـًا، وإتقانـًا، ممن جمعَ، وصنَّف، وذبَّ عن السنن، وقمعَ مَن خالفَها وانتحلَ ضدَّها»[٣].

ولأجل مكانتِه هذه: لجأ إليه الأميرُ الموفَّق لينتقلَ إلى البصرة لتعمر به، وكان الأميرُ الموفَّقُ موفَّقـًا في اختياره، حيث استعادَت البصرةُ مكانتَها في الحديث والفقه بعد أن سكنَها الإمامُ أبو داود، ولأجل مكانتِه هذه جاءَ سهلٌ التستُريُّ - الزاهد المعروف - فقبَّلَه بين عينيه[٤].

(١) (تاريخ بغداد) (٩/ ٥٨).

(٢) (مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية) (٢٠/ ٣٩-٤٠).

(٣) (الثقات) لابن حبان (٨/ ٢٨٢).

(٤) انظر: (مقدمة السلفي على معالم السنن) (٤/ ٣٣٧).

المطلب الثاني: ثناء العلماءِ عليه، ووفاتُه.

أولًا: ثناء العلماءِ على الإمام أبي داود:

ليس من الغريبِ أن يكون إمامٌ في مكانة الإمامِ أبي داود موضع ثناء الأئمة المتقدمين والمتأخرين، فقد أثنى عليه الكثيرون قديمًا وحديثًا، ومما قيل في الثناء عليه:

- قال الإمامان: محمد بن إسحاق الصَّاغاني (ت٢٧٠هـ) وإبراهيم الحربي (ت٢٨١هـ) - لَما صنَّفَ أبو داود (السنن) -: «أُلين لأبي داود الحديثُ كما أُلين لداود عليه السلام الحديد»[(١)].

- وقال موسى بن هارون الحافظ (ت٢٩٤): «خُلِقَ أبو داود في الدنيا للحديث، وفي الآخرة للجنة، ما رأيتُ أفضلَ منه»[(٢)].

- قال أبو بكر الخلال الفقيه المعروف (ت٣١١هـ): أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني الإمام المقدَّم في زمانه، رجلٌ لم يَسبِقه إلى معرفته بتخريج العلوم، وبصرِه بمواضعِها: أحدٌ في زمانه، رجلٌ وَرِعٌ مقدَّم[(٣)].

- وقال أحمد بن محمد بن ياسين الهروي (ت٣٣٤هـ) في (تاريخ هراة) - وابن خلّكان -: «كان أحدَ حُفَّاظ الإسلامِ لحديثِ رسولِ الله ﷺ

(١) (تاريخ مدينة دمشق) (٢٢/ ١٩٦)، (تهذيب الكمال) (١١/ ٣٦٥).
(٢) (تاريخ مدينة دمشق) (٢٢/ ١٩٦)، (تهذيب الكمال) (١١/ ٣٦٥).
(٣) (تاريخ بغداد) (٩/ ٥٧).

وعِلْمِه، وعِلَلِه، وسنِدِه، في أعلى درجة النسك، والعفاف، والصلاح، والورع، من فرسان الحديث»[1].

- وقال ابن حبان (ت٣٥٤هـ) - وتبعَه أبو سعد السمعانيُّ (ت٥٦٢هـ)-: «أبو داود أحد أئمة الدنيا فقهًا، وعلمًا، وحفظًا، ونسكًا، وورعًا، واتقانًا، مِمَّن جمَع وصنَّف، وذبَّ عن السُّنَن، وقمَعَ مَن خالفَها وانتَحَلَ ضدَّها»[2].

- وقال الحاكمُ النيسابوري (ت٤٠٥هـ): «كان أبو داود إمامَ أهل الحديث في عصرِه بلا مُدافَعة»[3].

- وقال الإمام النووي (ت٦٧٦هـ): «واتفقَ العلماءُ على الثناء على أبي داود، وَوَصفِه بالحفظِ التامِّ، والعلمِ الوافر، والإتقان، والورع، والدين، والفهمِ الثاقبِ في الحديثِ وفي غيرِه»[4].

- وقال شيخُ الإسلام ابن تيمية (ت٧٢٧هـ): «البخاري وأبو داود أفقهُ أهلِ الصحيح والسنن»[5].

---

(١) أسندَه إليه الخطيبُ في (تاريخ بغداد) (٩/ ٥٨)، وابنُ عساكر في (تاريخ مدينة دمشق) (٢٢/ ١٩٨)، وذكرَه المزيُّ في (التهذيب) (١١/ ٣٦٥)، والذهبيُّ في (السير) (١٣/ ٢١١)، وانظر: (وفيات الأعيان) لابن خلكان (٢/ ٤٠٤).

(٢) (الثقات) لابن حبان (٨/ ٢٨٢)، (الأنساب) للسمعاني (٣/ ٢٢٥).

(٣) انظر: (تاريخ مدينة دمشق) (٢٢/ ١٩٣)، (بذل المجهود) (ص/ ٨٦)، (ختم سنن الإمام أبي داود) (ص/ ٨٤).

(٤) (تهذيب الأسماء واللغات) للنووي (٢/ ٢٢٥)، وانظر: (الإيجاز) له (ص/ ٥٩).

(٥) (مجموع فتاوى شيخ الإسلام) (٢٠/ ٣٢١).

- وقال الذهبي (ت٧٤٨هـ): «الإمام، شيخ السنة، مقدَّم الحفاظ»[١]، وقال: «ثبتٌ، حجة، إمامٌ، عامل»[٢].

- وقال الحافظُ ابنُ كثير (ت٧٧٤هـ): «أحدُ أئمة الحديث الرَّحَّالين الجوَّالين في الآفاق والأقاليم، جمعَ وصنَّفَ وخرَّج وألَّف، وسمعَ الكثيرَ عن مشايخ البلدان في الشام، ومصر، والجزيرة، والعراق، وخراسان، وغير ذلك، وله «السننُ» المشهورةُ المتداولةُ بين العلماء...» [٣].

- وجاءَ سهلُ بنُ عبد الله التَّستُري (ت٢٨٣هـ) إلى أبي داود فقيل: هذا سهلُ بنُ عبد الله التستريُّ جاءَكَ زائراً، فرحَّبَ به، وأجلسَه، فقال سهلٌ: يا أبا داود، إنّ لي إليكَ حاجةٌ، قال: وما هي؟ قال: حتى تقول قد قضيتُها مع الإمكان، قال: قضيتُها مع الإمكان، قال: أخرِج إليَّ لسانَكَ الذي تُحدِّثُ به أحاديثَ رسول اللهﷺ حتى أقبِّلَه، قال: فأخرجَ إليه لسانَه، فقبَّلَه[٤].

والثناءُ عليه من الأئمة المتقدِّمين والمتأخرين كثيرٌ جداً أكتفي بما ذكرتُه هنا، مختتماً بما ذكرَه الحافظُ السِّلَفيُّ (٥٧٦هـ) - بعد ذكرِه لبعض ما قيل من ثناء العلماء على أبي داود - قال: «وفضائلُ أبي داود كثيرة، ورتبتُه بين أهل الرُّتَبِ كبيرة، وما أوردتُه ههنا من فضلِه وقولِ كبيرٍ بعد كبير: فقليلٌ من كثير...» [٥].

---

(١) (سير أعلام النبلاء) (١٣/ ٢٠٣).

(٢) (الكاشف) للذهبي (١/ ٤٥٧).

(٣) (البداية والنهاية) لابن كثير (١٤/ ٦١٦).

(٤) (مقدمة السِّلَفي على معالم السنن) (٤/ ٣٣٧)، (التقييد) لابن نقطة (٢/ ٩)، (تهذيب الكمال) (١١/ ٣٦٦).

(٥) (مقدمة السِّلَفي لمعالم السنن) (٤/ ٣٣٧-٣٣٨).

ثانياً: وفاةُ الإمام أبي داود - رحمه الله تعالى-:

بعد حياةٍ حافلةٍ بالجدِّ والاجتهاد، والعطاء المتواصل: لَبَّى الإمامُ أبو داود داعي الموت، فتوفي يومَ الجمعة، لأربع عشرة بقيت من شوال، سنة خمسٍ وسبعين ومائتَين[1].

ومن شدَّة تحرِّيه في اتباع السنة: أنه لـمَّا مرِضَ مرَضَ الموت أوصى أن يُغَسِّلَه حسنُ بن المثنى[2]؛ لتقدُّمِه في ذلك، قال: فإن اتَّفقَ وإلّا فانظروا في كتاب سليمان بن حرب عن حماد بن زيد[3] فاعملوا به.

وقد حصلَ ما وصَّى به، حيث غسَّله ابنُ المثنى بعد صلاة الجمعة، وصلَّى عليه العباسُ بن عبد الواحد بن جعفر بن سليمان الهاشمي، ودفنوه بالقرب من قبر الإمام سفيان الثوري – رحمه الله –[4].

رحمَ الله الإمامَ أبا داود، وأجزلَ له المثوبة، وتقبَّل منه كلَّ ما قدَّمه للأمة الإسلامية، وأسكنَه فسيح جَنَّاتِه، وجمعَنا به في الفردوس الأعلى.

---

(١) (سؤالات الآجُرِّي) (٢/ ٢٩٦برقم/ ١٨٩٩)، (تاريخ بغداد) (٩/ ٥٩)، (التقييد) لابن نقطة (٢/ ٨)، (تهذيب الأسماء واللغات) (٢/ ٢٢٧).

(٢) ابن معاذ العنبري (ت٢٩٤هـ)، شيخ ورع عابد، من نبلاء الثقات، ترجمته في (الجرح والتعديل) (٣/ ٣٩)، و(السير) (١٣/ ٥٢٦).

(٣) يظهر أنه كتابٌ روى فيه سليمانُ بنُ حرب عن ابن زيد أحاديثَ تتعلق بالجنازة وأحكامِها من الغسل والتكفين وغيره.

(٤) انظر: (المنتظم) لابن الجوزي (٧/ ٢١٧)، (البداية والنهاية) (١٤/ ٦١٧)، (إكمال تهذيب الكمال) لمغلطاي (٦/ ٣٨)، (بذل المجهود في ختم السنن لأبي داود) للسخاوي (ص/ ١٠٩-١١٠).

الفصل الثاني

منهج الإمام أبي داود في كتابه (السنن).

وفيه ستةُ مباحث:

المبحث الأول: التعريف بسنن الإمام أبي داود [التعريف به، ورواتُه]

المبحث الثاني: مكانة «سنن الإمام أبي داود»، وثناء العلماء عليه، وعنايتُهم به.

المبحث الثالث: منهجُ الإمام أبي داود في تراجم الأبواب. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: منهجُه في صياغة التراجم.

المطلب الثاني: محاولتُه استيعابَ أحاديث الأحكام، مع مراعاة الاختصار.

المبحث الرابع: شرطُ الإمام أبي داود في سننه، ودرجة أحاديثه. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: بيان شرط الإمام أبي داود في سننِه من حيث الجملة.

المطلب الثاني: درجاتُ أحاديث سنن الإمام أبي داود.

المبحث الخامس: درجةُ ما سكتَ عنه أبو داود، وأسباب سكوتِه، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أسباب سكوت أبي داود.

المطلب الثاني: درجةُ ما سكت عنه أبو داود.

المبحث السادس: الصناعةُ الحديثيَّةُ في سنن الإمام أبي داود. وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: المعلَّقُ في سنن الإمام أبي داود.

المطلب الثاني: الصناعة الحديثية المتعلقة بالإسناد.

المطلب الثالث: الصناعة الحديثية المتعلقة بالمتن.

المبحث الأول

التعريف بسنن الإمام أبي داود (التعريف به، ورواتُه)

أولًا: اسم الكتاب وموضوعُه، ومتى ألَّفَه؟

اشتُهِرَ هذا الكتاب باسم «السنن» - أو «سنن أبي داود» مضافًا إلى مؤلِّفِه-، ويبدو أنّ المؤلِّفَ نفسَه سمَّاه بهذا الاسم، ومما يُستَدلُّ لذلك:

قولُه: «فإنكم سألتم أن أذكُرَ لكم الأحاديثَ التي في كتاب «السُّنَن» أهي أصحُّ ما عرفت بالباب ؟»[1]، وقولُه: «وإنّ من الأحاديث في كتابي «السُّنَن» ما ليس بمتصِل، وهو مرسَل»[2]، وهكذا ذكرَه في عدة مواضع من رسالته المذكورة[3].

والسُّنَنُ جمعُ سنة، وهي عند الجمهور تُرادِفُ الحديث، ولكنَّ مرادَ أبي داود بالسنن هنا هي أحاديث الأحكام فقط، وهو أقرب إلى الاصطلاح الذي استقرَّ عليه المتأخرون، وهو أنّ كتب «السُّنَن» هي الكتب المرتَّبة على الأبواب الفقهية، من الإيمان، والطهارة، والصلاة، والزكاة، وهكذا.

فموضوعُه هو أحاديثُ الأحكام، كما يوحي بذلك اسمُ الكتاب، وقد صرَّحَ المؤلِّفُ بذلك في آخرِ رسالته إلى أهل مكة قائلًا: «وإنما لم أصَنِّف في كتاب (السُّنَن) إلّا الأحكام، ولم أصنِّف كتبَ الزهد، وفضائلَ الأعمال، وغيرها،

(١) (رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سُنَنِه) (ص/ ٦٣).
(٢) المصدر السابق (ص/ ٧٤).
(٣) انظر: (ص/ ٦٦، ٦٧، ٧٢، ٧٦، ٨١).

فهذه الأربعة آلاف والثمانمائة كلها في الأحكام، فأما أحاديث كثيرة صحاح في الزهد والفضائل وغيرِها: فلم أخرجها»[1].

ويُعتبر سنن الإمام أبي داود أول كتابٍ مؤلَّفٍ في أحاديث الأحكام، كما سيأتي في مقارنتِه مع دواوين السنة الأخرى.

أما بالنسبة لتاريخ تصنيفِه للسنن[2]:

فالنصوصُ المتوفِّرة في هذا الموضوع لا تمكِّننا من الجزم بتحديد زمان تأليف أبي داود لكتابه «السنن»، ولكن يظهر من أقوالِه وأقوالِ غيرِه أنه ألَّفَه قبل وفاة شيخِه الإمام أحمد بن حنبل، وعرضَه عليه، وأنه ظلَّ يُعنى بالكتاب ترتيبًا وإقراءًا طيلة هذه السنوات الممتدَّة بين تأليفه للكتاب وبين وفاتِه ٢٧٥هـ، والله تعالى أعلم، ومما يُستدلُّ به هنا قولُ الخطيب البغدادي: «وقَدِمَ بغدادَ غيرَ مرّة، وروى كتابَه المصنَّفَ في السنن بها، ونقلَه عنه أهلُها، ويُقال: إنه صنَّفَه قديمًا، وعرضَه على أحمد بن حنبل، فاستجادَه واستحسنَه»[3].

أما ما جزمَ به بعضُ الباحثين من أنه ألَّفَه قبل سنة ٢٢٠هـ[4]: فلا شك في خطئه؛ لأنّ هذه السنة هي بداية رحلة أبي داود إلى البلاد العربية، فكيف

(١) (رسالة أبي داود إلى أهل مكة) (ص/ ٨١).

(٢) انظر: (الإمام أبو داود السجستاني وكتابه السنن) للبراك (ص/ ٤٧)، (تغليق التعليق على سنن الإمام أبي داود) للدكتور علي عجين (١/ ٥٣)، (أبو داود حياته وسننه) للدكتور محمد لطفي الصباغ (ص/ ٢٨٨-٢٨٩)، (المدخل إلى سنن الإمام أبي داود) لكاتب السطور (ص/ ٦٨-٧٠).

(٣) (تاريخ بغداد) للخطيب (٩/ ٥٦).

(٤) جزم به الشيخ عبد الله صالح البراك في (الإمام أبو داود) (ص/ ٤٧).

أودعَ فيه روايات البغداديين والبصريين والكوفيين والحجازيين والشاميين والمصريين وهو لم يلتقِ بهم بعدُ أصلًا ؟!

ثانياً: أقسام الكتاب وتبويبُه:

قسّمَ الإمامُ أبو داود كتابَه إلى كتبٍ بلغت (٣٦) كتاباً، تشتملُ الكتُبُ على موضوعات فرعيةٍ يُطلق عليها الباب، وفي كلِّ بابٍ يُورِدُ الأحاديثَ المتعلقةَ تحت العنوان المعيَّن الذي يُطلِقُ عليه العلماءُ مصطحَ «ترجمة الباب».

وكلُّ كتابٍ من كتب السنن ينقسمُ إلى أبواب، باستثناء ثلاثة كتب وهي: كتاب اللقطة، وكتاب الحروف والقراءات، وكتاب المهدي.

ولا يستوي عددُ أبواب الكتب، فبينما نجد كتاباً يشتملُ على أكثر من مائة باب، ككتاب الصلاة، الذي يشتملُ على (٣٦٧) باباً: نجد كتاباً لا تتجاوزُ أبوابُه ثلاثة أبواب، ككتاب الحمام، الذي اشتملَ على ثلاثة أبواب فقط.

وقد نجدُ باباً كبيراً تحته أبوابٌ كثيرةٌ، كالباب الذي جاءَ بعنوان «باب تفريع أبواب الجمعة»، وقد اشتملَ على (٣٨) باباً.

وليست الأبوابُ متساويةً في حجمها، وإن كان يَغلِبُ على معظمها القِصَر، وقد صرَّحَ أبو داود في (رسالتِه إلى أهل مكة) أنه يتعمَّدُ قلَّةَ الأحاديث في الباب فقال: «ولم أكتب في الباب إلَّا حديثاً أو حديثَين، وإن كان في الباب أحاديثُ صحاح؛ لأنه يكبر، وإنما أردتُ قربَ منفعتِه»[1].

(١) (رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه) (ص/ ٦٤).

«وهذه الخاصيةُ من أبرز خصائص السنن، وكأنّ أبا داود استخرجَ من الحديثِ أو الحديثَين أبرزَ ما فيهما فجعلَه عنوانَ الباب، أو كأنه أدخلَ تحت العنوان أبرزَ الأحاديث الواردةِ فيه، ولذا يستطيعُ المرءُ أن يَعثرَ على الحديث المطلوبِ بسهولة؛ لأنّ البابَ قليل الأحاديث، ومن هنا قَرُبَت منفعتُه على حدِّ تعبير أبي داود»[1].

ومجموعُ عدد أبواب السنن - حسب إحصاء الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد - هو (١٨٨٩) بابًا.

ثالثاً: عددُ أحاديث سنن الإمام أبي داود:

بلغ عددُ أحاديث الكتاب على حسب ما هو مطبوعٌ ومتداول: خمسةَ ألاف ومائتَين وأربعة وسبعين (٥٢٧٤).

هذا في طبعة الشيخ محمد محيي الدين وطبعة الدعاس وغيرها.

أما في طبعة الشيخ عوامة: فالعددُ هو (٥٢٣٢).

ولكن ذكرَ الإمامُ أبو داود - رحمه الله - في (رسالته إلى أهل مكة) [2] أنّ عددَها أربعة آلافٍ وثمانمائة حديث! أي: أن الفرق ما يُقارِبُ (٤٧٤) حديثًا على عدِّ الشيخ محمد محيي الدين والدعاس وغيرهما، و(٤٣٢) على عدِّ الشيخ عوامة، فما هو سببُ الاختلاف؟

أرجعَ الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ذلك إلى أمرين مهمَّين:

(١) (أبو داود حياته وسننه) للصباغ (ص/ ٢٩٥).
(٢) (ص/ ٧٨).

١- اختلافُ الروايات، وأنّ بعضَها ينقص عن بعض.

٢- تكرار الأحاديث في أكثر من موضع بسبب اشتمالِه على عدة أحكام، فيذكرُه في أكثر من باب[١].

٣- ويمكن أن يكون ما ذكرَه أبو داود من العدد حين سؤال أهلِ مكة إياه عن كتابه، ثم زاد هو زياداتٍ على كتابه بعد كتابة رسالتِه[٢].

ومما يدلُّ على عظمة هذا الكتاب: أنّ الإمامَ أباداو انتخبَ هذه الكميةَ من الأحاديث من مآت الآلاف من الأحاديث، فقد روى ابنُ داسة عن أبي داود أنه قال: «كتبتُ عن رسول الله ﷺ خمسمائة ألف حديث، انتخبتُ منها ما ضَمَّنتُه هذا الكتاب - يعني: كتابَ السنن - جمعتُ فيه أربعةَ ألاف حديث وثمانمائة حديث...» [٣].

وهذا يدلُّ على مدى الجهد الذي بذلَه الإمامُ أبو داود في هذا الكتاب، وأنه مستَخلَصٌ من ذلك الكَمِّ الهائل من الأحاديث التي دوَّنها الإمامُ أبو داود - رحمه الله تعالى-.

ومما يُذكرُ هنا أيضـًا:

أنّ سنن الإمام أبي داود أقلُّ الكتب الستةِ كتبـًا، ففيه (٣٦)، ويليه ابنُ ماجة (٣٧) كتابـًا، يليه الترمذي (٥٠) كتابـًا، يليه النسائيُّ (٥١) كتابـًا، ثم مسلم (٥٤) كتابـًا، ثم البخاري (٩٧) كتابـًا.

(١) انظر: (مقدمة الشيخ محمد محيي الدين لسنن أبي داود) (١/ ١٦).
(٢) انظر: (تغليق التعليق على سنن أبي داود) (١/ ٦٠).
(٣) انظر: (تاريخ بغداد) (٩/ ٥٧)، (تاريخ مدينة دمشق) (٢٢/ ١٩٦).

وسيأتي - إن شاء الله تعالى- ذكرُ بعض الفوائد الأخرى في مبحث مقارنة سنن الإمام أبي داود بأهم دواوين السنة الأخرى.

رابعاً: رواةُ «سنن الإمام أبي داود»[1]:

روى كتابَ «السنن» عن أبي داود كثيرون، لكنَّ الذين اشتهروا بروايتِه عنه خمسةٌ، وهم:

١- أبو علي محمد بن أحمد بن عمرو اللُّؤلؤي البصري (ت٣٣٣هـ):

وصفَه الذهبيُّ بأنه «الإمام، المحدِّث، الصدوق»[2]. و«اللؤلؤيّ» نسبة إلى بيع اللؤلؤ[3].

وروايةُ اللؤلؤيِّ أصحُّ الروايات؛ لأنها من آخر ما أملى أبو داود، وقد سمعَ السننَ مراتٍ عديدة كانت آخرُهنَّ في السنة التي توفي فيها أبو داود سنة ٢٧٥هـ. قال القاضي أبو عمر الهاشمي - وهو آخرُ مَن حدَّثَ به عن اللؤلؤي -: «كان أبو علي اللؤلؤيُّ قد قرأ هذا الكتابَ على أبي داود عشرين سنةً، وكان يُسَمَّى ورَّاقَه، والورَّاق عندهم القارئ، وكان هو القارئ لكل قومٍ يَسمعونه»[4].

وقد روى عن اللؤلؤيِّ هذه «السنَنَ»: القاسمُ بن جعفر بن عبد الواحد

---

(١) انظر: (المدخل إلى سنن الإمام أبي داود) لكاتب هذه السطور (ص/ ٧٦-٨٣).

(٢) (سير أعلام النبلاء) (١٥/ ٣٠٧).

(٣) انظر: (الأنساب) للسمعاني (٤/ ١٩٧)، (السير) (١٥/ ٣٠٧).

(٤) (التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد) لابن نقطة (١/ ٣٣)، (البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر) للسيوطي (٣/ ١١٤٠-١١٤١)، (ختم سنن الإمام أبي داود) للبصري (ص/ ١٠٠-١٠١).

الهاشميُّ أبو عمر البصري (٣٢٢-٤١٤هـ) [١]، وهو من شيوخ الخطيب، وعنه الخطيبُ البغدادي (ت٤٦٣هـ)، وهو إمامٌ معروف، ورواية الخطيب هي التي اعتمدت بالنسبة للشائع من نسخ سنن أبي داود برواية اللؤلؤي، ولم ينفرد الخطيبُ عن الهاشمي، بل رواه أيضـًا من طرقٍ أخرى بيَّنها السخاويُّ وغيرُه [٢].

وروايةُ اللؤلؤي أشهرُ الروايات، وهي المرادةُ بـ«السنن لأبي داود» إذا أطلِق، وهذه النسخةُ لخَّصَها المنذريُّ وخرَّج أحاديثَها، وعلى هذه النسخةِ شرحٌ لابن رسلان والحافظِ العراقي، وحاشيةٌ لابن القيِّم والسنديِّ والسيوطيِّ وغيرِهم، وهي في قول صاحبِ (المنتقَى) وصاحبِ (جامعِ الأصول) وصاحبِ (نصبِ الراية) وصاحبِ (المشكاة) وصاحبِ (بلوغِ المرام) وغيرِهم من المحدِّثين: أخرجَه أبو داود، وهي التي أخذها الحافظُ ابنُ عساكر الدمشقيُّ في كتابه (الإشراف على معرفة الأطراف)[٣].

٢- أبو بكر محمد بن بكر بن محمد بن عبد الرزاق بن داسَة التمَّار البصري (ت٣٤٦هـ):

وصفَه الذهبيُّ بأنه «الشيخ الثقة العالِم»، وهــو شيخُ الخطابي، وهو آخرُ مَن حدَّثَ بالسننِ كاملًا عن أبي داود[٤]، وقد لازَمَه خلال إقامتِه الأخيرة في

(١) ترجمته في: (تاريخ بغداد) (١٢/ ٤٥١)، (المنتظم) (٨/ ١٤)، (سير أعلام النبلاء) (١٧/ ٢٢٥).

(٢) (بذل المجهود في ختم السنن لأبي داود) للسخاوي (ص/ ٦٥-٦٦).

(٣) انظر: (خاتمة عون المعبود شرح سنن أبي داود) للعظيم آبادي (١٤/ ٢٠٢).

(٤) انظر: (سير أعلام النبلاء) (١٥/ ٥٣٨).

البصرة، وذكرَ أنه كان يخرج إليه كلَّ يوم[١]. وروايتُه أكملُ الروايات[٢]، وهي مشهورةٌ في ديار المغرب، وتُقارِبُ روايةَ اللؤلؤي، والاختلافُ بينهما غالبًا بالتقديم والتأخير[٣].

وعلى هذه النسخةِ اعتمدَ الخطَّابيُّ في شرحه (معالم السنن)، كما أنّ أكثرَ ما يورِدُه البيهقيُّ في «سننِه الكبرى» وغيرِها من تصانيفِه حديثَ أبي داود: من طريقِه[٤].

وقد سقطَ من رواية ابن داسة من كتاب الأدب، من قولِه «باب ما يقول إذا أصبح وإذا أمسى»، إلى «باب الرجل ينتمي إلى غير مواليه»، فكان يقولُ: «قال أبو داود»، ولا يقول: «حدثنا أبو داود»[٥].

٣- أبو عيسى إسحاق بن موسى الرَّمْلي ورَّاقُ أبي داود (ت٣٢٠هـ) [٦]:

(١) انظر التفصيل في: (مقدمة السِّلفي) (٤/ ٣٣٧).

(٢) انظر: (النكت على مقدمة ابن الصلاح) للزركشي (١/ ٣٤٠)، (تدريب الراوي) للسيوطي (١/ ١٧٠).

(٣) انظر: (الحطة) للنواب صديق حسن خان (ص/ ٣٨٩)، (خاتمة عون المعبود) (١٤/ ٢٠٢).

(٤) انظر: (بذل المجهود في ختم السنن لأبي داود) (ص/ ٦٩).

(٥) انظر: (بذل المجهود في ختم السنن لأبي داود) للسخاوي (ص/ ٧٠)، (ختم سنن الإمام أبي داود) للبصري (ص/ ١٠٠).

(٦) ترجمتُه في: (سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني وغيره من المشايخ في الجرح والتعديل) (ص/ ١٧٢)، (تاريخ بغداد) (٦/ ٣٩٥)، (تاريخ مدينة دمشق) (٨/ ٢٨٦-٢٨٧).

وثَّقَه الدارقطنيُّ، وروايتُه تُقارِبُ روايةَ ابن داسة[1]، وهذه الروايةُ لم يذكرها المزيُّ في (تحفة الأشراف)[2].

٤- أبو سعيد أحمد بن محمد بن زياد الأعرابي (ت٣٤٠هـ)[3]:

قال الذهبي: «الإمام، المحدث، القدوة، الصدوق، الحافظ، شيخ الإسلام...نزيلُ مكة، وشيخ الحرم... وحملَ السننَ عن أبي داود، وله في غضون الكتاب زياداتٌ في المتن والسند»[4].

وقد فاتَ ابنَ الأعرابيِّ بعضُ كتب السنن، واستدركَ أكثرَ ما فاتَه منه بروايتِه له عن أبي أسامة محمد بن عبد الملك بن روّاس - الآتي ذكرُه - عن أبي داود

وفي هذه النسخة بعضُ الأحاديث التي ليست في رواية اللؤلؤي[5]، ويذكرُ الحافظُ المزيُّ روايتَه في (تحفة الأشراف).

(١) انظر: (النكت على مقدمة ابن الصلاح) للزركشي (١/ ٣٤٠) نقلاً عن أبي جعفر بن الزبير، وانظر: (خاتمة عون المعبود) (١٤/ ٢٠٣-٢٠٤)، (درجات مرقاة الصعود إلى سنن أبي داود) للدِّمَنتي (ص/ ٥).

(٢) (خاتمة عون المعبود) (١٤/ ٢٠٤).

(٣) ترجمته في: (حلية الأولياء) (١٠/ ٣٧٥)، (تاريخ مدينة دمشق) (٥/ ٣٥٣)، (التقييد) (ص/ ١٦٦)، (سير أعلام النبلاء) (١٥/ ٤٠٧).

(٤) (سير أعلام النبلاء) (١٥/ ٤٠٧).

(٥) انظر: (خاتمة عون المعبود) (١٤/ ٢٠٣).

٥- أبو الحسن علي بن الحسن بن العبد الأنصاري (ت٣٢٨هـ)[١]:

وهو من تلاميذ أبي داود، ومن شيوخ الدارقطني.

قال الحافظ ابنُ حجر: «فإنّ في رواية أبي الحسن بن العبد عنه من الكلامِ على جماعةٍ من الرواة والأسانيد ما ليس في رواية اللؤلؤي، وإن كانت روايتُه أشهر»[٢].

ويمكن إجمالُ ما سبق فيما يلي[٣]:

١- أشهرُ الروايات هي روايةُ اللؤلؤي، وهي أكثرُها تداولًا، كما أنها أصحُّ الروايات، وقد انتشرت في بلاد المشرق.

٢- يليها روايةُ ابنُ داسة، وهي أكملُ الروايات، وفيها زيادات عن غيرها، وقد أثنى عليها العلماء، لا سيما المغاربة منهم، ولها نسخ خطية، وهي التي انتشرت في المغرب.

٣- رواية ابن الأعرابي ناقصة عن الأخريات، وقد استدركَ النقصَ من رواية أخرى، كما أنه زادَ فيها أحاديث أخرى.

٤- ورواية ابن العبد فيها زيادات في الكلام على الرواة والأسانيد.

---

(١) ترجمته في (تاريخ بغداد) (١١/ ٣٨٣)، (تاريخ الإسلام) للذهبي (وفيات٣٢١-٣٣٠ ص/ ٢٣٢).

(٢) (النكت على ابن الصلاح) (١/ ٤٤١).

(٣) يُنظر: (تغليق التعليق على سنن أبي داود) (١/ ٦٤-٦٥).

٥- روايةُ الرَّمْليِّ تُقارِبُ روايةَ ابن داسة، وهذه الروايةُ لم يذكرها المزيُّ في (تحفة الأشراف).

٦- هناك روايات أخرى للسنن - وهي رواية الروّاس، والأُشناني، وابن حسن البصري، وابن النجاد، والجلودي - لم يَرِد وصفُها عند العلماء، ولذلك لم أذكرها هنا.

٧- يشير الحافظُ المزيُّ في كتابه (تحفة الأشراف) إلى الاختلاف بين الروايات، كما أنّ الشيخ العظيم آبادي أَلَّفَ كتابَه (عون المعبود شرح سنن أبي داود) معتمداً على نسخٍ من رواية للؤلؤي، ونسخةٍ من رواية ابن داسة، ويذكر الفرقَ بينهما، وكذا بين الروايات الأخرى نقلًا عن المزيِّ في (الأطراف).

٨- وقد أخرج الشيخ محمد عوامة (سنَنَ أبي داود) على نسخٍ خطيةٍ من عدة روايات مع بيان الفروق بينها.

المبحث الثاني

مكانة «سنن الإمام أبي داود»، وثناء العلماء عليه، وعنايتُهم به.

سيكون هذا المبحث - بإذن الله تعالى- لبيان القيمة العلمية لسنن الإمام أبي داود، وسأتحدَّث عنه في مطلبين:

المطلب الأول: مكانة سنن الإمام أبي داود بين دواوين السنة.

المطلب الثاني: عناية العلماءِ به.

المطلب الأول: مكانة سنن الإمام أبي داود بين دواوين السنة.

يُعدُّ سننُ الإمام أبي داود من أمَّهاتِ دواوين السنة، وأحد الكتب الستة المقدَّمة عند العلماء، بل هو ثالثُ الأركان بعد الصحيحَين، على أنّ الإمامَ الخطَّابيَّ قدَّمَه حتى على الصحيحَين كما سيأتي في كلامه، وهذا التقديمُ يرجعُ إلى اختصاصِه بأحاديث الأحكام.

وقد أثنى كثيرٌ من العلماء، لاسيما في جانبه الفقهي، واختصاصِه بأحاديث الأحكام، وأُعجِبَ به العلماءُ إعجاباً شديداً، وذلك لجودة مادَّتِه العلمية، وتنوُّع فوائده الحديثية، سواء ما يتعلق منها بالمتن أو بالإسناد[1].

وقد أشارَ الإمامُ نفسُه إلى قيمة كتابه قائلًا: «ولا أعلمُ شيئاً بعد القرآن ألزم للناس أن يتعلموا من هذا الكتاب، ولا يضرُّ رجلًا أن لا يكتبَ مِن العلمِ -

(١) انظر: (مناهج المحدثين) للشيخ الدكتور سعد الحميد (ص/ ٧٤).

بعد ما يكتب هذه الكتُب[1] - شيئـًا، وإذا نظرَ فيه وتدبَّرَه وتفهَّمَه: علمَ إذاً مقدارَه»[2]، وقال أيضـًا: «وهذا لو وضعَه غيري لقلتُ فيه أكثر»[3].

ومن ثناء الأئمة على سنن الإمام أبي داود:

- نقلَ الخطَّابيُّ عن شيخِه ابن الأعرابي - أحدِ رواة السنن - أنه قال أثناءَ إقرائه لهذا الكتاب: «لو أنّ رجلًا لم يكن عنده من العلم إلّا المصحف الذي فيه كتابُ الله، ثم هذا الكتاب: لم يَحتَج معهما إلى شيءٍ من العلمِ البتة»[4].

- وعلَّق الخطَّابيُّ على كلام شيخِه قائلًا: «وهذا كما قال، لا شكَّ فيه؛ لأنّ الله تعالى أنزلَ كتابَه تبيانـًا لكل شيءٍ وقال: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَىْءٍ﴾[5]، فأخبرَ سبحانه أنه لم يُغادِر شيئـًا من أمر الدين لم يتضمَّن بيانَه الكتابُ، إلّا أنّ البيانَ على ضربين: بيانٌ جليٌّ تناولَه الذكرُ نصًّا، وبيانٌ خفيٌّ اشتملَ عليه معنى التلاوة ضمنـًا، فما كان من هذا الضَّرْبِ كان تفصيلُ بيانه موكولًا إلى النبيِّ ﷺ، وهو معنى قولِه سبحانه: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾[6]، فمَن جمعَ بين الكتاب والسنة: فقد استوفَى وجهَي البيان. وقد جمعَ أبو داود في كتابه هذا

(١) أي: كتب السنن، وفي (توجيه النظر): «بعد ما يكتب هذا الكتاب».
(٢) (رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه) (ص/ ٧١).
(٣) المصدر السابق، الصفحة نفسها.
(٤) (معالم السنن) للخطابي (١/ ٧)، وانظر: (تاريخ دمشق) (٢٢/ ١٩٧).
(٥) سورة (الأنعام)، الآية (٣٨).
(٦) سورة (النحل)، الآية (٤٤).

من الحديثِ في أصول العلمِ وأمَّهاتِ السننِ وأحكامِ الفقه ما لا نعلمُ متقدِّمًا سبقَه إليه، ولا متأخراً لحقَه فيه»[1].

- وقال الحافظُ زكريا الساجيُّ (ت٣٠٧هـ): «كتابُ الله أصلُ الإسلام، وكتابُ أبي داود عهدُ الإسلام»[2].

- وقال محمدُ بنُ مخلد العطَّار (ت٣٣١هـ): «لَـمّا صنَّفَ كتابَه (السنن) وقرأه على الناس: صارَ كتابُه لأصحاب الحديثِ كالمصحفِ يَتبعونه ولا يُخالفونه»[3].

- وقال الخطَّابيُّ (ت٣٨٨هـ): «كتاب السنن لأبي داود كتابٌ شريفٌ لم يُصَنَّف في علم الدين كتابٌ مثلُه، وقد رُزقَ القبول من الناس كافةً، فصارَ حكَمًا بين فِرَق العلماءِ وطبقاتِ الفقهاءِ على اختلاف مذاهبِهم، فلكلٍّ فيه وِرْدٌ، ومنه شِرْبٌ، وعليه معَوَّلُ أهلِ العراق، وأهلِ مصر، وبلادِ المغرب، وكثيرٍ من مدن أقطارِ الأرض. فأمَّا أهلُ خراسان: فقد أولع أكثرُهم بكتاب محمد بن إسماعيل ومسلم بن الحجاج[4] ومَن نحا نحوَهما في جمع الصحيحِ على شرطِهما في السَّبْكِ والانتقاد؛ إلّا أنّ كتابَ أبي داود أحسنُ رَصْفًا، وأكثرُ فقهًا...».

---

(١) (معالم السنن) للخطابي (١/ ٧-٨).

(٢) انظر: (تاريخ مدينة دمشق) (٢٢/ ١٩٧)، (سير أعلام النبلاء) (١٣/ ٢١٥).

(٣) (مقدمة السلفي) - المطبوعة بآخر (معالم السنن) - (٤/ ٣٦٧)، (تهذيب الكمال) (١١/ ٣٦٥)، (السير) (١٣/ ٢١٢).

(٤) يقصدُ صحيحَ الإمام البخاري وصحيح الإمام مسلم - رحمهما الله تعالى -. وتفضيلُ أبي داود على الصحيحَين إنما في اختصاصِه بأحاديث الأحكام، وجمع مسائل الفقهاء، أما من حيث الصحة والشرط وكذلك بالنظر إلى الترجيح بالجملة: فالصحيحان هما المقدَّمان.

- وقال بعد ذكرِ بعض مزايا سنن أبي داود: «ولذلك حَلَّ هذا الكتابُ عند أئمة الحديث وعلماءِ الأثرِ محلَّ العُجب، فضُرِبَت فيه أكبادُ الإبل، ودامَت إليه الرحل»[(١)].

- وعدَّه أبو حامد الغزاليُّ (ت٥٠٥هـ) كافياً للمجتهِدِ في أحاديث الأحكام[(٢)].

- وقال الحافظُ أبو الطاهر السِّلَفي (ت٥٧٦هـ): «وأما السننُ فكتابٌ له صيتٌ في الآفاق، ولا يرى مثله على الإطلاق، وهو كما ذكرتُ فيما تقدَّمَ: أحدُ الكتب الخمسة التي اتفقَ على صحتِها علماءُ الشرقِ والغرب[(٣)]، والمخالِفون لهم كالمتخَلِّفين لهم عنهم بدار الحرب...»[(٤)].

- وقال الإمامُ النوويُّ (ت٦٧٦هـ): «ينبغي للمشتَغِلِ بالفقهِ ولغيرِه الاعتناءُ بسنن أبي داود وبمعرفتِه التامَّة؛ فإنّ معظمَ أحاديث الأحكام التي يُحتَجُّ بها: فيه، مع سهولةِ تناوُلِه، وتلخيصِ أحاديثِه، وبراعةِ مصنِّفِه، واعتنائِه بتهذيبِه»[(٥)].

---

(١) (معالم السنن) للخطابي (١/ ٧).

(٢) انظر: (المستصفى) له (٢/ ٣٨٤)- في بحث شروط المجتهد-، (البداية والنهاية) لابن كثير (١٤/ ٦١٦).

(٣) ردّ الإمامُ ابنُ الصلاح على السِّلَفي قائلاً: «وهذا تساهُل؛ لأنّ فيها ما صرَّحوا بكونه ضعيفاً أو منكَراً أو نحو ذلك من أوصافِ الضعيف، وصرَّحَ أبو داود فيما قدَّمنا روايتَه عنه بانقسامِ ما في كتابه إلى صحيح وغيرِه...». (علوم الحديث) لابن الصلاح (ص/ ٤٠).

(٤) (مقدمة السِّلَفي لمعالَم السنن) (٤/ ٣٣١).

(٥) (الإيجاز في شرح سنن أبي داود السجستاني) للنووي (ص/ ٥١-٥٢)، ونقلَه السيوطيُّ في (البحر الذي زخر) (٣/ ١١٣٨)، والبصريُّ في (ختم سنن الإمام أبي داود) (ص/ ٧٥) وغيرُهما.

- وقال الإمامُ ابنُ القيم (ت٧٥١هـ): «ولما كان كتابُ السنن لأبي داود سليمان بن الأشعث - رحمه الله - من الإسلامِ بالموضع الذي خصَّ به، بحيث صارَ حكَمـًا بين أهل الإسلام، وفصلًا في موارد النِّزاع والخِصام، فإليه يتحاكمُ المنصِفون، وبحكمِه يَرضى المحقِّقون؛ فإنه جمعَ شملَ أحاديث الأحكام، ورتّبَها أحسن ترتيب، ونظمَها أحسن نظام، مع انتقائها أحسن انتقاء، واطِّراحِه منها أحاديثَ المجروحين والضعفاء»[١].

وأثنى عليه وعلى مؤلِّفِه: الحافظُ أبو طاهر السِّلَفيُّ (ت٥٧٦هـ) فقال:

أَوْلَـى كتابٍ لذي فقهٍ وذي نظَرِ ... ومَن يكون مِن الأَوْزارِ في وَزَرِ[٢]:
ما قـد توَلَّى أبو داود محتَـــسِبـًا ... تأليفَه فأتَى كالضوءِ في القمَرِ
لا يَستطيعُ عليه الطَّعنَ مبتـدِعٌ ... ولو تقَطَّعَ من ضِغْنٍ ومن ضَجرِ[٣].
فليس يوجَدُ في الدنيا أصَـحُّ ولا ... أقوى من السُّنَّةِ الغَرَّاءِ والأثَرِ
وكلُّ ما فيه من قولِ النبيِّ ومِـن ... قولِ الصحابةِ أهلِ العلمِ والبصَرِ
يَرويه عن ثقةٍ[٤] عن مثلِه ثقــةٌ عن ... مثلِهِ ثقةٍ كالأنجُمِ الزُّهُرِ
وكان في نفسِه[٥] - فيما أحِقُّ ولا ... أَشُكُّ فيه - إمامـًا عاليَ الخطَرِ
يَدري الصحيحَ من الآثارِ يَحفظُه ... ومَن رَوى ذاكَ من أنثى ومِن ذكَرِ

(١) (تهذيب السنن) لابن القيم - بحاشية عون المعبود - (١/ ٢٣).
(٢) «الوَزَرُ»: الجبلُ المنيع، وكلُّ مَعقِل، والملجأ، والمعتصَم. (القاموس) (ص/ ٤٩٢). ومعنى البيت: ومَن يكون في معتَصَمٍ ومأمَنٍ من الأوزار، والأوزرُ جمعُ «وِزْر»، وهو الإثم.
(٣) الضِّغنُ هو الحقد، والضَّجِرُ هو التبرُّم.
(٤) كذا في (مقدمة السِّلَفي) و(الحطّة)، وفي (بستان المحدِّثين): «يَرويه ذو ثقة...» وهو الأنسب.
(٥) انتقلَ السِّلَفيُّ هنا من مدحِ كتاب السنن إلى مدح مؤلِّفِه، فيقول: إنه كان في نفسِه عالي الخطَر فيما أراه حقًّا وفيما لا أشكُّ فيه.

محَقِّقًا صادِقًا فيما يَجـــيءُ به ... قد شاعَ في البَدْوِ عنه ذَا وفي الحضَرِ
والصدقُ للمرءِ في الدارَينِ منقبَةٌ ... ما فوقَها أبداً فخرٌ لِـمُفْتَخِرِ[1].

وأثنى عليه الحافظُ ابنُ حجر في أبياتٍ ضمن قصيدةٍ له في مدح الرسول ﷺ قال:

مثل البخاري ثـــمَّ مسلم الذي ... يَتلوه في العليا أبو داودَا
فاقَ التصانيفَ الكِبارَ بجمعه الْـ ... أحكامَ فيها يَبذُلُ المجهودَا
قد كان أقوى ما رأَى في بابِـهِ ... يأتِي به ويُحَرِّرُ التجويدَا
فجزاه عنَّا الله أفضلَ ما جـــزَى ... مَن في الدِّيانةِ أبطلَ الترديدَا[2].

المطلب الثاني: عناية العلماءِ بسنن الإمام أبي داود:

اعتنى العلماءُ قديمـًا وحديثـًا بسنن الإمام أبي داود، فمِن شارحٍ له، ومن مختصِرٍ له، ومن مستخرجٍ عليه، واعتناؤهم به أخذَ أشكالًا متنوِّعةً، وسأذكرُ هنا أبرزَ ما أُلِّفَ حوله[3]:

(١) (مقدمة السِّلفي لمعالم السنن) (٤/ ٣٤٠-٣٤١)، وأوردَه صديق حسن خان في (الحطَّة) (ص/ ٢١٣)، والشاه عبد العزيز الدهلوي في (بستان المحدِّثين) (ص/ ٨٣).

(٢) (ديوان الحافظ ابن حجر العسقلاني) (ص/ ١٠٤-١٠٥).

(٣) لن أذكر هنا إلا ما كان خاصًّا بسنن الإمام أبي داود، فلن أتعرض للخدمات المشتركة التي قُدِّمَت لهذا الكتاب مع سائر الكتب الستة، كالتأليفِ في رجالِهم عمومـًا، ككتاب (المعجم المشتمِل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة النبل) لابن عساكر، وكتاب (الكمال) لعبد الغني المقدسي وفروعِه، كـ(تهذيب الكمال) للمزي، وتهذيبه للحافظ ابن حجر، والتقريب له أيضـًا، و(التذهيب) للذهبي، أو في أحاديثِهم وترتيبها على الأطراف، كما صنعَ ابنُ عساكر في الأطراف التي صنعَها على السنن الأربع، أو كما صنعَ المزيُّ في (تحفة الأشراف)، وهو على الكتب الستةِ كلِّها، فكلُّ هذه الجهود حول هذه الكتب - ومنها سنن أبي داود - تدلُّ على مدى عناية العلماء بها بسبب ما تمتازُ به من حيث المحتوى وشروط الانتقاء وغيرها من الفوائد التي امتازَت بها هذه الكتب.

١- الشروح[1]:

شُرِحَ سننُ الإمامِ أبي داود بشروحاتٍ كثيرةٍ، وسأذكرُ هنا أبرزَ الشروح المطبوعة، أما الشروح التي لم تطبع -وهي الأكثر- فلن أذكرَها.

فمن الشروح المطبوعة:

١- «معالِمُ السنن»: للإمام أبي سليمان حمد بن إبراهيم بن خطَّاب البُستي الخَطَّابي (ت٣٨٨)، وهو أوَّلُ شروحِ السنن ومن أشهرِها.

٢- «العد المودود في حواشي سنن أبي داود»: للحافظ زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (ت٦٥٦هـ)، وهو يُعتبر حاشية، وقد وضعَها على مختصرِه للسنن، وطُبع المختصرُ مع الحاشية.

٣- «الإيجاز في شرح سنن أبي داود السجستاني» للإمام النووي (ت٦٧٦هـ)، وهو شرحٌ جامع، ولكنه لم يتِمَّه، والمطبوعُ منه قطعة.

٤- وشرحَه الإمامُ ابنُ القيم (ت٧٥١هـ)، وشرحُه على مختصر المنذري، وقد طُبع مع مختصر المنذري و(معالم السنن) للخطابي.

٥- وشرحَ قطعةً منه الشيخُ محمودُ بنُ أحمد العينيُّ الحنفي (ت٨٥٥هـ)، وقد طُبع الموجودُ منه في سبعة مجلدات مع الفهارس.

---

(١) انظر: (جامع الشروح والحواشي) (٢/ ١٠٥٢-١٠٥٦)، (أبو داود حياته وسننه) للصباغ (ص/ ٣٢٨-٣٣٣)، (الإمام أبو داود السجستاني) للبراك (ص/ ٦٧-٧٣)، (تغليق التعليق على سنن الإمام أبي داود) (١/ ٧٦-٨٠)، (المدخل إلى سنن الإمام أبي داود) (ص/ ٩٤-١٠٤)، وغيرها من الكتب المؤلفة حول أبي داود وسننِه.

٦- «درجاتُ مرقاة الصعود إلى سنن أبي داود«: للشيخ علي بن سليمان الدِّمَنتي البُجُمْعوي (ت١٣٠٦هـ)، وهو تلخيصٌ لشرح السيوطي «مرقاة الصعود إلى سنن أبي داود»، وسيأتي ذكرُه في الشروح غير المطبوعة.

٧- «فتح الودود في شرح سنن أبي داود»: للشيخ أبي الحسن محمد بن عبد الهادي السندي (ت١١٣٨هـ).

٨- «غاية المقصود في حل سنن أبي داود»: للعلامة أبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي (ت١٣٢٩هـ)، وهو شرحٌ جليل، ولو تَمَّ لكان عملًا جليلًا، ولكنه لم يتمه، وطُبع منه ثلاث مجلدات.

٩- «عون المعبود على سنن أبي داود»: للشيخ أبي عبد الرحمن شرف الحق محمد أشرف بن أمير بن علي الصديقي العظيم آبادي (ت بعد ١٣٢٩هـ)، وهو من أشهر شروحه المطبوعة وأفضلِها.

١٠ «بذل المجهود في حَلِّ سُنن أبي داود»: للشيخ خليل أحمد السَّهارَنْفُوْري (ت١٣٤٦هـ)، وهو شرحٌ مبسَّط.

١١- «المنهلُ العَذْبُ المورود شرح سنن الإمام أبي داود»: لأحد علماء الأزهر الشيخ محمود محمد خطاب السبكي (ت١٣٥٢هـ)، وهو من الشروح الجامعة، ولكنه لم يكمِّله، وصلَ فيه إلى كتاب الحج. وأتمَّه أبنُه أمين محمود خطاب السبكي وسمَّاه «فتح الملك المعبود تكملة المنهل العذب المورود»، وصلَ فيه إلى باب «تعظيم الزنا» وهو مطبوعٌ مع شرح والده.

أما الشروح التي لم تطبع: فهي كثيرة، وتوجد لكثيرٍ منها نسخٌ خطية في المكتبات، كما أنّ بعضَها قد حُقِّقَ في رسائل علمية، كشرح ابن رسلان، ولكنه لم يُطبع إلى الآن.

ومن وجوه اعتناءِ علماء الأمةِ أيضـًا بسنن الإمام أبي داود:

٢- المختصرات: حيث اختصرَه بعضُهم لتسهيل الاستفادةِ منه، منها: مختصر المنذري، والبلخي، ومختصر الشيخ مصطفى ديب البغا.

٣- المستخرجات: ومنها مستخرج الحافظ محمد بن عبد الملك القرطبي، ومستخرج الحافظ قاسم بن أصبغ القرطبي، ومستخرج أبي بكر ابن منجويه.

٤- الزوائد: ومنها شرح ابن الملقن لزوائده على الصحيحين، وكتاب «إنجاز الوعود بزوائد أبي داود على الكتب الخمسة»: تأليف سيد كسروي حسن - من المعاصرين - وهو مطبوعٌ في مجلدين، وقد وصلَ عددُ الزوائد على الكتب الخمسة - حسب ترقيمِه - إلى (١٧٦٣) حديثـًا، ومنها: «زوائد سنن أبي داود على الصحيحَين والكلام على علل بعضِ حديثِه»، لعبد العزيز بن مرزوق الطريقي.

٥- الرجال: حيث اهتمُّوا برجاله، وأفردوهم بالترجمة أو التعريف، وممن ألف في ذلك: الحافظ أبو علي الغساني الجياني، وابن خلفون الأزدي، وغيرهما.

٦- وصلُ المعلَّقات:

ومن ذلك: كتاب «تغليق التعليق على سنن الإمام أبي داود»: للدكتور علي بن إبراهيم بن سعود عجين. وهو دراسة شاملة قيِّمةٌ حول المعلَّقات في سنن الإمام أبي داود، من حيث بيان منهج أبي داود فيها، وبيان أسباب التعليق، وصورها وحكمها، وكذلك وصل الأحاديث المعلَّقة في السنن، على غِرار ما فعلَه الحافظُ ابنُ حجر في كتابه «تغليق التعليق» من وصل معلَّقات صحيح الإمام البخاري. والرسالةُ مطبوعة.

٧- التصحيح والتضعيف:

وأبرزُ مَن يُذكَر في هذا المضمار هو الشيخ العلامةُ محمد ناصر الدين الألباني -رحمه الله تعالى- حيث أفردَ صحيحَه من ضعيفِه، وخدمَه خدمةً تليقُ به من هذه الناحية.

ومن ذلك أيضـًا: رسالة «ما سكتَ عنه الإمامُ أبو داود مما في إسنادِه ضعف« للشيخ الدكتور محمد بن هادي المدخلي، ولم تطبع إلى الآن.

٨- دراسات حول السنن ومؤلِّفِه:

كُتبت دراسات مستقلة حول سنن الإمامِ أبي داود ومؤلِّفِه، ومن ذلك:

١- «بذل المجهود في ختم السُّنَن لأبي داود» للحافظ محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت٩٠٢هـ)، وهو من أنفع الكتب حول الإمام أبي داود وسننِه، وهو مطبوع.

٢- «ختم سنن الإمام أبي داود» للعلامة عبد الله بن سالم البصري (ت١١٣٤هـ)، ابتدأه بشرح آخر حديثٍ من سنن الإمام أبي داود، ثم تطرَّق إلى التعريف بالإمام أبي داود وسننِه. وقد طُبع بتحقيق كاتب هذه السطور.

٣- «سنن أبي داود السجستاني، ومنهجُه، ومنزلةُ سننِه في الحديث»: للدكتور عبد المنعم السيد إبراهيم نجم. رسالة دكتوراه مقدمة لجامعة الأزهر سنة ١٣٩٣هـ، ولم تطبع إلى الآن، ولم أطلع عليها.

٤- «مقولات أبي داود النقدية في كتابه السنن»: رسالة ماجستير أعدَّها محمد سعيد حوى، الجامعة الأردنية، سنة ١٤١١هـ.

٥- «منهج أبي داود في كتابه السنن»: رسالة ماجستير أعدَّها عبد الرزاق السامرائي، جامعة بغداد، ولم أره مطبوعـًا.

٦- «أبو داود السجستاني وأثرُه في علم الحديث»: للشيخ الدكتور معوض بن بلال العوفي، وهي رسالة ماجستير قدَّمَها لجامعة أم القرى سنة ١٤٠٠هـ.

٧- «الإمامُ أبو داود ومكانة كتابه السنن»: للدكتور تقي الدين الندوي المظاهري. طُبع في المكتبة الإمدادية بمكة المكرمة عام ١٣٩٣هـ.

٨- «أبو داود: الإمام الحافظ الفقيه»: للدكتور المظاهري نفسِه. نشر: دار القلم - دمشق. وقد استفدت منه.

٩- «أبو داود: حياتُه وسننُه»: للدكتور محمد لطفي الصباغ. طبع المكتب الإسلامي، بيروت. وطُبع في مجلة البحوث الإسلامية، العدد الأول، سنة ١٣٩٥هـ (ص/ ٢٦١-٣٤٠)، وهي دراسةٌ قيمةٌ.

١٠- «الإمام أبو داود السجستاني وكتابُه السنن»: للشيخ عبد الله بن صالح البراك. وهي من الدراسات الجيدة حول أبي داود وسننِه.

١١- «تغليق التعليق على سنن الإمام أبي داود»: للدكتور علي بن إبراهيم عجين، والكتابُ في وَصْلِ معلَّقاتِ السنن، وقد بدأه بدراسةٍ جيدةٍ جادَّةٍ عن الإمام أبي داود وسنَنِه.

١٢- «المدخل إلى سنن الإمام أبي داود» لكاتب هذه السطور، وقد ذيلتُه برسالة الإمام أبي داود إلى أهل مكة، حيث حققتُها وذيَّلتُ المدخلَ بها.

هذه بعضُ الدراسات التي كُتِبَت حول الإمامِ أبي داود وسنَنِه، وهي- بالإضافةِ إلى الخدمات السابقةِ للسننِ من الشروح وغيرِها - تدلُّ على مدى عنايةِ العلماء بهذا الكتاب، وهذا كلُّه يدلُّ على مكانةِ هذا الكتابِ عند علماء الأمةِ.

ولا شك أن هذه الجهودَ المباركةَ حول هذا الكتاب كانت ترجمةً عمليَّةً لثناء الأئمة عليه، وقد سبقت أقوالُهم في ذلك، فلم يكتفوا بالثناءِ فقط، بل أولوه الاهتمامَ الذي يليقُ به روايةً ودرايةً.

المبحث الثالث: منهجُ الإمام أبي داود في تراجم الأبواب.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: منهجُه في صياغة التراجم.

المطلب الثاني: محاولتُه استيعابَ أحاديث الأحكام، مع الاختصار.

المطلب الأول: منهجُه في صياغة التراجم.

تراجِمُ أبوابِ سننِ أبي داود امتازَت بالوضوح والاختصارِ غالبًا، حتى تُناسِبَ موضوعَ الكتاب، ولم تخرج -في الغالب- عمَّا نجده عند أغلب الأئمة في تنوُّعها واختلافها وضوحًا وغموضًا، ويمكن تقسيمُ تراجمه إلى ثلاثة أنواع[1]:

أولًا: التراجم الظاهرة:

وهي التي تدلُّ على محتوى البابِ بجلاءٍ ووضوح، ولا تحتاجُ إلى إعمال الذهن والفكر كثيراً في فهم مدلولاتِها.

وهذا النوعُ هو الغالبُ في كتاب أبي داود، إلا أنه لم يَقتَصِرْ على أسلوبٍ واحدٍ فيها، بل استخدَمَ أساليبَ عديدةً في صياغةِ هذه التراجم، ومن ذلك:

---

(١) يُنظر في هذه التقسيمات: (الإمام الترمذي والموازنة بين جامعِه وبين الصحيحَين) للدكتور نور الدين عتر (ص/ ٢٧٥)، (تغليق التعليق على سنن أبي داود) (١/ ٥٦-٦٠)، (المدخل إلى جامع الترمذي) للدكتور الطاهر الأزهر خذيري (ص/ ٩٨-١٠٠)، (المدخل إلى سنن الإمام أبي داود) لكاتب السطور (ص/ ١٠٧-١١١).

أ- الترجمةُ بصيغةٍ خبَريَّةٍ عامةٍ تدلُّ على المحتوى العامِّ للباب، مثالُه: باب صفة وضوء النبي ﷺ، و: باب المسح على الخُفَّين.

ب- الترجمةُ بصيغةٍ خبريَّةٍ خاصَّةٍ بمسألةٍ في الباب، مثالُه: باب الوضوء بماء البحر، وأيضًا: باب الوضوء بالنبيذ.

ج- الترجمةُ ببيان الحكم الشرعي، مثالُه: باب فرض الوضوء، و: باب فرض الصلاة.

د- الترجمةُ بالإخبار عن بدءِ الحكم، مثالُه: بدء الأذان.

هـ- اقتباسُ الترجمة من حديث الباب.

- وهذا الاقتباسُ قد يكون حرفيًّا أو قريبًا من ذلك، ومثالُه: باب الماء لا يجنب، أخرجَ فيه حديثَ ابن عباسٍ - رضي الله عنهما - مرفوعًا: «إنّ الماءَ لا يجنب».

- وقد لا يكون حرفيًّا، بل يكون مما يُستَنبط من الحديث، ومثالُه: باب قولِ النبيِّ ﷺ: «كلُّ صلاةٍ لا يُتِمُّها صاحبُها: تُتَمُّ من تطوُّعِه»، ثم ساقَ حديثَ أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ: «إنّ أوَّلَ ما يُحاسَبُ الناسُ به يوم القيامةِ من أعمالِهم: الصلاة...» الحديث، وفيه: «وإن كان انتقص منها شيئًا، قال: انظروا، هل لعبدي مِن تطوُّع؟ فإن كان له تطوُّع قال: أتِمُّوا لعبدي فريضتَه مِن تطوُّعِه، ثم تؤخَذُ الأعمالُ على ذاكُم»[1].

(١) (ح/ ٨٦٤)، وفي نسخة: «ذاك».

فما ذكرَه في الترجمة هو معنى الحديث الذي ساقَه، وليس حديثًا مستقلًّا، كما فهمَه بعضُ الباحثين[1].

و- وضعُ تراجم للمسائل الخلافيَّة، مثالُه: باب كراهية استقبال القبلةِ عند قضاء الحاجة، ثم بوَّب: باب الرخصة في ذلك.

- وأيضًا: الوضوءُ مما مسَّ الذكر. ثم بوَّب: باب الرخصة من ذلك.

ز- تراجم لبيان النسخ في الحكم الشرعي، مثل: باب ترك الوضوء مما مسّت النار.

ح- وضع تراجم لبيان مذاهب الفقهاء، مثالُه:

- باب في المرأة تستحاض، ومَن قال: تدَعُ الصلاةَ في عدة الأيام التي كانت تحيض.

- وبوَّب: مَن قال إذا أقبلت الحيضةُ تَدَعُ الصلاة.

- وبوّبَ: مَن قال: تجمعُ بين الصلاتَين وتغتسلُ لهما غسلًا.

- وبوَّب: مَن قال: تغتسلُ مِن طُهرٍ إلى طهرٍ.

- وبوَّب: مَن قال: المستحاضةُ تغتسلُ من ظُهرٍ إلى ظهرٍ.

- وبوَّب: مَن قال: تغتسلُ كلَّ يومٍ مرَّة، ولم يقل: عند الظهر.

- وبوَّب: مَن قال: تغتسلُ بين الأيام.

(١) انظر: (تغليق التعليق على سنن أبي داود) (١/ ٥٨).

- وبوَّب: مَن قال: تتوضأ لكل صلاة.

وقد أتى على كلِّ مذاهب الفقهاء في هذه المسألة الخلافيَّة.

ط- الترجمةُ بآيةٍ قرآنيةٍ كريمة:

وهذه التراجم قليلةٌ في الكتاب، ومنها في كتاب الجهاد، بابٌ في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾[1].

ي- التراجم الاستفهامية:

وقد استخدَمها أبو داود - رحمه الله - لعدَّةِ معانٍ، منها:

١- لبيان الكيفيَّة، مثل: باب كيف يَستاك؟ وأيضًا: باب كيف المسح؟

٢- أن تكون المسألةُ خلافيَّة؛ مثالُه: بابٌ أيردُّ السلامَ وهو يبول؟

٣- لجَلْبِ انتباه القارئ إلى الحكم؛ مثالُه: أيصلِّي الرجلُ وهو حاقن؟

٤- الخلافُ في صحة الرواية؛ مثالُه: إذا خاف الجنبُ البردَ أيتيمَّم؟ ثم أوردَ حديثَ عمرو بن العاص ﷺ عندما صلَّى بأصحابِه متيمِّمًا وكان جنبًا، وفيه قولُه: «إني سمعتُ الله يقول: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾[2]، فضحكَ رسولُ الله ﷺ ولم يقل شيئًا»، ثم أوردَه من طريقٍ آخر وليس فيه التيمُّم.

(١) سورة (البقرة)، الآية (١٩٥).
(٢) سورة (النساء)، الآية (٢٩).

ثانياً: التراجم الاستنباطيَّة:

وهي التراجمُ التي لا تدلُّ على مدلول الأحاديث بظاهرِها، وتحتاجُ إلى إعمال الفكرِ فيها، وهي عند أبي داود قليلة، وقد يكون ذلك لأمور:

أ- أنه أرادَ أن ينقلَ مذاهبَ الفقهاءِ وأحكامَهم، وليس فقهه الشخصي، كما هو الحالُ عند الإمام البخاري؛ فإنّ تراجمَه الاستنباطيَّة حيَّرت العلماءَ وأشغلت فكرَهم، وذلك لاجتهادِه الشخصيِّ في كثيرٍ من المسائل، ولا شكَّ أنّ ما عنده من الدُّرَر تفوق ما عند الإمام أبي داود بكثير، وكلٌّ له هدفُه في عملِه.

ب- أنه كان على طريقة عامَّة أهلِ الحديث في الاستدلالِ بظاهرِ النصوصِ غالبًا، دون التعمُّق في الاستنباط في كتابٍ لا يَستهدفُ فئةً معيَّنة، بل هو للجميع.

ثالثاً: التراجمُ المرسَلة:

وهي التي تكون بلا عنوان، كأن يقول: باب...، ولا يَذكر ترجمةً معيَّنة. وهذه أيضًا قليلة في الكتاب، وعادةً ما يكون لها ارتباط بما سبقَها من أبوابٍ لها تراجم.

مثالُه: باب رقم (٩٢) في كتاب الطهارة، لم يذكر له ترجمةً معينة، وأخرج فيه حديثَ أوس بن أوس الثقفي: «أن النبيَّ ﷺ توضَّأ ومسحَ على نعلَيه وقدَمَيه»، وبوَّب قبله: باب المسح على الجورَبَين.

مما سبقَ يتضح أنّ أكثرَ أبواب سنن الإمام أبي داود هي من النوع الأول -الظاهر-، وهذا هو الأنسب مع موضوع كتابه، وتنويعُه في أساليبها يدلُّ على حسن صياغةٍ وسعة الإطلاع، وأمَّا النوعان الأخيران: فقليلان في الكتاب [1].

المطلب الثاني

محاولتُه استيعابَ أحاديث الأحكام، مع مراعاة الاختصار.

وفيه مقامان:

المقام الأول: محاولتُه استيعابَ أحاديث الأحكام.

المطلب الثاني: الاختصارُ في سنن الإمام أبي داود.

المقام الأول: محاولَتُه استيعابَ أحاديث الأحكام.

ذكرَ أبو داود في رسالتِه إلى أهل مكة أنه حاولَ استيعابَ جميع أحاديث الأحكام، قال - رحمه الله -: «ولا أعرفُ أحداً جمعَ على الاستقصاءِ غيري»[2].

وقال قبله: «فإن ذُكِرَ لكَ عن النبيِّ ﷺ سنةٌ ليس مما خرَّجتُه: فاعلَم أنه حديثٌ واهٍ[3]، إلّا أن يكون في كتابي من طريقٍ آخر؛ فإني لم أخرِّج الطرُق؛ لأنه يَكبُرُ على المتعلِّم»[4].

---

(١) انظر: (تغليق التعليق على سنن أبي داود) (١/ ٦٠)، (من فوائد درس الشيخ عبد المحسن العباد في سنن أبي داود) - المطبوع مع (ختم سنن أبي داود) للبصري (ص/ ١٤٨).

(٢) (رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سنَنِه) (ص/ ٦٨).

(٣) انظر التعليق على هذه الجملة في (رسالة أبي داود إلى أهل مكة).

(٤) المصدر السابق (ص/ ٦٨).

وقال أيضـًا: «وهو كتابٌ لا تَرِدُ عليك سنةٌ عن النبيِّ ﷺ بإسنادٍ صالحٍ إلّا وهي فيه، إلا أن يكون كلامٌ استُخرِجَ من الحديث، ولا يكادُ يكون هذا»[1].

وهذه النصوصُ تدلُّ على أن الإمامَ يرى أنه حاولَ استيعابَ أحاديثِ الأحكام، وخاصةً إذا كانت في الأصول.

وقد تفاوَتت مواقفُ العلماء حيالَ هذه المسألة، فمن مصَرِّحٍ بما صرَّحَ به أبو داود، مُقِرًّا له في دعواه، ومِن منتَقِدٍ إياه في دعواه، ومن موَجِّهٍ كلامَه بما لا يتنافى مع الواقع.

أمّا الرأي الأول – موافقةُ أبي داود في دعواه –: فمن أبرزِ الذاهبين إليه أبو حامد الغزالي، حيث قال في شروط المجتهد: «لا يلزمُه حفظُها – أي: أحاديث الأحكام – عن ظهر قلبه، بل أن يكون عنده أصلٌ مصحَّحٌ لجميع الأحاديث المتعلقةِ بالأحكام، كـ(سنن أبي داود)، و(معرفةِ السنن) لأحمد البيهقي، أو أصل وقعت العنايةُ فيه بجمع الأحاديث المتعلقةِ بالأحكام...»[2].

وأما الرأي الثاني – وهو رأيُ مَن انتقدَه في دعواه –: فمنهم الإمامُ النوويُّ حيث قال: «لا يصحُّ التمثيلُ بسنن أبي داود؛ فإنه لم يَستوعِب الصحيحَ من أحاديث الأحكام، ولا معظَمَه، وذلك ظاهرٌ، بل معرفتُه ضروريَّةٌ لِـمَن له أدنى إطلاع، وكم في صحيحَي البخاريِّ ومسلمٍ من حديثٍ حكميٍّ ليس في سنن

(١) المصدر السابق (ص/ ٧١). ومعنى كلامِه: أنّ الكتابَ مستوعِبٌ - في نظره - لجميع السنن، وهي أحاديث الأحكام، ولا ينقصُه سوى ذكر كلام الأئمة الفقهاء الذي يكون مستَنبطـًا من السنن.

(٢) (المستصفى من علم الأصول) للغزالي (٢/ ٣٨٤) - تحقيق:د.محمد الأشقر –.

أبي داود، وأما ما كان في الترمذيِّ والنسائي وغيرِهما من الكتب المعتَمَدة: فكثرتُه وشهرتُه غنيَّةٌ عن التصريح بها»[1].

وأما الرأي الثالث - مَن توسَّطَ في الأمر - وذهبَ إلى أن أبا داود استوعبَ معظمَ أحاديث الأحكام، وليس جميعَها: فمنهم الإمام أبو زرعة العراقي، حيث قال متعقِّبًا النوويَّ في كلامه السابق: «لا نسلِّمُ ما ذكرَه من أنّ أبا داود لم يستوعب معظمَ أحاديث الأحكام؛ فالحقُّ أنه ذكرَ معظَمَها، وما لم يذكره منها: فهو يسيرٌ بالنسبةِ إلى ما ذكرَه».

ثم قال: «وقد صرَّحَ بذلك النوويُّ نفسُه في (شرح أبي داود) فقال: ينبغي للمشتَغِلِ بالفقه وبغيرِه: الاعتناءُ بسنن أبي داود، وبمعرفتِه التامَّة؛ فإنّ معظمَ أحاديث الأحكام التي يُحتَجُّ بها: فيه، مع سهولة تناوُلِه، وتلخيصِ أحاديثِه، وبراعةِ مصنِّفِه، واعتنائِه بتهذيبِه»[2].

وممّن ذهبَ إلى هذا الرأي: أبو علي البَنْدَنِيْجِيُّ (ت٤٢٥هـ) من المتقدِّمين[3]، والسخاويُّ من المتأخرين، حيث قال: «ويتعيَّنُ حملُه على المعظم»[4].

(١) (روضة الطالبين) للنووي (١١/ ٩٥).

(٢) نقلَه السيوطيُّ في (البحر الذي زخر) (٣/ ١١٣٨)، والبصريُّ في (ختم سنن الإمام أبي داود) (ص/ ٧٥)، ونقلَ السخاويُّ الجزء الأولَ من كلام العراقي في (بذل المجهود) (ص/ ٥٧-٥٨).

(٣) هو أبو علي الحسن بن عبد الله - وقيل عبيد الله - البندنيجي، من كبار فقهاء الشافعية.

(٤) (بذل المجهود) للسخاوي (ص/ ٥٧).

وهذا الرأي هو الراجح - والله تعالى أعلم - فهو كما قال الخطابي: «جمعَ في كتابه من الحديث في أصول العلم وأمهاتِ السننِ وأحكامِ الفقه ما لا نعلمُ متقدِّمـًا سبقَه إليه، ولا متأخراً لَحقَه فيه»[1].

وأما ما يُفهَم من كلام أبي داود من دعواه أنه قصدَ استيعابَ جميع أحاديث الأحكام: تبقى دعوىً منه حسب ما وصلَ إليه علمُه، وبعد أن استنفدَ جهده في جمع الأحاديث، وهذا لا يعني الجزم بأنه قد بلغ كلَّ ما كان يريده، ولكن من المؤكد أنه بلغ أكثرَ ما كان يريده، والله تعالى أعلم[2].

المقام الثاني: الاختصارُ في سنن الإمام أبي داود.

حاولَ الإمامُ أبو داو أن يجمَعَ بين الاستيعاب - لأحاديث الأحكام - وبين الاختصار، فكما أنه حاولَ أن لا يفوتَه شيءٌ من السنن الواردة في الأحكام: حاولَ في الوقتِ نفسِه أن لا يطولَ حجمُ الكتاب، فسلكَ مسلكَ الاختصار؛ ليكون كتابُه جامعـًا بين الاستيعاب والاختصار.

وسأذكرُ هنا مظاهرَ الاختصارِ في «سنن أبي داود»، مع التمثيل لظاهرةٍ واحدةٍ منها، فمنها[3]:

- ما سبق قريبـًا من قلَّة الأحاديث في الباب الواحد.

(١) (معالم السنن) (١/ ١٣).

(٢) للتفصيل أكثر انظر: (أبو داود: حياته وسننه) للصباغ (ص/ ٣٠٥)، (المدخل إلى سنن الإمام أبي داود) لكاتب السطور (ص/ ١١٣-١١٥).

(٣) انظر: (أبو داود: حياته وسننه) للصباغ (ص/ ٣٠٣-٣٠٤)، (المدخل) لكاتب السطور (ص/ ١١٥-١١٧).

- ومنها: أنه يعمدُ إلى الحديث الطويل، فيختصِرُه، فلا يُورِدُ منه إلّا موضعَ الفقه منه، وقد أشارَ إلى هذا في رسالتِه إلى أهل مكة فقال: «وربما اختصرتُ الحديثَ الطويل؛ لأني لو كتبتُه بطولِه لم يَعلم بعضُ مَن سمعَه، ولا يفهم موضع الفقه منه، فاختصرتُه لذلك»[1]، وفي الغالب يشير إلى أنه اختصرَه، وقد يذكر قولَ الراويِّ باختصارِه، كما في (ح/ ٤٩)، حيث قال بعد أن أوردَه: «قال مسدَّد: فكان حديثًا طويلًا ولكني اختصَرتُه».

- ومنها: أنه يأتي بحديث، ثم يأتي بعد ذلك بسندٍ آخر ويقول: «بمعناه»، كما في (ح/ ٣٤، ٧٢، ٢٥٢، ٢٦٣) وغيرِها، فهذه الكلمةُ أغنته عن إعادة الحديث. ولكي يكون كلامه دقيقًا قال: «بمعناه»، منبِّهًا على أنّ هناك فرقًا لفظيًّا بين الروايتَين لا يؤثِّرُ في المعنى.

- ومنها: أنه إذا وجدَ روايتَين في إحداهما زيادة: جاءَ بالأولى، ثم أوردَ سندَ الثانية، وجاءَ بالزيادة، ولا يُعيد ما سبقَ ذكرُه، وإنما يكتفي بقوله: «وذكرَ الحديث»، ومثل هذا كثيرٌ في كتابه، كما في الأحاديث: (١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤).

- ومنها: أنه إذا روى حديثًا مختصَراً: نقلَ قولَ الراويِّ باختصارِه، كما في (ح/ ٤٩)، حيث قال بعد أن أوردَه: «قال مسدَّد: فكان حديثًا طويلًا ولكني اختصَرتُه».

(١) (رسالةُ أبي داود إلى أهل مكة في وصف سنَنِه) (ص/ ٦٤).

ففي الحديث الأول منها ذكرَ حديثَ عبد خير الذي يَصِفُ وضوءَ عليٍّ ﷺ ولفظُه: «حَدَّثَنا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا أبو عَوَانَة، عَنْ خَالِدِ بنِ عَلْقَمَة، عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ قَالَ: أَتَانَا عَلِيٌّ ﷺ وَقَدْ صَلَّى، فَدَعَا بِطَهُورٍ، فَقُلنَا: مَا يَصْنَعُ بِالطَّهُورِ وَقَدْ صَلَّى؟! مَا يُرِيدُ إِلَّا لِيُعَلِّمَنَا، فَأُتِيَ بِإِنَاءٍ فِيهِ مَاءٌ وَطَسْتٍ[1] فَأَفْرَغَ مِن الْإِنَاءِ عَلَى يَمِينِهِ، فَغَسَلَ يَدَيْهِ ثَلَاثًا، ثُمَّ تَمَضْمَضَ وَاسْتَنْثَرَ ثَلَاثًا، فَمَضْمَضَ وَنَثَرَ مِن الْكَفِّ الَّذِي يَأْخُذُ فِيه، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، ثُمَّ غَسَلَ يَدَهُ الْيُمْنَى ثَلَاثًا، وَغَسَلَ يَدَهُ الشِّمَالَ ثَلَاثًا، ثُمَّ جَعَلَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ فَمَسَحَ بِرَأْسِهِ مَرَّةً وَاحِدَةً، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَهُ الْيُمْنَى ثَلَاثًا، وَرِجْلَهُ الشِّمَالَ ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ: مَنْ سَرَّه أَن يَعْلَمَ وُضُوءَ رَسُولِ الله ﷺ: فَهُوَ هَذَا»[2].

وبعد ذلك أوردَ أبو داود روايةً أخرى بسندٍ آخر عن عبدِ خير: «صَلَّى عَلِيٌّ ﷺ الغَدَاةَ، ثُمَّ دَخَلَ الرَّحْبَةَ فَدَعَا بِمَاءٍ، فَأَتَاهُ الغُلَامُ بِإِنَاءٍ فِيهِ مَاءٌ، وَطَسْتٍ، قَالَ: فَأَخَذَ الْإِنَاءَ بِيَدِهِ الْيُمْنَى، فَأَفْرَغَ عَلَى يَدِهِ الْيُسْرَى، وَغَسَلَ كَفَّيْهِ ثَلَاثًا، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ الْيُمْنَى فِي الإِنَاء، فَمَضْمَضَ ثَلَاثًا، وَاسْتَنْشَقَ ثَلَاثًا»، ثُمَّ سَاقَ قَرِيبًا مِنْ حَدِيثِ أَبِي عَوَانَةَ، قَالَ: «ثُمَّ مَسَحَ رَأْسَه مُقَدَّمَه وَمُؤَخَّرَه مَرَّةً»، ثُمَّ سَاقَ الْحَدِيثَ نَحْوَه[3].

ثم أوردَ الروايةَ الثالثةَ بسندٍ ثالثٍ عن عبد خير أيضًا، وفيها زيادة: «رَأَيْتُ عَلِيًّا ﷺ أُتِيَ بِكُرْسِيٍّ فَقَعَدَ عَلَيْه، ثُمَّ أُتِيَ بِكُوزٍ مِن مَاءٍ، فَغَسَلَ يَدَيْهِ ثَلَاثًا، ثُمَّ تَمَضْمَضَ مَعَ الِاسْتِنْشَاقِ بِمَاءٍ وَاحِدٍ»، وَذَكَرَ الحَدِيثَ[4].

(١) أي: فأُتي بطستٍ أيضًا، معطوفٌ على « إناءٍ «.
(٢) (ح/ ١١١).
(٣) (ح/ ١١٢).
(٤) (ح/ ١١٣).

ثم أوردَ الروايةَ الرابعةَ عن زِرِّ بنِ حُبَيش: «أَنَّه سَمِعَ عَلِيًّا ﷺ وَسُئِلَ عَن وُضُوءِ رَسُولِ الله ﷺ»، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ وَقَال: «وَمَسَحَ عَلَى رَأْسِهِ حَتَّى لَـمَّا[1] يَقْطُرْ، وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا كَانَ وُضُوءُ رَسُولِ الله ﷺ»[2].

وبهذا الترتيب البديع: استطاعَ أبو داود أن يستوعبَ روايات الحديث من جهة، وكذلك من ذكر الاختلافِ في ألفاظِه، ومراعاة الاختصار من جهةٍ أخرى.

وبهذه الوجوه الكثيرة المتنوِّعة: استطاعَ أبو داود أن يَجمع بين استيعابِ أكبرِ قدرٍ ممكن من أحاديث الأحكام، وبين الاختصار الذي هو أدعى إلى الانتفاع بالكتاب.

المبحث الرابع: شرطُ الإمام أبي داود في سننه، ودرجةُ أحاديثه

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: بيان شرط الإمام أبي داود في سننه من حيث الجملة.

المطلب الثاني: درجةُ أحاديث سنن الإمام أبي داود.

---

(١) «لَـمَّا» تأتي على ثلاثة وجوه، منها: أن تكون بمعنى «لَـم»، كما هو الحالُ هنا. انظر: (عون المعبود) (١/ ١٩٤).

(٢) (ح/ ١١٤).

المطلب الأول: بيان شرط الإمام أبي داود في سننه من حيث الجملة.

إنّ شروطَ الأئمة والمصنِّفين تُعرف بأقوالهم التي بيَّنوا فيها شرطَهم في الكتاب، كما أنها تُعرف بأقوال أئمة الشأن، الذين درسوا هذا الجانبَ من تلك الكتب، وتُعرف أيضـاً: باستقراء صنيعِهم في الكتاب.

أمَّا بالنسبة للجانب الأول، وهو معرفةُ شرطِهم بأقوالهم:

فالإمامُ أبو داود لم يُقدِّم لـ(سُنَنِه) بمقدِّمةٍ يوضِّحُ فيها شرطَه، كما صنعَه الإمامُ مسلمُ بنُ الحجَّاج -رحمه الله تعالى-، ولكن تُعتَبَرُ رسالتُه إلى أهل مكة في وصفِ سُننه بمثابة المقدمة، حيث أشارَ فيها إلى جوانب مهمةٍ في شرطه، سواء من حيث الرُّواة، أو الرويات (الأحاديث)، فهي أهمُّ مصدرٍ فيما يتعلقُ ببيان منهج الإمامِ أبي داود في سننه، وسنأخذُ منها مقتطفاتٍ توضِّحُ هذا الجانبَ إن شاء الله تعالى.

أمَّا بالنسبةِ للجانب الثاني:

فأقوالُ الأئمةِ في بيان شرطِ الإمام أبي داود -رحمه الله تعالى- كثيرة، وهي متوافقةٌ في كثيرٍ من النقاط، وفيها اختلافٌ في بعضِها، وسنذكرُها أيضـاً لتجليةِ هذا الجانب.

وفيما يلي نتلمَّسُ شرطَه في سننه من خلال ما بيَّنه في تلك الرسالة، مضافـاً إلى ذلك ما قد يُعرف من تطبيقاتِه العمليَّةِ في سننه، وما ذكرَه العلماءُ في بيان شرطِه.

ويمكن تلخيصُ ذلك كلِّه في الفقرات التالية:

١- ما أوردَه في سننه من الأحاديث: هي أصحُّ ما عرفَه في ذلك الباب:

قال أبو داود في رسالته: «..فإنكم سألتم أن أذكرَ لكم الأحاديثَ التي في كتاب «السُّنَن»: أهي أصحُّ ما عرفتُ في الباب؟.. فاعلَموا أنه كذلك كلِّه...»[(١)].

أي: إنّ ما أوردَه في سننه هو أصحُّ ما عرفَه في الباب.

٢- رواية الأحاديث المشهورة المعروفة، وترك الأحاديث الغريبة:

قال - رحمه الله - في رسالتِه المذكورة: «والأحاديثُ التي وضعتُها في كتاب «السنن» أكثرُها مشاهير، وهي عند كلِّ مَن كتبَ شيئًا من الأحاديث، إلّا أنّ تمييزَها لا يَقدِرُ عليه كلُّ الناس، والفخرُ بها أنها مشاهير[(٢)]...»[(٣)].

٣- إخراجُه لأنواع الحديث المقبول:

قال - رحمه الله - فيما نُقِلَ عنه: «ذكرتُ الصحيحَ وما يَشبهُه وما يُقاربُه»[(٤)]، وهذا يدلُّ على أنّ كتابَه يَشملُ أنواعًا: الصحيح لذاتِه، وشبهُه الصحيح لغيره، وما يُقارِبُه الحسن لذاتِه[(٥)].

---

(١) (رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننِه) (ص/ ٦٣).

(٢) أي: ميزةُ هذه الأحاديث أنها مشاهير.

(٣) (رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننِه) (ص/ ٧٢-٧٣).

(٤) أسندَه الخطيبُ في (تاريخ بغداد) (٩/ ٥٧) - وعنه ابنُ عساكر في (تاريخ مدينة دمشق) (٢٢/ ١٩٦)، والسِّلفي في مقدمته على (معالم السنن) (٤/ ١٦٥) - إلى أبي داود من طريق ابن داسة.

(٥) انظر: (النكت الوفية) للبقاعي (ل/ ٧٣/ أ)، (الحطة) (ص/ ٢١٨).

٤- إخراجُه للحديث المرسَل إذا لم يكن في الباب غيرُه؛ ليتناسبَ مع موضوع الكتاب:

قال - رحمه الله -: «فإن لم يكن مسندٌ ضدّ المراسيل، ولم يوجد المسند: فالمرسلُ يُحتَجُّ به، وليس هو مثل المتصل في القوة»[١].

وقال: «وإنَّ من الأحاديث في كتاب السنن ما ليس بمتصل، وهو مرسلٌ ومدلس، وهو إذا لم تُوجَد الصِّحاحُ عند عامَّة أهل الحديث على معنى أنه متصل»[٢].

٥- التزامُه ببيان ما كان فيه وَهَنٌ شديد:

قال - رحمه الله -: «وما كان في كتابي من حديثٍ فيه وهَنٌ شديدٌ: فقد بيَّنتُه»[٣].

وهل وفَّى - رحمه الله - بما وعَدَ به؟ قال الحافظُ الذهبي: «فقد وفَّى - رحمه الله - بذلك حسبَ اجتهادِه، وبيَّنَ ما ضَعْفُه شديدٌ ووَهنُه غير محتمل... وما كان بيِّنَ الضعفِ من جهةِ راويه: فهذا لا يَسكتُ عنه، بل يُوهِنُه غالبًا، وقد يَسكتُ عنه بحسبِ شهرتِه ونكارتِه»[٤].

---

(١) (رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصفِ سننِه) (ص/ ٦٦). وانظر شرحَه فيما سيأتي في (رسالة أبي داود).

(٢) المصدر السابق (ص/ ٧٤).

(٣) المصدر السابق (ص/ ٦٩).

(٤) (سير أعلام النبلاء) (١٣/ ٢١٤-٢١٥).

وقال الحافظُ ابنُ حجر: «وفي قولِ أبي داود (وما كان فيه وهنٌ شديد بيّنتُه): ما يُفهم أنّ الذي يكون فيه وهنٌ غيرُ شديد: أنه لا يُبيِّنُه»[1].

ومن أمثلةِ بيانِه للمنكَرِ في السندِ أو المتن[2]: ما رواه عن شيخِه محمد بن إسماعيل بن أبي سمينة البصري: حَدَّثَنَا مُعَاذٌ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ عِكْرِمَة، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ - أَحْسَبُهُ عَنْ رَسُولِ الله ﷺ - قَالَ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُم إِلَى غَيْرِ سُتْرَةٍ: فَإِنَّهُ يَقْطَعُ صَلَاتَهُ الكَلْبُ، وَالْحِمَارُ، وَالْخِنْزِيرُ، وَاليَهُودِيُّ، وَالْمَجُوسِيُّ، وَالمرْأَةُ، وَيُجْزِئُ عَنْهُ إِذَا مَرُّوا بَيْنَ يَدَيْهِ عَلَى قَذْفَةٍ بِحَجَرٍ».

قَالَ أَبو داود: «فِي نَفْسِي مِن هَذَا الْحَدِيثِ شَيْءٌ، كُنْتُ أُذَاكِرُ بِه إِبْرَاهِيمَ وَغَيْرَه، فَلَمْ أَرَ أَحَدًا جَاءَ بِه عَنْ هِشَام، وَلَا يَعْرِفُه، وَلَمْ أَرَ أَحَدًا يُحَدِّثُ بِهِ عَنْ هِشَام، وَأَحْسَبُ الْوَهْمَ مِنْ ابْنِ أَبِي سَمِينَةَ - يَعْنِي[3] مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَعِيلَ الْبَصْرِيَّ مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ - وَالمُنكَرُ فِيهِ ذِكْرُ الْمَجُوسِيِّ، وَفِيه: عَلَى قَذْفَةٍ بِحَجَرٍ، وَذِكْرُ الْخِنْزِير، وَفِيهِ نَكَارَةٌ، وَلَمْ أَسْمَعْ هَذَا الْحَدِيثَ إِلَّا مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَعِيلَ بْنِ أَبِي سَمِينَة، وَأَحْسَبُهُ وَهِمَ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يُحَدِّثُنَا مِنْ حِفْظِه».

وقد بيَّنَ هنا المنكَرَ في المتن، كما أشارَ إلى مرجع النكارة في السند.

٦- أنّ ما سكَتَ عنه فهو صالح:

---

(١) (النكت على كتاب ابن الصلاح) للحافظ ابن حجر (١/ ٤٣٥).

(٢) للوقوف على أمثلةٍ كثيرة أخرى، انظر: (أبو داود: حياته وسننه) للدكتور محمد لطفي الصباغ (ص/ ٣١٢-٣١٣).

(٣) هذا التوضيحُ من الراوي عن أبي داود.

وهذه المسألة هي المعروفة بـ«ما سكتَ عنه أبو داود»، وهي من المسائل التي طالَ الخلافُ حولها، واختلفَ الأئمةُ في تفسيرها، وسيأتي التفصيلُ فيها في المبحث اللاحق (الخامس) إن شاء الله تعالى.

المطلب الثاني: بيان درجاتِ أحاديث سنن الإمام أبي داود

أولًا: بيان درجات أحاديث سنن الإمام أبي داود:

عدَّ العلماءُ سننَ الإمام أبي داود من مظانِّ الحديثِ الحسنِ من حيث الجملة، أمَّا من حيث التفصيل: فقد قسم الإمامُ الذهبيُّ أحاديثَه إلى درجات، قال -رحمه الله تعالى- بعد ذكرِه لمنهج أبي داود فيما سكتَ عنه:

«فكتابُ أبي داود:

١- أعلى ما فيه من الثابت: ما أخرجَه الشيخان، وذلك نحوٌ من شطر الكتاب[(١)].

٢- ثم يليه: ما أخرجَه أحدُ الشيخَين، ورَغِبَ عنه الآخر[(٢)].

٣- ثم يليه: ما رغبا عنه، وكان إسنادُه جيِّداً، سالِـمـًا من علةٍ وشُذوذ.

٤- ثم يليه: ما كان إسنادُه صالِحـًا، وقَبِلَه العلماءُ لمجيئِه من وَجهَين لَيِّنَين فصاعداً، يَعضُدُ كلُّ إسنادٍ منهما الآخر.

---

(١) عددُ ما أخرجه الشيخان في «سنن أبي داود»: (٩٠٩).

(٢) عددُ ما أخرجَه البخاريُّ فقط في «سنن أبي داود»: (٣٨٥)، وما أخرجَه مسلمٌ فقط: (٦٧٠)، فمجموعُ ما أخرجَه الشيخان أو أحدُهما في سنن أبي داود هو: (١٩٦٤)، وذلك حسب جردٍ أولِيٍّ بالاعتمادِ على تخريج طبعة الدعاس.

٥- ثم يليه: ما ضُعِّفَ إسنادُه لنقصِ حِفظِ راوِيه، فمثلُ هذا يُمَشِّيه أبو داود، ويَسكُتُ عنه غالبـًا.

٦- ثم يليه: ما كان بَيِّنَ الضعفِ من جهةِ راويه. فهذا لا يَسكتُ عنه، بل يُوهِنه غالبـًا، وقد يَسكتُ عنه بحسب شُهرتِه ونكارَتِـه[١]، والله أعلم»[٢].

والتفصيلُ الذي ذكرَه الذهبيُّ هو الراجحُ بالنظرِ إلى واقع الكتاب، ولكن قد لا يَستقيمُ ما ذكرَه من أنّ ما أخرجَه الشيخان في السنن نحوٌ من شطر الكتاب[٣]، إلّا إذا قيل إنّ ذلك يَشملُ مع ما أخرجَهما أو أحدُهما: يشملُ أيضـًا ما كان على شرطِهما أو على شرطِ أحدِهما، وهذا بعيد.

وما ذكرَه الذهبيُّ في التفصيل السابق هو الصوابُ أيضـًا بالنظرِ إلى الراجح في معنى الصلاحيَّة عند الإمام أبي داود، كما سيأتي بيانُه في المبحث الخامسِ -إن شاء الله تعالى-.

وقد عُلِم من هذا التفصيل وجودُ الأحاديث الضعيفة في سنن الإمام أبي داود، وعددُها في «ضعيف سنن أبي داود» للعلامة الشيخ الألباني (١٠٤٢) حديثـًا.

ثانياً: طبقاتُ رجال سنن الإمام أبي داود من حيث العدالة والضبط:

ما سبق هو بيانُ درجة أحاديث سنن أبي داود، أمّا درجةُ رجالِه وطبقاتُهم من حيث العدالةِ والضبط: فقد بيَّنها الإمامُ أبو بكر محمدُ بنُ موسى الحازميُّ

(١) أو لأسبابٍ أخرى سيأتي بيانُها في المطلب الأول من المبحث الثالث - إن شاء الله تعالى -.
(٢) (سير أعلام النبلاء) (١٣/ ٢١٤-٢١٥).
(٣) لأنّ مجموعُ ما أخرجَه الشيخان أو أحدُهما في سنن أبي داود هو: (١٩٦٤) كما سبق قريبـًا.

(ت٥٨٤هـ) في شروطه، ومثَّلَ لها بمثالٍ وهو: أن نعلمَ أنّ أصحابَ الإمام محمد بن شهاب الزهري على طبقاتٍ خمس، ولكلِّ طبقةٍ منها مزيَّةٌ على التي تليها وتفاوُت:

أمّا مَن كان في الطبقة الأولى: فهو الغايةُ في الصحة، وهو غايةُ مقصد البخاري.

والطبقةُ الثانية: شاركَت الأولى في العدالة، غيرَ أنّ الأولى جَمَعت بين الحفظ والإتقان، وبين طولِ الملازَمةِ للزهريِّ، حتى كان فيهم مَن يُزامِلُه في السفر، ويُلازِمُه في الحضر، والطبقةُ الثانية لم تُلازِم الزهريَّ إلّا مدةً يسيرةً، فلم تُمارِس حديثَه، وكانوا في الإتقان دون الطبقة الأولى. وهم شرطُ الإمام مسلم.

الطبقةُ الثالثة: جماعةٌ لزموا الزهريَّ مثلَ أهل الطبقة الأولى، غيرَ أنه لم يَسلَموا من غوائل الجرح، فهم بين الردِّ والقبول. وهم شرطُ أبي داود والنسائي.

الطبقة الرابعة: قومٌ شارَكوا أهلَ الطبقة الثالثةِ في الجرح والتعديل، وتَفَرَّدوا بقِلَّةِ ممارسَتِهم لحديث الزهري؛ لأنهم لم يُصاحبوا الزهريَّ كثيراً. وهم شرطُ أبي عيسى الترمذي.

الطبقة الخامسة: نَفَرٌ من الضعفاء والمجهولين، لا يُخَرّج حديثُهم إلّا على سبيل الاعتبار والاستشهاد عند أبي داود فمَن دونه، فأمّا عند الشيخَين: فلَا[1].

(١) انظر: (شروط الأئمة الخمسة) للحازمي (١٥١-١٥٤).

مما سبق يتبيَّنُ أنّ الإمامَ أبا داود يخرجُ أحاديثَ الطبقة الأولى والثانيةِ على سبيل الاستيعاب، فلذلك اعتبرَ الذهبيُّ أنّ ما كان على شرط الشيخَين أو أحدِهما أكثرُ من شطر الكتاب.

وكذلك يَنزلُ إلى الطبقة الثالثةِ فيَحتَجُّ بأحاديث أصحابِها ممَّن ترجَّحَ عنده قبولُ روايتِه، وهذا شرطُه.

وقد يَنزلُ إلى الطبقة الرابعةِ، فيحتَجُّ - كذلك - بمَن ترجَّحَ لديه قبولُ روايتِه.

أما الطبقة الخامسة: فلا يَحتجُّ بها، ولا يخرج أحاديثَ أصحابها إلّا على سبيل الاعتبار والاستشهاد.

أمّا الرواة المتروكون: فلا يخرج أحاديثَهم؛ لا احتجاجًا ولا اعتباراً، كما نصَّ في رسالتِه إلى أهل مكة أنه لا يخرج في سننِه عن رجلٍ متروكِ الحديثِ شيئًا[1]، كما سبق قولُ ابن منده: إنّ شرطَ أبي داود والنسائي إخراجُ أحاديثِ قومٍ لم يُجمَع على تركِهم[2].

ثالثاً: لماذا أوردَ أبو داود الضعيفَ في كتابه؟

تساءَلَ البعضُ عن سببِ إخراج أبي داود عن مثل هؤلاء الضعفاء، ولماذا أخرج الأحاديثَ الضعيفةَ في سننِه؟

(١) (رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه) (ص/ ٦٦).

(٢) هذه عبارة ابن طاهر المقدسي في (شروط الأئمة الستة) (ص/ ٨٩)، وانظر كلامَ ابن منده في رسالتِه (شروط الأئمة) (ص/ ٧٣)، وراجع: (تغليق التعليق على سنن الإمام أبي داود) (١/ ٩٢).

وأجابوا عن ذلك بعدة أجوبة، وهي[1]:

١- لأنّ طريقتَه في التصنيف هي أن يَجمَعَ كلَّ الأحاديث التي تتضمَّنُ أحكامًا فقهيةً ذهبَ إلى القولِ بها عالِمٌ من العلماء.

٢- لأنه كان يرى أنّ الحديثَ الضعيفَ إن لم يكن شديدَ الضعف فهو أقوى من رأي الرجالِ ومن القياس، كما سيأتي تفصيلُه عند إيراد أقوال العلماء في تفسير «الصالح» عند أبي داود.

٣- أمّا إذا كان الحديثُ شديد الضعف: فإنما يُورِدُه لبيان ضَعفِه، وكأنه بذلك يردُّ على مَن استدلَّ به قائلًا: لا يستقيمُ لكم الاستدلالُ بهذا الحديث؛ لكونه شديد الضعف.

ومثالُه: عقدَ أبو داود بابًا بعنوان: «باب النهي عن التلقين»، ثم أوردَ حديثًا من طريق أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي ﷺ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «يا علي، لا تفتح على الإمام في الصلاة»[2].

ثم قال أبو داود: «أبو إسحاق لم يَسمَع من الحارثِ إلا أربعةَ أحاديث ليس هذا منها». أي: إن الحديثَ منقطع، إضافة ذلك ضعفُ الحارثِ نفسِه، فالحديثُ شديد الضعف، ولم يُورِد في هذا البابِ غيرَه.

---

(١) انظر: (شروط الأئمة الستة) لابن طاهر المقدسي (ص/ ٩١-٩٢)، (أبو داود: حياته وسننه) للدكتور لطفي الصباغ (ص/ ٢٩٩)، (المدخل إلى سنن الإمام أبي داود) لكاتب هذه السطور (ص/ ١٢٦-١٢٧).

(٢) (ح/ ٩٠٨).

وهذا يدلُّ على مقصدِه في إخراجِه، وأنه أوردَه لبيان ضَعفِه والردِّ على مَن استدلَّ به.

وهذا الوجهُ واضحٌ فيما يبيِّنُ فيه الإمامُ أبو داود ضعفَ هذا النوع، ولكن هناك إشكالٌ فيما إذا كان الضعفُ شديداً، ولم يبيِّنه، وستأتي إجابة الإمامِ النوويِّ وغيرِه على هذا الاستشكال، والله تعالى أعلم.

المبحث الخامس: درجةُ ما سكتَ عنه أبو داود، وأسبابُ سكوتِه.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أسباب سكوت الإمام أبي داود.

ذكرَ العلماءُ أنّ ما سكتَ عنه الإمامُ أبو داود ليس كلّه في درجةٍ واحدة، بل منه ما هو في أعلى درجات الصحة، ومنه ما هو دون ذلك من قبيل الحسنِ لذاته، أو لغيرِه، ومنه ما هو ضعيفٌ ولكن من رواية مَن لم يُجمَع على تركه غالبـًا، بل منه ما هو شديد الضعف.

أمّا ما كان صحيحـًا أو حسنـًا: فلا إشكالَ في سكوتِه؛ لأنه لم يلتزم التصريحَ بالتصحيح، إنما الإشكالُ فيما إذا كان المسكوتُ عنه ضعيفـًا.

فما هي أسبابُ سكوتِ الإمام أبي داود حتى نصَنِّفَ على ضوئِها الأحاديثَ المسكوتَ عنها؟ ونستخلصَ من ذلك درجة أحاديث سنن أبي داود؟

للإجابة على هذا السؤال أبيِّنُ فيما يلي أسبابَ سكوتِه، فمنها[1]:

١- لكونه غيرَ شديد الضعفِ عنده؛ فإنه قال: «وما كان في كتابي من حديثٍ فيه وهنٌ شديدٌ: فقد بيَّنتُه»[2].

فما لم يكن فيه وهن شديد: فلم يلتزم بيانَه، فيسكتُ عنه.

٢- أو: لكونه لم يَجد في البابِ غيرَه؛ فإنّ الحديثَ الضعيفَ عنده - كشيخِه الإمامِ أحمد - أقوى من رأي الرِّجَال إذا لم يَجد في البابِ غيرَه. وسيأتي بيانُه عند بيان أقوال العلماء في تفسير «الصالح» عند أبي داود. ففي هذه الحالة يُورِدُه أبو داود في سننِه لهذا السبب، ولكونه مما يُمَشَّى عنده: يسكتُ عنه، فهو سببٌ للإيراد والسكوت.

٣- أو: لكونه له جابِراً، وإن كنّا لا نعلمُه.

٤- وتارةً يكون اكتفاءً بما تقدَّمَ له من الكلام في ذلك الراوي في كتابه نفسِه.

٥- وتارةً يكون لذهولٍ منه.

٦- وتارةً يكون لشدَّة وضوح ضَعْفِ ذلك الراوي، واتفاقِ الأئمةِ على طرح

(١) انظر: (النكت على كتاب ابن الصلاح) للحافظ ابن حجر (١/ ٤٤٠-٤٤٣)، (البحر الذي في شرح ألفية الأثر) للسيوطي (٣/ ١٠٩٧-١١٠٢)، (ختم سنن الإمام أبي داود) للبصري (ص/ ٧٩-٨١)، (المدخل إلى سنن الإمام أبي داود) لكاتب السطور (ص/ ١٢٧-١٣١).
(٢) (رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه) (ص/ ٦٩).

روايتِه. قال الحافظُ ابنُ حجر: «كأبي الحُوَيْرِث[1]، ويحيى بن العلاء[2]، وغيرِهما»[3].

٧- وتارةً يكون من اختلافِ الرواة عنه. قال الحافظُ: «وهو الأكثر؛ فإنّ في رواية أبي الحسن بن العبد عنه من الكلامِ على جماعةٍ من الرواةِ والأسانيد: ما ليس في رواية اللؤلؤي، وإن كانت روايتُه أشهر[4]»[5].

٨- وقد يتكلمُ أبو داود على الحديثِ بالتضعيفِ البالغِ خارج السنن، ويسكتُ عنه فيها[6].

---

(١) هو عبد الرحمن بن معاوية بن الحُوَيْرِث الأنصاري المدني، «صدوقٌ سيء الحفظ، رُمي بالإرجاء». (التقريب) (ص/ ٣٥٠).

(٢) هو البجلي الرازي، «رُمي بالوضع». (التقريب) (ص/ ٥٩٥).

(٣) (النكت) (١/ ٤٤٠). أضافَ الحافظُ قائلاً: «وأما الأحاديثُ التي في إسنادها انقطاع، أو إبهام: ففي الكتاب من ذلك أحاديثُ كثيرة، منها - وهو ثالث حديثٍ في كتابه -: ما رواه من طريق أبي التياح، قال: حدثني شيخٌ قال: لَـمّا قدِمَ ابنُ عباس البصرةَ كان يُحدِّثُ عن أبي موسى ﷺ فذكرَ حديث «إذا أرادَ أحدُكم أن يبولَ فليَرتَد لبولِه».لم يتكلَّم عليه في جميع الروايات، وفيه هذا الشيخُ المبهَم». (النكت) (١/ ٤٤٣).

(٤) (النكت) (١/ ٤٤١). قال الحافظ: «ومن أمثلتِها: ما رواه من طريق الحارث بن وجيه، عن مالك بن دينار، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة - رضي الله تعالى عنه - حديث: «إنّ تحت كلِّ شعرةٍ جنابة...» الحديث؛ فإنه تكلمَ عليه في بعض الروايات فقال: «هذا حديثٌ ضعيفٌ، والحارثُ حديثُه منكر»، وفي بعضِها اقتصرَ على بعض هذا الكلام». قلت: ما ذكرَه الحافظُ من الزيادة موجودة في رواية اللؤلؤيِّ أيضاً، وهو حديث (٢٤٨) حسب المطبوع.

(٥) قال السخاوي - بعد الإشارة إلى اختلاف الروايات -: «وحينئذٍ فينبغي التوقُّفُ في نسبة السكوتِ إليه إلّا بعد الوقوفِ على جميعها، كما أنه لا يُنسَبُ للترمذيِّ القولُ بالتحسين أو التصحيح أو نحو ذلك إلّا بعد مراجعة عدَّة أصولٍ؛ لاختلاف النسخ في ذلك...». (بذل المجهود في ختم السنن لأبي داود) (ص/ ٧١).

(٦) قال الحافظ: ومن أمثلتِه: ما رواه في السنن من طريق محمد بن ثابت العبدي، عن نافع قال: «انطلقت مع ابن عمر - رضي الله تعالى عنهما -...» فذكر الحديثَ في الذي سلَّمَ على النبيِّ ﷺ فلم يَرُدَّ عليه حتى تَيَمَّمَ، ثم ردَّ السلام وقال: «إنه لم يَمنعني أن أرُدَّ عليك إلّا أني لم أكن

٩- على أنّ أبا داود أشارَ في رسالتِه إلى أهلِ مكة: أنه قد يُورِدُ الحديثَ ظنًّا منه أنه سليمٌ من العِلَل، فلا يَتبيَّنُ له موضعُ العلَّةِ في الحديث، قال - رحمه الله -: «وربما لم أقف عليه»[1]. وهذا اعتذارٌ منه عمَّا قد يوجد في كتابه من الحديث المعلول الذي لم يُبيِّن هو علَّتَه، فالسكوتُ هنا لعدمِ تبيُّن العلةِ لأبي داود نفسِه.

على طُهر». هذا الحديثُ لم يتكلم عليه في السنن، ولكن لما ذكرَه في كتاب (التفرُّد) قال: «لم يُتابِع أحدٌ محمدَ بنَ ثابت على هذا»، ثم حكى عن أحمد بن حنبل أنه قال: «وهو حديثٌ منكر».

قلت: هكذا قال الحافظ، ولكنّ ما ذكرَه من الزيادة موجودةٌ في النسخة المطبوعةِ برواية اللؤلؤي، ففي المطبوع - بعد الحديث (٣٣٠) -: «قال أبو داود: سمعتُ أحمدَ بنَ حنبل يقول: روى محمدُ بنُ ثابت حديثًا منكَراً في التيمم. قال ابنُ داسة: قال أبو داود: لم يُتابَع محمدُ بنُ ثابت في هذه القصةِ على ضربتَين عن النبيِّ ﷺ، وروَوه فعلَ ابن عمر».

هذا ما وردَ في النُّسَخ المطبوعةِ كلِّها - سوى طبعة عوامة، وهي مطبوعة على نسخة الحافظ ابن حجر - وكان محقِّقُ (النكت) الشيخ الدكتور ربيع بن هادي المدخلي قد استظهرَ في تعليقِه على (النكت) أن تكون النسخة التي كانت عند الحافظ من سنن أبي داود ليس فيها هذه الزيادة، وذلك بناءً على وجودِها في النسخ المطبوعة،.. وهذا الاستظهارُ صحيحٌ؛ إذ طَبع الشيخ عوامة السننَ على نسخة الحافظ، وفيها هذا الحديثُ (١/ ٣١١-٣١٢ح/ ٣٣٤) وليس فيها هذه الزيادة.

والصحيحُ أنّ هذه الزيادة لا توجَدُ في رواية اللؤلؤي، وهي كلها مُقحَمةٌ في النسخ المطبوعةِ من رواياتٍ أخرى؛ أمّا الجملة الثانيةُ: فواضحٌ أنها من رواية ابن داسة. وأما الجملة الأولى - «قال أبو داود: سمعتُ أحمدَ...» - فلا أدري من أي روايةٍ أُقحِمَت، ولم يأتِ بيانُها في نسخة الحافظ ابن حجر، ولا أستبعِدُ أن تكون الجملةُ مقحمةً هنا نقلًا عن الإمام المزيِّ في (تحفة الأشراف)، ولكنَّ الـمُقحِمَ لم يَنتَبه إلى عزو المزي، حيث عزاه إلى (كتاب التفرُّد) لأبي داود، وهو صحيح.

وكنتُ جزمتُ في البداية بوجود هذه الزيادةِ في نسخة اللؤلؤيِّ بناءً على وجودِها في النسخ المطبوعة؛ إذ هي برواية اللؤلؤي، وأنّ نسخةَ الحافظ ابن حجر هي التي خَلَت منها مع وجودِها في نسخٍ أخرى من رواية اللؤلؤي، ولكن بعد مراجعَتي للنسخ المخطوطة لسنن أبي داود - وهي برواية اللؤلؤي - تبيَّنَ أنه مقحَمٌ في النسخ المطبوعة، وأنّ تمثيلَ الحافظ ابن حجر هنا صحيحٌ لا غبار عليه.

(١) (رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننِه) (ص/ ٧٦).

هذه أسبابُ سكوتِ أبي داود على الأحاديث الضعيفةِ من حيث الإجمال، ولكن من الملاحَظ: أنّ الأسبابَ الثلاثةَ الأولى خاصةٌ بما لم يكن ضعفُه شديداً، أمّا الأسبابُ الأخرى - سوى التاسع - فحينما يكون الضعفُ شديداً[1].

على أنه يجب التنبُّه إلى نكتة مهمةٍ هنا، وهي أنه أحياناً يُصَنَّفُ الحديثُ من قبيل المسكوتِ عنه، ولا يكون الأمرُ كذلك، وذلك أنّ أبا داود - وهو عالِمٌ بصيرٌ بعِلَلِ الحديث - ربما أخرجَ حديثاً في الباب، ثم يُعلِّقُ بعده رواياتٍ أخرى لبيانَ علَّةٍ في الحديث، فيظُنُّ مَن لا عِلمَ له بعلم العِلَلِ والنقد أنّ ذلك من قبيل المسكوتِ عليه! مع أنّ مجموعَ صنيعِه يدلُّ على بيانِه للعلَّةِ وعدمِ سكوتِه.

وأبو داود - رحمه الله - لم يَقل أنّ ما كان فيه وهنٌ شديدٌ ذكرتُ أنه ضعيف، ولكن قال: «بيَّنتُه»، ومنهجُه في بيان الضعيف متنوِّع؛ فربما صرَّح بذلك، وربما ذكرَ سببَ الضعف، كالانقطاع مثلًا، وربما عرَّض بهذه الرواية تعريضاً يَفهمُه أهلُ الخبرة والصنعة، لا سيما أنه ألَّفَ كتابَه في عصرِ توافُرِ علماء النقدِ والعلل، ولم يخطر بِبَالِه أن يأتي زمانٌ على الناس لا يُدرِكون مقصدَه[2].

(١) انظر: (ختم سنن الإمام أبي داود) للبصري (ص/ ٧٩-٨٠).

(٢) انظر: (تغليق التعليق على سنن الإمام أبي داود) (١/ ٩٠)، وهذا الوجه من أهم الفوائد التي ذكرَها مؤلفُ التغليق، ودراسته حول أبي داود - وخاصة ما يتعلق بالمعلق - من أحسن الدراسات.

وقد اتضحَ من التعرُّفِ على أسباب سكوت أبي داود أنّ ما سكتَ عنه أبو داود يَحتاجُ إلى دراسةٍ مسقلَّةٍ لِتَبيُّن درجتِها، ولا تُصَنَّفُ في درجةٍ معيَّنةٍ على الدوام، وهذه النتيجةُ تُعَزِّزُ القولَ الراجحَ في درجةِ الأحاديث المسكوتِ عنها، والذي سيأتي بيانُ في المطلب اللاحـــق -إن شاء الله تعالى -.

المطلب الثاني: درجةُ ما سكت عنه الإمامُ أبو داود.

قال أبو داود - رحمه الله - في رسالتِه إلى أهل مكة: «وما كان في كتابي من حديثٍ فيه وهنٌ شديدٌ: فقد بيَّنتُه، ومنه ما لا يَصِحُّ سندُه.

وما لم أذكر فيه شيئًا: فهو صالحٌ، وبعضُها أصحُّ من بعض»[1].

يَنُصُّ الإمامُ أبو داود هنا أنّ ما سكتَ عنه فهو صالح، ولكن مرادَه بالصلاحيَّة هنا؟ هل هي الصلاحيةُ للاحتجاج، أم الصلاحيةُ للاعتبار[2]؟

اختلف العلماءُ في ذلك، فبعضُهم - وهم الأكثر - يجعلون ما سكتَ عنه من قبيل الحسن، ومن الحديث المحتَجِّ به، بينما ذهبَ آخرون إلى أنّ ما سكتَ عنه هو على مراتب، فقد يكون صالحًا للاعتبار، وقد يكون صالحًا للاحتجاج، وقد اختلفوا في ذلك على أقوال:

---

(١) (رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننِه) (ص/ ٦٩-٧٠).

(٢) الفرق بينهما معروف، وهو أن الصالحَ للاحتجاج يُحتجُّ به بمفرده، أما الصالح للاعتبار: فيكون فيه ضعفٌ يسير، ولكنه يصلُحُ أن يتقوَّى وينجبرَ ضعفُه بتعدُّدِ الطرق. انظر: (مناهج المحدثين) للدكتور سعد الحميد (ص/ ٧٢).

القول الأول: أن ما سكتَ عنه أبو داود فهو لا ينزل عن درجة الحسن:

قال ابنُ الصلاح (ت٦٤٣هـ) - بعد ذكرِ كلام أبي داود عن شرطِه -: «فعلى هذا: ما وجدناه في كتابه مذكوراً مطلقاً، وليس في واحدٍ من الصحيحَين، ولا نصَّ على صحتِه أحدٌ ممن يُميِّزُ بين الصحيحِ والحسن: عَرَّفناه بأنه من الحسنِ عند أبي داود، وقد يكون في ذلك ما ليس بحسَنٍ عند غيرِه، ولا مندَرجٍ فيما حقَّقنا ضبطَ الحسن به»[١].

وبنحوِه صرَّحَ النوويُّ في (التقريب)[٢]، مع أنّ له رأياً آخرَ يذهبُ فيه إلى التفصيل، وسيأتي كلامُه في القول الثاني.

وبه صرَّح المنذري (ت٦٥٦هـ)[٣]، وشيخُ الإسلام ابنُ تيمية[٤]، والعلائي (ت٧٦١هـ)[٥]، وابن كثير (ت٧٧٦هـ)[٦]، والزركشي[٧]، وغيرُهم، وهم كثير، يرون أنّ الأحاديثَ الواردة في سنن أبي داود والتي سكتَ عنها ولم يتكلم

---

(١) (علوم الحديث) لابن الصلاح (ص/ ٣٦).

(٢) (التقريب) - مع التدريب - (١/ ١٨٢-١٨٣).

(٣) (مقدمة الترغيب والترهيب) للمنذري (١/ ٨).

(٤) حيث قال عن حديثٍ في سنن أبي داود - فيه راوٍ لا يُعرفُ حالُه-: «ولكن روايةَ أبي داود للحديث وسكوتَه عنه يقتضي أنه حسنٌ عنده»، انظر: (اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم) (١/ ٢٦١).

(٥) قال: «وأما سننُ أبي داود وابن ماجة: فلا يُبيِّنان شيئاً من ذلك إلاّ في بعضٍ منها بَيَّنَها أبو داود، وذكرَ أنّ ما سكتَ عنه فهو صالحٌ للاحتجاج به، ومقتَضى ذلك أنه يكونُ حسناً عنده». انظر: (النقد الصريح لما اعترض عليه من أحاديث المصابيح) له (ص/ ٢٣).

(٦) قال عن حديث الصلاة في المقبرة: «هذا الحديث حسنٌ عند الإمام أبي داود؛ لأنه رواه، وسكتَ عليه». (تفسير القرآن العظيم) لابن كثير (١/ ١٤٢) - ط: الحلبي-.

(٧) انظر: (المعتبر في تخريج أحاديث المنهاج والمختصر) للزركشي (ص/ ٥٧).

بشيءٍ من الجرح عليها: أنها صالحةٌ للاحتجاج بها والاعتماد عليها، وأنها لا تنزلُ عن درجة الحسن، ومستندُهم هو قول أبي داود نفسه: «وما لم أذكر فيه شيئًا: فهو صالح».

القول الثاني:

أنّ المراد بالصالح عنده هو الصالحُ للاحتجاج، ولكنَّ شرطَه في الصلاحيَّةِ للاحتجاج يَشملُ الحديثَ الضعيفَ الذي لم يَشتد ضعفُه، فكلُّ ما سكتَ عنه أبو داود: لا يلزمُ أن يكون من قبيل الحسن الاصطلاحي، بل قد يكون دونه، فلا بدَّ من النظرِ فيه بحسب حالِ إسنادِه ومتنِه عند مَن لا يُوافقُه في شرطِه للاحتجاج.

وهذا هو الذي رجَّحَه كثيرٌ من الحفَّاظ، منهم الإمامُ الذهبي، والحافظُ ابن حجر - على الراجحِ عنده في معنى «الصلاحيَّةِ» عند أبي داود - وقَبْلَهما الإمامُ النوويُّ، وغيرُهم، ومن أقوالهم في الموضوع:

قال الإمام الذهبيُّ معلِّقًا على كلام الإمام أبي داود (فإن كان فيه وهنٌ شديدٌ فقد بيَّنتُه): «قلت: فقد وفَّى - رحمه الله - بذلك بحسب اجتهادِه، وبَيَّنَ ما ضَعْفُه شديد، وَوَهْنُه غيرُ محتَمَل، وكاسَرَ[1] عن ما ضَعْفُه خفيفٌ مُحتَمَل، فلا يلزمُ من سكوتِه - والحالةُ هذه - عن الحديث أن يكون حسنًا عنده، ولاسيما إذا حَكَمنا على حَدِّ الحسَن باصطلاحِنا المولَّد الحادث، الذي هو في عُرف السَّلَفِ يَعودُ إلى قسمٍ من أقسام الصحيح، الذي يَجبُ العملُ به

(١) أي: تغاضى.

عند جمهور العلماء، أو الذي يَرغَبُ عنه أبو عبد الله البخاري ويُمَشِّيه مسلم، وبالعكس، فهو داخلٌ في أدنى مراتب الصحة؛ فإنه لو انحَطَّ عن ذلك: لَخرجَ عن الاحتجاج، ولَبقي متجاذِبًا بين الضَّعفِ والحسَن...»[1].

ثم ذكر درجات أحاديث سنن أبي داود، وقد سبقَ نقلُ كلامِه في المبحث السابق.

وقال الحافظُ ابنُ حجر مرَجِّحًا لهذا القول: «وفي قول أبي داود: (وما كان فيه وهنٌ شديدٌ بيَّنتُه) ما يُفهَم: أنّ الذي يكون فيه وهنٌ غيرُ شديدٍ أنه لا يُبيِّنُه».

ثم قال: «ومن هنا يتبَيَّن: أنّ جميعَ ما سكتَ عليه أبو داود لا يكون من قبيل الحسن الاصطلاحي، بل هو على أقسام:

١- منه ما هو في الصحيحَين، أو على شرط الصحة.

٢- ومنه ما هو من قبيل الحسن لذاتِه.

٣- ومنه ما هو من قبيل الحسنِ إذا اعتضد.

وهذان القسمان كثيران في كتابه جداً.

٤- ومنه ما هو ضعيف، لكنه من رواية مَن لم يُجمَع على تركِه غالبًا.

وكلُّ هذه الأقسام عنده تصلُحُ للاحتجاج بها. كما نقلَ ابنُ مندة عنه أنه يخرجُ الحديثَ الضعيفَ إذا لم يَجد في الباب غيرَه، وأنه أقوى عنده من رأي الرجال[2].

---

(١) (سير أعلام النبلاء) (١٣/ ٢١٤).

(٢) كلام ابن مندة في رسالته (شروط الأئمة) (ص/ ٧٣)، ونصُّه: «سمعتُ الباروديَّ بمصر يقول: كان من مذهب النسائيِّ أن يُخرِجَ عن كلِّ مَن لم يُجمَع على تركِه.
وكان أبو داود السجستاني كذلك يأخذُ مأخذَه، ويُخرجُ الإسنادَ الضعيف؛ لأنه أقوى عنده من رأي الرجال».

وكذلك قال ابنُ عبد البر: كلُّ ما سكتَ عليه أبو داود فهو صحيحٌ عنده، لاسيما إذا كان لم يَذكُر في البابِ غيرَه.

ونحوُ هذا ما رويناه عن الإمام أحمد بن حنبل - فيما نقلَه ابنُ المنذر عنه - أنه كان يَحتجُّ بعمرو بنِ شعيب، عن أبيه، عن جدِّه، إذا لم يكن في البابِ غيرُه.

وأصرحُ من هذا ما رويناه عنه - فيما حكاه أبو العز بن كادش - أنه قال لابنه: «لو أردت أن أقتصر على ما صحَّ عندي: لم أروِ من هذا المسند إلا الشيءَ بعد الشيء، ولكنك يا بنيَّ تَعرفُ طريقتي في الحديث: أني لا أخالفُ ما يضعف إلا إذا كان في البابِ شيءٌ يَدفعُه»...

ثم قال الحافظ: «فهذا نحوٌ مما حُكي عن أبي داود، ولا عجب؛ فإنه كان من تلامذةِ الإمام أحمد، فغيرُ مستَنكَرٍ أن يقولَ قولَه.

بل حكى النجمُ الطوفيُّ عن العلامة تقي الدين ابن تيمية أنه قال: «اعتبرتُ مسندَ أحمد، فوجدتُه موافقـًا لشرط أبي داود».

ومن هنا يَظهَرُ ضعفُ طريقة مَن يَحتَجُّ بكل ما سكتَ عليه أبو داود؛ فإنه يُخرج أحاديثَ جماعةٍ من الضعفاءِ في الاحتجاج، ويَسكتُ عنها، مثل: ابن

لَـهِيْعَة[١]، وصالح مولى التَّوْأَمَة[٢]، وعبد الله بن محمد بن عَقِيل[٣]، وموسى بن وَرْدَان[٤]، وسلمة بن الفضل[٥]، ودَلْـهَم بن صالح[٦]، وغيرهم.

فلا ينبغي للناقد أن يُقلِّدَه في السكوتِ على أحاديثِهم، ويُتابعَه في الاحتجاج بهم، بل طريقُه أن ينظر: هل لذلك الحديث متابِعٌ فيعتضد به، أو هو غريبٌ فيُتَوقَّفَ فيه؟

لاسيما إذا كان مخالِفـًا لروايةِ مَن هو أوثقُ منه؛ فإنه يَنحطُّ إلى قبيل المنكَر.

وقد يُخرِجُ لمن هو أضعفُ من هؤلاء بكثير، كالحارث بن وَجِيْه[٧]، وصدَقة الدَّقِيقي[٨]، وعثمان بن واقد العُمَري[٩]، ومحمد بن عبد الرحمن البَيْلَماني[١٠]،

(١) هو عبد الله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي المصري القاضي (ت١٧٤هـ)، «صدوق، خلط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما، وله في مسلم بعض شيء ومقرون، م د ت ق»، من رجال «التقريب».

(٢) هو صالح بن نبهان المدني، مولى التوأمة (ت١٢٥ أو ١٢٦هـ)، «صدوق اختلط، قال ابنُ عدي: لا بأس برواية القدَماء عنه، كابن أبي ذئب وابن جريج، وقد أخطأ من زعمَ أنّ البخاريَ أخرجَ له. د ت ق»، من رجال «التقريب».

(٣) عبد الله بن محمد بن عقيل الهاشمي المدني (ت بعد ١٤٠هـ)، «صدوق في حديثه لين، ويُقال: تغير بأخرة. بخ د ت ق»، من رجال «التقريب».

(٤) هو العامري مولاهم المصري، مدني الأصل (ت ١١٧هـ) «صدوق ربما أخطأ. بخ ٤»، من رجال «التقريب».

(٥) هو الَأبْرَشُ، مولى الأنصاري، قاضي الري (ت بعد ١٩٠هـ وقد جاوز المائة) «صدوق كثير الخطأ. د ت فق». من رجال «التقريب».

(٦) هو الكندي الكوفي. «ضعيف. د ت ق»، من رجال «التقريب».

(٧) هو الراسبي البصري «ضعيف. د ت ق»، من رجال «التقريب».

(٨) هو صدقة بن موسى الدقيقي البصري «صدوق له أوهام. بخ د ت»، من رجال «التقريب».

(٩) هو المدني، نزيل البصرة «صدوق ربما وهم. د ت»، من رجال «التقريب».

(١٠) «ضعيف، وقد اتهمَه ابنُ عدي وابن حبان. د ق»، من رجال «التقريب».

وأبي جَنَاب الكلبي[١]، وسليمان بن أَرْقَم[٢]، وإسحاق بن عبد الله بن أبي فَرْوَة[٣]، وأمثالِهم من المتروكين.

وكذلك ما فيه من الأسانيد المنقطعة، وأحاديث المدلِّسين بالعنعنة، والأسانيد التي فيها مَن أبهِمَت أسماؤهم.

فلا يتَّجِه الحكمُ لأحاديث هؤلاء بالحُسنِ من أجل سكوتِ أبي داود...»[٤].

ثم ذكر أسبابَ سكوت أبي داود، وسيأتي بيانُها إن شاء الله تعالى.

ثم قال الحافظ: «فالصواب: عدمُ الاعتمادِ على مجرَّدِ سكوتِه؛ لما وصفنا أنه يَحتَجُّ بالأحاديث الضعيفة، ويُقَدِّمُها على القياس - إن ثبتَ ذلك عنه.

والمعتَمِدُ على مجرَّدِ سكوتِه: لا يَرى الاحتجاجَ بذلك، فكيفَ يُقَلِّدُه فيه؟»[٥].

وهذا القول هو الذي رجَّحَه النوويُّ أيضًا في مقدمة شرحه لسنن أبي داود، حيث قال فيه بعد ذكرِه لكلام أبي داود السابق: «فعلى هذا، ما وجدنا في (سنن أبي داود) وليس هو في الصحيحين أو أحدهما، لا نصَّ[٦] على صحَّتِه أو حُسْنِه أحدٌ ممن يُعتمدُ، ولم يُضعِّفه أبو داود، فهو حسنٌ عند أبي

(١) هو يحيى بن أبي حَيَّة الكلبي (ت١٥٠هـ أو قبلها) «ضعَّفوه لكثرة تدليسِه»، من رجال «التقريب».

(٢) هو البصري، أبو معاذ «ضعيف.د ت س»، من رجال «التقريب».

(٣) هو الأموي مولاهم، المدني (ت١٤٤هـ)، «متروك. د ت ق»، من رجال «التقريب».

(٤) (النكت على كتاب ابن الصلاح) لابن حجر (١/ ٤٣٥-٤٤٠).

(٥) (النكت على كتاب ابن الصلاح) (١/ ٤٤٣).

(٦) هكذا في المطبوع، ولعله «ولا نصَّ».

داود أو صحيح، فنحكمُ بالقدر المحقَّق، وهو أنه حسن، فإن نصَّ على ضَعْفِه مَن يُعتمد، أو رأى العارفُ في سندِه ما يقتضي الضَّعْفَ ولا جابرَ له: حَكَمْنا بضَعْفِه».

فقد صرَّحَ بأنّه يُحكَمُ بضعفه في هذه الحالة، ولا يُلتَفتُ إلى سكوت أبي داود.

قال الحافظُ ابنُ حجر - بعد نقلِه لكلام النووي -: «قلت: وهذا هو التحقيق، لكنه خالفَ ذلك في مواضع من (شرح المهذّب) وغيرِه من تصانيفِه، فاحتجَّ بأحاديث كثيرة من أجل سكوتِ أبي داود عليه، فلا يُغتَرُّ بذلك»[1].

والخلاصة: أنّ هذا القولَ لا يختلف مع القول الأولِ في أنَّ مرادَ أبي داود بالصلاحيَّةِ هي الصلاحيةُ للحجَّة، ولكن دائرةَ الاحتجاج عنده أوسعُ مما هو معروفٌ عند الآخرين، الذين يحصرُونها في الصحيح والحسن، فالإمام أبو داود يَحتجُّ بالضعيف أيضاً إذا لم يَجد في الباب غيرَه، ويَذهبُ في ذلك إلى ما كان يَذهبُ إليه شيخُه أحمد بن حنبل من ترجيح الحديث الضعيف على آراء الرجال.

ولكن قد يُعكِّرُ على مثل هذا التوجيه: أننا نجد في الباب أحاديثَ غير هذا الحديث الضعيف، ومع ذلك يورِدُه أبو داود ويَسكُتُ عنه[2].

(١) (النكت على كتاب ابن الصلاح) (١/ ٤٤٤-٤٤٥).

(٢) ذكرَه الشيخ الدكتور سعد الحميد في (مناهج المحدِّثين) (ص/ ٧٤)، وحبذا لو ذكرَ الشيخ أمثلة لذلك.

القولُ الثالث:

إنّ مرادَ أبي داود بقوله «فهو صالحٌ»: أعمُّ من كونه صالحًا للاحتجاج؛ حيث إنه يريد به الصلاحيةَ للاحتجاج، أو للاستشهادِ والمتابعة.

وعلى هذا التأويل لا يَلزمُ منها أنّه يَحتَجُّ بالضعيف.

وهذا الاحتمالُ ذكرَه الحافظُ ابنُ حجر، ثم قال: «ويَحتاجُ إلى تأمُّلِ تلك المواضع التي يسكت عليها وهي ضعيفة: هل فيها أفراد أم لا؟

إن وُجد فيها أفراد: تعيَّن الحملُ على الأول، وإلّا حُملَ على الثاني.

ثم قال: وعلى كلِّ تقدير: فلا يَصلُحُ ما سكتَ عليه أبو داود للاحتجاج مطلقًا»[1].

وإلى هذا القول ذهبَ السخاويُّ[2]، وكذلك البقاعي[3]، وهو الذي نصرَه وجزمَ به العلامة الشيخ الألبانيُّ، قال بعد كلامٍ طويلٍ تعقَّبَ فيه مَن يحكم بالحسن لأجل سكوت أبي داود، قال: إن «فيما سكتَ عليه أبو داود كثيراً من الضعاف، ذلك لأنّ له فيها اصطلاحًا خاصًّا، فهو يعني بها ما هو أعمُّ من ذلك، بحيث يشملُ الضعيفَ الصالِحَ للاستشهادِ به، لا للاحتجاج، كما يشملُ فوقه، على ما قرَّرَه الحافظُ ابنُ حجر، فما جرى عليه بعضُ المتأخرين من أنّ ما سكتَ عليه أبو داود فهو حسن: خطأٌ محض، يدلُّ عليه قولُ أبي داود

(١) (النكت على كتاب ابن الصلاح) (١/ ٤٤٤).

(٢) انظر: (بذل المجهود في ختم السنن لأبي داود) (ص/ ٤٦).

(٣) انظر: (النكت الوفية شرح الألفية) للبقاعي (ص/ ٥٣٤) - تحقيق: خبير خليل، وهي رسالة ماجستير مقدمة لشعبة السنة بالجامعة الإسلامية، عام ١٤٠٦هـ -.

نفسِه: (وما فيه وهنٌ شديدٌ بيَّنْتُه، وما لم أذكر فيه شيئًا: فهو صالح، وبعضُها أصحُّ من بعض)، فهذا نصٌّ على أنه إنما يبيِّنُ ما فيه ضعفٌ شديد، وما كان فيه ضعفٌ غير شديد: سكتَ عليه، وسمَّاه صالحًا»[1].

فمرادُه بقولِه «صالح»: أنه صالحٌ للاحتجاج أو للاعتبار، وتعيينُ أحدِهما تابعٌ للقرينة القائمة، كما هو شأن المشترك، وادِّعاءُ أنه صالحٌ للحجة قد يكون تقويلًا لأبي داود ما لم يَقُله.

وعلى القولَين الأخيرَين: فما سكتَ عنه أبو داود مما فيه ضعف يَحتاجُ إلى دراسةٍ مستقلةٍ تُوصِل إلى إعطاءِ كلِّ حديثٍ الدرجةَ التي هو عليها بالنظرِ إلى إسنادِه ومتنِه، ولا يُقال بأنّه من قبيل الحسن لأجل سكوت أبي داود عليه.

ويؤيدُ أيضًا قولُ النوويِّ - بعد كلامه السابق-: «واعلم: أنه وقعَ في سنن أبي داود أحاديث ظاهرة الضعفِ لم يُبَيِّنْها، مع أنها متفقٌ على ضَعفِها عند المحدِّثين، كالمرسل، والمنقطع، وروايتِه عن مجهل؛ كشيخ، ورجلٍ، ونحوِه، فقد يُقال: إن هذا مخالفٌ لقوله: (ما كان فيه وهنٌ شديدٌ بيَّنْتُه)؟

(١) انظر: مجلة (المسلمون) (٦/ ١٠٠٧-١٠١٢)، نقلا عن الشيخ مشهور بن حسن في تعليقه على (الإيجاز) للنووي (ص/ ٤٨-٤٩).

وجوابُه: أنه لَـمَّـا كان ضعفُ هذا النوع ظاهراً: استغنى بظهورِه عن التصريحِ ببيانِه»[1].

وهذا يؤكِّدُ صحةَ القول بالتفصيل.

ولعل الراجحَ من هذه الأقوال هو القول الأخير - والله تعالى أعلم - مع وجود التقاربِ بين القولين الأخيرين، فليس كلُّ ما سكت عنه أبو داود في درجةٍ واحدة، بل يختلف، ولا بدَّ من النظرِ فيه لتحديدِه، والله تعالى أعلم.

(١) (الإيجاز في شرح سنن أبي داود السجستاني) للنووي (ص/ ٥٦). وذكرَ ابنُ الملقّن أجوبةً أخرى لهذا الإشكال في كتابه (البدر المنير) (١/ ٣٠١-٣٠٢) وختَمَها بجواب النووي وقال: «قلت: فعلى كلِّ حال: لا بدَّ من تأويل كلام أبي داود، والحقُّ فيه ما قرَّرَه النوويُّ». وأجابَ الدكتور سعد الحميد عن هذا الاستشكال بأن الأحاديث التي سكتَ عنها أبو داود وفيها وهنٌ شديد: أحاديثُ قليلة، ولعلَّ النادرَ لا حكمَ له ولا يُقاسُ عليه. انظر: (مناهج المحدثين) له (ص/ ٧٤).

المبحث السادس

الصناعةُ الحديثيَّةُ في سنن الإمام أبي داود.

وفيه ثلاثةُ مطالب:

المطلب الأول: المعلَّق في سنن الإمام أبي داود.

المطلب الثاني: الصناعة الحديثية المتعلقة بالإسناد.

المطلب الثالث: الصناعة الحديثية المتعلقة بالمتن.

المطلب الأول: المعلَّق في سنن الإمام أبي داود[1].

* المعَلَّقُ في اصطلاح علماء المصطلَح هو ما حُذِف من مبتدأ إسنادِه واحدٌ فأكثر[2]، ويشتركُ المعلَّقُ في وقوع سقطٍ في الإسنادِ مع المعضل، والمرسل، والمنقطع، ولكنه يفترقُ عنها بكون ذلك السقط من تصرُّفِ مصَنِّفِه فيه، وأما الأنواع الأخرى: فإنّ السقطَ فيها من أصل الرواية.

والتعليقُ أسلوبٌ من أساليب التصنيف التي اتبعَها المحدِّثون، معتبرين إياه رافداً إضافيًّا يخدمُ ويُكَمِّلُ ما يتبعونه من أسلوب التصنيف بالروايةِ المسندة، الذي هو المنهجُ الأصيلُ عندهم.

---

(١) للتفصيل انظر: رسالة (تغليق التعليق على سنن الإمام أبي داود) للدكتور علي بن إبراهيم بن سعود عجين، (المدخل إلى سنن الإمام أبي داود) لكاتب السطور (ص/ ١٤٠-١٤٧)، وكلُّ ما ذكرتُه في المدخل هو تلخيصٌ من الرسالة السابقة.

(٢) انظر: (مقدمة ابن الصلاح) (ص/ ٢٧).

وأسبابُ التعليق تختلف عند المحدِّثين باختلاف مناهجِهم في التأليف، فالبخاريُّ - مثلًا - لجأ إليه نظراً لضيق مخارِج الحديثِ عليه بسبب صعوبةِ شرطِه في الحديث، واقتصارِه على الأحاديث المرفوعة، وطلباً للاختصارِ ومجانبةً للتكرار، فاحتاجَ إلى ذكرِ شواهد الحديث ومتابعاتِه، والاستشهادِ بأقوال الصحابةِ والتابعين، فلجأ إلى التعليقِ كمخرَج لذلك.

وأسبابُ التعليق مع اختلافها عند المحدِّثين عموماً: لا تخرجُ عن كونها أسباباً فنِّيَّةً تتعلق بطريقة التأليف، كطلبِ الاختصار واجتناب التكرار، أو ذكر الشواهد والمتابعات، أو بيان اختلاف الرواة في السند والمتن، أو ذكر أقوال الصحابة والتابعين ومَن بعدهم، أو ذكر أقوال علماء الجرح والتعديل، أو إيراد روايات أخرى في الأبواب لا تكون على شرط المصنِّف، أو غيرها من الفوائد التي لا تَسَعُها المساحةُ التي يلتزمُ فيها بشروطِه[1].

* وأسبابُ التعليق وغاياتُه عند الإمام أبي داود لا تنفَكُّ عن موضوع كتابِه، وهو جمعُ أحاديث الأحكام التي استدلَّ بها فقهاءُ الأمصار، فقد وظَّفَ التعليقَ لخدمةِ كتابه، وذلك بالترجيح بين المرويَّات المختلفةِ ترجيحاً حديثيًّا فقهيًّا، يُضيِّقُ الخلافَ من جهة، ويَحسِمُه من جهةٍ أخرى.

وهذا يدلُّ على أنّ أبا داود لم يكن جامعاً فقط لأدلة الفقهاء، أو ناقلًا لها، بل كان جامعاً جمعَ الناقد البصير، يُوَفِّقُ بين أقوالهم، ويُرَجِّحُ بينها، ويدرسُها وينقدها، وهذا الجهدُ المباركُ احتاجَ منه إلى التعليقِ كأسلوبٍ فنيٍّ

(١) انظر: (تغليق التعليق) للحافظ ابن حجر (١/ ٨)، (هدي الساري) له (ص/ ١٧)، (تغليق التعليق على سنن الإمام أبي داود) (١/ ١١٥-١١٧).

في التصنيف، يقولُ الدكتور علي عَجين: «ولا أكون مبالغًا إذا قلت: إن الغايةَ العظمى من التعليق عند أبي داود هي: نقد الروايات وتعليلُها»[1].

إضافةً إلى أسبابٍ أخرى تتلخَّصُ في: الاختصار، وإظهارِ الفوائد الحديثيَّة.

وفيما يلي ذكر للأمثلة لهذه الأنواع:

السبب الأول: النقد والتعليل:

لقد نظرَ أبو داود في أدلة فقهاء الأمصار فوجد أنّ فيها نوعَين:

الأول: رواياتٍ معلولة، ومع ذلك احتجَّ بها بعضُ الفقهاء، خاصة مَن لم يكن منهم راسخ القدم في علم العلل، وهذا النوع هو الأكثر.

الثاني: روايات صحيحة سالمة من العلة، ولكن طُعِنَ فيها من قِبَل بعض الفقهاء والمحدِّثين، فأرادَ - رحمه الله - نفيَ العلَّةِ عنها، وإزالةَ ما يُتَوَهَّمُ من ضعفها، ويتضحُ النوعان من الأمثلة الآتية:

أ- من أمثلة النوع الأول:

١- بيان الانقطاع في السند، مع أنّ ظاهرَه الاتصال:

أخرجَ في الطهارة، في «باب مَن قال: يتوضأ الجنب» حديثَ عمَّار بن ياسر رضي الله عنه «أنّ النبيَّ ﷺ رخَّصَ للجنبِ إذا أكلَ أو شربَ أو نامَ أن يتوضَّأ»[2]. أخرجه من طريق حماد بن سلمة: أخبرنا عطاء الخراساني، عن يحيى بن يعمر، عن عمار بن ياسر...

(١) (تغليق التعليق على سنن الإمام أبي داود) (١/ ١٢٨).
(٢) (ح/ ٢٢٥).

ثم قال: «بَين يحيى بن يَعمر وعمَّارِ بن ياسرٍ في هذا الحديثِ رجلٌ...».
وقد أشارَ أبو داود هنا إلى روايةٍ أخرى تبيِّنُ الانقطاعَ في الرواية المسندة.

٢- بيان وقوع الوهمِ في متن الحديث، بتعليقِ الروايةِ الصحيحة:

أخرجَ في الطهارة، في «باب الخاتم يكون فيه ذكر الله يَدخلُ به الخلاء»، من طريق همَّامِ بن يحيى، عن ابن جُرَيج، عن الزهري، عن أنسٍ رضي الله عنه قال: «كان النبيُّ ﷺ إذا دخلَ الخلاءَ وضعَ خاتَمَه»[1].

ثم قال: «هذا حديثٌ منكَر، وإنما يُعرَف عن ابن جريج، عن زياد بن سعد، عن الزهري، عن أنس «أنّ النبيَّ ﷺ اتخذَ خاتَمًا من وَرِقٍ، ثم ألقاه»، والوهمُ فيه من همَّام، ولم يَروِه إلّا همَّام».

٣- بيان وقوع الوهم في اسم أحد الرواة، كما في (ح/ ٤٩٧).

٤- بيان وقوع الوهم في إسناد الحديث، كما في (ح/ ٢٣٢٦).

٥- بيان خطأ مَن رفعَ الحديث، وأنّ الصوابَ وقفُه، كما في (ح/ ١٧١٧).

٦- بيانُ خطأ مَن وصلَ الحديثَ، وأنّ الصوابَ إساله، كما في (ح/ ٢٦٤٥).

٧- بيانُ وهم الراويِّ بإدخالِه روايةً في روايةٍ أخرى، كما في (ح/ ٣٣٣).

٨- بيان شذوذِ زيادةٍ في المتن؛ لتفرُّد أحدِ الرواةِ بها، مع مخالفتِه لغيره، كما في (ح/ ٧١٠).

---

(١) (ح/ ١٩).

٩- إيراد رواية مسندة، وتعليقُ طرقٍ أخرى لها، مع بيان الاختلاف فيها لإظهارِ علة الاضطراب، كما في (ح/ ١٥٨).

١٠- التعليق لبيان وقوع الإدارج في الحديث، كما في (ح/ ١٦٣٢).

ب- أمَّا النوع الثاني:

فمن أمثلتِه: ما أخرجَه الإمامُ أبو داود في الطهارة، «باب الوضوء من القُبلة»، من طريق الأعمش، عن حبيب - ابن أبي ثابت - عن عروة، عن عائشة - رضي الله عنها - «أنّ النبيَّ ﷺ قبَّلَ امرأةً من نسائه ثم خرجَ إلى الصلاةِ ولم يَتوضَّأ...» الحديث.

قال أبو داود: هكذا رواه زائدةُ، وعبدُ الحميد الحماني، عن سليمان الأعمش.

ثم قال: حدثنا إبراهيم بن مخلد الطالقاني، حدثنا عبد الرحمن - يعني ابن مغراء - أخبرنا الأعمش، حدثنا أصحابٌ لنا، عن عروة المُزَني، عن عائشة، بهذا الحديث.

ثم قال: قال يحيى بن سعيد القطان لرجل: احْكِ عنِّي أنّ هذين - يعني حديثَ الأعمش هذا عن حبيب، وحديثَه بهذا الإسناد في المستحاضةِ أنها تتوضَّأ لكلِّ صلاة - قال يحيى: احكِ عني أنهما شبهُ لا شيء.

ثم قال أبو داود: ورُوي عن الثوري قال: ما حدَّثنا حبيبٌ إلا عن عروة المزني، يعني: لم يُحدِّثهم عن عروة بن الزبير بشيء.

قال: «وقد رَوى حمزةُ الزيَّات، عن حبيب، عن عروة بن الزبير، عن عائشة حديثًا صحيحًا».

وقد روى عن إمامَين من أئمة النقد تعليلَ رواية حبيب بن أبي ثابت عن عروة بن الزبير، وأنه لم يسمع من عروة بن الزبير، وإنما سمعَ من عروة المزني.

فردَّ - رحمه الله - ذلك بأنّ حمزة الزيات قد روى عن حبيب، عن عروة بن الزبير حديثًا صحيحًا، مما يدلُّ على صحة سماع حبيب من عروة بن الزبير[1].

السبب الثاني: الاختصار:

لجأ الإمامُ أبو داود إلى الاختصارِ في إيراد متابعات الرواية الواحدة، فيُسنِدُ روايةً ما في الباب، ثم يُعلِّقُ متابعاتِ هذه الرواية، مبيِّنًا اختلافَ ألفاظِها، كما في (ح/ ٢٠٠) وغيرِه.

كما أنه يستخدمُ التعليقَ في اختصار شواهد الحديث، فيذكرُ في الباب حديثًا أو حديثَين، ثم يُعلِّقُ الرواياتِ الأخرى عن صحابةٍ آخرين، ومن أمثلتِه أنه أخرجَ في باب الأدب، في «باب تغيير الاسم القبيح» بعضَ الأحاديث[2]، ثم قال: وغيَّرَ النبيُّ ﷺ اسمَ العاص، وعزيز، وعتلة، وشيطان...

ثم قال: «تركتُ أسانيدَها للاختصار».

(١) انظر: (تغليق التعليق على سنن الإمام أبي داود) (١/ ١٣٢-١٣٣).
(٢) بالأرقام: (٤٩٥٣، ٤٩٥٤، ٤٩٥٥، ٤٩٥٦).

كما أنه ربما احتاج إلى الاستشهادِ بأقوال الصحابةِ والتابعين، ونقلِ مذاهبِ الفقهاء، فيُورِدُها معلَّقةً، كما في الأحاديث: (٤٠٣٩، ٣٤٤٧، ٤٤٠٩) وغيرِها.

السبب الثالث: إظهارُ الفوائد الحديثيَّة:

والمرادُ بالفوائد الحديثيّة هنا: ما يُورِدُه المصنِّفُ تعليقًا حول المتن والإسناد مما يُعين على فهم النص، وما يدور حوله من ملابسات، وإليك الأمثلة:

١- نقل أقوال الأئمة في الجرح والتعديل: كما في (٢٠٢) وغيرِه.

٢- نقل أقوال النُّقَّاد في الحكم على الروايات: كما في (ح/ ٩٩٦) وغيرِه.

٣- نقل أقوال العلماء في فهم الحديث: كما في (ح/ ٤٣٦٣) وغيرِه.

٤- نقل أقوال أهل اللغةِ في شرح الغريب: كما في (ح/ ٣٦٨٥) وغيرِه.

٥- بيان الاختلاف في ألفاظ الحديث: كما في (ح/ ٣١٠٧) وغيرِه.

٦- بيان الاختلاف في اسم أحد الرواة: كما في (ح/ ٢٤٣٢) وغيرِه.

٧- بيان الاختلاف في الوقف والرفع: كما في (ح/ ٢٤٥٤) وغيرِه.

٨- بيان الاختلاف في الوصل والإرسال: كما في (ح/ ٢٤٥٩) وغيرِه.

٩- بيان الاختلاف في سند الحديث: كما في (ح/ ٢٢١١) وغيرِه.

١٠- بيان الاختلاف على الرواة المكثِرين، ممن يدورُ عليهم الحديث، كالإمام الزهري - مثلًا -: كما في (٤١٢٠).

إلى غير ذلك من الفوائد الحديثية.

* والذين علَّقَ عنهم أبو داود ينقسمون إلى ثلاثة أقسام[1]:

القسم الأول: مَن علَّقَ عنهم أبو داود، وأخرجَ لهم أيضـًا في سننِه في الأصول، وهذا القسم هو الأكثر.

القسم الثاني: مَن أخرج لهم أبو داود تعليقـًا، وهم من رجال الكتب الستة.

وعددُهم: ستةٌ وعشرون.

القسم الثالث: مَن أخرجَ لهم أبو داود تعليقـًا، وليس لهم رواية في الكتب الستة. وعددُهم: عشرة.

* ويُذكَر هنا أنّ منهجَ أبي داود في الأصول هو منهجُه في المعلَّقات، فكما أنّ أبا داود وفَّى بشرطه أن لا يُخرجَ في كتابه لمن أجمعوا على تركه: كذلك وفَّى بذلك لمن أخرجَ لهم تعليقـًا، إلا أن يُخرج روايتَه لِيُنَبِّهَ على نكارتِها، كما علَّقَ بعد (ح/ ٣٢٩٢) عن محمد بن الزبير الحنظلي البصري - وهو متروك - روايةً لبيان نكارة حديثِه، وبيانِ وهم سليمان بن أرقم.

وكما علَّقَ في الصلاة (ح/ ٨٤٦) روايةَ شعبة، عن أبي عصمة - نوح بن أبي مريم - عن الأعمش، عن عبيد بن الحسن، عن عبد الله بن أبي أوفى، فيما كان يدعو به رسولُ الله ﷺ بعد الركوع.

(١) انظر: (تغليق التعليق على سنن الإمام أبي داود) (١/ ١٥٩-١٦٠).

وأبو عصمة متروك، بل اتُّهِمَ بالوضع، وإنما أخرجَ له أبو داود تعليقـًا من رواية شعبة عنه، وشعبة ينتقي فيما يرويه، وأوردَ روايتَه في مقابل رواية أصح عن شعبة، مما يدل على نكارة هذه الرواية، ولم يخرج أبو داود تعليقـًا للرواة المتروكين لغير هذين المذكورَين، وقد عرفنا السببَ في إخراج روايتهما.

وقد بلغَ مجموعُ الروايات المعلَّقة ألفـًا وتسع روايات (١٠٠٩).

* مما سبق يتضحُ لنا ما يلي:

أ- أنّ صناعةَ الإسناد تغلب على معلَّقات أبي داود، وذلك لسببَين:

الأول: سعة شرطه، فلذلك لم يَلجأ إلى تعليق المتون كثيراً، كما هو الحالُ عند الإمام البخاري.

الثاني: الترجيح بين الروايات ونقدها ودراستها، فاحتاج إلى ذكر طرق الروايةِ والاختلاف فيها، ومِن ثَمَّ الخروج بحكمٍ واضحٍ عن حكم الرواية.

ب - الرواياتُ الموقوفةُ أكثر من الروايات المرفوعة؛ لأن الحديث المرفوع هو موضوع كتابه «السنن»، فاحتاجَ إلى تعليق مذاهب الصحابة والتابعين وأقوالِهم.

ج- الروايات المعلَّقة التي وصلَها في كتابه قليلةٌ إذا قورنَت مع عدد معلقاتِه، والسببُ في ذلك: أنه كان يُورِدُ مذاهبَ فقهاء الأمصار وأدلتهم، فلم يلجأ إلى اختصارِ الروايات وتقطيعِها على الأبواب[1].

(١) انظر: المصدر السابق (١/ ١٦١-١٦٢)، (المدخل إلى سنن الإمام أبي داود) (ص/ ١٥٠-١٥١).

المطلب الثاني: الصناعةُ الحديثيَّة المتعلِّقة بالإسناد.

تميَّزَ الإمامُ أبو داود بالدقَّةِ في تمييز صِيَغ التحديث التي يستعملُها شيوخُه أو مَن فوقهم، ويُبيِّنُ ذلك بما لا يُبقي مجالًا لِلَّبس، وإليكَ بعضَ ما يوضِّحُ معالِـمَ منهجِه في ذلك[1]:

أولًا: دقَّتُه في تمييز صيغ الأداء:

١- تمييزُه لصِيَغ التحديثِ لكلِّ شيخ، وهذا كثيرٌ عنده، ويظهرُ من منهجِه في هذا أنه يلتزمُ بيانَ ذلك كلما كان هناك اختلاف.

ومن أمثلتِه ما ذكرَه في باب البول في المستَحم حيث قال: حدثنا أحمدُ بنُ محمد بن حنبل، والحسنُ بنُ علي قالَا: حدَّثنا عبدُ الرزاق. قال أحمد: حدَّثنا معمر، أخبرني أشعث. وقال الحسن: عن أشعث، عن عبد الله بن مغفل...

ففرَّقَ بين رواية أحمد وفيها «أخبرني أشعث»، وروايةِ الحسن بن علي وفيها «عن أشعث».

٢- يَرى التفريقَ بين (حدَّثنا)، و(أخبرَنا)، وهو في ذلك يوافقُ الإمامَ مسلماً - رحمه الله تعالى - حيث إنه كثيراً ما يميز بين (حدثنا) و (أخبرنا)، فيقول - مثلاً -: حدثنا فلانٌ وفلانٌ، قال الأولُ: حدثنا، وقال الثانِي: أخبرنا. وكذلك الإمامُ أبو داود، يرى التفريقَ بينهما.

(١) للتفصيل؛ انظر: (المدخل إلى سنن الإمام أبي داود) (ص/ ١٥٣-١٥٦).

ومن أمثلة ذلك: الأحاديث: (٣١٣٥[١]، ٣٦٥١، ٣٨٢٩، ٣٨٨٥، ٤٣٧٣، ٤٧٠٨ (والإخبارُ في حديث سفيان) ٤٦٩٣، (ح/ ٤٩٤٢)[٢]، ٤٩٤٨، ٤٩٦٤).

٣- بل إنه يُفرِّق بين (حدثنا) و (حدثني)، كما في (ح/ ٣٩٨٨).

٤- إذا روى عن الحارث بنت مسكين يقول: «قرئ عليه وأنا شاهِد»؛ لكونه لم يَقصده بالسماع[٣].

٥- إذا سمعَ من شيخٍ حديثًا، وفاتَتْه منه كلمةٌ أو نحوُها، كـ«ابن« في الإسناد: نَبَّهَ على ذلك، ونبَّهَ على أنّ بعضَ أصحابِه أفهَمَه إياها عن ذلك الشيخ، ليتصلَ ذلك الانقطاع[٤].

٦- قد يميّز صيغَ الأداء لكل واحدٍ من شيوخه - إذا روى عن أكثر من واحد - ثم يؤكِّد ذلك في الأخير مرةً أخرى، مثل: (ح/ ٢٠٧١)، حيث قال: «والإخبارُ في حديث أحمد»، مع أنه ميّزَ ذلك في البداية بقوله: «قال أحمد: حدثنا الليث».

٧- التحويل لبيان صيغة التحمُّل فقط، ومن الأمثلة: (ح/ ٤٦٥٧، [أنبأنا، حدثنا]، ٤٣٦٦، ٤٣٧١).

---

(١) حيث إنه فرَّقَ بين شيخَيه اللذين يرويان عن ابن وهب لأجل أن يوضِّحَ صيغةَ تحديثِ كلِّ واحدٍ منهما، وإلّا لَجمعَ بينهما كعادتِه.

(٢) مع أنه جاءَ في الإسنادِ نفسِه أنه لا فرقَ بينهما.

(٣) انظر: (بذل المجهود في ختم السنن لأبي داود) (ص/ ٤٩)، ومن أمثلته: (ح/ ٣٢٨٨)، (ح/ ٣٩٢٢).

(٤) ذكرَ هذه الفائدةَ السخاويُّ في (بذل المجهود) (ص/ ٤٩-٥٠).

ثانياً: التعريف بالرواة والتمييز بينهم:

١- يُعرِّف بالراوي إذا لم يكن من المعروفين، مثل قولِه في (ح/ ٤٨٨٤): «يحيى بن سليم هذا هو ابنُ زيدٍ مولى النبي ﷺ، وإسماعيل بن بشير: مولى بني مَغَالة».

٢- ينسب ويميّز إذا كان الراويُّ مظنة الالتباس بآخر أشهر منه: ومن الأمثلة: قولُه في (ح/ ٣٠٨٢): «هذا يزيد بن خُمير اليزنِي، ليس هو صاحب شعبة».

٣- من دقَّتِه في التمييز: يميِّزُ من شيوخه مَن يذكر اسمَ الراوي كاملاً، مثل قولِه - في (ح/ ٤٨٧٠) -: «حدثنا محمد بن العلاء، وإبراهيم بن موسى الرازي، قالا: أخبرنا أبو موسى، عن عمر - قال إبراهيم: هو عمر بن حمزة بن عبد الله العمري - ...». وانظر: (ح/ ٤٧٤١، ٤٩٤١، ٥٠٠٣).

وقد يفعلُ ذلك حتى ولو لم يكن هناك احتمال لِلّبس، مثل قولِه - في (ح/ ٤٧٠١).

٤- قد يُجمِل الإشارةَ إلى بعض الرواة في بعض المواضع، ويُعَيِّنُهم في مواضع أخرى، قال - في (ح/ ٤٦٢) -: «وقال غيرُ عبد الوارث: قال عمر، وهو أصح»، وقد عيَّن هذا (الغيرَ) عقبَ (ح/ ٥٧١)، وهو (إسماعيل بن إبراهيم ابن عليَّة).

٥- أحياناً يَذكرُ أنّ هذا الراوي لم يخرج له في كتابه إلا هذا الحديث، كما صنعَ في (ح/ ١٠٣٦) الذي أخرجَه عن جابر الجُعفي، وهو كذاب، فقال بعده: «وليس في كتابي عن جابر الجُعفي إلا هذا الحديث».

ثالثاً: الحكم على الراوي:

يذكرُ الحكمَ على الراوي توثيقاً أو تجريحاً، إذا لم يكن من المعروفين:

أ= إمّا نقلاً عن غيره، مثل قولِه في (ح/ ٣٤٤٠): «حدثنا زهيرُ بنُ حرب، أنّ محمد بن الزبرقان أبا همام حدثهم، قال زهيرٌ: وكان ثقة...».

وكذلك في (ح/ ٤٩٦٤): «سمعت يحيى بن معين يُثني على محمد بن محبوب، ويقول: كثير الحديث».

ب= أو بإبداء رأيه فيه، مثل كما في (ح/ ٤٩٦٤)، حيث روى فيه عن (مهنأ أبِي شبل)، ثم قال عنه: «ثقة، بصري».

رابعاً: اهتمامُ الإمام أبي داود بعلوِّ الأسانيد:

طلبُ العلو كان هدفاً يتسابق إليه المحدِّثون، وكانوا يُعنون به عنايةً كبيرةً، ويتجشمون في سبيله الصِّعابَ، ويرحلون في ذلك إلى الأقطار النائية، وممن كان له السهم الوافر في ذلك هو الإمامُ أبو داود، حيث إنه يمتازُ بعلوِّ أسانيدِه، وهو في ذلك يُقارِبُ الإمامَ البخاري، ولم يَلحقهما في ذلك أحدٌ من بقيةِ الأئمة الستة، إلا ما كان من الإمام النسائي، فإنه من المعدودين أيضاً في هذا الباب.

وتميُّزُ أبي داود في ذلك - كما هو الحالُ في الإمام البخاري والنسائي - راجعٌ إلى سببين رئيسَين:

الأول: الرحلات الكثيرة التي قامَ بها أبو داود، وقد سبقَ الحديثُ عنها بشيءٍ من التفصيل.

الثاني: التبكير في الرحلات، فتبكيرُ أبي داود - رحمه الله - في الرحلات مَكَّنته من التقدُّم على أقرانه بعلوِّ الإسناد، وقد شاركَ الإمامَ البخاريَّ في شيوخِه، بل شاركَ عدداً من شيوخه في شيوخِهم.

ويتمثَّلُ العلوُّ عند أبي داود في كثرة الرباعيَّات عنده، وقد أحصيتُ رباعيَّاتِ الإمام أبي داود في سُنَنِه، مع مقارنتِها برباعيَّاتِ الإمامِ البخاري، وذلك في دراسةٍ طُبِعت مع (ختم سنن الإمام أبي داود) للبصري[1]، وقد بلغَ عددُ الرباعيَّات عند الإمام أبي داود هو (٢٦٧) رباعيًّا، بينما عددُ الرباعيَّات عند الإمامِ البخاريِّ في (صحيحِه)[2] هو (٢٩٩) رباعيًّا، فالفارِقُ هو (٣٢) حديثاً يفوقُ بها البخاريُّ على أبي داود، مع الوضع في الاعتبار: أن رباعيَّات البخاري كلها صحيحة، بينما رباعيات أبي داود ليست كذلك؛ إذ أنّ بعضَها - وعددُها لا يتجاوزُ العشرة - ضعيف.

وقد اشتركَ الإمامان في أكثر المشائخ الذين رويَا عنهم الرباعيّات، بينما تفرّدَ الإمامُ البخاريُّ ببعضهم، والذين لم يدرك الإمامُ أبو داود أكثرَهم، منهم:

---

(١) (ص/ ١٦٤-٢٧٠).

(٢) استعنتُ في عدِّها بكتاب (رباعيات الإمام البخاري) للدكتور يوسف الكتاني، وعملُه فيه ينقصُه شيءٌ من الدقَّة، فالعددُ ليس مما يمكن الجزمُ به.

عبد الله بن يوسف التِّنِّيسي (ت٢١٨هـ)، وآدم بن أبِي إياس العسقلانِي (ت٢٢١هـ)، و أبو نعيم الفضل بن دُكين الكوفي (ت٢١٨ وقيل: ٢١٩هـ)، لم يُدركه أبو داود، وهو يروي عنه بواسطة، وإسماعيل بن عبد الله الأصبحي، المعروف بـ(إسماعيل ابن أبِي أويس) (ت٢٢٦هـ)، وسعيد بن أبِي مريم (الحكم) المصري (ت٢٢٤هـ)، والإمام علي بن المـديني (ت٢٣٤هـ)، وقد أدركَه أبو داود، وروى عنه، ولكنه لم يُكثر عنه كما أكثر عن زميله الإمام أحمد، حيث لازمه، وكان من أخصِّ تلاميذه، كما صرّح بذلك كثيرٌ من الأئمة، وكما تشهد بذلك رواياتُه عنه، وقد أكثرَ عنه الإمامُ البخاريُّ، كما أكثرَ الإمامُ أبو داود عن قرينه الإمام أحمد.

وقد ألَّفَ الإمامُ العلائيُّ (ت٧٦١هـ) كتاباً سمَّاه (مائة حديث منتقاة من سنن أبي داود) - ولازال مخطوطاً - وبعد النظرِ في أحاديثِه تبيَّن لي أنه انتقى من أحاديث السننِ أعلاها سنداً، وعددُ أحاديثِه (١٠١) حديثاً، وكلُّها رباعيةٌ سوى (١٦) حديثاً منها، وقد ذكر ثمانيةَ أحاديث علَا فيها أبو داود على الشيخَين: البخاري ومسلم، وذكرَ خمسةَ طرق علَا فيها أبو داود على الإمام البخاري، وذكرَ ثمانيةً وعشرين حديثاً علَا فيها أبو داود على الإمام مسلم، وذكرَ أحاديث عديدةً يلتقي فيها أصحابُ السنن الثلاثة - الترمذي، والنسائي، وابن ماجة - مع أبي داود في شيخِه، ولكن يروون عن شيخِه بواسطة، فيكون شيخُ أبي داود بالنسبةِ لهم شيخاً لشيوخِهم.

ومن الملاحَظ أنّ الإمام أبا داود يعلو على بقية أصحابِ السنن بنسبةٍ كبيرةٍ جداً، وكلُّ هذا يدلُّ على تميُّز الإمامِ أبي داود بعلوِّ أسانيده، وعلى علوِّ كعبِه في علم الحديث.

هذا، وأكثرُ أسانيد أبي داود هي خماسية، وسُداسية، وسُباعية، والثمانيّات عنده قليلةٌ جداً، منها الأحاديث: (٣٨٨٣، ٣٩٨٥، ٤٢٦٤، ٤٧٢٦)، وعنده ثلاثةُ أحاديث تُساعيَّة، وهي: (٤٢٥٨، ٤٧١٠، ٤٧٢٠).

وأطولُ إسنادٍ عنده وأنزلُه: (ح/ ٣٢٩٢)، ففيه عشرةُ أشخاص[١].

المطلب الثالث: الصناعة الحديثية المتعلِّقة بالمتن.

تميَّزَ الإمامُ أبو داود بالدِّقَّةِ في تمييز ألفاظ المتون، وأنه يبيِّنُ ألفاظَ الرواة إذا جمعَهم في سندٍ واحد، كما تميَّزَ بالدقَّةِ في تمييز ألفاظ صِيَغ التحديثِ التي يَستعملُها شيوخُه أو مَن فوقهم، وإليكَ بعضَ ما يوضِّحُ معالِمَ منهجِه في ذلك:

أولًا: دقَّتُه في تمييز ألفاظ متون الأحاديث[٢]:

١- الغالبُ في كتاب سنن أبي داود: أن يُفرِدَ كلَّ سندٍ مع متنِه، وفي هذه الحالة لا يَحتاجُ الأمرُ إلى مزيد بيانٍ فيما يتعلق بالألفاظ، فالمتنُ المذكورُ هو للشيخ المذكور في السند.

أمّا إذا كان الحديثُ عنده عن أكثر من شيخ: فللإمامِ أبي داود منهجٌ في التمييزِ بين ألفاظِهم يُنبئ عن الدقَّةِ المتناهِيةِ في التمييز بين الألفاظ، وذلك أنه يَسوقُ لفظَ أحدِهم، ثم إذا كان هناك اختلاف في ألفاظ الآخرين - ممَّن ذكرَهم في السند -: يُبيِّنُ ذلك.

(١) وكذلك في (جامع الترمذي) و(سنن النسائي)، انظر: (بغية الراغب المتمني في ختم النسائي-رواية ابن السني) (ص/ ٣٤-٣٥)، (الرسالة المستطرفة) (ص/ ١٠١).

(٢) انظر: (من فوائد درس الشيخ عبد المحسن العباد في سنن أبي داود) لكاتب السطور (ص/ ١٤٦-١٥٢).

ومثالُه ما أخرجَه في باب الاستبراء من البول قال: حدَّثنا زهيرُ بنُ حرب وهنَّادُ بنُ السري قالا: حدَّثنا وكيعٌ، حدثنا الأعمشُ قال: سمعتُ مجاهداً يُحدِّثُ عن طاوس، عن ابن عباسٍ قال: مَرَّ رسولُ الله ﷺ على قبرَين فقال: «إنهما لَيُعذَّبان، وما يُعذَّبان في كبير؛ أمّا هذا: فكان لا يَستَنْزِه من البول، وأمّا هذا: فكان يَمشي بالنَّميمة...»، ثم عقَّبَه بقوله: قال هناد: «يَستَتِر» مكان «يَستَنْزِه»[1].

وأحيانـًا لا يَكتفي بذلك، بل يُعَيِّن صاحبَ اللفظِ قبل ذكر المتن، ثم يُعقِبُه ببيان اختلاف ألفاظ الآخرين، وهذا كلُّه من تدقيقِه في هذا الباب، ومن أمثلتِه: قال في باب البول قائمـًا: حدَّثنا حفصُ بنُ عمرو ومسلمُ بنُ إبراهيم، قالا: حدثنا شعبة (ح) وحدثنا مسدد، حدثنا أبو عوانة - وهذا لفظُ حفص - عن سليمان، عن أبي وائل، عن حذيفة، قال: «أتى رسولُ الله سُباطَةَ قومٍ فبالَ قائمـًا، ثم دعا بماءٍ فمسحَ على خُفَّيه».

ثم قال: قال مسدد: قال - أي: حذيفة -: «فذهبتُ أَتباعَد، فدعاني حتى كنتُ عند عقبِه»[2].

(١) (ح/ ٢٠)، (المدخل إلى سنن الإمام أبي داود) لكاتب السطور (ص/ ١٥٧-١٦٦).
(٢) (ح/ ٢٣).

وأبو داود ليس له منهجٌ مطَّرِدٌ في مثل هذه الحالة، فأحيانـًا يسوق اللفظَ للأول، وأحيانـًا للثانِي، ولكنه يبيِّنُ ذلك صراحةً، أو ينصبُ لذلك قرائن توصِلُ إلى تمييز الألفاظ[1].

٢- الغالبُ أنّ أبا داود إذا روى عن أكثر من شيخ، وساقَ السندَ على لفظِ أحدِهم: فإنه يسوقُ المتنَ أيضـًا على لفظِ ذلك الشيخ.

ولكن قد يخالف العادة، ويسوق السندَ على لفظ شيخ، والمتَن على لفظ شيخٍ آخر، ولم أجد له مثالًا إلا في (ح/ ٤٨١٨)، على أنني لم أستوعب في البحث.

٣- يَنصُّ الإمامُ أبو داود على مَن له اللفظُ عقبَ سياق الإسنادِ مباشرةً - أحيانـًا - كما في (ح/ ٩٩٤)، ويذكر ذلك بعد سياق المتن - أحيانـًا - كما في (ح/ ٩٩٦، ١٠٢٩، ٣٢١٣).

٤- ربّما نَبَّه أبو داود أنه لحديث أحدِ شَيخَيه أحفظ، قال في (ح/ ٢٣٤٢): «حدثنا محمودُ بنُ خالد وعبدُ الله بنُ عبد الرحمن السمرقندي - وأنا لحديثِه أتقن -...»، وانظر الأحاديث: (١٩٩٤، ٢٥٢٥، ٢٧٠٨).

---

(١) أ= ومن المواضع التي ساقَ فيها للأول، الأحاديث: ١٨٥(حيث ميَّزَ لفظَ أيوب بن محمد، وعمرو بن عثمان، دون محمد بن العلاء، مما يدل على أن السياقَ له)، ٢٣١، ٢٣٥، ٩٠٧، ٩٩٢، ٩٩٦، ١٠١٩، ١١٦٢، ١٣١٣، ٢١٠٣.

ب = ومن المواضع التي ساق فيها للثانِي، الأحاديث: ٢٠٤، ٢٥١، ٦٦٦ساق على لفظ قتيبة، بدليل قوله: «لم يقل عيسى...»، ٨٨٨، ٩١٢، ٩٢٥، ٩٩٤، ١١٣١، ١٢٢٩، ١٢٣٤، ١٧١٩، ٢٠٩٨، ٢٩٦٧.

٥- يُطلِقُ «المنكَر» على «الشاذ» - حسب مصطلح المتأخرين - كما في (ح/ ٧٨٥)، كما يُطلقُ «المنكَر» ما تفرَّدَ به الضعيف، كما في (ح/ ٢٤٨)، وهذا يؤكِّدُ التأكُّدَ من مصطلحات الأئمة المتقدِّمين، وعدم تفسيرها حسب تفسير المتأخرين لهذه الاصطلاحات إلا بعد التبيُّن.

ثانياً: ترتيب الأحاديث الناسخة والمنسوخة:

يقدِّمُ الأحاديث الناسخة على المنسوخة، انظر: (ح/ ١٨٧) وما بعدها، و (ح/ ٨٦٧-٨٦٨).

ثالثاً: بيانُ مذاهبِ بعض الفقهاء:

يذكرُ الإمامُ أبو داود - أحياناً - مذاهبَ بعض الفقهاء الذين أخذوا بحديث الباب، وخاصةً إذا كان البابُ مما تضاربَت فيه أقوالُ الفقهاءِ لورودِ أحاديث مختلفةً فيه، ومن أمثلتِه:

- قولُه في كون المستحاضةِ تَدَعُ الصلاةَ أيَّامَ إقرائِها: «وهو قولُ الحسن، وسعيد بن المسيب، وعطاء، ومكحول، وإبراهيم، وسالم، والقاسم»[١].
- قولُه في الجمع بين الصلاتَين بغسلٍ واحد: «وهو قولُ إبراهيم النَّخَعي، وعبد الله بن شدَّاد»[٢].

(١) (سنن أبي داود) (١/ ١٩٤)، كتاب الطهارة، بابٌ في المرأة تستحاض...عقب (ح/ ٢٨١).
(٢) السنن (١/ ٢٠٨)، عقب (ح/ ٢٩٤).

رابعاً: بيانُ بعض الأحكام الفقهيَّة:

يُستطرِدُ الإمامُ أبو داود - أحياناً - فيعقب الحديثَ ببيان بعض الأحكام التي لها صلةٌ بحديث الباب، ومن أمثلتِه: أخرجَ في باب: في الغسل يوم الجمعة، حديثَ حفصة - رضي الله عنها - عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «على كلِّ محتَلِمٍ رواح الجمعة، وعلى كلِّ مَن راح إلى الجمعةِ الغسل»[1].

ثم قال: إذا اغتسلَ الرجلُ بعد طلوع الفجر: أجزأه من غسل الجمعةِ وإن أجنبَ.

وهذا قليلٌ جدا في الكتاب، ومن أمثلتِه أيضاً: (ح/ ٣٧٦٤، ٣٧٩٠، ٣٨٦٩).

وأحياناً يُعقِبُ الحديثَ باستنباطِ حكمٍ معيَّنٍ منه، كما في الأحاديث (٣٧٥٢، ٥٠١٩)، وهذا أيضاً قليلٌ عنده.

خامساً: بيانُ تفرُّدِ أهلِ الأمصار في روايةِ حديثٍ ما:

وهذه من ميزات سنن أبي داود، وقد ألَّفَ أبو داود كتاباً مستقلًّا في الموضوع - كما سبق عند عرض مؤلَّفاتِه - ومن أمثلتِه: ما أخرجَه في «باب: أيُصَلِّي الرجلُ وهو حاقن؟» من حديثِ أبي هريرة رضي الله عنه عن النبيِّ ﷺ: «لا يَحِلُّ لرجلٍ يؤمنُ بالله واليومِ الآخرِ أن يُصَلِّي وهو حاقِنٌ حتى يَتَخَفَّفَ»[2].

---

(١) (ح/ ٣٤٢).

(٢) (ح/ ٩١).

قال أبو داود: «هذا من سُنَنِ أهل الشام، لم يشركهم فيها أحد».

وهذا كثيرٌ عنده.

سادساً: شرح الغريبِ وبيانُ المصطلَحات:

من الفوائد التي أودَعَها الإمامُ أبو داود في كتابه: بيانُ غريب الكلمات، معتَمِداً على علماء اللغة، كالإمام أبي عبيد القاسم بن سلّام (ت٢٢٤هـ) وغيرِه، وكذلك شرحُ المصطلحات الواردةِ في متون الأحاديث، ينقلُها عن الفقهاء من أمثال شيخِه الإمام أحمد.

ومن أمثلتِه: أنه أخرجَ في «باب الخطِّ إذا لم يجد عصـا» حديثَ أَبِي هُرَيْرَة رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ: فَلْيَجْعَلْ تِلْقَاءَ وَجْهِهِ شَيْئًا، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ: فَلْيَنْصِبْ عَصًا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ عَصًا: فَلْيَخْطُطْ خَطًّا، ثُمَّ لَا يَضُرُّهُ مَا مَرَّ أَمَامَه»[1].

قَالَ أَبُو دَاوُد: و سَمِعْت أَحْمَدَ بنَ حَنْبَلٍ سُئِلَ عَنْ وَصْفِ الْخَطِّ غَيْرَ مَرَّةٍ؛ فَقَالَ: هَكَذَا عَرْضًا[2] مِثْلَ الْهِلَال.

قَالَ أَبُو دَاوُد: وسَمِعْت مُسَدَّدًا قَالَ: قَالَ ابْنُ دَاوُد[3]: الْخَطُّ بِالطُّول.

---

(١) (ح/ ٦٨٩، ٦٩٠).

(٢) «عرضاً» أي: في العرض لا في الطول، «مثل الهلال» أي: يكون الخطُّ مقوَّساً كالمحراب، ويُصلي إليه كما يصلي في المحراب. (عون المعبود) (٢/ ٣٨٤).

(٣) هو عبد الله بن داود، المعروف بالخُرَيبي، البصري. (بذل المجهود في حل سنن أبي داود) (٣/ ٦٤٣).

قَالَ أَبُو دَاوُد: وسَمِعْت أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ وَصَفَ الْخَطَّ غَيْرَ مَرَّةٍ فَقَالَ: هَكَذَا - يَعْنِي بِالْعَرْضِ - حَوْرًا دَوْرًا مِثْلَ الْهِلَالِ[1]، يَعْنِي مُنْعَطِفًا.

والأمثلةُ في هذا الباب كثيرة[2].

سابعاً: التعريف بالأمكِنة: ومن أمثلتِه: عرَّف المكان الوارد في (ح/٣٧) وهو حصنُ باب أليون فقال: «حصنُ أليون بالفسطاطِ على جبل».

ثامنًا: العلل:

والعللُ لا تخرج عن كونها إما في الإسناد - وهو الأكثر -، وإما في المتن، وقد أودَعَ أبو داود كتابَه «السننَ» فوائدَ في علم العلل، ومن الأمثلة:

أخرجَ في «باب في الرجل يذكر الله على غير طهر» من طريق همام، عن ابن جريج، عن الزهري، عن أنس، قال: «كان النبيُّ ﷺ إذا دخلَ الخلاءَ وضعَ خاتَمَه»[3].

ثم قال: «هذا حديثٌ منكَر، وإنما يُعرَف عن ابن جريج، عن زياد بن سعد، عن الزهري، عن أنس: «أن النبيَّ ﷺ أخذَ خاتَمًا من ورق، ثم ألقاه».

---

(١) أي: محوراً ومدوَّراً مثل الهلال. أو: يُحيرُ الخطَّ ويُديرُه مثل الهلال. (عون المعبود) (٢/ ٣٨٤).

(٢) انظر- مثلاً-: تفسير «الرطل» في (ح/ ٢٣٨)، وتفسير «الاختصار» في (ح/ ٩٤٧)، وتفسير «المغافير» في (ح/ ٣١٧٥)، وتفسير «القَصَّة» في (ح/ ٤٥١)، وتفسير «الإهاب» في (ح/ ٤١٢٨)، وتفسير «الاستحداد» في (ح/ ٤٢٠١)، وتفسير «النَّضَد» الذي كان الكلبُ تحته، في (ح/ ٤١٥٨).

(٣) (ح/ ١٩).

- علَّقَ على (ح/ ٢٨١) - الذي أخرجه في «باب في المرأة تُستَحاض، ومَن قال: تدَعُ الصلاة »، علَّقَ عليه قائلًا: «وزادَ ابنُ عيينة في حديث الزهريِّ عن عمرة، عن عائشة، أنّ أمَّ حبيبة كانت تُستحاض، فسألت النبيَّ ﷺ فأمرَها أن تَدَعَ الصلاةَ أيّامَ أقرائها».

ثم قال: «وهذا وهمٌ من ابن عيينة، وليس هذا في حديث الحفَّاظِ عن الزهري».

- اختلف شعبةُ وسفيان الثوريُّ - رحمهما الله تعالى - في حديثٍ، فساق لهما (ح/ ٣٣٣٦، ٣٣٣٧)، ثم قال: «رواه قيس كما قال سفيان، والقولُ قولُ سفيان»، ثم نقلَ عن أبِي رزمة أنه قال: قال رجلٌ لشعبة: خالفكَ سفيانُ، فقال: «دمغتني». وذكر عن الإمام أحمد، عن وكيع، عن شعبة، أنه قال: «كان سفيانُ أحفظَ مني».

إلى غيرها من الأمثلةِ في باب العِلَل والنقد[1].

(١) انظر: (أبو داود: حياتُه وسنن) للدكتور لطفي الصباغ (ص/ ٣١٢-٣١٤).

الفصل الثالث

مقارنةُ سنن الإمام أبي داود بأهمِّ دواوين السنة

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: المقارنة من حيث المضمون.

المبحث الثاني: المقارنة في الشروط.

المبحث الثالث: المقارنة من حيث بيان المنهج والشروط.

المبحث الرابع: المقارنة في بعض جوانب الصنعة الحديثية.

المبحث الأول: المقارنة من حيث المضمون:

من المعلوم أنَّ الإمامَ البخاريَّ جاءَ في مرحلةٍ كان أكثرُ المؤلِّفين لدواوين السنة فيها ينهجون منهجَين:

الأول: مزجُ آثار الصحابةِ والتابعين بالأحاديث المرفوعة، كما هو حالُ المصنَّفات وكثيرٍ من السنن التي أُلِّفَت قبل السنن الأربعة، كسنن سعيد بن منصور.

الثاني: التأليفُ على ترتيب المسانيد.

فأرادَ الإمامُ البخاريُّ أن يجعلَ هذه الأحاديثَ المرفوعةَ التي اهتمَّ بها أصحابُ الأسانيد مبوَّبةً على أبواب الدين كلِّها.

وأبو داود اتبعَ تلك الفكرة أيضـًا، ولكنه حصرَها في نطاقٍ معيَّن، وهو نطاقُ

الأحكام فقط، فكتابُه يُعتَبَرُ في تلك الفترة كأنه بِدْعٌ من الكتب، أي جديداً في بابه من هذا الوجه[١].

فكتابُ الإمامِ أبي داود يُعتَبَرُ أول كتابٍ مؤلَّفٍ في أحاديث الأحكام، يقولُ الخطابيُّ: «فأمَّا السنن المحضة: فلم يقصد واحدٌ منهم جمعَها واستيفاءَها، ولم يَقدر على تخليصِها واختصارِ مواضعِها من أثناء تلك الأحاديث الطويلة ومن أدلَّةِ سياقِها على ما اتفقَ لأبي داود»[٢].

وقال: «وقد جمع أبو داود في كتابه هذا من الحديثِ في أصول العلم وأمَّهاتِ السنَن وأحكامِ الفقهِ: ما لا نعلمُ متقدِّمًا ما سبقَه إليه، ولا متأخِّراً لحقَه فيه»[٣].

- سنن الإمام أبي داود أقلُّ الكتب الستةِ كتبًا، ففيه (٣٦)، ويليه ابنُ ماجة (٣٧) كتابًا، يليه الترمذي (٥٠) كتابًا، يليه النسائيُّ (٥١) كتابًا، ثم مسلم (٥٤) كتابًا، ثم البخاري (٩٧) كتابًا.

- ذكرَ السخاويُّ أنّ منهجَ الإمام أبي داود في «سنَنِه» يَشبه صنيع الإمام البخاريِّ في صحيحِه من بعض الوجوه، وصنيعَ الإمام مسلم في صحيحِه من وجوهٍ أخرى، وأنه انفردَ عن الصحيحَين بعَقد كتاب الحروف، كما اختصَّ الترمذيُّ بعقد كتاب الأمثال، واختصَّ النسائيُّ بعقد كتاب الشروط، وامتازَ الإمامُ مسلمٌ بمقدمةِ صحيحِه التي بيَّنَ فيها مسائل تتعلق بعلم الحديث[٤].

---

(١) انظر: (مناهج المحدِّثين) للدكتور سعد بن عبد الله الحميِّد (ص/ ٦٩).
(٢) (معالم السنن) للخطابي (١/ ١١).
(٣) المصدر السابق (١/ ١٢).
(٤) انظر: (بذل المجهود في ختم السنن لأبي داود) (ص/ ٥١-٥٢).

المبحث الثاني: المقارنة في الشروط.

من المعلوم أنَّ صحيحَي الإمامين: البخاريِّ ومسلم يمثلان قمة الصحة في الأحاديثِ من حيث الشروط، وأقواهما أولهما، وتأتي بقية الكتب الستة بعدهما.

وقد بيَّنَ الإمامُ أبو بكر محمدُ بنُ موسى الحازميُّ (ت٥٨٤هـ) درجاتِ رجال الكتب الستة وطبقاتهم، ومثَّلَ لها بمثالٍ وهو: أن نعلمَ أنّ أصحابَ الإمام محمد بن شهاب الزهري على طبقاتٍ خمس، ولكلِّ طبقةٍ منها مزيَّةٌ على التي تليها وتفاوُت:

أمّا مَن كان في الطبقة الأولى: فهو الغايةُ في الصحة، وهو غايةُ مقصد البخاري.

والطبقةُ الثانية: شاركَت الأولى في العدالة، غيرَ أنّ الأولى جَمَعت بين الحفظ والإتقان، وبين طولِ الملازَمةِ للزهريِّ، حتى كان فيهم مَن يُزامِلُه في السفر، ويُلازِمُه في الحضر، والطبقةُ الثانية لم تُلازِم الزهريَّ إلّا مدةً يسيرةً، فلم تُمارِس حديثَه، وكانوا في الإتقان دون الطبقة الأولى. وهم شرطُ الإمام مسلم.

الطبقةُ الثالثة: جماعةٌ لزموا الزهريَّ مثلَ أهل الطبقة الأولى، غيرَ أنه لم يَسلَموا من غوائل الجرح، فهم بين الردِّ والقبول. وهم شرطُ أبي داود والنسائي.

الطبقة الرابعة: قومٌ شارَكوا أهلَ الطبقة الثالثةِ في الجرح والتعديل، وتَفَرَّدوا بقِلَّةِ ممارسَتِهم لحديث الزهري؛ لأنهم لم يُصاحبوا الزهريَّ كثيراً. وهم شرطُ أبي عيسى الترمذي.

الطبقة الخامسة: نَفَرٌ من الضعفاء والمجهولين، لا يُخَرّج حديثُهم إلّا على سبيل الاعتبار والاستشهاد عند أبي داود فمَن دونه، فأمّا عند الشيخَين: فلَا[1].

مما سبق تتبيَّنُ مكانةُ الإمام أبي داود في اشتراط الصحة، وأنه في ذلك مثل الإمام النسائي -رحمهم الله تعالى-.

المبحث الثالث: المقارنة من حيث بيان المنهج والشرط:

خلَا سننُ أبي داود عن مقدمةٍ له يبيِّنُ فيها شرطَه في الكتاب، ومنهجَه فيه، أو غير ذلك مما يتعلقُ بكتابه، شأنُه في ذلك شأنُ الإمام البخاريِّ وغيرِه من الأئمة، الذين لم يبدأوا كتبَهم بالمقدمات.

ولكن لما راسَلَه أهلُ مكة وسألوه عن منهجِه في كتابه: أرسلَ إليهم رسالةً تتضمَّنُ كثيراً من النقاط المتعلقة بمنهجِه في الكتاب، وتُعدُّ تلك الرسالةُ - بحق - مقدمةً لسنن الإمام أبي داود.

والوحيدُ - من بين أصحاب الكتب الستة- الذي انفردَ بعقدِ مقدِّمةٍ لبيان منهجِه، وأسبابِ تأليفِه لكتابه: هو الإمامُ مسلم.

وقريبٌ منه الإمامُ الترمذيُّ، حيث ألَّفَ رسالته في العلل، وذيَّلَ جامعَه بها، وبيَّنَ فيها كثيراً مما يتعلقُ بشرطِه ومنهجِه.

(١) انظر: (شروط الأئمة الخمسة) للحازمي (١٥١-١٥٤).

المبحث الرابع: المقارنة في بعض جوانب الصناعة الحديثية

أولاً: المقارنة في العلو:

ويتمثَّلُ العلوُّ عند أبي داود في كثرة الرباعيَّات عنده، وقد أحصيتُ رباعيَّاتِ الإمام أبي داود في سُنَنِه، مع مقارنتِها برباعيَّاتِ الإمامِ البخاري، وذلك في دراسةٍ طُبِعت مع (ختم سنن الإمام أبي داود) للبصري[1]، وقد بلغَ عددُ الرباعيَّات عند الإمام أبي داود هو (٢٦٧) رباعيًّا، وعددُ الرباعيَّات عند الإمامِ البخاريِّ في (صحيحِه) [2] هو: (٢٩٩) رباعيًّا، فالفارِقُ هو (٣٢) حديثًا يفوقُ بها البخاريُّ على أبي داود، مع الوضع في الاعتبار: أن رباعيَّات البخاري كلها صحيحة، بينما رباعيات أبي داود ليست كذلك؛ إذ أنّ بعضَها - وعددُها لا يتجاوزُ العشرة - ضعيف.

و«كانت نتيجةُ مقارنة رباعيّات الإمام أبِي داود في (سننه) برباعيّات الإمام البخاري في (صحيحه) خلاف ما كنت أتوقّعُه، سواء من ناحية عدد الرباعيّاتِ عندهما، أم من ناحية العدد المشترَكِ بينهما، أم من ناحية قلّة الشيوخ الذين انفردَ الإمامُ البخاريُّ برواية الرباعيّاتِ عنهم.

فلم أكن أتوقّع أن يكون الإمامُ أبو داود قد اقتربَ من الإمام البخاريِّ بهذه الدرجة، وأن تكون المسافةُ بينهما في هذالجانب ضئيلةً بهذا الشكل»[3].

---

(١) (ص/ ١٦٤-٢٧٠).

(٢) استعنتُ في عدِّها بكتاب (رباعيات الإمام البخاري) للدكتور يوسف الكتاني، وعملُه فيه ينقصُه شيءٌ من الدقَّة، فالعددُ ليس مما يمكن الجزمُ به.

(٣) (دراسة عن رباعيات الإمام أبي داود) لكاتب هذه السطور (ص/ ١٩٥).

ثانياً: المقارنة في تمييز ألفاظ الشيوخ:

أبو داود ليس له منهجٌ مطَّرِدٌ في مثل هذه الحالة، فأحيانًا يسوق اللفظَ للأول، وأحيانًا للثانِي، ولكنه يبيِّنُ ذلك صراحةً، أو ينصبُ لذلك قرائن توصِلُ إلى تمييز الألفاظ[1].

وهو في ذلك مثل الإمام مسلم، الذي اشتهرَ بالدقةِ في تمييز الألفاظ، وهو يبيِّنُ ويميِّزُ في مثل هذه الحالة، ولذلك قال السخاويُّ: «وقَرُبَ شَبَهُه من صنيع مسلمٍ الإمام: في الحرص على تمييزِ ألفاظ الشيوخ في الصِّيَغ والأنساب، فضلًا عن المتون المقصودةِ بالانتخاب»[2].

على أنَّه قد يسوق بعضَ الحديث لبعض الرواة، وبعضَه الآخر لآخر، ويبيّن ذلك - أيضًا - كما في (ح/ ٢٢٠٦) قال في آخره:«أولُه لفظُ إبراهيم، وآخره لفظُ ابن السرح» وقد روى الحديثَ عنهما.

أمَّا الإمامُ البخاريُّ فمنهجُه: أنه يسوق لفظَ الأخير إذا روى عن شيخين، ولا يبيِّن ذلك، وقد ذكرَ ذلك الحافظُ ابنُ حجر، وأفاد أنه علم ذلك بالاستقراء[3].

---

(١) أ= ومن المواضع التي ساقَ فيها للأول، الأحاديث: ١٨٥(حيث ميَّزَ لفظَ أيوب بن محمد، وعمرو بن عثمان، دون محمد بن العلاء، مما يدل على أن السياقَ له)، ٢٣١، ٢٣٥، ٩٠٧، ٩٩٢، ٩٩٦، ١٠١٩، ١١٦٢، ١٣١٣، ٢١٠٣.

ب = ومن المواضع التي ساق فيها للثانِي، الأحاديث: ٢٠٤، ٢٥١، ٦٦٦ساق على لفظ قتيبة، بدليل قوله: «لم يقل عيسى...»، ٨٨٨، ٩١٢، ٩٢٥، ٩٩٤، ١١٣١، ١٢٢٩، ١٢٣٤، ١٧١٩، ٢٠٩٨، ٢٩٦٧.

(٢) (بذل المجهود في ختم السنن لأبي داود) (ص/ ٤٩).

(٣) انظر: (فتح الباري) عند شرحه لحديث (٣٣٥).

٢- ذكر فوائد تتعلقُ بشرح غريب الحديث:

وقد ذكرَ السخاويُّ أنّ أبا داود قرُبَ شبهُه من صنيع الإمام البخاريِّ في هذا الجانب[١]، وهو كذلك.

(١) انظر: (بذل المجهود في ختم السنن لأبي داود) (ص/ ٥٠-٥١).

الفصل الرابع
منهج الإمام أبي داود في كتبه المطبوعة الأخرى

[كتاب المراسيل، كتاب الزهد، سؤالاته للإمام أحمد، مسائل الإمام أحمد برواية الإمام أبي داود، رسالته إلى أهل مكة في وصف سننه].

أولًا: كتاب (المراسيل) للإمام أبي داود:

سيكون الحديث عن كتاب (المراسيل) للإمام أبي داود في ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تعريف المرسل[1]:

موضوعُ كتاب «المراسيل» للإمامِ أبي داود هو جمعُ الأحاديثِ المرسَلَةِ، والحديثُ المرسَلُ اختلفَ العلماءُ في تعريفه على أقوالٍ أشهرُها ثلاثة:

القول الأول: هو ما رفعَه التابعيُّ الكبيرُ إلى النبيِّ ﷺ.

وهذا مذهبُ جماعةٍ من أهل العلم، كما ذكرَه الإمامُ ابنُ عبد البر-رحمه الله تعالى-[2].

وهذه الصورةُ متفقٌ عليها بين العلماء قاطبة، كما قرره الإمامُ ابنُ الصلاح وغيرُه من أئمة المحدثين، ولكن جمهورَ المحدثين والفقهاء والأصوليين لا يقصرون المرسلَ على هذه الصورةِ وحدها.

(١) انظر التفصيل في: مقدمة محقق (كتاب المراسيل) (ص/ ٢٧-٢٩).
(٢) انظر: (التمهيد) له (١/ ١٩)، (علوم الحديث) لابن الصلاح (ص/ ٤٧)، (تدريب الراوي) (١/ ٢٩٤).

القولُ الثاني: ما رفعه التابعيُّ إلى رسول الله ﷺ، سواء كان ذلك التابعيُّ من كبار التابعين، أو من صغارهم، وسواء كان المرفوع قولا أو فعلا.

وهذا هو التعريف المشهور عند المحدثين[1].

القولُ الثالث: أن المرسلَ ما انقطعَ إسنادُه على أي وجهٍ كان انقطاعُه، فهو مرادفٌ للمنقطع.

وهذا مذهبُ جمهور الأصوليين، وإليه ذهبَ بعضُ المحدثين، حيث أطلقوا المرسلَ على المنقطع، ومن أئمتِهم: أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان، والبخاري، وأبو داود، والترمذي، والدارقطني، والبيهقي.

وهذا هو الذي جرى عليه الإمام أبو داود في هذا الكتاب، قال السخاويُّ -بعد أن نقلَ عن البخاري وأبي داود والترمذي تسميتَهم لما وقعَ فيه الانقطاعُ بين التابعيِّ والصحابيِّ مرسلا-: «وهو الذي مشى عليه أبو داود في مراسيله»[2].

(١) انظر: (معرفة علوم الحديث) للحاكم (ص/ ٢٥)، (التمهيد) لابن عبد البر (١/ ١٩-٢٠)، (التبصرة والتذكرة) للعراقي (١/ ١٤٤)، وغيرها.
(٢) (فتح المغيث) للسخاوي (١/ ١٣٨).

المبحث الثاني: التعريف بالكتاب[1]:

هذا الكتاب ألَّفه الإمام أبو داود لجمع الأحاديث المرسلة في الأحكام، ولم يبين منهجَه في هذا الكتاب، حيث لم يقدم له بمقدمة يبين فيها شيئًا من هذا، إلا أن محقِّقَه الدكتور عبد الله مساعد الزهراني كشفَ عن منهجه في الكتاب، منها:

١- خصّصَ الإمامُ أبو داود كتابَه هذا لجمع الأحاديث المرسلة الواردة في الأحكام -كما سبق-، ورتَّبَه على الأبواب الفقهية.

٢- لم يستوعب الإمامُ أبو داود جميع المراسيل الواردةَ في الأحكام، وإنما جمعَ كثيراً منها، يزيد عددُها على أكثر من خمسمائة حديث مرسل، وهو أول من اعتنى بها وبالتصنيف فيها.

٣- جرى الإمامُ أبو داود في معظم كتابه على التعريف المعروف للمرسل، وهو ما رفعه التابعيُّ إلى رسول الله ﷺ، بغض النظرِ عن كونه صغيراً أو كبيراً.

إلا أنه لم يقتصر على ذلك، بل أخرج أيضًا مراسيل من هو دون التابعين، من طبقة تبع الأتباع أو من دونهم.

---

(١) طبع الكتاب طبعات، أفضلها بتحقيق الدكتور عبد الله مساعد الزهراني، وقد قدَّمَ له بمقدمة ضافية في دراسة الكتاب وموضوع الكتاب، والدراسة التي كتبتها هنا مستفادة منه، انظر (ص/ ٨٠-٨٨).

كما أنه اعتبرَ الانقطاعَ بين التابعي والصحابيِّ إرسالا، فأودعَ فيه كثيراً من الأحاديث من هذا الباب[1]، والأغلبُ في هذا الصنف أنه يبين الانقطاع.

وقد سبق أن بينت أنه جرى على التعريف المعروف عند جمهور الأصوليين في المرسل، وله سلفٌ من أئمة المحدثين.

ومن أمثلتِه: قال أبو داود: حدثنا موسى بن إسماعيل، ثنا حماد، عن بُردٍ أبي العلاء، عن سليمان بن موسى، عن رجلٍ من بني عدي بن كعب: أنهم دخلوا على النبيِّ ﷺ وهو يصلي جالسًا، فقالوا: ما شأنك يا رسولَ الله؟ قال: «لَسَعَتْني عقربٌ»، ثم قال: إذا وجد أحدُكم عقربًا وهو يصلي فليقتلها بنعله اليُسرى»[2].

ثم قال أبو داود: «سليمان لم يدرك العدَويَّ هذا».

فأطلقَ الإرسالَ على الانقطاع.

٤-أخرجَ الإمامُ أبو داود في كتابه بعضَ الأحاديث المسنَدة والمرفوعة والمقطوعة[3]، وغالبًا يُورِدُها لنُكَتٍ إسنادية أو مناسبة تعرضُ له، وإلا فهي ليست من شرط الكتاب.

(١) انظر الأرقام: (٤٩، ٧٢، ١٠٧، ١٠٩، ١٣٠، ١٤٦، ١٦٩، ١٨٠، ١٩٥) وغيرها.

(٢) قال محققه: «إسنادُه ضعيفٌ لضعف سليمان بن موسى الأشدق، وعدم سماعه من العدوي...».

(٣) ذكر المحقق أن عدد الأحاديث الموصولة فيه: (١١) حديثًا، وعدد الموقوفة (٣) أحاديث، وعدد المقطوعة (٣) أحاديث.

٥- مما يرفع من قيمة الكتاب العلمية: أن كثيراً من الأحاديث المرسلة الواردة في الكتاب رُويت أيضـًا مسنَدةً أو موقوفةً أو مقطوعة، والإمامُ أبو داود يعلق في الغالب بعدها بالنقد أو الترجيح أو غير ذلك[١]، وقد يشير إلى الخلاف بغير ترجيح[٢]، على أنه صرّحَ في موضعين من كتابه عند تعليقه على المرسل (٢٨٧، ٥٢٨) بأنه لا يصحُّ في موضوعهما شيءٌ عن النبيِّ ﷺ.

وهذه التعليقات لها قيمة علمية عالية، كونها صادرة من إمام ناقدٍ بصير، هو الإمام أبو داود.

٦- روى الإمامُ أبو داود بعضَ المراسيل من أكثر من طريق، والظاهر أنه فعلَ ذلك لأمور:

أ- إما لأن تلك المراسيل رُويت موصولةً أيضـًا، وفي تعدد طرق المرسل تقوية للإرسال وترجيحٌ له[٣].

ب- أو يفعل ذلك لبيان اللفظ الراجح من ألفاظ المرسل[٤].

ج- أو لأن في لفظ المرسل إدراجـًا، فهو يروي المرسلَ من تلك الطرق لبيان ذلك الإدراج[٥].

---

(١) انظر - مثلا- الأرقام التالية: (١١، ٣٧، ٤٦، ٦٤، ٧٢، ٧٦، ٩٦، ١١٧، ١٢١، ١٢٨) وغيرها.
(٢) انظر - مثلا- الأرقام التالية: (٦٠، ١١٤، ١٥١، ١٦٥، ٢٠٧، ٢٦٤).
(٣) انظر الأرقام التالية: (١١٧، ١٢٠، ١٦٦، ٢٠١، ٢٤٣، ٣٠٤، ٣٣٠، ٣٨٠، ٤٧٠).
(٤) انظر الرقمين: (٢٢٧، ٢٢٩).
(٥) انظر رقم (١٧٥).

د- أو لأن في اللفظ الثاني زيادة إيضاح وبيانٍ للذي قبله[١].

٧- جرى الإمامُ أبو داود في هذا الكتاب على منهجه في السنن في الاختصار، فهو يقتصرُ على موضع الشاهدِ ولا يأتي به بتمامه، وقد أشارَ إلى منهجه ذلك في رسالته إلى أهل مكة، وأنه يفعلُ ذلك خوفا من الإطالة، أو لأنه لو كتبه بطوله لم يعلم بعضُ مَن سمعَه موضعَ الفقه منه[٢]، ومن هذا الباب أيضـًا أنه كثيراً ما يحيل على المتون السابقة بقوله: «بمعناه»، أو «نحوه»، أو «نحو معناه»، أو «فذكرَه بمثله»[٣].

٨- جرى الإمامُ أبو داود في كتابه هذا (المراسيل) على المنهج الذي جرى عليه في «السنن» من حيث التعليق على الأحاديث، فكثيراً ما يعلق على الحديث بفوائد حديثية ترجعُ إلى الإسناد أو المتن، وهي على النحو التالي:

أ- أحيانـًا تكون تعليقاتُه للتعريف بالكلمات الغريبة[٤].

ب- وأحيانا للتعريف الموجز ببعض رجال الإسناد أو المتن[٥].

ج- وأحيانـًا لنقد خطأ وقع في الإسناد أو المتن[٦].

---

(١) انظر: الرقمين: (٣٣١، ٣٤٦).
(٢) انظر -مثلا-: الأرقام التالية: (١٢، ١٩، ٢٩، ٩٦، ١٠٣، ١٠٦، ١٢٩) وغيرها.
(٣) انظر -مثلا-: الأرقام التالية: (٢٨، ٧٨، ١١٧، ١٧٥، ٢١٣، ٢٨٢) وغيرها.
(٤) كما في الأرقام: (١، ٣٩، ١١٣، ١١٦) وغيرها.
(٥) كما في الأرقام: (٢٤، ٣٢، ١١٣-١، ١٢٤) وغيرها.
(٦) كما في الأرقام: (١٠٣-٢، ١٨٠، ٣٢٣، ٤٠٩).

د- أو يكون التعليقُ لإيضاح معنى الحديث[1].

٩- جرى الإمامُ أبو داود في كتابه (المراسيل) على منهجه الذي جرى عليه في «السنن» في الدقَّةِ في ألفاظ التحمُّل للرواة، وكذلك في ألفاظ المتون، والأمثلة لذلك كثيرةٌ ذكرَها محقِّقُ الكتاب[2].

وفي العموم: لم يختلف منهجُه في هذا الكتاب في الأسانيد والمتون من حيث الدقَّةِ عن منهجِه في «السنن»، إلا أن الفارقَ بين الكتابَين أن المراسيلَ حكمها الضعف من حيث الجملة، ولذلك أفردَها بكتابٍ مستقل، بينما تحرَّى في «السنن» أن يورِدَ أصحَّ ما في الباب.

المبحث الثالث: المقارنة بكتب المراسيل:

الكتب المصنَّفة في المراسيل على نوعين[3]:

النوع الأول: الكتب التي تجمعُ الأحاديث المرسلة، وتُعنى بالمتون.

وهذا النوع لم يؤلِّف فيه أصالة واستقلالاً إلا الإمام أبو داود -رحمه الله تعالى- حيث أَلَّفَ كتابه هذا.

النوع الثاني: الكتب التي تُعنى بذكر الرواة المرسِلين، الذين رووا عمن لم يسمعوا منهم، وهذا النوعُ من الكتب يُذكرُ فيها الراوي، ويشيرون إلى الرواة الذين روى عنهم وهو لم يلقَهم، أو لقيهم ولكنه لم يسمع منهم.

---

(١) كما في الأرقام: (٧٥، ٢٦٧، ٣١٧، ٣٢٩) وغيرها.

(٢) انظر: (ص/ ٨٥-٨٦) منه.

(٣) انظر: مقدمة الدكتور عبد الله مساعد الزهراني (ص/ ٧٣-٧٨).

وكتب المراسيل المعروفة هي من هذا النوع، وهي عديدة، طبع منها:

١- كتاب المراسيل: للإمام أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي (ت٣٢٧هـ)، بدأه بمقدمة في حكم الإرسال، ورجَّحَ عدمَ الاحتجاج به، ثم ساقَ التراجم على ترتيب حروف المعجم، وبلغ عددُ المترجَمين فيه (٤٩٢) راويـًا، واعتنى ببيان ما سمعَه أولئك الرواة مما لم يسمعوه، ناقلا ذلك عن كبار الحفاظ والناقدين، أكثر فيه عن أبيه، ثم عن أبي زرعة، ثم عن الإمام أحمد، ثم عن بقية الأئمة.

٢- جامع التحصيل لأحكام المراسيل: للحافظ صلاح الدين أبي سعيد خليل بن كيكلدي العلائي (ت٧٦١هـ)، وهو من أجمع ما أُلِّفَ في الإرسال والمرسلين، رتبه على ستة أبواب:

الباب الأول: في تحقيق الحديث المرسل وبيان حدِّه.

الباب الثاني: في ذكر مذاهب العلماءِ فيه.

الباب الثالث: في الاحتجاج لكل قول، وبيان الراجح من ذلك.

الباب الرابع: في فروع وفوائد غزيرة يترتب بها ما تقدم.

الباب الخامس: في بيان المراسيل الخفيِّ إرسالها في أثناء السند.

الباب السادس: في معجم الرواة المحكوم على روايتهم بالإرسال[1].

وهو مطبوع.

(١) (جامع التحصيل) (ص/ ١٢-١٣).

فكتب المراسيل الأخرى كلها من النوع الثاني، بينما كتاب المراسيل للإمام أبي داود من النوع الأول، وهو الذي يُعنى بذكر الأحاديث المرسلة.

ثانياً: منهج الإمام أبي داود في (كتاب الزهد):

سيكون الحديثُ عن هذا الكتاب في ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: التعريف بالكتاب:

ألَّفَ الإمامُ أبو داود كتابَين في الزهد، طُبع أحدُهما، ولم يُطبع الآخر، فقد ذكرَ ابنُ خير الإشبيليُّ في (فهرستِه) أنّ للإمام أبي داود كتابين في الزهد:

الأول: من رواية ابن داسة، عن الإمام أبي داود، قال: «كتاب الزهد، لأبي داود أيضًا، وقد يُضافُ إلى المصنَّف[1] مع الأسماء التي ليست في رواية ابن الأعرابي؛ إذ هو من معنى المصنَّف[2]؛ أحاديثُ مسنَدةٌ مرفوعةٌ».

ثم ساقَ إسنادَه إلى ابن داسة عن الإمام أبي داود[3].

قلت: أفردَه الإمامُ أبو داود عن سننه لأنَّ السننَ موضوعٌ لأحاديث الأحكام.

الثاني: من رواية ابن الأعرابي، عن الإمام أبي داود، وهو مصنَّفٌ على مسانيد الصحابةِ ﷺ والتابعين، قال ابنُ خير -بعد الكلام السابق-: «كتاب الزهد، أيضًا لأبي داود، ذكرَ فيه ما روي عن الصحابةِ والتابعين، رواية ابن الأعرابيِّ عنه»، ثم ساقَ إسنادَه إلى ابن الأعرابي، عن الإمام أبي داود[4].

---

(١) يقصد «السنن».

(٢) يعني: أنّ هذا الكتاب مثل «السنن» في كون أحاديثه مرفوعة.

(٣) (فهرست ابن خير الإشبيلي) (ص/ ٩٢).

(٤) المصدر السابق (ص/ ٩٢).

المبحث الثاني: منهجُه في هذا الكتاب (المطبوع):

هذا الكتاب خصَّصَه الإمامُ أبو داود لآثار الصحابةِ ﷺ في الزهد، وقدَّمَه ببعض الآثار عن بني إسرائيل[1]، ثم ابتدأ بذكر الآثار عن العشرة المبشرين بالجنة ﷺ -سوى سعيد بن زيد ﷺ-، فبدأ بذكر آثار الزهد عن أبي بكر ﷺ[2]، ثم عن عمر بن الخطاب ﷺ[3]، ثم بقية العشرة ﷺ[4].

وتختلفُ عباراتُه في العناوين، فمثلًا: قال: «من كلام أبي بكر ﷺ»، وأوردَ تحته أقوالَه ﷺ في الزهد، وأخبارَه، ثم قال: «من زهد عمر ﷺ وأخباره»، ثم قال: «من زهد عثمان ﷺ»، ثم قتال: «أخبار علي بن أبي طالب وزهده ﷺ»، ثم قال: «من خبر طلحة بن عبيد الله ﷺ»، وهكذا، فقد نوَّعَ في العناوين، مع أنه يذكرُ تحتها كلامَ المترجَمِ له وأخبارَه.

بعض الأمثلة:

١- مما أوردَه من أقوال أبي بكرٍ ﷺ: قوله ﷺ لعمرو بن العاص ﷺ: «اعبد الله ولا تشرك به شيئًا، وأقم الصلاةَ المكتوبة، وأدِّ الزكاةَ المفروضةَ، وصُم رمضان، وحُجَّ البيتَ، ولا تأمَّرَنَّ على رجلين». والأثر طويل[5].

---

(١) (كتاب الزهد) (الآثار: ١-٢٤).
(٢) المصدر السابق (الآثار: ٢٥-٤٢).
(٣) السابق (الآثار: ٤٣-١٠٥).
(٤) السابق (الآثار: ١٠٦-١٢٤).
(٥) السابق (ص/ ٤٧-٤٩-الأثر/ ٢٥)، ورجالُه ثقات، كما أفادَه المحقِّقان، وأخرجه أيضًا: وكيعٌ في (زهده) (١٣٠)، وأحمد أيضًا في (زهده) (١٣٥)، وغيرُهما.

٢- ومما أوردَه في أخبارِه ﷺ: أثر عروة بن الزبير: أنّ أبا بكر أسلمَ وله أربعون ألف درهم، قال عروة: فأخبرتني عائشةُ قالت: توفي أبو بكر ولم يترك ديناراً ولا درهمًا، ضرب الله سكنه»[١].

٣- ومما أوردَه من أخبارِ أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ﷺ وكلامه: ما رواه بسنده إلى عبد الله بن عمر -رضي الله عنهما- قال: كان رأس عمر في حِجري[٢]، فقال: يا عبد الله، ضَعْ رأسي بالأرض، قال: فجمعتُ ردائي فوضعتُه تحت رأسِه، فقال: ضَعْ رأسي بالأرضِ لا أمَّ لك! ثم قال: «وَيلُ عمر، ووَيْلُ أُمِّه إنْ لم يَغفرِ الله له!» [٣].

٤- ومما أوردَه من أخبارِه ﷺ: ما رواه بسنده إلى أنس بن مالك ﷺ قال: «رأيتُ عمر بن الخطاب وهو يؤمئذٍ أميرُ المؤمنين وقد رقع بين كتفيه، أراه أربع رقاع، بعضُها فوق بعض»[٤].

٥- وأوردَ بسنده إلى عبد الرحمن بن أبي بكرة، عن أبيه قال: أتِي عمرُ بنُ الخطاب بخبزٍ وزيت، فمسحَ على بطنه، وجعلَ يأكلُ ويقول: «والله لَـتُمَرِّرَنَّ أيها البطن على الخبز والزيت، مادام السمنُ يُباع بالأواق!»[٥].

---

(١) (كتاب الزهد) (ص/ ٥٨ الأثر/ ٣٥)، قال المحققان: «إسناده صحيح»، وأولُه مرسل.

(٢) يقصد بعد ما طُعِن ﷺ .

(٣) المصدر السابق (ص/ ٦٦-٦٧ الأثر/ ٤٦)، قال المحققان: «إسنادُه صحيح»، والقصة قد رواها المؤلفُ بأسانيد كثيرة، وفي بعضها ضعف، وسياق القصة فيها أطول مما وردَ هنا.

(٤) السابق (ص/ ٧٤-٧٥ الأثر/ ٥٨)، وقال المحققان: «إسنادُه صحيح»، وأخرجه الإمامُ مالك في الموطأ (٩١٨)، وابن المبارك في (الزهد)، وهناد في (الزهد) أيضًا (٧٠١)، وغيرُهم، من طرق مختلفة، عن ثابت، عن أنس ﷺ.

(٥) السابق (ص/ ٧٥ الأثر/ ٥٩)، قال المحققان: «إسنادُه صحيح«، وأخرجه الإمامُ أحمد في فضائل الصحابة (٤٧١) وغيرُه.

يقصدُ ﷺ أنه سيكتفي بالخبز والزيتِ مادام السمن غالياً يُباعُ بعشرات الدراهم، والأوقية: أربعون درهماً.

٦- ومما أوردَه من كلام أمير المؤمنين عثمان بن عفان ﷺ: ما رواه بسنده عن نافع بن يحيى[١] قال: سمعتُ عثمانَ بنَ عفَّان يقول: «مَن عملَ عملًا كَساه الله رداءَه؛ إن خيراً فخير، وإن شرًّا فشر»[٢].

وتفسيرُه وردَ عنه بروايةٍ أخرى فيها ضعف، وفيه: «ما أسَرَّ عبدٌ بسريرةٍ إلا رداه الله رداءً مثلها؛ إن خيراً فخير، وإن شرًّا فشر»[٣].

٧- ومما أوردَه من كلام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ: ما أسندَه إلى أبي إسحاق السبيعي، عن عاصم بن ضمرة، عنه ﷺ قال: «ألا أنبِّئكم بالفقيه حق الفقيه؟ مَن لم يقنط الناسَ من رحمة الله، ولم يرخّص لهم في معاصي الله، ولم يؤَمِّنهم مكرَ الله، ولم يترك القرآنَ إلى غيره. ألا لا خيرَ في عبادةٍ ليس فيها تفَقُّه، ولا خيرَ في فقهٍ ليس فيه تفهُّم، ولا خيرَ في قراءةٍ ليس فيها تدبُّر»[٤].

---

(١) أفادَ المحققان أن هذا تصحيف، والصحيح أنه يحيى بن رافع، وهو الثقفي.

(٢) السابق (ص/ ١١١ الأثر/ ١٠٦)، وهو ثابتٌ عنه بمجموع طرقه، وأخرجه الإمام أحمد في (الزهد) (١٥٧) وغيرُه.

(٣) السابق (ص/ ١١٢ الأثر/ ١٠٧)، وإسناده ضعيف.

(٤) السابق (ص/ ١١٥ الأثر/ ١١١)، قال المحققان: «رجالُه ثقات، إلا أن فيه أبا إسحاق السبيعي، وهو مشهورٌ بالتدليس، ولم يصرِّح فيه بالسماع...». قلت: مثل هذه العلة مما تتحمَّلُ في مثلِ هذه الآثار؛ إذ أن الأهم فيها سلامة المخرج، وثقة النقلة، وأن لا يكون فيهم مَن اتُّهِم التقوُّل على عليٍّ ﷺ ؛ لأن المتقوِّلين عليه كثيرون، كما هو معروف.

٨- ومما أوردَه من كلام الزبير بن العوّام ﷺ: ما أسندَه إلى قيس بن أبي حازم عنه ﷺ قال: «مَن استطاعَ أن تكون له خبيئةٌ من عملٍ صالحٍ فليَفعل»[(١)].

هذه بعضُ الأمثلةِ مما أوردَه الإمامُ أبو داود في كتابه (الزهد) المطبوع.

المبحث الثالث: مقارنَتُه بكتب (الزهد) الأخرى:

أولًا: ذكر بعض كتب الزهد:

ألَّفَ المحدِّثون قديمًا وحديثًا كتبًا كثيرةً في الزهد، واهتمُّوا بهذا الجانب كثيراً، فأفردوه بالتأليف، إضافةً إلى اهتمامهم بهذا الموضوع في مؤلَّفاتهم الحديثية، فأوردوا أحاديثَ الزهد والرقاق في مؤلَّفاتهم باسم كتاب الزهد أو الرقاق أو الورع[(٢)].

---

(١) السابق (ص/ ١٢٢ الأثر/ ١١٩)، قال المحققان: «إسناده صحيح».

(٢) هناك فرق بين الزهد والورع، كما أن هناك فرقًا بين الزهد والرقائق:
أما الفرق بين الزهد والورع: فمما قيل في تعريف الزهد: أنه ترك ما لا ينفع في الآخرة، أما الورع: فهو ترك ما يخشى ضرره في الآخرة، فالزهد: من باب عدم الرغبة في الشيء، أما الورع: فهو وجود النفرة والكراهة لما يتورع عنه؛ فالواجبات، والمستحبات، لا يصلح فيها زهد، ولا ورع، والمحرمات والمكروهات: يصلح فيها الأمران، وأما المباحات فيصلح فيها الزهد، دون الورع. انظر: (مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية) (١٠/ ٦١٥-٦١٩).
أما الفرقُ بين الزهد والرقائق أو الرقاق: فالرقائقُ جمع رقيقة، وهي ما يُحدِثُ في القلب رقة، ورحمة، أو هي الكلماتُ المرقِّقةُ للقلوب، قال الراغب: «متى كانت الرقةُ في جسم، تضادها الصفاقة، نحو: ثوب رقيق، وصفيق، ومتى كانت في نفس، تضادها الجفوة، والقسوة، يقال: فلان رقيق القلب». انظر: (المفردات) للراغب (ص/ ٢٠٠). ومن هنا تظهر العلاقة بين الزهد، والرقائق، فالزهد هو الفعل، والنتيجة

وكتبهم التي أفردوا فيها الزهدَ كثيرةٌ، ذكرَ الدكتور عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائيُّ في تحقيقه لكتاب الزهد لوكيع بن الجراح (٦٢) مصنَّفاً في هذا الموضوع، ثم استدركَ على نفسِه في تحقيقِه لكتاب الزهد لهناد بن السري (١٤) كتاباً، فيكون المجموع (٧٦) كتاباً [١].

وسأذكرُ هنا بعضَ تلك الكتب، وسأقتصرُ على المطبوع منها، فمنها[٢]:

١- (الزهد) للإمام عبد الله بن المبارك المروزي (ت١٨١هـ):

وهو أقدمُ كتابٍ مطبوعٍ في الزهد، وله روايتان: رواية المروزي، وتُسمَّى رواية المشارقة؛ لأن الرواة عن الحسين المروزي مشارقة، ورواية نعيم بن حماد، وتُسمى رواية المغاربة؛ لأن الرواة عن نعيم مغاربة.

وقد حقق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي رواية المروزي، وأوردَ فيها زيادات يحيى بن صاعد، وزيادات المروزيِّ من غير طريق ابن المبارك، وطبع في الهند وبيروت، وبلغت عدد الأحاديث والآثار (١٦٢٧) حديثاً وأثراً.

كما ذكرَ بعد ذلك جملةً من الأحاديث والآثار من رواية نعيم بن حماد، وبلغ عدد المرفوعات والآثار منها (٤٣٦).

الحاصلة، بالرغبة عن الشيء كما تقدم. أما الرقائق: فهو المحرك إلى الفعل، والدافع إليه، بمترلة الحادي، سواء كان ذلك آية، أو حديثًا، أو أثراً عن نبي من الأنبياء، أو صالح من الصالحين، إلى غير ذلك مما هو مادة كتب الزهد، والرقائق. انظر: مقدمة الباحث سعيد بن علي الأسمري لكتاب (الزهد) لابن المبارك (ص/ ١١٨).

(١) انظر: مقدمة الدكتور الفريوائي في تحقيقه لكتاب الزهد لوكيع بن الجراح (١/ ١١٤-١٥٣)، ومقدمته لتحقيق لكتاب الزهد لهناد (١/).

(٢) انظر التفصيل في مقدمة محقق (الزهد) لابن المبارك (١/ ٤٦-٥٣).

بينما حقَّقَ الشيخ أحمد فريد روايةَ المروزيِّ نفسِها (وهو الحسين بن الحسن المروزي)، وحذفَ ما رواه يحيى بن صاعد عن شيوخه، وكذا ما رواه الحسين المروزيُّ عن غير طريق ابن المبارك، وخدمه خدمةً جيدةً من حيث ترجمة الرواة، والحكم على الآثار، وغير ذلك، وقدَّم له بمقدمةٍ جيدةٍ تتعلقُ بالزهدِ ومسائلِه.

ومما ينبغي التنبيه إليه هنا: أنَّ هناك فروقًا كثيرةً، بعضُها جوهرية، بين النسختَين، نسخةِ المشارقة، ونسخةِ المغاربة، وقد اعتنى بعضُ الباحثين بالإشارة إليها[1].

وترتيبُ الكتاب على الأبواب، أمّا الأحاديث والآثار: فليس لها ترتيبٌ معين، فقد يبدأ البابَ بخبرٍ موقوف، ثم يُتبعُه بمقطوع، ثم يُتبعُه بالمرفوع، وهكذا.

والإمامُ ابنُ المبارك لم يقتصر على الأحاديث الصحيحة، أو المرفوعة فقط، بل ضم إليها الضعيفة، والآثار الموقوفة، والمقطوعة، والمراسيل، وشديدة الضعف، وستأتي الإشارةُ إلى أنّ هذا المنهجَ عامٌّ فيمن ألف في الزهد.

٢- (كتاب الزهد) للإمام وكيع بن الجراح (١٩٧هـ):

طبع بتحقيق الدكتور عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، وقد حصلَ به المحقق على درجة الماجستير من الجامعة الإسلامية، وطبع في مجلدين

(١) انظر: دراسة الباحث سعيد بن علي بن عبد الله الأسمري لجزءٍ من كتاب (الزهد) لابن المبارك (ص/ ٥٩-٦٢)، وهي رسالة جامعية غير مطبوعة.

طبعة فاخرة، وضمَّنَه مقدمة ضافية ودراسة جيدة عن كتب الزهد، وبلغت الأحاديث والآثار فيه (٥٣٩) حديثًا وأثراً.

٣- (كتاب الزهد) للحافظ أسد بن موسى، الملقب بأسد السنة (ت٢١٢هـ):

وهو مطبوع بتحقيق الشيخ أبي إسحاق الحويني، وعدد الأحاديث والآثار فيه (١٠٤) حديثًا وأثراً.

٤- (كتاب الزهد) للإمام أحمد بن حنبل الشيباني (ت٢٤١هـ):

ولم يحقق إلى الآن تحقيقًا علميًّا، بدأه بزهد الأنبياء، ثم رتَّبَه على المسانيد، فذكرَ زهدَ الخلفاء الراشدين، ومن بعدهم من الصحابة، ثم أوردَ زهد بعض التابعين، وهو بحاجة إلى تحقيق علمي.

٥- (الزهد) للإمام هناد بن السري الكوفي (٢٤٣هـ):

وهو مطبوع بتحقيق محمد أبي الليث الخير آباد، وطبع أيضًا بتحقيق الدكتور عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، وهو في جزأين، وقد رتَّبَه على الأبواب، ذكرَ فيه الأحاديث والآثار، وبلغ عددُ الأحاديث والآثار (١٤٦٧) حديثًا وأثراً.

٦- (كتاب الزهد) للإمام أبي بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم (٢٨٢هـ):

وطبع بتحقيق الدكتور عبد العلي بن عبد الحميد، وطبعته الدار السلفية بالهند، ويشتمل على (٢٨٨) حديثًا وأثراً.

٧- (كتاب الزهد الكبير) للإمام أحمد بن الحسين البيهقي (ت٤٥٨هـ):

وطبع طبعات منها: بتحقيق الدكتور تقي الدين الندوي، وقد قسمه المؤلفُ إلى ستة فصول، ويبدأ المؤلفُ فصولَه بالأحاديث المرفوعة، ثم يُتبعُها بأقوال الصحابة والتابعين وغيرهم من العلماء، ثم يختم كل فصل بما يحضره من الشعر في موضوع الفصل.

٨- (الزهد) للحافظ أبي حاتم الرازي (ت٢٧٧هـ):

طبع بتحقيق منذر سليم الدُّومي، يشتملُ على (١٠٥) نصٍّ، أكثرُها آثارٌ عن الأنبياء -عليهم الصلاة والسلام-، وعن الصحابةِ -رضي الله عنهم- والتابعين رحمهم الله تعالى، وقد رتَّبه المؤلف على معاجم الشيوخ، على أنه لا يلتزمُ بذلك دائماً.

وقد أفاد المحقق أن الذي ينظرُ في الكتاب يستشعرُ أن أبا حاتم قد ألَّفَه لذكر علل أحاديث وآثار في الزهد، كما استظهرَ أن يكون المطبوع جزءاً من الكتاب، وليس كله[1].

ثانياً: مقارنة كتاب الزهد للإمام أبي داود بكتب (الزهد) الأخرى:

ستكون المقارنةُ هنا في الأمور الآتية:

أولًا: الموضوع:

جميع هذه الكتب متفقةٌ في الموضوع، فكلها في: تخريج أحاديث الزهد، والرقائق، والأدب، والأخلاق، والترغيب في الآخرة، ووصف الجنة،

(١) انظر (ص/ ١٣، ١٤) من مقدمة المحقق.

وما أعده الله للمؤمنين فيها من الكرامة، وذلك من القرآن الكريم، والسنة المشرفة، وأقوال المفسرين، وآثار الصحابة فمن بعدهم.

إلا أن كتابَ أبي داود المطبوع ينفردُ بينهم بأنه خاصٌّ في الموقوفات، وأمَّا المرفوعات: فقد أودعَها أبو داود في (الزهد) الآخر، الذي رواه ابنُ داسة عنه.

ثانيًا: المنهج في تحرِّي الصحة:

مما يُلفت النظرَ أنّ كتب (الزهد) اشتركت في أنها لم تقتصر على الأحاديث الصحيحة، أو المرفوعة فقط، بل ضمَّ مؤلِّفوها إليها الأحاديثَ الضعيفة، والآثار الموقوفة، والمقطوعة، والمراسيل، وشديدة الضعف، وهذا المنهجُ - وهو التساهلُ في باب الزهد والرقائقِ لحث النفوس على العمل بما ثبت، لا لإثبات حكم شرعي-: قد كان معروفًا عند الأئمة، يقولُ شيخُ الإسلام ابنُ تيمية -رحمه الله تعالى-: «وكذلك ما عليه العلماء، من العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال، ليس معناه إثبات الاستحباب بالحديث الذي لا يحتج به؛ فإن الاستحباب حكم شرعي، فلا يثبت إلا بدليل شرعي، وإنما مرادهم بذلك:أن يكون العمل، مما قد ثبت أنه مما يحبه الله، بنص أو إجماع، كتلاوة القرآن، والتسبيح، والإحسان إلى الناس، ونحو ذلك، فإذا روي في فضل بعض الأعمال المستحبة، حديث لا نعلم أنه موضوع، جازت روايته، والعمل به، بمعنى: أنَّ النفس ترجو ذلك الثواب، ومثال ذلك: الترغيبُ والترهيب بالإسرائيليات، والمنامات، وكلمات السلف، وواقع العلماء، ونحو ذلك مما لا يجوز بمجرده إثبات حكم شرعي، لا استحباب، ولا غيره، ولكن يجوز أن يذكر في الترغيب، والترهيب، والترجية، والخوف»[1].

(١) (مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١٨/ ٦٥-٦٦).

ثالثًا: في الترتيب:

اختلفت مناهجُ المؤلِّفين في الزهد في الترتيب، فمن مرتِّبٍ على المسانيد، كالإمام أحمد، وقريبٌ منه ترتيبُ تلميذِه الإمامِ أبي داود، ومن مرتِّبٍ على المعاجم، كالإمام أبي حاتم الرازي، ومن مرتِّبٍ على الفصول، وهي تشبه الكتب، كما انتهجَه الإمامُ أبو بكر البيهقي، ومن مرتِّبٍ على الموضوعات، وهذا هو الأغلبُ في مؤلَّفات الزهد، وهو الذي اتبعَه الإمامُ ابنُ المبارك، والإمام وكيع بن الجراح، والإمام أسد بن موسى أسد السنة، والإمامُ أبو بكر حفيد الإمام أبي عاصم النبيل.

وأشبهُ هذه الكتبِ بترتيب الإمامِ أبي داود: هو كتابُ شيخِه الإمام أحمد، حيث إنهما يشتركان في الترتيب، ويشتركان أيضًا في كثرة إيراد الموقوفات، ويختلفان فقط في أن كتابَ الإمام أحمد فيه بعضُ المرفوعات، وأمَّا كتاب تلميذه أبي داود المطبوع: ففيه الموقوفاتُ فقط، وأمَّا المرفوعات: فقد أودعَها في القسم الذي رواه ابنُ داسة، وهو من المفقودات.

رابعًا: في الأهمية:

استعرضَ شيخُ الإسلام ابنُ تيمية الكتبَ المؤلَّفةَ في الزهد، وكان له رأيٌ في ذلك، حيث يقول -رحمه الله تعالى-: «والذين جمعوا الأحاديثَ في الزهدِ والرقائقِ يذكرون ما روي في هذا الباب، ومن أجلِّ ما صُنِّفَ في ذلك وأندَرِه: كتابُ الزهد لعبد الله بن المبارك، وفيه أحاديثُ واهية، وكذلك كتابُ الزهد لهناد بن السري، ولأسد بن موسى، وغيرِهما.

وأجودُ ما صُنِّفَ في ذلك: الزهد للإمام أحمد، لكنه مكتوبٌ على الأسماء، و(زهد) ابن المبارك على الأبواب«[1].

ثالثاً: كتاب (سؤالات أبي داود للإمام أحمد):

والحديثُ عن الكتاب سيكون في ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: موضوع الكتاب:

موضوع الكتاب واضحٌ من اسمه، فاسمُه الكامل: (سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم)، وهذا يوضِّحُ أن موضوع الكتاب هو موضوع كتب الجرح والتعديل، فالأسئلة كانت في علم الرجال، ومعرفة أحوالهم، وليس كلُّ ما دوَّنه الإمام أبو داود مما وجهه سؤالا إلى الإمام أحمد، بل بعضُه من سؤال غيره، كما أن بعضَه مما كان يتلقى عنه من غير مسألة.

ومادةُ الكتاب تدور بين إمامَين جهبذين، أحدُهما سائل في أغلب الأحوال، أو مدوِّنٌ، وهو الإمام أبو داو السجستاني، والثاني مسؤول، وهو شيخُه الإمام أحمد بن حنبل.

على أنه ليس كل ما في الكتاب من أقوال الإمام أحمد، بل بعضُه من تعليقات الإمام أبي داود وتذييلاته على بعض النصوص، كما أن بعضَه من إضافات راوية الكتاب، وهو الحسين بن إدريس.

---

(١) (مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية) (١١/ ٥٨٠).

المبحث الثاني: منهجُ الإمام أبي داود في هذا الكتاب:

النسخةُ المطبوع ناقصة من الأول، وما ندري هل قدَّم له المؤلف أم لا؟ إلا أن ترتيبَه لمادة الكتاب ترتيبٌ رائع[1]، حيث جمعَ المعلومات ذوات الموضوعات الواحد تحت باب مستقل، فجاءَ الكتابُ - فيما عدا المفقود من أوله- مقسماً إلى سبعة وعشرين باباً، أولها: «باب التاريخ»، ثم أعقبَه بـ«بابٍ في الأسماء»، ثم أتبعَه بخمسةٍ وعشرين باباً في نقد الرجال، مراعياً في ذلك الترتيب على المدن، مميزاً الثقات عن الضعفاء، فبدأ بـ«باب ذكر ثقات المدنيين وغيرهم»، ثم «باب ذكر ثقات أهل مكة»، ثم «باب أهل الطائف»، ثم «باب أهل اليمن»، وهكذا.. وختمَه بـ«باب ضعفاء أهل المدينة».

المبحث الثالث: أهمية الكتاب، ومقارنتُه بغيره من السؤالات[2]:

هذا الكتاب من أهمِّ الكتب التي وصلتنا في الجرح والتعديل، وأهميتُه ترجعُ إلى أمور، منها:

١- أنّ هذا الكتاب من أقدم المؤلَّفات التي وصلتنا في نقد الرجال، واشتملَت على ألفاظٍ كثيرةٍ مسندة استخدمَها المتقدِّمون في بيان حال الرواة من حيث القبول والردِّ.

٢- أنّ مادةَ هذا الكتاب تدورُ بين إمامَين من أئمة هذا الشأن، فالسائلُ والمدوِّنُ هو الإمامُ أبو داود السجستاني، وهو من أئمة الجرح والتعديل، وأحد فرسان هذا الميدان، بينما المسؤول هو شيخُه إمام أهل عصره

(١) انظر التفصيل في: مقدمة محقق الكتاب (ص/ ١٤٠-١٤٦).
(٢) للتفصيل انظر: مقدمة محقق الكتاب (ص/ ١٣٦) وما بعدها.

الإمام أحمد بن حنبل، وهو إمام في الجرح والتعديل، وأحد جهابذتِه، فأحكامُه صادرةٌ عن إمامٍ متيقظ، عارفٍ بأحوال الرجال، فضلا عن كونه قرينًا معاصراً لبعضِهم، أو تلميذاً معاشراً للبعض الآخر ممن أصدرَ أحكامَه عليهم، وهذه الميزة ينفردُ بها هذا الكتاب.

٣- ومن أهم الخصائص التي يمتازُ بها هذا الكتاب: غزارة المادة النقدية التي انفردَ بها عن غيره من كتب الجرح والتعديل، حيث أفادَ محقِّقُه أنَّ كثيراً من نصوصِ الكتاب لازالت تُعتبرُ من أفراده، حيث لم تتناقل كتبُ الجرح والتعديل الأخرى من نصوص هذا الكتاب سوى أقل من ربع الكتاب[1].

٤- إضافةً إلى انفرادِه بفوائد مختلفة لا توجد في بقية الكتب الكتب المتخصصة، كالتنصيص على بعض شيوخ الإمام أحمد، وإثبات رواية بعض الرواة عن بعض شيوخِهم، إلى غير ذلك من الفوائد التي تنفردُ بهذا هذه السؤالات.

وقد طُبع بتحقيق الدكتور زياد محمد منصور عام ١٤١٤هـ، وقدَّمَ بمقدِّمةٍ نافعة، وهذه الدراسةُ أغلبُها مستفادةٌ منها.

(١) المصدر السابق (ص/ ١٣٦).

رابعاً: مسائل الإمام أحمد بن حنبل، رواية الإمام أبي داود السجستاني:

وسيكون الحديثُ عنها في ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: التعريفُ بها، والقيمة العلمية لها:

كتب (المسائل) هي الكتب دوَّنَ فيها بعضُ العلماء آراءَ بعض الأئمة الفقهاء، مثل كتاب (المدونة) في الفقه المالكي، حيث وجَّهَ ابنُ القاسم وغيرُه أسئلةً إلى الإمام مالك ودُوِّنَت في (المدونة).

وهذه الكتب لم تشتهر وتكثر إلا عن الإمام أحمد[1]، حيث نجدُ أنَّ كثيراً من تلاميذِه وجَّهوا إليه الأسئلة، ودوَّنوا جواباتِه عليها، وهي تشملُ أكثر الفروع الفقهية، وسببُ ذلك أنّ مَن سبقَه من الأئمة دوَّنوا آراءَهم الفقهيةَ في الغالب بأنفسِهم، أو قامَ به أحدُ تلاميذِهم، أمَّا الإمامُ أحمد فكان يكرَه تدوينَ آرائه الفقهية، فلم يقم بذلك، كما أنه لم يكن يريدُه من تلاميذِه، ولكن تلاميذَه قاموا بذلك لِما لآرائه واجتهاداته من الأهمية؛ لأنه إمامٌ جمعَ بين الفقه والحديث، ولتأخرِه فقد استطاعَ أن ينظرَ في اجتهاداتِ مَن سبقَه، ويزن كلَّ ذلك بالأدلةِ حسب علمه.

ومن تلاميذِه الذين دوَّنوا آراءَهم: تلميذُه الإمام أبو داود، دوَّنها في هذا الكتاب، فهو عبارة عن أجوبةِ الإمام أحمد في المسائل الفقهية، وهذه الأجوبةُ متنوعةٌ على النحو التالي:

---

(١) انظر: (مسائل الإمام أحمد - رواية ابنه عبد الله) (١/ ١٠٤-١٠٧، ١١٣-١١٤).

- فبعضُها على الأسئلة التي وجَّهَها إليه الإمامُ أبو داود -راوي المسائل-، حيث يصرِّحُ الإمامُ أبو داود أنه سألَ الإمامَ أحمد بكذا، فأجابَه بكذا وكذا، كما ذكرَه في حكم الإناء المكشوف وغيره[١]، وهو كثير[٢].
- وبعضُها أجوبةٌ على أسئلةِ شخصٍ يُسمِّيه الإمامُ أبو داود، كما هو أول مسألةٍ في (المسائل)، حيث ذكرَ الإمامُ أبو داود أنّ الوركانيَّ سألَ الإمامَ أحمد عن مسائل، فأجابَه عليها.
- وبعضُها جوابٌ على أسئلةِ رجلٍ، ولا يسميه الإمامُ أبو داود، فيجيبه الإمامُ أحمد، كما في «باب كَم الوضوءُ من مرَّة؟»، حيث قال الإمامُ أبو داود: «سمعتُ رجلًا قال لأحمد: علِّمني الوضوء...»[٣].
- وبعضُها مما سمعَها الإمامُ أبو داود عن شيخِه الإمام أحمد، دون أن يذكرَ أنه سئلَ عن المسألة، وهذا هو الأكثر في الكتاب، كما هو في الباب الثاني في الكتاب: «باب في سؤر الدواب وفضل المرأة»، حيث قال الإمامُ أبو داود: «سمعتُ أحمدَ بنَ حنبل قال: أكره سؤرَ الحمارِ والبغل...»[٤].

فليست المسائلُ كلُّها مما وجَّهها الإمامُ أبو داود، بل هي متنوِّعةٌ كما ذكرت.

(١) مسائل الإمام أحمد -رواية الإمام أبي داود عنه (ص/ ٤).
(٢) انظر -مثلاً-: الصفحات: ٧، ٨، ٩، ١٢، ١٦... وهي كثيرة.
(٣) المصدر السابق (ص/ ٦).
(٤) المصدر السابق (ص/ ٤).

ويُلاحظ أنَّ الأسئلة التي وجَّهها الإمامُ أبو داود في أغلبها مسائلُ عويصة، مما قد تُشكِلُ على أمثالِه، وأمَّا المسائل الأخرى: فليست كذلك، بل فيها مسائل واضحة، وهي من قبيل استفتاءات العوام.

المبحث الثاني: منهجُ الإمامين (السائلِ والمسؤول) في هذه المسائل:

أولًا: المنهج في طريقة طرح السؤال وطريقة الإجابة:

مما يُلاحظ أن عباراتِ الإمامِ أبي داود (وهو السائل) في هذه المسائل موجزة، هذا إذا كان هو السائل، وكذلك حكايتُه لعبارات السائلين الآخرين فيه إيجاز، كما أن عباراتِ الإمامِ أحمد فيها (وهو المسؤول) موجزة؛ لأنها - وكما عبَّرَ عنها الشيخ محمد رشيد رضا-: «إشاراتٌ وجيزةٌ، من حافظٍ عليم، إلى مشكِلاتٍ عنده، لإمامٍ أعلم منه، فيكفيه أن يُشيرَ إليها بلفظٍ مفردٍ، أو جملةٍ وجيزةٍ تامَّة أو غيرِ تامَّة، ويُقنعُه من الجوابِ عليها مثلُ ذلك، فمَن لم يكن على علمٍ بموضوع المسألةِ من هذا النوع: فلعله لا يفهم السؤالَ والجواب.

وناهيكَ بالسؤالِ عن حديثٍ بذكرِ كلمةٍ منه، ولو في بعض رواياتِه، أو بذكرِ أحدِ رُواتِه باسمِه أو لقبِه أو كنيتِه، على ما في هذه الأعلامِ من الاشتراكِ والاشتباه، ثم ناهيك بالجواب عنه بكلمةٍ مبهَمةٍ أو اسمٍ آخر، وغير ذلك مما كان معروفًا عند السائلِ والمسؤول، وأشباه هذا مما تكررَ في هذه المسائل...»[1].

(١) المصدر السابق (ص/ ل).

وهذا الذي ذكرَه الشيخ العلامة محمد رشيد رضا مهم، ولكنه خاصٌّ بما إذا كان السائلُ هو الإمامَ أبا داود نفسَه، وقد ذكرنا التفصيلَ في ذلك.

ثانياً: اللغة:

مما لاحظه المختصون في هذه (المسائل) كون المسؤول (الإمام أحمد) لا يلتزمُ بقواعد النحو والإعراب، فهل كان ذلك لضعفِ الإمامِ أحمد في هذا الجانب؟

أجابَ العلامة محمد رشيد رضا عن هذا الإشكال ووضَّحَه قائلًا:

«ويتوقَّفُ الفهمُ التامُّ لهذا الكتابِ في جميع مسائله على معرفةِ اللغةِ العُرْفيَّةِ لعلماءِ بغداد في عصر الإمام أحمد -رحمه الله تعالى-، فقد كُتِبَت بلغة النطقِ لا بلغةِ التصنيف، والفرقُ بينهما قليل؛ فمنه عدمُ التزامِ حركاتِ الإعراب، ومنه استعمالُ مفرداتٍ غير عربيَّةِ الأصل، وهي قليلةٌ جدا، وقد نبَّهَ الأستاذُ ابنُ البيطار لبعضها في حواشيه، وزدتُ عليه في ذلك، وأرجعتُ بعضَها إلى أصل عربي؛ كالوقوفِ على المنصوبِ بالسكونِ على لغةِ ربيعة، ثم رأيتُ هذا يكثُرُ في أثناءِ الكلامِ بدون وقف، ولا ترى مثلَ هذا في مصنَّفاتِ الإمامِ أحمد التي كتبَها، كيف وقد شهدَ له الإمامُ الشافعيُّ -رحمهما الله تعالى- بإمامةِ اللغةِ كإمامــةِ الدين، وناهيك بشهادة الشافعي...»[1].

وهذا الذي ذكرَه الشيخ هو الواقع؛ لأن (المسائل) ليست تأليفًا، وإنما هي عبارة عن تدوين للإجابات الشفهية التي وردَت على لسان الإمام أحمد

(١) (تقديم الشيخ محمد رشيد رضا لمسائل الإمام أحمد -رواية الإمام أبي داود (ص/ع).

جوابـًا على الأسئلة التي وجَّهها إليه الإمامُ أبو داود وغيرُه، وهذه اللغة يُتوسَّع فيها ما لا يُتوسَّع في التأليف.

المبحث الثالث: مقارنتُها بكتب «المسائل» الأخرى:

أولًا: ذكرُ بعضِ كتب مسائل الإمام أحمد بروايات أخرى:

دوَّنَ آراءَ الإمام أحمد الفقيةَ كثيرٌ من تلاميذِه[1]، وسأذكر هنا بعضَهم ممن طُبعت مسائلُهم أو حُقِّقت في رسائل علمية:

١- أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن هانئ النيسابوري (ت٢٧٥هـ)، ومسائلُه مطبوعة في مجلدين.

٢- أبو يعقوب إسحاق بن منصور بن بهرام الكوسج المروزي (ت٢٥١هـ)، ومسائلُه طبعت في الجامعة الإسلامية كاملةً.

٣- أبو محمد حرب بن إسماعيل بن خلف الحنظلي الكرماني (ت٢٨٠هـ)، ومسائلُه وجدَ بعضُها، حققها الدكتور فايز حابس، وجمعَ بعضُهم مسائلَه ودرَسَها في رسالة علمية في الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية.

٤- أبو علي حنبل بن إسحاق بن حنبل الشيباني (ت٢٧٣هـ)، ابن عم الإمام أحمد، جمعَ مسائلَه ودرسَها بعضُ الباحثين في رسالة علمية.

٥- أبو الفضل صالح بن الإمام أحمد بن حنبل (ت٢٦٦هـ)، وهو أكبر أولاد الإمام، ومسائلُه مطبوعة في ثلاثة أجزاء.

(١) انظر التفصيل في: مقدمة محقق (مسائل الإمام أحمد-رواية مهنا) (١/ ٤٥-٥٦)، ويراجع أيضـًا: المجلد الأول من (طبقات الحنابلة)، وهو خاص بذكر تلاميذِه.

٦- أبو عبد الرحمن عبد الله بن الإمام أحمد (ت٢٩٠هـ)، ومسائلُه من أوسعها وأشملِها، وهي مطبوعة في ثلاثة مجلدات.

٧- أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز بن المرزبان البغوي (ت٣١٧هـ)، ومسائلُه مطبوعة.

ثانياً: مقارنة رواية الإمام أبي داود بالروايات الأخرى:

كتبُ المسائل عن الإمام أحمد تشتركُ كلها في نقل السؤال والجواب، ولكن بينها تمايزٌ وتفاوتٌ في بعض الإيجابيات [١]، قال شيخُ الإسلام مستعرِضًا بعضَ ما تتميَّزُ به بعضُ تلك الروايات:

- «حنبل وأحمدُ بن الفرج كانا يسألان الإمامَ أحمد عن مسائلِ مالك وأهلِ المدينة.
- كما كان يسألُه إسحاقُ بنُ منصور وغيرُه عن مسائل سفيان الثوريِّ وغيرِه.
- وكما كان يسألُه الميمونيُّ عن مسائل الأوزاعيِّ.
- وكما كان يسألُه إسماعيلُ بنُ سعيد الشالنجيُّ عن مسائل أبي حنيفة وأصحابِه، فإنه كان قد تفقَّهَ على مذهبِ أبي حنيفة، واجتهدَ في مسائل كثيرة، رجعَ فيها إلى مذهب أهل الحديث، وسألَ عن تلك المسائلِ أحمدَ وغيرَه»[٢].

(١) انظر: مقدمة محقق رواية عبد الله بن الإمام أحمد (١/ ١٥٦-١٥٧).
(٢) (مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية) (٣٤/ ١١٤).

وقال أيضًا: «والكوسَجُ سألَ مسائلَه لأحمد وإسحاق، وكذلك حربٌ الكرمانيُّ سألَه مسائلَه لأحمد وإسحاق، وكذلك غيرُهما، ولهذا يجمعُ الترمذيُّ قولَ أحمد وإسحاق؛ فإنه روى قولَهما من مسائل الكوسج»[1].

هذا، وتتميَّزُ روايةُ الإمام أبي داود لمسائل الإمام أحمد بالميزات الآتية:

هذه الروايةُ من (مسائل الإمامِ أحمد) من أهمِّ الروايات، إن لم تكن أهمَّها، وأهميتُها ترجعُ إلى أهميَّةِ السائلِ والراوي والمسؤول:

أمَّا أهميةُ المسؤول: فتشتركُ فيه جميعُ (المسائل)؛ حيث إنّ المسؤولَ فيها هو الإمامُ أحمد -رحمه الله تعالى- نفسُه.

وأمَّا أهميةُ السائل: فتنفرِدُ بها هذه الرواية، حيث إنَّ هذه المسائل فيها استشكالاتٌ في الحديثِ والفقه، لإمامٍ من الأئمةِ بلغَ درجةَ الاجتهاد، اختارَ لحلِّ هذه الاستشكالاتِ إمامَ عصرِه بلا مدافعة؛ الإمام أحمد بن حنبل، فحسبُكَ في أهمية هذه المسائل: أن تكون بعضُ الأسئلةِ فيها موجَّهةٌ من الإمامِ أبي داود، وهو الإمام المحدِّث المجتهد، إلى الإمامِ أحمد، وهو الإمام المعروف، فروايةٌ يرويها مجتهِدٌ عن مجتهد: لحريةٌ أن تُكتبَ بماء الذهب.

وأمَّا أهميةُ الراوي: فتنفرِدُ بها هذه الرواية، حيث إنه من رواية أشهرِ وأعلمِ أصحابِ الإمامِ أحمد -رحمهما الله تعالى-.

قال الشيخ محمد رشيد رضا مبيِّنًا أهميةَ هذه المسائلِ من حيث الرواية:

(١) المصدر السابق (٢٥/ ٢٣٢).

«لا أعلم أن شيئًا من المسائل التي نقلَها عن الإمام أحمد راوٍ واحدٍ رُوِيَت عمَّن سألَه عنها ودُوِّنَت في زمن راويها: إلا هذه المسائل، التي رواها عنه أشهرُ أصحابِه (أبو داود) سليمان بن الأشعث السجستاني صاحب السنن المشهورة؛ فإن النسخةَ المحفوظةَ في المكتبة الظاهريةِ بدمشق قد سُمِعَت وكُتِبَت في سنة (٢٦٦) للهجرة، وكانت وفاتُه سنة (٢٧٥هـ)، فهي قد كُتِبَت في عصرِه»[١].

وقال أيضًا: «إنّ هذا الكتاب قد جمعَ من فقه الإمامِ أحمد وعلمِه بالحديثِ ورجالِه ما يُعَدُّ من بقايا المآثر، وأعلاقِ الذخائر، التي تركَها الأوائلُ للأواخر»[٢].

مع هذه الأهمية البالغةِ لهذه الرواية: نلاحظ أنّ علماءَ المذهب الحنبلي لم يولوها العناية اللائقة بها، على العكسِ مما يُتوَقَّع لمثل هذه الروايةِ من العنايةِ التامَّةِ بها، يقولُ الشيخ محمد رشيد رضا بعد أن بيَّنَ أهمية هذه الرواية: «ومن العجبِ أنّ علماءَ المذهبِ لم يَعتَنوا بها بعدَ ذلك بما ينبغي لمثلها من الرواية والشرح، حتى إنَّ صاحبَ مختصر الطبقات لم يذكرها في ترجمتِه، ولم نجد لها ذكراً في كتاب (كشف الظنون)، ولا في فهرس (المكتبة المصرية الكبرى)، وإنَّ ما فيها من الفقه: لَهو من أصَحِّ ما يُعزَى إلى أحمد أو أصحِّه؛ لأنه كُتِبَ بلفظِه في عصره، ولا يُستَغنى عنه بغيرِه»[٣].

---

(١) (تقديم الشيخ محمد رشيد رضا لمسائل الإمام أحمد -رواية الإمام أبي داود (ص/ م).

(٢) المصدر السابق (ص/ م).

(٣) المصدر السابق (ص/ م).

ومما يمكن أن يُفسَّرَ به هذا الإهمال: أنّ أصحابَ المذهب تكون عنايتُهم -في الأغلب- بالرواة أو التلاميذ الذي اشتُهروا بتقليدهم لإمامِهم، وممن عُرِفوا بانتمائِه إلى إمامِهم، أمثال الخلال، وعبد الله بن الإمام أحمد، وبقية الرواة، أمَّا الإمامُ أبو داود: فهو وإن كان من أنجب وأشهر تلاميذ الإمامِ أحمد، ولذلك ذُكِرَ في طبقات الحنابلة: إلا أنه ليس ممن اشتُهِرَ بتقليد الإمام؛ لأنه بنفسِه قد شهدَ له العلماءُ بأنه بلغَ درجةَ الاجتهاد.

وقد طبعت هذه الرواية في مطبعة المنار بالقاهرة سنة (١٣٥٣هـ)، وقد طُبعت باهتمام الشيخ محمد بهجة البيطار، وكذلك الشيخ محمد رشيد رضا، وذكرَ الأخيرُ أنها طُبعت على نفقة الشيخ إبراهيم بن حمد الصنيع السلفي النجدي، أحد كرام تجار مدينة جدة، فجزى الله كلَّ مَن أسهمَ في طباعته أحسن الجزاء.

خامساً: منهجُ الإمام أبي داود في رسالته إلى أهل مكة:

هذه الرسالة أرسلَها الإمامُ أبو داود السِّجِسْتانيِّ - رحمه الله -إلى أهلِ مكة جواباً على أسئِلتِهم له عن منهجِه في «سُنَنِه» الذي ألَّفَه، وهي بمثابةِ المقدِّمَةِ لكتابِه السنن، لِـمَا فيها من توضيحٍ لكثيرٍ من معالِـمِه المنهجيَّةِ المتعلِّقَةِ بسنَنِه.

ومن المعروف أنّ الإمامَ أبا داود لم يَبدأ سُنَنَه بمقدمةٍ فيها شرحٌ عن كتابه، فهذه الرسالةُ تُعتبَرُ مقدمةً لسُنَنِه.

وقد ابتدأها الإمامُ أبي داود بتذكيرِ أهلِ مكة بطلبِهم، ثم ذكرَ:

- أنّ ما دوَّنَه في كتابِه السُّنَنِ هو أصحُّ ما عرفَه في الباب.

- وذكرَ منهجَه في الترجيحِ بين الحديثَين إذا كانا صحيحَين.
- وذكرَ منهجَه في إيرادِ الأحاديثِ تحت الأبواب.
- ثم استعرضَ منهجَه في إعادة الأحاديث وتقطيعِها حسب ما تشتملُ عليه من الأحكام الفقهية، والاقتصار على موضع الشاهِدِ من الحديث.
- ثم تحدَّثَ عن المرسَلِ والاحتجاجِ به.
- ثم بيَّنَ أنه ليس في كتابه رواية عن رجلٍ متروك.
- ثم نبَّه القارئ إلى أنّ كتابَه فيه الصحيحُ وغيرُه، ولكنه يلتزمُ بيانَ المنكَرِ من أحاديث السنن.
- ثم ذكَرَ بعضَ مصادرِه، وقارَنَ بينَها وبين كتابه.
- ثم ذكَرَ أنه استوعَبَ أحاديثَ الأحكام.
- ثم عادَ ونبَّه مرة أخرى أنه إذا أوردَ حديثًا فيه وهَنٌ شديد: أنه يبيِّنُه.
- كما ذكرَ أنّ ما سكتَ عنه: فهو صالِحٌ عنده.
- ثم ذكَّرَ باستيعابِه لأحاديث الأحكام.
- كما ذكَّرَهم بقيمةِ كتابِه ومكانتِه، وأنّ الكتابَ لو كان لغيرِه: لاسترسَلَ في بيان قيمتِه أكثر.
- كما رغَّبَ في كتابة كتابه، وبيَّنَ أنّ أحاديثَه هي أصولُ المسائل الفقهية.
- ثم رغَّبَ في تدوينِ آراء الصحابةِ مع تدوين الأحاديث المرفوعة.

- كما نوَّه بجامع سفيان الثوري – رحمه الله –.
- ثم ذكرَ أنه انتقى الأحاديثَ المشهورة، وأنه تجنَّبَ الغرائب.
- كما ذكرَ أنه ربما يورِدُ الأحاديثَ المرسلة، إذا لم يجد الأحاديثَ المتصلة الصحيحة.
- ثم استعرضَ منهجَه في الأحاديث المعلولة.
- وبيَّنَ عددَ أجزاء كتابِه، وعددَ أحاديثِه.
- ثم عادَ لبيان منهجِه في الاختصارِ وفي اختيار الطرق والمتون.
- كما ذكرَ سببَ عدم إيرادِه لكثيرٍ من الأحاديث التي ظاهرُها الصحةُ والاتصال.
- ثم ختمَ رسالتَه بالتذكيرِ بأنه اقتصرَ في سننِه على أحاديث الأحكام، ولم يذكر فيه أحاديثَ الزهدِ والفضائل وغيرِها.

وقد طُبعت عدة طبعات، آخرُها بتحقيق كاتب السطور، وطبعت بذيل (المدخل إلى سنن أبي داود).

الفصل الخامس

كتب الإمام أبي داود المخطوطة والمفقودة.

أَلَّف الإمامُ أبو داود مؤلَّفاتٍ كثيرةً في علم الحديث، وعلم الرجال، والفقه، والعقيدة، والتفسير، وقد وصلت إلينا بعضُها دون بعض.

وقد سبقَ في الفصل الرابع بعضُ التفاصيل عن بعض كتبه المطبوعة، وسأذكرُ هنا بقيةَ كتبه المطبوعةِ والمفقودة، مع التمييزِ بين المطبوع والمفقودِ منها.

وفيما يلي ذكرٌ لأسماء كتبه المطبوعة والمفقودة:

أولًا: كتبُه المطبوعة (التي لم يرد ذكرُها في الفصل الرابع):

١- الرواة من الإخوة والأخوات: طُبع بتحقيق الدكتور باسم الجوابرة عام ١٤٠٨هـ.

٢- سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود في الجرح والتعديل: طُبع جزءٌ منه بتحقيق محمد بن علي العمري، وطبعته الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية عام ١٣٩٩هـ، ثم طُبع كاملًا بتحقيق الدكتور عبد العليم البستوي عام ١٤١٨هـ، وقدَّم له بمقدمةٍ ماتعة، فيها دراسة عن المؤلِّف والمؤلَّف.

ثانياً: كتبه المفقودة[1]:

١- الناسخ والمنسوخ: رواه عنه أبو بكر النجاد، وسماه ابنُ خير الإشبيلي (ناسخ القرآن ومنسوخه) [2]. وقد نقلَ عنه كثيرٌ من العلماء، وهو من الكتب التي وردَ الخطيبُ بها دمشق[3]، كما أنه من موارد الحافظ ابن حجر في كتابه (تغليق التعليق)، ورمز له المزيُّ بـ(خد).

٢- الردّ على أهل القدَر: وسمّاه بعضُهم (الرد على أهل الأهواء والقدَر). نقلَ عنه كثيرٌ من العلماء، ورمز له المزيُّ بـ(قد)، وقد حفظَ ابنُ بطة في كتابه (الإبانة - قسم القدر) قسماً كبيراً من نصوص هذا الكتاب يصل إلى (٢٤٠) رواية[4].

٣- البعث والنشور.

٤- دلائل النبوة.

٥- التفرُّد في الدين: وهو كما يقول المزي: ما تفرد به أهلُ الأمصار من السنن[5]. وهو مرتَّبٌ على الأبواب. قال شيخُ الإسلام: «يبيِّنُ ما اختصَّ به أهلُ كلِّ مصرٍ من الأمصار من السنن التي لا توجد مسندةً

(١) إذا لم أعثر لكتابٍ ما على نسخةٍ مخطوطة، ولم أجد له ذكراً في مصادر المخطوطات من الفهارس: اعتبرته مفقودا، وقد تكون له نسخ مخطوطة لم أقف عليها.

(٢) (فهرست ابن خير) (ص/ ٤٧).

(٣) انظر: (الخطيب البغدادي وأثره في علم الحديث) (ص/ ٢٩٢).

(٤) انظر: (الإمام أبو داود السجستاني وكتابه السنن) للشيخ عبد الله البراك (ص/ ٣٧-٣٨).

(٥) (تهذيب الكمال) (١/ ١٥٠).

عند غيرهم»[1]. رواه عنه ابنُ داسة واللؤلؤي، وهو مما وردَ به الخطيبُ دمشق[2].

٦- مسند مالك: رمز له المزيُّ بـ(كد).

٧- فضائل الأنصار: رمز له المزيُّ بـ(صد).

٨- المواقيت: هكذا سمّاه السخاويُّ وغيرُه، وسمَّاه المزيُّ (معرفة الأوقات)[3].

٩- الطهارة الكبير.

١٠- فضائل رمضان، وستٍّ من شوال، والعشر، وعاشوراء.

١١- مناسك الحج الكبير.

١٢- القضاء الكبير.

١٣- الإيمان قول وعمل.

١٤- أعلام النبوة.

١٥- المبتدأ. وهو من مولد موسى عليه السلام إلى انقضاء غرق فرعون وأخبار بني إسرائيل وغيرها، والسيرة إلى حيث النبي ﷺ[4].

---

(١) (مجموع فتاوى شيخ الإسلام) (٢٠/ ٢٤٢).
(٢) (الخطيب البغدادي وأثره في علم الحديث) (ص/ ٢٩٤).
(٣) (تهذيب الكمال) (١/ ١٥١).
(٤) انظر: (بذل المجهود) للسخاوي (ص/ ٩١).

وغيرها من الكتب التي لم أجد لها أثراً في عالم المطبوعات أو المخطوطات، والتي نسبَها العلماءُ إلى أبي داود[1].

هذا، وصلى الله تعالى على خير خلقه محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن استن بسنتهم واهتدى بهديهم إلى يوم الدين.

(١) للوقوف على أسماء أكثر كتبه، انظر: (بذل المجهود في ختم السنن لأبي داود) للسخاوي (ص/ ٩٠-٩٣).

برنامج الأسبوع الثاني



برنامج اليوم الثالث



الجلسة الأولى

الإمام الترمذي وكتابه «الجامع»

د. عبد الباري بن حماد بن محمد الأنصاري

إنَّ الحمدَ لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يُضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن نبينا محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم.

أما بعد.

فإن الكتب الستة أعني صحيح الإمام البخاري، والإمام مسلم، وجامع الإمام الترمذي، وسنن الإمام أبي داود، والإمام النسائي، والإمام ابن ماجه رحمهم الله جميعـًا وغفر لهم حلت عند أهل العلم في منزلة رفيعة، وحظيت بعناية محمودة، من بين سائر كتب الحديث المسندة.

وكتاب «الجامع» للإمام أبي عيسى الترمذي رحمه الله تعالى رابع هذه الكتب، وأحد أهم أصول كتب السنة، قد حوى من العلوم المفيدة، والمسائل الفريدة – ما جعل العلماء يُعجبون ويَتعجبون من حسن تأليفه، وجودة تصنيفه، فهو – بحق – كتاب رواية ودراية.

وقد رغبت إليَّ مبرَّة الآل والأصحاب – جزى الله القائمين عليها خيرا – أن أشارك في بحث عن (الإمام الترمذي وكتابه «الجامع»)، فرأيتُ تلبيةَ هذه

الدعوة الكريمة، والمشاركةَ بهذا البحث، الذي أسأل الله عز وجل أن يُوفقني فيه، وينفع به.

وجعلته في فصلين:

الفصل الأول: في ترجمة الإمام الترمذي رحمه الله تعالى:

وفيه ثمانية مباحث:

المبحث الأول: اسمه ونسبه ونسبته.

المبحث الثاني: مولده.

المبحث الثالث: نشأته وطلبه للعلم.

المبحث الرابع: مشايخه ورحلته في طلب العلم.

المبحث الخامس: تلامذته.

المبحث السادس: ثناء العلماء عليه.

المبحث السابع: مصنَّفاته.

المبحث الثامن: وفاته.

والفصل الثاني: يتعلق بكتاب «الجامع»، ومكانتِه بين كتب السنة وبيان منهج الإمام الترمذي فيه.

ويشتمل على خمسة مباحث:

المبحث الأول: اسم الكتاب.

المبحث الثاني: ثناء العلماء عليه، ومكانته عندهم.

المبحث الثالث: منهج الإمام الترمذي فيه، وشرطه، وما انتُقِد عليه.

المبحث الرابع: رواة الكتاب عن الإمام الترمذي.

المبحث الخامس: شروحه، والكتب الأخرى المتعلقة به.

هذا والله أسأل لي وللمشاركين في هذا الملتقى المبارك - العون والتوفيق، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الفصل الأول:
ترجمة الإمام الترمذي رحمه الله تعالى

المبحث الأول: اسمه، ونسبه، ونسبته:

هو أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك السُّلمي، الترمذي.

هكذا ذكر نسبه الحافظ أبو عبدالله محمد بن أحمد بن محمد بن سليمان غُنجار، صاحب «تاريخ بُخارى» (ت٥١٢هـ).

وزاد بعض أهل العلم في نسبته: البُوغي[١].

وعلى وَفْق ما ذَكَرَ غُنجار ساق نسبه الحافظ أبو سعد عبد الرحمن بن محمد الإدريسي[٢]، وابن الأثير[٣]، وابن القطان[٤]، وابن نُقطة[٥]، وابن خَلِّكان[٦]، والمِزِّي[٧]، والذهبي[٨].

---

(١) الأنساب للسمعاني (٢/ ٣٦١).
(٢) فضائل الكتاب الجامع للإسعردي (ص٣١).
(٣) جامع الأصول (١/ ١٩٣).
(٤) في بيان الوهم والإيهام (٥/ ٦٣٧).
(٥) في التقييد لمعرفة رواة السن والمسانيد (١/ ٩٢).
(٦) في وفيات الأعيان (٣/ ٤٠٧).
(٧) في تهذيب الكمال (٢٦/ ٢٥٠).
(٨) سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٧٠).

وأما أبو يعلى الخليل بن عبدالله الخليلي القزويني، فقال: أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن شدَّاد[١].

وقال الحفَّاظ: المِزِّي، والذهبي، وابن كثير: وقيل: هو محمد بن عيسى بن يزيد بن سورة بن السَّكَن[٢].

والقول الأول هو المشهور، والصحيح في نسبه.

والسُّلَمِي: نسبةً إلى سُليم بن منصور[٣]، وهو والد قبيلة عربيةٍ، من قَيسِ عَيلان، من مُضَر[٤].

والترمذي: نسبة إلى مدينة «ترمذ»، مدينة مشهورة من أمهات المدن، راكبة على نهر جَيْحون[٥] من جانبه الشرقي، متصلة العمل بالصَّغانِيَان[٦]، ولها

(١) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (المنتخب٣/ ٩٠٤) .

(٢) تهذيب الكمال (٢٦/ ٢٥٠)، وسير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٧٠)، والبداية والنهاية (١٤/ ٦٤٧).

(٣) كما في النفح الشذي (١/ ١٧١) نقلًا عن الحافظ أبي محمد عبدالمؤمن بن خلف الدمياطي.

(٤) انظر: جمهرة أنساب العرب لابن حزم (ص٢٦١)، والأنساب للسمعاني (٧/ ١٨١)، ونهاية الأرب للقلقشندي (ص٤٠٣،٢٩٤).

(٥) نهر جَيحون: نهر عظيم، وهو الحد الفاصل في القديم بين الأقوام الناطقة بالفارسية والتركية، فما كان في شماله من أقاليمَ يُسمَّى ما وراء النهر، ينبع من بُحيرة في التبت الصغرى، وله روافد كثيرة. انظر: معجم البلدان (٢/ ١٩٦ ـ١٩٧)، وبلدان الخلافة الشرقية (ص٤٧٦ـ٤٨٨)

(٦) الصَّغانِيَان بالفتح، وبعد الألف نون، ثم ياء مثناة من تحت، وآخره نون ولايةٌ عظيمة بما وراء النهر متصلة الأعمال بترمذ، شديدة العمارة، كثيرة الخيرات، يُقال: إنه كان بها ستة عشر ألف قرية، مشاربهم من أنهار تمد إلى جيحون، وفيها جبال وسهول. انظر: معجم البلدان (٣/ ٤٠٩)

قَهَنْدَز[1] وَرَبَض[2]، يُحيط بها سور، وأسواقها مفروشة بالآجُر[3].

قال أبو سعد السَّمْعاني: الناس مختلفون في كيفية هذه النسبة، بعضهم يقول: بفتح التاء المنقوطة بنقطتين من فوق، وبعضهم يقولون بضمها، وبعضهم يقولون بكسرها، والمتداول على لسان أهل تلك البلدة وكنتُ أقمتُ بها اثني عشر يومـًا بفتح التاء، وكسر الميم، والذي كنا نعرفه قديمـًا فيه كسر التاء والميم جميعـًا، والذي يقوله المُتَوقُّون وأهل المعرفة بضم التاء والميم جميعـًا وكل واحد يقول معنىً لما يدعيه[4].

وقال العلامة قاسم بن يوسف التُجيبي: بكسر التاء على الأشهر[5].

وأما البُوغي بضم الباء الموحدة، وسكون الواو، وفي آخرها غين معجمة: هذه النسبة إلى بُوغ،وهي قرية من قرى ترمذ، على ستة فراسخ[6] منها، إما أن الترمذي كان من هذه القرية، أو سكن هذه القرية إلى حين وفاته[7].

(١) القَهَنْدَز: بفتح أوله، وثانيه، وسكون النون، وفتح الدال، وزاي، وهو فالأصل: اسم الحصن، أو القلعة في وسط المدينة. معجم البلدان (٤/ ٤١٩)

(٢) الرَّبَض بالتحريك: في الأصل حريم الشيء، وهو ما حول بنيان المدينة من خارج. انظر: المصدر السابق (٣/ ٢٥)

(٣) معجم البلدان (٢/ ٢٦).

(٤) الأنساب للسمعاني (٣/ ٤١).

(٥) برنامج التجيبي (ص١٠٦).

(٦) الفرسخ ثلاثة أميال، والميل يُساوي: ٦٨ ,١ كيلو تقريباً. انظر: تاج العروس (مادة «فرسخ»٢/ ٢٧٣)، و«المقادير الشرعية والأحكام الفقهية المتعلقة بها» (ص٣٠٠)

(٧) الأنساب للسمعاني (٢/ ٣٦١).

ولم تكن أصول الترمذي من ترمذ، وإنما قدم إليها جدُّه من مرو، قال الحافظ يوسف بن أحمد البغدادي[١]: قال أبو عيسى رحمه الله: كان جدِّي مروزيـًا، انتقل من مرو أيام الليث بن سيار[٢][٣].

المبحث الثاني: مولده:

لم تُعرف سنة مولد الترمذي تحديداً، وإنما ذكر أهل العلم مولده على التقريب.

فقال الحافظ الذهبي: وُلِدَ في حدود سنة عشر ومائتين [٤].

وقال في موضع آخر[٥]، ووافقه الصفدي: وُلِدَ سنة بضعٍ ومائتين[٦].

المبحث الثالث: نشأته، وطلبه للعلم:

أغفلت المصادر التي وقفتُ عليها أكثر المعلومات المتعلقة بنشأة أبي عيسى الترمذي، ولكن بالنظر إلى وفيات بعض مشايخه، نَجِد أن أقدمهم وفاةً:

---

(١) المحدِّث، الحافظ، الرَّحَّال، الشيرازي الأصل، ثم البغدادي، ثقة، متقن، صاحب رحلة واسعة، ومعرفة جيِّدة، توفي سنة ٥٨٥هـ. انظر ترجمته في: التكملة لوفيات النقلة (١/ ١١٩)، وسير أعلام النبلاء (٢١/ ٢٣٩)

(٢) هو الليث بن نصر بن سيار أبو هشام الكِناني، كان أمير بُخارى، صدوق له رواية للحديث، مات في سنة بضعٍ وثمانين ومائة. تاريخ الإسلام (وفيات ١٨١-١٩٠هـ) (ص٣٥١).

(٣) فضائل الكتاب الجامع (ص٤٠).

(٤) سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٧١) .

(٥) تاريخ الإسلام (وفيات ٢٦١-٢٨٠هـ) (ص٤٥٩).

(٦) الوافي بالوَفيات (٤/ ٢٩٥) .

محمد بن عمرو السوَّاق البلخي[1] المتوفى سنة ٢٣٦ هـ.

وإسحاق بن راهويه المتوفى سنة ٢٣٨ هـ، وأحمد بن محمد بن موسى مردُويَه[2] المتوفى سنة ٢٣٨ هـ على الراجح.

فيدل ذلك على أنه لم يسمع الحديث في صغره، وإنما سَمِع بعد أن تجاوز العشرين من عُمُرِه[3]، فإن من المعروف عند المحدثين حرصَهم على رواية أسانيدهم العالية في مصنفاتهم.

وأما سماع أبي عيسى من أهل بلده «ترمذ، كما هي عادة أهل الحديث في بدئهم بالأخذ عن علماء بلدانهم قبل الرحلة إلى غيرهم، فقد سَمِع أبو عيسى من نفر من الترمذيين، ومنهم:

١ - صالح بن عبدالله الترمذي.

وقد اختُلِف في وفاته:

فقال البخاري، وابن حبان: سنة ٢٣١ هـ، وقال البخاري مرة أخرى: مات سنة بضعٍ وثلاثين ومائتين بمكة. وقال البغوي: مات سنة ٢٣٩هـ[4].

(١) انظر ترجمته في: رجال صحيح البخاري للكلاباذي (٢/ ٦٧١)، وتهذيب الكمال (٢٦/ ٢٢٣).

(٢) انظر ترجمته في: إكمال تهذيب الكمال (١/ ١٣٩)، وتهذيب التهذيب (١/ ٤٥).

(٣) ذكر صاحب كتاب «كشف النقاب عما يقوله الترمذي وفي الباب»(١/ ٥٨) من مشايخ أبي عيسى: محمد بن جعفر القُوْمسي، وأنه توفي سنة ٢٢٠هـ، والظاهر أنه خطأ فلم أقف على نص في وفاته، إلا أن الذهبي ذكره في وفيات (٢٤١-٢٥٠هـ) من تاريخ الإسلام (ص٤٢٠).

(٤) انظر: التاريخ الأوسط (١/ ٢٥٣)، والكبير للبخاري (٤/ ٢٨٥)، تاريخ وفاة الشيوخ للبغوي (ص٧٢)، والثقات لابن حبان (٨/ ٣١٧).

فلو صح التاريخ الأول لكان أقدم مشايخه وفاةً.

وكان صالح بن عبدالله الترمذي صاحب حديث، وسنَّة، وفَضْل[1].

فلا جَرَمَ أن يتأثر الإمام الترمذي به في أخلاقه، وحرصه على السنة واتباعه لها.

وقد روى عنه في «جامعه» أحد عشر حديثاً[2].

٢ - أحمد بن الحسن بن جُنيدب الترمذي، أحد أصحاب الإمام أحمد، توفي قبل سنة ٢٥٠ هـ[3].

روى عنه في «جامعه» اثني عشر حديثاً[4].

٣ - الجارود بن معاذ السُّلَمي الترمذي، وهو بلديُّه، ومن قبيلته نفسِها، توفي سنة ٢٤٤هـ[5].

روى عنه في «جامعه» أربعة أحاديث[6].

---

(١) انظر ترجمته في: الثقات لابن حبان (٨/ ٣١٧)، وتهذيب التهذيب (٢/ ١٩٦) .
(٢) انظر الأحاديث:
(٤٠٣،٤١٦،٥٩٠،٢١٩٨،٢٢١٠،٢٣٠٤،٢٣٧٠،٢٤٠٦،٢٩٢٠،٣٣٩٧،٣٤٠٥).
(٣) انظر ترجمته في: تهذيب التهذيب (١/ ٢٠).
(٤) انظر الأحاديث:
(١٩٥،٦٤٠،٩٨٠،١٤٧٧،٢٢٩٥،٣٥٦١،٣٥٦٨،٣٥٧٠،٣٦٦٠،٣٨١٦،٣٨١٩،٣٩٠٥).
(٥) انظر ترجمته في: تهذيب التهذيب (١/ ٢٨٧).
(٦) انظر الأحاديث: (١٣،٦٧٤،٢٠٣٢،٢٤٨٠).

٤ - هُرَيْم بن مِسْعَر الترمذي خادم الفضيل بن عياض[١].

روى عنه في «جامعه» حديثين[٢].

وذُكِرَ في بعض مصادر ترجمة الترمذي أنه وُلِد أكمه[٣]، إلا أن الناظر في ترجمته يقف على أكثر من نص عن أهل العلم، تدل على أنه أضر في كبره، في آخر عمره، بعد طلبه للعلم:

نقل الحافظ الذهبي عن أبي عبدالله الحاكم[٤] قال: قال لي أبو أحمد (يعني محمد بن محمد بن أحمد النيسابوري صاحب كتاب «الكنى»)، سَمِعتُ عمر بن علِّك يقول: مات محمد بن إسماعيل (يعني البخاري) ولم يُخَلِّفْ بخراسان مثل أبي عيسى الترمذي في العلم، والزهد، والورع، بكى حتى عَمِي[٥].

ونقله في موضع آخر: بلفظ: بكى حتى عَمِي، وبقي ضريراً سنين[٦].

وهذا إسناد صحيح إلى ابن علِّك.

---

(١) انظر ترجمته في: تهذيب التهذيب (٤/ ٢٦٦).

(٢) انظر الأحاديث: (٢٨٩٢، ٢٦١٣).

(٣) انظر: تهذيب الكمال (٢٦/ ٢٥٠).
والأكمه: الذي يُولد أعمى. مختار الصحاح (مادة «كمه» ص٥٧٩)

(٤) ويظهر أنه ذكر ذلك في «تاريخ نيسابور»، وقد وقف عليه الحافظ الذهبي، إلا أنه في عِداد المفقود الآن.

(٥) سير أعلام النبلاء (ترجمة «أبي أحمد الحاكم» ١٦/ ٣٧٢).

(٦) سير أعلام النبلاء (ترجمة «الترمذي» ١٣/ ٢٧٣).

وعمر بن علِّك هو عمر بن أحمد بن علي المروزي (ت٣٢٥هـ) حافظ ثقة[١].

وقال الحافظ أبو سعد الإدريسي: سَمِعت أبا بكر محمد بن أحمد بن الحارث المروزي الفقيه[٢]، يقول: سَمِعت أحمد بن عبد الله بن داود المروزي[٣]، يقول: سَمِعت أبا عيسى محمد بن عيسى الحافظ يقول: كنت في طريق مكة، وكنت قد كتبت جزءين من أحاديث شيخ، فمر بنا ذلك الشيخ، فسألتُ عنه، فقالوا: فلان.

فذهبتُ إليه، وأنا أظن أن الجزءين معي، وحملت معي في مَحْمَلي جزءين، كنت ظننت أنهما الجزءان اللذان له، فلما ظفِرتُ به وسألته، أجابني إلى ذلك، فأخذتُ الجزأين فإذا هما بياض، فتحيرتُ!. فجعل الشيخ يقرأ عليَّ من حفظه، ثم نظر[٤] إليَّ فرأى البياض في يدي، فقال: أما تستحي مني؟! قلت: لا[٥]. وقصصتُ عليه القصة، وقلتُ: أحفظه كلَّه، فقال اقرأ، فقرأتُ جميعَ ما قرأ عليَّ على الوِلاء، فلم يُصدِّقْني، وقال: استظهرتَ قبل أن تجيئَني، فقلتُ حدِّثني بغيره، فقرأ عليَّ أربعين حديثا من غرائب حديثه، ثم قال: هاتِ، فقرأتُ عليه من أوله إلى آخره كما قرأ، فما أخطأتُ في حرف، فقال لي: ما رأيتُ مثلك![٦]

(١) انظر ترجمته في: تاريخ بغداد (١١/ ٢٢٧)، وسير أعلام النبلاء (١٥/ ٢٤٣).
(٢) لم أقف على ترجمته.
(٣) هو التاجر أحد رواة الجامع وسيأتي ذكره هناك.
(٤) كذا في «التقييد» لابن نقطة، وهو المناسب للسياق، وفي المصدرين الآخرين: «ينظر».
(٥) كأن: لا هنا ليست للنفي، بل للنهي، بمعنى: «لا تفهمْ صنيعي هذا خطأً، فإني لم أكن أقصد ما حصل».
ولو حُملت «لا» على النفي لكان المعنى غير مستقيم.
(٦) شروط الأئمة الستة (ص١٧-١٨)، والتقييد لابن نقطة (١/ ٩٥-٩٦)، وفضائل الكتاب الجامع (ص٣١-٣٢).

قال القسطلاَّني: أخبرنا أبو الحسن المقدسي، عن كتاب الحافظ يوسف بن أحمد البغدادي أنه قال: قال أبو عيسى رحمه الله: كان جدي مروزيـًا، انتقل من مرو أيام الليث بن سيار، وتوفي أبو عيسى في ليلة الاثنين الثالث عشر من رجب سنة تسع وسبعين ومائتين، وقد كان أضر في آخر عمره[1].

وقال الحافظ الذهبي: اختلف فيه؛ فقيل: ولد أعمى. والصحيح: أنه أضر في كبره، بعد رحلته، وكتابته العلم[2].

قال الحافظ ابن كثير: والذي يظهر من حاله أنه إنما طرأ عليه العمى بعد أن رحل وسَمِع وكتب، وذاكر، وناظر، وصنف[3].

وقال الحافظ ابن حجر: وهذا يعني قول يوسف بن أحمد، مع الحكاية المتقدمة أي قصة الترمذي مع شيخه الآنفة الذكر يردُّ على من زعم أنه وُلِد أكمه[4].

(١) فضائل الكتاب الجامع (ص٤٠).
(٢) سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٧٠).
(٣) البداية والنهاية (١٤/ ٦٤٩).
(٤) تهذيب التهذيب (٣/ ٦٦٩).

المبحث الرابع: مشايخه، ورحلته في طلب العلم:

تقدمت الإشارة إلى بعض مشايخه في المبحث السابق، وخاصة ما يتعلق بمشايخه من أهل بلده، وأما من سَمِع منهم في رحلته:

فقد قال الحافظ الذهبي: ارتحل فسَمِع بخراسان، والعراق، والحرمين، ولم يرحل إلى مصر، والشام[1].

وسبق إلى تفصيل ما أجمله الذهبي - الحافظُ ابنُ نقطة رحمه الله - حيث قال: سَمِع بالحجاز من محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني.

وبالبصرة من محمد بن بشَّار بُندار، ومحمد بن المثنى، وعمرو بن علي بن بحر بن كثير الفلاس، وبواسط من أبي الشعثاء علي بن الحسن.

وبالكوفة من أبي كُريب، ومحمد بن عثمان بن كرامة، وعبيد بن أسباط، وعلي بن المنذر في آخرين.

وببغداد من الحسن بن الصبَّاح، وأحمد بن حسان بن ميمون، وأحمد بن منيع، ومحمد بن إسحاق الصاغاني.

وبالري من أبي زُرْعة الرازي.

وبخراسان من علي بن حُجْر، ومحمد بن علي بن الحسن بن شقيق، وقُتيبة بن سعيد، ومحمد بن يحيى النيسابوري، في خلقٍ كثير[2].

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٧١).

(٢) التقييد (١/ ٩٢).

وقال الحافظ الذهبي: أقدم ما عنده حديث مالك، والحمَّادين، والليث، وقيس بن الربيع.

وينزل حتى إنه أكثر عن البخاري وأصحاب هشام بن عمار ونحوه[1].

وأعلى ما عنده عن مالك أن يكون بينه وبينه رجل واحد كقُتيبة بن سعيد، وأبي مصعب الزهري.

وأعلى ما عنده عن حماد بن سلمة أن يكون بينه وبينه رجل واحد كعبدالله بن معاوية الجمحي.

وأعلى ما عنده عن حماد بن زيد أن يكون بينه وبينه رجل واحد كقُتيبة، وأحمد بن عبدة الضبي، ويحيى بن دُرُست.

وأعلى ما عنده عن الليث بن سعد أن يكون بينه وبينه رجل واحد كقُتيبة أيضـًا، وعامة روايته عن الليث من طريقه.

وأما قيس بن الربيع فروى من طريقه أحاديث قليلة، وبينهما فيها رجلان، كعبدالله بن عبدالرحمن الدارمي، عن يزيد بن هارون عن قيس.

ومن مشايخه من أكثر الرواية عنهم جداً: كقُتيبة بن سعيد[2] (ت ٢٤٠هـ)، ومحمد بن بشار بُندار[3] (ت ٢٥٢هـ)، ومحمود بن غيلان[4] (ت ٢٣٩هـ)،

(١) سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٧١).
(٢) يروي عنه (٦٠١ حديث).
(٣) يروي عنه (٤٤٢ حديث).
(٤) يروي عنه (٢٩٢ حديث).

وهنَّاد بن السَّرِي[١] (ت ٢٤٣هـ)، وأحمد بن مَنيع[٢] (ت٢٤٤هـ)، ومحمد بن يحيى بن أبي عمر العدني[٣] (ت ٢٤٣هـ)، وأبي كُريب محمد بن العلاء[٤] (ت٢٤٧هـ)، وعلي بن حُجْر[٥] (ت ٢٤٤هـ)، وعبد بن حُميد[٦] (ت٢٤٩هـ) وخاصة في أبواب التفسير، ومحمد بن المثنى[٧] (ت ٢٥٢هـ).

فهؤلاء العشرة يروي عنهم ثلثي أحاديث «الجامع» تقريبًا، وكلهم حفاظ ثقات أجلاء.

وأما أكثر من استفاد أبو عيسى منهم في علم العلل والتاريخ خصوصًا في كتابه «الجامع»:

فعبدالله بن عبدالرحمن الدارمي (ت٢٥٥هـ)، وأبو عبدالله البخاري (ت٢٥٦هـ)، وأبو زُرْعة الرازي (ت٢٦٤هـ).

قال الترمذي: وما كان فيه (أي: «الجامع») من ذكر العلل في الأحاديث، والرجالِ، والتاريخ فهو ما استخرجتُه من كُتُب التاريخ، وأكثر ذلك ما ناظرتُ به عبدالله بن عبدالرحمن، وأبا زُرْعة، وأكثرُ ذلك عن محمد (يعني البخاري) وأقلُّ شيءٍ فيه عن عبدالله وأبي زُرْعة[٨].

---

(١) يروي عنه (٢٨٠ حديث) .
(٢) يروي عنه (٢٤٩ حديث) .
(٣) يروي عنه (١٨٠حديث) .
(٤) يروي عنه (١٧٦ حديث) .
(٥) يروي عنه (١٦٩حديث) .
(٦) يروي عنه (١٥٨ حديث) .
(٧) يروي عنه (٧٦ حديث) .
(٨) العلل (في خاتمة «الجامع٥/ ٧٣٨).

المبحث الخامس: تلامذته:

ذكر الحافظ المِزِّي رحمه الله ستةً وعشرين راوياً يروون عن أبي عيسى، وهم:

١ـ أبو بكر أحمد بن إسماعيل بن عامر السمرقندي.

٢ـ أبو حامد أحمد بن عبد الله بن داود المروزي التاجر.

٣ أحمد بن علي بن حسنُويه المقرئ.

٤ـ أحمد بن يوسف النَّسَفي.

٥ـ أبو الحارث أسد بن حَمْدويه النَّسَفي.

٦ـ الحسين بن يوسف الفِرَبْري.

٧ـ حماد بن شاكر الورَّاق.

٨ـ داود بن نصر بن سُهيل البَزْدوي.

٩ـ الربيع بن حيَّان الباهلي.

١٠ـ عبد الله بن نصر بن سُهيل البَزْدوي.

١١ـ عبد بن محمد بن محمود النَّسَفي.

١٢ـ أبو الحسن علي بن عمر بن التقي بن كلثوم السمرقندي الوَذاري.

١٣ـ الفضل بن عمار الصَّرَّام.

١٤ـ أبو العباس محمد بن أحمد بن مَحْبوب المَحْبوبي المروزي راوية «الجامع».

١٥ـ أبو جعفر محمد بن أحمد النَّسَفي.

١٦ـ أبو جعفر محمد بن سفيان بن النضر النَّسَفي المعروف بالأمين.

١٧ـ أبو علي محمد بن محمد بن يحيى القرَّاب، الهروي.

١٨ـ أبو الفضل محمد بن محمود بن عنبر النَّسَفي.

١٩ـ محمد بن مكي بن نوح النَّسَفي.

٢٠ـ محمد بن المنذر بن سعيد الهروي شكَّر.

٢١ـ محمود بن عنبر النَّسَفي.

٢٢ـ أبو الفضل المُسَبِّح بن أبي موسى الكاجَري.

٢٣ـ أبو مطيع مكحول بن الفضل النَّسَفي.

٢٤ـ مكي بن نوح النَّسَفي المقرئ.

٢٥ـ نصر بن محمد بن سَبْرة الشِّيرَكَثي[١].

٢٦ـ الهيثم بن كليب الشاشي.

قال: وآخرون[٢].

---

(١) تأتي ترجمته وضبط نسبته عند ذكر رواة «الجامع».
(٢) تهذيب الكمال (٢٦/ ٢٥١ـ٢٥٢).

وبقي ممن لم يذكرهم الحافظ المِزِّي:

٢٧ـ أبو محمد الحسن بن إبراهيم بن يزيد القطان.

٢٨ـ أبو ذر محمد بن إبراهيم الترمذي.

وسيأتي ذكرهما في رواة «الجامع».

٢٩ـ محمد بن سهل الغزَّال.

٣٠ـ بكر بن محمد الدهقان.

٣١ـ أبو علي بن حرب.

ذكر هؤلاء الثلاثة أبو سعد السَّمْعاني[١].

ويكفي الترمذي فخراً سماع شيخه الإمام أبي عبد الله البخاري منه على سبيل المذاكرة:

فقد قال الترمذي عند حديث عطية عن أبي سعيد مرفوعا: «يا علي لا يحل لأحد أن يجنب في المسجد غيري وغيرُك» قال: وسَمِع مني محمد بن إسماعيل هذا الحديث فاستغربه[٢].

---

(١) في الأنساب (٣/ ٤٢ـ٤٣).
وذكر صاحب كتاب «الإمام الترمذي الحافظ الناقد فقيه السلف وجامع السنن» (ص٨٦) من تلامذة أبي عيسى الترمذي الحافظ عبدالله بن محمد بن أبي الدنيا وأحال على «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٣٩٩)، وهو خطأ، وإنما تتلمذ ابن أبي الدنيا كما ذكر الحافظ الذهبي في الموضع المذكور على محمد بن إسماعيل الترمذي، لا على أبي عيسى.
(٢) الجامع (كتاب المناقب، باب «٢١» ٥/ ٦٤٠).

المبحث السادس: ثناء العلماء عليه:

قال أبو الفضل السليماني[١]: سَمِعتُ نصر بن محمد الشيركوهي[٢] يقول: سَمِعتُ محمد بن عيسى الترمذي يقول: قال لي محمد بن إسماعيل (يعني البخاري): ما انتفعتُ بك أكثرُ مما انتفعتَ بي[٣].

وقال الحافظ أبو حفص عمر بن أحمد بن علي المروزي، المعروف بابن علِّك (ت٣٢٥هـ): مات محمد بن إسماعيل (يعني البخاري)، ولم يُخلِّفْ بخراسان مثل أبي عيسى الترمذي في العلم، والزهد، والورع، بَكَى حتى عَمِي[٤].

وقال ابن حبَّان: كان ممن جَمَعَ، وصنَّف، وَحَفِظَ، وذاكَرَ[٥].

وقال الحافظ أبو سعد عبد الرحمن بن محمد الإدريسي (ت٤٠٥هـ): محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك السلمي الترمذي الحافظ

---

(١) هو أحمد بن علي بن عمرو السليماني البيكندي البخاري، حافظ رحال، توفي سنة ٣٤٤هـ.
انظر ترجمته في: الأنساب للسمعاني (٧/ ١٩٨)، وسير أعلام النبلاء (١٧/ ٢٠٠) في التهذيب «البيلماني» وهو تصحيف مطبعي.

(٢) كذا في «التهذيب»، والصواب: «الشِّيْرَكَثي» كما تقدم في تلامذة أبي عيسى الترمذي.

(٣) تهذيب التهذيب (٣/ ٦٦٩).

(٤) ذكره الحافظ الذهبي عن الحاكم أبي عبدالله قال: قال لي أبو أحمد (يعني محمد بن محمد بن أحمد النيسابوري صاحب كتاب «الكنى»)، سمعتُ عمر بن علِّك يقول: فذكره. وهذا إسناد صحيح إلى ابن علك. سير أعلام النبلاء (١٦/ ٣٧٢).
وذكره في ترجمة الترمذي، فقال: «قال الحاكم: سمعت عمر بن علك يقول» السير (١٣/ ٢٧٣) فهو يعني بقوله: «قال الحاكم» أبا أحمد لا أبا عبدالله، كما مر في النص السابق.

(٥) الثقات (٩/ ١٥٣).

الضرير، أحد الأئمة، الذين يُقتدى بهم في علم الحديث رضي الله عنه، صنَّف كتاب «الجامع» و«التواريخ» و«العلل» تصنيفَ رجل عالمٍ، متقنٍ، كان يُضْرَبُ به المثلُ في الحفظ[1].

وقال أبو يعلى الخليل بن عبدالله الخليلي القزويني (ت: ٤٤٦هـ): أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن شداد، الحافظ، متفق عليه، له كتاب في السنن، وكلامٌ في الجرح والتعديل، روى عنه ابن مَحْبوب، والأجلاء بمرو، سَمِعنا «سننه» من بعض المراوزة، عن ابن مَحْبوب عنه...، وهو مشهور بالأمانة، والعلم[2].

وقال الحافظ أبو سعد السَّمْعاني: إمام عصره بلا مدافعة، صاحب التصانيف[3].

وقال العلامة قاسم بن يوسف التجيبي: وشهرة أبي عيسى رحمه الله وجلالة قدره، وكثرة حفظه، للمتون وعللها، والأسانيد واتصالها، وتفننه في كثير من العلوم معلومٌ متعارفٌ عند أئمة المشرق والمغرب[4].

وقال الحافظ المِزِّي: أحد الأئمة الحفاظ المُبَرِّزِين، ومن نفع الله به المسلمين[5].

---

(١) فضائل الكتاب الجامع للإسعردي (ص٣١).
(٢) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (المنتخب٣/ ٩٠٤-٩٠٥).
(٣) الأنساب (٢/ ٣٦٢).
(٤) برنامج التجيبي (ص١٠٦).
(٥) تهذيب الكمال (٢٦/ ٢٥٠).

وقال الحافظ الذهبي: «جامعه» قاضٍ له بإمامتِه، وحفظِه، وفِقْهِهِ، ولكن يَتَرَخَّصَ في قبول الأحاديث، ولا يُشَدِّد، ونَفَسُهُ في التَّضعيفِ رَخْوٌ[1].

قال الحافظ ابن كثير: هو أحد أئمة هذا الشأن في زمانه، وله المصنفات المشهورة منها «الجامع»، و«الشمائل»، و«أسماء الصحابة» وغير ذلك، وكتاب «الجامع» أحد الكتب الستة التي يرجع إليها العلماء في سائر الآفاق[2].

المبحث السابع: مصنفاته:

١- «الجامع» ويأتي الكلام عليه مفصلاً في الفصل الآتي إن شاء الله تعالى.

٢ـ «العلل» الصغير مطبوع في خاتمة الجامع ـ.

وهو جزء لطيف، صنَّفه كمقدمة، أو مدخل لكتابه «الجامع».

قال ابن الأثير: وفي آخر «الجامع» كتاب «العلل» جمع فيه فوائدَ حسنة، لا يخفى قدْرُها على من وقف عليها[3].

وقد ذكر الترمذي في «العلل الصغير» مسائلَ عديدة، منها:

١ـ بيان أنَّ جميع ما فيه كتابه من الأحاديث معمولٌ به عند بعض أهل العلم، خلا حديثين.

(١) سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٧٦).
(٢) البداية والنهاية (١٤/ ٦٤٧).
(٣) جامع الأصول (١/ ١٩٣ـ١٩٤).

٢ـ سَرْدٌ لأهم مصادره التي اعتمدها في ذكر آراء الفقهاء، والعلل وأحوال الرجال، وأسانيده إلى المصنِّفين في ذلك.

٣ـ سبب تأليفه لكتابه، وبيان أنه قد تقدمه من أهل العلم من صنف فيما لم يُسبق إليه.

٤ـ بيان أن الكلام في الرجال وبيان الثقة من الضعيف من النصيحة للأمة، وذكر من تصدى لذلك من أهل العلم، وأمثلة للضعفاء الذين بيَّنوا أحوالهم.

٥ـ ذكر بعض أهل الحفظ والإتقان من أئمة الحديث، ومنزلتهم فيه.

٦ـ حكم الرواية بالمعنى، والقراءة على الشيخ، والإجازة، والحديث المرسل.

٧ـ بيان مراده بالحديث الحسن، والحديث الغريب بأنواعه.

وعلى كل فالكتاب مع صغر حجمه نفيسٌ مُفيد، لو عُدَّ أولَ مصنَّفٍ مفرد في مصطلح الحديث لما كان ذلك مستبعداً فيما يبدو لي والله تعالى أعلم ..

٣ـ «العلل» الكبير مطبوع ترتيبه للقاضي أبي طالب محمود بن علي التميمي الأصبهاني الشافعي (ت٥٨٥هـ) ..

وقد ذكر فيه الأحاديث وعللها، من إرسال، ومخالفة، ونكارة، وقد أفاد فيه من شيخه البخاري كثيراً.

٤ـ «شمائل النبي صلى الله عليه وسلم» مطبوع ..

وهو في وصف أخلاق رسول الله صلى الله عليه وسلم الكريمة، وصفاته الخَلْقية الشريفة، وعاداتِه، وعباداتِه صلوات الله عليه وسلامه.

وقد أسند أحاديثه، إلا أنه لم يُتبعْها بالحكم عليها كما فعل في الجامع إلا فيما ندر ـ.

٥ـ «تسمية أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم» مطبوع:

وغالبه سرد لأسماء الصحابة رضوان الله عليهم، وربما ذكر شهود الصحابي لبعض الغزوات، وكون حديثه مرسلاً، وأين نزل من البلدان ونحو ذلك، وقد ذكر فيه ثمانيةً وعشرين وسبعمائة صحابي.

٦ـ «كتاب فيه الموقوف».

ذكره الترمذي نفسه في كتاب «العلل» الصغير[١]، ويظهر أنه خصه بذكر الآثار عن الصحابة والتابعين.

٧ـ «التاريخ» (مفقود):

ذكره النديم[٢]، وأبو سعد السَّمْعاني[٣]، والإسعردي[٤].

(١) المطبوع في خاتمة الجامع (٥/ ٧٣٧).
(٢) في الفهرست (ص٢٨٩).
(٣) في المنتخب من معجم الشيوخ (٣/ ١٦٠٥).
(٤) في فضائل الكتاب الجامع (ص٣٨).

ويرويه السَّمْعاني من طريق: أبي الفتح محمد بن محمد بن عبدالله الخَوَرْنَقِيّ، عن أبي علي الوخشي إجازة، عن أبي حامد أحمد بن علي بن حسنويه، عن الترمذي.

٨ـ «الزهد» (مفقود):

ذكره الإسعردي[١]، والحافظ ابن حجر، وقال: لم يقع لنا[٢].

٩ «الأسماء والكنى» (مفقود):

ذكره الإسعردي[٣]، والحافظ ابن حجر[٤].

وذُكِرت كُتُبٌ أخرى لم أجد مستنداً صحيحًا لذكرها في مصنَّفات أبي عيسى الترمذي، ومن ذلك:

أولاً: «التفسير»: ذكره صاحب «خلاصة التذهيب»، وعبارته في ترجمة الترمذي: «أبو عيسى الترمذي، الحافظ الضرير، أحد الأئمة الأعلام، وصاحب «الجامع»، و«التفسير»[٥].

وبالرجوع إلى أصله، وجدت الحافظ الذهبي يقول: «أبو عيسى الترمذي، الحافظ الضرير، أحد الأئمة الأعلام، وصاحب «الجامع»، وغيره من التصانيف »[٦].

---

(١) في فضائل الكتاب الجامع (ص٣٨).
(٢) تهذيب التهذيب (٣/ ٦٦٩).
(٣) في فضائل الكتاب الجامع (ص٣٨).
(٤) تهذيب التهذيب (٣/ ٦٦٩).
(٥) خلاصة التذهيب (٢/ ٤٤٧).
(٦) تذهيب التهذيب (٣/ ق٨٠/ أ).

فالظاهر أنه تحرفت كلمة «غيره» إلى كلمة «تفسير»، على أحد النُّسَّاخ، أو على مؤلِّف «الخُلاصة».

ويدلُّ على أنه ليس للترمذي «تفسير» مفرد أمور:

١ـ أنه لم يذكر ذلك أحد العلماء المتقدمين القريبين من عصره، ولا أحد الحفاظ المتأخرين ذوي الاطلاع الواسع، كالذهبي، وابن حجر وغيرهما.

٢ـ أنه لم يذكر في كتب الفهارس والبرامج والأثبات التي تعتني بسوق الأسانيد إلى المصنفات.

٣ أنه لم يذكر الترمذي في الكتب المؤلفة في تراجم المفسرين، كـ «طبقات المفسرين» للسيوطي، و«طبقات المفسرين» لتلميذه الداودي، و«طبقات المفسرين» لأحمد بن محمد الأدنهوي، و«معجم المفسرين» لعادل نوهيض.

ثانياً: «الرباعيات في الحديث»:

ذكره إسماعيل باشا في «هدية العارفين»[١]، والظاهر أنه يعني الأسانيد الرباعية في «جامع الترمذي»، وهذه قد علَّم عليها بعض المعتنين بـ «الجامع» في بعض نسخه القديمة[٢]، وذكر محمد بن جعفر الكتاني أنها: مائةٌ وسبعون حديثاً[٣].

(١) ٢/ ١٩.

(٢) كـ نسخة مكتبة «فيض الله» باستنبول.

(٣) الرسالة المستطرفة (ص٩٨)، وفي مكتبة ولي الدين جار الله باستنبول نسخة من «رباعيات الترمذي» برقم (٢٨٢). انظر: الفهر الشامل للتراث العربي والإسلامي (٢/ ٨٠١)

ولا تصح نسبة هذا الكتاب للإمام الترمذي، فإن التصنيف في مثل هذا النوع من علوم الحديث إنما نشأ متأخرًا عن عصره رحمه الله تعالى، وإنما نُسِبَ إليه باعتبار أنه صاحب تلك الأسانيد، لا أنه الذي تصدَّى لجمعها وانتخابها.

المبحث الثامن: وفاته:

بعد عمر ناهز فيه السبعين توفي الإمام أبو عيسى الترمذي، مخلِّفًا وراءه تصانيف مفيدة، وعلمًا غزيراً لم يزل علماء الحديث وغيرهم ينهلون منه، وينتفعون به، على مر الأيام والأعوام.

وقد ذكر الحافظ أبو عبدالله غنجار، وأبو العباس المستغفري، والحافظ يوسف بن أحمد البغدادي أن أبا عيسى الترمذي توفي بترمذ ليلة الاثنين، لثلاث عشرة ليلة مضت من رجب، سنة تسع وسبعين ومائتين[1].

ونصَّ على هذه السنة أيضًا ابن خَلِّكان، والذهبي، والصفدي، وابن كثير[2].

إلا أنَّ الخليلي والسَّمْعاني خالفا في ذلك:

فقال الخليلي: مات بعد الثمانين ومائتين[3].

وخطَّأ الحفاظ هذا القول من الخليلي، ورجحوا القول السابق.

---

(١) فضائل الكتاب الجامع (ص٤٠-٤١)، وتهذيب الكمال (٢٦/ ٢٥٢).

(٢) انظر: وفيات الأعيان (٤/ ٤٠٧)، والإشارة في وفيات الأعيان (ص١٣٨)، والبداية والنهاية (١٤/ ٦٤٨-٦٤)، والوافي بالوفيات (٤/ ٢٩٥).

(٣) الإرشاد (٣/ ٩٠٥).

قال العراقي: قول الخليلي قاله على الظن، وليس بصحيح[١].

وقال السخاوي: قول الخليلي ظن منه؛ لأن النقل بخلافه[٢].

وقال السيوطي: قول الخليلي: بعد الثمانين وَهَمٌ[٣].

وأما السَّمْعاني فقال: مات بقرية بُوغ، في سنة خمس وسبعين ومائتين[٤].

وهو خطأ أيضـًا؛ لكثرة القائلين بالقول الأول، وتقدم زمانهم.

(١) انظر: شرح الألفية (٣/ ٢٥٦).
(٢) فتح المغيث (٤/ ٣٤٦).
(٣) انظر: تدريب الراوي (٢/ ٨٨٥).
(٤) الأنساب (٢/ ٣٦٢).

الفصل الثاني:

جامع الإمام الترمذي ومكانته بين كتب السنة، وبيان منهجه فيه

المبحث الأول: اسم الكتاب:

يُطلق على جامع الإمام الترمذي - رحمه الله - عدةُ أسماء، هي:

١- «الجامع»:

وهو أشهرها وممن سماه بذلك: أبو القاسم عبيدالله بن أحمد الأزهري[١]، والإدريسي[٢]، والقاضي عياض[٣]، والإسعردي[٤]، والذهبي[٥]، وابن كثير[٦]، والحافظ ابن حجر[٧]، والروداني[٨] وغيرهم.

والجامع: هو الكتاب الذي يوجد فيه من الحديث جميع الأنواع المحتاج إليها من العقائد، والأحكام، والرِّقاق، والآداب،وما يتعلق بالتفسير، والتاريخ،

(١) كما في تاريخ بغداد (٧/ ٤٢٣).
(٢) شروط الأئمة الستة (ص١٧)، وفضائل الكتاب الجامع (ص٣١).
(٣) في الغنية (ص١٩٥).
(٤) في فضائل الكتاب الجامع (ص٣٠).
(٥) سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٧٠).
(٦) في البداية والنهاية (١٤/ ٦٤٧).
(٧) في المعجم المفهرس (ص٣١).
(٨) صلة الخلف (ص٦٣).

والسير، والفتن، والمناقب، وغير ذلك[١].

وهذه الأبواب أو الكتب جميعها موجودة في كتاب «الجامع» للإمام الترمذي.

٢- «الجامع الكبير»:

وهو أشهر عنوان رأيته مدونـًا على النسخ المخطوطة التي برواية أبي الفتح الكَروخي[٢].

وممن سماه به الوادي آشي[٣]، وأبو الخير أحمد بن العلائي[٤]، والمُجاري[٥]، وذكره محمد بن جعفر الكَتاني من أسماء «الجامع»[٦].

٣- «المسند الجامع»:

ممن سماه بذلك الإسعردي[٧].

٤، ٥، ٦- «الصحيح»، «الجامع الصحيح»، «المسند الصحيح»:

(١) انظر: الرسالة المستطرفة (ص٤٢).
(٢) كنسخة المكتبة الوطنية بباريس وهي بخطه.
(٣) في برنامجه (ص١٩٥).
(٤) الأحاديث المستغربة (ق١/ أ).
(٥) في برنامجه (ص١١١).
(٦) الرسالة المستطرفة (ص١١).
(٧) في فضائل الكتاب الجامع (ص٣٨).

وممن أطلق عليه اسم «الصحيح»: النَّديم[١]، والخطيب[٢]، وابن الأثير[٣]، وياقوت[٤].

وأما «الجامع الصحيح» فسماه بذلك الحاكم[٥]، والبرقاني[٦].

وأما «المسند الصحيح» فسيأتي في ثناء العلماء على الجامع[٧].

وقد انتقد أهل العلم إطلاق الصحيح على «جامع الترمذي»، وبقية السنن الأربعة:

قال ابن الصلاح: هذا تساهل؛ لأن فيها ما صرَّحوا بكونه ضعيفًا أو منكراً، ونحو ذلك من أوصاف الضعيف[٨].

وقال الحافظ العراقي في «ألفيته»[٩]:

وَمَنْ عليها أَطْلَقَ الصَّحيحا ... فقد أَتَى تساهلاً صَرِيحا

(١) في الفهرست (ص٢٨٩).
(٢) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح (ص٣٦).
(٣) في جامع الأصول (١/ ١٩٣).
(٤) في معجم البلدان (٢/ ٢٧).
(٥) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح (ص٣٦).
(٦) كما في تاريخ بغداد (٥/ ٦٩).
(٧) لم أذكر مُسَمِّيه بذلك؛ لأن الاسم قد ورد في خبر مسند، لم يظهر لي مَن مِن رجال الإسناد مُطْلِقُهُ.
(٨) علوم الحديث لابن الصلاح (ص٣٦-٣٧).
(٩) مع شرحها (١/ ١٠٤).

٧- «السنن»:

وممن سماه به أبو يعلى الخَليلي [١]، وعبدالحق بن عطية[٢]، والشوكاني[٣]، وذكره محمد بن جعفر الكَتاني في أسماء «الجامع»[٤].

ويُعنى بـ«السنن»: الكتب المرتبة على الأبواب الفقهية من الإيمان والطهارة والصلاة والزكاة إلى آخرها، وليس فيها شيءٌ من الموقوف[٥].

٨ «الجامع الكبير المختصر في السنن المسندة»:

سماه بذلك القاسم بن يوسف التجيبي[٦].

٩- «الجامع المختصر من السنن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومعرفةِ الصحيح والمعلول، وما عليه العمل»:

نص على هذا العنوان ابنُ خير الإشبيلي[٧]، وهو مدوَّن على نسختين من نسخ الجامع[٨].

---

(١) في الإرشاد في معرفة علماء الحديث (المنتخب٣/ ٩٠٤-٩٠٥).

(٢) في فهرسه (ص٥٠).

(٣) في إتحاف الأكابر (ص٤٤).

(٤) الرسالة المستطرفة (ص١١).

(٥) الرسالة المستطرفة (ص٣٢).

(٦) في برنامجه (ص٩٩)، وفي مستفاد الرحلة والاغتراب (ص٣٨٨)، وليس فيه كلمة «السنن».

(٧) في فهرسته (ص١١٧).

(٨) هما نسخة «فيض الله» بتركيا، ونسخة لفضيلة الدكتور/ محمد مصطفى الأعظمي، نقل صورة من صفحة عنوانها الشيخ عبدالفتاح أبو غدة في كتابه «تحقيق اسمي الصحيحين واسم جامع الترمذي» (ص٨٥).

وهذا العنوان شرح لمضمون كتاب أبي عيسى:

فإنه «جامع» لاحتوائه على جميع الكتب التي تتكون منها الجوامع كما تقدم ـ.

وهو«مختصر» لقوله في آخر كتاب «العلل الصغير»[1]: «وقد وضعنا هذا الكتاب على الاختصار؛ لما رجونا فيه من المنفعة».

وغالب ما فيه من المسندات «سنن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم»، وأما الموقوفات فقد أفرد لها تصنيفـًا خاصـًا كما تقدم في مؤلفاته.

كما أوضح فيه «الصحيح من المعلول» بالنص على الحكم بصحة أحاديث الكتاب، أو حسنها، واعتناءه رحمه الله تعالى بذكر عللها، واختلاف الرواة فيها.

وبيَّن ما عليه العمل عند أهل العلم[2].

(١) في خاتمة الجامع (٥/ ٧٦٣).

(٢) وزاد بعض الباحثين أسماء لم يُرد مطلقوها أنها تسمية للكتاب: مثل «كتاب أبي عيسى»، و«مصنف أبي عيسى»، فليس هذا الصنيع تسمية، نعم لو قال: «الكتاب»، أو «المصنف» لأبي عيسى، لكان مسلمـًا.
وكذلك «جامع أبي عيسى« ليس عنوانـًا جديداً، بل هو كقول القائل: «صحيح البخاري»، و«الصحيح» للبخاري، فليسا عنوانين مختلفين، والإضافة هنا بمعنى اللام.
وقل نحو ذلك في: «الجامع الكبير في السنن»، و«الكتاب الجامع».

المبحث الثاني:

ثناء العلماء على كتاب «الجامع»، ومكانته عندهم:

حلَّ كتاب الجامع في منزلة عالية عند أهل العلم، ونال حُظوة لديهم، فذكروا فيه من رائق المدح، وجميل الوصف ما يُعلي من شأنه، ويدل على رفيعِ قدْرِه عندهم:

فقد قال الحافظ أبو سعد عبد الرحمن بن محمد الإدريسي: صنف الترمذيُّ كتاب «الجامع» والتواريخ و«العلل» تصنيف رجل عالم متقن[1].

وقال الحافظ أبو الفضل بن طاهر: سَمِعت أبا إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري، وجرى بين يديه ذكر أبي عيسى وكتابه فقال: كتابه عندي أنفع من كتاب البخاري ومسلم؛ لأن كتابي البخاري ومسلم لا يقف على الفائدة منهما إلا المتبحِّر العالم، وكتاب أبي عيسى يَصِلُ إلى فائدتِهِ كلُّ أحد من الناس[2].

(١) شروط الأئمة الستة (ص١٧)، وفضائل الكتاب الجامع (ص٣١).
(٢) شروط الأئمة الستة (ص١٦)، وانظر: التقييد لابن نقطة (١/ ٩٤)، وفضائل الكتاب الجامع (ص٣٣).

وقال الحافظ ابن عبدالبر: ثلاثة كتب مختصرة في معناها، أُوثرها وأفضلها: مصنف أبي عيسى الترمذي في السنن، و«الأحكام في القرآن» لابن بُكير[١]، و«مختصر ابن عبدالحكم[٢]»[٣].

وقال العلاَّمة أبو بكر بن العربي: اعلموا أنار الله أفئدتكم أن كتاب الجعفي هو الأصل الثاني في هذا الباب، و«الموطأ» هو الأول والباب، وعليهما بناء الجميع كالقشيري والترمذي، فما دونهما،... وليس فيهم مثل كتاب أبي عيسى حَلاوةُ مَقْطَع، ونفاسةُ مَنزَع، وعُذوبةُ مَشرَع[٤].

وقال ابن الأثير: هذا كتاب «الصحيح» أحسن الكتب، وأكثرها فائدة، وأحسنها ترتيبًا، وأقلها تَكراراً، وفيه ما ليس في غيره من ذكر المذاهب، ووجوه الاستدلال، وتبيين أنواع الحديث من الصحيح، والحسن، والغريب، وفيه جرح وتعديل[٥].

---

(١) محمد بن أحمد بن عبدالله بن بُكير التميمي، البغدادي، فقيه مالكي، ولِي القضاء، وهو من كِبار أصحاب القاضي إسماعيل بن إسحاق، له مصنفات، منها كتاب «أحكام القرآن». تُوفي سنة ٣٠٥هـ. ترتيب المدارك للقاضي عياض (٥/ ١٦)، والديباج المذهب (ص٢٤٣).
وكتابه «أحكام القرآن» في عداد المفقود حسب اطلاعي ـ.

(٢) عبدالله بن عبدالحكم بن أعين، المصري، فقيه، من كبار المالكية بمصر، توفي سنة ٢١٤هـ.
قال القاضي عياض: وقد اعتنى الناس بمختصراته، ما لم يُعتنَ بكتاب من كتب المذهب، بعد «الموطأ»، و«المدونة» اهـ. انظر: ترتيب المدارك (٣/ ٣٦٣)، والديباج المذهب (ص١٣٤)

(٣) فهرست ابن خير (ص١٢١).

(٤) عارضة الأحوذي (١/ ٥ـ٦).

(٥) جامع الأصول (١/ ١٩٣).

وقال الإسعردي: اشتمل كتاب الترمذي على فقهِ الحديث وعِلَلِه، وبيانِ المجروحين من رجالِه، وتعديلِ نقَلَتِهِ، وهو أحد الكتب الخمسة التي اتفق أهل الحل والعقد، والفضل والنقد، من العلماءِ والفقهاء، وحفَّاظِ الحديثِ النُّبهاء على قَبولِها، والحكم بصحة أصولِها، وما ورد في أبوابِها وفصولِها[1].

وقال الحافظ الذهبي: «جامعُهُ» قاضٍ له بإمامته وحفظه وفقهه[2].

وقال الحافظ ابن كثير: كتاب «الجامع» أحد الكتب الستة، التي يَرجِعُ إليها العلماءُ في سائرالآفاق[3].

وورد خبرٌ عن أبي عيسى الترمذي يُثني فيه على كتابه:

رواه ابن نقطة، والقسطلاني قالا: أخبرنا أبو سعد ثابت بن مشرف البناء البغدادي، قال أخبرنا علي بن حمزة الموسوي إجازة، قال أخبرنا نجيب بن ميمون الواسطي الأصل الأديب الهروي، عن أبي علي منصور بن عبد الله بن خالد بن أحمد بن خالد بن حماد الذهلي، قال: قال أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي رحمه الله: صنفتُ هذا الكتاب يعني «المسند الصحيح» فعرضتُهُ على علماء الحجاز فرضُوا به، وعرضتُهُ على علماء العراق فرضُوا به، وعرضتُهُ على علماء خراسان فرضُوا به، ومن كان في بيته هذا الكتاب، فكأنما كان في بيته نبي يتكلم[4].

(١) انظر: فضائل الجامع (ص٣٠)، وقوله : «وهو أحد الكتب الخمسة ..» إلخ مقتبس من كلام الحافظ السِّلفي في «مقدمته لكتاب معالم السنن« المطبوعة في خاتمته (مع مختصر السنن للمنذري ٨/ ١٤١-١٤٢).

(٢) سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٧٦) .

(٣) البداية والنهاية (١٤/ ٦٤٧) .

(٤) التقييد لابن نقطة (١/ ٩٣-٩٤)، وفضائل الكتاب الجامع (ص٣٢).

وإسناد هذا القول ضعيف جداً؛ فإن منصور بن عبد الله الخالدي الذهلي متروك، وفي سنده أيضاً انقطاع؛ فإنه لم يُدرك الترمذي، فقد مات سنة اثنتين الأربعمائة، ولا يمكن أن يُدرك الترمذي، إلا إذا عاش أكثر من مائةٍ وثلاثين سنة، ولم يُذكر في ترجمته أنه عُمِّر[1].

ونظم بعض أهل العلم قصائد في مدح كتاب «الجامع»:

منها قصيدة لأبي العباس أحمد بن مَعَد بن عيسى بن وكيل التجيبي الأُقْلِيشي،قال فيها:

كتابُ الترمـــذيِّ رياضُ علمٍ ... حكتْ أزهـــارُه زُهْرَ النجومِ
به الآثار واضـــحةً أُبِينتْ ... بألقابٍ أُقيمـــتْ كالرسومِ
فأعلاها الصحـاح، وقد أنارت ... نجوماً للخُصـــوص وللعمومِ
ومن حَســـنٍ يليها أو غريبٍ ... وقد بان الصحـــيحُ من السقيمِ
فعلله أبـــــو عيسى مبيناً ... معالمَهُ لطـــلابِ العلـومِ
فطرَّزه بآراءٍ صحـــــاحٍ ... تَخيَّرَها أولـــو النَّظرِ السليمِ
من العلماءِ والفقهاءِ قدمـــاً ... وأهلِ الفضـــلِ والنهجِ القويمِ
فجاء كتابُـــــه عِلْقاً نفيساً ... تَنافَسُ فيـــه أربابُ الحلومِ
ويقتبسون منه نفيـسَ عِلْـــم ... يُفيدُ نفوسَـــهم أسنى الرُّسومِ
جزى الرحمن خيراً بعد خيـرٍ ... أبا عيسى على الفعـــل الكريمِ
وألحقه بصالح من حـــواه ... مصنَّفُـه من الجيـــلِ العظيـمِ

(١) انظر ترجمته في: تاريخ بغداد (١٣/ ٨٤)، ولسان الميزان (٧/ ٦٢).

وكان سميُّه فيه شفيعـــــــاً محمدٌ المســـمَّى بالرحيـمِ
صلاة الله تورثه عـــــلاءً فإن لذكـــــره أزكـــى نسيـــمِ[1]

والأخرى: للحافظ قُطب الدين القسطلاني، قال:

أحاديثُ الرسول جلا الهمـــوم وبُرء المـــرء من ألـــم الكلـــومِ
وإن الترمذي لمن تصـــــدى لعلم الشـــرع مغـــن عـــن علـــومِ
فلا تبغي بها أبدا بديـــــــلا وعرِّفْ بالصـــحيـــح مـــن السقيـمِ
غدا خضرا نضيرا في المعـاني فأضحى روضـــه عطـــر الشميـمِ
فمن جرح وتعديل، حـــــواه ومن علـل ومـن فقـــه قـــويـمِ
ومن أثرٍ، ومن أسماءِ قـــوم ومـن ذكـــر الكُنـى لِصَدٍ فهيـمِ
ومن نَسْخٍ، ومُشتبهِ الأسامـــي ومن فَرْق، ومن جَمْـــع نهيمِ[2]

---

(١) انظر: فضائل الكتاب الجامع للأسعردي (ص٥٣-٥٥)، والبحر الذي زخر للسيوطي (٣/ ١٠٥٨- ١٠٦١)، وختم جامع الترمذي لعبدالله بن سالم البصري (ق٣/ ب ـق٥/ أ)، وبستان المحدثين (ص١٦٥)، والحطة في ذكر الصحاح الستة (ص٣٧٥)، ومقدمة تحفة الأحوذي (١/ ٣٥٨-٣٦٠).
ولم ينسب السيوطي، ولا البصري، ولا الدهلوي، ولا صديق حسن خان، ولا المباركفوري قصيدة الأقليشي إلى قائل، فكأنهم لم يقفوا على كتاب الإسعردي.

(٢) اختلفت المصادر في إيراد هذه الكلمة:
فوردت: في المطبوع من «فضائل الكتاب الجامع»، و«ختم جامع الترمذي» للبصري: «بهيم».
وفي قوت المغتذي: «نهيم».
وفي مقدمة تحفة الأحوذي: «فهيم» وهو بعيد لأنه يُؤدي إلى تكرار القافية في بيتين متجاورين.
وفي نموذج الأعمال الخيرية: «لهيم».

ومن قول الصحاب، وتابعيهم بحلٍّ، أو بتحـــريمٍ عميـمِ
ومن نقل إلى الفقهاء يُعـــزى ومن معنى بديـــعٍ مستقيـمِ
ومن طبقات أعصار تقضَّـتْ ومن حـــــل لمنعقد عقيـمِ
وقسَّم ما روى حسنا صحيحا غريبا فارتضـــاه ذوو الفهـومِ
ففاق مصنفاتِ الناس قِدْمـــا وراق فكـــان كالعقد النظيـمِ
وجاء كأنه بـــــدْرٌ تلالا يُنير غياهبَ الجهـــل العظيـمِ
كتاب الترمـــذي غدا كتابـًا يُعطِّر نَشْرُه مـــرَّ النسيـمِ[1][2]

فائدة: في ذكر ما تضمنه الجامع من العلوم:

حوى كتاب أبي عيسى على علوم عديدة، ومسائل في علم الحديث مفيدة:

قال أبو بكر بن العربي: فيه أربعة عشر علمـًا فوائدَ[2]:

صنَّف وذلك أقربُ إلى العمل وأسند.

وصحح وأسقم[3].

وعدد الطرق.

(١) انظر: فضائل الكتاب الجامع (ص٥٣-٥٥)، قوت المغتذي للسيوطي (ص٧-٨)، وختم جامع الترمذي لعبدالله بن سالم البصري (ق٣/ ب - ق٥/ أ)، ومقدمة تحفة الأحوذي (١/ ٣٥٨-٣٦٠)، ونموذج الأعمال الخيرية (ص٦٠٥-٦٠٦).

(٢) في برنامج التجيبي (ص١٠٤): «فرائد».

(٣) في المطبوع: «وأسلم»، والمثبت هو الموافق للسياق، وأقرب للرسم، وقد نقل العلامة قاسم بن يوسف التجيبي في برنامجه (ص١٠٤) كما أثبته.

وجرَّح وعدَّل.

وأسمى وأكنى.

ووصل وقطع.

وأوضح المعمول به والمتروك.

وبيَّن اختلاف العلماء في الرد والقبول لآثاره.

وذكر اختلافَهم في تأويله.

وكل علمٍ من هذه العلوم أصل في بابه، وفرد في نِصابه، فالقارئُ لا يزال في رياضٍ مونِقة، وعلومٍ متفقةٍ متَّسقة، وهذا نشرٌ[1] لا يضمه[2] إلا العلم الغزير، والتوفيق[3] الكثير، والفراغ (للتدبر والتدبير)[4][5].

وقال الحافظ أبو عبدالله ابن رُشيد متعقبـًا على ابن العربي: هذا الذي قاله القاضي أبو بكر رحمه الله في بعضه تداخل، مع أنه لم يستوفِ تعديدَ علومه، ولو عدد ما في الكتاب من الفوائد بهذا الاعتبار لكانت علومه أكثر من أربعة عشر علمـًا:

---

(١) في المطبوع: «شيءٌ»، والمثبت من المصدر السابق.

(٢) في المطبوع، والمصدر السابق: «لا يعمه»، والمثبت هو الموافق للسياق.
والمقصود أن هذه العلوم المتفرقة، لا يُضَمُّ شتاتُها، ويُجمع متفرِّقُها إلا بعلم غزير، وتوفيق كبير ..إلخ.

(٣) كذا في المطبوع، وفي المصدر السابق: «التوفر» وعلى كليهما المعنى مستقيم.

(٤) في المطبوع: «النذير والتدبير»، والمثبت من المصدر السابق.

(٥) عارضة الأحوذي (١/ ٥-٦).

فقد حسَّن.

واستغرب.

وبيَّن المتابعة والانفراد.

وزيادات الثقات.

وبيَّن المرفوع من الموقوف.

والمرسل من الموصول.

والمِزِّيد في متصل الأسانيد.

ورواية الصحابة بعضهم عن بعض.

ورواية التابعين بعضهم عن بعض.

ورواية الصاحب عن التابع.

وعدَّد من روى ذلك الحديث من الصحابة.

ومن تثبُت صحبته ومن لم تثبت.

ورواية الأكابر عن الأصاغر إلى غير ذلك.

وقد تدخل رواية الصاحب عن التابع تحت هذا.

وتاريخ الرواة.

وأكثر هذه الأنواع قد صُنِّف في كل نوعٍ منها، والذي بيَّناه ما هو أهم للذكر.

والأجْرى على واضح الطريق أن يقال: إنه تضمن:

الحديث مصنفـًا على الأبواب، وهو علم برأسه.

والفقهَ علمٌ ثان.

وعلل الأحاديث، ويشتمل على بيان الصحيح من السقيم، وما بينهما من المراتب، علم ثالث.

والأسماء والكنى علم رابع.

والتعديل والتجريح خامس.

ومن أدرك النبي صلى الله عليه وسلم، ممن لم يدركه ممن أسند عنه – سادس.

وتعديد من روى ذلك الحديث – سابع.

هذه علومه الجُملية.

وأما التفصيلية فمتعددة، وبالجملة فمنفعتُه كبيرة، وفوائده كثيرة اهـ[1].

وقال الحافظ أبو الفتح اليَعْمَري: ومما لم يذكراه أيضـًا، ولا أحدُهما:

ما تضمنه من الشذوذ، وهو نوع ثامن.

ومن الموقوف، وهو تاسع.

(١) النفح الشذي (١/ ١٩٢-١٩٣).

ومن المدرج وهو عاشر[1].

وهذه الأنواع مما يكثر في فوائده التي تُستجاد منه، وتُستفاد عنه.

وأما ما يقلَّ فيه وجود من الوفيات، أو التنبيه على معرفة الطبقات، وما يجري مجرى ذلك، فداخل فيما أشار إليه من فوائده التفصيلية[2].

فهذا ما يتعلق بالعلوم التي حواها جامع الترمذي، ولعل باحثًا يتصدى لدراسة هذه الأنواع من خلال «الجامع»، ويمثل لها، ويُبرز جهد أبي عيسى في توضيحها والدلالة عليها.

وأما ما يتعلق بمكانة «الجامع» بين كتب السنة:

فإنَّ أهل العلم جعلوا كتاب «الجامع» أحد الأصول الخمسة[3]، أو الستة[4] التي صرفوا هممهم إلى العناية بها روايةً[5]، وتدريسًا، وشرحًا[6]، وتصنيفًا للمؤلفات التي تخدم رجالها[7]، وأسانيدها[8].

---

(١) يرد على الحافظ اليَعْمَري أن ابن رُشيد ذكر أن الجامع تضمن ذكر علل الحديث، والشذوذ والإدراج داخلان فيها.

(٢) المصدر السابق (١/ ١٩٣-١٩٤).

(٣) أعني: الصحيحين، وسنن أبي داود، وسنن النسائي، إضافة إلى «جامع الترمذي».

(٤) أعني: الصحيحين، وسنن أبي داود، و«جامع الترمذي»، وسنن النسائي، وسنن ابن ماجه.

(٥) كما في كتب «الفهارس»، و«البرامج»، و«الأثبات».

(٦) سيأتي ذكر أهمها إن شاء الله تعالى ـ.

(٧) يأتي ذكر بعض منها إن شاء الله تعالى ـ.

(٨) ككتب «الأطراف».

قال المباركفوري: «يُفهم من رموز «التقريب»، و«تهذيب التهذيب»، و«الخلاصة»، و«تذكرة الحفاظ» أن رتبة «جامع الترمذي» بعد «سنن أبي داود«، وقبل «سنن النسائي»، فإن أصحاب هذه الكتب يكتبون «د، ت، س»، مشيرين إلى «سنن أبي داود»، و«جامع الترمذي»، و«سنن النسائي».

وقال السيوطي في كتابه «الجامع الصغير» في بيان رموزه «خ» للبخاري، و«م» لمسلم، و«ق» لهما، و«د» لأبي داود، و«ت« للترمذي، و«ن» للنسائي اهـ.

قال المناوي في شرحه «فيض القدير»: صنيع المؤلف قاضٍ بأنَّ «جامع الترمذي» بين أبي داود، والنسائي في الرتبة » انتهى[1].

أما تقدم الصحيحين على «جامع« الترمذي، فأمر لا إشكال فيه، لتقدم مؤلفيهما، ومكانة كتابيهما، الذين هما أصح الكتب بعد كتاب الله عز وجل.

وأما تقديم العلماء لـ«سنن لأبي داود»، على «جامع» أبي عيسى الترمذي لأمور:

١ـ تقدُّم وفاة أبي داود (ت٢٧٥هـ) على الترمذي (ت٢٧٩هـ)، بل إن أبا عيسى ثبتت روايته عن أبي داود في «جامعه»[2].

٢ عناية أبي داود في «سننه» بأحاديث الأحكام عناية كبيرة، تفوق عناية الترمذي، وأحاديث الأحكام عليها مدار الفقه في الدين، بعد كتاب الله عز وجلَّ.

(١) مقدمة تحفة الأحوذي (١/ ٣٦٤)، وانظر: فيض القدير (١/ ٢٥).
(٢) انظر: (٢/ ٣٣٠ بعد الحديث٤٦٦)، و(٣/ ٩٨ بعد الحديث٧١٩).

٣ وجود أحاديث شديدة الضعف في «جامع الترمذي» حتى إن بعضَ أهل العلم حكم بوضعها، بينما يقل ذلك عند أبي داود في «سننه» جداً.

المبحث الثالث:

منهج الإمام الترمذي فيه وشرطه، وما انتُقِد عليه.

أ- منهج الإمام الترمذي في «جامعه»:

صنَّف الإمام أبو عيسى الترمذي كتابه «الجامع» ورتبه على الأبواب، وجعله جامعاً مشتملاً على أحاديث الأحكام والعقائد، والآداب، والتفسير، والفضائل، والمناقب.

وجرت عادته في كتابه أن يسير على المنهج الآتي:

١- يُعنون لكتب الجامع بقوله «أبواب الطهارة»، و «أبواب الصلاة» ونحو ذلك.

٢- يترجم لكل باب بترجمة تُبين الأحكام أو المسائل التي تضمنتها أحاديثه، وكثيراً ما يُعنون بنص حديث يورده في ذلك الباب.

٣- يورد أحاديث الباب بأسانيده، مراعياً الاختصار في عدد الأحاديث التي يذكرها في الباب، فقد لا يكون في الباب إلا الحديث، أو الحديثان، فيكثر عنده لذلك التبويب، الذي يفيد في تجلية فقه الحديث.

٤- بعد ذكره لحديث الباب، يُشير إلى ما ورد في الباب من أحاديث لها تعلقٌ بترجمة الباب، سواء كانت شواهد للفظ الحديث، أو معناه، أو نحو ذلك.

٥- يحكم على حديث الباب بما يراه لائقًا بحاله - من صحة، أو حُسن، أو غرابة، أو بأحد الأحكام المركبة من هذه المصطلحات.

٦- يعتني ببيان التفرد والغرابة الواقعين في الحديث، ونوع تلك الغرابة، وعمن وقع التفرد.

٧- يعتني ببيان علل الأحاديث أيضا، ويُطنب أحيانًا في بيان وجه التعليل، ويختصر أحيانًا أخرى، مقتصراً على الإشارة إليها دون تفصيل.

٨- يذكر بعد حكمه على الحديث مذاهب أهل العلم من الصحابة، والتابعين ومن بعدهم من الأئمة، وآرائهم في مسائل الباب على وجه مختصر جامعًا في ذلك بين الفقه والحديث، والرأي والأثر.

ومنهجية الإمام الترمذي تبدو جلية من خلال سيره المطَّرد على هذا المنهج المذكور، وكذلك من خلال ما سطره في كتاب «العلل الصغير» من قضايا تتعلق بجامعه، وعليه ذكرتُ سابقًا أن كتاب «العلل الصغير» يصلح أن يكون مقدمة لكتاب «الجامع»؛ لاحتوائه على غالب ما يُذكر عادة في المقدمات من: بيان السبب الداعي لتأليف الكتاب، وذكر موارد المصنف فيه، وشرحٍ لأهم مصطلحاته، التي رأى أنها بحاجة إلى تبيين معناها والمراد بها.

ولعل الإمام الترمذي لم يجعل كتاب «العلل» في مقدمة «الجامع» تحاشياً لأن يتقدم على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء غير أحاديثه.

ب - شرط الإمام الترمذي في «جامعه»:

قال الحافظ أبي بكر محمد بن موسى بن عثمان الحازمي (ت٥٨٤هـ): «اعلم أن لهؤلاء الأئمة يعني البخاري ومسلماً وأبا داود الترمذي والنسائي مذهبا في كيفية استنباط مخارج الحديث، نُشير إليه على سبيل الإيجاز:

وذلك أن مذهب من يُخرج الصحيح أن يعتبر حال الراوي العدل في مشايخه، وفيمن روى عنهم وهم ثقات أيضاً، وحديثه عن بعضهم صحيح ثابت، يلزمهم إخراجه، وعن بعضهم مدخول، لا يصلح إخراجه إلا في الشواهد والمتابعات.

وهذا باب فيه غموض، وطريقة معرفة طبقات الرواة عن راوي الأصل، ومراتب مداركهم ولنوضح ذلك بمثال وهو:

أن تعلم مثلا أن أصحاب الزهري على طبقات خمس، ولكل طبقة منها مزية على التي تليها وتفاوتٌ:

فمن كان الطبقة الأولى فهو الغاية في الصحة، وهو غاية مقصد البخاري.

والطبقة الثانية: شاركت الأولى في العدالة، غير أن الأُولى جمعت بين الحفظ والإتقان، وبين طول الملازمة للزهري، حتى كان فيهم من يزامله في السفر، ويلازمه في الحضر، والطبقة الثانية لم تلازم الزهري إلا مدة يسيرة، فلم تمارس حديثه، وكانوا في الإتقان دون الطبقة الأولى وهم شرط مسلم.

والطبقة الثالثة: جماعة لزموا الزهري، مثل أهل الطبقة الأولى، غير أنهم لم يسلموا عن غوائل الجرح، فهم بين الرد والقبول، وهم شرط أبي داود والنسائي.

والطبقة الرابعة: قوم شاركوا أهل الطبقة الثالثة في الجرح والتعديل، وتفردوا بقلة ممارستهم لحديث الزهري؛ لأنهم لم يصاحبوا الزهري كثيراً، وهم شرط أبي عيسى.

وفي الحقيقة شرط الترمذي أبلغ من شرط أبي داود؛ لأن الحديث إذا كان ضعيفـًا، أو مطلعه من حديث أهل الطبقة الرابعة، فإنه يبيِّن ضعفه، وينبه عليه، فيصير الحديث عنده من باب الشواهد والمتابعات، ويكون اعتماده على ما صح عند الجماعة.

وعلى الجملة فكتابه مشتمل على هذا الفن، فلهذا جعلنا شرطه دون شرط أبي داود.

والطبقة الخامسة: نفر من الضعفاء والمجهولين لا يجوز لمن يخرج الحديث على الأبواب أن يخرج حديثهم، إلا على سبيل الاعتبار والاستشهاد عند أبي داود فمن دونه، فأما عند الشيخين فلا»[1].

فيرى الحافظ أبو بكر الحازمي أن كتاب «الجامع» للإمام الترمذي قد خُرِّجَ فيه لجميع الطبقات الخمس: طبقةٍ من اجتمع فيهم الحفظ والإتقان مع الملازمة، وطبقةٍ من كانوا أهل حفظ وإتقان فقط دون ملازمة وممارسة كأهل الطبقة الأولى، وطبقةٍ من اتصفوا بالملازمة إلا أنهم لم يسلموا من القدح

(١) شروط الأئمة الخمسة (ص٤٣-٤٤).

فيهم، أو في بعض مروياتهم، وطبقةِ نحوهم إلا أنهم قليلو الممارسة لحديث من يروون عنه.، وطبقةِ المجهولين والهلكى الذين لا يجوز إخراج حديثهم إلى على سبيل الاعتبار.

وامتاز الإمام الترمذي عن أبي داود، والنسائي ببيانه حال الأحاديث الضعيفة، والواهية، وأنه لا يسكت عنها.

وأما من جهة أنواع الأحاديث التي في الجامع فقد اعتنى الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المعروف بابن القيسراني (ت٥٠٧هـ) ببيان أقسامها فقال: «وأما أبو عيسى رحمه الله فكتابه وحده على أربعة أقسام:

١- قسم صحيح مقطوع به، وهو ما وافق فيه البخاري ومسلم.

٢- وقسم على شرط أبي داود والنسائي كما بيَّنا.

٣- وقسم أخرجه للضديَّة، وأبان علته، ولم يُغْفِلْه.

٤- وقسم رابع أبان عنه؛ فقال: ما أخرجت في كتابي إلا حديثا قد عمل به بعض الفقهاء، وهذا شرط واسع؛ فإن على هذا الأصل كل حديث احتج به محتج، أو عمل بموجبه عاملٌ أخرجه، سواء إن صح على طريقه، أو لم يصح طريقه.

وقد أزاح عن نفسه الكلام، فإنه شفى في تصنيفه، وتكلم على كل حديث بما يقتضيه»[1].

(١) شروط الأئمة الستة (ص١٣).

ج- ما انتُقِد عليه:

أكثر من رأيته من الحفاظ اعتناءً ببيان منهج الإمام الترمذي من حيثُ التساهل، أو التشدد - الحافظ أبو عبدالله الذهبي، فإنه تصدى لتقويم «الجامع»، ومنهج الإمام الترمذي في مواضع من كتبه المختلفة:

فقال رحمه الله تعالى: «في «الجامع» علم نافع، وفوائد غزيرة، ورؤوس المسائل، وهو أحد أصول الإسلام، لولا ما كدَّره بأحاديث واهية، بعضها موضوع، وكثير منها في الفضائل»[1].

وقال أيضـًا: ««جامعه» قاضٍ له بإمامتِه، وحفظِه، وفِقْهِهِ، ولكن يَتَرَخَّصَ في قبول الأحاديث، ولا يُشَدِّد، ونَفَسُهُ في التَّضعيفِ رَخْوٌ»[2].

وقال في موضع آخر: «ما في جامعه من الثلاثيات سوى حديثٍ واحد، وإسناده ضعيف.

وكتابه من الأصول الستة التي عليها العقد والحل، وفي كتابه ما صح إسناده، وما صلُح، وما ضعف ولم يُترك، وما وهى وسقط، وهو قليل يوجد في المناقب وغيرها.

وقد قال ما أخرجتُ في كتابي هذا إلا حديثـًا قد عمِل به بعض الفقهاء.

قلتُ: يعني في الحلال والحرام، أمَّا في سوى ذلك، ففيه نظر وتفصيل»[3].

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٧٤).
(٢) سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٧٦).
(٣) تاريخ الإسلام (وفيات ٢٧١-٢٨٠) (ص٤٦٢) .

وقال في ترجمة «كثير بن عبدالله المزني»: «وأما الترمذي فروى من حديثه: «الصلح جائز بين المسلمين»[١] وصححه؛ فلهذا لا يعتمد العلماء على تصحيح الترمذي »[٢].

وقال في ترجمة «محمد بن الحسن بن أبي يزيد الهمْداني» وذكر له حديث «من شغله قراءة القرآن عن دعائي ومسألتي..»[٣] قال: «حسَّنه الترمذي فلم يُحْسِن»[٤].

وقال بعد ذكره لحديث آخر ضعيف: «حسَّنه الترمذي مع ضعف ثلاثةٍ فيه، فلا يُغتر بتحسين الترمذي، فعند المحاققة غالبها ضِعاف »[٥].

(١) أخرجه الترمذي (كتاب الأحكام، باب ما ذُكر عن رسول الله صلى الله عليه سلم في الصلح بين الناس٣/ ٦٣٤:١٣٥٢)، وابن ماجه (كتاب الأحكام، باب الصلح ٢/ ٧٨٨:٢٣٥٣).
وانظر تخريجه والكلام عليه في: نصب الراية (٤/ ١١٢).
(٢) ميزان الاعتدال (٣/ ٤٠٧).
(٣) يأتي تخريجه برقم (٣٠٣).
(٤) ميزان الاعتدال (٣/ ٥١٥).
(٥) ميزان الاعتدال (٤/ ٤١٦).

وقال أيضاً: «انحطت رتبة جامع الترمذي عن سنن أبي داود والنسائي؛ لإخراجه حديث المصلوب[1] والكلبي[2]»[3].

وانتقاد الحافظ الذهبي للإمام أبي عيسى يعود إلى الأمور التالية:

١ أن منهجه في تضعيف الرواة فيه ليونة ورخاوة.

٢ تصحيحه لأحاديث من رواية قوم ضعفاء.

٣ـ تحسينه لأحاديث ضعاف.

٤ـ روايته عن قوم متهمين أو وضاعين، أحاديث واهية أو موضوعة.

أما الأمر الأول:

فالناظر في عبارات الإمام الترمذي في نقده للرواة يجد أنها ألين من عبارات كثير من النقاد، وأنه يُراعي أن ينسب القول في الراوي وتضعيفه إلى غيره، ومن

(١) محمد بن سعيد المصلوب كذَّاب هالك، قتله أبو جعفر المنصور في الزندقة. انظر ترجمته في: العلل ومعرفة الرجال لعبدالله بن الإمام أحمد (٢/ ٣٨٠)، وميزان الاعتدال (٣/ ٥٦١)

أخرجه له أبو عيسى حديثاً واحداً (٣٥٤٩) وقال: هذا حيث غريب لا نعرفه من حديث بلال إلا من هذا الوجه، من قِبل إسناده، قال: سمعتُ محمد بن إسماعيل يقول: محمد القرشي، هو محمد بن سعيد الشامي، وهو ابن أبي قيس، وهو محمد بن حسان، وقد تُرِك حديثه.

(٢) هو محمد بن السائب الكلبي، النسَّابة الأخباري، متهم بالكذب، مات سنة ١٤٦هـ. انظر: ميزان الاعتدال (٣/ ٥٥٦)، وتقريب التهذيب (الترجمة ٥٩٠١).

أخرجه له أبو عيسى حديثاً واحداً (٣٠٥٩)، وقال: هذا حديث غريب، وليس إسناده بصحيح... ومحمد بن السائب الكلبي يُكنى أبا النضر، وقد تركه أهل الحديث.

(٣) نقله السيوطي في «تدريب الراوي» (١/ ٨٧).

ذلك قوله: «ليس عندهم بالقوي»[١]، أو«ليس عندهم بالحافظ»[٢]، أو«تكلم فيه فلان»[٣]، أو «فيه مقال»[٤]، أو «يُضعَّف في الحديث»[٥]، أو «يُضعَّف»[٦].

وربما اشتدت عبارته قليلا، فقال: «منكر الحديث«[٧]، «ذاهب الحديث»[٨]، أو «تركه فلان»[٩]، أو «ضعيف الحديث جداً»[١٠].

ويُلاحظ أنه أقرب إلى الاعتدال في أحكامه على الرواة، إلا أنه قد يتساهل في بعضهم، كحكمه على «عبدالرحمن بن أبي الزناد» بأنه: ثقة[١١]. وهو متكلم فيه[١٢].

وقوله عن «حفص بن سليمان«: يُضعف في الحديث[١٣]. وهو متروك[١٤].

---

(١) انظر الجامع: الأحاديث٦٦٣، ٢٩٠٦.
(٢) انظر الجامع: الحديث ١٧٧٥.
(٣) انظر الجامع: الأحاديث ٦٤٦، ٢٩١١، ٣٧١٧.
(٤) انظر الجامع: الحديث ٢٩٠٦.
(٥) انظر الجامع: الحديث ٧٢٦، ٢٦٤٨.
(٦) انظر الجامع: الحديث ٣٦٦٥.
(٧) انظر الجامع: الحديث ٥٠، ٢٦٦٦.
(٨) انظر الجامع: الحديث ٥٠٩، ١٧٢٦.
(٩) انظر الجامع: الحديث ٢٠٦، ٢١٠٩.
(١٠) انظر الجامع: الحديث ٣٧٠٩.
(١١) انظر الجامع: بعد الحديث١٧٥٥.
(١٢) انظر ترجمته عند الحديث (٤).
(١٣) انظر الجامع: بعد الحديث ٢٩٠٥.
(١٤) انظر ترجمته في: الكامل لابن عدي (٢/ ٧٨٨)، وتهذيب التهذيب (١/ ٤٥٠).

وأما الأمر الثاني:

وهو تصحيحه لأحاديث بعض الضعفاء فربما وقع منه ذلك، كتصحيحه حديث كثير بن عبدالله المتقدم قريباً في كلام الحافظ الذهبي. وتصحيحه لعدد من أحاديث علي بن زيد بن جُدعان، وعاصم بن عُبيدالله مع ضعفهما[1].

ومع هذا فقد يقال: الإمام الترمذي إمامٌ ناقدٌ له نظره واجتهاده، فهو يقوي حال هؤلاء لأمر لاحظه في حديثهم.

وأما الأمر الثالث:

وهو تحسينه لأحاديث من رواية قوم ضعفاء فلا تعقب على الإمام الترمذي فيه، إذ لم يشترط في الحَسَن ثقةً رجاله، أو سلامتَهم من الجرح، بل إذا توافرت في الحديث الأوصاف الثلاثة التي ذكرها في الحسن (وهي السلامة من الشذوذ، والتهمة بالكذب، وأن يُروى الحديث من غير وجه) - فإنه يُحسِّن الحديث، وإن كان رواتُه ضعفاء.

وأما الأمر الرابع:

وهو روايته عن قوم متهمين، أو وضاعين أحاديث واهية:

فلا شك أن إخراج الإمام الترمذي للمصلوب، والكلبي كان الأولى خلافُه، إلا أنه يسقط عنه جانب كبير من العتب لبيانه حالَهما، وتضعيفِه لحديثهما.

---

(١) مما صححه لابن جُدعان: الأحاديث ١٠٩، ٥٤٥، ١١٤٦، ٢١٩١، ٢٦٩٨، ٢٨٢٩، ٣١٦، ٣٦١٥، ٣٧٥٣، ٣٩٠٢.
ومما صححه لعاصم بن عبيدالله: الأحاديث ٩٨٩، ١١١٣، ١٥١٤، ٢١٣٥، ٣٥٦٢.

قال الحافظ ابن رجب: «الغرائب التي خرَّجها (أي الترمذي) فيها بعض المناكير، ولا سيما في كتاب الفضائل، ولكنه يُبيِّن غالبـًا، ولا يسكت عنه، ولا أعلمه خرَّج عن متهم بالكذب، متفقٍ على اتهامه حديثـًا بإسناد منفرد.

إلا أنه قد يُخرِّج حديثـًا مرويـًا من طرق، أو مختلَفـًا إسناده، وفي بعض طرقه متهم، وعلى هذا الوجه خرَّج حديث محمد بن سعيد المصلوب، ومحمد بن السائب الكلبي.

نعم قد يُخرِّج عن سيء الحفظ، وعمَّن غلب على حديثه الوهم، ويبيِّن ذلك غالبـًا، ولا يسكت عنه»[1].

وهذه ميزة لكتاب «الجامع» للإمام الترمذي، وهي بيانه لحال الأحاديث التي في كتابه، وعدم سكوته عنها، بخلاف كثير ممن جمع السنن، واقتصر على ذكر الأسانيد كنوع من البيان.

وهذا إن كان في الأعصار المتقدمة كافيـًا عند كثير من أهل العلم، فإنه في الأعصار المتأخرة قد أصبحت الحاجة إلى صنيع أبي عيسى أكبر، وصارت طريقته أنفع وأفود.

وأما الحكم العام بتساهل الإمام الترمذي، أو تشدده، أو اعتداله في أحكامه على الأحاديث والرواة فيحتاج إلى دراسة خاصة مستوعبة، فلا يكفي مجرد ضرب بعض الأمثلة لاستخراج نتيجة عامة على منهج الإمام، بل لابد من تتبع وسبْر، لجميع الجوانب التي توضح منهجه، في التساهل والتشدد.

---

(١) شرح العلل (١/ ٣٩٥-٣٩٧).

ولا شك أن الحافظ الذهبي من أهل الاستقراء والتتبع، إلا أننا نحتاج إلى زيادة اطمئنان إلى هذه النتيجة التي توصل إليها.

ومن خلال العمل في هذا البحث وجدت أن غالب أحكام الإمام الترمذي على الأحاديث أقرب إلى التوسط والاعتدال، منها إلى التساهل.

ووجدت أن تساهله في تحسين بعض الأحاديث، يُقابله تشدده في تضعيف أحاديث في الصحيحين أو أحدهما.

فليس وصفه بالتساهل من أجل تحسينه تلك الأحاديث، أولى من وصفه بالتشدد من أجل تضعيفه الأحاديث الأخرى، والله تعالى أعلم.

المبحث الرابع: رواة الجامع عن الإمام الترمذي:

روى كتابَ «الجامع» نفرٌ ليسوا بالقليل عن الإمام الترمذي، وقد وقفتُ على ثمانية منهم، سمعوه منه، وتحملوه عنه، وهم:

١- محمد بن أحمد بن مَحْبوب بن فُضيل المَحْبوبي، المروزي، أشهر رواة الجامع عن الإمام الترمذي:

حلاَّه الذهبي بوصفه بـ: الإمام المحدِّث مُفيد مرو.

وقال أبو بكر محمد بن منصور السَّمْعاني: كان مُزكِّي مَرْوَ ومعدِّلَها، ومحدِّثَ أهلها في عصره، ومقدَّمَ أصحاب الحديث في الثروة والرئاسة، وكانت الرحلة إليه في الحديث... كان سماعه بترمذ سنة خمس وستين ومائتين، رحل إلى أبي عيسى، وسماعاته صحيحةٌ مضبوطة بخط خاله أبي بكر الأحول.

وقال ابن نُقطة: حدَّث عنه الحافظ أبو عبدالله بن منده الاصبهاني، والحاكم أبو عبدالله النيسابوري، والجرَّاحي وأَثنَوْا عليه خيراً.

وثَّقَهُ أبو عبدالله الحاكم، وقال: سماعه صحيح.

وُلِد سنة تسعٍ وأربعين ومائتين، وتوفي في شهر رمضان سنة ستٍ وأربعين وثلاثمائة[1].

ويَروي عنه «الجامع» ثلاثةٌ من أصحابه:

الأول: أبو محمد عبدالجبار بن محمد بن عبدالله الجرَّاحي، المروزي.

قال أبو سعد السَّمْعاني: شيخ، ثقة، صالح، راوية كتاب أبي عيسى الترمذي عن صاحبه أبي العباس المَحْبوبي.

وإسناد الجرَّاحي إلى الترمذي اشتهر بعلوه:

ولذلك قال المُؤْتَمَن بن أحمد الساجي: روى الحسين بن أحمد الصفار أبو عبدالله، عن أبي علي محمد بن محمد بن يحيى القرَّاب، عن أبي عيسى الترمذي هذا الكتاب، وسَمِعه منه القاضي أبو منصور محمد بن محمد الأزدي، ونظراؤه.

فسَمِعت القاضي أبا عامر الأزدي يقول: سَمِعت جدي أبا منصور القاضي يقول: اسمعوا فقد سَمِعنا هذا الكتاب منذ سنين، وأنتم تساوونا فيه الآن يعني سماعهم من الجرَّاحي.

(١) انظر ترجمته في: الأنساب للسمعاني (١٢/ ١١٢)، والتقييد لابن نقطة (١/ ٣٠)، وسير أعلام النبلاء (١٥/ ٥٣٧).

وُلِد الجرَّاحي سنة إحدى وثلاثين وثلاثمائة، وتوفي سنة اثنتي عشرة وأربعمائة[١].

وآخر من روى «الجامع» عاليا عنه أبو سعيد محمد بن علي بن أبي صالح الدبَّاس، البغوي[٢].

الثاني: أبو علي الحسن ب» محمد بن أحمد بن شعبة المروزي، السِّنْجِي[٣].

سكن بغداد وحدث بها عن أبي العباس محمد بن أحمد المَحْبوبي كتاب «الجامع» عن أبي عيسى الترمذي.

قال الخطيب البغدادي: وقال لي أبو القاسم الأزهري: سَمِعتُ من هذا الشيخ بعض كتاب «الجامع» لأبي عيسى، وكان شيخـًا فَهِمـًا، ثقةً، له هَيبةٌ.

توفي ليلة الأربعاء، النصف من ذي الحجة، سنة إحدى وتسعين وثلاثمائة[٤].

الثالث: أبو إبراهيم إسماعيل بن يَنَال المروزي، مولى محمد بن أحمد المَحْبوبي.

---

(١) انظر ترجمته في: الأنساب للسمعاني (٣/ ٢٢٩)، والتقييد لابن نقطة (٢/ ١٠٣)، وسير أعلام النبلاء (١٧/ ٢٥٧).

(٢) سير أعلام النبلاء (١٩/ ٥).

(٣) السّنْجي: نسبةً إلى سِنْج بكسر السين المهملة، وسكون النون، وفي آخرها جيم وهي قرية كبيرة من قرى مرو، على سبعة فراسخ منها. الأنساب للسمعاني (٧/ ٢٦٣)

(٤) انظر ترجمته في: تاريخ بغداد (٧/ ٤٢٣)، والأنساب للسمعاني (٧/ ٢٦٦).

قال الحافظ أبو بكر محمد بن منصور السَّمْعاني: كان ثقةً عالمـًا، أدركتُ بحمد الله نفراً من أصحابه.

وقال الحافظ الذهبي: هو خاتمةُ من سَمِع من ابن مَحْبوب.

وُلد سنة أربعٍ وثلاثين وثلاث مائة، وتوفي سنة إحدى وعشرين وأربعمائة[1].

٢- أبو سعيد الهيثم بن كُليب بن سُريج الشاشي، صاحب «المسند»:

وصفه الحافظ الذهبي بـ: الحافظ، المحدث، الثقة، محدث ما وراء النهر، ومؤلف «المسند الكبير».

روى عنه أبو عبدالله بن منده، وارتحل إليه من بخارى، وعلي بن أحمد الخزاعي، ومنصور بن نصر الكاغدي، وآخرون.

توفي سنة خمسٍ وثلاثين وثلاثمائة[2].

ويَروي عنه «الجامع»:

أبو القاسم علي بن أحمد بن محمد الخُزَاعي، المعروف بابن المَرَاغي.

قال السَّمْعاني: ثقةٌ، مكثِرٌ من الحديث.

وُلِدَ ببلخ سنة عشرين وثلاثمائة، وتوفي سنة إحدى عشرة وأربعمائة[3].

---

(١) انظر ترجمته في: التقييد لابن نقطة (١/ ٢٤٤)، وسير أعلام النبلاء (١٧/ ٣٧٦).
(٢) انظر ترجمته في: التقييد لابن نقطة (٢/ ٢٩٨)، وتذكرة الحفاظ (٣/ ٨٤٨).
(٣) انظر ترجمته في: الأنساب للسمعاني (١٢/ ١٧٣)، والتقييد لابن نقطة (٢/ ١٨٨).

٣- أبو علي محمد بن محمد بن يحيى القرَّاب، الهروي:

ذكره الحافظ الذهبي في المتوفين سنة أربعٍ وعشرين وثلاثمائة، وقال: سَمِع عثمان بنَ سعيد الدارمي، وغيرَه، وعنه أبو عبدالله بن أبي ذُهْل[١].

ووقفتُ على ثلاثة من الرواة عنه غير ابن أبي ذُهْل، وهم: الحسن بن عبدالرحمن الرامهرمزي[٢]، ومحمد بن إبراهيم بن عُبيس، والحسين بن أحمد بن الشمَّاخ[٣].

وتقدم قول المؤتمن بن أحمد الساجي: روى الحسين بن أحمد الصفار أبو عبدالله[٤]، عن أبي علي محمد بن محمد بن يحيى القرَّاب، عن أبي عيسى الترمذي هذا الكتاب، وسَمِعه منه القاضي أبو منصور محمد بن محمد الأزدي، ونظراؤه.

---

(١) تاريخ الإسلام (وفيات ٣٢١-٣٣٠هـ) (ص١٦٣).
وأبو عبدالله بن أبي ذُهْل: هو محمد بن محمد بن العبَّاس العُصْمي، الضبي الهروي، حافظ كبير، توفي سنة ٣٧٩ هـ. تاريخ بغداد (٣/ ١١٩)، وتذكرة الحفاظ (٣/ ١٠٠٦).

(٢) روايته عنه في المحدث الفاصل (ص٢٧٤).

(٣) روايتهما عنه في «جزء فيه منتقى من ذم الكلام» (ص٢٤).

(٤) هو ابن الشماخ الآنف الذكر، وهو حافظ متكلمٌ فيه، توفي سنة ٣٧٢ هـ. انظر: تاريخ بغداد (٨/ ٨)، ولسان الميزان (٢/ ٤٨٣).

٤- أبو ذر محمد بن إبراهيم بن محمد الترمذي:

ذكر ابن طاهر المقدسي[١]، وابن الجوزي[٢]، والحافظ ابن حجر[٣] أنه يُلقب دنكانة.

وقال ابن الجوزي: يروي عن صالح بن عبدالله الترمذي.

ويروي ابن خير من طريقه كتاب «الجامع»[٤].

كما يروي الحافظ ابن حجر كتاب «العلل الكبير» من جهته[٥].

ويروي «الجامع» عنه:

أبو يعقوب يوسف بن أحمد بن يوسف بن الدخيل الصيدلاني، ويقال أيضـًا: العطَّار، المكِّي.

سَمِع من العقيلي كتاب «الضعفاء».

---

(١) معرفة الألقاب (ق١٥/ أ) .

(٢) كشف النقاب (١/ ١٩٦)، وتحرف اسمه إلى «محرر»، وهو على الصواب في مخطوطه (ق١٦/ ب).

(٣) نزهة الألباب (١/ ٢٦٧) .

(٤) فهرست ابن خير (ص١٢١).

(٥) المعجم المفهرس للحافظ ابن حجر (ص١٥٩) وجاء اسمه في المطبوع هكذا: «أبو ذر محمد بن أحمد إبراهيم بن محمد الترمذي» وهو خطأ، وقد ضرب ناسخ النسخة التي اعتمدت في التحقيق على كلمة «أحمد»، إلا أن المحقق لم يتنبَّه لذلك. انظر: نسخة دار الكتب المصرية (ق٦٦/ أ).
وجاء على الصواب دون إشكال في نسخة (برلين) (ق٨٢/ أ).

روى عنه الحكم بن المنذر البلوطي، وأحمد بن محمد العتيقي، ومحمد بن أحمد بن نوح الأصبهاني، وعليٌّ الورَّاق.

وصفه الحافظ الذهبي بـ «مسند مكة».

وتوفي بمكة سنة ثمانٍ وثمانين وثلاثمائة[١].

٥- أبو محمد الحسن بن إبراهيم بن يزيد الأسلمي، القطان، الفارسي، نزيل نيسابور.

أسند روايته لـ «الجامع» عن أبي عيسى ابنُ خير الإشبيلي[٢].

قال الحاكم: شيخٌ صالح، ثقة في الحديث، فَهِمٌ في الرواية، ورد نيسابور سنة أربعين وثلاثمائة، وكتبنا عنه في خان الفرس، وأكثرنا الاختلاف إليه، وتوفي بنيسابور في ذي الحجة من سنة ثلاثٍ وأربعين وثلاثمائة[٣].

٦- أبو حامد أحمد بن عبدالله المروزي، التاجر:

لم أقف على ترجمة له، ويروي «الجامع» من طريقه ابن عطية[٤]، وابن خير[٥].

---

(١) انظر: تاريخ الإسلام (وفيات ٣٨٠-٤٠٠) (ص١٧٨)، تذكرة الحفاظ (٣/ ١٠٢٠) والعقد الثمين (٧/ ٤٨).

(٢) فهرست ابن خير (ص١٢١).

(٣) الأنساب للسمعاني (١٠/ ٤٥٢).

(٤) في فهرسه (ص٩٤).

(٥) في الفهرست (ص١٢٠-١٢١).

والراوي عنه:

أبو زيد محمد بن أحمد بن عبدالله المروزي، راوي «صحيح البخاري» عن الفِربري، وهو أجل من رواه عنه.

قال الحاكم: كان أحفظَ الناس لمذهب الشافعي، وأحسنَهم نظراً، وأزهدَهم في الدنيا، قَدِمَ نيسابور غير مرة، وحدَّث.

توفي في رجب سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة[1].

٧ـ أبو الحسن علي بن عمر بن التقي السمرقندي، الوَذاري[2]:

قال ابن نُقطة: روى «جامع الترمذي» عن مصنِّفِه، حدَّث عنه أبو علي حسن بن الحسين الطَّبَسي[3].

وقال السَّمْعاني: روى عنه ابنه أبو بكر محمد بن علي بن عمر الوذاري المؤدِّب، وأبو بكر أحمد بن محمد بن شاهين الفارسي وغيرهما[4].

(١) تاريخ بغداد (١/ ٣١٤)، والتقييد لابن نقطة (١/ ٣٥).

(٢) أفدت ترجمته من صاحب كتاب «الإمام الترمذي الحافظ الناقد فقيه السلف وجامع السنن» (ص١٢).
و «الوَذاري» بفتح الواو، والذال المعجمة وفي آخرها راء، وقيل: بكسر الواو: قرية كبيروبها حصن وجامع ومنارة على أربعة فراسخ من سمرقند. الأنساب (١٣/ ٢٩٤)

(٣) تكملة الإكمال (١/ ٤٦٣).

(٤) الأنساب (١٣/ ٢٩٦).

٨- نصر بن محمد بن سَبْرة الشِّيرَكَثي[١].

قال المستغفري في تاريخ «نسف»: روى عن أبي عيسى الترمذي «الجامع»، شيخ ثقة، سَمِع منه أبو يعلى عبدالمؤمن بن خلف «الجامع»، وأهلُ البلد[٢].

٩- أبو جعفر محمد بن جماهر[٣].

يروي من طريقه عطية بن سعيد الأندلسي[٤] (ت:٤٠٧هـ) جامع الترمذي، عن أبي جعفر ابن الحكم الحجبي، عن أبي جعفر بن جماهر، عن أبي عيسى.

قال ابن الأبَّار: وهو إسناد غريب، غير معروف[٥].

وأهم طريقين يُروَى بهما «الجامع« في الأعصار المتأخرة:

أولهما عند المشارقة:

---

(١) نسبةً إلى «شِيْرَكَث» بكسر الشين المعجمة، وسكون الياء المنقوطة باثنتين من تحتها، وفتح الراء، والكاف، وفي آخرها الثاء المثلثة وهي قرية من قُرى نسف. انظر: الأنساب (٨/ ٢٣)

(٢) التقييد (٢/ ٣٧٨).

(٣) لم أقف على ترجمته.

(٤) انظر: ترجمته في الصلة لابن بشكوال (٢/ ٤٢٣).

(٥) التكملة (٤/ ٦)، وانظر: «جامع الترمذي في الدراسات المغربية رواية ودراية ـ» (ص٤٤).

طريق الشيخ المسند الثقة أبي الفتح عبدالملك بن أبي القاسم عبدالله الكَروخي، ثم الهروي[1] (ت٥٤٨هـ):

قال: أخبرنا القاضي الإمام الزاهد أبو عامر محمود بن القاسم بن محمد بن محمد الأزدي[2] رحمه الله قراءة عليه وأنا أسمع في ربيع الأول من سنة اثنتين وثمانين وأربعمائة.

وأخبرنا الشيخ الفقيه أبو نصر عبدالعزيز بن محمد بن علي بن إبراهيم التِّرْياقي[3]، والشيخ أبو بكر أحمد بن عبدالصمد بن أبي الفضل بن أبي حامد الغُورَجي التاجر[4]، قراءةً عليهما وأنا أسمع في ربيع الآخر من سنة إحدى وثمانين وأربعمائة.

---

(١) قال السَّمْعاني في وصف الكَروخي: هو شيخٌ صالح، سديد السيرة، كثير الخير والعبادة... سمعتُ منه ببغداد، وقرأتُ عليه جميع «الجامع» لأبي عيسى الترمذي.
وقال ابن نقطة: انتقل في آخر عمره إلى مكة، فكان يكتب النسخ من «جامع أبي عيسى» فيأكل من ذلك ويكتسي، وُلِد سنة ٤٦٢هـ، وتوفي سنة ٥٤٨هـ.
والكَروخي بفتح الكاف، وضم الراء، وفي آخرها الخاء المعجمة، هذه النسبة إلى كَروخ، وهي بلدة بنواحي هراة، على عشرة فراسخ منها. انظر: الأنساب (١١/ ٩١-٩٢)، والتقييد (٢/ ١١٦)

(٢) من ولد المهلب بن أبي صُفرة.
كان زاهداً، صالحًا، وكانت الرحلة إليه من الأقطار لسماع الأسانيد العالية، ولد سنة ٤٠٠هـ، وتوفي سنة ٤٨٧ هـ، بهراة.
انظر: التقييد لابن نقطة (٢/ ٢٤٣)

(٣) ثقة، مكثر، له حظ وافر من الأدب، ولد سنة ٣٨٩هـ، وتوفي سنة ٤٨٣ هـ.
والتِّرياقي: نسبة إلى تِرياق بكسر التاء المثناة من فوق، وسكون الراء وهي قرية من قرى هراة.
انظر: الأنساب (٣/ ٤٧)، والتقييد لابن نقطة (٢/ ١٢٦)

(٤) شيخ، ثقة، صدوق توفي سنة ٤٨١ هـ.
والغُورَجي: نسبة إلى غُورَج بضم الغين، وسكون الواو، وفتح الراء وهي قرية من قرى هراة أيضاً.
انظر: اللباب في تهذيب الأنساب (٢/ ١٨٢)، والتقييد لابن نقطة (٢/ ١٢٦)

قالوا: أخبرنا أبو محمد عبدالجبار بن محمد بن عبدالله بن أبي الجرَّاح الجرَّاحي المروزي، أخبرنا أبو العباس محمد بن أحمد بن مَحْبوب بن فُضيل المَحْبوبي المروزي، أخبرنا الحافظ أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى الترمذي.

ولم يسمع الكَروخي من التِّرياقي من أول «مناقب ابن عباس» إلى آخر الكتاب لعدم سماع التِّرياقي له من الجرَّاحي، فسَمِعه الكَروخي من أبي المظفر عبيدالله بن علي بن ياسين الدهان[1].

ومن طريق الكَروخي يروي «الجامعَ» ابن رُشيد[2]، والتجيبي[3]، والوادي آشي[4]،والحافظ ابن حجر[5]، والروداني[6]، وزكريا الأنصاري[7]، وصالح بن محمد الفلاني[8].

(١) انظر: نسخة المكتبة الوطنية بفرنسا (ق٢٦٠/ أ)، والتقييد لابن نقطة (٢/ ١١٥).
وأبو المظفر عبيدالله بن علي بن ياسين الدَّهان، قال الإسعردي: شيخ نبيل، روى عن الجرَّاحي، لما فات عبدالعزيز التِّرياقي من الكتاب. ولم يذكر وفاته الإسعردي ولا ابن نقطة. انظر: فضائل الجامع (ص٤٨)، والتقييد (٢/ ١٢٢)

(٢) مِلء العيبة (٢/ ١٤٧).

(٣) في برنامجه (ص١٠١).

(٤) في برنامجه (ص١٩٦).

(٥) في المعجم المفهرس (ص٣٢).

(٦) في صلة الخلف (ص٦٣).

(٧) في ثبته (ق١٤/ ب).

(٨) في قطف الثمر (ص٥٧).

وقدَّمتُ رواية الكَروخي على رواية الصَّدفي الآتي ذكرها مع تأخر وفاته عن الصفدي لعلو سندها.

قال يوسف بن أحمد البغدادي: كان الحافظ أبو الفضل محمد بن ناصر[1] يقول: سَمِعنا هذا الكتاب منذ سنين، كما سَمِعتموه أنتم الآن من هذا الشيخ يعني الكَروخي -.

ثانيهما عند المغاربة[2]:

طريق الحافظ أبي علي الحسين بن محمد الصَّدَفي، السرقسطي[3] (ت٥١٤هـ): قال: أخبرني الشيخ الصالح أبو الحسين المباركُ بنُ عبدالجبار بن أحمد الأزدي، الصيرفي[4]، والشيخُ الأجلُّ أبو الفضل أحمد بن الحسن بن خَيْرُون[5] العدل، عن شيخِهما أبي يعلى أحمد بن عبدالواحد بن محمد بن

(١) السَّلامي بتخفيف اللام نسبة إلى مدينة السلام بغداد، البغدادي، المحدِّث الحافظ، الثقة، كان حافظ بغداد في وقته، توفي سنة ٥٥٠ هـ. انظر ترجمته في: الأنساب (٧/ ٣٢٤)، وسير أعلام النبلاء (٢٠/ ٢٦٥)

(٢) ما ذكرته هنا على سبيل التمثيل، وإلا فهناك روايات أخرى للمغاربة، كما أن رواية الكَروخي نفسها قد بلغت المغرب والأندلس.

(٣) الحافظ العلامة، يُعرف بابن سُكرة، برع في الحديث متنًا وإسناداً، مع حسن الخط والضبط، وحسنِ التأليف، والفقهِ والأدبِ، مع الدين والخير والتواضع، توفي قتيلاً في ملحمة قُتَنْدة، سنة ٥١٤هـ، وهو من أبناءَ الستين. انظر: وبغية الملتمس (ص٢٥٣)، وسير أعلام النبلاء (١٩/ ٣٧٦)

(٤) المعروف بابن الطيوري، محدث مسند، مكثر من الرواية، ثقة، من أهل الخير والصلاح، وُلد سنة ٤١١هـ، وتوفي سنة ٥٠٠هـ. انظر: التقييد لابن نقطة (٢/ ٢٣٨)، وسير أعلام النبلاء (١٩/ ٢١٣)

(٥) الحافظ المسنِد، ثقة عدل متقن، واسع الرواية، كتب بخطه الكثير، وُلد سنة ست ٤٠٦ هـ، ومات سنة ٤٨٨هـ. انظر: التقييد (١/ ١٤١)، وسير أعلام النبلاء (١٩/ ١٠٥)

جعفر[١]، عن أبي علي الحسن بن محمد بن أحمد السِّنجي[٢]، عن أبي العباس محمد بن أحمد بن مَحْبوب، عن أبي عيسى.

قال أبو علي: غيرَ كلام أبي عيسى في آخر الكتاب، وأحاديثَ علَّمْتُ عليها في كتابي لم يكن ذلك سماعاً لهما.

قرأته على الشيخ الإمام أبي القاسم عبدالله بن طاهر البلخي[٣]، قدِمَ بغداد أيامَ كوني بها، أخبرني به عن محمد بن عبدالله الفارسي[٤]، عن أبي الحسن علي بن أحمد الخُزاعي[٥]، عن أبي سعيد الهيثم بن كُليب الشاشي، عن أبي عيسى الترمذي.

ويروي الجامع من طريق الصَّدفي ابنُ عطية[٦]، والقاضي عياض[٧]، وابن خير الاشبيلي[٨]، والتجيبي[٩].

---

(١) المعروف بابن زوج الحُرَّة، قال الخطيب: كتبتُ عنه، وكان صدوقاً.
وُلِد سنة ٣٨١هـ، وتوفي سنة ٤٣٨ هـ. انظر: تاريخ بغداد (٤/ ٢٧٠)

(٢) تقدمت ترجمته عند ترجمة شيخه.

(٣) التميمي، الفقيه الشافعي، سبط أبي منصور عبدالقاهر البغدادي.
برع في الفقه، والأصول، ودرَّس بالمدرسة النِّظامية ببلخ، وكان صاحب ثروة، له مروءة وإحسان، وتفقد للفقراء، توفي سنة ٤٨٨هـ. انظر: تاريخ الإسلام (وفيات ٤٨١-٤٩٠هـ) (ص٢٤٩)، وطبقات الشافعية الكبرى (٥/ ٦٣)

(٤) لم يتبيَّن لي من هو.

(٥) تقدمت ترجمته، عند ترجمة شيخه.

(٦) في فهرسه (ص٧٥).

(٧) في الغنية (ص١٩٥).

(٨) في فهرسته (ص١١٩).

(٩) في برنامجه (ص١٠٣) .

وينبغي أن يُلاحظ ما ذكره الحافظ ابن رُشيد حين قارن بينهما فقال: « بين رواية الصَّدَفي والكَروخي اختلاف كثير»[1].

مع أنَّ كلا الروايتين من طريق المَحْبوبي، عدا الأحاديث التي أشار إليها الصدفي، مع «العلل الصغير»، فإنه يرويها من طريق الهيثم بن كليب.

وما تقدم بيانه من ذكر الرواة عن الإمام أبي عيسى الترمذي فيه رد على دعوى قديمة نُقِلت عن بعض أهل العلم، أعني: أبا عبدالله محمد بن علي بن عبدالملك الفسوي[2].

قال الحافظ أبو جعفر ابن الزبير الغرناطي (ت٧٠٨هـ) في «برنامجه«:

«وما ذكره بعض الناس من أنه لا يصح سماع أحد من هذا المصنَّف من أبي عيسى، ولا روايته عنه وهو كلام يُعزى إلى أبي محمد ابن عتاب، عن أبي عمرو السفاقسي، عن أبي عبدالله الفسوي فهو باطل، قاله من قاله؛ فإن الروايات في الكتاب منتشرة شائعة، على جلة معروفين إلى المصنِّف.

ثم إن أبا عبدالله بن عتاب، وابنه أبا محمد المذكور، والحافظ أبا علي الغساني، وغيرهم من أئمة هذا الشأن، قد أسندوا الكتاب في فهارسهم، وما تعرَّضوا لشيءٍ مما ذكره من تقدَّم كلامه؛ مِن جهل الكتاب، وانقطاع الرواية فيه، ولا ذكروا ذلك عن أحد»[3].

---

(١) انظر: ملء العَيبة (٢/ ١٤٨).
(٢) لم أقف على ترجمته.
(٣) قوت المغتذي للسيوطي (ص٧).

وممن أدلى بدلوه في هذه القضية العلامة القاسم بن يوسف التجيبي ودفع القول بعد صحة سماع «الجامع» من مصنفه، بذكره لرواية المَحْبوبي، والهيثم بن كليب، وأبي محمد القطان وثبوت سماعهم لأبي عيسى، وغيرهم، وأنه لم يقل عن واحد منهم أنه أخذه عن مصنفه إجازة ومناولة[1].

وصنَّف الحافظ ابنُ رُشيد السبتي (ت٧٢١هـ) كتابه «الصراط السوي في اتصال سماع جامع الترمذي»[2]، الذي يبدو من عنوانه صلته بهذه القضية، وأنه تضمن الرد على أصحاب تلك الدعوى[3].

(١) انظر: برنامج التجيبي (ص١٠٦-١٠٧).

(٢) يأتي ذكره في المصنفات المؤلفة حول كتاب «الجامع».

(٣) وقدجمع شتات ما ذكره هؤلاء الحفاظ الباحث محمد صقلي حسيني في رسالته «جامع الترمذي في الدراسات المغربية رواية ودراية -» (ص ٤٦-٤٨) وقد أفدت منها في هذا الموضوع.

المبحث الخامس: شروحه، والكتب الأخرى المتعلقة به.

لقي كتاب «الجامع» عنايةً من أهل العلم، فتصدى لشرحه عدد منهم، مع اختلاف مناهجهم في طريقة الشرح، والأمور التي يعتني بها كل شارح منهم دون الآخر، ومن تلك الشروح:

١- «عارضة الأحوذي شرح كتاب الترمذي»[(١)] للحافظ لأبي بكر محمد بن عبدالله ابن العربي (ت٥٤٣هـ)ـ مطبوع[(٢)] ـ.

وهو شرح متوسط، اعتنى فيه مؤلفه بالنواحي الفقهية، وغريب الحديث، وقلما يتعرض لقضايا الصناعة الحديثية.

٢- «شرح الترمذي» للحافظ زين الدين عبدالرحمن بن أحمد بن رجب (ت٧٩٥هـ).

قال الحافظ ابن حجر: صنَّف شرح الترمذي فأجاد فيه، في نحو عشرين مجلدة[(٣)].

---

(١) قال ابن خلكان: معنى «عارضة الأحوذي في شرح الترمذي» العارضة: القدرة على الكلام، يُقال: فلان شديد العارضة، إذا كان ذا قدرة على الكلام.
والأحوذي: الخفيف في الشيء لحذقه، وقال الأصمعي: الأحوذي: المُشَمِّر في الأمور القاهر لها، الذي لا يشُذُّ عليه منها شيء.
وهو بفتح الهمزة، وسكون الحاء المهملة، وفتح الواو، وكسر الذال المعجمة، وفي آخره ياء مشددة. وفيات الأعيان (٣/ ٤٢٤).

(٢) في عشرة مجلدات مع نص «الجامع»، وطبعته سقيمة لكثرة التصحيفات والسقط، ويحتاج إلى إعادة إخراج على وجه أفضل.

(٣) إنباء الغُمْر (٣/ ١٧٦) وما هنا هو ما جاء في نسختين منه كما في هامشه، وهو الموافق لما في الجوهر المنضَّد (ص٤٨).
وأما في متن المطبوع فقال: «في نحو عشرة أسفار» وقد يتفاوت حجم الكتاب بحسب نوع الخط ودقته، وكبر الصفحة أو صغرها.

ولم يصِل إلينا من الكتاب إلا «شرح العلل» التي في آخر الجامع، وقطعة يسيرة من كتاب اللباس[1]، ويظهر أن غالب الكتاب قد فُقِد منذ زمن بعيد، قريبٍ من حياة مصنفه، فقد قال يوسف بن عبدالهادي: قد احترق غالبُ ما عمله من «شرح الترمذي» في الفتنة[2].

ومن خلال القطعة التي لا تزال موجودة، يمكن تلخيص منهج ابن رجب في شرحه على النحو التالي:

أ- يذكر ابن رجب أحاديث الباب كما هي عند الترمذي.

ب- ثم يخرج أحاديث الباب معتنياً ببيان المتابعات القاصرة والتامة.

ج - يتكلم على هذه الطرق جرحا وتعديلاً، ويُبيِّن ما فيها من علل إن وجدت على سبيل الاختصار.

د- يخرج الأحاديث التي أشار إليها الترمذي بقول: وفي الباب، فيعزوها إلى من خرجها من المصنفين، ذاكراً طرفاً من أسانيدها، ويتكلم على مواضع الضعف أو التعليل فيها.

---

(١) تقع في سبع ورقات ضمن مجموع في المكتبة الظاهرية رقم ١٢٩ (ق٨٣-٩٠). فهرس مخطوطات الظاهرية المنتخب من مخطوطات الحديث (ص٥٤)

(٢) الجوهر المنضَّد (ص٤٩) .

والظاهر أنه يعني بالفتنة ما عمله تيمورلنك سنة ٨٠٣هـ حينما هجم على دمشق، وعقد مع أهلها صلحاً، ثم غدر بهم فأحرق البلد وعمل بأهلهاً ألونا من الفظائع، والأمور الشنيعة.

انظر تفصيل ذلك في: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة (١٢/ ٢٣١-٢٤٦).

هـ - يُضيف إلى ما أشار إليه الترمذي بقوله وفي الباب، فيذكر ما لم يذكره الترمذي من الصحابة، ثم يُخرج أحاديثهم ويعزوها إلى مصادرها، ويتكلم عليها ببيان ما فيها من علل أو جرحٍ في رواتها.

د- ثم يختم الباب بذكر فقه الحديث، وأقوال الفقهاء المتقدمين في ذلك.

وذكر د. همام أن ابن رجب يستخدم هذا المنهج في كشف مصطلاحات الترمذي عندما يقول: حديث حسن، أو حسن صحيح، أو غريب، وذلك لاطلاعه الواسع على طرق الحديث ورواياته[1]، ولم أقف في الورقات المتبقية من هذا الشرح على كلام للحافظ ابن رجب يتعلق بأحكام الترمذي، وإن كان هذا هو المتوقع من مثل الحافظ ابن رجب في عنايته بمصطلاحات المتقدمين.

وعلى كل فإنه قد فُقِدَ علم غزير، بضياع هذا الكتاب النفيس، فلله درُّ ابن رجب من ناقد جهبذ، وشارح بصير.

٣- «النفح الشذي في شرح جامع الترمذي» للحافظ أبي الفتح محمد بن محمد ابن سيد الناس اليَعْمَري (ت٧٣٤هـ) مطبوع ـ.

وقد شرح فيه اليَعْمَري (٣١٦ حديث)؛ من أول الكتاب إلى (باب ما جاء أن الأرض كلَّها مسجد إلاَّ المقبُرة والحمام) ورقمه (٢٣٦)، كما ذكر الحافظ العراقي في ابتداء تكملته[2].

(١) العلل في الحديث (ص٢٦٤ـ٢٦٥)، وقد أفدتُ منه في بيان طريقة ابن رجب في «شرحه».

(٢) تكملة شرح الترمذي (١/ ق٢/ أ).

إلا أن آخر باب أتم شرحه في النُّسخ الخطية التي بين أيدينا هو (باب ما جاء في القراءة في صلاة العشاء) ورقمه (٢٣١)، وهو يتضمن الحديثين (٣٠٩، وَ٣١٠)، فسقط من النسخ التي وصلتنا أربعة أبواب، تحمل الأرقام: (٢٣٢،٢٣٣،٢٣٤،٢٣٥).

ومنهج اليَعْمَري في كتابه قريب من منهج ابن رجب الآنف الذكر، إلا أنه يُطيل في بيان أحوال بعض الرجال، كما يستفيض في شرح المسائل الفقهية، وبيان الخلاف فيها.

قال الكمال الأُدْفُوي (جعفر بن ثعلب الشافعي: ت٧٤٨هـ): شَرَعَ يعني اليَعْمَري في شرح الترمذي ولو اقتصر فيه على فن الحديث من الكلام على الأسانيد لكمُل، لكنه قصد أن يتبع شيخه ابن دقيق العيد، فوقف دون ما يُريد[1].

٤- «إنجاز الوعد الوفي في شرح جامع الترمذي» للحافظ سراج الدين عمر بن علي ابن الملقن (ت٨٠٤هـ).

توجد قطعة منه مخطوطة[2]، غالبها بخط المصنِّف، ويظهر من خلال القراءة في الكتاب أن أكثر مادته مأخوذة من «النفح الشذي» لليَعْمَري، حتى كأنه مختصر منه.

وقد سقط بعض المقدمة من أول النسخة، وتنتهي عند ابتداء باب (ما جاء في كيف الجلوس في التشهد)، الحديث (٢٩٢)، من كتاب (الصلاة).

(١) انظر: الدرر الكامنة (٤/ ٢٠٩).

(٢) في مكتبة (شستربتي) تحت رقم (٥١٨٧)، وقد صورها أخونا الشيخ/ عبدالله الفالح، واطلعت عليها من جهته جزاه الله خيراً.

٥- «شرح زوائد الترمذي»[١] للحافظ سراج الدين عمر بن علي ابن الملقن (ت٨٠٤هـ) أيضاً.

وهو شرح للأحاديث الزوائد في «جامع الترمذي» على أحاديث الصحيحين، و«سنن أبي داود»، وهو في عِداد المفقود حسب علمي.

٦- «تكملة شرح الترمذي» للحافظ زين الدين عبدالرحيم بن الحسين العراقي (ت٨٠٥هـ).

وهو تكملة لشرح اليَعْمَري السابق الذكر، بدأ فيه الحافظ العراقي حيث وقف الحافظ اليَعْمَري، فأوله (باب ما جاء أن الأرض كلَّها مسجد إلاَّ المقبُرة والحمام) ويحمل الرقم (٢٣٦)، الحديث ٣١٧، وكتب الحافظ العراقي قُرابة عشرة مجلدات، بلغ فيها إلى (كتاب البر والصلة، باب ما جاء في الشفقة على المسلم)، وآخر حديث شرحه رقم: (١٩٢٩)[٢].

وسار فيه على منهج قريب من منهج الحافظين ابن رجب واليَعْمَري، ومن أهم ميزاته: اعتناؤه بتخريج الأحاديث التي يقول فيها الترمذي: «وفي الباب»، على وجه يدل على اطلاع واسع، وباع طويل في هذا العلم الشريف.

---

(١) انظر: إنباء الغُمْر (٥/ ٤٣)، وطبقات الشافعية لابن قاضي شُهبة (٤/ ٥٦)، وقال بعد ذكره لعدد من مصنفاته منها هذا الكتاب: «ولكن لم يوجد ذلك بعده؛ لأن كتبه احترقت قبل موته بقليل، وراح فيها من الكتب النفيسة الموقوفة وغير الموقوفة شيءٌ كثير».

(٢) وقد فُرِغ من تحقيقه من قِبل عدد من الباحثين في الجامعة الإسلامية، بالمدينة النبوية، وهو الآن يُعد للطبع.
ونسخه الخطية منتشرةٌ في أقطار الدنيا: فتوجد بعض مجلداته في مكتبة (لاله لي) وهي ضمن المكتبة السليمانية في استنبول وأرقامها، وبعضها في المكتبة المحمودية في المدينة النبوية، ومجلد منها في دار الكتب المصرية، وآخر في الخزانة العامة بالرباط.

قال العلامة الشوكاني مطريـًا شرح الحافظ العراقي هذا: هو شرح حافل ممتع، فيه فوائد لا توجد في غيره، لا سيما في الكلام على أحاديث الترمذي، وجميعِ ما يُشير إليه في الباب، وفي نقل المذاهب، على نمط غريب، وأسلوب عجيب[1].

٧- «قوت المغتذي على جامع الترمذي» للحافظ جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ) مطبوع ـ.

وهو شرح مختصر كالحاشية، يعتني بمعاني الألفاظ وإعرابها، وضبط بعض الأسماء الواردة في الأسانيد والمتون.

ويُكثر النقل فيه من «العارضة» لابن العربي، وشرح العراقي.

وقدَّم له بمقدمة نفيسة، حوت فوائد تتعلق بشرط الترمذي، ومنزلته عند أهل العلم، ورواته عن مؤلفه، ومصطلحاته.

وقد طُبع قديمـًا، ولم أقف عليه مطبوعـًا، وبين يديَّ نسخة مصورة عن مخطوطة مكتب عارف حكمت[2].

٨- «نفع(٣) قوت المغتذي» لعلي بن سليمان الدِّمْنَتي البَجَمْعوي (ت١٣٠٦هـ) مطبوع ـ. وهو اختصار لكتاب السيوطي «قوت المغتذي».

---

(١) البدر الطالع (١/ ٣٥٥) .

(٢) رقمها (١٥٧حديث).

(٣) في تراث المغاربة لمحمد التليدي (ص٢٩١): «نقع« بالقاف، ولكلا الضبطين معنى متجه.

٩- «تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي» للعلامة عبدالرحمن بن عبدالرحيم المباركفوري (ت١٣٥٣هـ) مطبوع ـ.

وهو شرح حافلٌ، قدم له بمقدمة على نمط «هدي الساري» للحافظ ابن حجر، تكلم فيها على علم الحديث ومصنفاته المختلفة، ثم على ما يتعلق بجامع الترمذي؛ من ترجمة مصنفه، ومنهجه، وفضائل كتابه، ورتبه، وشرطه، وشروحه، ومصطلحاته.

ويبدو أنه لم يطلع إلا على قطعة يسيرة من شرح العراقي، وإلا لاستفاد منه، وأكثر النقل عنه، وهذا قليل الوجود فيه.

ومن أهم مصادره من الشروح: «شرح مسلم» للنووي، و«فتح الباري«، للحافظ ابن حجر، و«نيل الأوطار» للشوكاني.

وفي تخريج الأحاديث «التلخيص الحبير» للحافظ ابن حجر.

وفي الرجال: «تهذيب التهذيب»، و«تقريبه».

وفي غريب الحديث:«النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير، و«القاموس المحيط» للفيروزآبادي.

وله اهتمام ببين اختلاف النسخ في إيراد حكم الترمذي، إلا أنه قلما يعتني بتعليل أحكام الترمذي من تصحيح أم تحسين أو استغراب.

١٠- «الكوكب الدري على جامع الترمذي» لرشيد أحمد الكنكوهي (ت١٣٢٣هـ)، جمعه من إفاداته تلميذه محمد يحيى بن محمد إسماعيل الكاندهلوي (ت١٣٣٤هـ) مطبوع في أربعة مجلدات ـ.

وغالب الشرح يتعلق بمعاني الأحاديث، والنواحي الفقيهة ولم أره تعرض فيه للمسائل الاصطلاحية، والعلل.

١١- «معارف السنن» لمحمد يوسف بن محمد زكريا البنوري (ت١٣٩٧هـ)، أفاد فيه من أبحاث شيخه محمد أنور شاه الكشميري (ت١٣٥٢هـ) طُبع منه ستة مجلدات، تنتهي عند آخر أبواب الحج ـ.

ويعتني كذلك بالمسائل الفقهية، وأقوال الفقهاء، وخاصة ما وقع فيه خلاف بين الحنفية والشافعية، وربما تعرض لبعض المسائل الاصطلاحية.

وأما الكتب التي ليست بشروح، ولها تعلق بالجامع فمن الكتب المتقدمة فأذكر أهمها:

١- «مختصر الأحكام»[1]، وهو مستخرج الحافظ أبي علي الحسن بن علي الطوسي (ت٣١٢هـ)، طُبع منه أربعة مجلدات، والبقية يجري طبعها.

٢- «جزء فيه منتقى من ذم الكلام لما وقع فيه من الجامع للحافظ أبي عيسى الترمذي»، انتقاء أبي المُنجَّا عبدالله بن عمر بن علي ابن اللَّتي (ت٦٣٥هـ) مطبوع.

٣- «فضائل الكتاب الجامع» للحافظ أبي القاسم عُبيد بن محمد الإسعردي (ت٦٩٢هـ) مطبوع ـ.

(١) سُمِّي بذلك لاقتصاره على أحاديث الأحكام دون الفضائل والمناقب في استخراجه على «الجامع».

وقد خرَّجه الإسعردي من مرويات شيخه الحافظ قطب الدين محمد بن أحمد بن علي القسطلاني (ت٦٨٦هـ)، فللإسعردي جمع مادة الكتاب، وللقسطلاَّني رواية تلك المادة بأسانيده.

٤- «الصراط السوي في اتصال سماع جامع الترمذي» للحافظ محمد بن عمر الفِهري، المعروف بابن رُشيد السبتي (ت٧٢١هـ) في عِداد المفقود.

ذكره الحافظ الذهبي، وقال: يقع في جزءٍ كبير.

وهو رد على دعوى من قال إنه لا يصح سماع أحد لكتاب «الجامع» من مصنفه الإمام أبي عيسى الترمذي[1].

٥- «الأحاديث المستغربة» لأبي الخير أحمد ابن الحافظ خليل بن كَيْكَلْدي العلائي (ت٨٠٢هـ) مخطوط، منه نسخة في مكتبة (شهيد علي) بتركيا، رقم (٣٥٣).

انتقى فيه الأحاديث التي حكم عليها الترمذي بقوله: «غريب»، أو «حسن غريب».

٦- «مختصر جامع الترمذي» لسليمان بن عبدالقوي الطُّوفي (ت٧١٦هـ) مخطوط ـ منه نسخة في دار الكتب المصرية رقم (٤٨٧حديث).

---

(١) انظر: ما تقدم ص (٦٠).
ورسالة «الحافظ ابن رُشيد السبتي وجهوده في خدمة السنة النبوية» إعداد أخينا عبداللطيف الجيلاني (ص٣٦٨-٣٦٩).

٧- «مختصر جامع الترمذي» لفخر الدين محمد بن عقيل البالسي، المصري (ت٧٢٩هـ) مخطوط ـ منه نسخة في المكتبة الوطنية بـ (باريس) رقم (٧١٠ـ٧١).

٨- «العجاب في تخريج ما يقول فيه الترمذي: وفي الباب»[١] للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) في عِداد المفقود ـ.

٩- «ختم جامع الترمذي» للعلامة المسنِد عبدالله بن سالم البصري (ت١١٣٤هـ) مخطوط[٢]، ذكر فيه أسانيده إلى «الجامع»، وأفاد فيه من مقدمة السيوطي لـ «قوت المغتذي» فذكر فيه القضايا نفسَها التي مر ذكرها عند السيوطي.

١٠- «الرباعيات»، أي الأسانيد الرباعية في «الجامع»، لم يُذكر المؤلف، منه نسخة في مكتبة جار الله، ضمن السليمانية، في استنبول رقم (٢٨٢)، تقع في (٢٣ ورقة)[٣].

وأما الدراسات المعاصرة فمنها:

١- «الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين» للدكتور نورالدين عتر مطبوع ـ.

(١) ذكره الحافظ السخاوي في الجواهر والدرر (٢/ ٦٦٦).
(٢) منه نسخة مصورة في مجموع في مكتبة الوالد رحمه الله وغفر له رقم (١٤١٤).
(٣) انظر: تاريخ التراث العربي فهرس علوم القرآن والحديث ـ(١/ ٣٠٣ـ٣٠٤).

٢- «كشف النقاب عما يقوله الترمذي: وفي الباب» للدكتور محمد حبيب الله مختار مطبوع، ولم يُتمَّه، وقد بلغ فيه إلى (باب ما جاء في كثرة الركوع والسجود)، من كتاب الصلاة، ولو أنه وقف على شرح الحافظ العراقي لكفاه مؤونةً كبيرة من بحثه هذا.

٣- «تحقيق اسمي الصحيحين واسم جامع الترمذي» للشيخ عبدالفتاح أبي غدة مطبوع ـ.

٤- «تراث الترمذي العلمي» للدكتور أكرم العمري مطبوع ـ.

٥- « الأحاديث التي حسَّنها أبو عيسى الترمذي، وانفرد بإخراجها عن أصحاب الكتب الستة»، للدكتور عبدالرحمن بن صالح محي الدين، مطبوع، وأصله رسالة (ماجستير) في الجامعة الإسلامية، عام ١٤٠١هـ.

٦- «جامع الترمذي في الدراسات المغربية رواية ودراية ـ» رسالة تقدم بها محمد صقلي حسيني، لنيل دبلوم الدراسات العليا، في جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، بالرباط، عام ١٤٠٩هـ.

٧- «سؤالات الترمذي للبخاري حول أحاديث في جامع الترمذي» جمع ودراسة ونقد وتخريج» مطبوع: رسالة تقدم بها الدكتور يوسف بن محمد الدخيل، لنيل شهادة (الماجستير)، في الجامعة الإسلامية، بالمدينة النبوية، عام ١٣٩٩هـ.

٨- «نزهة الألباب في قول الترمذي« مطبوع: وفي الباب»: لحسن بن محمد الوائلي.

٩- «الأحاديث التي ذكر الإمام الترمذي فيها اختلافاً وليست في العلل الكبير» مطبوع: رسالة ماجستير تقدم بها الدكتور: خالد بن محمد باسمح[1].

ومن الرسائل العلمية التي لم تُنشر:

١- «المتروكون ومروياتهم في كتاب الجامع للإمام الترمذي» دراسة حديثية نقدية، تقدم بها موسى سكر بوقس الاندونيسي، لنيل شهادة (الماجستير)، من كلية الشريعة، بمكة المكرمة (جامعة أم القرى فيما بعد)، عام ١٣٩٤هـ.

٢- «دراسة حول ما يقول فيه الترمذي: حديث صحيح»، رسالة تقدم بها محمد علي محمد صالح، لنيل شهادة (الماجستير)، في الجامعة الإسلامية، بالمدينة النبوية، عام ١٤٠١هـ.

٣- «الأحاديث الغريبة في جامع الترمذي»، رسالة تقدم بها محمد علي محمد صالح، لنيل شهادة (الدكتوراه)، في الجامعة الإسلامية، بالمدينة النبوية، عام ١٤٠٥هـ.

٤- «الأحاديث الحسان الغرائب في جامع الإمام الترمذي»، لكاتبه، وهي رسالة علمية، تقدمت بها في مرحلة (الدكتوراه)، في الجامعة الإسلامية، بالمدينة النبوية، عام ١٤٢٣هـ.

---

(١) هذا العنوان كتب فيه ستة باحثين في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، رسائل لنيل الماجستير، هم: خالد محمد باسمح، وعبدالعزيز بن عبدالله الشايع، وبندر بن عبدالله الشويقي، وأحمد بن محمد المنيعي، وعبدالعزيز بن عبدالله الهليل، وبكر بن محمد بخاري، أخذ كل واحد منهم أبواباً معينة من «الجامع».

خاتِمةُ البَحْث

أهم النتائج التي ظهرت لي من خلال بحثي:

١- أن الإمام الترمذي رحمه الله كان له باع طويل في علم الحديث روايةً ودراية، وتمييزًا لصحيح الحديث من سقيمه، وأنه أحدُ الأئمة القلائل الذين جمعوا بين معرفة علل الحديث، والغوص على معانيه وفقهه.

٢- أن كتاب «الجامع» للإمام أبي عيسى الترمذي رحمه الله تعالى كتابٌ حافل بعلم غزير، وفوائد متنوعة، فهو بحقٍّ: كتاب رواية ودراية، وفقه وصناعة، لا يستغني عنه المحدِّث ولا الفقيه.

٣- تميَّز كتاب «الجامع» بحسن تصنيفه وترتيبه، وتلخيصه وتهذيبه، وبيان الإمام الترمذي لأحوال أحاديثه حديثا حديثا.

٤- نال كتاب «الجامع» عنايةً جيدة من أهل العلم روايةُ وشرحا، وترجمة لرواته وتوضيحا لشروطه ومصطلحاته، وهو مع ذلك لا يزال جديراً بأن يكون مجالاً لدراسات عديدة ومتنوعة، لاستكمال دراسة مصطلحات التي لم تفرد بالدراسة، وغيرها.

٥- مما ينبغي به أن يُعتنى به في هذا العصر جمع نُسخ «الجامع» المخطوطة القديمة والموثقة، برواياته المتعددة، وتحقيق تلك الروايات على منهج علمي يجتنب الخلط والتلفيق، ليخرج كتاب «الجامع» في أحسن صورة، وأكمل خدمة ممكنة.

هذا والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

الجلسة الثانية

الاتجاه الفقهي للإمام مُسلم وأصحاب السُنن

نبذة في فقه الإمام مسلم وأصحاب السنن

د /عبد المجيد محمود عبد المجيد رَحِمَهُ اللَّهُ

الحمد لله رب العالمين، له الحمد في الأولى والآخرة وله الحكم وإليه يرجع الأمر كله، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، خاتم النبيين، ورحمة الله للعالمين، من أطاعه فقد اهتدى وأطاع الله، ومن اتبعه فقد سلك الوسيلة للمغفرة ومحبة الله . اللهم صل وسلم وبارك على سيدنا محمد النبي الأمي المصطفى المختار وعلى آله الأبرار وأمهات المؤمنين الأطهار وعلى أصحابه الأخيار، والتابعين لهم بإحسان، وعنا معهم برحمتك يا عزيز يا غفار . وبعد:

فهذا بحث موجز، أتقدم به إلى الملتقى الثالث لأعلام الإسلام،الذي من مقاصده، إعلاء سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإشهار جهود أئمتها الذين لم يدخروا وسعا في جمعها وتنقيتها وتصنيفها، باذلين في ذلك أوقاتهم وأموالهم وراحتهم، مُعْرضين عن عَرَض الدنيا وزينتها، رغبة في رضا الله، رجاء أن يدخلهم الله بفضله وإحسانه في رُفقة مَن أنعم عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا، جزاء مشاركتهم بجهودهم في تحقيق ما وعد الله جل وعلا به من حفظ الذكر الذي أنزله، وهو القرآن وسنة خير الأنام صلى عليه الصلاة والسلام .

جزى الله خيرا مبرة الآل والأصحاب، والقائمين على شئونها، وكل من أسهم أو أعان في تحقيق أهدافها . وجزى الله خيرا دولة الكويت التي تدعم هذا النشاط، ممثلة في وزارة الأوقاف وأدعو الله سبحانه أن يتقبل من الجميع جهودهم وأن يثيبهم عليها في الدنيا والآخرة .

أما موضوع البحث فهو عن فقه الإمام مسلم وأصحاب السنن الأربعة . واستخراج فقه واحد من هؤلاء الأئمة قد لا يحيط به مجلد أو أكثر، فكيف بالخمسة مجتمعين في بحث من خصائصه الإيجاز ؟ من أجل هذا سيكتفي هذا البحث بكشف بعض سمات هذا الفقه واتجاهاته، عن طريق الموازنة بين هؤلاء الأئمة في استنباط بعض المسائل .

وكان هذا المنهج يقتضي أن أعرض اختيارات هؤلاء المحدثين على اختيارات المذاهب الأربعة المشهورة، ليتبين مدى اجتهاداتهم في هذه الاختيارات، ولكن الوقت لم يتسع لذلك فآثرت أن أكتفي بالموازنة بينهم، فإن مذهب أهل الحديث يجمعهم، والاختلاف بينهم اختلاف في ثبوت الحديث أو في تفسيره، وكذلك شأن الخلاف بينهم وبين الفقهاء، لكن يضاف إليه ما يتعلق بفروع من الرأي أهمها القياس .

وخطة البحث بعد هذه المقدمة تتكون من تمهيد، ومباحث وخاتمة:

أما التمهيد فهو في التعريف بعلم الفقه وتاريخه، ودلالة مصطلح (أهل الحديث وأهل الرأي) وإشكالية الجمع بين الحديث والفقه .

وأما المبحث الأول: فهو حول تراجم صحيح مسلم، في مطلبين: الأول تعليل ترك مسلم رحمه الله التراجم للأحاديث في صحيحه، والثاني في مدى دلالة التراجم الموضوعة بعد وفاته على رأيه الفقهي .

وأما المباحث التالية فهي في تأصيل النسخ عند المحدثين وبعض ألفاظهم في دلالة الأحاديث التي تبدو متعارضة، ثم عرض بعض مسائل فقهية استنبطت من الحديث أقارن فيها بين هؤلاء الأئمة الخمسة، ثم خاتمة موجزة عن أهم النتائج .

وأسأل الله سبحانه أن يلهمنا الصواب وأن يهدينا سبل الرشاد، وأن يغفر لنا ما نقع فيه من زلل أو خطأ في القول والعمل، فشأن غير المعصوم أن يقع في الخطأ، وأن يشير بتصويبه من يطلع عليه، وواجب على المخطئ أن يشكر الناصح ويستجيب متى تبين له خطؤه . ومن الله نستمد العون والتوفيق .

تمهيد: التعريف بعلم الفقه، وتاريخه .

التعريف: في المصباح المنير: الفقه في اللغة: فهم الشيء . قال ابن فارس: وكل علم لشيء فهو ففه .

وفي مختار الصحاح: «الفِقْه: الفهم . وقد فقِه الرجل، بالكسر فِقها، وفلان لا يفْقَه».

أي أن الفقه مصدر لفقه يفقه، كعلم يعلم . وفَقُه يفقُه: صار فقيها .

والفقه اصطلاحا: مجموعة الأحكام العملية المستنبطة من الأدلة الشرعية.

وعلم الفقه: هو العلم الحاصل بجملة من الأحكام الشرعية الفرعية بالنظر والاستدلال[1]

تاريخ الفقه أو مراحله:

لا يختلف المؤرخون في أن نشأة الفقه الإسلامي بدأت في عصر الرسالة، ولم ينته هذا العصر إلا بعد أن ثبتت قواعده واستقرت مبادئه بما شرعه الله تعالي في القرآن وبما سنه رسول الله صلى الله عليه وسلم من البيان والسنن . لكنهم قد يختلفون في المراحل التي مر بها الفقه الإسلامي بعد ذلك باختلاف وجهات نظرهم في سمات هذه المراحل والمؤثرات المصاحبة لها: فالحجوي في تاريخه يقسمه إلى أربعة أقسام:

(١) -الإحكام للآمدي . ١-٧ .

القسم الأول: «طور الطفولية، من لدن كونه جنينا إلى أن كمل خلقه فصار وليدا إلى أن سعى واكتمل قويا سويا، وذلك من أول بعثة النبي صلى الله عليه وسلم إلى وفاته».

والقسم الثاني «طور الشباب» وهو عصر الاجتهاد، من أول الخلفاء الراشدين إلى نهاية القرن الثاني .

القسم الثالث: طور الكهولة، ويشمل القرنين الثالث والرابع .

«الرابع: «طور الشيخوخة والهرم المقرب من العدم» من بداية القرن الخامس إلى عصره[1]

أما الشيخ الأستاذ مصطفى الزرقا فقد جعل الأدوار التي مر بها الفقه سبعة:

١- عصر حياة الرسول صلى الله عليه وسلم، وكانت سلطة التشريع والفتوى والقضاء بيده ولم يترك عليه السلام فقها مدونا، وإنما ترك جملة من الأصول والقواعد الكلية والأحكام الجزئية مبثوثة في القرآن والسنة .

٢- عصر الخلفاء الراشدين فما بعده إلى منتصف القرن الأول. قال: «وهذان الدوران هما المرحلة التمهيدية للفقه الإسلامي».

٣- من منتصف القرن الأول إلى أوائل القرن الثاني إلى أوائل القرن الثاني، حيث استقل الفقه وأصبح اختصاصا، وتكونت المدارس الفقهية . قال

(١) - الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، مقدمة المؤلف وص ١٦ من الجزء الأول ط المكتبة العلمية بالمدينة المنورة .

«وهذا الدور هو المرحلة التأسيسية في الفقه».

٤- من أوائل القرن الثاني إلى منتصف القرن الرابع، بلغ الفقه الأوج في الاجتهاد والتدوين والتفريع المذهبي، وتم فيه وضع أصول الفقه وتكامل. قال: «وهذا الدور هو دور الكمال في الفقه الإسلامي»

٥- من منتصف القرن الرابع إلى سقوط بغداد في أيدي التتار في منتصف القرن السابع وفيه نشطت حركة التحرير والتخريج والترجيح في المذاهب مع غلبة التقليد والتعصب

٦- من منتصف القرن السابع إلى ظهور مجلة الأحكام العدلية سنة ١٢٨٦، والتي عُمل بها منذ سنة ١٢٩٣ هـ . قال: «وهذا هو دور الانحطاط الفقهي»

٧- منذ ظهور المجلة إلى اليوم[١] .

ولا شك أننا نعاصر الآن نهضة فقهية ملموسة في كثير من بلدان العالم الإسلامي، هي نتيجة لجهود سبقت، ودعوات للإصلاح لم تعدم الأمم الإسلامية طائفة فيها تنادي بها حتى في أحلك الأوقات .

منزلة الفقه الإسلامي:

ربما يكون هذا العنوان من قبيل الاستطراد في هذا البحث، لكني أردت أن أقتبس من الشيخ محمد بن الحسن الحجوي كلمات مضيئة رائعة، بدأ بها كلامه تحت هذا العنوان فقال:

(١) المدخل للزرقا ١ / ١٢٢- ١٢٣ .

«اعلم أن الفقه الإسلامي جامعة ورابطة للأمة الإسلامية، وهو حياتها: تدوم ما دامت، وتنعدم ما انعدم، وهو جزء لا نتجزأ من تاريخ حياة الأمة الإسلامية في أقطار المعمورة، وهو مفخرة من مفاخرها العظيمة ومن خصائصها، لم يكن مثله لأي أمة قبلها، إذ هو فقه عام مبين

لحقوق المجتمع الإسلامي بل البشري، وبه كمل نظام العالم، فهو جامع للمصالح الاجتماعية، بل والأخلاقية، وهو بهذه المثابة لم يكن لأي أمة من الأمم السالفة»[1] . وقد كتب في هذا الموضوع صفحات قيمة نفيسة في ميزات التشريع الإسلامي في كافة احتياجات المجتمع وغيرها، واستفادة الغرب منها، وكأنها دعوة للمجتمعات الإسلامية ألا تفرط في ميزاتها التي مكنتها من السيادة للعالم . رحمه الله وجعل جهوده في ميزان حسناته .

مدرستا الرأي ومدرسة الحديث في الفقه:

لم ينفصل الرأي عن الحديث في مراحله الأولى، وأهل العراق من أصحاب ابن مسعود وغيره لم يكونوا بمعزل عن رواية الحديث ولا عن الصحابة في المدينة، والمدارس الفقهية بدأت في نهاية عصر الصحابة على يد ابن مسعود، وزيد بن ثابت، وابن عباس رضي الله عنهم، وهؤلاء الثلاثة كانوا محدثين فقهاء . قال علي بن المديني في أوائل كتابه العلل: «لم يكن في أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من له صحيبة يذهبون مذهبه ويفتون بفتواه إلا ثلاثة: عبد الله بن مسعود، وزيد بن ثابت، وعبد الله بن عباس»، وقد ذكر قبل ذلك عن مسروق قال: « كان العلم في ستة من أصحاب

(١) – الفكر السامي . التمهيد الثالث ١ / ١١

رسول الله صلى الله عليه وسلم، نصفهم لأهل الكوفة «ثم سماهم» عمر وعلي وعبد الله، وأبو موسى الأشعري، وأبَيٌّ، وزيد بن ثابت»

ولم يبدأ التخصص الفقهي إلا في بداية القرن الثاني، ومع ذلك كان جمهور الفقهاء آنذاك على دراية بالحديث، ومع ظهور التخصص في الحديث المصاحب لظهور الفِرَق والابتداع بدأ إطلاق مدرسة الحديث في الفقه ويَعْنون بها: المذاهبَ الثلاثة: المالكية والشافعية والحنبلية في مقابلة مدرسة الرأي التي خُصَّ بها المذهبُ الحنفي . وأحيانا يطلق هذا المصطلح على أهل المدينة في مقابل أهل العراق، ثم ظهر بعد ذلك مذهب أهل الحديث ثم مذهب الظاهرية . وقد تتبعت إطلاق هذا المصطلح وحررته في غير هذا الموضع، وأن إطلاق أهل الحديث على المذاهب الثلاثة لا ينفي عنهم الرأي الذي يتمثل واضحا في القياس والمصالح المرسلة وغيرهما

وقد وجد في كل العصور من جمع بين الحديث والفقه، كما وجد فيها من تخصص في أحدهما

فلا إشكالية في الجمع بينهما، بل إن مما يرفع درجة الفقيه في العلم أن يكون محدثا، كما أن مما يرفع درجة المحدث أن يكون فقيها .

المبحث الأول: حول تراجم صحيح مسلم:

المطلب الأول: لماذا لم يترجم مسلم للأحاديث في صحيحه ؟

في تناولي لفقه المحدثين من كتبهم فيما سبق، كانت تراجمهم وتعليقاتهم الفقهية مما يُعين الباحث على وضوح الرأي الفقهي للمؤلف، لكن الإمام مسلما رحمه الله انفرد من بين مؤلفي الصحاح والسنن برواية الأحاديث في كتابه سردا، دون أن يفصل بينها بتراجم توضح رأيه وتشير إلى استنباطه .

وقد نقل النووي في مقدمته لشرحه صحيح مسلم أن ابن الصلاح قال:«ثم إن مسلما رتب كتابه على أبواب، فهو مبوب في ا لحقيقة، ولكنه لم يذكر تراجم للأبواب فيه لئلا يزداد بها حجم الكتاب أو لغير ذلك».

أما أنه مبوب في الحقيقة فهذا مما لاشك فيه، فقد رتب الإمام مسلم كتابه ترتيبا متقنا، وسلك فيه مسلك من يقدم أبوابا في العقيدة قبل الشروع في الأحكام وما يليها – وهذا ما فعله الإمام البخاري قبله – لأن العقيدة تتضمن الأسس والأصول التي ينبني عليها التسليم بما ورد في كتابه من الأحكام والفروع التي تنظم حياة الفرد والمجتمع.

وأما أن السبب في ترك التراجم هو أن مسلما رحمه الله خشي ازدياد حجم الكتاب بها، فأرى أنه سبب غير مقنع، وأرجح الجملة التي احترس بها الإمام ابن الصلاح وهي قوله:«أو لغير ذلك» لأن التراجم في العادة تكون مختصرة غالبا فحجمها لا يستدعي الإشفاق على القارئ

ولا على المؤلف ولو كان معسرا، وبخاصة في الكتب المطولة التي تتكون من مجلدات، والإمام مسلم رحمه الله كان موسرا ولم يكن معسرا .

والذي يترجح لديّ أن مسلما أراد أن يخليَ بين القارئ والنص، ليستنبط منه ما تؤهله له مواهبه ورتبته في العلم، دون أن يوعز إليه المؤلف برأيه أو يشير عليه برأي غيره، لأن الترجمة في الحقيقة ليست إلا انعكاسا لرأي صاحبها وفقهه في دلالة النص المدرج تحتها .

ولعل مما يرجح هذا الرأي ما ورد من كلام مسلم في مقدمة صحيحه في سبب تأليفه وبيان منهجه فيه، حيث قال: «أما بعد: فإنك يرحمك الله بتوفيق خالقك ذكرتَ أنك هممتَ بالفحص عن تعرُّف جملة الأخبار المأثورة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في سنن الدين وأحكامه، وما كان منها في الثواب والعقاب، والترغيب والترهيب وغير ذلك من صنوف الأشياء، بالأسانيد التي بها نُقلت وتداولها أهل العلم فيما بينهم . فأردتَ أرشدك الله أن تُوَقَّف على جملتها مؤلفة محصاةً، وسألتني أن أُلخصها لك في التأليف بلا تكرار يكثر، فإن ذلك زعمتَ مما يشغلك عما له قصدتَ من التفهم فيها والاستنباط منها».

ومن هذا النص أرى أن الإمام مسلما راعى في تأليف صحيحه عدة أمور:

أوّلها: جمع جملة من الأخبار المروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وليس كل الأخبار المروية عنه .

ثانيا: أن تكون هذه المجموعة المروية شاملة لأمور الدين من عقائد وأحكام وترغيب وترهيب وما يتفرع منها .

ثالثا: أن تكون هذه الجملة المجموعة صحيحة النسبة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، بأن تكون مروية بالأسانيد التي تداولها أهل العلم .

رابعا: أن تكون محصاة، ملخصة، بلا تكرار . لأن إحصاء الروايا ت في أبوابها مما يعين على تدبرها وصواب الاستنباط منها، أما تكرارها بلا فائدة جديدة، فإنه يشغل الذهن عن تدبرها وعدم النظر فيها .

فإذا كانت هذه الأمور مرعيةً في التأليف، معينة على التفهم والاستنباط الذي هو المقصود الأصلي من تأليفه، كان عدم الترجمة للأبواب مما يناسبها، لأن الترجمة قد تقيد المطالع بفهم خاص للحديث هو رؤية صاحبها، وفي ذلك إ خلال بمقصد التأليف وهو مواجهة النص وتدبره والاستنباط منه .

ومما يؤكد ذلك أن الإمام مسلم بن الحجاج رَضِيَ هذه الشروطَ وأثنى عليها، فقال: «ولِلذي سألتَ أكرمك الله حين رجعتُ إلى تدبره وما تؤول به الحال إن شاء الله، عاقبةٌ محمودة ومنفعة موجودة، وظننتُ حين سألتني تجَشُّمَ ذلك أن لو عُزمَ لي عليه وقُضيَ لي تمامُه، كان أولُ من يصيبه نفعُ ذلك هو إياي خاصة قبل غيري من الناس»

المطلب الثاني، مدى دلالة تراجم الأبواب على الرأي الفقهي لمسلم:

اشتغل بعض العلماء بوضع تراجم لصحيح مسلم، وهذه التراجم قد يكون بعضها مشوبا برأي المترجِم أو برأي مذهبه الفقهي فلا تعد حينئذ معبرة عن

الرأي الفقهي للمؤلف، ولهذا كان بين هذه التراجم تخالف وتباين في مواضع. يقول الإمام النووي في مقدمته لشرح مسلم: «وقد ترجم جماعة أبوابه بتراجم بعضها جيد، وبعضها ليس بجيد إما لقصور في عبارة الترجمة، وإما لركاكة لفظها وإما لغير ذلك، وأنا إن شاء الله أحرص على التعبير عنها بعبارات تليق بها في مواطنها، والله أعلم».

والغالب على شارحي مسلم عند ما يضعون ترجمة في صحيحه، أن تكون الترجمة منتزعة من مذاهبهم أو مشوبة بها . ومن أقرب الأمثلة لهذا أن النووي رحمه الله مع إجادته معظم التراجم لم يستطع أن يتخلص من هيمنة المذهب عليه في بعض المواضع، فقد ترجم لحديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثا، فإنه لا يدري أين باتت يده» عنون له النووي بقوله (باب كراهة غمس المتوضئ وغيره يدَه المشكوكَ في نجاستها في الإناء قبل غسلها ثلاثا، فإنه لا يدري أين باتت يده) وصرح النووي في شرحه أن الكراهة هنا هي كراهة تنزيه.

فمن أين له أن الحكم عند مسلم هو كراهة التنزيه لا كراهة التحريم، مع أنه حكى عن الحسن البصري وإسحاق ابن راهويه والطبري أن الماء القليل ينجس بغمس المستيقظ يده في الإناء قبل غسلها ؟ ونقل النووي عن أحمد بن حنبل في رواية[1] أنه إن قام من نوم الليل كره كراهة تحريم وإن قام من نوم

(١) هذه الرواية هي ما عليه المذهب الحنبلي . انظر شرح منتهى الإرادات باب بيان أنواع المياه وأحكامها .، وانظر رأي ابن حزم الموافق لرأي داود في المحلى ١ / ٢٠٦ المسألة التاسعة والأربعون بعد المائة .

النهار كره كراهة تنزيه ووافقه عليه داود الظاهري اعتمادا على لفظ المبيت في الحديث . فما دليل النووي على أن مسلما لا يرى هذا الرأي ؟

وقول النووي في الترجمة: «يده المشكوك في نجاستها» هو تقييد لإطلاق النهي في الحديث، وفي الوقت نفسه هو تعميم للحكم لغير النائم قياسا على النائم، مستنبط من علة النهي الواردة في آخره: «فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده» وهذا مذهب الشافعية، لكن لا دلالة فيما رواه مسلم على أنه يرى تعميم هذا الحكم في غير النوم الذي ورد فيه الحديث، بل إن المذهب الحنبلي - وهو أقرب المذاهب إلى مذهب المحدثين - يرى أن هذا الحكم في النائم تعبدي لا يعلل، ولهذا فإن حكم غمس يد المستيقظ من نوم الليل عام في المذهب الحنبلي حتى لو أُمن الشك، بأن شُدت اليدان برباط أو وُضعت في جراب ونحوه[1] .

لهذا فإن استنباط رأي فقهي للإمام مسلم لا يدل عليه ظاهر الحديث، قُلَّما يخلو من تجوُّز .

فائدة: رأي البخاري والنسائي في المسألة السابقة:

ومما يذكر أن هذا الحديث رواه الستة، وأنه أول حديث رواه النسائي في سننه الصغرى والكبرى، ولم يترجم له في الصغرى ترجمة خاصة، بل وضع ترجمة عامة له ولغيره، فقال: (تأويل قوله عز وجل: «إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق») آية ٦ من المائدة - فكأنه يذهب

(١) - شرح منتهى الإرادات في الموضع السابق، وكشاف القناع عن متن الإقناع ١/ ٣٤ ط عالم الكتب ١٤٠٣ / ١٩٨٣

إلى أن المراد بقوله تعالى: «قمتم» أي من النوم، وذكر بعده أحاديث مترتبة على الاستيقاظ، فمنها السواك،رواه عن حذيفة مرفوعا: «كان رسول الله صلى عليه وسلم إذا قام من الليل يشوص فاه بالسواك» ثم أحاديث متعلقة بالفطرة، ثم أحاديث في قضاء الحاجة ودخول الخلاء وما يتعلق بطهارة الماء وغير ذلك . ثم كرر هذا الحديث من رواية الزهري عن أبي سَلَمَة عن أبي هريرة وترجم له بقوله: (الوضوء من النوم)، ثم ذكره في آخر أبواب الطهارة من رواية الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة، وترجم له بقوله: «باب الأمر بالوضوء من النوم»، فكأنه يرى وجوب هذا الحكم .

وأذكر هنا أيضا أن البخاري لم يرو هذا الحديث مفردا، بل أدرجه بغيره تحت ترجمة لا تختص به فقال (باب الاستجمار وترا)، روى فيه من طريق مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إذا توضأ أحدكم فليجعل في أنفه ثم لِيَنْثُر، ومن استجمر فَلْيوتِر، وإذا استيقظ أحدكم من نومه فَلْيغسل يدَه قبل أن يُدخلها في وَضوئه، فإن أحدَكم لا يدري أين باتت يده»

وعقب ابن حجر على هذا الحديث بقوله: «واقتضى سياقه أنه حديث واحد، وليس هو كذلك في الموطأ، وقد أخرجه أبو نعيم في المستخرج من موطأ يحيى رواية عبد الله بن يوسف شيخ البخاري مفرقا، وكذا هو في موطأ يحيى بن بكير وغيره، وكذا فرقه الإسماعيلي من حديث مالك، وكذا أخرج مسلم الحديث الأول من طريق ابن عيينة عن أبي الزناد والثاني من طريق المغيرة بن عبد الرحمن عن أبي الزناد . وعلى هذا فكأن البخاري كان

يرى جواز جمع الحديثين إذا اتحد سندهما في سياق واحد، كما يرى تفريق الحديث الواحد إذا اشتمل على حكمين مستقلين»[1]

أقول: إن الحديث المفرد المتعلق بالأمر بالاستنشاق والاستجمار قد رواه البخاري قبل هذا الحديث مباشرة من طريق يونس عن الزهري عن أبي إدريس الخولاني، وترجم له بقوله: (باب الاستنثار في الوضوء) وكان يمكنه أن يكرر هذا الحديث لأنه متضمن للأمر بالاستجمار وتْرا، لكنه آثر هذا السياق الذي فيه زيادة لم يضع لها عنوانا، لأن لها ارتباطا بالإناء الذي يشتمل على الماء الذي يُتوضأ منه ولأنه لا يرى وجوب غسل اليد من ناحية أخرى بل الأمر بغسل اليد أمر إرشاد وندب، يدل على هذا التصرف أنه عند ما رأى طهارة الكلب لم يخصَّ سؤره بترجمة، بل أدرج حديث غسل الإناء من سؤر الكلب مع ترجمة (باب الماء الذي يغسل به شعر الإنسان .. وسؤر الكلاب وممرها في المسجد ..) وعطف سؤر الكلاب على الماء الذي غُسل به شعر الإنسان يقتضي مشاركته في الحكم وهو الطهارة . والله أعلم .

نماذج من فقه مسلم وأصحاب السنن وضوابط:

لا يتسع الوقت لهذا البحث أن يُلمَّ بفقه الإمام مسلم أو بفقه أحد من أصحاب السنن، لكنه يكتفي بعرض نماذج من فقههم، مسترشدا في استخراج فقه مسلم وغيره بثلاثة ضوابط:

(١) - فتح الباري ١ / ٢٦٣

أولها أن استنباط فقه الإمام مسلم مقصور على الأحاديث التي ارتضى إخراجَها لموافقتها شرطه . فينبغي أن لا ننسب إليه أحكاما يُستدل عليها بأحاديث لم يُخرجها لأنها ليست على شرطه .

ثانيها الموازنة بين البخاري وبين مسلم وأصحاب السنن الأربعة في بعض ما يدل على الرأي الفقهي للإمام مسلم، فإن هذه الموازنة قد توضح اختياراته الفقهية، وفي الوقت نفسه توضح اختيارات البخاري وأصحاب السنن .

ثالثها أن الإمام مسلما وأصحاب السنن الأربعة، في الموافقة أو المخالفة لا يخرجون عن مذهب أهل الحديث، استنادا إلى ما ذكرته في موضع سابق عن ابن تيمية[1] .

ويحسن هنا أن أذكّرَ القارئ بهذا، وهو إجابة الإمام ابن تيمية عن فتوى في بيان درجات أصحاب الكتب الستة وغيرهم من حيث الفقه، ليكون تأكيدا لمذهب أهل الحديث .

سُئل ابن تيمية رحمه الله: «هل البخاري، ومسلم، وأبو داود والترمذي، والنسائي وابن ماجه وأبو داود الطيالسي والدارمي والبزار والدارقطني والبيهقي وابن خزيمة وأبو يعلى الموصلي - هل كان هؤلاء مجتهدين لم يقلدوا أحدا من الأئمة، أم كانوا مقلدين ؟ وهل كان أحد من هؤلاء ينتسب إلى مذهب أبي حنيفة ؟

(١) - راجع بحث «اختيارات البخاري الفقهية» بحث مقدم إلى مؤتمر الإعلام الأول بالكويت، نقلا عن مجموع فتاوى ابن تيمية ٢٢/ ٣٩ - ٤١، طبع المكتب التعليمي السعودي بالمغرب .

فأجاب: «الحمد لله رب العلمين، أما البخاري وأبو داود فإمامان في الفقه من أهل الاجتهاد . وأما مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة وأبو يعلى والبزار ونحوهم فهم على مذهب أهل الحديث، ليسوا مقلدين لواحد بعينه من العلماء، ولا هم من الأئمة المجتهدين على الإطلاق، بل هم يميلون[1] إلى قول أئمة الحديث، كالشافعي وأحمد وإسحاق وأبي عبيد وأمثالهم، ومنهم له اختصاص ببعض الأئمة، كاختصاص أبي داود ونحوه بأحمد بن حنبل، وهم إلى مذاهب أهل الحجاز كمالك وأمثاله أمْيَلُ منهم إلى مذاهب أهل العراق كأبي حنيفة والثوري».

المبحث الثاني: تأصيل الإمام مسلم للنسخ في الحديث:

وقبل أن أتعرض لنماذج من فقه هؤلاء الأئمة، ألمِحُ إلى مواقفهم من نسخ الحديث فهم يجيزون النسخ لكن قد تختلف اصطلاحاتهم في التعبير عنه .

فأما مسلم فقد أصل النسخ بروايته عن السلف، وكذلك ذكره البخاري عن شيخه، واستعمل ابو داود لفظ النسخ في مواضع .

فقد نبه الإمام مسلم إلى أن وقوع النسخ في الحديث مروي عن السلف، وصرح بذلك في موضعين:

الموضع الأول في الباب الذي ترجم له النووي بقوله: (باب بيان أن الجماع كان في أول الإسلام لا يوجب الغسل إلا أن ينزل المني، وبيان نسخه وأن الغسل يجب بالجماع) وروى مسلم في هذا الباب حديث الماء من الماء

(١) – في طبعة المغرب: «لا يميلون» وأفاد من قيم هذا البحث بأنها تصحيف والصواب حذفها.

بسنده عن أبي سعيد الخدري، ثم أعقبه بقوله: (حدثنا عبيد الله بن معاذ العنبري، حدثنا المعتمر حدثنا أبي، حدثنا أبو العلاء بن الشِّخّير[1] قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينسخ حديثه بعضُه بعضا، كما ينسخ القرآن بعضه بعضا) ثم روى معنى حديث أبي سعيد من طرق عن عدد من الصحابة بأن الجماع موجب للوضوء فقط . ثم روى الحديث الناسخ عن أبي هريرة، وعن عائشة رضي الله عنهما . فكأن الإمام مسلما أراد أن يوثق قاعدة النسخ التي انتهجها الصحابة رضوان الله عليهم، وهي أن المتأخر الثابت من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم أو قوله، ينسخ المتقدمَ المعارضَ له .

الموضع الثاني، عن الزهري في كتاب الصيام باب (جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافر...) حيث روى من طريق ابن شهاب عن عبيد الله بن عتبة عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه أخبره «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج عام الفتح في رمضان، فصام حتى بلغ الكديد ثم أفطر». قال: وكان صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم يتبعون الأحدث فالأحدث من أمره) . ثم ذكر أن شيخه في هذا الحديث وهو يحيى بن يحي وغيره رووا عن سفيان عن الزهري هذا الحديث بهذا الإسناد مثل سابقه وأن سفيان قال: «لا أدري مِن قول مَن هو ؟ يعني قوله: «وكان يؤخذ بالآخر من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم»)

(١) – هو يزيد بن عبد الله بن الشخير بكسر الخاء المعجمة وتشديدها – العامريم، أبو العلاء البصري، ثقة من الثانية . مات سنة إ حدى عشرة ومأئة، وكان مولده في خلافة عمر، فوهم من زعم أن له رؤية (تقريب)

وقد أجاب مسلم عن تساؤل سفيان هذا بروايتين فيهما تصريح بأن قائل هذا الإدراج هو الزهري . ولفظه في الأولى: «قال الزهري: وكان الفطر آخر الأمرين، وإنما يؤخذ من أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالآخر فالآخر»، ولفظه في الثانية: «قال ابن شهاب: فكانوا يتبعون الأحدث فالأحدث من أمره، ويَرَوْنه الناسخَ المُحكم»

والأثر الذي رواه مسلم في تأصيل النسخ روى معناه البخاري عن شيخه، وسيأتي بيانه:

وبناء على هذا روى مسلم حديث الوضوء مما مست النار عن عدد من الصحابة، ثم روى الحديث الناسخ من فعل النبي صلى الله عليه وسلم عن عدد من الصحابة كذلك . لكنه استثنى أكل لحوم الإبل، فأوجب فيها الو ضوء، موافقا مذهب أهل الحديث إلا البخاري .

المبحث الثالث:

منهج أصحاب السنن الأربعة في التعبير عن النسخ وعدمه:

وصف الإمام النووي رحمه الله منهجهم في شرحه «باب الوضوء مما مست النار» في صحيح مسلم فقال: «ذكر مسلم رحمه الله تعالى في هذا الباب الأحاديث الواردة بالوضوء مما مست النار، ثم عقبها بالأحاديث الواردة بترك الوضوء مما مست النار، فكأنه يشير إلى أن الوضوء منسوخ. وهذه عادة مسلم وغيره من أئمة الحديث: يذكرون الأحاديث التي يَرَوْنها منسوخة ثم يعقبونها بالناسخ».

أقول: هذه هي عادتهم في الغالب لكنها ليست مطردة، فقد يحدث العكس، فمن ذلك: أن أبا داود قال في ترجمته (باب الوضوء بفضل وضوء المرأة) روى فيه

عن عائشة قالت: «كنت أغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من إناء واحد ونحن جنبان» وروى نحو ذلك عن ابن عمر وأم صبية الجهنية. وفي هذا دليل على جواز الوضوء بفضل وضوء المرأة . ثم أعقب هذا الباب بترجمة أخرى قال فيها: (باب النهي عن ذلك) .

وفي الوضوء من أكل ما مسته النار قال: (ترك الوضوء مما مست النار) ثم أعقبه بترجمة قال فيها: (التشديد في ذلك) .

وقد صرح أبو داود بالنسخ في باب ١٠ من كتاب الطلاق حديث ٢١٩٥ فقال في ترجمته (باب نسخ المراجعة بعد التطليقات الثلاث)، وفي باب ١٠ من كتاب الجهاد حديث ٢٥٠٢ (باب في نسخ نفير العامة بالخاصة) .

ومن ذلك أن ابن ماجه قال في ترجمته: (باب الرخصة بفضل وضوء المرأة) ثم أتبعها بقوله: (باب النهي عن ذلك) .

ولفظ النسخ وما يفيد معناه مثل «الترك» و «النهي» بعد الإباحة ظاهر في إرادة النسخ. ولكنهم قد يستعملون لفظ «الرخصة»، فما المراد بها في اصطلاحهم ؟

قبل الإجابة عن هذا السؤال يحسن أن نتعرف على معنى الرخصة لغة واصطلاحا.

الرُّخْصُ بضم الراء ضد الغلاء، وقد رخُص السعر ككرُم انحط .

والرَّخْص بفتح الراء الناعم اللين، وقد رخُص ككرم رَخاصة ورُخوصة: نّعُم ولان، وامرأة رَخْصة البدن: ناعمة الجلد.

والرُّخصة: ترخيص الله للعبد فيما يخففه عليه وهو التسهيل[1].

والرخصة في اصطلاح الأصوليين هي ما يقابل العزيمة، وهما مما يلحق بالأحكام الوضعية . فالعزيمة هي ما شرع ابتداء على وجه العموم، أي شرع ليكون قانونا عاما لكل المكلفين في الأحوال العامة . والرخصة: ما شُرع من الأحكام للتخفيف عن العباد في أحوال خاصة[2] . قال شيخنا الأستاذ علي حسب الله رحمه الله[3]:

وتُطلق أي الرخصة بعِدّة إطلاقات:

١ – استباحة فعل المحرم عند الضرورة، كاستباحة التلفظ بكلمة الكفر مع اطمئنان القلب بالإيمان عند الإكراه على ذلك، أخذا من قوله تعالى: (مَنْ كفر بالله مِن بعد إيمانه إلا مَن أُكره وقلبه مطمئن بالإيمان ...) الآية ١٠٦ من سورة النحل . وكاستباحة أكل الميتة أو شرب الخمر عند الضرورة، أخذا من قوله تبارك وتعالى: (إنما حرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به، فمن اضطر غير باغ ولا عاد فإن الله غفور رحيم)

(١) تاج العروس من جواهر القاموس، للسيد محمد مرتضى الزبيدي، باب الصاد فصل الراء

(٢) أصول التشريع الإسلامي، للأستاذ على حسب الله رحمه الله ص ٣٩٥، الطبعة السادسة ١٤٠٢/ ١٩٨٢.

(٣) المصدر السابق ص ٣٩٥ – ٣٩٦، مع شيء من التصرف .

٢ - استباحة ترك الواجب إذا شق فعله: كاستباحة الفطر في رمضان للمسافر والمريض، واستباحة قصر الصلاة من قوله تعالى: (وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جُناحٌ أن تقصروا من الصلاة)[١]

وهذان النوعان هما اللذان ينطبق عليهما التعريف السابق للرخصة .

وقد يراد بالرخصة ما شُرع من العقود استثناء من قواعدها العامة لرفع الحرج عن الناس، كعقدي السلم والاستصناع، فكل منهما شُرع للحاجة إليه على خلاف القياس، لأنه بيع معدوم فالرخصة فيه أخذا من الحديث ـ

وقد يراد بالرخصة ما رفع الله تعالى عن هذه الأمة من التكاليف الشاقة التي كانت في الشرائع السابقة، كتطير الثوب بقطع موضع النجاسة منه، والتوبة بقتل النفس ونحو ذلك مما أشير إليه في قوله تعالى: (ربنا ولا تحمل علينا إصرا كما حملته على الذين من قبلنا) الآية الأخيرة من سورة البقرة .

ومن الإطلاقين الأول والثاني يتضح أن لفظ الرخصة ليس رفعا للحكم السابق حتى يكون نسخا، ولكنه استثناء من الحكم السابق لرفع الحرج عن المكلفين لأمور طارئة، يعود بعد زوالها التكليف بالحكم السابق .

وتطبيق هذا المعنى على تصرفات أصحاب السنن إنما يتضح بعد أن نعرض نماذج من استعمالهم إياه:

(١) - الحنفية يرون أن قصر الصلاة في السفر عزيمة لا رخصة، من حديث عائشة رضي الله عنها: «فُرضت الصلاة ركتين ركعتين، فزيدت صلا الحضر وأقرت صلاة السفر» هـ المؤلف.

ففي حديث سلمان رضي الله عنه مرفوعا: «نهانا صلى الله عليه وسلم أن نستقبل القبلة بغائط أو بول». ترجمه أبو داود بقوله: (باب كراهية استقبال القبلة عند قضاء الحاجة) وبعد أن روى أحاديث أخرى في هذا المعنى قال: (باب الرخصة في ذلك) روى حديث ابن عمر رضي الله عنه أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم على لبنتين مستقبل بيت المقدس لحاجته)، وروى أيضا حديث جابر بن عبد الله قال: «نهى نبي الله صلى الله عليه وسلم أن نستقبل القبلة ببول، فرأيته قبل أن يُقيض بعام يستقبلها» . فهل يعني أبو داود أن الكراهة رُفع حكمُها ليحل موضعها حكم الإباحة فتكون الرخصة هنا بمعنى النسخ، أم أن الحكم الأول باق على أصله لكن استثني منه أو خصص عمومه بما إذا كان التخلي في بنيان يحول بينه وبين القبلة .؟ الظاهر من تصرف أبي داود أنه يقول بالنسخ، لأنه لم يقيد الرخصة ببنيان ولحديث جابر، فكأنه يرى أنه الأخير من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم .لكن قد يُعارض هذا الظاهر أنه عبَّر عن النهي بالكراهة، فهل هذه الكراهة للتحريم أم للتنزيه ؟ يحتاج إلى مزيد من البحث، ومثله: الوضوء من مس الذكر ثم الرخصة في ذلك . والوضوء مما غيرت النار، ثم الرخصة في ذلك .

وأما الترمذي فقد ترجم لهذه المسالة بقوله: (باب في النهي عن استقبال القبلة بغائط أو بول) روى فيه حديث أبي أيوب الأنصاري مرفوعا: «إذا أتيتم الغائط فلا تستقبلوا القبلة بغائط ولا بول ولا تستدبروها، ولكن شرقوا أو غربوا» وقال أبو عيسى: حديث أبي أيوب أحسن شيء في هذا الباب وأصح. ثم روى عن الشافعي أن هذا النهي في الفيافي، وأما في الكنُف المبنية، له رخصة في أن يستقبلها . ثم قال الترمذي: وهكذا قال إسحاق بن إبراهيم .

ثم روى عن أحمد بن حنبل: أن الرخصة إنما هي في استدبار القبلة، وأما استقبالها فلا يستقبلها «كأنه لم ير في الصحراء ولا في الكنف أن يستقبل القبلة» .

ثم أعقب هذا بترجمة (باب ما جاء من الرخصة في ذلك) روى فيه حديث جابر السابق وأنه حسن غريب، ثم روى حديث ابن عمر وأنه حسن صحيح،

والظاهر من تصرف الترمذي أنه يرجح قول الشافعي وإسحاق، فيكون معنى الرخصة عنده بمعنى تخصيص العموم في النهي السابق بحيث لا يشمل البنيان .

وأما النسائي فقد روى حديث أبي أيوب ووضع له ترجمتين: قال في إحداهما: «باب النهي عن استدبار القبلة عند الحاجة» روى فيه صدر الحديث الذي رواه الترمذي عنه، وقال في الثانية:(باب الأمر باستقبال المشرق أو المغرب عند الحاجة) روى فيه بقية الحديث الذي رواه الترمذي لكنه حديث مستقل بسند آخر ولفظه: «إذا أتى أحدكم الخلاء فلا يستقبلْ القبلة ولكن لِيُشرِّق أو لِيُغرِّبْ» ثم قال في ترجمة ثالثة: (باب الرخصة في ذلك في البيوت) وهذا يفيد أن رأيه في هذه المسألة كرأي الترمذي إعمالا لحديث ابن عمر .

وأما ابن ماجه فكان واضحا في ترجمتيه كالنسائي، فقال في الأولى: (باب النهي عن استقبال القبلة بالغائط والبول) وقال في الثانية: (الرخصة في ذلك في الكنيف وإباحته، دون الصحاري)

هذا ولبحث هذه المسألة بقية أسأل الله سبحانه الإعانة على إتمامها، وأشرع في سياق نماذج من فقه هؤلاء الأئمة، تكملة وتطبيقا لما سبق في الورقات السابقة .

المبحث الرابع

نماذج من أحكام الأحاديث التي ليست على شرط مسلم:

- أحاديث نقض الوضوء من مس الذكر .

لم يرو مسلم حديثا في نقض الوضوء من مس الذكر . ولهذا لنا أن نقول إنه لا يرى مسه ناقضا للوضوء . وكذلك فعل البخاري فإنه لم يرو في هذا الباب شيئا .

أما أصحاب السنن الأربعة، فذهب ثلاثة منهم إلى أن نقض الوضوء من مسه منسوخ – أي منسوخ وجوبه وهم أبو داود، والنسائي، وابن ماجه:

فأما أبو داود فقد روى حديث بُسْرة بنتِ صفوان في نقض الوضوء بمسِّه، ثم أعقبه بباب الرخصة في ذلك .

وكذلك فعل النسائي فقال: «الوضوء من مس الذكر» ثم أعقبه بترجمة قال فيها:«باب ترك الوضوء من ذلك .

وقال ابن ماجه في ترجمته للحديث الأول: «باب الوضوء من مس الذكر»، ثم ترجم بعده بقوله: «باب الرخصة في ذلك».

أما الترمذي فترجم للنقض بقوله: «باب الوضوء من مس الذكر» ثم أعقبه بترجمة قال فيها: «ما جاء في ترك الوضوء من مس الذكر». وأرجح أنه يذهب إلى نقض الوضوء من مسه، لأن صيغة الترجمة لحديث بسرة فيها جزم بالوضوء من مسه، ولأنه عقب على حديث بسرة بما يفيد أن في الباب ثمانية روايات، ولأنه عقب عليه أيضا بقوله: «هذا حديث حسن صحيح» وقال: «وهو قول غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين، وبه يقول الأوزاعي والشافعي وأحمد وإسحاق». وهؤلاء المذكورون يعدهم الترمذي من أئمة أهل الحديث . أما حديث قيس بن طلق عن أبيه فكانت الترجمة «باب ما جاء في ترك الوضوء ..» وهي ترجمة تشبه حكاية الرأي المخالف، ولأنه عقب بحديث واحد في الباب، وقال: «وروي عن غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وبعض التابعين، وهو قول أهل الكوفة وابن المبارك. ولأنه قال عن حديث قيس بأنه أحسن شيء روي في هذا الباب، وهو تحسين مقيد بالباب وليس حكما مطلقا بالتحسين . وكأنه تضعيف ضمني في مقابلة قوله «هذا حديث حسن صحيح» التي نالها حديث بسرة . والله أعلم .

نقض الوضوء بلمس المرأة:

لم يرو البخاري ولا مسلم شيئا في أن لمس بشرة المرأة ناقض للوضوء، ولا في حكم القبلة للمتوضئ . والدليل على نقض الوضوء به هو قوله تعالى في آية الوضوء: «.. أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء» لمن فسر اللمس بمس بشرة المرأة، فإذا وقعت يد رجل على أي موضع من جسد امرأة،

انتقض وضوؤه، لأن اللمس معطوف على الإتيان من الغائط وهو ناقض للوضوء باتفاق . أما من فسر اللمس في الآية بأنه كناية عن الجماع الذي هو الحدث الأكبر، فيرى أن لمس بشرة المرأة لا ينقض الوضوء . ودليل عدم النقض من السنة ما روي من أن النبي صلى الله عليه وسلم قَبَّل بعض زوجاته ثم قام إلى الصلاة ولم يتوضأ من القبلة . ولم يرو البخاري ولا مسلم الحديث في القبلة الناقضة للوضوء، لأنه أُعِلَّ بالانقطاع، لأن البخاري ممن ذهب إلى أن اللمس في الآية كناية عن الجماع الموجب للحدث الأكبر أي الاغتسال، أما لمس جلد المرأة فلا يوجب حدثا أكبر ولا أصغر[1]، على الرغم من أن البخاري هو أحد من أعل حديث القبلة .

أما مسلم فليس في صحيحه ما يوضح رأيه في هذه المسألة، إلا إن اعتبرنا عدم روايته حديث القُبلة يشير إلى أن الوضوء ينقض بلمس المرأة، وهي دلالة ضعيفة، لأن الحديث مُعَل فليس على شرطه، و لعدم الاطلاع على رأيه في معنى اللمس في الآية الكريمة . لكني مع ذلك أرجح أنه يوجب الوضوء من القبلة، لأنه مذهب عامة المحدثين وجمهورهم، وسيأتي إن شاء الله من كلام الترمذي ما يؤكد هذا الترجيح .

أما أصحاب السنن، فقد ترجم أبو داود للحديث بقوله (باب الوضوء من القبلة)[2] وهي ترجمة محتملة إذا قدرنا مضافا محذوفا، أي باب حكم الوضوء من القبلة . ولكنه يطلق هذه الترجمة في أبواب لا تحتمل إلا الوجوب، كما

(١) – راجع بحث اختيارات البخاري الفقهية، لكاتب هذا البحث فإن فيه ما يثبت الاختيار للبخاري،

(٢) – كتاب الطهارة، باب ٦٩ ح رقم ١٧٨

يطلقها على أبواب منطوق الحديث فيها يدل على عدم الوجوب: فمن الأول قوله: (باب الوضوء من مس الذكر) ثم أعقبه بقوله: (باب الرخصة في ذلك) ومقابل الرخصة هو الوجوب، وقوله (باب الوضوء من لحوم الإبل) ثم لم يرو إلا الحديث الذي يوجب الوضوء منها . ومن الثاني قوله: (باب الوضوء من مس اللحم النيئ وغسله) روي فيه بسنده أن النبي صلى الله عليه وسلم «مر بغلام يسلخ شاة فقال له: تنحَّ حتى أريك، فأدخل يده بين الجلد واللحم ... ثم مضى فصلى بالناس ولم يتوضأ» قال أبو داود: (زاد عمرو في حديثه: «يعني لم يمس ماء) فمنطوق الحديث هنا يفيد عدم الوجوب، كما يفيد أن الوضوء هنا يراد به غسل اليد .

والذي أراه في هذه المسألة أن أبا داود لا يرى الوضوء من القبلة، من عرضه الأحاديث وتعليقه عليها . فقد روى في هذا الباب حديثين، أعل أحدَهما وحكى علة الثاني، ثم نفاها:

الحديث الأول من طريق (سفيان – هو الثوري– عن أبي روق، عن إبراهيم التيمي،عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قبَّلها ولم يتوضأ) . قال أبو داود: «وهو مرسل، إبراهيم التيمي لم يسمع من عائشة شيئا . قال أبو داود: مات إبراهيم التيمي ولم يبلغ أربعين سنة، وكان يُكنَّى أبا أسماء».

وروى الحديث الثاني (من طريق وكيع عن الأعمش عن حبيب عن عروة عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قبَّل امرأة من نسائه ثم خرج إلى الصلاة ولم يتوضأ، قال عروة: فقلت لها: مَن هي إلا أنت ؟ فضحكت) وذكر أن زائدة وعبد الحميد الحماني تابعا وكيعا عن الأعمش . ثم حكى نقد يحيى

القطان حديثين للأعمش عن حَبيب، وقوله عنهما إنهما لا شيء، أحدهما حديث القبلة . ثم تكلم عن العلة التي ضُعِّف بها هذا الحديث فقال: « ورُوي عن الثوري قال: ما حدثنا حبيب إلا عن عروة المزني . يعني لم يحدثهم عن عروة بن الزبير بشيء . قال أبو داود: وقد روى حمزة الزيات عن حبيب عن عروة بن الزبير حديثا صحيحا» .

فنقْدُ يحيى القطان وما روي عن الثوري، كلاهما تضعيف للحديث إما للانقطاع لأن حبيبا لم يلقَ ابنَ الزبير، أو للجهالة لأن عروة الذي في إسناد الأعمش ليس هو عروة بن الزبير الثقة الفقيه ابن أخت أم المؤمنين عائشة، ولكنه عروة المزني الذي قال عنه في التقريب لابن حجر: «شيخ لحبيب بن أبي ثابت، مجهول»

ويُلحظ في كلام أبي داود الأخير أنه نفى العلة بأمرين: أولهما: أنه نقل كلام الثوري الذي يُستدل به على تأكيد ضعف السند لجهالة عروة المزني نقله بصيغة التمريض . وثانيهما أنه أثبت أن حبيب بن أبي ثابت قد ثبت سماعه من عروة بن الزبير في حديث صحيح .

فهل نستدل من هذا التصرف من أبي داود على أن رأيه أن مس جسد المرأة ومنه القبلة لا ينقض الوضوء ؟ هذا ما أرجحه، وهو ما رجحه الشيخ أحمد شاكر رحمه الله في تعليقه على سنن الترمذي[1] ويؤيده ما سيأتي في رواية ابن ماجه بتصريحه بنسب عروة وأنه ابن الزبير لا المزني . كما أن رواية أحمد في المسند فيها هذا التصريح . والله أعلم .

(١) - ١ / ١٣٥ في الطهارة . باب ما داء من ترك الوضوء من القبلة ..

أما الترمذي فقد ترجم له بقوله: (باب ما جاء في ترك الوضوء من القُبلة) وبعد أن روى حديث وكيع عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن عروة عن عائشة، ذكر أنه قول سفيان الثوري وأهل الكوفة . أما مالك بن أنس والأوزاعي والشافعي وأحمد وإسحاق فقالوا:في القبلة الوضوء، ثم قال: «وإنما ترك أصحابنا حديث عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم لأنه لم يصح لحال الإسناد» ويعني «بأصحابنا» أهل الحديث الذين سبق ذِكر بعضِهم، ولا شك أن الترمذي يرى ما يراه أصحابه، ولهذا بعد أن أعل حديث إبراهيم التيمي أيضا بالانقطاع وحكى تضعيف النقاد للحديث الثاني قال: «إنه لا يصح في هذا الباب شيء: .

لكن النسائي وابن ماجه قد صرحا برأيهما في أن القبلة لا تنقض الوضوء:

فأما النسائي فقد ترجم بقوله: (ترك الوضوء من القُبلة) ثم روى بسنده حديث إبراهيم التيمي عن عائشة: «أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبل بعض أزواجه ثم يصلي ولا يتوضأ». (قال أبو عبد الرحمن: ليس في هذا الباب حديث أحسن من هذا الحديث وإن كان مرسلا، وقد روى هذا الحديثَ الأعمشُ عن حبيب بن أبي ثابت عن عروة عن عائشة . قال يحيى القطان: حديث حبيب عن عروة عن عائشة هذا، وحديث حبيب عن عروة عن عائشة «تصلي وإن قطر الدم على الحصير»، لاشيء).

وهكذا نرى أن الإمام النسائي احتج بالحديث المرسل مما سوَّغ له أن يترجم بترك الوضوء من القبلة، لأن المتصل قد أعله يحيى القطان، ولم يذكر في الباب غير هذين الحديثين . وربما كان مَرَدَّ احتجاجه بالمرسل إلى

له شاهدا من القرآن وهو ما ورد من لمس النساء في آية الوضوء مما يجعلنا نرجح أنه يرى أن المراد باللمس فيها هو الجماع .

أما ابن ماجه فكانت ترجمته مثل ترجمة أبي داود (باب الوضوء من القبلة) لكنه كان يرى عدم الوضوء منها، لأنه روى حديث وكيع عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن عروة بن الزبير عن عائشة، ولم يذكر فيه علة، ثم روى بعده حديثا آخر متابعا له من طريق حجاج بن أرطاة عن عمرو بن شعيب عن زينب السهمية عن عائشة «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ ثم يقبل ويصلي ولا يتوضأ، وربما فعله بي». ولم يرو غير هذين الحديثين والأخير منهما وإن ضعفه العلماء إلا أنه يوضح لنا رأي ابن ماجه في هذه المسألة .

ولا أسترسل في ذكر النماذج التي تثبتها أحاديث مختلف في صحتها، لأنها من شرط كتب السنن، وتختلف آراؤهم حولها، وهي كثيرة، منها ما جاء في زكاة الحلي، وزكاة مال اليتيم وفي كثير من المسائل الفقهية في الأبواب المختلفة . ونشرع في عرض مسائل مما رواه مسلم مقارنا رأيه برأي باقي أصحاب الكتب الستة .

المبحث الرابع:

نماذج من فقه مسلم مما رواه مقارنا ببقية الستة .

١ - سؤر الكلب:

روى الإمام مسلم حديث أبي هريرة برواياته المتعددة بزيادة االتتريب وبدونه، وبالأمر بإراقة ما في الإناء، وبدونه . فبدأ الباب برواية بسنده (عن علي بن مُسهر أخبرنا الأعمش عن أبي رَزين وأبي صالح عن أبي هريرة قال:قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إ ذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فَليُرقْه، ثم لِيَغْسله سبع مرار») ثم رواه من طريق إسماعيل بن زكريا عن الأعمش بإسناد الأعمش السابق ولم يقل «فليرقه»، ثم رواه من طريق مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة بلفظ «إذا شرب الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبع مرات « ثم رواه بزيادة التتريب في الغسلة الأولى من طريق ابن سيرين عن أبي هريرة، وبزيادة التتريب أيضا لكن في المرة الثامنة وزيادة الترخيص في كلب الصيد وكلب الغنم من طريق مطرف بن عبد الله عن ابن المغفل مرفوعا، وفي بعض روايات هذا الحديث إضافة كلب الغنم.

والذي يبدو لي بناء على أنه يقدم في الباب أقوى رواياته – أنه يقول بنجاسة الكلب وغسله سبع مرات دون إراقة ودون تتريب، لأن الرواية اضطربت فيهما . قال ابن حجر: «ولم يقع في رواية مالك التتريب، ولم يثبت في شيء من الروايات عن أبي هريرة إلا عن ابن سيرين، على أن بعض أصحابه لم يذكره» وفي الرواية عن ابن سيرين خلاف في محل الغسل».

أما البخاري فقد روى حديث أبي هريرة من طريق مالك بالإسناد نفسه الذي سبق في رواية مسلم عن مالك، ولفظ البخاري: «إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبعا» ولم يترجم له ترجمة مفردة، بل جاءت الترجمة معطوفة على غيرها فقال: (باب الماء الذي يُغسل به شعر الإنسان وكان عطاء لا يرى بأسا أن يُتخذ منها الخيوط والحبال . وسؤر الكلاب وممرها في المسجد، وقال الزهري: إذا ولغ في إناء ليس له وَضوء غيره - يتوضأ به . وقال سفيان: هذا الفقه بعينه، يقول الله تعالى: «فلم تجدوا ماءً فتيمموا»، وهذا ماء . وفي النفس منه شيء: يتوضأ به ويتيمم») ورأيُ البخاري هنا مثلُ رأي الإمام مالك في طهارة الكلب، ووجوب غسل الإناء الذي ولغ فيه سبعا، تعبدًا وامتثالا للحديث. وفي هذا الباب روى البخاري أحاديث استدلالا على طهارة الكلب . وقد صرح الحافظ ابن حجر برأي البخاري هذا في أكثر من موضع: فيقول في شرحه الترجمة: «والظاهر من تصرف المصنف أنه يقول بطهارته»، ويقول في رواية سقاية الكلب العطشان: «استدل به المصنف على طهارة سؤر الكلب»، ويقول في رواية كلب الصيد المعلم: «وإنما ساق المصنف هذا الحديث هنا ليستدل به لمذهبه في طهارة سؤر الكلب»[1]

أما أصحاب السنن فقد ترجم له أبو داود بقوله: (باب الوضوء بسؤر الكلب) وصدر الباب برواية الحديث من طريق محمد بن سيرين، ولفظه: «طهور إناء أحدكم إذا ولغ فيه الكلب أن يُغسل سبع مرار أولاهن بتراب» وهذا اللفظ صريح في نجاسة الإناء من أثر نجاسة سؤر الكلب، وترجيح التتريب في

(١) فتح الباري ١ / ٢٧٢، ٢٧٨، ٢٧٩ .

الغسلة الأولى على رواية قتادة عن ابن سيرين وفيها التتريب في الغسلة السابعة، ثم أشار إلى أن عددا من الرواة عن أبي هريرة لم يذكروا التتريب منهم أبو صالح، وأبو رزين، والأعرج، وثابت الأحنف، وهمام بن منبه، وأبو السدي عبد الرحمن . وكأنه أراد تقوية التتريب، فذكر الرواية عن ابن مغفل مرفوعا وفيها التتريب من طريق شيخه أحمد بن حنبل، وإن كان ابن مغفل ذكر التتريب في الثامنة .

وأما الترمذي فقد ترجم له بقوله: (باب ما جاء في سؤر الكلب) واقتصر على رواية الحديث من طريق أيوب عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة مرفوعا: «يُغسل الإناء إذا ولغ فيه الكلب سبع مرات أولاهن بالتراب، وإذا ولغت فيه الهرة غُسل مرة» وقال: هذا حديث حسن صحيح، ثم نبه إلى أن هذا الحديث روي عن أبي هريرة من غير وجه ولم يُذكر فيه «إذا ولغت فيه الهرة..» ثم قال: وفي الباب عن ابن مغفل . فالترمذي موافق لأبي داود في رأيه.

وأما النسائي فقد ترجم لهذا الحديث ترجمتين: الأولى «باب سؤر الكلب» ولم يذكر فيها التتريب لكنه ذكر الإراقة، من رواية أبي مسهر عن الأعمش عن أبي رزين وأبي صالح عن أبي هريرة مرفوعا، ولفظه: «إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليرقه، ثم ليغسله سع مرات». والترجمة الثانية (باب تعفير الإناء بالتراب من ولوغ الكلب فيه) بدأ في هذا الباب برواية حديث عبد الله بن مغفل من طريقين، وفيها «وعفروه الثامنة بالتراب»، ثم قال «خالفه أبو هريرة فقال إحداهن بالتراب» ثم روى حديث أبي هريرة من طريق خِلاس عن أبي رافع عنه، ومن طريق قتادة عن ابن سيرين عنه . ولفظهما: «فليغسله سبع مرات

أولاهن بالتراب» وليس فيهما: «إحداهن». ثم ترجم بعده (باب سؤر الهرة) وروى فيه حديث أبي قتادة عن الهرة «إنها من الطوافين عليكم والطوافات» تأكيدا لطهارة سؤرها، ونفيا لما جاء في حديث أبي هريرة من الزيادة بشأنها .

وهذا التصرف من النسائي يوضح أنه يرى نجاسة سؤر الكلب ووجوب إراقة ما فيه، ثم وجوب غسله سبع مرات الأولى منهن بالتراب .

وأما ابن ماجه فكانت ترجمته: (باب غسل الإناء من ولوغ الكلب) روى فيه أربعة أحاديث ثلاثة منها ليس فيها التتريب، ورواية عبد الله بن مغفل وفيها التتريب:

الرواية الأولى: من طريق أبي معاوية عن أبي رزين قال: (رأيت أبا هريرة يضرب جبهته بيده ويقول: يا أهل العراق، أنتم تزعمون أني أكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، ليكون لكم المهنأ وعليَّ الإثم . أشهد لسمعتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبع مرات»)

ونلحظ أن هذه الرواية فيها من الزيادة ما ليس في غيرها، لأنها اقتصرت على رواية أبي رزين دون أن تجمع معه أبا صالح كما رأينا في الروايات السابقة، حيث يقتضيها الجمع أن يُقتصر على موضع الاتفاق بين الراويين . والزيادة هنا توضح سبب رواية هذا الحديث .

الرواية الثانية: من طريق مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعا:« إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبع مرات»

والرواية الثالثة: من طريق مطرف عن ابن مغفل مرفوعا: «إذا ولغ الكلب في الإناء فاغسلوه سبع مرات وعفروه الثامنة بالتراب»

والرواية الرابعة من طريق نافع عن ابن عمر مرفوعا مثل لفظ مالك.

وتشير ترجمة ابن ماجه وما ورد فيها إلى وجوب غسل الإناء سبعا دون التتريب، كما تشير إلى نجاسة الكلب، لأنه ترجم في الباب بعد هذا بقوله (باب الوضوء بسؤر الهرة والرخصة في ذلك) والرخصة مقابلة للوجوب في الترجمة السابقة، والسبب في الرخصة هو أن الهرة من الطوافين عليكم والطوافات كما ورد في حديث أبي قتادة الذي رواه، وما رواه من حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الهرة لا تقطع الصلاة، لأنها من متاع البيت».

٢ - الوضوء من أكل لحم الإبل:

قال أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه: «صح عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثان: حديث جابر بن سَمُرَة وحديث البراء»:

-فأما حديث جابر فرواه مسلم بعد أن روى ما يفيد نسخ حديث الوضوء مما مسته النار، ثم روى عقبه حديث جابر من ثلاث طرق كلها عن جعفر بن أبي ثور عن جابر بن سمرة «أن رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم: أأتوضأ من لحوم الغنم؟ قال: إن شئت فتوضأ وإن شئت فلا توضأ . قال: أتوضأ من لحوم الإبل ؟ قال: نعم فتوضأْ من لحوم الإبل ..«الحديث . فكأنه يستثني أكل لحم الإبل من النسخ العام لعدم الوضوء مما مسته النار . قال

إسحق ابن راهويه: «وأما لحم الجزور فإنه يتوضأ منه على كل حال، لما استثني من جميع ما مسته النار، وذلك أن الوضوء مما مست النار أولا، ثم رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ذلك في كل ما مست النار إلا لحم الجزور»[1] .

ولم يرو مسلم حديث البراء بن عازب،وهو الحديث الثاني المشار إليه في كلام أحمد وإسحاق .

أما أبو داود والترمذي فاقتصرا على رواية حديث البراء بن عازب قال: سُئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الوضوء من لحوم الإبل فقال «توضأوا منها، وسئل عن لحوم الغنم فقال: «لا توضأوا منها»... الحديث . وترجم أبو داود لهذا الحديث بقوله: باب الوضوء من لحوم الإبل، وروى فيه أيضا حكم الصلاة في مبارك الإبل ومرابض الغنم . لكن الترمذي أشار إلى حديث جابر بقوله: «وفي الباب عن جابر بن سمرة وأسيد بن حضير»، ثم أعل رواية أسيد بن حضير وقوَّى، حكم الوضوء من أكل لحوم الإبل بقوله:«قال إسحاق: صح في هذا الباب حديثان» وذكر ما سبق نقله عن أحمد وإسحاق .

أما ابن ماجة فروى حديث جابر والبراء، وحديث أسيد بن حضير الذي أعله الترمذي، ولم يرو شيئا خلاف ما رواه، وترجم لها بقوله: باب ما جاء في الوضوء من أكل لحوم الإبل .

أما البخاري والنسائي فلم يذهبا إلى الوضوء من أكل لحوم الإبل فلم يرويا شيئا من هذه الأحاديث، خلافا لما عليه مذهب أهل الحديث .

(١) – مسائل أحمد وإسحاق ٢ / ٤٠٦ – ٤٠٧ مسألة ١١٠ .

٣ - إمامة القاعد وما جاء في متابعة المأمومين في قعوده: روى مسلم من طريق سفيان بن عيينة عن الزهري قال: سمعتُ أنس بن مالك يقول: «سقط النبي صلى الله عليه وسلم عن فرس فجُحِش شقه الأيمن، فدخلنا عليه نعوده، فحضرت الصلاة فصلى بنا قاعدا، فصلينا وراءه قعودا، فلما قضى الصلاة قال: إنما جعل الإمام ليؤتم به: فإذا كبر فكبروا، وإذا سجد فاسجدوا، وإذا رفع فارفعوا، وإذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا: ربنا ولك الحمد، وإذا صلى قاعدا فصلوا قعودا أجمعون»

ثم ذكر متابعات لسفيان عن الليث، ومعمر كلاهما عن ابن شهاب بنحوه، ثم رواه من طريق يونس عن ابن شهاب، ومن طريق معن بن عيسى عن مالك بنحو حديثهما بزيادة: «فإذا صلى قائما فصلوا قياما».

وروى مسلم بعد ذلك حديث عائشة وجابر وفيهما ما يوضح أن النبي صلى الله عليه وسلم عند ما أمهم قاعدا صلوا خلفه قياما، فأشار إليهم بالجلوس.

ثم روى الإمام مسلم بعد ذلك من حديث عائشة في مرض النبي صلى الله عليه وسلم الذي توفي فيه ما يفيد نسخ الأمر المتقدم بالأمر بقعودهم، لأن فيه: «وكان أبو بكر يصلي وهو قائم بصلاة النبي صلى الله عليه وسلم، والناس يصلون بصلاة أبي بكر والنبي صلى الله عليه وسلم قاعد». وحينئذ يحق لنا أن نقول: إن رأي مسلم في هذه المسألة أن من اقتدى بإمام قاعد والمأموم قادر على القيام يجب علي المأموم القيام، ولا يتابع إمامه في القعود.

وهذا هو رأي البخاري أيضا، فقد بدأ الأحاديث في (باب إنما جُعل الإمام ليُؤتم به) برواية حديث عائشة في المرض الأخير للنبي صلى الله عليه وسلم

وفيه «فجعل أبو بكر يصلي وهو يأتم بصلاة النبي صلى الله عليه وسلم، والناس بصلاة أبي بكر والنبي صلى الله عليه وسلم قاعد»، ثم روى بعد ذلك حديثين أحدهما عن عائشة والثاني عن أنس رضي الله عنهما وفي آخر الحديثين «وإذا صلى جالسا فصلوا جلوسا» وفي حديث أنس زيادة «أجمعون».

وظاهر النظر في هذا السياق أن البخاري يرى وجوب متابعة الإمام في القعود، لأنه أتى بهذين الحديثين بعد الحديث الذي ابتدأ به الباب والذي يثبت أن الإمام في هذه الصلاة هو النبي صلى الله عليه وسلم، وأن أبا بكر كان مقتديا به والناس يقتدون بصلاة أبي بكر وهم غير جالسين لولا أن البخاري عقب على الحديث الأخير بقوله (قال أبو عبد الله: قال الحميدي: قوله «إذا صلى جالسا فصلوا جلوسا» هو في مرضه القديم، ثم صلى بعد ذلك النبي صلى الله عليه وسلم جالسا والناس خلفه قياما، لم يأمرهم بالقعود، وإنما يُؤخذ بالآخر فالآخر من فعل النبي صلى الله عليه وسلم) ورضيه البخاري فلم يعقب عليه، فهذا القول إذن رأيه كما هو رأي مسلم .

أما أصحاب السنن فإن أبا داود يرى أن متابعة المأموم لإمامه القاعد لم تنسخ بل يلزم المأموم بالقعود . فقد روى في(باب الإمام يصلي من قعود) عن أنس وجابر رضي الله عنهما الأمر بالقعود في المرض الأول نتيجة السقوط من الفرس، ثم رواه عن أبي هريرة بدون حادثة الفرس كذلك ولفظها: «صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيته وهو جالس فصلى وراءه قوم قياما، فأشار إليهم أن اجلسوا، فلما انصرف قال: «إنما جعل الإمام ليؤتم به، فإذا ركع فاركعوا، وإذا رفع فارفعوا، وإذا صلى جالسا فصلوا جلوسا» ثم روى عن

جابر قال: «اشتكى النبي صلى الله عليه وسلم فصلينا وراءه وهو قاعد وأبو بكر يكبر ليسمع الناس تكبيره» وختم الباب بحديث أعله بالانقطاع أن أسيد بن حضير مرض فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم يعوده فقالوا يا رسول الله إن إمامنا مريض . فقال: «إذا صلى قاعدا فصلوا قعودا».

فلم يرو أبو داود إلا أحاديث الأمر بالمتابعة في القعود، وأما حديث عائشة الذي يستدل به على أن المتابعة في القعود قد نسخت، فلم يذكر روايتها التي تفيد النسخ .

وترجم الترمذي لهذه المسألة بقوله: (باب ما جاء إذا صلى الإمام قاعدا فصلوا قعودا)

روى فيه عن أنس قصة السقوط من ظهر الفرَس، وفيه الأمر بالمتابعة في القعود، ثم قال: وفي الباب عن عائشة وأبي هريرة وجابر وابن عمر ومعاوية، ثم حكم على حديث أنس بأنه حسن صحيح . ثم أتبعه بترجمة قال فيها (باب منه) روى فيه عن عائشة قالت: «صلى رسول الله خلف أبي بكر في مرضه الذي مات فيه قاعدا» وقال عنه: حديث عائشة حديث حسن صحيح غريب. ثم قال: وروي عنها «أن النبي صلى الله عليه وسلم قال:إذا صلى الإمام جالسا فصلوا جلوسا»، وروي عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج في مرضه وأبو بكر يصلي بالناس، فصلى إلى جنب أبي بكر، والناس يأتمون بأبي بكر، وأبو بكر يأتم بالنبي صلى الله عليه وسلم «وروي عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى خلف أبي بكر قاعدا . وروي عن أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى خلف أبي بكر وهو قاعد، ثم روى حديث أنس هذا .

ولعل الترمذي يريد أن يبين أن اختلاف الروايات عن الصحابة في هذه المسألة بين آمرة بالاقتداء بالإمام في القعود، وساكتة عنه وتعددت الروايات عن عائشة بالأمر بمتابعة الإمام في قعوده، كما جاء عنها خلاف ذلك، وكذلك عن أنس . لكن ذكره الاختلاف تعليقا ثم روايته حديث أنس التي تفيد أن النبي صلى الله عليه وسلم كان قاعدا مقتديا بأبي بكر بسنده والحكم عليه بأنه حسن صحيح ينفي نسخ متابعة الإمام القاعد .

ومن العرض السابق، أرى أن الترمذي يرجح قول من أخذ بوجوب المتابعة في القعود، وأنه هذا الحكم لم ينسخ .

أما النسائي فقد ترجم لهذه المسألة ترجمتين: قال في الأولى: (الائتمام بالإمام) روى فيه عن ابن عيينة عن الزهري عن أنس حديث الوقوع من ظهر الفرس لكن ليس فيه الأمر بالمتابعة في القعود، ولفظه: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سقط من فرس على شِقه الأيمن، فدخلوا عليه يعودونه، فحضرت الصلاة، فلما قضى الصلاة قال «إنما جُعل الإمام ليُؤتم به، فإذ ركع فاركعوا، وإذا سجد فاسجدوا، وإذا قال: سمع الله لمن حمده فقولوا: ربنا لك الحمد»

وقال في الترجمة الثانية: (الائتمام بمن يأتم بالإمام) روى فيها أحاديث من بينها حديث عائشة «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر أبا بكر أن يصلي بالناس قالت: وكان النبي صلى الله عليه وسلم بين يدي أبي بكر، فصلى قاعدا وأبو بكر يصلي بالناس والناس خلف أبي بكر» ثم روى عن جابر: «صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر، وأبو بكر خلفه، فإذا كبر رسول الله صلى الله عليه وسلم كبر أبو بكر يسمعنا»[1]

(١) – هذا ما وجدته في سنن النسائي بشرح السيوطي وحاشية السندي، ط . دار الحديث بالقاهرة بدون تاريخ .

ثم رجعت إ لى طبعة المكنز الإسلامي فوجدت اختلافا في الترجمة وما روي فيها: فطبعة المكنز فيها ترجمة واحدة هي (باب الائتمام بالإمام يصلي قاعدا) وأول حديث فيها ليس من طريق ابن عيينة، بل من طريق مالك عن ابن شهاب عن أنس، ولفظه: «إنما جعل الإمام ليؤتم به: فإذا صلى قائما فصلوا قياما، وإذا ركع فاركعوا، وإذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا ولك الحمد، وإذا صلى جالسا فصلوا جلوسا أجمعون»

ثم روى حديث عائشة في مرض النبي صلى الله عليه وسلم مطولا من طريقين: الأول من طريق الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عنها، وفي آخره: «فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى قام عن يسار أبي بكر جالسا، وأبو بكر قائما . فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بالناس جالسا، وأبو بكر قائما، يقتدي أبو بكر برسول الله، والناس يقتدون بصلاة أبي بكر». والطريق الثاني «ابن مهدي عن زائدة عن موسى بن أبي عائشة عن عبيد الله بن عبد الله قال: دخلت على عائشة فقلت: ألا تحدثيني عن مرض رسول الله صلى الله عليه وسلم» فساق الحديث بنحو ما تقدم عنها إلا أنه قال في آخره «فأجلساه إلى جنبه، فجعل أبو بكر يصلي قائما والناس يقتدون بصلاة أبي بكر، ورسول الله يصلي قاعدا». وقد أوضح الطريق الأول الإجمال الذي في قوله: «فأجلساه إلى جنبه» أنه الجانب الأيسر، لا الأيمن، ففي الأول يكون الإمام هو رسول الله صلى الله عليه وسلم، وفي الثاني يكون الإمام هو أبو بكر رضي الله عنه

وعلى هذا يمكن القول بأن رأي النسائي رحمه الله في هذه المسألة هو رأي البخاري ومسلم، لأنه الحديث المتأخر فيكون ناسخا .

بقي ابن ماجه رحمه الله الذي ترجم لهذه المسألة بقوله:باب ما جاء في صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرضه) وروى حديث عائشة السابق وفي آخره: «فجاء حتى أجلساه إلى جنب أبي بكر، فكان أبو بكر يأتم بالنبي صلى الله عليه وسلم، والناس يأتمون بأبي بكر «ثم روى بعده ثلاثة أحاديث متابعات لهذا الحديث في تأكيد أن الإمامة كانت للنبي صلى الله عليه وسلم في مرضه، آخرها كان عن ابن عباس من طريق وكيع عن إسرائيل عن أبي إسحق عن الأرقم بن شرحبيل. والذي يعنينا في هذه الرواية من حيث معرفة رأي ابن ماجه هو نقله عن وكيع في نهاية الحديث قال: «قال وكيع: وكذا السنة . قال: فمات رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرضه ذلك»

ولم يرو في هذا الباب شيئا عن قصة الوقوع من الفرس، لكنه عقد ترجمتين بعد هذه الترجمة: الأولى: «ما جاء في صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم خلف رجل من أمته» وفيه أنه صلى خلف عبد الرحمن بن عوف . والثانية «باب ما جاء في إنما جعل الإمام ليؤتم به» روى فيه قصة الوقوع من الفرس من ثلاث طرق، وفي آخر كل منها جملة «وإذا صلى جالسا فصلوا جلوسا» أو ما يؤدي معناها من القعود .

والترجمة الأولى ربما جاء بها لدفع ما يتوهم من منع إمامة المفضول للفاضل، لكن الترجمة الثانية هل تعني أن ابن ماجة يأخذ بعمومها بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم، وأن تأخيرها في الترتيب قد يكون دليل ميله لمن يقول بوجوب المتابعة في القعود ؟

الاحتمال وارد، ولكني أنبه إلى ما سبق أن ذكرته من أن تأخير الترجمة في الدلالة على الرخصة أو النسخ ليس منهجا ملتزما عند أصحاب السنن[1]، إضافة إلى أن تعليق ابن ماجه عن وكيع بان قيام المأمومين بالإمام القاعد هو السنة وهو الأخير من الأمرين يفيد أن ابن ماجه يرى هذا الرأي . والله أعلم .

٤ - القسامة:

الرأي الفقهي عند مسلم يظهر بوضوح في هذه المسألة أكثر من غيرها لسببين:

الأول: منهجه في عرض أحاديثها، والثاني أنه تناول أحاديثها في كتابه «التمييز» .

وموضوع الخلاف في القسامة لمن يرى شرعيتها في أمرين: من الذي يبدأ بالحلف أو اليمين، هل أولياء الدم وهم المدعون، أم المدعى عليهم القتل ؟ والأمر الثاني هل القسامة توجب القَوَد، أم لا قود فيها وتجب الدية ؟

ونبدأ بعرض مسلم للقسامة في صحيحه[2]:

فقد بدأ الرواية من طريق ليث، عن يحيى «هو ابن سعيد عن بُشَير بن يسار عن سهل بن أبي حَثْمةَ قال يحيى: وحسبت قال وعن رافع بن خديج أنهما قالا: خرج عبد الله بن سهل بن زيد ومحيّصة بن مسعود بن زيد حتى إذا كانا بخيبر ...»

(١) - راجع ص ٨ من هذا البحث .

(٢) - صحيح مسلم طبع المكنز ٢/ ٧٣٠ كتاب القسامة والمحاربين والقصاص ح من ٤٤٣٤- ٤٤٤٤، وبشرح النووي كتاب القسامة ١١/ ١٤٣ - ١٥٣،

ووجه الشاهد لمن يبدأ بالأيمان – وأيضا في القوَد إذا ثبت أن القتل كان عمدا – هو قوله صلى الله عليه وسلم: «أتحلفون خمسين يمينا فتستحقون صاحبكم أو قال قاتلكم ؟ قالوا: وكيف نحلف ولم نشهد ؟ قال: أتبرئكم يهود بخمسين يمينا ؟ قالوا: وكيف نقبل أيمان قوم كفار. فلما رأى ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطى عَقله»

وقد روى مسلم متابعات لليث عن يحيى من حديث حماد بن زيد، وبشر بن المفضل، وابن عيينة، وعبد الوهاب الثقفي، وسليمان بن بلال، وهشيم . كل هؤلاء رَوَوْا عن يحيى مثل رواية الليث عنه .

وفي آخر الرواة عن يحيى ذكر رواية محمد بن عبد الله عن أبيه، «عن سعيد بن عُبيد حدثنا بُشَير بن يسار الأنصاري عن سهل بن أبي حثمة الأنصاري أنه أخبره أن نفرا منهم انطلقوا إلى خيبر فتفرقوا فيها فوجدوا أحدهم قتيلا وساق الحديث وقال فيه «فكره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يُبطل دمه، فوداه مائة من إبل الصدقة»

فاختصار مسلم رواية رواية سعيد بن عُبيد بقوله «وساق الحديث» هو إسقاط لما يراه مسلم علة في هذا الحديث لمخالفة سعيد بن عبيد روايات الثقات قبله، لكنه في كتابه التمييز أثبت ما حذفه هنا، فلنستعرض ما في التمييز.

ذكر الإمام مسلم حديث سعيد بن عبيد في كتابه التمييز تحت عنوان (ذكر الأخبار التي نُقلت على الغلط في متونها) قال مسلم: «ومن الحديث الذي نُقل على الوهم في متنه ولم يحفظ: حدثنا بن نمير، ثنا أبي، ثنا سعيد بن عبيد، ثنا بشير بن يسار الأنصاري عن سهل بن أبي حثمة أنه أخبره أن نفرا منهم انطلقوا

إلى خيبر فتفرقوا فيها، فوجدوا أحدهم قتيلا، فقالوا للذين وجدوه عندهم: قتلتم صاحبنا . قالوا: ما قتلنا وما علمنا . فانطلقوا إلى نبي الله صلى الله عليه وسلم فقالوا: يا رسول الله أتينا خيبر فتفرقنا فيها فوجدنا أحدنا قتيلا، فقلنا للذين وجدناه عندهم: قتلتم صاحبنا. قاوا: ما قتلنا ولا علمنا. قال: تجيئون بالبينة على الذين تدعون عليهم ؟ قالوا: ما لنا بينة . قال: فيحلفون لكم . قالوا: لا نقبل أيمان يهود . فكره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يُطلَّ[1] دمه، فوداه رسول الله صلى الله عليه وسلم مائة من إبل الصدقة .

وقال عقب رواية خبر ابن عبيد: «قال أبو الحسين: هذا خبر لم يحفظه سعيد بن عبيد على صحته، ودخله الوهم حتى أغفل موضع حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم على جهته . وذلك أن في الخبر حكم النبي صلى الله عليه وسلم بالقسامة، أن يحلف المُدَّعون خمسين يمينا ويستحقون قاتلهم، فأبوا أن يحلفوا، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: تبرئكم يهود بخمسين يمينا، فلم يقبلوا أيمانهم، فعند ذلك أعطى النبي صلى الله عليه وسلم عقله . وسنذكر هذا الخبر بخلاف ما روى سعيد:»

فذكر الأخبار التي سبقت روايتها في صحيحه من طريق يحيى بن سعيد عن بُشير بن يسار، وأضاف ثلاث روايات أخرى من غير طريق بشير، ثم علق على هذه الآثار بقوله:

«قال أبو الحسين: فقد ذكرنا جملة من أخبار أهل القسامة في الدم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكلها مذكور فيها سؤال النبي صلى الله

(١) – أي يذهب دمه هذرا دون قصاص أو دية . وقوله: «فوداه» أي دفع دِيَته .

عليه وسلم إياهم قسامة خمسين يمينا، وليس في شيء من أخبارهم أن النبي صلى الله عليه وسلم سألهم البينة إلا ما ذكر سعيد بن عبيد في خبره، وترك سعيد القسامة في الخبر فلم يذكره . وتواطؤ التي ذكرناها بخلاف رواية سعيد يقضي على سعيد بالغلط والوهم في خبر القسامة .

«وغير مشكل على من عقل التمييز من الحفاظ من نَقلة الأخبار ومن ليس كمثلهم أن يحيى بن سعيد أحفظُ من سعيد بن عبيد، وأرفع منه شأنا في طريق العلم وأسبابه . فلو لم يكن إلا خلاف يحيى إياه حين اجتمعا في الرواية عن بُشير بن يسار لكان الأمر واضحا في أن أوْلاهما بالحفظ يحيى بن سعيد ودافع لما خالفه . غير أن الرواة قد اختلفوا في موضعين من هذا الخبر سوى الموضع الذي خالف فيه سعيد: وهو أن بعضهم ذكر في روايته أن النبي صلى الله عليه وسلم بدأ المدعين بالقسامة، وتلك رواية بشير بن يسار ومن وافقه عليه، وهي أصح الروايتين وقال الآخرون: بل بدأ بالمدعى عليهم للسؤال ذلك، والموضع الآخر أن النبي صلى الله عليه وسلم وَدَاهُ من عنده، وهو ما قال بُشير في خبره ومَن تابعه .

وقال فريق آخر: بل أغرم النبي صلى الله عليه وسلم يهودَ الدية «ثم ختم مسلم تعقيبه بقوله: وحديث بشير- يعني ابن يسار أقوى الأحاديث وأصحُّها[1]»

(١) التمييز لمسلم، مطبوع مع كتاب « منهج النقد عند المحدثين للدكتور محمد مصطفى الأعظمي ص ١٩١ - ١٩٤، ح ٦٣ .

ونفيد من هذا السياق ما يأتي:

- أن مسلما ممن يرى القصاص بالقسامة إن كانت الدعوى بالعمد ووجدت شرائط القسامة من وجود عداوة أو قرينة ظاهرة وتعيين المتهم، لأنه أعني مسلما أنكر على سعيد بن عبيد أنه أغفل حكم النبي صلى الله عليه في القسامة، ثم بين هذا الحكم الذي أغفله ابن عبيد بذكره ما جاء في الروايات الصحيحة: «... أن يحلف المدعون خمسين يمينا ويستحقون قاتلهم، فأبوا أن يحلفوا» أي أنهم لو حلفوا وتم الأمر إلى اتهام واحد بعينه لاستحق أولياء القتيل قتل هذا المعين . أي الحكم حينئذ هو القصاص أو ما يعرف بالقود، بفتح القاف والواو .

- أنه يقوي ما تقرر من أنَّ منهج مسلم في صحيحه تقديم الأصح من الروايات، وأنه قد يُعل منها ما يتأخر عنها .

- أن من مسالك تعليله في صحيحه حذفه لما يعله من ألفاظ في المتن، وقد يصرح بهذا الحذف كما في صوم يوم الإثنين، حيث روي بزيادة (ويوم الخميس) فحذف الزيادة . وقد لا يصرح ويكتفي بإشارة خفية، كما فعل في حديث سعيد بن عبيد .

- أن من علامات العلة مخالفة الراوي لمن هو أوثق منه وبخاصة إن كانوا عددا من الحفاظ .

- أن أئمة الحديث مجتهدون لا يقلدون أحدا، سواء في تصحيح الأحاديث أو في فقهها .

- وأخيرا ربما كان مسلم يعرض بالبخاري الذي رضي هذا الحديث الذي أعله،واستدل به في باب القسامة ثم ساق الروايات المخالفة له للاستدلال بها في غير باب القسامة[1]. والله أعلم .

فقه أصحاب السنن في القسامة:

بعد أن عرفنا رأي مسلم ثم البخاري في القسامة نعرج على أهل السنن لنطلع على رأيهم فيها .

فأما أبو داود فقد ترجم للقسامة ترجمتين: الأولى (باب القتل بالقسامة) وواضح من هذه الترجمة أن القسامة توجب القود، لكن على رجل بعينه، وهذا التعيين ورد من طريق حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد عن بشير، وهو الحديث الأول الذي رواه أبو دود تحت هذه الترجمة، ويستدل عليه أيضا، من جملة «وتستحقون دم صاحبكم» في الحديث التالي للأول. فساق القصة وفيها: «يُقسم خمسون منكم على رجل منهم فيُدفع برُمَّته[2] ؟ قالوا: أمر لم نشهده، كيف نحلف».

ثم حكم أبو داود على سفيان بن عيينة بالوهم لأنه ترك الاستحقاق[3]. ثم روى القصة من طريق مالك عن أبي ليلى بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل عن سهل بن أبي حثمة، و فيها: «أتحلفون وتستحقون دم صاحبكم».

(١) - راجع رأي البخاري في القسامة في بحث اختيارات البخاري الفقهية .
(٢) أي القاتل بما رُبط به من حبل أو غير يسلم إلى أولياء المقتول ليقتصوا منه .
(٣) - يعني جملة «وتستحقون دم صاحبكم»

أما الترجمة الثانية فهي (باب في ترك القود بالقسامة) روى فيه حديث القسامة من طريق أبي نعيم عن سعيد بن عبيد الطائي، وهي الرواية التي استدل بها البخاري، وأعلها مسلم .

ثم روى من طريق ابن إسحاق عن محمد بن إبراهيم بن الحارث عن عبد الرحمن بن بجيد قال: «إن سهلا والله أوهم الحديث، إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب إلى يهود أنه فد وُجد بين أظهركم قتيل، فَدُوه – أي أدوا ديته – فكتبوا يحلفون بالله خمسين يمينا ما قتلناه ولا علمنا قاتلا، قال: فوداه رسول الله صلى الله عليه وسلم من عنده بمائة ناقة .

وفي رواية ثالثة من طريق الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن وسليمان بن يسار عن رجال من الأنصار أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لليهود وبدأ بهم . ومن مجموع الترجمتين ندرك أن رأي أبي داود مثل رأي البخاري في أن القسامة لا توجب إلا الدية، وهذا مخالف لمذهب مالك وأحمد مع العلم بأنه تلميذ أحمد بن حنبل وأحد الرواة لمسائله .

أما الترمذي فقد رواها في آخر أبوب الديات، روى فيه حديث القسامة من طريق الليث عن يحيى بن سعيد عن بشير، ثم ذكر متابعا لليث عن يحيى والمتابع هو يزيد بن هارون ولم يرو المتن وقال:« نحو هذا الحديث بمعناه»، لكنه اهتم بذكر الخلاف الفقهي: «قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح . والعمل على هذا الحديث عند أهل العلم في القسامة . وقد رأى بعض فقهاء المدينة القود بالقسامة . وقال بعض أهل العلم من أهل الكوفة وغيرهم إن القسامة لا توجب القود، وإنما توجب الدية»

وذِكرُ الترمذي لها في باب الديات، واختصار الروايات فيها، يشعر بميله إلى رأي من يقول بأن موجبها هو الدية لا القود .

أما النسائي فقد ذكرها بعد كتاب البيوع وما يتعلق به من شركة أو شفعة .

وقد استوعب أحاديث القسامة سواء من حيث نشأتها في الجاهلية مرويا عن ابن عباس، أو من حيث العمل بها في الإسلام. فروى بسنده عن بعض تابعي المدينة عن أبي سلمة وسليمان بن يسار وسعيد ابن المسيب ما يفيد إقرارها من النبي صلى الله على ما كانت عليه في الجاهلية . كما ذكر اختلاف الناقلين لألفاظها . وليس في تراجمه ما يفيد رأيه صراحة إلا ترجمته «باب تبدئة أهل الدم في القسامة» روى فيه روايتين، كلتاهما من طريق مالك بن أنس عن أبي ليلى وفيهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال بعد أن استمع إلى المدعين قال لهم: «إما أن يدوا صاحبكم، وإما يُؤذنوا بحرب» وكتب بذلك إلى اليهود، فأقسموا أنهم لم يفعلوا ذلك، ثم وجه الأيمان إلى أولياء الدم وفيها الاستحقاق فرفضوا اليمين، فأعطاهم الدية من عنده . وترجم بعد ذلك (باب ذكر اختلاف الناقلين لخبر سهل فيه) وكأنه انتهى من حكم القسامة، وتفرغ للصناعة الحديثية .

والذي فهمته من هذا السياق أن النسائي يرى رأي أهل المدينة في أن القسامة يجب بها القود إن توفرت شروطه، ويرجح هذا أنه أتى بحديث سعيد بن عبيد وحديث عمرو بن شعيب في آخر باب ذكر اختلاف الناقلين. والله أعلم .

أما ابن ماجه فقد روى فيها حديثين فقط تحت ترجمة محايدة (باب القسامة): أحدهما من طريق مالك عن أبي ليلى بسنده، ومتنه بنحو متن النسائي، والثاني من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وفي كليهما الاستحقاق ثم الدية .

لكنه ذكر القسامة بابا في كتاب الديات، فيترجح أنه لا قود فيها. والله أعلم.

وإتماما لمبحث القسامة أذكر رأي إمامين من شيوخ البخاري وغيره، وهما أحمد بن حنبل وإسحاق بن إبراهيم ابن راهويه، والمقارنة التي تولاها بين رأييهما في القسامة هو إسحاق بن منصور المروزي في كتابه: مسائل أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه[1]:

«قال أحمد: القسامة[2] – الذي أذهب فيه إلى حديث بُشير بن يسار: إذا كان بين القوم عداوة وشحناء، كما كان بين أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين اليهود، فوُجد فيهم القتيل فادعى أولياء المقتول على رجل منهم بعينه . ولا تكون القسامة إلا على واحد . فيقسم من أولياء المقتول خمسون رجلا بالله لفلان قتل فلانا، يحلف واحد واحد، ثم يُدفع إليهم صاجبهم فيقتلونه بصاحبهم . وهذا على حديث بُشير بن يسار . فإن نكل القوم أن يحلفوا حلف أولياء القاتل، وذلك إذا طلبه المدعون، ثم يُؤدى من بيت المال. ومما يقوي هذا خبرُ الزهري أن القسامة كانت في الجاهلية فأقرها رسول الله صلى الله عليه وسلم في الإسلام في قتيل الأنصار»

(١) – تحقيق د/ حسبن مطر البلوشي طبع الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، طبعة ثانية ٧ / ٣٥٨٣ المسألة رقم ٢٦٠٣ .

(٢) – هكذا، ولعلها: في القسامة .

وبعد أن سأل إسحاق شيخه أحمد عن فروع في القسامة وأجابه، انتقل إلى إسحاق بن راهويه:

«قال إسحاق: يعني ابن راهويه كما قال إذا كان ممن يرى القود إ ذا أقسموا على رجل أنه هو القاتل، أُقيد حينئذ في قول من يرى القود بالقسامة . فأما أنا فأذهب إلى قول عمر رضي الله عنه أنه لا قود في القسامة أبدا، ولكن يوجب بالقسامة العقل . والذين يبدؤون باليمين في القسامة أولياءُ المقتول ..».

من هذه النصوص نجد أن أحمد وقرينه إسحاق اتفقا على أن أولياء المقتول هم الذين يبدؤون الأيمان، ويختلفان في موجب القسامة في القتل العمد: هل يثبت بها القود، أو لا يثبت بها في كل الأحوال، بل موجبها الدية فقط .

وهكذا نجد أن الخلاف في القسامة وُجد بين شيوخ أصحاب الكتب الستة ومَن قبلهم إلى عصر الصحابة رضوان الله عليهم .

وقد وافق البخاري شيخه إسحاق في أن القود لا يثبت بالقسامة وأن موجبها هو الدية فقط، وخالفه في أن الأيْمان في القسامة تُوجه إلى المدعَى عليهم وهم أولياء القاتل . وخالف شيخه أحمد في الأمرين .

الخاتمة:

في نهاية هذا البحث أذكر من نتائجه ما يلي:

- أن مذهب المحدثين اكتمل بناؤه وبرز على الساحة الفقهية في القرن الثالث ليزاحم المذاهب الموجودة آنذاك، وأنه لم يقلد إ حداها حتى

لو كان منسوبا إلى إمام من المحدثين، كما أنهم لا يقلد بعضهم بعضا.

- أن أصحاب الكتب الستة هم من أئمة مذهب أهل الحديث، وإن كانوا يتفاوتون في وضوح الظهور الفقهي في كتبهم وفي درجة الإمامة: فالبخاري مجتهد مطلق وإن كان منتسبا إلى أهل الحديث، وبعده أبو داود، أما الباقون فملتزمون بمذهب أهل الحديث، والترمذي يفوقهم في الفقه، بما حفل به كتابه مما يعد من الفقه المقارن والترجيحات، أما الإمام مسلم فلم يترجم للأحاديث، فهو أقلهم وضوحا في بيان فقهه .

- أن التراجم التي في صحيح مسلم قد لا تعبر عن رأيه بوضوح .

- أن التزامهم بأن يكون الفقه في إطار ما يروون في كتبهم الحديثية حال بينهم وبين التفريعات، وبالتالي حال بينهم وبين استعمال القياس وهو أبرز مظاهر الرأي .

هذا ما يسر الله به في هذه العجالة، وأسأل الله تعالى لي ولجميع المسلمين الهداية إلى الصراط

المستقيم الذي دعا إليه رسول رب العالمين ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾ صِرَٰطِ ٱللَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ ﴿٥٣﴾﴾ الشورى آية ٥٢ و٥٣

اللهم صل وسلم وزد وبارك على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آل بيته وصحابته والتابعين لهم بإحسان، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

وكتبه عبد المجيد محمود عبد المجيد

برنامج اليوم الرابع



الجلسة الأولى
النقد والعلل عند الإمام مُسلم

أ. د. عبد الله بن محمد حسن دمفو

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا ونبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإن الله عز وجل قد سخّر لهذه الأمة من يحفظ لها دينها بحفظ مصادرها الأساسية، وفي مقدمتهـــا

«الكتاب والسنة»، ومن أجَّل العلماء الذين كان لهم إسهام في حفظ السنة النبوية، الإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري، مؤلف كتاب «المسند الصحيح المختصر من السنن، بنقل العدل عن العدل عن رسول الله ﷺ»، والذي اشتهر بعد ذلك باسمه المختصر «صحيح مسلم»، ونظراً لمكانة هذا الإمام ومكانة كتابه، فقد لقي العناية الكبيرة من الباحثين قديمـاً وحديثـاً، إلا أن هناك جوانب في شخصيته لم تأخذ حقها الوافي من الدراسة، ومنها جانبا «الجرح والتعديل» و «العلل»، فإن الكتابة عنهما كانت قليلة إن لم تكن نادرة .

فأما «علم الجرح والتعديل»، فذلك لكون أقواله فيه قليلة لم تتجاوز (١٣٤) قولاً، فيما وقفت عليه مبثوثة في بطون الكتب، ولم أجد من جمع هذه الأقوال في مكان واحد، إضافة إلى وجود مسائل أخرى تحتاج أن يُكشف عنها، مثل

اقتصاره في كتابه «الكنى والأسماء» على عبارات الجرح دون التعديل، ومكانته في هذا العلم، ومقارنة أقواله بأقوال علماء الجرح والتعديل.

وأما علم «العلل»، فلكونه من أكثر علوم الحديث صعوبة، وذلك لوعورة مسالكه، وقلة ممارسيه، بل وقلة العارفين به والمدركين له من الباحثين، وهو أيضاً يتضمن مسائل تحتاج إلى الكشف عنها، مثل إخراجه لأحاديث معلة في كتاب الصحيح، وأسباب إيراده لها، ومنهجه في بيانها ودفع علتها.

وقد وُفِّق القائمون على مبرّة الآل والأصحاب بدولة الكويت الشقيقة، وخاصة أعضاء اللجنة العلمية بها في إعطاء هذين الجانبين حقهما من البحث، في الملتقى الثالث لأعلام الإسلام، وجاء تشريفي بالترشيح للكتابة في هذا الموضوع المهم، مصدر فخر واعتزاز وتقدير لي، فكان هذا البحث المتواضع الذي وُلد بعد مخاض عسير، نتيجة انشغالي بأعمال إدارية وأكاديمية، ولولا توفيق الله سبحانه وتعالى، ثم متابعة القائمين على الملتقى، وثقتهم في استطاعتي انجازه لما رأى النور، وقد اجتهدت فيه بما استطعت، وحاولـــــت - قدر الإمكان - أن لا أكرر أعمال علمية سبقتني، كان لأصحابها فضل السبق والمبادرة، مع تأكيدي على إفادتي منها.

وقد جاء البحث في مقدمة، وفصلين، واستعضت عن الخاتمة بما أودعته في آخر كل فصل مما يمكن أن يكون تركيزاً لأبرز ما جاء فيه.

والله أسأل أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم، وأن يتقبله مني قبولاً حسناً، لبنة متواضعة في خدمة السنة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والتسليم، وعلى آله وصحبه أجمعين.

الباحث

أ. د. عبد الله بن محمد حسن دمفو

تمهيد

تعريف موجز بالإمام مسلم[1] وكتابه الصحيح

اسمه ونسبه وكنيته:

هو الإمام مسلم بن الحجاج بن مسلم بن ورد بن كوشاذ، القشيري نسبًا، نسبة إلى بني قشير إحدى القبائل العربية المعروفة، ومن العلماء من يرى أن نسبته إليهم نسبة ولاء، النيسابوري وطنًا، وكنيته أبو الحسين .

مولده ووفاته:

اختلف العلماء في سنة ولادته، هل هي في سنة ٢٠١ هـ، أو ٢٠٢ هـ، أو ٢٠٤ هـ، أو ٢٠٦ هـ، والراجح هو القول الأخير، وذلك اعتماداً على اتفاقهم على أنه توفي سنة ٢٦١ هـ، وقد نقل الحاكم عن ابن الأخرم (ت ٣٤٤ هـ) صاحب المستخرج على صحيح مسلم، قوله: توفي مسلم بن الحجاج -رحمه الله - عشية يوم الأحد، ودفن يوم الاثنين لخمس بقين من رجب سنة إحدى وستين ومائتين، وهو ابن خمس وخمسين، وهذا يتضمن أن مولده كان في سنة ست ومائتين، كما قال ابن الصلاح .

(١) ترجم للإمام مسلم كثيرون من الأئمة المتقدمين كالخطيب في تاريخ بغداد(١٣/ ١٠٠)، وابن الصلاح في صيانة صحيح مسلم(ص٥٦-٦٦)، والذهبي في السير(١٢/ ٥٥٧)، وابن حجر في التهذيب(٤/ ٦٧)، كما ترجم له من المعاصرين كثيرون، منهم الدكتور محمد الطوالبة في كتابه « الامام مسلم ومنهجه في صحيحه »، وقد أفدت منه كثيراً .

رحلاته ومكانته العلمية:

بعد أن طلب الإمام مسلم العلم على شيوخ موطنه نيسابور خاصة، وبلاده خراسان عامة، ارتحل إلى الأقطار والبلدان الإسلامية عدة مرات للسماع من شيوخها، فارتحل إلى مكة والمدينة، والبصرة، وبغداد، وبلخ، والكوفة، والشام، ومصر، والري، وكانت لرحلاته الأثر الكبير في تكوين شخصيته العلمية الفذة.

وقد ظهرت مكانته واشتهرت بعد تأليفه كتابه الصحيح، الذي حصل فيه حظ عظيم لم يحصل لأحد مثله .

قال ابن الصلاح: فرفعه الله تبارك وتعالى بكتابه الصحيح هذا إلى مناط النجوم، وصار إماماً حجة، يبدأ ذكره ويُعاد في علم الحديث وغيره من العلوم .

وقد أثنى عليه كثيرون منهم شيخه محمد بن بشار حيث ذكره من حفاظ الدنيا الأربعة، أبو زرعة الرازي بالري، ومسلم بنيسابور، و عبدالرحمن الدارمي بسمرقند، ومحمد بن اسماعيل ببخارى.

وقال أحمد بن سلمة: رأيت أبا زرعة وأبا حاتم يقدمان مسلم بن الحجاج في معرفة الصحيح على مشايخ عصرهما.

وقال ابن عقدة: قلَّما يقع الغلط لمسلم في الرجال، لأنه كتب الحديث على وجهه.

شيوخه وتلاميذه:

سمع الإمام مسلم كثيراً من الشيوخ، وأخذ عنهم العلم، ولعل ذلك بسبب رحلاته إلى بلدان عديدة، وقد سردهم الدكتور محمد الطوالبة خاصة من روى عنه في الصحيح فأوصلهم إلى (٢٣٣ شيخ)، وسأقتصر على شيخين ممن كان لهما أثر كبير عليه في علم العلل:

١ - محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦ هـ):

وهو الذي أقرَّ له مسلم بالأستاذية عندما بيَّن له علة حديث كفارة المجلس التي خفيت عليه، فجاء مسلم إليه، وقبّل بين عينيه، وقال: دعني أقبل رجليك يا أستاذ الأستاذين، وسيد المحدثين، وطبيب الحديث في علله.

وقال الخطيب: إنما قفا مسلم طريق البخاري فنظر في علمه، وحذا حذوه، ولما ورد البخاري نيسابور في آخر أمره لازمه مسلم، وأدام الاختلاف إليه .

وقال الدارقطني: لولا البخاري ما راح مسلم ولا جاء، وكلامه فيه من المبالغة مما لا يوافق عليه، ومع جلالة الإمام البخاري ومكانته عند مسلم، إلا أنه لم يرو عنه في الصحيح، وقد علّل الذهبي في السير ذلك بقوله: ثم إن مسلمًا لحدَّة في خلقه انحرف أيضًا عن البخاري ولم يذكر له حديثًا، ولا سمّاه في صحيحه[1].

(١) سير أعلام النبلاء (١٢/ ٥٧٣).

وذكر ابن حجر أن ذلك لأجل ما حصل بينه وبين الذهلي فترك الحديث عنهما [١].

ورأى الدكتور الطوالبة أن لقياه الأخير وملازمته له بشكل كبير كان بعد إتمامه لصحيحه [٢].

وذكر الباحث مشهور أن ذلك لأجل العلو، لأنه قد شارك البخاري في كثير من شيوخه، فروى مباشرة عن هؤلاء الشيوخ [٣].

وكل ما ذكروه لا يعدو أن يكون اجتهاداً لا يسلم من التعقب، ويظهر أن هناك سببين آخرين وجيهين هما:

أ- أنه أراد لكتابه أن يكون كالاستخراج على كتاب البخاري في الأحاديث التي اشتركا في إخراجها.

ب- أنه أراد أن يوسع دائرة الصحيح، وعلى منهجه هو، كشرطه في قبول الحديث المعنعن إذا لم يكن مدلسًا، باشتراط المعاصرة دون اللقاء كما اشترطهما البخاري، ويفهم هذا من كلام الخطيب السابق، « أنه قفا طريق البخاري، فنظر في علمه، وحذا حذوه. يعني في التأليف في الصحيح.

(١) هدي الساري ص٤٩١ .
(٢) الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه ص٤٥ .
(٣) الإمام مسلم ومنهجه في الصحيح (١/ ١٥٢).

٢- عبيد الله بن عبد الكريم، أبو زرعة الرازي (ت ٢٦٤ هـ).

وفضله على الإمام مسلم أنه قال: عرضت كتابي هذا على أبي زرعة، فكل ما أشار علي في هذا الكتاب أن له علة وسببًا تركته، وكل ما قال أنه صحيح ليس له علة فهو الذي أخرجه .

ويرى البعض أن هذا الكلام فيه نظر لأن أبا زرعة انتقد مسلمًا روايته لأسباط بن نصر، وقطن بن نسير، وأحمد بن عيسى، في الصحيح، فأجابه مسلم بأنه قصد علو الاسناد وهو من رواية الثقات نازل، وأبو زرعة إمام في علم العلل، وكذلك لم يقتصر ابن أبي حاتم في كتابه العلل على سؤال أبيه عن الأحاديث المعللة، بل حرص على سؤال أبي زرعة كذلك عنها [١].

وأما تلاميذه:

فقد تتلمذ عليه كثيرون، ويظهر أن المصادر لم ترصد معظمهم على الأقل، وقد ذكر المزي والذهبي في ترجمته خمسة وثلاثين من تلاميذه، وزاد عليهما الباحث مشهور خمسة عشر آخرين [٢].

وسأقتصر على ثلاثة منهم، كان لهم أكبر الأثر في نقل علمه في صحيح الأحاديث ومعلولها، وهم:

(١) سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي (٢/ ٦٧٤).

(٢) انظر تهذيب الكمال (٢٧/ ٥٠٤)، والسير (١٢/ ٥٦٢)، والإمام مسلم بن الحجاج ومنهجه في الصحيح(١/ ١٧٩).

١ - أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان النيسابوري (ت ٣٣٨هـ):

وهو راوية الصحيح برواية المشارقة، الرواية المعتمدة التي انتشر الصحيح من خلالها، وفي هذا يقول النووي: «و أما من حيث الرواية المتصلة بالإسناد المتصل بمسلم، فقد انحصرت طريقه في هذه البلدان والأزمان في رواية أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان، عن مسلم، ويُروى في بلاد المغرب مع ذلك عن أبي محمد أحمد بن علي القلانسي، عن مسلم [١].

ولم يقتصر إسهامه في خدمة صحيح مسلم على الرواية فقط، بل له ثلاث عشرة زيادة، وست تعليقات عليه[٢]. ومع أن روايته هي المعتمدة إلا أنها لم تسلم من النقد، من جهة وجود ثلاثة فوائت في ثلاثة مواضع من روايته، ولذلك لا يقول فيها «حدّثنا مسلم»، بل «قال مسلم [٣]».

٢ - أبو محمد أحمد بن علي القلانسي:

وقد بخلت التراجم بترجمة وافية له، فلم أقف على من ترجم له سوى ابن الصلاح في كتابه «صيانة صحيح مسلم» الذي بيَّن نسبه، وأنه أبو محمد أحمد بن علي بن الحسن بن المغيرة بن عبدالرحمن القلانسي، وأشار الى روايته للصحيح [٤].

---

(١) المنهاج (١/ ١١٦).

(٢) انظر كتابي «إبراهيم بن محمد بن سفيان، روايته، وزياداته، وتعليقاته على صحيح مسلم» ص ٤٧ وما بعدها.

(٣) المرجع السابق ص٢٦ وما بعدها .

(٤) صيانة صحيح مسلم ص١١١ .

وهو راوية صحيح مسلم برواية المغاربة، سُميت بذلك لأنها وقعت لأهل المغرب، ولا رواية له عند غيرهم، سُمعت بمصر من أبي العلاء ابن ماهان، عن أبي بكر أحمد بن يحي الأشقر، عن القلانسي، وقد حثَّ الإمام الدارقطني على كتابة الصحيح بروايته فقال: اكتبوا عن أبي العلاء بن ماهان كتاب مسلم بن الحجاج الصحيح [١].

ولم تكن روايته هي المعتمدة، وذلك لأنها ناقصة من آخر الكتاب من حديث الإفك الطويل ورقمه (٢٧٧٠) إلى آخر الكتاب، فإن ابن ماهان يروي بعد ذلك تتمة الصحيح من رواية المشارقة، وإنما كانت روايته مهمة، لأن الفوائت التي فات ابن سفيان سماعها - كما تقدم -، كانت قبل النقص الذي حصل في رواية القلانسي، وقد سمعها القلانسي من مسلم، ولذلك فهو يقول فيها «حدّثنا مسلم»، كما بيَّنته في كتاب «إبراهيم بن محمد بن سفيان»[٢].

٣- مكي بن عبدان بن محمد النيسابوري (ت ٣٢٥ هـ).

وصفه الذهبي بالمحدث الثقة المتقن [٣]، وله فضل كبير في نقل علم الإمام مسلم الى الأمة، ويصح أن نطلق عليه وصف «رواية مسلم»، فقد عدَّه الضياء المقدسي ضمن من روى صحيح مسلم عنه، وهو رواية كتاب «التمييز»، الذي بيّن لنا إمامة الإمام مسلم في العلل، وهو كذلك راوية كتبه المطبوعة «الكنى والأسماء»، و «المنفردات والوحدان»، و «رجال عروة بن الزبير».

---

(١) المرجع السابق ص١١٢ .

(٢) إبراهيم بن محمد بن سفيان، روايته، وزياداته، وتعليقاته على صحيح مسلم ص٢٩، ومابعدها .

(٣) السير (١٥/ ٧).

مؤلفاته:

ألّف الإمام مسلم عدداً من المؤلفات، منها ماطبع ومنها مازال مخطوطاً، وقد استقصاها الدكتور الطوالبة، وذكر أن المطبوع منها ستة هي: المسند الصحيح، الكنى والأسماء، والطبقات، والمنفردات والوحدان، ورجال عروة بن الزبير، والتمييز [1]، ومما يمكن أن يُضاف على ماذكره من معلومات تتعلق بهذه الكتب، مايلي:

١- ذكر أن كتاب «المنفردات والوحدان» طبع في الهند سنة ١٣٢٥ هـ، قلت: وله طبعة بتحقيق الدكتور عبد الغفار البنداري، بدار الكتب العلمية، بيروت سنة ١٤٠٨ هـ.

٢- ذكر أن كتاب «رجال عروة بن الزبير» طبع ضمن مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق (مجلد ٥٤، عدد ١،٢، سنة ١٩٧٩م)، قلت: وله طبعة بتحقيق كمال الحوت، بدار الفكر ببيروت سنة ١٤١٦هـ .

٣- ذكر أن كتاب «التمييز» طبع بتحقيق الدكتور محمد مصطفى الأعظمي سنة ١٣٩٥ هـ، وسنة ١٤١٠هـ مع كتاب منهج النقد عن المحدثين، قلت: وقد طبع الكتاب بعدهما عدة طبعات [2] منها:

(١) الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه ص٨٦ ومابعدها .

(٢) جاء في ملتقى أهل الحديث أن الكتاب طبع بتحقيق الأزهري، وأن يوسف الفريحي انتهى من تحقيقه ودفعه لدار الصميعي لطباعته .

أ- طبعة بتحقيق محمد صبحي حلاق سنة ١٤١٢ هـ .

ب- طبعة بتحقيق صالح بن أحمد ديان، دار ابن حزام سنة ١٤٣٠ هـ، وهي طبعة مميزة من عدة جوانب:

- أنه بيّن ما في طبعتي الأعظمي وحلاق من سقط، وتحريف، وتصحيف، في تسع صفحات من ص ٢٥ وما بعدها.
- أورد ملحقًا في آخر الكتاب جمع فيه خمسة عشر نصًا، نقلتها مصادر أخرى مصرحة بأنها من كتاب التمييز لمسلم من ص١٨١-٢١٠ .
- ألحق بالنصوص السابقة سبعة نصوص، نقلتها المصادر عن الإمام مسلم في الكلام على أحاديث، دون التصريح بأنها من كتاب التمييز، من ص٢١٠-٢١٧ .

وقد اعتمدت في البحث على هذه الطبعة .

وأما مؤلفاته التي في حكم المفقودة، فقد ذكر الدكتور الطوالبة واحداً وثلاثين كتابًا أوردتها المصادر، ونسَبتها للإمام مسلم، لكن يظهر أن فيما ذكره تكرار في بعضها، مثل كتاب «الأوحاد»، و «من ليس له إلا راو واحد»، و «الوحدان». والله أعلم .

وأما كتابه الصحيح وأبرز الأعمال عليه:

فهو أجلُّ الكتب التي ألفها الإمام مسلم، وبه اشتهر، ولذلك وجد اهتماماً كبيراً من الباحثين الذين كتبوا دراسات علمية حوله، ومن أبرز من كتب حوله

كتابة وافية، الدكتور محمد عبد الرحمن الطوالبة، في رسالته التي تقدم بها إلى الكلية الزيتونية للشريعة وأصول الدين بالجامعة التونسية وحصل بها على درجة الدكتوراة عام ١٩٨٨م، ثم طبعت بعنوان «الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه» بدار عمار بعمان الأردن عام ١٤١٨هـ، ومعظم من كتب في الموضوع بعده، فإنما استفاد من كتابه كالأستاذ مشهور حسن آل سلمان في كتابه «الإمام مسلم ومنهجه في الصحيح»، وهذا واضح بيِّن لمن قارن بين الكتابين .

ومن الأبحاث الوافية التي أكملت عمل الدكتور الطوالبة، البحث الذي نشره الباحث عبد الرحمن السديس في ملتقى أهل الحديث عام ١٤٣١هـ، بعنوان «التعريف بالإمام مسلم وكتابه الصحيح: منهجه، ميزاته، طبعاته، شروحه، وما أُلِّف حوله، وتضمن أربعة وعشرين مبحثًا، احتوت على مطالب عديدة واستطاع فيها أن يضمنها معظم الأعمال العلمية على صحيح مسلم والتي ظهرت بعد تأليف الدكتور الطوالبة كتابه[1].

ولذلك سأعرض عن الإسهاب في الكلام عليه، خشية التكرار لما كتب وإطالة هذا البحث الذي يفترض أن يتطرق لجانبي الجرح والتعديل والعلل عند الإمام مسلم، وأحيل على البحثين المذكورين.

فأما اسم كتابه الصحيح، فقد اختُلف فيه، لكن فصَل في هذا الشيخ عبد الفتاح أبو غدة- رحمه الله- في رسالته «تحقيق اسمي الصحيحين وجامع الترمذي»، حيث قال: وهو «المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل

(١) رابط البحث http://www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?=٢٢٤٤٩

عن العدل عن رسول الله ﷺ» كما ذكره الحافظ ابن خير الاشبيلي في فهرسة ما رواه عن شيوخه، وقد وقفت على اسمه هذا في عدة مصادر، وأثبات، وفهارس، تحققت منها صحة اسمه هذا، فرأيت إيراد النصوص الدالة على ذلك بأسانيدها، رغبة في نشر معرفة الاسم بتمامه لجملة فوائد في ذلك، ورجاء أن يُثبت على وجه الكتاب فيما يجدُّ من طبعاته[1].

وقد استغرق في تأليفه خمس عشرة سنة كما في السير، وذلك في بلده، بحضور أصوله في حياة مشايخه، فكان يتحرز في الألفاظ ويتحرى في السياق[2].

وأما عدد أحاديثه فبحسب ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي (٣٠٣٣) بدون المكرر، وفي طبعة خليل شيحا (٧٤٧٩) بالمكرر، وهو مغاير لما نقله الذهبي عن أحمد بن سلمة أنه في اثني عشر ألف حديث، وما نقله الميانجي من أنه في ثمانية آلاف حديث، وقد وُفق الدكتور الطوالبة في الجمع بينهما فقال: ولا تعارض، فأحمد بن سلمة يعتبر تعدد شيوخ مسلم في الحديث الواحد، والميانجي لا يعتبره[3].

كما تطرق للسمات المنهجية للصحيح، وأجملها في أربع عشرة نقطة، وأحال إلى تفصيلاتها داخل الكتاب، وسأقتصر على أبرزها:

١- اشتمالـــه على مقدمـــــة أوضح فيها مسلم عمله في الكتاب، ولم يورد بعدها سوى الصحيح المجـــرد[4].

(١)(تحقيق اسم الصحيحين وجامع الترمذي، أبو غدة ص٣٣.

(٢) انظر سير أعلام النبلاء (١٢/ ٥٦٦)،

(٣) الإمام مسلم، ومنهجه في صحيحه ص١٠٩ .

(٤) هذا الكلام محمول على الغالب، فمن نافذة عرض - فهارس - أقوال- أقوال المصنفين في موسوعة حرف نجد أن لمسلم ٣٥ تعليقاً .

٢- ليس فيه من المعلقات إلا اثنا عشر حديثاً [١].

٣- جمع طرق الحديث وأسانيده في مكان واحد [٢]. وذكر عدة فوائد حديثية لهذا المنهج منها معرفة العلة الواقعة في السند.

٤- جمع المتون المتعلقة بالمسألة الواحدة في موطن واحد، وذكر عدة فوائد حديثية لهذا المنهج.

٥- تقديم أحاديث الثقات المتقنين، ثم من دونهم، على ما رسمه لنفسه في مقدمة صحيحه [٣].

٦- كثرة المتابعات والشواهد [٤].

٧- المحافظة على أداء الألفاظ كما هي، وضبط اختلافها عند الرواة الذين رووها.

٨- التمييز بين صيغ التحمل.

٩- خلو أبوابه من التراجم [٥].

---

(١) بتأمل هذه المواضع يتضح أن ما ينطبق عليها وصف التعليق ستة فقط، والباقي رواية عن شيخ مبهم.

(٢)ذكر محمد فؤاد عبد الباقي في فهارس صحيح مسلم من طبعته(٥/ ٦٠١) أن مسلماً ذكر في صحيحه (١٣٧) حديثاً في مواضع متعددة، منها (٧١) حديثاً يضع الحديث منها في كتاب غير الكتاب الذي وضع الحديث فيه لأول مرة.

(٣) لم يتفق العلماء المعاصرون على هذا المنهج للإمام مسلم، ولكل وجهة هو موليها، والذي أراه أن حمله على الغالب هو الصحيح .

(٤) يُنبه في هذا إلى الطرق التي أخرجها لبيان علتها ضمن دائرة الاختلاف على الراوي.

(٥) الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه ص١١٧ و مابعدها.

الفصل الأول

الإمام مسلم وعلم الجرح والتعديل، وفيه مباحث:

المبحث الأول: تعريف مصطلحي الجرح والتعديل، ومراتبها:

علم الجرح والتعديل هو علم يبحث في أحوال الرواة من حيث القبول، وعدمه .

والجرح في اصطلاح المحدثين هو: وصف الراوي بما يقتضي تليين روايته، أو تضعيفها، أو ردها.

فالموصوف بما يقتضي تليين روايته هو الصدوق الموصوف بالوهم أو الخطأ، فهو يحتفظ بأصل حاله، ويُحسَّن حديثه إذا ثبت أنه لم يهِم أو يخطئ في حديث ما، أما إذا ثبت أنه وقع في الخطأ أو الوهم، فيُلَيَّن حديثه، فهو متجاذب بين القبول والرد بناءً على القرائن التي تحتف بذلك الحديث.

وأما الموصوف بما يقتضي تضعيف روايته فهذا لا يخلو من ثلاث حالات:

١- أن يكون تضعيفـًا مطلقـًا، فهذا لا تقبل روايته عند التفرد، وتتقوى بحكم المقوي، فإن كان من ثقة ارتقت روايته إلى الصحيح لغيره، وإن كان من صدوق، أو ضعيف مثله ارتقت إلى الحسن لغيره.

٢- أن يكون تضعيفـًا مقيداً بالرواية عن بعض الشيوخ، أو في بعض البلدان، أو في بعض الأوقات، فيختص الضعف بما قُيد به، دون سواه.

٣- أن يكون تضعيفاً نسبياً، وهو ما يقع عند المفاضلة بين راويين فأكثر، فهذا لا يلزم منه ثبوت الضعف المطلق للراوي.

وكل هذه الأنواع تدخل تحت ما يسمى بالضعيف المنجبر.

وأما الموصوف بما يقتضي رده، فهو الضعيف جداً فمن دونه، وهذا لا يقوي غيره، ولا يتقوى بغيره، وهو ما يعرف بشديد الضعف، الذي لا ينجبر بأي قرينة من قرائن الانجبار.

وأما التعديل، فهو في اصطلاحهم: وصف الراوي بما يقتضي قبول روايته، سواءً أكان عدلاً تام الضبط أم خفيف الضبط.

وقد استُخدم هنا بمعنى «التوثيق»، أي الحكم على الراوي بعدالته وضبطه معاً [١].

وأما مراتب الجرح والتعديل، فقد صنفها العلماء من المتقدمين كمسلم، وابن أبي حاتم، ومن المتأخرين عنهم كالذهبي، وابن حجر، والسخاوي[٢]، لكن المشهور والمتداول عند الباحثين هي مراتب الحافظ ابن حجر في كتابه «تقريب التهذيب»، حيث قسمها إلى اثنتي عشرة مرتبة، ست منها للتعديل، وست للجرح، وأهم ما ينبغي الاهتمام به نحوها، يتمثل في ربطها بأنواع الحديث من حيث الاحتجاج، فالمرتبة الثانية للثقات الأثبات، والثالثة للثقات، وهما لرجال الحديث الصحيح لذاته، وإنما لم يجمع بينهما لفائدة التفريق بينهما عند المخالفة، حيث يقدم الأوثق على الثقة، والرابعة للصدوق،

(١) انظر ضوابط الجرح والتعديل لعبد العزيز العبد اللطيف ص١٠ و ١١ بتصرف.
(٢) انظرها في المرجع السابق ص١٥٨ ومابعدها.

والخامسة للصدوق الذي يهم، وهما لرجال الحديث الحسن، والفرق بينهما أن رجال الرابعة يُحسَّن حديثهم مطلقـًا، أما الخامسة فلا يُستعجل في التحسين حتى يتبين هل وهموا في الرواية أولا؟، فإن لم يهموا حُسِّن حديثهم، وإن وهموا نزلوا إلى مرتبة التليين- كما تقدم -، أما السادسة إلى التاسعة فهؤلاء رجال الحديث الضعيف ضعفـًا منجبراً، فالسادسة للمقبول، والسابعة لمجهول العين، والثامنة للضعيف والتاسعة لمجهول الحال، والعاشرة لمرتبة الحديث الضعيف ضعفـًا غير منجبر، وهو ما يُعبَّر عنه بشديد الضعف ويوصف بأنه «متروك».

وأما الحادية عشرة فهي للمتهم بالكذب، والثانية عشرة للكذاب، والفرق بينهما أن الأول هو من ثبت أنه كذب في حديث الناس، ولم يكذب في حديثه ﷺ، والثاني لمن كذب في حديثه ﷺ[1].

(١) انظر التقريب ص٧٤.

المبحث الثاني: مكانة الإمام مسلم في علم الجرح والتعديل:

يعتبر الإمام مسلم من أئمة هذا العلم فقد ذكره الذهبي فيمن يُعتمد قوله في الجرح والتعديل، ممن كان إذا تكلم في الرجال قُبل قوله ورُجع إلى نقده، ووضعه في الطبقة السادسة، كما ذكره السخاوي في «المتكلمون في الرجال»[1]، وقد تمثلت هذه الإمامة في جانبين:

أولاً: تقسيمه للرواة في مقدمات بعض كتبه، كالصحيح، والتمييز.

أما في مقدمة الصحيح، فقسمهم إلى ثلاثة أقسام:

١- أهل الاستقامة في الحديث والاتقان لما نقلوا، ولم يوجد في روايتهم اختلاف شديد، ولا تخليط فاحش، ومثَّل لهم بمنصور بن المعتمر، وسليمان الأعمش، وإسماعيل بن أبي خالد. فهؤلاء رجال الحديث الصحيح.

٢- من ليس بالموصوف بالحفظ والاتقان، لكن اسم الستر والصدق وتعاطي العلم يشملهم، ومثَّل لهم بعطاء بن السائب، ويزيد بن أبي زياد، وليث بن أبي سُلَيم، فهؤلاء رجال الحديث الحسن.

٣- المتهمون عند أهل الحديث، أو الأكثر منهم، ومثَّل لهم بعدد منهم: محمد بن سعيد المصلوب، وغياث بن إبراهيم، وهؤلاء لم يتشاغل بتخريج حديثهم، وهؤلاء رجال الحديث الضعيف.

---

(١) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ص١٩٣، والمتكلمون في الرجال ص١٠٧.

وألحق بهم من كان على حديثه المنكر أو الغلط، ومثَّل لهم بعدد منهم: عبد الله بن محرر، ويحي بن أبي أنيسة [1]، وهؤلاء أمسك عن حديثهم، فلم يروها في كتابه، وهؤلاء رجال الحديث شديد الضعيف.

وأما في مقدمة التمييز فقد قسمهم كذلك إلى ثلاثة أقسام:

١- فمنهم الحافظ المتقن الحفظ، المتوقِّي بما يلزمه توقيه فيه .

٢- ومنهم المتساهل الذي شاب حفظه وهم بتوهمه، أو تلقين يلقنه .

٣- ومنهم من همه حفظ متون الأحاديث دون أسانيدها، فيتهاون بحفظ الأثر، يتخرَّصها من بعد، فيحيلها، بالتوهم على قوم غير الذين أُدي منهم .

ومسلم أودع معرفته بعلم الجرح والتعديل في هذين التقسيمين، وكما ترى فإن التقارب بين القسمين الأول والثاني فيهما واضح، لكن القسم الثالث اختلف بين الكتابين، ويظهر أن اختلاف موضوعهما هو الذي حداه إلى ذلك، فموضوع «الصحيح» رواية متون الأحاديث التي رويت بأسانيد صحيحة، ومنطقي أن يربط التقسيم فيه بأنواع الحديث من حيث الاحتجاج، في حين أن موضوع «التمييز»، في إعلال الحديث، والأوهام التي وقعت لرواتها، ومنطقي أن يربط التقسيم بالأسباب التي أدت إلى وقوع هذا الوهم.

على أني لاحظت على القسم الثالث الذي ذكره في مقدمة كتابه «الصحيح»، أنه وفّى بما اشترطه على نفسه فيما يتعلق بعدم الإخراج لمن وصف بشدة الضعف، أما الضعفاء فلم يوفّ بذلك حيث أخرج لبعضهم على قلة، وقد

(١) انظر مقدمة الصحيح، طبعة بيت الأفكار ص ١٩ وما بعدها .

درست أحوالهم ورواياتهم في كتابي «رجال صحيح مسلم، الذين ضعفهم ابن حجر في التقريب، ورواياتهم في الصحيح»، وتوصلت إلى أن الحافظ ابن حجر – رحمه الله – لا يُوافق على تضعيف بعضهم كالوليد بن أبي الوليد المدني فهو متفق على توثيقه، ولم يجرحه أحد سوى ابن حبان الذي قال: ربما خالف على قلة روايته، ومنشأ الخطأ فيه من ترجمته في التهذيب حيث لم يورد الحافظ في ترجمته غير قول ابن حبان المتقدم، مع أن المزي نقل في التهذيب توثيق أبي زرعة وأبي داود له، فحصل الوهم في تهذيبه الترجمة وذكرها في كتاب التهذيب، وعندما أراد أن يقرب ترجمته في التقريب، حكم عليه بأنه لين الحديث، بناء على قول ابن حبان فقط الذي وضعه في التهذيب، ولا يؤاخذ على حكمه هذا [1].

كما وجدت أيضـًا أن الإمام مسلمـًا قد يخرج لراوٍ ضعيف ولا يقصد الاحتجاج به، وإنما وصله الإسناد هكذا متضمنـًا الراوي الضعيف مقرونـًا مع غيره من الثقات، فلم يشأ أن يتصرف بحذفهما من الإسناد كما فعل النسائي، وذلك لما عُرف عنه من الدقة في أداء الحديث كما سمعه من شيخه بدون تصرف، ويؤيد هذا أنه لم يرو له مسلم في الصحيح سوى هذه الرواية .

مثاله أشعث بن سوار، ومجالد بن سعيد، أخرج مسلم حديثهما فقال: حدثني زهير بن حرب، حدثنا هشيم، أخبرنا سيار، وحصين، ومغيرة، وأشعث، ومجالد، وإسماعيل بن أبي خالد، وداود، كلهم عن الشعبي، عن فاطمة بنت قيس مرفوعـًا، في سكنى المطلقة ونفقتها، فأشعث، ضعيف، ومجالد: ليس

(١) انظر (رجال مسلم) الذي ضعفهم ابن حجر في التقريب ص١٥ ومابعدها.

بالقوي وقد تغير آخر عمره، ولم يخرج لهما مسلم في صحيحه إلا روايتهما في هذا الحديث، وهكذا وصلته الرواية مقرونين بستة كلهم من الثقات، فأخرجها بدون أن يقصد الاحتجاج بهما، وبدون أن يتصرف بحذفهما كما فعله النسائي الذي أخرج الرواية هكذا من طريق هشيم قال: حدثنا سيار، وحصين، ومغيرة، وداود بن أبي هند، وإسماعيل بن أبي خالد، ثم أبهم أشعثاً ومجالداً بقوله «وذكر آخريْن» عن الشعبي به[1].

ثانياً: أقواله في الجرح والتعديل:

مع هذه المكانة العالية التي تبوأها الإمام مسلم في هذا العلم، إلا أنني فوجئت بأن الأقوال التي صدرت عنه في الجرح والتعديل ليست كثيرة، كما وجدت أنها لم تجمع في مكان واحد، ولذلك تتبعت الرواة الذين جرحهم أو عدلهم في كافة المصادر التي بين يدي، فوجدتهم لا يتجاوزون (١٣٤) راوياً، وجدتهم في المصادر الآتية:

١- صحيح مسلم: راويان .

٢- التمييز: (٢١) راوياً.

٣- الكنى والأسماء: (٩٨) راوياً، وقد اقتصرت في البحث على من كناهم بحرف الألف، وعددهم (١٠) رواة.

٤- تهذيب التهذيب: (١٢) رواة.

(١) المرجع السابق ص٦٣، ١٠٣.

٥- ميزان الاعتدال: راويان.

٦- ديوان الضعفاء: راوٍ واحد.

وقد قارنت أقواله بأقوال أئمة الجرح والتعديل، للوصول إلى منهجه في الجرح والتعديل، مقتصراً على التهذيب والتقريب لمن هم من رجال الستة، وإن كنت قد خرجت عن هذا الشرط في الذين ذكرهم في كتاب الكنى والأسماء، وذلك لأن عباراته في جميع من أوردهم في هذا الكتاب هي أقوال جرح، وليست أقوال تعديل، وفي هذا يقول محقق الكتاب: «لم أقف على تعديل مسلم للرواة، وعدد الذين تناولهم بالجرح ثمانية وتسعون راوياً، وعدد تراجم الكتاب (٣٨٠٤ ترجمة)»[1].

وستأتي في المبحث الآتي هذه الأقوال باختصار.

(١) الكنى والأسماء ص٢٨.

المبحث الثالث: أقواله في الجرح والتعديل:

أولا: أقواله في الصحيح:

١- أبو العباس السائب بن فروخ: من أهل مكة، ثقة عدل [١]. ع

ولم أقف على من نقل كلام مسلم فيه سوى ابن حجر في التهذيب، وقال ابن معين: ثبت، وقال أحمد: كان لا يتهم على الحديث، وقال ابن حبان: من جِلَّة أهل مكة ومتقنيهم، ووثقه النسائي وابن حجر[٢].

٢- سليمان بن طرخان التميمي: تريد أحفظ من سليمان [٣]. ع

متفق على توثيقه، وقال ابن حجر: ثقة عابد[٤]. وسكت عنه الذهبي في الكاشف.

ثانياً: أقواله في كتاب التمييز:

٣- جرير بن حازم: لم يُعْن في الرواية عن يحي بن سعيد، إنما روى من حديثه نزرا، ولا يكاد يأتي بها على التقويم والاستقامة، وقد يكون من ثقات المحدثين من يُضعِّف روايته عن بعض رجاله الذين حمل عنهم للتثبيت [٥]. ع

---

(١) صحيح مسلم . الحديث رقم (١١٥٩)، وقد علَّمت على من أخرج له مسلم في الصحيح .

(٢) انظر تهذيب التهذيب (١/ ٦٨٣)، والتقريب ص٢٢٨ .

(٣) قاله مسلم لأبي بكر ابن أخت أبي النضر، صحيح مسلم، صحيح مسلم، الحديث رقم (٤٠٤) .

(٤) انظر تهذيب التهذيب (٢/ ٩٩)، والتقريب ص٢٥٢ .

(٥) التمييز للإمام مسلم ص١٧١ .

ووثقه العجلي، والبزار، وابن سعد، وأحمد بن صالح، وابن معين في رواية الدامي . وقال مرة: ليس به بأس، هو عن قتادة ضعيف، ووثقه الساجي، وقال مرة: حدث بأحاديث وهم فيها، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال أبو حاتم صدوق صالح، وقال ابن عدي: هو مستقيم الحديث صالح فيه، إلا روايته عن قتادة فإنه يروى عنه أشياء لا يرويها غيره .

وخلاصة حاله ما قاله ابن حجر: ثقة، لكن في حديثه عن قتادة ضعف، وله أوهام إذا حدث من حفظه، اختلط لكن لم يحدث في حال اختلاطه [1].

٤- جعفر بن برقان: لو ذهبت تزِن جعفراً في غير ميمون وابن الأصم، وتعتبر حديثه عن غيرهما كالزهري وعمرو بن دينار وسائر الرجال، لوجدته ضعيف الركن، ردئ الضبط، والرواية عنهم، وقال في موضع آخر: وأما رواية جعفر عن ميمون فلم يُحكم حفظها [2]. بخ م ٤

وقال أحمد: ثقة، ضابط لحديث ميمون وحديث يزيد بن الأصم، وهو في حديث الزهري يضطرب ويختلف فيه، وقال ابن معين . ثقة، ويضعف في روايته عن الزهري، وبنحو قوله قال ابن نمير، وابن عدي، والدارقطني، ووثقه ابن عيينة، وابن سعد، ومروان بن محمد، وقال النسائي: ليس بالقوي في الزهري وفي غيره لابأس به، وقال ابن حجر: صدوق يهم في حديث الزهري[3].

(١) انظر التهذيب (١/ ٢٩٤)، والتقريب ص١٣٨ .

(٢) التمييز ص١٧٢ و ص١٦٦ وقصد بالموضع الثاني خصوص حديث المواقيت من رواية ابن عمر .

(٣) انظر التهذيب (١/ ٣٠١)، والتقريب ص١٤٠ .

ويظهر أن الراجح في حاله، أنه: ثقة في غير الزهري .

٥- حماد بن سلمة: يُعدُّ عندهم إذا حدث عن غير ثابت، كحديثه عن قتادة وأيوب، ويونس، وداود بن أبي هند، والجريري، ويحي بن سعيد، وعمرو بن دينار، وأشباههم، فإنه يخطئ في حديثهم كثيراً .. ثم وصفه بحسن حديثه وضبطه عن ثابت، حتى صار أثبتهم فيه [١]. ع

وثقة أحمد، وابن معين، وابن سعد، والساجي، والعجلي، والنسائي، وقال يحي بن سعيد القطان: حماد عن زياد الأعلم، وقيس بن سعد ليس بذاك .

وقال ابن حجر: ثقة عابد، أثبت الناس في ثابت، وتغير حفظه بآخره [٢].

٦- زُمَيْل، مولى عروة: لا يعرف له ذكر في شيء إلا في هذا الحديث[٣]. وذكره بالجرح والجهالة [٤].

وهو زميل بن عباس المدني الأسدي، قال فيه البخاري: لا تقوم به الحجة، وقال النسائي: ليس بالمشهور، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن عدي: وهذا الحديث يعرف بزميل هذا، وإسناده لا بأس به، وقال أحمد: لا أدري من هو؟ وقال الخطابي: مجهول، وكذلك قال ابن حجر في التقريب [٥].

---

(١) التمييز ص١٧١ .

(٢) انظر التهذيب (١/ ٤٨١)، والتقريب ص١٧٨ . ورمز له خت م ٤، والصحيح أن البخاري روى له برقم (٦٤٣٩)

(٣) يقصد حديث عائشة: أهدي لي ولحفصة طعام وكنا صائمتين، أخرجه أبو داود من طريق زميل، برقم (٢٤٥٧).

(٤) التمييز ص١٧٠ .

(٥) انظر التهذيب (١/ ٦٣٥)، والتقريب ص٢١٧ .

٧- سعيد بن سنان: وصفه بالإرجاء [١]. ر م د ت س ق

وهو أبو سنان البرجمي الشيباني الأصغر الكوفي، وثقة ابن معين، ويعقوب بن سفيان، وأبو داود، والدراقطني، وقال أبو حاتم: صدوق ثقة، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال العجلي: جائز الحديث، وقال أحمد: ليس بالقوي في الحديث، وقال ابن عدي: له غرائب و أفرادات، وأرجو أنه ممن لا يتعمد الكذب، ولعله إنما يهم في الشيء بعد الشيء، وقال ابن حجر: صدوق له أوهام [٢].

ويظهر أن الراجح فيه: أنه ثقة له أوهام .

ولم أقف على وصفه بالإرجاء سوى مسلم، وقد ترجم له في الكنى والأسماء وسكت عنه [٣].

٨- سعيد بن عبيد الطائي: هذا خبر لم يحفظه سعيد بن عبيد على صحته، ودخله الوهم [٤].

وثقه أحمد، وابن معين، والعجلي، ويعقوب بن سفيان، وابن نمير، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، وقال ابن حجر: ثقة [٥].

---

(١) التمييز ص١٢١ .
(٢) انظر التهذيب (٢/ ٢٥)، والتقريب ص٢٣٧،
(٣) الكنى والأسماء لمسلم ص٤٠٣ .
(٤) التمييز ص١٠١ .
(٥) انظر التهذيب (٢/ ٣٣) والتقريب ص٢٣٩ .

٩- عبد الله بن لهيعة: المصحف في متنه، المغفل في إسناده [١]. م د ت ق

وقال في الكنى والأسماء: تركه ابن مهدي، ويحي بن سعيد، ووكيع [٢]، وقال الحاكم: استشهد به مسلم في موضعين، وقال ابن حجر: روى له مسلم مقرونـًا بعمرو بن الحارث [٣].

وقال ابن حجر فيه: صدوق، خلط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما، وله في مسلم بعض شيء مقرون [٤].

١٠- عمر بن عبد الله بن أبي خثعم: أضعف أهل المعرفة بالحديث عمر بن عبد الله بن أبي خثعم وأشباههم من نقلة الأخبار، روايتهم الأحاديث المستنكرة التي تخالف روايات الثقات المعروفين من الحفاظ [٥].

قال فيه البخاري: ضعيف الحديث، ذاهب، وقال أبو زرعة: واهي الحديث، حدث عن يحي بن أبي كثير ثلاثة أحاديث لو كانت في خمسمائة حديث لأفسدتها، وقال ابن عدي: منكر الحديث، وبعض حديثه لا يتابع عليه، وقال ابن حجر في التقريب: ضعيف الحديث [٦].

(١) التمييز ص٩٠، ويقصد به خصوص روايته لحديث زيد بن ثابت أن النبي ﷺ احتجم في المسجد، وهو وهم، والصحيح: احتجر، أي اتخذ حجرة .
(٢) الكنى والأسماء لمسلم ص ٥١٩ .
(٣) التمييز ص١٢١ .
(٤) التقريب ص٣١٩ .
(٥) التمييز ص١٥٣ .
(٦) انظر التهذيب (٣/ ٢٣٦)، والتقريب ص ٤١٤ .

١١- محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب: في حديث العراقيين عنه وهم كثير، ولعله كان يلقن فيتلقن [١]. ع

وثقه ابن معين، ويعقوب بن شعيبة، والنسائي، وأحمد، وابن سعد، والخليلي تكلم فيه في روايته عن الزهري، وقد بين ابن أخي الزهري كيفية أخذ ابن ذئب عن عمه، قال: إنه سأل عن شيء فأجابه، فرد عليه، فتقاولا، فحلف الزهري أنه لا يحدثه، ثم ندم ابن أبي ذئب فسأل الزهري أن يكتب له أحاديث من حديثه، فكتب له فكان يحدث بها . وقال ابن حجر في التقريب: ثقة فقيه فاضل [٢].

١٢- محمد بن علي بن عبد الله بن عباس: لا يعلم له سماع من ابن عباس، ولا انه لقيه أو رآه [٣]. م ٤

ونقل ابن حجر في التهذيب كلام مسلم هذا وعزاه إليه في التمييز، وقال: روى عن جده، يقال مرسل، وذكره ابن حبان في ثقات التابعين وقال: روى عن ابن عباس، وقال له مصعب: كان ثقة ثبتًا مشهوراً . وقال في التقريب: ثقة، لم يثبت سماعه من جده [٤].

١٣- ميمون بن مهران الجزري: لم يسمع حديث المواقيت من ابن عمر [٥]. بخ م ٤

(١) التمييز ص١٠٠ .
(٢) انظر التهذيب (٣/ ٦٢٨)، والتقريب ص ٤٩٣ .
(٣) التمييز ص١٦٥ .
(٤) انظر التهذيب (٣/ ٦٥٣)، والتقريب ص٤٩٧ .
(٥) التمييز ص١٦٧ .

وثقه أحمد، والعجلي، أبو زرعة، والنسائي، وابن سعد، وقال ابن حجر في التقريب: ثقة فقيه، وكان يرسل [١].

١٤- النعمان بن ثابت: الإمام أبو حنيفة وصفه بالإرجاء [٢]. وقال في الكنى والأسماء: مضطرب الحديث، ليس له كبير حديث صحيح [٣].

وقد نقل الخطيب في تاريخه عن أبي مسهر، وعبد الله بن يزيد المقرئ، وابن المبارك، أن ابا حنيفة كان يرى الأرجاء [٤].

ونقل ابن حجر في التهذيب عن يحي بن معين أنه قال: كان أبو حنيفة ثقة لا يحدث بالحديث إلا بما يحفظه، ولا يحدث بما لا يحفظ، وقال مرة: لا بأس به، وقال ابن حجر في التقريب: فقيه مشهور [٥].

١٥- هشام بن بهرام: شيخ من الشيوخ، ولا يقر الحديث بمثله إذا تفرد [٦].

وثقه ابن وارة، والخطيب، وقال ابن حبان: كان مستقيم الحديث، وقال ابن حجر في التقريب: ثقة [٧].

١٦- هارون بن سعد الأعور: كان صدوقًا حافظًا [٨]. م

(١) انظر التهذيب (٤/ ١٩٨)، والتقريب ص٥٥٦ .
(٢) التمييز ص١٢١ .
(٣) الكنى والأسماء ص٢٧٦ .
(٤) تاريخ بغداد (١٣/ ٣٧١) .
(٥) انظر التهذيب (٤/ ٢٢٩)، والتقريب ص٥٦٣ .
(٦) التمييز ص١٦٥ .
(٧) انظر التهذيب (٤/ ٢٦٧)، والتقريب ص٥٧٢ .
(٨) التمييز ص٦١ .

قال أحمد: صالح، وقال ابن معين وأبو حاتم: ليس به بأس، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال في المجروحين: كان غالياً في الغلو، لاتحل عنه الرواية بحال، وقال ابن حجر: صدوق رمي بالغلو، ويقال رجع عنه [١].

١٧- يحي بن سعيد القطان: أحفظ من سعيد بن عبيد، وأرفع منه شأنا [٢]. ع

أحد الائمة الثقات، قال ابن حجر: ثقة متقن، حافظ،إمام، قدوة [٣].

١٨- يحي بن عبيد الله التيمي: ترك أهل الحديث حديثه، لا يعتدون به [٤].

ونقل ابن حجر عن مسلم أنه قال فيه: ساقط متروك الحديث [٥]. وممن تركه: يحي القطان، والنسائي، وشعبة، وقال أحمد: منكر الحديث، وقال أبو حاتم: منكر الحديث جداً، وقال ابن حبان: يروي عن أبيه مالا أصل له، وأبوه ثقة، فسقط الاحتجاج به .

وقال ابن حجر: متروك، وأفحش الحاكم فرواه بالوضع [٦].

١٩- يزيد بن أبي زياد: اتقى حديثه الناس، والاحتجاج بخبره إذا تفرد للذين اعتبروا عليه من سوء الحفظ، والمتون في رواياته التي يرويها [٧]. خت م ٤

(١) انظر التهذيب (٤/ ٢٥٣)، والتقريب ص٥٦٨ بتصرف يسير .
(٢) التمييز ص١٠٦ .
(٣) انظر التهذيب (٤/ ٣٥٧)، والتقريب ص٥٩١ .
(٤) التمييز ص١٤٠ .
(٥) التهذيب (٤/ ٣٧٦) .
(٦) انظر التهذيب (٤/ ٣٧٦)، والتقريب ص٥٩٤ .
(٧) التمييز ص١٦٥ .

وقد ذكره مسلم في مقدمة كتابه ضمن من وضعهم بالستر والصدق وتعاطي العلم يشملهم [١]. قال ابن معين، وأبو حاتم، والنسائي، ويعقوب بن سفيان، وأبو أحمد الحاكم ليس بالقوي، وقال أحمد: ليس حديثه بذاك، وقال أبو زرعة: ليِّن، يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال أبو داود: لا أعلم أحد ترك حديثه، وقال ابن عدي: مع ضعفه يكتب حديثه، وقال ابن حبان: كان صادقا إلا أنه لما كبر ساء حفظه وتغير، وكان يُلقَّن مالقِّن فوقعت المناكير، في حديثه فسماع من سمع منه قبل التغيير صحيح، وقال ابن حجر: ضعيف كبر فتغير، وصار يتلقن [٢]. وقد درست حاله في «رجال مسلم» ص ٥٧، وبينت أن الراجح أنه صدوق يغلط .

٢٠- أبو قيس الأودي عبد الرحمن بن ثروان: استنكر أهل العلم من روايته أخباراً [٣].

وثقه ابن معين، والدارقطني، وابن نمير، وقال العجلي: ثقه ثبت، وقال أحمد، والنسائي: ليس به بأس، و قال أبو حاتم: ليس بقوي، ليِّن الحديث، وقال ابن حجر: صدوق ربما خالف [٤]، والراجح أنه ثقة كما قال الأكثرون .

٢١، ٢٢، ٢٣: ليس حجاج، وأشعث، والدالاني عن نافع بشيء، يعتبر بهم مع الرواية من أحد هؤلاء (مالك، عبيدالله، أيوب، جرير بن حازم) [٥].

(١) صحيح مسلم ص ٢٠.
(٢) انظر التهذيب (٤/ ٤١٣) والتقريب ص١٠٠ .
(٣) التمييز ص١٣٥ .
(٤) انظر التهذيب (٢/ ٤٩٥)، والتقريب ص٢٣٧ .
(٥) التمييز ص١٠٠ .

فأما حجاج فهو ابن أرطاة . بخ م ٤:

قال ابن معين، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والساجي: صدوق يدلس، وقال ابن عدي: إنما عاب الناس عليه تدليسه عن الزهري وغيره، وربما أخطا في بعض الروايات، فأما أن يتعمد الكذب فلا، وهو ممن يكتب حديثه. وقال النسائي وأبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي، وقال الدارقطني والحاكم: لا يحتج به، وضعفه ابن سعد، وقال ابن حجر: صدوق كثير الخطأ والتدليس [١].

وأما أشعث فهو ابن سوار . بخ م ت س ق:

ضعفه أحمد، والنسائي، والدارقطني، وابن سعد، والعجلي، وأبو داود، وقال أبو زرعة: ليِّن، وقال ابن حبان: فاحش الخطأ، كثير الوهم، وقال ابن حجر: ضعيف [٢].

وأما الدالاني فهو يزيد بن عبد الرحمن أبو خالد مشهور بكنيته . ٤:

قال أبو حاتم: صدوق ثقة، وقال ابن معين، والنسائي، وأحمد: ليس به بأس، وقال أبو أحمد الحاكم: لا يتابع في بعضه حديثه، قال ابن عدي: في حديثه لين، يكتب حديثه، وقال ابن حبان: كثير الخطأ، فاحش الوهم، خالف الثقات، لا يجوز الاحتجاج به إذا وافق فكيف إذا انفرد، وقال ابن سعد: منكر الحديث، وقال ابن عبدالبر: ليس بثقة، وقال ابن حجر: صدوق يخطئ كثيراً، وكان يدلس [٣].

---

(١) انظر التهذيب (١/ ٣٥٦)، والتقريب ص١٥٢ .

(٢) انظر التهذيب (١/ ١٧٨)، والتقريب ١١٣ .

(٣) انظر التهذيب (٤/ ٥١٥)، والتقريب ٦٣٦ .

ثالثاً: أقواله في كتاب الكنى والأسماء:

ويعتبر من أوسع مؤلفات الإمام مسلم المطبوعة التي حوت أقواله في نقد الرجال، حيث تكلم فيه على (٩٨) راوياً من مجموع عدد تراجم الكتاب التي بلغت (٣٨٠٤) راوياً، لكنه اقتصر فيه على أقواله في الجرح، ولم يورد فيه قولاً في التعديل، وفي هذا يقول محقق الكتاب: (لم أقف على تعديل مسلم للرواة، وعدد الذين تناولهم بالجرح ثمانية وتسعون راوياً) [١].

ونظراً لأن دراسة جميع هؤلاء الرواة يستغرق وقتاً وجهداً، ويزيد من صفات البحث، اكتفيت بذكر من أوردهم في حرف الألف ممن تكلم فيهم، وبلغ عددهم عشرة رواة وهم:

٢٤ - أبو إسحاق، سلمة بن صالح الأحمد الجعفري، قاضي واسط، عن حماد بن أبي سليمان، ضعيف الحديث [٢].

وقال أبو حاتم: غلطوه في حماد بن أبي سليمان، وقال مرة: هو واهي الحديث، ذاهب الحديث، لا يكتب حديثه، وقال أحمد: ليس بشيء، وقال ابن معين: ليس بثقة، وضعفه النسائي، وابن عمار، والدار قطني، وقال ابن عدي: هو حسن الحديث، ولم أر له متناً منكراً وإنما أرى ربما يهم في بعض الأسانيد، وقال أبو داود: متروك الحديث، وقال ابن سعد: كان طلب الحديث ثم اضطرب عليه فضعفه الناس [٣]. والراجح فيه أنه ضعيف .

---

(١) الكنى والأسماء ص٢٨ .

(٢) المرجع السابق، الترجمة رقم (٢١) .

(٣) انظر الجرح والتعديل (٢/ ١/ ١٦٥)، والكامل (٤/ ٣٥٥)، ولسان الميزان (٣/ ٦٩).

٢٥ -أبو اسحاق، محمد بن كثير الكوفي، عن ليث بن أبي سليم: متروك الحديث [١].

قال أبو حاتم: ضعيف الحديث، وقال ابن معين: حسن الحديث، وقال ابن عدي: الضعف على حديثه ورواياته بين، وقال أحمد: خرقنا حديثه ولم نرضه، وقال ابن حجر في التقريب: ضعيف[٢]، وإنما ذكره فيه تمييزاً .

٢٦ -أبو اسحاق، إبراهيم بن هراسة الكوفي: ذاهب الحديث [٣].

قال البخاري والنسائي: متروك الحديث، وقال أبو حاتم: ضعيف متروك الحديث، وقال ابن عدي: ضعفه الناس، والضعف على روايته بين، وقال أبو داود: تركوا حديثه، وقال العجلي: متروك كذاب [٤].

٢٧ -أبو اسحاق إسماعيل بن أبان الغنوي الخياط، عن هشام بن عروة: متروك الحديث[٥].

نقل الذهبي في الميزان قول مسلم هذا، وقال البخاري: متروك، تركه أحمد، وقال أبو حاتم: متروك الحديث، كان كذابًا .

---

(١) الكنى والأسماء، الترجمة رقم (٢٦) .

(٢) انظر الجرح والتعديل (٤/ ١/ ٦٩)، والكامل (٧/ ٥٠٠)، والتقريب ص٥٠٤ .

(٣) الكنى والأسماء، الترجمة رقم (٣١).

(٤) التاريخ الكبير للبخاري (١/ ١/ ٣٣٣)، والضعفاء الصغير له ص٢٣، والجرح والتعديل (١/ ١/ ١٤٣)، والكامل (١/ ٣٩٧) .

(٥) الكنى والأسماء، الترجمة رقم (٤٠).

وقال ابن حبان: كان يضع الحديث على الثقات، وقال ابن عدي: عامة أحاديثه مما لا يتابع عليه إما إسناداً و إما متناً، وقال ابن حجر في التقريب: متروك، رمي بالوضع، وإنما ذكره تمييزاً [١].

٢٨ -أبو إسماعيل إبراهيم بن أبي حية، عن هشام بن عروة: ضعيف الحديث[٢].

قال البخاري: منكر الحديث، وكذلك قال أبو حاتم، وقال ابن معين: شيخ ثقة، وقال ابن حبان: يروي عن جعفر بن محمد، وهشام بن عروة مناكير وأوابد تسبق الى القلب أنه المتعمد لها، وقال النسائي: ضعيف، وقال ابن عدي: ضعفه بين على أحاديثه ورواياته، وأحاديث هشام بن عروة التي ذكرتها كلها مناكير، وقال الدارقطني: متروك، وقال أحمد: منكر، في عداد من يضع الحديث [٣].

٢٩ -أبو إبراهيم محمد بن الحجاج اللخمي، عن مجالد بن سعيد: منكر الحديث [٤].

قال ابن معين: كذاب، وكذلك قال أبو حاتم وزاد: ذاهب الحديث، وقال ابن حبان: كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات، لا تحل الرواية عنه ولا

---

(١) ميزان الاعتدال (١/ ٢١٢)، والتاريخ الكبير (١/ ١/ ٣٤٧)، والضعفاء الصغير ص١٥، والجرح والتعديل (١/ ١/ ١٦٠)، والمجروحين (١/ ١٢٨)، والكامل (١/ ٥٠٣)، والتقريب ص١٠٥ .

(٢) الكنى والأسماء، الترجمة رقم (٨٧).

(٣) التاريخ الكبير (١/ ١/ ٢٨٣)، والضعفاء الصغير ص١٢، والمجروحين (١/ ١٠٣)، والكامل (١/ ٣٨٩) وميزان الاعتدال (١/ ٢٩)، والكشف الحديث ص٣٤ .

(٤) الكنى والأسماء، الترجمة رقم (١٠٧) .

الاحتجاج به. وقال ابن عدي: صاحب الهريسة: له أحاديث موضوعة لا أصل لها، وهو ضعيف بلا شك، وإن أحاديثه تشبه الوضع، ولا تشبه حديث الثقات، وقال البخاري: منكر الحديث، وقال الدارقطني: كذاب [١].

٣٠ -أبو أيوب، متوكل بن فضيل الحداد، عن أم القلوصي، وأبي الظلال: عنده عجايب [٢].

قال البخاري: عنده عجائب، وقال أبو حاتم: مجهول، وقال ابن عدي: ليس بالمعروف، وقال الذهبي: ضعفه الدارقطني وغيره، وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم [٣].

٣١ -أبو أيوب، يحي بن ميمون التمار،عن علي بن زيد، وعاصم الأحول: منكر الحديث [٤].

ونقل المزي في تهذيب الكمال قول مسلم هذا، وكذلك ابن حجر في التهذيب، ترجمه له البخاري في التاريخ الكبير وسكت عنه، وقال الفلاس: كان كذاباً، حدث عن علي بن زيد بأحاديث موضوعة، روى عن عاصم الأحول أحاديث منكرة، وقال ابن حبان: لا تحل الرواية عنه ولا الاحتجاج

(١) الجرح والتعديل (٢/ ٣/ ٣٤)، والمجروحين (٢/ ٢٩٥)، والكامل (٧/ ٣٢٧)، والميزان (٣/ ٥٠٩).

(٢) الكنى والأسماء، الترجمة رقم (١٢٧).

(٣) التاريخ الكبير (٤/ ٢/ ٤٣)، والجرح والتعديل (٤/ ١/ ٣٧٢)، والكامل (٨/ ١٧٩)، والميزان (٣/ ٤٣٤)، ولسان الميزان (٥/ ١٣).

(٤) الكنى والأسماء، الترجمة رقم (١٢٨)، وانظر تهذيب الكمال للمزي (٣٢/ ١١)، والتهذيب (٤/ ٣٩٤).

بحاله، وقال ابن عدي: عامة ما يرويه ليس بمحفوظ، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال الدارقطني وغيره: متروك [١]، وقال ابن حجر في التقريب: متروك [٥].

٣٢ -أبو أمية، أيوب بن خُوط الخزاز، عن قتادة: متروك الحديث [٢].

قال البخاري: تركه ابن المبارك، وقال الفلاس: متروك الحديث، ولم يكن من أهل الكذب، كان كثير الغلط كثير الوهم، وقال ابن معين: لا يكتب حديثه، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، ذاهب متروك لا يكتب حديثه، وقال ابن حبان: منكر الحديث جداً، يروي المناكير عن المشاهير كأنه مما عملت يداه، وقال ابن عدي: كثير الغلط والوهم، وليس من أهل الكذب، وقال النسائي: متروك الحديث، وقال ابن حجر: متروك، أغفله المزي [٣].

٣٣ -أبو الأزهر، مبارك بن مجاهد المروزي: كان بالري، وقال أبو رجاء (قتيبة بن سعيد): كان قدريـًا، ضعيف الحديث [٤].

وترجم له البخاري، وقال: مات بالري، قال أبو رجاء: كان مبارك بن مجاهد قدريا، وضعفه.

---

(١) التاريخ الكبير (٤/ ٢/ ٣٠٣)، والجرح والتعديل (٤/ ٢/ ١٨٩)، والمجروحين (٣/ ١٢٢)، والكامل (٩/ ٧٨)، والميزان (٤/ ٤١١)، والتقريب ص٥٩٧.

(٢) الكنى والأسماء، الترجمة رقم (١٨٢)

(٣) التاريخ الكبير (١/ ١/ ٤١٤)، والضعفاء الصغير ص١٨، والجرح والتعديل (١/ ١/ ٢٤٧)، والمجروحين (١/ ١٦٦)، والكامل (٢/ ١٠)، والتقريب ص١١٨.

(٤) الكنى و الأسماء، الترجمة رقم (٢٢٠).

وقال أبو حاتم: ما أرى بحديثه بأسـًا، وقال ابن حبان: منكر الحديث ممن ينفرد عن الثقات بما لا يشبه حديث الأثبات، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد، وقال ابن عدي: ليس هو بالكثير الحديث [١].

رابعاً: أقوال مسلم في غير ما تقدم من مصادر:

٣٤ -أحمد بن يوسف بن خالد النيسابوري: ثقة [٢]. م د س ق

وقال الدارقطني: ثقة نبيل، وقال الخليلي: ثقة مأمون، وقال ابن حبان: كان راوية لعبدالرزاق ثبتـًا فيه، وقال النسائي ومسلمة: لا بأس به، وقال ابن حجر في التقريب: ثقة حافظ [٣].

وخلاصة حاله أنه ثقة كما قال مسلم .

٣٥ -حجاج بن محمد المصيصي الأعور: وثقه مسلم [٤]. ع

ووثقه علي بن المديني، والنسائي، والعجلي، و ابن قانع، وقال ابن سعد: كان ثقة صدوقـًا، وقال ابن حجر في التقريب: ثقة ثبت، لكنه اختلط في آخر عمره [٥].

---

(١) التاريخ الكبير (٤/ ٤٢٧)، والضعفاء الصغير ص١١١، والجرح والتعديل (٤/ ١/ ٣٤١)، المجروحين (٣/ ٢٣)، والكامل (٨/ ٢٩) .

(٢) التهذيب (١/ ٥٢).

(٣) المرجع السابق، والتقريب ص٨٦ .

(٤) التهذيب (١/ ٣٦١).

(٥) المرجع السابق، والتقريب ص١٥٣ .

٣٦ -داود بن عامر بن سعد بن أبي وقاص: ثقة [١]. م د ت

وثقه العجلي، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر في التقريب: ثقة [٢].

٣٧ -زيد بن يزيد الثقفي: ثقة[٣]. م

لم ينقل ابن حجر في التهذيب سوى توثيق مسلم له، وقال ابن حجر في التقريب: ثقة [٤].

٣٨ -عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري: وثقه مسلم[٥].

ووثقه النسائي، والعجلي، وقال ابن سعد، كان كثير الحديث، وليس هو بثبت، ويستضعفون روايته ولا يحتجون به، وقال ابن حجر في التقريب: ثقة[٦]، وهو الراجح .

٣٩ -عبد الله بن معاذ بن نشيط الصنعاني: ثقة صدوق [٧].

قال ابن معين: كان ثقة إلا أن عبد الرزاق كان يكذبه، وقال أبو زرعة: هو أوثق من عبد الرزاق، وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به، وقال هشام

(١) التهذيب (١/ ٥٦٥).
(٢) المرجع السابق، والتقريب ص١٩٩ .
(٣) التهذيب (١/ ٦٧٢).
(٤) المرجع السابق، والتقريب ص ٢٢٥ .
(٥) ميزان الاعتدال (٢/ ٥٦٧)، والمغنى في الضعفاء ص٣٨٠ .
(٦) التهذيب (٢/ ٥١٠)، والتقريب ص٣٤١ .
(٧) التهذيب (٢/ ٤٣٦).

بن يوسف: صدوق، وقال ابن حجر: صدوق، تحامل عليه عبد الرزاق [1]، والراجح أنه صدوق .

٤٠ -فضيل بن سليمان النميري: وثقه مسلم[2]. ع

قال ابن معين: ليس بثقة، وقال أبو زرعة: لين الحديث، وقال أبو حاتم والنسائي: ليس بالقوي، وقال صالح جرزة: منكر الحديث، روى عن موسى بن عقبة مناكير، وقال الساجي: كان صدوقاً وعنده مناكير، وضعفه ابن قانع، وقال ابن حجر في التقريب: صدوق له خطأ كثير [3].

ولم أقف على من نقل توثيق مسلم له عدا الذهبي، وخلاصة حاله أنه ضعيف، فإن صح أن مسلما وثقه فإنه قد تفرد بهذا الحكم لأن أقوال الأئمة لا تؤيده كما ترى .

٤١ -علي بن الحسن بن موسى الهلالي: قال مسلم بن الحجاج: قال الطيب بن الطيب[4].

قال أبو حامد بن الشرقي: ثقة مأمون، وقال الحسن بن عبدالوهاب الفراء: هو عندي ثقة صدوق، وقال الحاكم: كان من علماء نيسابور وابن عالمهم، وقال ابن حجر في التقريب: ثقة[5]، وهو الراجح، ولم يوثقه مسلم صراحة .

---

(١) المرجع السابق، والتقريب ص٣٢٤ .
(٢) ديوان الضعفاء للذهبي ص٣٢١ .
(٣) التهذيب (٣/ ٣٩٨)، والتقريب ص٤٤٧ .
(٤) التهذيب (٣/ ١٥٢).
(٥) المرجع السابق، والتقريب ص٣٩٩ .

٤٢ -علي بن الجعد الجوهري: ثقة، لكنه جهمي [١].

قال الذهبي: سمع منه مسلم جملة، لكنه لم يخرج عنه في صحيحه شيئا، مع أنه من أكبر شيخ لقي، وذلك لأن في بدعة، قال الدارقطني: ثقة مأمون، وقال ابن قانع: ثقة ثبت، ووثقه مُطين وصالح جزرة، وقال ابن معين: ثقة صدوق، وقال أبو حاتم: كان متقنًا صدوقًا، وذكره فيمن يحفظ ويأتي بالحديث على لفظ واحد لا يغيره، وقال ابن عدي: ما أرى بحديثه بأسًا، ولم أر في رواياته إذا حدث عن ثقة حديثا منكراً، وذكر عبد الله بن أحمد أن أباه نهاه عن الكتابة عنه، وكان يبلغه عنه أنه كان يتناول الصحابة، وقال ابن حجر في التقريب: ثقة ثبت، رمي بالتشيع [٢].

٤٣ -علي بن سلمة بن عقبة النيسابوري: قال أبو حاتم السلمي: سمعت مسلم بن الحجاج يوثق على بن سلمة [٣].

وقال البخاري: ثقة، ووثقه الحاكم، وقال ابن حجر في التقريب: صدوق[٤]، والراجح فيه التوثيق .

٤٤ -محمد بن الحسن بن زبالة: غير ثقة [٥].

(١) ميزان الاعتدال (٣/ ١١٦).
(٢) التهذيب (٣/ ١٤٦)، والتقريب ص٣٩٨ .
(٣) التهذيب (٣/ ١٦٥).
(٤) المرجع السابق، والتقريب ص٤٠١ .
(٥) التهذيب (٣/ ٥٤١).

وقال ابن معين: كذاب خبيث، لم يكن بثقة ولا مأمون، يسرق، وقال البخاري: عنده مناكير، وقال أبو حاتم: واهي الحديث، ذاهب الحديث، ضعيف الحديث، عنده مناكير، منكر الحديث، وليس بمتروك الحديث، ووصفه أبو داود أنه كذاب المدينة، وقال النسائي والدارقطني: متروك، وضعفه الخليلي، وقال ابن حجر في التقريب: كذبوه [١].

وحكم مسلم فيه حكم عام، والراجح أنه متروك .

٤٥ -محمد بن رافع النيسابوري: ثقة مأمون، صحيح الكتاب [٢]. خ م د ت س

وقال النسائي: الثقة المأمون، ووثقه مسلمة وأحمد بن سيار، وقال أبو زرعة: شيخ صدوق، وقال البخاري: من خيار عباد الله، وقال ابن حجر في التقريب: ثقة عابد[٣].

٤٦ -محمد بن عبد الوهاب الفراء النيسابوري: ثقة صدوق [٤].

قال النسائي: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال علي بن الحسن الدرابجردي: ثقة مأمون، وقال الحاكم: من أعقل مشايخنا، وقال ابن حجر في التقريب: ثقة عارف [٥].

---

(١) المرجع السابق، والتقريب ص٤٧٤ .
(٢) التهذيب (٣/ ٥٦١).
(٣) المرجع السابق، التقريب ص٤٧٨ .
(٤) التهذيب (٣/ ٦٣٦).
(٥) المرجع السابق، والتقريب ص٤٩٤ .

المبحث الرابع: خلاصة منهجه في الجرح والتعديل:

من تأمل كلام الإمام مسلم في تعديل الرواة وجرحهم تبين لي المنهج الآتي:

١- أن الإمام مسلم لم يكثر من أحكامه على الرواة جرحًا وتعديلاً، فعدد الرواة الذين تكلم فيهم- خلال البحث - (٤٦)راويًا، فإذا انضاف إليهم بقية الرواة الذين جرحهم في كتاب الكنى والأسماء، وعددهم (٨٨)راويًا، يصبح المجموع (١٣٤)راويًا، وهو عدد قليل مقارنة بكلام شيخيه البخاري وأبي زرعة مثلاً، وربما كان في ذلك لأنه كان يرى اتباع شيخه البخاري في التأليف في الحديث الصحيح وتوسيع دائرته، أما نقد الرواة فكأنه رأى أن ما فعله شيخاه فيه كفاية.

٢- وافق الإمام مسلم الجمهور في توثيق (١٣) راويًا توثيقًا صريحًا أو ضمنيًا [١]، والحكم على راويين بأنه صدوق صراحة أو ضمنًا [٢]، وتضعيف (١١) راويًا ضعفًا منجبراً أو غير منجبر [٣]، والحكم على راو واحد بالجهالة [٤].

وهذا يدل على أنه وافق الجمهور في (٢٧) راويًا من (٤٦)، كما يدل على شخصيته العلمية المستقلة، حيث لم يكن مقلداً غيره .

(١) انظر التراجم: (١)،(٢)،(٨)،(١٧)،(٣٤)،(٣٥)،(٣٦)،(٣٧)،(٣٨)،(٤٢)،(٤٣)،(٤٥)، (٤٦).

(٢) انظر الترجمتين: (١٤)،(١٦).

(٣) انظر التراجم: (١٠)،(١١)،(١٨)،(٢٢)،(٢٤)،(٢٥)،(٢٦)،(٢٧)،(٣١)،(٣٢)،(٣٣).

(٤) انظر الترجمة: (٦).

٣- مما يدل على مكانة الإمام مسلم في علم الجرح والتعديل، تفرد بتوثيق زيد بن يزيد الثقفي (الترجمة ٣٧)، ولم يجد الحافظ ابن حجر قولاً لأحد غير مسلم فيذكره في ترجمته من التهذيب، ولذلك تفرد بالإخراج له في صحيحه من دون سائر باقي الستة .

٤- لم أقف على مخالفة الجمهور في توثيق راوٍ، وهو عندهم ضعيف، إلا في راو واحد هو فضيل ابن سليمان النميري رقم (٤٠)، وقد يضعف رواة هم عند الجمهور ثقات، أو في مرتبة صدوق[1].

٥- قد يصف الراوي بالبدعة، ولا يصرح بحاله فيما يتعلق بالضبط، فقد يكون ثقة، أو صدوقـًا[2].

٦- قد ينتقد مسلم رواية الراوي، لا حاله، كما في الترجمة (١٢) محمد بن علي بن عبد الله بن عباس حين ذكر أنه لم يسمع من جده، والترجمة (١٣) ميمون بن مهران بأنه لم يسمع حديث المواقيت من ابن عمر.

٧- قد يستخدم مسلم عبارة عامة، والأصل أن يكون أكثر تحديداً في بيان حاله، كما في الترجمة (٤٤) حين وصفه بأنه غير ثقة، والراجح في حالة أنه متروك.

٨- عادة ما يستخدم الإمام مسلم عبارات تصف حال الراوي بما يطابق واقعه، ولم أقف له على عبارة متشددة سوى في الترجمة (٩) عبد الله بن لهيعة حين وصفه بأنه المصحّف في متنه، المغفل في إسناده،

(١) انظر التراجم: (٤)،(٥)،(١٥)،(٢٠)،(٢١)،(٢٣).
(٢) انظر الترجمتين: (٧)،(١٤).

وخلاصة حال هذا الراوي أنه: صدوق اختلط، وعليه فإن مسلماً يصنف في المتوسطين.

٩- قد يستخدم مسلم عبارة مركبة، ظاهرها التناقض، مثل الترجمة (١٦) حيث وصف هارون الأعور بأنه كان صدوقاً حافظاً، والراجح في حاله أنه صدوق، والترجمة (٣٩) حيث وصف عبد الله بن معاذ بأنه ثقة صدوق، والراجح في حاله أنه صدوق، والترجمة (٤٦) حيث وصف محمد بن عبد الوهاب الفراء أنه ثقة صدوق، والراجح في حاله أنه ثقة .

١٠- قد يحكم على راوٍ بحكمين متناقضين، كالترجمة (١٩) يزيد بن أبي زياد، حيث أورد ما يفيد تضعيفه في التمييز، وما يفيد أنه صدوق في مقدمة صحيحه.

١١- أحياناً يستخدم عبارة غير مستخدمة في تعديل الراوي، مثل وصفه لعلي بن الحسن الهلالي في الترجمة (٤١) بأنه الطيب ابن الطيب، والراجح في حاله أنه ثقة.

١٢- استخدم الإمام مسلم عبارة في الجرح قلّد فيها شيخه الإمام البخاري، وهي قوله عن أبي أيوب متوكل بن فضيل في الترجمة رقم (٣٠): عنده عجايب، حيث ذكرها مسلم في الكنى تبعاً لشيخه الذي أوردها في التاريخ الكبير، والراجح في حال هذا الراوي أنه ضعيف.

١٣- لم يكن مسلم مقلداً لشيخه البخاري في جميع أحكامه في كتاب الكنى، وليس الأمر كما قال الإمام أبو أحمد الحاكم: ومن تأمل كتاب مسلم

بن الحجاج في الأسماء والكنى علم أنه منقول من كتاب محمد بن إسماعيل حذو القذّة بالقذّة [1].

ولو تأملت الترجمة (٢٨) في إبراهيم بن أبي حية، قال مسلم: ضعيف الحديث، وقال البخاري: منكر الحديث، والترجمة (٣١) في يحي بن ميمون التمار، قال مسلم: منكر الحديث، وسكت عنه البخاري.

وهذا مما يدل على أن لمسلم شخصية علمية مستقلة في علم الجرح والتعديل، وأن عبارة أبي أحمد الحاكم «حذو القذّة بالقذّة» فيها نظر، والله أعلم.

١٤- لم يتضح لي من خلال هذا العجالة في كتابة البحث لماذا اقتصر مسلم على عبارات الجرح فقط في كتابة الكنى، في التراجم التي حكم على أصحابها، والتي بلغت (٩٨) راوياً كما تقدم، وأحسب أن أحد طلاب الدراسات العليا لو سجل في هذا الموضوع لكان مفيداً، وربما كان السبب في ذلك أنه يرى أن الأصل في الرواة العدالة .

(١) مقدمة الكنى ص٢٦.


ملتقى
أعلام
الإسلام

الفصل الثاني

الإمام مسلم وعلم العلل

وفيه مباحث

المبحث الأول: تعريف بعلم العلل، وأنواعها.

المبحث الثاني: مكانة الإمام مسلم في علم العلل.

المبحث الثالث: أقوال الإمام مسلم في علل الحديث.

المبحث الرابع: خلاصة منهجه في العلل .

المبحث الأول:

التعريف بعلم العلل وأنواعها من حيث الخفاء والقدح:

من المعلوم أن ثمرة علم الحديث لا تتحقق إلا من خلال تحقق شروط الصحة في الحديث، فيعمل بما فيه، ويترك ما عداه، وقد ذكر العلماء أن شروطها خمسة: اتصال الإسناد، بنقل العدل، تام الضبط، وخلا من الشذوذ، والعلة القادحة، وإن مما يثير التساؤل دائماً هو: ما سبب اشتراط العلماء في الحديث أن يكون خالياً من العلة القادحة، في حين أن اختلال أي شرط من الشروط الأربعة السابقة له يعتبر علة، فهل هذا الشرط يقتضي التكرار أو المغايرة؟ وما الفرق بين الشذوذ والعلة القادحة، وهما يشتركان في وصف وجود المخالفة فيهما ؟

ثم إننا إذا أردنا تعريف العلة في هذا الشرط نجد أن العلماء كابن الصلاح مثلاً، عرفوها بأنها «عبارة عن أسباب خفية، غامضة، قادحة في صحة الحديث»، فالحديث المعلل هو الحديث اطلع فيه على علة تقدح في صحته، مع أن الظاهر السلامة منه، ويتطرق ذلك إلى الإسناد الذي رجاله ثقات، الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر[1].

وفي هذا يقول الحافظ العراقي في ألفيته:

وهي عبارة عن أسباب طرت فيها غموض وخفاء أثرت [2]

(١) مقدمة ابن صلاح مع التقييد والايضاح ص٩٦.
(٢) فتح المغيث للسخاوي (١/ ٢٥٨).

ولتوضيح الأمر نقول:

إن العلة تنقسم إلى قسمين:

١- علة ظاهرة: وهذه هي المرادة باختلال شرط اتصال السند، أو عدم ثقة الراوي عدالته أو ضبطه، أو وجود الشذوذ في الرواية.

٢- وعلة خفية: وهي التي تدور حول مبحث «الاختلاف على الراوي المدار»، فهو الميدان الواسع لهذا النوع من العلل.

ومعنى الاختلاف على الراوي المدار، اختلاف السند فوقه، وعادة ما يكون هذا الاختلاف لا يخرج عن خمسة صور:

أ- الاختلاف على المدار وصلاً وإرسالاً.

ب- الاختلاف على المدار رفعًا ووقفًا.

ج- الاختلاف على المدار زيادة ونقصًا.

د- الاختلاف على المدار بالإبدال.

هـ- الاختلاف على المدار في غير الصور السابقة ومنها الاختلاف في المتن.

ثم إن هذه العلة الخفية تنقسم إلى قسمين كذلك:

١- علة خفية قادحة: وهي التي يُرجح فيها أحد الأوجه على الآخر بناءً على القرائن المعروفة.

٢- علة خفية غير قادحة: وهي التي يُجمع فيها بين الأوجه المختلف فيها على المدار، وذلك برجحانها كلها.

فمثلاً: لو كان الاختلاف فوق المدار في الوصل والارسال، وقواعد الترجيح رجحت وجه الإرسال، لعدة قرائن، كالأكثر، والأحفظ، والأكثر اختصاصاً، فإن هذا الوجه يسمى بالمحفوظ، ويكون وجه الوصل مرجوحاً ويسمى بالمعلّ، ولو كان هذا الوجه الموصول روي بإسناد كله ثقات، فغير المدرك لمبحث العلة الخفية، سيصحح هذا الإسناد بناءً على توفر شرطي الاتصال وثقة الرواة، ويجعله مقوياً للوجه المرسل، وهذا غير صحيح، لأن الوجه المرسل هو الذي أعل الوجه الموصول وبيَّن أنه وهم لا وجود له إلا في ذهن واهمه، لا أن الموصول قوّى المرسل، وفي هذه الصورة تكون العلة قادحة، أما إذا أمكن رجحان الوجهين بالقرائن المعتبرة كتساوي العدد والحفظ وتصيح الحفاظ لهما مثلاً فيصححان، وهذه هي صورة أن تكون العلة غير قادحة .

فإذاً معالجة الحديث المعل بعلة خفية، ليس مثل معالجة الحديث بعلة ظاهرة، وهذا مما يمثل فرقاً أساسياً بينهما، وهناك فرق أساسي آخر بين وصف الحديث الذي فيه علة ظاهرة بأنه ضعيف، ووصف الحديث الذي فيه علة خفية ورجح وجه على آخر بأنه معل، ذلك أن الوصف بالضعف يفيد إمكان تقويته بشروطه المعروفة، في حين أن الحديث المعل لا يمكن انجباره لأنه لا وجود له في الحقيقة إلا في ذهن واهمه، والله أعلم .

وفي هذا يقول الحاكم:

وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل، فإن حديث المجروح ساقط واه، (يعني أن علته ظاهرة)، وعلة الحديث تكثر في أحاديث الثقات أن يحدثوا بحديث له علة فيخفى عليهم علمه، فيصير الحديث معلولاً[1]، وقال كذلك: هو علم برأسه غير الصحيح والسقيم، والجرح والتعديل [2]، وأما عن كيفية الترجيح بين الأوجه المختلف فيها على المدار، فمن خلال قرائن الترجيح التي تتعلق في الغالب بتلاميذ المدار، خاصة إذا كان المدار إماماً أو ثقة، لا يتطرق إلى الذهن أن الوهم من عنده .

وقد جمع أخونا الفاضل الدكتور/ عادل الزرقي هذه القرائن في كتابه «قواعد العلل وقرائن الترجيح [3]»، وقسمها إلى قرائن أغلبية، وقرائن خاصة، وذكر من النوع الأول، الترجيح بقرينة العدد، أو الحفظ، أو الاختصاص، وغيرها، وهي أشهرها، وقد تجتمع للوجه الواحد أكثر من قرينة فتجعله محفوظًا، وذكر من النوع الثاني، الترجيح بتصحيح الحفاظ، أو مخالفة الراوي لما روى، وغيرهما .

لكنه – حفظه الله – كان يحتاج إلى يفصل بين قرائن الترجيح مثل ما تقدم، وقرائن الإعلال كسلوك الجادة، حين لا يضبط الراوي الواهم الإسناد المغمور لأسانيد أبي هريرة رضي الله عنه مثلاً، فيَهِم ويظن أن الحديث روي بالإسناد المشهور كالزهري عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، وهو لا

(١) معرفة علوم الحديث ص١١٢.
(٢) المرجع السابق .
(٣) انظر ص٥٥ ومابعدها من الكتاب .

وجود له في الحقيقة وإنما وهم فيه فسلك الجادة، والحافظ هو الذي ضبط الإسناد المغمور الموافق للرواية.

كما أدخل المؤلف كذلك قرائن الجمع، مع قرائن الترجيح، وقران الإعلال، مثل قرينة سعة رواية المختلف عليه، أو وجود رواية تجمع الوجهين، وكأن الأولى به أن يفرق بين الأنواع الثلاثة .

وأما عن علاقة الحديث الشاذ بالحديث المعل بعلة خفية، فإن الفارق بينهما – في نظري –، أن المخالفة في الحديث الشاذ حيث لا يوجد في طرق الحديث راوٍ مدار اختلف عليه، أما في الحديث المعل فالمخالفة ضمن دائرة الاختلاف على هذا الراوي المدار، والله أعلم .

المبحث الثاني: مكانة الإمام مسلم في علم العلل:

يعتبر الإمام مسلم من رواد هذا العلم الدقيق، ولذلك ذكره الدكتور علي الصياح في كتابه «جهود المحدثين في بيان علل الأحاديث»، وقال: له عدد من المصنفات في العلل، منها: كتاب التمييز، والعلل، وجزء ما استنكر أهل العلم من حديث عمرو بن شعيب [1].

ولا غرو في ذلك، فقد تتلمذ على شيخين من أبرز أعلام عصره في علم العلل: الإمام البخاري والإمام أبي زرعة الرازي، فلا تستغرب مكانته في هذا العلم.

(١) انظر ص٢٢.

ومما يشهد له على براعته في هذا العلم، كتاب التمييز، الذي وصلنا ناقصاً، وقد تقدم الكلام عليه في بداية البحث، بل إنه ذكر أنه سيودع في كتابه الصحيح أحاديث معللة، وهذا ما أورث لبساً وتساؤلاً، هل أورد الإمام مسلم أحاديث معلة في صحيحه؟ وهل كتابه الصحيح من مظان الأحاديث المعلة؟ حيث ذكر في مقدمة كتابه، حين قال: «قد شرحنا من مذهب الحديث وأهله بعض ما يتوجه به من أراد سبيل القوم، ووُفق لها، وسنزيد - إن شاء الله تعالى - شرحاً وإيضاحاً في مواضع من الكتاب عند ذكر الأخبار المعللة، إذا أتينا عليها في الأماكن التي يليق بها الشرح والإيضاح[1]».

والذي أراه أنه لا ينبغي لنا أن نتجاسر على سياج الحصانة لصحيحي البخاري ومسلم الذي وضعته الأمة، حين تلقتهما بالقبول، إلا من خلال كلام الإمامين أنفسهما، كما ينبغي أن لا نتوسع فيما يسمى بالإعلال الضمني، أو الايحائي، إلا بقرائن قوية تؤيده، ومن هذا المنطلق كان لا بد من سبر صحيح مسلم، واستخدام البرامج الحاسوبية، للوصول إلى أقواله التي أودعها صحيحه لكي نتمكن من الإجابة على السؤال المطروح، بشكل يقربنا من مراد مؤلفه - رحمه الله -، ويجعلنا نفهم منهجه في ذلك من كلامه وتعامله مع هذا الحديث الذي تكلم فيه.

(١) مقدمة صحيح مسلم ص ٢١.

المبحث الثالث: أقوال الإمام مسلم في علل الحديث

وبعد جمع كلامه في ثنايا الصحيح، تبين لي أن الأحاديث التي علق عليها وتكلم فيها لا تخرج عن الأقسام الثلاثة الآتية:

القسم الأول: الأحاديث التي فيها اختلاف على الراوي المدار:

الحديث الأول: قال مسلم في الحديث رقم (٤٨١): وحدثني عمرو بن علي، حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، عن أبي بكر بن حفص، عن عبد الله بن حنين، عن ابن عباس أنه قال: نهيت أن أقرأ وأنا راكع.

ثم قال مسلم: لا يذكر في الإسناد علياً.

والحديث مداره على عبد الله بن حنين، واختلف عنه من ثلاثة أوجه:

١- فمرة يُروى عنه هكذا، عن ابن عباس:

رواه عنه اثنان من أصحابه: أبو بكر بن حفص وهو عبد الله بن حفص بن عمر بن سعيد بن أبي وقاص، وابنه إبراهيم بن عبد الله بن حنين - من رواية داود بن قيس - عن إبراهيم .

٢- ومرة يُروى عنه، عن علي بن أبي طالب:

رواة عنه واحد من أصحابه هو ابنه إبراهيم - من رواية ثمانية من أصحابه عنه وهم: نافع، والزهري، وزيد بن أسلم، ويزيد بن أبي حبيب، وأسامة بن زيد، ومحمد بن عمرو، والوليد بن كثير، ومحمد بن المنكدر - .

٣- ومرة يُروى عنه، عن ابن عباس، عن علي بن أبي طالب:

رواه عنه راوٍ واحد هو ابنه إبراهيم - من رواية اثنين من أصحابه هما: الضحاك ابن عثمان، وابن عجلان -.

وهذه الروايات كلها أخرجها مسلم في صحيحه في الموضع السابق .

وكما ترى فإن إبراهيم بن عبد الله بن حنين قد حصل عليه اختلاف كذلك في رواية هذا الحديث، فرويت عنه الأوجه الثلاثة كلها.

وبتطبيق قرينة العدد ترجح روايته للوجه الثاني، بذكر علي وحده، حيث رواها عنه ثمانية من أصحابه، وفيهم الأحفظ كالزهري ونافع، وبالتالي تسقط روايته للوجه الأول حيث لم يروها عنه سوى داود بن قيس، وتسقط روايته للوجه الثالث حيث لم يروها عنه سوى اثنين من أصحابه: الضحاك وابن عجلان.

تبقى بعد ذلك المفاضلة بين أبي بكر حفص وهو ثقة، راوي الوجه الأول، وإبراهيم بن عبد الله بن حنين راوي الوجه الثالث، وهو ثقة كذلك.

والذي يظهر رجحان الوجه الثاني بذكر علي بن أبي طالب، وذلك بثلاثة قرائن:

١- الاختصاص، فإبراهيم بن عبد الله بن حنين هو أكثر اختصاصاً بأبيه من أبي بكر حفص.

٢- صنيع الشيخين، فإبراهيم بن عبد الله بن حنين روى له البخاري في صحيحه في موضع واحد وروى له مسلم في ثمانية مواضع، في حين

أن أبا بكر بن حفص ليست له راوية عن عبد الله بن حنين في البخاري، وليست له في مسلم سوى هذه الرواية فقط .

٣- إعلال مسلم لرواية أبي بكر بن حفص في تعليقه على روايته، والذي يفهم منه ضمنـًا ترجيحه لرواية إبراهيم . والله أعلم.

الحديث الثاني: قال مسلم في الحديث (٧١١): حدثنا عبد الله بن مسلمة القعنبي، حدثنا إبراهيم بن سعد، عن أبيه، عن حفص بن عاصم، عن عبد الله بن مالك ابن بحينة، أن رسول الله ﷺ مر برجل يصلي .....الحديث.

قال القعنبي: عبد الله بن مالك ابن بحينة، عن أبيه.

قال أبو الحسين مسلم: وقوله «عن أبيه» في هذا الحديث خطأ.

ثم روى مسلم الحديث عن قتيبة بن سعيد، حدثنا أبو عوانة، عن سعد بن إبراهيم، عن حفص ابن عاصم، عن أبي بحينة.

فهذا الحديث مداره عن سعد بن إبراهيم، واختلف عليه من وجهين:

١- مرة يُروى عنه، عن حفص بن عاصم، عن عبد الله بن مالك، ابن بحينة.

٢- ومرة يُروى عنه، عن حفص بن إبراهيم، عن عبد الله بن مالك، عن أبيه مالك بن بحينة، وكما حمل مسلم الخطأ على القعنبي في ذكر الحديث من مسند مالك بن بحينة وأنه معل، وأن المحفوظ أنه من مسند عبد الله بن مالك ابن بحينة، فقد وافقه الحافظ ابن حجر في فتح البخاري عند شرحه لهذا الحديث حيث أخرجه البخاري برقم (٦٦٣) فقال: وقد

رواه القعنبي عن إبراهيم بن سعد، على وجه آخر من الوهم قال: عن عبدالله بن مالك بن بحينة عن أبيه، قال مسلم في صحيحه: قوله «عن أبيه» خطأ، انتهى . وكأنه لما رأى أهل العراق يقولون «عن مالك بن بحينة» ظن أن رواية أهل المدينة مرسلة، فوهم في ذلك.

ثم جاء الإمام مسلم فروى الحديث من طريق أبي عوانة المتقدم ليؤكد أن الحديث محفوظ من مسند عبد الله بن مالك ابن بحينة، وأن من جعله من مسند أبيه مالك، فقدوهم .

والحق أن الاختلاف أكبر مما ذكرت، وإنما أعرضت عنه خشية الإطالة، ويلخصه كلام الحافظ في الموضع السابق فقال معلقًا على قوله «يقال له مالك بن بحينة»: هكذا يقول شعبة في هذا الصحابي، وتابعه على ذلك أبو عوانة - في إحدى روايتيه -، وحماد بن سلمة، وحكم الحفاظ يحي بن معين، وأحمد، والبخاري، ومسلم، والنسائي، والإسماعيلي، وابن الشرفي، والدارقطني، وأبو مسعود، وآخرون عليهم بالوهم فيه في موضعين:

أحدهما: أن بحينة والدة عبد الله لا مالك .

وثانيهما: أن الصحبة والرواية لعبد الله لا لمالك ..ولم يذكر أحد مالكًا في الصحابة إلا بعض ممن تلقاه من هذا الإسناد ممن لا تمييز له، وكذا أغرب الداودي الشارح فقال: هذا الاختلاف لا يضر، فأي الرجلين كان فهو صاحب!، ثم نقل عن أبي مسعود الدمشقي أنه قال: أهل المدينة يقولون «عبد الله بن بحينة »، وأهل العراق يقولون «مالك بين يحينة»، والأول هو الصواب. انتهى. فيحتمل أن يكون السهو فيه من سعد بن إبراهيم لما حدث به بالعراق .

الحديث الثالث: قال مسلم في الحديث (٧١٣): حدثنا يحي بن يحي، أخبرنا سليمان، بن بلال، عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن، عن عبد الملك بن سعيد، عن أبي حميد أو عن أبي أسيد، قال: قال ﷺ «إذا دخل أحدكم المسجد فليقل ... الحديث» .

قال مسلم: سمعت يحي بن يحي يقول: كتبت هذا الحديث من كتاب سليمان بن بلال قال: بلغني أن يحي الحماني يقول «وأبي أسيد».

ثم رواه مسلم من طريق آخر فقال: وحدثنا حامد بن عمر البكراوي، حدثنا بشر بن المفضل، حدثنا عمارة بن غزية، عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن، عن عبد الملك بن سعيد، عن أبي حميد أو عن أبي أسيد، عن النبي ﷺ، بمثله.

فهذا الحديث فيه اختلاف على الراوي ربيعة بن أبي عبد الرحمن على وجهين:

١- فمرة يُروى عنه، عن عبد الملك بن سعيد، عن أبي حميد أو عن أبي أسيد.

٢- ومرة يُروى عنه، عن عبد الملك بن سعيد، عن أبي حميد وأبي أسيد.

فأما الوجه الأول فرواه عنه ثلاثة من أصحابه:

أ- سليمان بن بلال كما عند مسلم، والدرامي (٢٦٩١).

ب- عمارة بن غزية، عن ربيعة بهذا الوجه، وروايته عند مسلم كما ترى.

هـ- عبد العزيز الدراوردي عن ربيعة بهذا الوجه، وروايته أخرجها أبو داود (٤٦٥) والدارمي (١٣٩٤) كلاهما من طريق الدراوردي به .

وأما الوجه الثاني فلم يروها سوى يحي الحماني، وأبي عامر العقدي، كلاهما عن سليمان بن بلال عن ربيعة به وفيه: سمعت أبا حميد وأبا أسيد .

وكما ترى فإن الوجه الأول أرجح من الثاني وذلك بقرينة الكثرة، ولكون مسلم صدر به الباب، ثم أشار إلى علة الوجه الثاني، ثم أيد ترجيح الوجه الأول بطريق عمارة بن غزية، وكأنه أورد رواية يحي الحماني لبيان علة روايته، والحماني قال فيه ابن حجر في التقريب ص٥٩٣: حافظ إلا أنهم اتهموه بسرقة الحديث، ورمز له بالرمز (م) أي مسلم في الصحيح، وليس له فيه إلا هذا الموضع، ولذلك قال ابن حجر في التهذيب (٤/ ٣٧٣): له ذكر في صحيح مسلم، وعليه يحمل قول الذهبي في السير (١٠/ ٥٣٦): لم يرو له مسلم ولا أحد الستة . والله أعلم.

ثانياً: الأحاديث التي أخرجها لبيان وهم الواهم:

وقفت على حديثين أخرجهما مسلم في الصحيح، وليس فيها اختلافاً على الراوي، وإنما أراد مسلم من إخراجهما بيان الوهم الذي وقع فيه أحد الرواة.

الحديث الأول: قال مسلم في الحديث (١٤١٧): وحدثني هارون بن عبد الله، حدثنا حجاج بن محمد، قال: قال ابن جريج، أخبرني أبو الزبير، أنه سمع عبد الرحمن بن أيمن مولى عزَّة، يسأل ابن عمر وأبو الزبير يسمع ذلك: كيف ترى في رجل طلق امرأته ... ؟

ثم قال مسلم: وحدثني هارون بن عبد الله، حدثنا أبو عاصم، عن أبي جريج، عن أبي الزبير، عن ابن عمر، نحو هذه القصة.

وحدثنيه محمد بن رافع، حدثنا عبد الرزاق، أخبرنا ابن جريج، أخبرني أبو الزبير، أنه سمع عبد الرحمن بن أيمن مولى عروة يسأل ابن عمر وأبو الزبير يسمع، بمثل حديث حجاج، وفيه بعض الزيادة .

قال مسلم: أخطأ حيث قال «عروة» إنما هو «مولى عزة».

ويظهر أن الإمام مسلمـًا أراد أن ينسب الخطأ إلى عبد الرزاق الذي أخطأ في ذكر «عروة» وإنما هي «عزة»، فهو الراوي الذي عمي في آخر عمره فتغيَّر كما في التقريب ص٣٥٤، وروايته أخرجها أبو داود (٢١٨٥) وفيها «مولى عروة».

الحديث الثاني: قال مسلم في الحديث (١٥٠٦): حدثنا يحي بن يحي التميمي، أخبرنا سليمان بن بلال، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الولاء وعن هبته

قال مسلم: الناس كلهم عيال علي بن عبد الله بن دينار في هذا الحديث.

ثم أخرجه من ستة طرق فيها متابعون لسليمان، منهم عبيد الله بن عمر بن حفص من رواية عبد الوهاب الثقفي، عنه، به ثم قال مسلم: غير أن الثقفي ليس في حديثه عن عبيد الله إلا البيع، ولم يذكر الهبة.

ويظهر أن الذي أنقص من المتن ذكر الهبة، هو عبد الوهاب الثقفي، وغالباً ما يكون قد وهم فيه، وليس ذلك بسبب الاختلاط، وذلك لأن أهله حجبوه حال اختلاطه، والله أعلم [1].

ويظهر أن الإمام مسلماً إنما أورد هذا الحديث لبيان علة المتن هذه والنقص الذي فيه، وحشد له الروايات الست التي ذكرته كاملاً بذكر الهبة، والله أعلم.

ثالثاً: الأحاديث التي أخرجها لدفع الوهم عند الراوي:

الحديث الأول: قال مسلم في الحديث (١٤٧١): حدثنا يحي بن يحي، وقتيبة، وابن رمح عن الليث بن سعد، عن نافع، عن عبد الله، أنه طلق امرأة له وهي حائض تطليقة واحدة فأمره رسول الله ﷺ أن يراجعها.. الحديث.

قال مسلم: جوَّد الليث في قوله «تطليقة واحدة».

قال النووي في الشرح: يعني أنه (الليث) حفظ وأتقن قدر الطلاق الذي لم يتقنه غيره، ولم يهمله كما أهمله غيره، ولا غلط فيه وجعله ثلاثاً كما غلط فيه غيره، وقد تظاهرت روايات مسلم بأنها طلقة طلقة واحدة.

قلت: وبعض الروايات ذكرت أنه طلق، بدون تحديد بواحدة أو ثلاث.

فمسلم إنما علَّق على هذا الحديث ليبين أن من ذكر أنها ثلاث تطليقات فقد وهم، ومن أبهم عدد الطلقات لم يضبط الحديث، وجاءت رواية الليث

(١) انظر ص٢٢.

لتجوِّد الحديث وتضبطه وتبين أن الوهم خلافه.

الحديث الثاني: قال مسلم في الحديث (٧٦٢): حدثنا محمد بن المثنى، حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة قال: سمعت عبدة بن أبي لبابة يحدث عن زر بن حبيش، عن أبي بن كعب، قال: قال أبي في ليلة القدر: والله إني لأعلمها، وأكثر علمي هي الليلة التي أمرنا رسول الله ﷺ بقيامها، هي ليلة سبع وعشرون.

وإنما شك شعبة في هذا الحرف «هي الليلة التي أمرنا بها رسول الله ﷺ»، قال: وحدثني بها صاحب لي عنه .

وحدثني عبيد الله بن معاذ، حدثنا أبي، حدثنا شعبة بهذا الإسناد نحوه، ولم يذكر «إنما شك شعبة ومابعده».

وفي هذا الحديث يتبين أن مسلماً ذكر شك شعبة في هذا الحرف، لكنه دفع هذا الشك، بأن روى طريقاً آخر أثبت فيها أن هذا الشك ليس في محله، وأن هذا الحرف ثابت في الرواي ة، لكن يظل إسنادها لم يسلم من الضعف، وذلك لإبهام صاحب شعبة الذي روى الحديث.

الحديث الثالث: روى مسلم في الحديث (١٦٤٧) من عدة طرق متصلة إلى ابن شهاب أنه قال: أخبرني حميد بن عبد الرحمن بن عوف، أن أبا هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من حلف منكم فقال في حلفه باللات، فليقل: لا إله إلا الله، ومن قال لصاحبه: تعال أقامرك فليتصدق».

قال أبو الحسين مسلم: هذا الحرف يعني قوله «تعال أقامرك فليتصدق»، لا يرويه أحد غير الزهري، قال: وللزهري نحو من تسعين حديثاً يرويه عن النبي ﷺ لا يشاركه فيه أحد، بأسانيد جياد.

ففي هذا الحديث ألمح الإمام مسلم إلى مبحث يتعلق بالعلة، ألا وهو «التفرد».

ومعلوم أن التفرد لا يخلو، إما أن تكون هناك مخالفة، فهذا سيدخلنا إلى مبحث «العلة الخفية» أو «الاختلاف على الراوي»، وإما أن لا تكون هناك مخالفة فعندئذ يكون القبول والرد على حال الراوي المتفرد، فإن كان ثقة أو صدوقاً قبل تفردهما، وكذلك الضعيف المنجبر في فضائل الأعمال بشروطه المعروفة عند العلماء، وإن كان غير ذلك رُدّ تفرده .

وبناءً على الأمثلة المتقدمة، ومن تأمل كلام الإمام مسلم، يمكن أن نقول: إن استخدامه لمصطلح «العلة، يمكن أن يعني القدح في الحديث، ويمكن أن يعني وقوع الراوي في الخطأ أو الوهم الذي لا يستلزم القدح والرد، لكونه يسيراً، وقد أشار إلى هذا المعنى الأخير الدكتور / حمزة المليباري [1] في حمله العلة في كلام مسلم على معنى «الخطأ» و «الوهم» وليس مراده أنه يورد أحاديث معللة دون أن يبين موضع العلة، بالتصريح بذلك قولاً، وببيان أنها طرق وروايات لا تعكر على الروايات الصحيحة للحديث. ولذلك جاءت عبارات مسلم شاملة للأنواع الثلاثة التي تقدمت الإشارة إليها في إثبات العلة، وعدمها، أو بعبارة أخرى «الوهم والخطأ من عدمها».

(١) عبقرية الإمام مسلم ص٤٢.

هذا فيما يتعلق بالأحاديث التي علّق الإمام مسلم عليها داخل الصحيح، خاصة الأحاديث التي فيها اختلاف على الراوي، ورجح وجه آخر، وكانت العلة فيها قادحة.

ويأتي سؤال بعد ذلك: هل أخرج الإمام مسلم في صحيحه حديثاً فيه اختلاف على الراوي المدار، وأمكن الجمع بين الأوجه، وبالتالي لا تكون العلة قادحة، ولذلك لم يعلق عليها؟

والجواب على ذلك: نعم، فعل ذلك، وسأذكر مثالاً واحداً يوضح ذلك، وسنرى فيه أيضاً طبيعة الانتقاد الذي وجهه الإمام الدارقطني للشيخين - رحمهم الله- وتتبعهما في إخراجهما له، وهل يعني هذا تحامله عليهما ؟

قال الإمام مسلم في الحديث (١١-١٥٧) في كتاب العلم، باب رفع العلم: حدثني حرملة بن يحي، أخبرنا ابن وهب، أخبرني يونس، عن ابن شهاب، حدثني حميد بن عبد الرحمن بن عوف، أن أبا هريرة قال: قال رسول الله ﷺ «يتقارب الزمان...» الحديث .

حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، أخبرنا أبو اليمان، أخبرنا شعيب، عن الزهري، حدثني حميد بن عبد الرحمن، أن أبا هريرة، فذكر بمثله.

ثم قال بعد هذين الاسنادين: حدثنا أبو بكر بن شيبة، حدثنا عبدالأعلى، عن معمر، عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة، ثم ذكر مثل حديثهما.

فالحديث كما ترى مداره على الزهري، واختلف عنه من وجهين:

١- فمرة يُروى عنه، عن حميد بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة[١].

٢- ومرة يُروى عنه، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة[٢].

وقد أورد الإمام الدارقطني الحديث في العلل (٩/ ١٨١)، ورجح الوجه الأول، وأعلّ الوجه الثاني، فقال: والمحفوظ حديث حميد.

كما أورده كذلك في التتبع ص١٢١، ضمن الأحاديث التي تتبع فيها الشيخين، وانتقدهما في إخراجها، وحمّل العلة فيه على معمر وأنه وهم فيه، فقال: ويقال إن معمراً حدث به بالبصرة من حفظه ضمن أحاديث وهم في بعضها، وقد خالفه فيه شعيب، ويونس، والليث بن سعد، وابن أخي الزهري، رووه عن الزهري، عن حميد، عن أبي هريرة، وقد أخرجا حديث حميداً أيضـًا. انتهى.

والذي يظهر أنه يمكن الجمع بين الوجهين والقول بأن الزهري سمع الحديث من حميد وسعيد، وبالتالي فالعلة غير قادحة، ومما يدل على ذلك أمور:

١- أن الإمام العلائي قال بالجمع في جزء تصحيح حديث القلتين ص٢٦، حيث ذكر الاختلاف المتقدم ثم قال: وأخرجاه - يعني الشيخين - من الطريقين، ولم يؤثر ذلك في صحته، ومثله كثير لا يحصى .

(١) هذا الوجه أخرجه البخاري في صحيحه (٦٠٣٧) من طريق شعيب بن أبي حمزة، عن الزهري به.

(٢) هذا الوجه أخرجه البخاري في صحيحه (٧٠٦١) من طريق معمر، عن الزهري، به ثم قال: وقال شعيب، ويونس، والليث، وابن أخي الزهري، عن الزهري، عن حميد، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ .

٢- ووافقه كذلك الحافظ ابن حجر حيث قال في الفتح (١٣/ ١٥): وصنيع البخاري يقتضي أن الطريقين صحيحان، فإن وصل طريق معمر هنا، ووصل طريق شعيب في كتاب الأدب، وكأنه رأى أن ذلك لا يقدح، لأن الزهري صاحب حديث، فيكون الحديث عنده عن شيخين، ولا يلزم من ذلك اطراده في كل من اختلف عليه في شيخه، إلا أن يكون مثل الزهري في كثرة الحديث والشيوخ، ولولا ذلك لكانت رواية يونس ومن تابعه أرجح، وليست رواية معمر مدفوعة عن الصحة.

٣- القرينة الأقوى التي لم يعتبرها الدارقطني، ألا وهي إخراج الشيخين رواية معمر في صحيحيهما، فهذه تندرج تحت ما ذكر في قرائن الترجيح بعنوان «تصحيح الحفاظ للوجه»، وهي مع القرينتين السابقتين تدلان على أنهما لم يخرجا رواية معمر لبيان علتها، بل لكونها محفوظة أيضـًا.

ثانياً: الأحاديث التي أوردها في كتاب التمييز:

ذكر محقق الكتاب ص٢٥ بأن النسخة التي بين أيدينا حصل لها اختصار، فحذف المختصر كثيراً من أسانيد الروايات التي يسوقها مسلم، وكثيراً ما يحذف المتن، وأحيانـًا يحذف الرواية بكاملها، وربما حذف كلام مسلم، وهذا يعني أنه لا يمكن أن نعتمد اعتماداً كبيراً على كلام مسلم في هذا الكتاب في بيان منهجه في العلة، وملامح تعامله مع الأحاديث المعلة، مالم نربط ما ذكره بفعله رحمه الله في الصحيح عند إخراجه لهذا الحديث، ولذلك سأكتفي بذكر حديث أخرجه مسلم في صحيحه، وأورده كذلك في كتاب التمييز،

وهوحديث المغيرة بن شعبة في المسح على الخفين رقم (١٠٥- ٢٧٤) و (١٠٥- ٢٧٢)، وأخرجه مسلم في كتاب الطهارة باب المسح على الخفين، من رواية نافع بن جبير، والشعبي، كلاهما عن عروة بن المغيرة، وأخرجه كذلك من روايتي الأسود بن هلال، ومسروق، متابعين لعروة.

ولم يخرجه في هذا الموضع من رواية الزهري، وإنما أخرجه من روايته في غير مظنته، وذلك في كتاب الصلاة، باب تقديم الجماعة، من يصلّي بهم.. بعد الحديث رقم (٤٢١) وجاء فيه ذكر المسح على الخفين، وذلك من طريقين متعاقبين:

١- ابن جريح، عن الزهري، عن عباد بن زياد، عن عروة بن المغيرة، عن المغيرة.

٢- ابن جريح، عن الزهري، عن إسماعيل بن محمد بن سعد، عن حمزة بن المغيرة، عن المغيرة،

وما ذلك إلا لأنه حصل فيه على اختلاف كبير على الزهري، ووهم في روايته عنه أجل تلاميذه، مالك بن أنس، وذكره مسلم في كتاب التمييز، حيث قال: حديث آخر وهم مالك في إسناده.. ثم رواه من عدة طرق:

١- مالك، عن الزهري، عن عباد بن زياد - وهو من ولد المغيرة [١] بن شعبة-، عن أبيه المغيرة.

(١) ذكر الإمام الشافعي أنه يضيف من « مولى المغيرة « وهو محتمل.

٢- أبو أويس، عن الزهري، أن عباد بن زياد بن أبي سفيان أخبره، أن المغيرة قال.

٣- يونس، والليث، وعقيل، عن الزهري، عن عباد بن زياد، عن عروة، عن المغيرة.

ثم قال مسلم: فالوهم من مالك في قوله «عباد بن زياد - من ولد المغيرة» وإنما هو عباد بن زياد ابن أبي سفيان، كما فسره أبو أويس في روايته، والمحفوظ عندنا من رواية الزهري، رواية ابن جريح، لاقتصاصه الحديث عن الزهري، عن عباد بن زياد، عن عروة بن المغيرة، عن أبيه.

ثم فصل في آخر الحديث زيادة الزهري، عن حمزة بن المغيرة [١].

وقد ذكر الدارقطني هذا الحديث في كتابه العلل، وأن الاختلاف فيه من خمسة أوجه - وفاته وجهاً سادساً[٢] - ثم قال: والصحيح: قول يونس، وعمرو بن الحارث، وابن جريح ومن تابعهم (يعني: الزهري عن عباد بن زياد، عن عروة بن المغيرة، عن أبيه) [٣].

وذكره ابن أبي حاتم في العلل وقال: إنما هو: عباد بن زياد، عن عروة وحمزة ابن المغيرة بن شعبة، عن المغيرة بن شعبة) [٤].

---

(١) التمييز ص١٧٢، الحديث رقم (٢٤).

(٢) يعني: الزهري، عن إسماعيل بن محمد بن سعد، عن حمزة بن المغيرة، عن المغيرة.

(٣) العلل (٧/ ١٠٦) وانظر دراستي لهذا الحديث في مرويات الزهري (٣/ ١٥٥٣-١٥٧٢).

(٤) العلل لابن أبي حاتم (١/ ٦٩).

ويتضح مما تقدم منهج الإمام مسلم في بيان علة هذا الحديث، ويمكن إجماله في النقاط الآتية:

١- لم يعتمد الإمام مسلم حديث المغيرة بن شعبة من طريق الزهري في باب المسح على الخفين، وإنما من طرق أخرى لا خلاف فيها.

٢- أخرج الحديث من طريق الزهري في غير مظنته في باب تقديم الجماعة من يصلي بهم، من كتاب الصلاة.

٣- اقتصر على رواية ابن جريج دون سائر تلامذة الزهري وفي مقدمتهم مالك بن أنس، وذلك للاختلاف الذي حصل في رواياتهم عنه، ولكون ابن جريج ضبط الحديث في روايته حيث فرّق بين روايتي عباد، وحمزة لاختلافهما في السند.

٤- يظهر أن الإمام مسلمًا لم يقصد الاعتماد على رواية عباد، وذلك لأنه مجهول، فلم ينقل ابن حجر في ترجمته من التهذيب إلا حكم ابن المديني عليه بالجهالة، وأن ابن حبان ذكره في الثقات، ولم يحكم عليه في التقريب بل قال: وثقه ابن حبان، ولذلك قال الذهبي في الكاشف: وثق، ولا يشفع له قول مغلطاي في إكمال تهذيب الكمال: خرج ابن حبان حديثه في صحيحه، وكذلك أبو عوانة الإسفراييني، والحاكم النيسابوري، وذكره ابن خلفون في الثقات [1].

(١) انظر التهذيب (٢/ ٢٧٧)، والتقريب ص٢٩٠، والكاشف (١/ ٥٣٠)، وإكمال تهذيب الكمال (٧/ ١٧٦).

ومما يؤيد ذلك أن الإمام مسلماً لم يرو له في الصحيح إلا هذا الحديث، فهو ليس على شرطه، كما أنه لم يخرج لحمزة بن المغيرة سوى هذا الحديث كذلك[1]، مما يدل على أنه أخرج روايتيهما لبيان أنهما أرجح الروايات من طريق الزهري، وقد أورد الحديث من طرق غير طريق الزهري، سالمة من العلة، والله أعلم.

المبحث الرابع: خلاصة منهجه في العلل:

من تأمل صنيع الإمام مسلم في ذكره الأحاديث المعلة المتقدمة في كتابيه «الصحيح» و «التمييز» يمكن أن نتوصل إلى ما يلي:

١- أبان الإمام مسلم في مقدمة كتاب الصحيح، أنه سيتعرض لبعض الأحاديث التي أعلّ بعض طرقها بالشرح والتوضيح لهذه العلل، وقد وفّى في صحيحه بما ألزم به نفسه في المقدمة.

٢- لم تقتصر تعليقاته على الأحاديث التي فيها اختلاف على الراوي، بل اهتم كذلك ببيان وهم الواهم، أو دفع الوهم في الأحاديث التي لم يتضح فيها اختلاف على الراوي.

٣- يسوق الإمام مسلم طرق الحديث التي أوردت الوجه المحفوظ، ثم يعقبها بإخراج الرواية التي فيها الوجه المعلّ، ويصرّح بعلة هذه الرواية كما في الحديث رقم (٤٨١) من الصحيح.

(١) موسوعة الحديث الشريف «حرف».

٤- يستخدم الإمام مسلم القرائن التي اعتمدها في الحكم على الروايات بالحفظ أو الإعلال مثل قرائن الأكثر، والأحفظ، والاختصاص وغيرها، وهذه تأتي من خلال التأمل والنظر فيها، ويستخدم كذلك تعليقاته التي ترجح وجهاً على الآخر.

٥- تعليقاته في إعلال الحديث في كتابه الصحيح مختصرة لا يطيل فيها في الغالب، لكنها تكون معبرة وواضحة عما يريد بيانه، ويؤيد هذا بالروايات الأخرى التي يوردها هذا الحديث.

٦- غالباً ما يقدم الإمام مسلم الروايات المحفوظة ثم يعقبها بالرواية المعلة، وأحياناً يوردها في غير مظنتها كما في حديث المغيرة في المسح، وأحيانا يورد الحديث من طريق غير طريق المدار تأييداً لوجه من الوجوه، كما في الحديث (٧١٣) من الصحيح.

٧- قد يورد الإمام مسلم راوياً متكلماً فيه، لبيان أن روايته هي المعلة ضمن دائرة الاختلاف على الراوي، كيحيى الحماني في الحديث السابق، ولذلك لا ينبغي أن يحسب من رجاله الذين أخرج لهم بقصد الاحتجاج، وإنما فقط ليبين الراوي الذي كانت العلة من جهته.

٨- من منهجه كذلك أنه يعلق على أحاديث لا اختلاف فيها على المدار، وذلك بهدف بيان العلة اليسيرة، ومن يتحملها، أو دفعها عن رواة السند.

٩- لم يقتصر على بيان علة الإسناد فقط، بل اهتم كذلك ببيان علل المتن، مثل الحديث رقم (١٥٠٦) من الصحيح.

١٠- اهتم الإمام مسلم بمسألة تفرد الراوي، وبيان محلها من القبول والرد، بل ويدفع الوهم على الراوي المتفرد، ببيان أنه واسع الرواية وقد تفرد برواية أحاديث لم يروها غيره، وهي مقبولة لإمامته وسعة روايته، كالزهري في الحديث (١٦٤٧) من الصحيح.

١١- أحيانًا يورد الإمام مسلم الرواية المعلة في غير مظنتها، ويضعها في موضع بعيد عن طرقها الأخرى، وذلك لبيان علتها، كما في حديث المغيرة بن شعبة في المسح على الخفين، وحديث يتقارب الزمان.

١٢- مصطلح « العلة» عند مسلم تحتمل معاني أخرى غير القدح في الرواية، وكونها غير محفوظة، كمعنى الوهم و الخطأ.

١٣- اهتم الإمام مسلم في كتابه التمييز بعلل المتن وما حصل فيها من وهم، إضافة إلى اهتمامه بعلل الإسناد، وذلك في غالب الأحاديث التي أوردها في الكتاب.

١٤- أحيانًا يبين الإمام مسلم في كتاب التمييز أسباب الوقوع في العلة، كما في ص١٩٣ حيث ذكر حديثين أحدهما مرفوع والآخر موقوف، فأدخل الواهم المرفوع في الموقوف.

وكما في ص١٩٦ حيث بين أن السبب سقوط حرف الواو في اسم راو جاء في الاسناد هكذا «عبد الرحمن بن المسيب» وإنما هو «عبد الرحمن و ابن المسيب».

وبعد: فهذا جهد المقل، ولا أبريء نفسي من السهو والغلط، ولن يحرمني الله من الأجر في كلتا الحالتين بإذنه تعالى .

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم.

الأسبوع الثاني

اليوم الرابع: المنهج العقدي عند الإمام مُسلم وأصحاب السُنن: الآل والأصحاب (نموذجاً)

د. أسامة الشنطي

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد،

فهذا بحث فيه نوع اختصار، تناولت فيه الجانب العقدي عند الأئمة الكرام: مسلم وابن ماجه وأبي داود والترمذي والنسائي، رحمهم الله وأحسن جزاءهم، وقد قام هذا البحث على إجمال في بعض مراحله، وتفصيل في أخرى، وتوسّعت قليلاً فيه، في الحديث عن الإمام النسائي، ومناقشة نسبته للتشيّع، لكونه الوحيد الذي رُمي بذلك من بين الأئمة الخمسة، ولكون هذه المسألة لها تعلّق أكيد بأكبر أجزاء البحث، ألا وهو المتعلّق بموقف الأئمة الخمسة من آل النبي ﷺ وصحبه الكرام رضي الله عنهم، وقد قسّمت بحثي إلى: تمهيد، جعلته مدخلاً:

للمبحث الأول وهو بعنوان: الملامح العامة للاتجاه العقدي للأئمة الخمسة: عرض وتمثيل.

وتحته المطالب التالية:

المطلب الأول: الملامح العامة للاتجاه العقدي عند مسلم.

المطلب الثاني: الملامح العامة للاتجاه العقدي عند ابن ماجه.

المطلب الثالث: الملامح العامة للاتجاه العقدي عند أبي داود.

المطلب الرابع: الملامح العامة للاتجاه العقدي عند الترمذي.

المطلب الخامس: الملامح العامة للاتجاه العقدي عند النسائي.

ثم ألحقته بالمباحث التالية:

المبحث الثاني: في تعريف موجز للصحابي وآل البيت.

وتحته المطالب التالية:

المطلب الأول: تعريف الصحابي، لغة واصطلاحًا.

المطلب الثاني: تعريف الآل، لغة واصطلاحًا.

المبحث الثالث: أحاديث فضائل الصحابة وآل البيت في الكتب الخمسة.

وتحته المطالب التالية:

المطلب الأول: جدول بياني في أحاديث فضائل الصحابة وآل البيت في الكتب الخمسة.

المطلب الثاني: عرض تمثيلي لأحاديث فضائل الصحابة وآل البيت في الكتب الخمسة، (الأحاديث الواردة في فضل كلٍّ من أبي بكر وعلي ﷺ).

المبحث الرابع: دراسة حول الإمام النسائي.

المطلب الأول: اعتقاد الإمام النسائي.

المطلب الثاني: عرض مختصر لمنهج الإمام النسائي في كتابه فضائل الصحابة، ومقارنته بسائر الكتب الخمسة.

المطلب الثالث: نظرة سريعة على كتاب خصائص علي ﷺ، وبيان شيء من منهج الإمام النسائي فيه.

الخاتمة والنتائج

الفهارس

منهجي في البحث:

ومما يحسن التنبيه إليه إلى أنني في طريقة عرضي للمادة المتعلقة بهؤلاء الأئمة الكرام ما يلي:

- اعتمدت الترتيب الزمني المتعلّق بوفاتهم، فابتدأت بمسلم وانتهيت بالنسائي، ولم أسلك طريق ترتيبهم على حسب أصحية كتبهم، وإنما قمت بهذا للأسباب التالية:

١- أن هذا يناسب مرادي في بحثي، من حيث عرض المادة العقدية في كتبهم، وذكرها بهذا الترتيب، وعرضها بحسب التسلسل التاريخي يظهر مدى توافقهم في هذه المسائل العقدية، سواء تلك التي كانوا يقولون بها، أو التي كانوا يحذِّرون منها.

٢- أن سلوك هذا الترتيب أبعد من الوقوع في الاضطراب، كتقديم بعضهم في مبحث وتأخيره في آخر.

٣- أن هذا يوافق إتمام ما كنت قد أردته من مباحث متعلّقة بالإمام النسائي، الذي هو آخرهم وفاة، فانتهائي بسرد ما يتعلق بالمسائل العقدية في كتابه، ناسَبه ابتدائي بعد ذلك بالحديث عن نسبته للتشيع، وسائر المسائل المتعلِّقة بكتابه فضائل الصحابة.

- وفي طريقة ذكري لعدد ما أخرجه أصحاب الكتب - موضع الدراسة - في فضائل الصحابة الكرام ﷺ، قمت بعمل جدول بياني، ذكرت فيه عدد ما أخرجه كلُّ واحدٍ منهم في فضل كلِّ واحد من الصحابة الكرام ﷺ.

- قمت بترتيب الصحابة المذكورين في الجدول المشار إليه على حروف الألفبائية، وذلك لتسهيل الوصول إلى المراد منهم، مع الإشارة إلى اتفاق أصحاب الكتب المذكورة على الابتداء بذكر فضائل أبي بكر الصديق، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي ﷺ،إلا ما كان من النسائي، فإنه مع سيره على هذا الترتيب، إلا أنه جمع في باب واحد بين عمر وعثمان ﷺ، ولم يفرد عثمان ﷺ في باب واحد.

- لطول المادة المقصودة في بحثي هذا وتشعُّب فروعه، وفي معرض بياني التفصيلي لذكر طريقة الأئمة الخمسة في ذكر الفضائل المتعلّقة بالصحابة الكرام، اقتصرت بعقد مقارنة بينهم في الأحاديث التي رووها في فضل أبي بكر الصديق ﷺ، فقط دون غيره من الصحابة الكرام، لكيلا يطول البحث، بما لا يناسب ما وُضع له، وقمت بذكر ما اجتمعوا على إخراجه في فضائل الصديق ﷺ، وما زاده كلٌّ منهم على الآخر، مبتدأً بذكر الأحاديث التي أخرجها الإمام مسلم، وشاركه فيها غيره، ثم ما زاده كلٌّ منهم على الآخر، ناظراً في ذلك إلى متون الأحاديث، وما اختلف فيه صحابيُّ الحديث، وان اتفقت متون الأحاديث.
- قمت بعد تخريجي للأحاديث، بالحكم عليها، إما تفصيلاً، أو إجمالاً بما يناسب المقام.

وأختم بتقديم الشكر الوفير والاعتذار الكبير للأخوة الأفاضل في مبرة الآل والأصحاب، فالأول لطلبهم مني أن أكتب هذا البحث، والثاني لتأخري عليهم قليلاً في تسليم هذا البحث، فجزاهم الله خير الجزاء، وأعظم لهم الأجر والمثوبة في الدارين، ولي ولوالدي ولسائر المسلمين.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المبحث الأول

الملامح العامة للاتجاه العقدي للأئمة الخمسة

عرض وتمثيل

تمهيد:

إن الناظر في صحيح مسلم والسنن الأربعة، يرى اتفاقاً منهم رحمهم الله على أصول السنة ومسائل الاعتقاد المجمع عليها، والفارق الوحيد بين هذه الكتب من حيث المعتقد، هو من حيث الإقلال والإكثار في بيان المسائل المتعلقة بالاعتقاد، فمن أصحاب هذه الكتب من نصَّ على مسائل في المعتقد، وبه تميّز الإمام الترمذي من بين سائر الخمسة، كحاله تماماً في ذكر مذاهب العلماء الفقهية، يذيِّل بها إخراجه للحديث، وهذا من طبيعة كتابه، ومن أجله فضّله من فضّله على سائر كتب السنة[1]، بينما نرى الآخرين ينصّون على ذلك في تبويباتهم على أحاديثهم، كحال الإمامين أبي داود وابن ماجه، وأما عقيدة الإمام مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ فنراها واضحة بيّنة في ثنايا كتابه العظيم، لا سيَّما كتاب الإيمان، الذي افتتح به كتابه، مع عدم الغفلة عن بعض المسائل العقدية التي قرّرها في مقدمته النافعة لصحيحه، وأما النسائي فسيأتي الحديث عنه في مطلب مستقل، خاصة فيما يتعلق بما نسب له من التشيُّع.

---

(١) قال شيخ الإسلام أبو إسماعيل الهروي الأنصاري: كتاب أبي عيسى الترمذي عندي أفيد من كتاب البخاري ومسلم، فقال له ابن طاهر المقدسي الذي سمع هذه المقولة منه: لم؟ قال: لأنهما لا يصل إلى الفائدة منهما إلا من يكون أهل المعرفة التامة، وهذا كتاب قد شرح أحاديثه وبينها، فيصل إلى فائدته كل أحد من الناس من الفقهاء والمحدثين وغيرهما.اهـ.
نقل هذا عنه: ابن طاهر المقدسي في كتابه المنثور (ص٧٣) وفي شروط الأئمة الستة (ص١٠١).

وعلى ما سبق، دعونا نقف على شيء من تفصيل ما أجملناه، ونبدأ بالإمام مسلم لسبقه من حيث المكانة والوفاة، ونثنِّي بأولهم لحوقًا به، وهو ابن ماجه، ثم على ترتيب الوفَيَات نكمل ما أردنا عرضه، فأقول وعلى الله التكلان:

أولاً: الملامح العامة للاتجاه العقدي عند مسلم:

في مقدِّمته على صحيحه أسهب مسلمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ في بيان أصول الرواية الصحيحة، وردّ على بعض المخالفين في بعض مسائل هذا الفن، ونصَّ على تفاديه وإعراضه عن الرواية عن أهل البدع، فقال رَحِمَهُ اللَّهُ: واعلم وفقك الله تعالى أن الواجب على كل أحد عرف التمييز بين صحيح الروايات وسقيمها، وثقات الناقلين لها من المتهمين، أن لا يروي منها إلا ما عرف صحة مخارجه، والستارة في ناقليه، وأن يتقي منها ما كان منها عن أهل التهم والمعاندين من أهل البدع.

وكان الإمام مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ قد ذكر في مقدمة صحيحه ما يُظهر جودة فهمه، وبراعة استنباطه لمسائل الاعتقاد، خاصة المتعلقة بأسماء الله وصفاته وأفعاله، فقال رَحِمَهُ اللَّهُ في بداية هذه المقدِّمة: وظننت حين سألتني تجشم ذلك أن لو عُزم لي عليه، وقضي لي تمامه، كان أول من يصيبه نفع ذلك إياي خاصة قبل غيري من الناس لأسباب كثيرة يطول بذكرها الوصف...إلى آخر كلامه رَحِمَهُ اللَّهُ.

فأطلق رَحِمَهُ اللَّهُ وصف العزم على الله عز وجل، وقد نقل الخلاف في حكم ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ فقال رَحِمَهُ اللَّهُ : وهل يجوز وصفه بالعزم ؟ فيه قولان: أحدهما المنع، كقول القاضي أبي بكر، والقاضي أبي يعلى. والثاني

الجواز، وهو أصح، فقد قرأ جماعة من السلف: (فَإِذَا عَزَمْتُ فَتَوَكَّلْ عَلَى الله)، بالضم[1]، وفي الحديث الصحيح من حديث أم سلمة: «ثم عزم الله لي»[2]. وكذلك في خطبة مسلم: «فعُزم لي»، وسواء سمى عزمًا أو لم يسمّ، فهو سبحانه إذا قدرها، علم أنه سيفعلها في وقتها، وأراد أن يفعلها في وقتها، فإذا جاء الوقت فلابد من إرادة الفعل المعين، ونفس الفعل، ولابد من علمه بما يفعله[3].اهـ.

قلت: وأما صحيحه، فقد افتتحه الإمام مسلم بكتاب الإيمان، وافتتح كتاب الإيمان بحديث جبريل عليه السلام المشهور المقرِّر لمسائل الإسلام والإيمان والإحسان، والقضاء والقدر وعلامات الساعة، وفي بيان سبب وروده أبلغ الردِّ على القدرية النفاة [4]، حيث جاء في أولِّه قول يحيى بن يعمر: كان أول من قال في القدر بالبصرة معبد الجهني، فانطلقت أنا وحميد بن عبد الرحمن الحميري حاجين – أو معتمرين – فقلنا: لو لقينا أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ، فسألناه عما يقول هؤلاء في القدر، فوفق لنا عبد الله بن عمر بن الخطاب

(١) قال ابن الجوزي في زاد المسير(١/ ٣٤١): وقد قرأ أبو رزين، وأبو مجلز، وأبو العالية، وعكرمة، والجحدري: (فإذا عزمتُ) بضم التاء.اهـ.
وقال العكبري في إملاء ما من به الرحمن(١٥٦): الجمهور على فتح الزاي، أي: إذا تخيرت أمراً بالمشاورة وعزمت على فعله ﴿فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ﴾، ويقرأ بضم التاء، أي: إذا أمرتك بفعل شيء فتوكل علي، فوضع الظاهر موضع المضمر.اهـ.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه (٩١٨)، من طرق عن سعد بن سعيد عن عمر بن كثير عن ابن سفينة مولى أم المؤمنين أم سلمة عنها ﵂، بألفاظ متقاربة، زاد في آخر هذه الطرق، قالت: سمعت رسول الله ﷺ:فلما توفي أبو سلمة، قلت: من خير من أبي سلمة صاحب رسول الله ﷺ، ثم عزم الله لي، فقلتها: قالت: فتزوجت رسول الله ﷺ.

(٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام (١٦/ ٣٠٤).

(٤) سيأتي معنا إفراده للقدر في كتاب كاملٍ من صحيحه.

داخلاً المسجد، فاكتنفته أنا وصاحبي أحدنا عن يمينه، والآخر عن شماله، فظننت أن صاحبي سَيَكِل الكلام إلي، فقلت: أبا عبد الرحمن إنه قد ظهر قِبَلنا ناسٌ يقرءون القرآن، ويتقفَّرون العلم، وذكر من شأنهم، وأنهم يزعمون أن لا قدر، وأن الأمر أُنُف، قال: «فإذا لقيت أولئك فأخبرهم أني بريء منهم، وأنهم برآء مني»، والذي يحلف به عبد الله بن عمر «لو أن لأحدهم مثل أحد ذهبًا؛ فأنفقه، ما قبل الله منه حتى يؤمن بالقدر»، ثم ساق الحديث[1].

وعوداً على باب الأسماء والصفات، نرى الإمام مسلمًا رَحِمَهُ اللَّهُ قد أخرج في صحيحه عدداً من الأحاديث التي فيها إثبات صفات الكمال لله سبحانه، دون أن يتعقَّبها بما يصرفها عن ظاهرها بنوع من التأويل أو التحريف، وحاشاه، بل صارت أحاديث صحيحه التي تفرّد بها عن البخاري عمدةً في تقرير بعض مسائل الاعتقاد عند أهل السنة، ففي صحيحه إثبات علوِّ الله عز وجل فوق سماواته، وذلك في حديث معاوية بن الحكم السلمي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، حينما أمره النبي ﷺ بعتق جاريته بعد أن ضربها، ثم اختبرها النبي ﷺ ليعلم هل هي من المؤمنات بالله ورسوله ﷺ، فقال لها: «أين الله؟» قالت: في السماء، قال: «من أنا؟» قالت: أنت رسول الله، قال: «أعتقها، فإنها مؤمنة»[2].

وفي الباب نفسه - أعني باب الأسماء والصفات -، نراه قد أخرج قوله ﷺ: «إن قلوب بني آدم كلَّها بين إصبعين من أصابع الرحمن، كقلب واحد،

(١) صحيح مسلم - كتاب الإيمان - باب معرفة الإيمان، والإسلام، والقدر وعلامة الساعة - برقم (٨).

(٢) صحيح مسلم - كتاب الصلاة - باب تحريم الكلام في الصلاة، ونسخ ما كان من إباحته - برقم (٥٣٧).

يصرفه حيث يشاء» ثم قال رسول الله ﷺ: «اللهم مصرِّف القلوب صرِّف قلوبنا على طاعتك»[1].

و لهذه الأحاديث وغيرها مما سبق، وممّا لم أذكره، استدل أئمة الإسلام على حسن اعتقاد الإمام مسلم، فيقول العلامة ابن القيم، وهو يعدِّد أقوال السلف في إثبات أسماء الله وصفاته: قول مسلم بن الحجاج: يعرف قوله في السنة من سياق الأحاديث التي ذكرها ولم يتأولها، ولم يذكر لها التراجم كما فعل البخاري ولكن سردها بلا أبواب ولكن تعرف التراجم من ذكره للشيء مع نظيره، فذكر في كتاب الإيمان كثيرا من أحاديث الصفات كحديث الإتيان يوم القيامة وما فيه من التجلي وكلام الرب لعباده ورؤيتهم إياه وذكر حديث الجارية وأحاديث النزول وذكر حديث «إن الله يمسك السماوات على إصبع والأرضين على إصبع»، وحديث يأخذ الجبار سماواته وأرضه بيديه، وأحاديث الرؤية، وحديث حتى يضع الجبار فيها قدمه، وحديث: «المقسطون عند الله تعالى على منابر من نور عن يمين الرحمن وكلتا يديه يمين»، وحديث: «ألا تأمنوني وأنا أمين من في السماء». وغيرها من أحاديث الصفات محتجا بها وغير مؤول لها ولو لم يكن معتقدا لمضمونها لفعل بها ما فعل المتأولون حين ذكروها[2].اهـ كلامه رَحِمَهُ اللَّهُ.

ولو انتقلنا إلى باب آخر من أبواب العقيدة، ألا هو باب القدر، لرأينا الإمام مسلمـًا رَحِمَهُ اللَّهُ قد أفرد كتابـًا في صحيحه لهذا الأصل العظيم، وعند النظر في مادة أحاديث هذا الكتاب وترتيبها، نرى الردَّ على القدرية واضحـًا جليّـًا،

(١) صحيح مسلم - كتاب القدر – باب تصريف الله تعالى القلوب كيف شاء - برقم (٥٣٧).
(٢) اجتماع الجيوش الإسلامية (٢٤١).

فالإمام رَحِمَهُ اللَّهُ بدأ بذكر حديث أطوار خلق الإنسان في بطن أمه، وفيه كَتْب حال هذا الإنسان، أيكون شقيّـًا أم سعيداً؟ ثم ذكر حديث المحاججة التي وقعت بين آدم وموسى عليهما السلام، وكيف حجّ آدم موسى بقوله: فتلومني على أمر قدر علي قبل أن أخلق؟ وفي الباب نفسه أخرج قوله ﷺ: كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة قال وعرشه على الماء.

وفي هذه الأحاديث الحجج القاطعة على إبطال قول نفاة القدر، ثم لم يكتف الإمام مسلمٌ بذلك، بل أتبع ما سبق بحديث كون القلوب بين أصابع الرحمن، ومضى ذكره معنا، ثم ذكر صريح قول النبي ﷺ: كل شيء بقدر حتى العجز والكيس، ثم كتب على ابن آدم حظه من الزنا، ثم بيان أن كلَّ مولود يولد على الفطرة، وأن الرزق والأجل مكتوبان على الإنسان، ثم ختم ببيان أن كلَّ ما سبق من إثبات قدر الله وقدرته سبحانه وتعالى، لا يعني ترك العبد للعمل، والاحتجاج بالقدر، بل لا بد له من العمل والسعي حتى ينال الحسنى، فأخرج في هذا المعنى العظيم قوله ﷺ: المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف وفي كل خير احرص على ما ينفعك واستعن بالله ولا تعجز وإن أصابك شيء فلا تقل لو أني فعلت كان كذا وكذا ولكن قل قدر الله وما شاء فعل فإن لو تفتح عمل الشيطان.

وقد توارد أهل العلم على إثبات صحة معتقده رَحِمَهُ اللَّهُ، والاستشهاد به على صحة معتقد السلف الصالح، فنرى الإمام أبا عثمان الصابوني عند ذكره لبعض العلامات التي يفارق بها أهل السنة غيرهم من الفرق، ومنها: حبهم

لأئمة السنة، سمّى من ضمن هؤلاء الأئمة إمامنا مسلم بن الحجاج رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]، وهذا شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ، يذكر الإمام مسلماً من بين أئمة الإسلام الذين يعلمون من سنة النبي ﷺ وآثار الصحابة والتابعين ما لا يعلمه غيرهم[2].

وعدّه الحافظ الذهبي من المثبتين لصفات الله عز وجل، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وممن لا يتأول ويؤمن بالصفات وبالعلو في ذلك الوقت...الإمام الحجة مسلم بن الحجاج القشيري صاحب الصحيح[3].

ثانياً: الملامح العامة للاتجاه العقدي عند ابن ماجه:

ثم بعد هذا العرض الموجز، ننتقل إلى الحديث عن الإمام ابن ماجه، فهو أقدم الأربعة وفاة، ولننظر في سننه، لنرى أنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد افتتح كتابه، بباب اتباع سنة رسول الله ﷺ، وافتتح هذا الباب بقوله ﷺ: ما أمرتكم به فخذوه، وما نهيتكم عن فانتهوا.

وقد وُفِّق رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الافتتاح بهذا الحديث، الحاث على الائتمار بأمره ﷺ والانتهاء بنهيه ﷺ، ثم ذكر قوله ﷺ: ذروني ما تركتكم، فإنما هلك من كان قبلكم، بسؤالهم واختلافهم على أنبيائهم، فإذا أمرتكم بشيء فخذوا منه ما استطعتم، وإذا نهيتكم عن شيءٍ فانتهوا.

في هذا الحديث توجيه إلى أن الإمام ابن ماجه قد جمع في كتابه هذا ما يكفي الآخذ به، عن غيره، فلا ينبغي لمن تعامل مع كتابه أن ينظر إلى غيره،

(١) اعتقاد السلف أصحاب الحديث (٤٠).
(٢) درء تعارض العقل والنقل (٧/ ٣٨).
(٣) العلو (١٩٤).

ففي كتابه الغنية عمّا سواه، ثم ذكر في هذا الباب غير حديث في أهمية طاعة النبي ﷺ، والعمل على تمام إجابته ﷺ، كقول أبي جعفر: كان ابن عمر إذا سمع من رسول الله ﷺ حديثاً، لم يعدُه ولم يقصِّر دونه.

وبعد عددٍ من الأحاديث الواردة في المعنى السابق، انتقل الإمام ابن ماجه إلى باب تعظيم حديث رسول الله ﷺ والتغليظ على من عارضه، وافتتحه بحديث المقدام بن معدي كرب في حال من يرد سنته ﷺ ويزعم الاحتكام إلى القرآن والاقتصار على ذلك، ثم أتبعه بحديث النهي عن الإحداث في دين الله عز وجل، وسيأتي معنا في الحديث على معتقد أبي داود أنه سلك هذا المسلك في ترتيبه لهذين الحديثين، ثم تابع ابن ماجه سرده للأحاديث التي جاءت في ذم من عارض حديث النبي ﷺ بهواه، كحديث مخاصمة الأنصاري للزبير في سقي الأرض، وكيف أغضب الأنصاري رسول الله ﷺ حينما ظن أن النبي ﷺ حكم لصالح الزبير، قائلاً: يا رسول الله أن كان ابن عمتك؟ فتلوّن وجهه ﷺ وأمر الزبير بحبس الماء وعدم إيصاله للأنصاري، وفي هذا نزل قوله تعالى: فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلِّموا تسليماً.

ثم بعد عدة أحاديث بهذا المعنى، انتقل الإمام ابن ماجه إلى الباب الثالث، الذي كان بعنوان: التوقِّي في الحديث عن رسول الله ﷺ، ذكر فيه عدداً من الأحاديث التي تبرز شدّة تخوِّف الصحابة الأجلاء من كثرة الحديث عن النبي ﷺ، فعبد الله بن مسعود رضي الله عنه يبكي إذا حدّث عن نبينا ﷺ، ويختم بقوله: أو دون ذلك، أو فوق ذلك، أو قريباً من ذلك، أو شبيهاً بذلك، وكذا يتحرى

أنس بن مالك ﷺ الرواية عنه ﷺ، ويفزع فزعـًا شديداً، وزيد ابن أرقم ﷺ يقول: كبرنا ونسينا، والحديث عن رسول الله ﷺ شديد، والشعبي يجالس ابن عمر ﷺ سنة كاملة فلا يسمعه يحدِّث عن النبي ﷺ، وبعد أخبار موافقة لهذا المعنى، يبوِّب الإمام ابن ماجه بابـًا بعنوان: التغليظ في تعمّد الكذب على رسول الله ﷺ، يبدأه بالحديث المتواتر: من كذب عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار، ويسوقه بألفاظ قريبة من طرق مختلفة، من حديث علي وأنس وجابر وأبي هريرة وأبي قتادة والزبير وأبي سعيد ﷺ جميعـًا، ثم ينتقل إلى الباب الخامس وهو باب: من حدَّث عن رسول الله ﷺ حديثـًا وهو يرى أنه كذب، ويبدأه بقوله ﷺ: من حدَّث حديثـًا وهو يرى أنّه كذب، فهو أحد الكاذبين، وهو من رواية علي ﷺ، ثم يروى الإمام ابن ماجه مثله عن سمرة بن جندب ﷺ وعن المغيرة بن شعبة ﷺ، وبه يختم هذا الباب، لينتقل إلى باب: اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين، ويقتصر فيه على حديث العرباض بن سارية ﷺ، الذي يحثُّ فيه نبينا ﷺ على التمسُّك بسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعده.

وأما الباب السابع من أبواب السنة عند الإمام ابن ماجه فهو بعنوان: اجتناب البدع والجدل، وذكر فيه بعضـًا من أحاديث النهي عن الابتداع، ومنها التحذير من الذي يتبعون متشابه القرآن، وإن كان هذا الباب لم يخلُ من بعض الأحاديث المتكلَّم في إسنادها، بل منها الموضوع، كحديث: لا يقبل الله لصاحب بدعة صومـًا ولا صلاة، ولا صدقة ولا حجـًا ولا عمرة، ولا جهاداً

ولا صرفـًا ولا عدلاً يخرج من الإسلام كما تخرج الشعرة من العجين[1].

وبعد هذا الباب، باب: اجتناب الرأي والقياس، ذكر فيه عدداً من أحاديث ذم الفتيا بغير علم، ثم انتقل بعد ذلك إلى باب في الإيمان، بدأه بذكر حديث شعب الإيمان، ومن ضمن أحاديث هذا الباب، خروج أهل العبادات من النار، وحديث جبريل عليه السلام الطويل، ولم يخلُ هذا الباب أيضـًا من بعض الأحاديث المتكلّم في أسانيدها، كحديث ذم المرجئة والقدرية[2]، وحديث عليٍّ ﷺ مرفوعـًا: الإيمان معرفةٌ بالقلب وقولٌ باللسان، وعملٌ بالأركان، وهو خبر موضوع[3]، وفي هذا الباب أيضـًا أحاديث أخرجها اتفق الشيخان على إخراجها، كقوله ﷺ: لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحبَّ إليه مِن ولده ووالده والناس أجمعين، وقوله ﷺ: سباب المسلم فسوق وقتاله كفر.

---

(١) فهو من رواية محمد بن إسحاق من ذرية عكاشة بن محصن ﷺ، والكلام فيه كثير، قال ابن عدي بعد أن ساق له عدداً من الأحاديث: هذه الأحاديث بأسانيدها مع غيرها مما لم أذكره لمحمد بن إسحاق العكاشي: كلّها مناكير موضوعة. وقال فيه الدارقطني: متروك يضع، انظر: الكامل (٧/ ٣٦٩)، سؤالات البرقاني (٤٥٩).

(٢) وفيه: علي بن نزار، ذكره ابن حبان في المجروحين وقال: ينفرد عن الثقات بما لا يشبه حديث الأثبات، ثم ذكر هذا الحديث، وكذا فعل ابن عدي في كامله، حيث أخرج هذا الحديث ثم قال: وهذا آخر ما أنكروه على علي بن نزار وعلى والده نزار.
انظر: المجروحين (٢/ ١١٢) والكامل (٦/ ٣٣٢) وميزان الاعتدال (٣/ ١٥٩).

(٣) آفته أبو الصلت، عبد السلام بن صالح الهروي، قال فيه النسائي: خبيث، ليس بثقة ولا مأمون، وقال فيه ابن عدي: ولعبد السلام هذا عن عبد الرَّزَّاق أحاديث مناكير في فضائل علي وفاطمة والحسن، والحسين، وهو متهم في هذه الأحاديث، ويروي عن علي بن موسى الرضا حديث الإيمان معرفة بالقلب، وهو متهم في هذه الأحاديث.
انظر: مشيخة النسائي (١١٢)، الكامل (٧/ ٢٥)، وللعلامة المعلِّمي اليماني بحث طويل نافع في حال أبي الصلت هذا، تراه في الفوائد المجموعة (٣١٠).
قلت: والعجب أن أبا الصلت قد ختم الحديث بقوله: لو قرئ هذا الإسناد على مجنون لبرأ!

ثم أفرد الإمام ابن ماجه كتاباً في القدر، تماماً كما فعل الإمام مسلم، وكذا أبو داود فيما سيأتي معنا، افتتحه بحديث أطوار خلق الإنسان،، وذكر أحاديث عدّة في هذا الباب، كقوله ﷺ: اعملوا ولا تتكلّوا، وكلاهما عند البخاري ومسلم، وقوله ﷺ: المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف، وهو عند مسلم، كما سبقت الإشارة إليه، وحديث المحاججة التي وقعت بين آدم وموسى عليهما السلام، وهو أيضاً في المتفق عليه، وانفرد بعدد من الأحاديث عن سائر الستة، كالحديث الطويل في مراجعة ابن الديلمي لكلٍّ من أبيٍّ بن كعب وعبد الله بن مسعود وحذيفة وزيد بن ثابت في القدر، وإجماعهم على أن من لا يؤمن بالقدر فلن يقبل منه عمله ولو كان مثل أحدٍ ذهباً، وكذا حديث عائشة عن النبي ﷺ في أن من تكلّم بشيءٍ من القدر سئل عنه يوم القيامة، ومن لم يتكلّم فيه لم يُسأل عنه[1]، ثم بحديث نهي النبي ﷺ عن الخوض بالقدر، وبحديث نفي العدوى، وبحديث عرض النبي ﷺ الإسلام على عدي بن حاتم، وبقوله ﷺ: مثل القلب مثل الريشة، تقلّبها الرِّياح بفلاة. وقوله ﷺ: ما قُدِّر لنفس شيءٌ إلى هي كائنة، وكلّها وغيرها مما انفرد به عن أصحاب الكتب الستة.

ثم أفرد رَحِمَهُ اللَّهُ باباً في فضائل أصحاب النبي ﷺ، نأتي عليه في موضعه من بحثنا هذا، بإذن الله.

---

(١) فيه يحيى بن عثمان، قال فيه يحيى بن معين: منكر الحديث، وقال النسائي: ليس بثقة. انظر: تهذيب الكمال (٣١/ ٤٥٦)، وقد حكم محققو سنن ابن ماجه على الحديث بالضعف الشديد.

ثالثاً: الملامح العامة للاتجاه العقدي عند أبي داود:

وأما الإمام أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، فاهتمامه بمسائل الاعتقاد قد ظهر واضحـًا جليّـًا في كتابه السنن، وقبل ذلك، نرى عقيدته السلفية واضحة بيّنة فيما دوّنه من مسائل عن الإمام أحمد، ومسائله عنه مشهورة مطبوعة، وإن كان قد ذكر أقوالاً عن غيره من أئمة السلف، وهذا كلّه يؤكِّد إمامته في هذا الشأن، وعند النظر في مسائله عن الإمام أحمد نرى الإمام أبا داود قد أفرد بابـًا في الجهمية، نقل فيه عن الإمام أحمد تكفير من قال بخلق القرآن، وأسند عن الإمام مالك قوله: الله في السماء وعلمه في كل مكان، لا يخلو من علمه مكان، ومن ضمن مادة هذا الباب قول الإمام أحمد: من قال إن الله لا يرُى فهو كافر، وذكر كذلك عدداً من الآثار في ذم الواقفة، وفي هذا الباب أيضـًا: تكفير سلام بن أبي مطيع للجهمية، الفرقة المنحرفة التي قال يزيد بن هارون في تمييزها عن غيرها: من توهّم الرحمن على العرش استوى خلاف ما في قلوب العباد، فهو جهمي.

وفي ختام هذا الباب ذكر أبا داود أن رجلاً قال للإمام أحمد: يلجئني القدري إلى أن أقول: الزنا بقدر، والسرقة بقدر، فقال الإمام أحمد: الخير والشرُّ من الله.

ثم عقد الإمام أبو داود بابـًا آخر في مسائله، عنون له بـ: باب في الإيمان، افتتحه بقوله: سمعت أحمد يقول: الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، الصلاة والزكاة والحج والبر كله من الإيمان، والمعاصي تنقص من الإيمان.

ثم ذكر الإمام أبو داود عدداً من الآثار عن السلف في المعنى نفسه، وانتقل بعد ذلك إلى ذكر ما يتعلّق بالاستثناء في الإيمان، وفيه قول الإمام أحمد: إن الإيمان قول وعمل، فجئنا بالقول ولم نجئ بالعمل، فنحن مستثنيون في العمل«.

فسمعت أحمد، قال له هذا الرجل: علَيَّ في هذا شر أن أقول: أنا مؤمن؟ قال أحمد: لا تقل: أنا مؤمن حقـًا، ولا البتة، ولا عند الله.

وفيه أيضـًا قول يحيى بن سعيد -وهو القطان -: ما أدركت أحدا من أصحابنا، ولا بلغني إلا على الاستثناء.

وختم الإمام أبو داود هذا الباب، بقوله: الناس عندنا مؤمنون في الأحكام والمواريث، نرجو أن يكونوا كذلك، ولا ندري ما حالنا عند الله.اهـ.

قلت: وما مضى كلّه يدلّل دلالة واضحة لا لبس فيه، على سلفية عقيدة الإمام أبي داود رَحِمَهُ اللَّهُ، ومضيّه على طريق أئمة الإسلام في ذلك.

ثم إذا انتقلنا لكتابه السنن، نراه قد أفرد كتابـًا في سننه سمّاه بكتاب السنة، ابتدأه بذكر حديث افتراق الأمة، ثم حديث النهي عن اتباع متشابه القرآن، ثم بوّب بابـًا سمّاه: مجانبة أهل الأهواء وبغضهم، ثم باب: ترك السلام على أهل الأهواء، ثم ذكر في باب بعده: النهي عن الجدال في القرآن ثم لزوم اتباع السنة، وذكر فيه إخبار النبي ﷺ عن حال من يردُّ السنة في آخر الزمان، ويقتصر على الاحتكام إلى كتاب الله عز وجل، ثم ذكر قوله ﷺ: من أحدث في أمرنا ما ليس منه فهو ردٌّ، ثم حديث العرباض بن سارية، في الحث على لزوم سنته

ﷺ وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعده، ثم أتبع ذلك بذكر أحاديث ثلاثة، الأول في ذم المتنطعين، والثاني في فضل من دعا إلى هدى، وإثم من دعا إلى ضلالة، والثالث في عظم جرم من سأل عن أمر لم يحرَّم فحرِّم من أجل مسألته، ثم بعد هذا انتقل إلى باب التفضيل، وهو المتعلِّق بصحابة النبي ﷺ، وسيأتي الحديث عليه بتفصيل أكثر في الفصل المتعلِّق بموقف الأئمة من الصحابة وآل بيت النبي ﷺ.

ثم عوداً إلى كتاب السنة في سنن أبي داود، نرى الإمام أبا داود بعد أن فرغ من ذكر ما يتعلق بفضائل الخلفاء الراشدين، انتقل إلى باب التخيير بين الأنبياء عليهم السلام، وذكر فيه أحاديث عدّة، ثم بوّب قائلاً: باب في ردِّ الإرجاء، ذكر فيه قوله ﷺ: الإيمان بضع وسبعون، أفضلها قول لا إله إلا الله، وأدناها إماطة العظم عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان.

ثم ذكر بعض الأحاديث الدالَّة على زيادة ونقصان الإيمان بالطاعة والمعصية، تحت باب: الدليل على الزيادة والنقصان، ثم أفرد باباً طويلاً في القدر، ذكر فيه أحاديث متعدِّدة في سبق كتابة الله لأقدار كلِّ شيء، ومنه حديث جبريل السابق ذكره عند مسلم، ومنه الحث على العمل مع سبق الكتب، فأهل الجنة ييسَّرون لعمل أهل الجنة، وأهل النار ييسَّرون لعمل أهل النار، ثم قال أبو داود: حدثنا محمود بن خالد: حدثنا الفريابى عن سفيان قال: حدثنا علقمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة عن ابن يعمر بهذا الحديث - يزيد وينقص - قال: فما الإسلام؟ قال: «إقام الصلاة وإيتاء الزكاة وحج البيت وصوم شهر رمضان والاغتسال من الجنابة».

ثم قال أبو داود: علقمة مرجئ[1].

ثم تابع أبو داود سرده للأحاديث المتعلِّقة بباب القدر، ومنها النهي عن مجالسة القدرية، وحديث أولية خلق القلم، وأمره بكتابة ما هو كائن إلى قيام الساعة، وكذا حديث المحاججة بين آدم وموسى عليهما السلام، وغير ذلك من الأحاديث الدالة على أن كلَّ شيءٍ إنما هو بقدر من الله سبحانه وتعالى.

وبعد أن انتهى رَحِمَهُ اللَّهُ من الباب الذي عقده لذكر أحاديث القدر، أفرد باباً في حال ذراري المشركين، ثم أفرد باباً سمّاه باباً في الجهمية، ذكر فيه عدداً من الأحاديث، ومن هذه الأحاديث حديث الأوعال، الذي جاء فيه إثبات علوِّ الله على عرشه.

(١) قلت: بهذا علّق أبو داود على هذا الحديث، في رميه علقمة بالإرجاء، وقد أشار الإمام مسلم في كتابه التمييز (١٩٩) إلى خطأ المرجئة في رواية هذا الحديث، فبعد أن أشار إلى خطأ الكوفيين في قولهم: إن ابن عمر وليس عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هو من حضر خبر جبريل عليه السلام، قال الإمام مسلم: فأما رواية أبي سنان عن علقمة في متن هذا الحديث اذ قال فيه: إن جبريل عليه السلام حيث قال: جئت أسألك عن شرائع الاسلام، فهذه زيادة مختلقة ليست من الحروف بسبيل، وإنما أدخل هذا الحرف - في رواية هذا الحديث - شرذمة زيادة في الحرف، مثل ضرب النعمان بن ثابت وسعيد بن سنان، ومن نحا في الارجاء نحوهما، وإنما أرادوا بذلك تصويباً في قوله في الإيمان وتعقيد الإرجاء ذلك ما لم يزد قولهم الا وهناً، وعن الحق الا بعداً، اذ زادوا في رواية الاخبار ما كفى بأهل العلم، والدليل على ما قلنا من إدخالهم الزيادة في هذا الخبر أن عطاء بن السائب وسفيان روياه عن علقمة فقالا: قال يا رسول الله ما الاسلام؟ وعلى ذلك رواية الناس بعد؛ مثل سليمان ومطر وكهمس ومحارب وعثمان وحسين بن حسن وغيرهم من الحفاظ، كلهم يحكي في روايته أن جبريل عليه السلام قال: يا محمد ما الاسلام؟ ولم يقل: ما شرائع الاسلام، كما روت المرجئة.اهـ.

وسائر أبواب كتاب السنة عند أبي داود هي كالآتي:

باب في الرؤية - باب في الردِّ على الجهمية - باب في القرآن - باب في الشفاعة - باب في ذكر البعث والصور- باب في خلق الجنة والنار - باب في الحوض - باب في المسألة في القبر وعذاب القبر، باب في ذكر الميزان - باب في الدجال - باب في الخوارج - باب في قتل الخوارج - باب في قتال اللصوص، وبه ختم هذا الكتاب المبارك من سننه.

رابعاً: الملامح العامة للاتجاه العقدي عند الترمذي:

وأما فيما يتعلّق باعتقاد الإمام الترمذي، وهو التالي لأبي داود في الوفاة، فنرى تصريحاته مبثوثة في كتابه، وكلُّها تؤكد موافقته رَحِمَهُ اللَّهُ لما نقل عن السلف الصالح من صحة اعتقاد،

ونرى ذلك جلياً في تعليقاته على بعض الأحاديث التي تذكر شيئاً من صفات الله عز وجل[1]، ومن أشهر ما جاء عنه رَحِمَهُ اللَّهُ، تعليقه على قول النبي ﷺ إن الله يقبل الصدقة ويأخذها بيمينه فيربِّيها لأحدكم كما يربي أحدكم مهره، حتى إن اللُّقمة لتصير مثل أحد، وتصديق ذلك في كتاب الله عز وجل: ﴿هُوَ يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ وَيَأْخُذُ ٱلصَّدَقَٰتِ﴾، و ﴿يَمْحَقُ ٱللَّهُ ٱلرِّبَوٰا۟ وَيُرْبِى ٱلصَّدَقَٰتِ﴾.

حيث قال بعد إخراجه لهذا الحديث: وقد قال غير واحد من أهل العلم في هذا الحديث وما يشبه هذا من الروايات من الصفات: ونزول الرب تبارك

(١) انظر: حديث رقم (٣٠٤٥)، تعليقه على قوله ﷺ: يمين الرحمن ملأى.

وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا، قالوا: قد تثبت الروايات في هذا ويؤمن بها ولا يتوهم ولا يقال: كيف؟ هكذا روي عن مالك، وسفيان بن عيينة، وعبد الله بن المبارك أنهم قالوا في هذه الأحاديث: أمرُّوها بلا كيف، وهكذا قول أهل العلم من أهل السنة والجماعة.

وأما الجهمية فأنكرت هذه الروايات وقالوا: هذا تشبيه.

وقد ذكر الله عز وجل في غير موضع من كتابه اليد والسمع والبصر، فتأوَّلت الجهمية هذه الآيات ففسَّروها على غير ما فسَّر أهل العلم، وقالوا: إن الله لم يخلق آدم بيده، وقالوا: إن معنى اليد هاهنا القوة.

وقال إسحاق بن إبراهيم: إنما يكون التشبيه إذا قال: يد كيد، أو مثل يد، أو سمع كسمع، أو مثل سمع، فإذا قال: سمع كسمع، أو مثل سمع، فهذا التشبيه، وأما إذا قال كما قال الله تعالى يد، وسمع، وبصر، ولا يقول كيف، ولا يقول مثل سمع، ولا كسمع، فهذا لا يكون تشبيها، وهو كما قال الله تعالى في كتابه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾[1].

---

(١) الجامع (٢/ ٤٣- برقم ٦٦٢)، وقد علّق د. نور الدين عتر في كتابه الإمام الترمذي (٢٠٢): والحديث مشكل، لأنه يجعل لله يداً، وذلك تجسيم وتشبيه، معارض للأدلة القاطعة بتنزيه الله عن ذلك، وقد أزال الترمذي الإشكال وحقّق المسألة، فتعرّض لمسألة المتشابهات وأبان الحق فيها، ثم ذكر قول الترمذي السابق، ثم علّق قائلاً: فهذا بيان ساطع لمعنى هذه المتشابهات، سار على النهج المستقيم الذي عليه سلف الأمة، وإنه لبحث جميل بيّن فيه الترمذيُّ بالحجة والبرهان مذهب أهل السنة، وردَّ على من خالفهم،...إلى آخر كلامه.
أقول: والناظر في كلام الترمذي يجزم بأنه لم ير هذا النص من المتشابهات، بل أثبت لله سبحانه وتعالى يداً تليق بجلاله، وبيّن أن من عدّ هذا النص من التشبيه إنما هم الجهمية، وأما سلف الأمة فعلى إثبات هذه النصوص كما جاءت، من غير تحريف لها عن معناها، والله أعلم.

ومع هذا التصريح منه رَحِمَهُ اللَّهُ في بيان معتقد السلف، إلا أنه وقع إشكال في موطن من كتابه رَحِمَهُ اللَّهُ، حيث نقل فيه عن بعض أهل العلم، ما اعتبر تأويلاً لحديث النبي ﷺ، وذلك في تعليقه الذي ذيّل به على قول النبي ﷺ: والذي نفس محمد بيده لو أنكم دلَّيتم بحبل إلى الأرض السفلى لهبط على الله. ثم قرأ ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾[1].

حيث قال الترمذي: هذا حديث غريب من هذا الوجه، ويروى عن أيوب، ويونس بن عبيد، وعلي بن زيد، قالوا: لم يسمع الحسن من أبي هريرة.

وفسَّر بعض أهل العلم هذا الحديث، فقالوا: إنما هبط على علم الله وقدرته وسلطانه، علم الله وقدرته وسلطانه في كل مكان، وهو على العرش كما وصف في كتابه[2].اهـ.

(١) نص الحديث مع سنده: قال الترمذي: حدثنا بد بن حميد وغير واحد، والمعنى واحد، قالوا: حدثنا يونس بن محمد، قال: حدثنا شيبان بن عبد الرحمن، عن قتادة، قال: حدث الحسن، عن أبي هريرة، قال: بينما نبي الله ﷺ جالس وأصحابه إذ أتى عليهم سحاب، فقال نبي الله ﷺ: هل تدرون ما هذا؟ فقالوا: الله ورسوله أعلم. قال: هذا العنان هذه روايا الأرض يسوقه الله تبارك وتعالى إلى قوم لا يشكرونه ولا يدعونه ثم قال: هل تدرون ما فوقكم؟ قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: فإنها الرقيع، سقف محفوظ، وموج مكفوف، ثم قال: هل تدرون كم بينكم وبينها؟ قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: بينكم وبينها مسيرة خمس مائة سنة. ثم قال: هل تدرون ما فوق ذلك؟ قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: فإن فوق ذلك سماءين، ما بينهما مسيرة خمسمائة عام حتى عد سبع سماوات، ما بين كل سماءين ما بين السماء والأرض، ثم قال: هل تدرون ما فوق ذلك؟ قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: فإن فوق ذلك العرش وبينه وبين السماء بعد ما بين السماءين. ثم قال: هل تدرون ما الذي تحتكم؟ قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: فإنها الأرض. ثم قال: هل تدرون ما الذي تحت ذلك؟ قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: فإن تحتها أرضا أخرى، بينهما مسيرة خمس مائة سنة حتى عد سبع أرضين، بين كل أرضين مسيرة خمس مائة سنة. ثم قال: والذي نفس محمد بيده لو أنكم دليتم بحبل إلى الأرض السفلى لهبط على الله. ثم قرأ ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿٣﴾﴾.

(٢) الجامع (٥/ ٢٥٦- برقم ٣٢٩٨).

قلت: وهذا الذي نقله الإمام الترمذي من تفسير بعض أهل العلم هذا اللفظ بالهبوط على علم الله وقدرته، هو ما عرّضه رَحِمَهُ اللَّهُ للانتقاد، فقد جاء في مختصر الصواعق ما يلي: وأما تأويل الترمذي وغيره بالعلم، فقال شيخنا: هو ظاهر الفساد، من جنس تأويلات الجهمية، بل بتقدير ثبوته؛ فإنما يدلُّ على الإحاطة، والإحاطة ثابتة عقلاً ونقلاً وفطرةً كما تقدم[1].اهـ.

والذي قاله شيخ الإسلام في الرسالة العرشية: وكذلك تأويله بالعلم تأويل ظاهر الفساد، من جنس تأويلات الجهمية، بل بتقدير ثبوته يكون دالاً على الإحاطة[2].اهـ.

قلت: فلم يسمِّ ها هنا الترمذي، وإنما سمّاه في موطن آخر من فتاويه قائلاً: فإنَّ الحديث يدل على أن الله فوق العرش، ويدل على إحاطة العرش، وكونه سقف المخلوقات، ومن تأولَّه على قوله هبط على علم الله، كما فعل الترمذيُّ لم يدر كيف الأمر، ولكن لمَّا كان من أهل السنة، وعلم أن الله فوق العرش، ولم يعرف صورة المخلوقات، وخشي أن يتأوَّله الجهمي أنه مختلط بالخلق، قال هكذا، وإلا فقول رسول الله ﷺ كله حق، يصدِّق بعضه بعضاً[3].اهـ كلام شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ.

قلت: وكون الترمذي قال ما هو من جنس تأويلات الجهمية، لا يعني وقوعه رَحِمَهُ اللَّهُ في بدعة التجهّم، وقد وقع مثل هذا لغيره من أهل الحديث، وما نسبوا بهذا إلى ذاك المذهب البدعي المذموم، كما حصل مع إمام الأئمة ابن

(١) مختصر الصواعق (٤٨٥) و (٣/ ١٢٦٩).
(٢) مجموع الفتاوى (٦/ ٥٧٤).
(٣) مجموع الفتاوى (٢٥/ ١٩٨).

خزيمة، إذ يقول الحافظ الذهبي في ترجمته: وكتابه في (التوحيد) مجلد كبير، وقد تأوَّل في ذلك حديث الصورة[1]، فليعذر من تأول بعض الصفات، وأما السلف، فما خاضوا في التأويل، بل آمنوا وكفُّوا، وفوضوا علم ذلك إلى الله ورسوله، ولو أن كل من أخطأ في اجتهاده - مع صحة إيمانه، وتوخيه لاتباع الحق - أهدرناه، وبدّعناه، لقلّ من يسلم من الأئمة معنا، رحم الله الجميع بمنه وكرمه[2].

ومع ذلك، فقد وُجِّه قوله توجيهاً حسناً رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ومن أخصِّ تلاميذ شيخ الإسلام ابن تيمية، وأشبههم بطريقته في الاستدلال بمسائله العقدية، ألا وهو ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ، حيث يقول: وأما ابن القيم فقد قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهذا التفسير الذي ذكره الترمذي يُشبه التفسير الذي حكاه البيهقي عن أبي حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾، ثم ذكر أثر البيهقي وفيه قول لأبي حنيفة لمن سألته: أين إلهك الذي تعبده، فقال لها بعد مدة: إن الله تعالى في السماء دون الأرض، فقال له رجل: أرأيت قول الله تعالى «وهو معكم« قال: هو كما تكتب إلى الرجل: إني معك، وأنت غائب عنه[3].اهـ.

---

(١) انظر: كتاب التوحيد (١/ ٨٦).

(٢) سير أعلام النبلاء (١٤/ ٣٧٦).

(٣) تهذيب السنن (٢/ ٣٧٠)، ونقل ابن القيم قول أبي حنيفة هذا في كتابه: اجتماع الجيوش الإسلامية (١٣٨)، تحت عنوان: ذكر أقوال الأئمة الأربعة رحمهم الله تعالى.
وأما الأثر فقد أخرجه البيهقي في الأسماء والصفات (٢/ ٣٣٧)، ثم أتبعه قائلاً: لقد أصاب أبو حنيفة رضي الله عنه فيما نفى عن الله عز وجل من الكون في الأرض. وفيما ذكر من تأويل الآية وتبع مطلق السمع في قوله: إن الله عز وجل في السماء ومراده من تلك والله أعلم، إن صحت الحكاية عنه، ما ذكرنا في معنى قوله: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك: ١٦].
وقد نقل ابن القيم تعليق البيهقي في كلا الموطنين من كتبه.

فنحن نرى هنا، أن ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ حمل ذلك على محمل حسن، ولم يعدّ ذلك خروجاً عن مذهب أهل السنة إلى مذهب الجهمية ومن وافقهم في إنكار الصفات، وعلى كلا التوجيهين، فلا لوم على الإمام الترمذي فيما نقله عن غيره في توجيه حديث النبي ﷺ، ولهذا لم يلمه شيخ الإسلام ابن تيمية، وأحسن في توجيه كلامه ابن القيم، فرحم الله الجميع، مع أن مما يؤيِّد صرف التهمة عن الترمذي أنه مجرد ناقل عن غيره، لا قائل لهذه العبارة، والله أعلم.

وعوداً على ما جاء عن الإمام الترمذي في أبواب الاعتقاد الأخرى، نراه رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقرّر اعتقاد أهل السنة في عدم خلود أهل الكبائر من أمة محمد ﷺ في النّار، وذلك حينما أخرج في جامعه حديث الوعيد المتعلِّق بمن قتل نفسه، وما جاء في بعض ألفاظه من الحكم بخلوده في نار جهنم، وقارَن بين الرِّوايات، ثم خلص إلى تقديم الرواية التي لم تنُصّ على التخليد في عذاب جهنم، وتفصيل ذلك في كونه أخرج الحديث من طريق كلٍّ من عبيدة بن حميد وشعبة وأبي معاوية عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قوله: من قتل نفسه بحديدة، فحديدته في يده يتوجَّأ بها في بطنه في نار جهنم؛ خالداً مخلَّداً فيها أبداً، ومن قتل نفسه بسمٍّ، فسمُّه في يده يتحسَّاه في نار جهنم خالداً مخلَّداً فيها أبداً، ومن تردَّى من جبلٍ فقتل نفسَه، فهو يتردَّى في نار جهنم خالداً مخلَّداً فيها أبداً[1].

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: هذا حديث صحيح، وهو أصحُّ من الحديث الأول، هكذا روى غير واحد هذا الحديث، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

(١) الجامع (٢٠٤٣-٢٠٤٤).

وروى محمد بن عجلان، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: من قتل نفسه بسم عذب في نار جهنم ولم يذكر فيه: خالداً مخلَّداً فيها أبدا، وهكذا رواه أبو الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

ثمَّ ختم تعليقه قائلاً: وهذا أصحُّ، لأنَّ الروايات إنما تجيء بأن أهل التوحيد يعذَّبون في النار ثم يخرجون منها، ولم يذكر أنهم يخلدون فيها.

ونرى تقريره اعتقاد السلف كذلك في باب القدر من جامعه، حيث أفرد رَحِمَهُ اللَّهُ كتاباً في القدر، افتتحه بقوله: باب ما جاء في التشديد عن الخوض في القدر، وأخرج فيه حديث أبي هريرة: خرج علينا رسول الله ﷺ ونحن نتنازع في القدر فغضب حتى احمر وجهه، حتى كأنما فقئ في وجنتيه الرمان، فقال: أبهذا أمرتم أم بهذا أرسلت إليكم؟ إنما هلك من كان قبلكم حين تنازعوا في هذا الأمر، عزمت عليكم ألا تتنازعوا فيه، ثم روى حديث محاججة آدم وموسى عليهما السلام، موافقاً بذلك كلّاً من البخاري ومسلم وأبي داود والنسائي وابن ماجه، وغيرهم من أصحاب كتب الحديث، ثم أخرج حديث حثِّ النبي ﷺ أمَّته على العمل، فكلٌّ ميسّرٌ لما خلق له، وروى نحوه من حديث عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ثم أخرج حديث عبد الله بن مسعود في أطوار خلق الإنسان،، ثم بحديث كلِّ مولود يولد على الفطرة، موافقاً في هذين الحديثين من سبق ذكرهم من الأئمة، وقد تفرّد رَحِمَهُ اللَّهُ ببعض الأحاديث عن سائر الخمسة، كقوله ﷺ: لا يرد القضاء إلا الدعاء، ولا يزيد في العمر إلا البر، ومن هذه الأحاديث قوله ﷺ: إذا أراد الله بعبد خيراً استعمله، ثم بيّن ﷺ كيفية استعماله، قائلاً: يوفّقه لعمل صالح قبل الموت، وكذلك حديث: لا يؤمن عبد حتى يؤمن

بالقدر خيره وشرِّه، حتى يعلم أن ما أصابه لم يكن ليخطئه، وأن ما أخطأه لم يكن ليصيبه. وإن كان الشطر الأول من هذا الحديث قد روي من قول ابن عمر في بداية حديث جبريل عليه السلام في صحيح مسلم وغيره، والشطر الثاني قد وافق معناه ما رواه هو - أعني الترمذي - من حديث ابن عباس ﷺ، الذي جاء في طليعته قوله ﷺ: يا غلام إني أعلِّمك كلمات...، وكذا مما رواه الترمذي في اشتراط الإيمان بالقدر لصحة الإيمان روى قوله ﷺ: لا يؤمن عبدٌ حتى يؤمن بأربع، يشهد أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله، وفيه: ويؤمن بالقدر.

ويروي الترمذي أحياناً من غير الطرق المشهورة، كإخراجه حديث أنس: كان رسول الله ﷺ يكثر أن يقول: يا مقلب القلوب ثبت قلبي على دينك، فقلت: يا رسول الله، آمنا بك وبما جئت به فهل تخاف علينا؟ قال: نعم، إن القلوب بين أصبعين من أصابع الله يقلبها كيف يشاء، ثم أشار الترمذي إلى من رواه من الصحابة غير أنس، ومنهم عبد الله ابن عمرو الذي يروي حديثه الإمام مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ، وإن كان لم يتفرَّد بهذه الطريق من بين الخمسة، فقد وافقه عليها ابن ماجه.

وصنع مثل هذا حينما أخرج قوله ﷺ: فمن أجرب الأوَّل؟ من حديث ابن مسعود، بينما هو في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة ﷺ.

وممّا تفرد به من بين الخمسة إخراجه حديث مطر بن عُكامِس أن النبي ﷺ قال: إذا قضى الله لعبدٍ أن يموت بأرض جعل له إليه حاجة.

وجريـًا على عادته رَحِمَهُ اللَّهُ، علّق قائلاً: وفي الباب عن أبي عزَّة، وهذا حديث حسن غريب، ولا يُعرف لمطر بن عُكامِس عن النبي ﷺ غير هذا الحديث.

ثم أخرجه من طريق أبي عزة، ثم أتبعه قائلاً: هذا حديث صحيح، وأبو عزَّة له صحبة، ثم شرع في بيان اسمه.

ثم تابع الترمذي إخراجه الأحاديث في الردِّ على القدرية، فأخرج من ضمن ما أخرج ما روي عن النبي ﷺ: صنفان من أمتي ليس لهما في الإسلام نصيب: المرجئة والقدرية، وهو حديث ضعيف، ومن الضعيف عنده أيضـًا في هذا الباب، حديث: مثل ابن آدم وإلى جنبه تسع وتسعون منيَّة، إن أخطأته المنايا وقع في الهرم حتى يموت، واكتفى الترمذي بإطلاق وصفي الحسن والغرابة على هذين الحديثين، وألحق بالأخير منهما قوله: لا نعرفه إلا من هذا الوجه، ثم بيّن اسم أبي العوّام راويه.

ومع ذلك، فقد صرّح في الحديث الآتي بعدهما بتضعيف أهل الحديث لراويه، وهو محمد بن أبي حميد، وحديثه هو ما جاء في سعادة من رضي بقدر الله، وشقاوة من لم يستخر، ولم يرض بقضاء الله عز وجل.

ومن أحاديث هذا الباب، حديث أولِّية خلق القلم، وصدَّره بذكر قصة دارت بين عبد الواحد بن سليم، وعطاء بن أبي رباح، وهي ليست عند أبي داود.

ثم ختم الباب بحديثين كليهما عند مسلم، الأول في تقدير الله للمقادير قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة، وهو من حديث عبد

الله بن عمرو ﷺ، والثاني ما جاء في نزول قوله تعالى: يوم يسحبون في النار على وجهوهم ذوقوا مس سقر، إنا كلَّ شيءٍ خلقناه بقدر، وهو من حديث أبي هريرة، وبه ختم أبواب القدر، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

خامساً: الملامح العامة للاتجاه العقدي عند النسائي:

وأما بالنسبة للإمام النسائي، فالناظر في أخباره يرى صحة اعتقاده رَحِمَهُ اللَّهُ، فقد قال قاضي مصر أبو القاسم عبد الله بن محمد بن أبي العوام السعدي، فقال: حدثنا أحمد بن شعيب النسائي، أخبرنا إسحاق بن راهويه، حدثنا محمد بن أعين قال: قلت لابن المبارك: إن فلاناً يقول: من زعم أن قوله تعالى: ﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدۡنِي﴾ [طه: ١٤] مخلوق، فهو كافر، فقال ابن المبارك: صدق، قال النسائي: بهذا أقول[1].

وعند النظر في سننه نرى أن من أجلِّ مقاصده هو جمع الأحاديث النبوية الفقهية التي تقوم عليها الأحكام الشرعية، مع حرصه على الإشارة إلى المعلول منها، ومع ذلك، فنراه قد أفرد كتاباً خاصاً في فضائل الصحابة، وكتاباً في فضل عليٍّ خاصة، وامتاز عن سائر أصحاب والسنن، وكذا عن مسلم، بإفراده كتاباً في الحديث عن الملائكة، وهو آخر كتاب في سننه الكبرى، أخرج فيه عدداً من الأحاديث التي تبيِّن فضلهم، وشيئاً من وظائفهم وأعمالهم.

(١) سير أعلام النبلاء (١٤/ ١٢٧).

المبحث الثاني

في تعريف موجز للصحابي وآل البيت

المطلب الأول: تعريف الصحابي، لغة واصطلاحاً:

أولاً: تعريف الصحابي لغة:

لغة: الصاد والحاء والباء أصل واحد يدل على مقارنة شيء ومقاربته[1]، وكل شيء لاءم شيئًا فقد استصحبه[2]، وصحبه كسمعه صَحابة ويكسر وصحبة: عاشره، وهم: أصحاب وأصاحيب وصُحبان وصِحاب وصَحابة وصِحابة وصحب، واستصحبه: دعاه إلى الصحبة ولازمه[3].

ثانياً: تعريف الصحابي اصطلاحاً:

لما كان البحث بحثًا حديثيًا، متعلِّقًا بالجانب العقدي عند الأئمة الخمسة، ارتأيت أن أقتصر في تعريف الصحابي على التعريف المختار عند المحدِّثين، والإشارة إلى سائر الأقوال، وذلك لأن المقصود من البحث هو بيان موقف الأئمة الخمسة من أصحاب النبي ﷺ، فلا بد أن يكون التعريف المذكور للصحابي هو تعريفهم المختار، ومثل ذلك يقال في المبحث

(١) معجم المقاييس (٣/ ٣٣٥).

(٢) الصحاح (٢/ ١٨١).

(٣) القاموس المحيط (١٣٤)، وقد ضبط هذه الألفاظ الزبيدي، كما أثبته في أعلى الصفحة، ثم قال: وأكثر الناس على الكسر دون الهاء وعلى الفتح معها وعلى الكسر معها عن الفراء خاصة . ولا يمتنع أن تكون الهاء مع الكسر من جهة القياس على أن تزاد الهاء لتأنيث الجمع. إلى آخر كلامه، انظر: تاج العروس (٣/ ١٨٥).

الخاص بآل بيت النبي ﷺ، وسيأتي تفصيل ذلك في محلّه، بإذن الله تعالى، أما بالنسبة لتعريف المحدِّثين للصحابي، فممَّن نُقل عنه تعريف الصحابة من أهل الحديث المتقدمّين الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ حيث يقول: كل من صحبه سنةً أو شهراً أو يومـًا أو ساعةً أو رآه، فهو من أصحابه، له من الصحبة على قدر ما صحبه[1]، وقال الإمام البخاري في صحيحه: من صحب النبي ﷺ، أو رآه من المسلمين فهو من أصحابه[2].

وهذا هو التعريف المشهور عند المحدِّثين، وممّن عزا هذا لهم السمعاني، حيث يقول بعد أن نقل تعريف الصحابي عند الأصوليين: وأما عند أصحاب الحديث، فيطلقون اسم الصحابي على كلِّ من روى عنه حديثـًا أو كلمة، ويتوسعون حتى يعدّون من رآه رؤية من الصحابة، وهذا لشرف منزلة النبي ﷺ أعطوا الكلَّ ممن رآه حكم الصحبة، ولأن النبي ﷺ قال: طوبى لمن رآني

---

(١) قال الإمام أحمد بعد كلام له في فضل الصحابة والتفضيل بينهم: ثم أفضل الناس من هؤلاء أصحاب رسول الله ﷺ: **القرن الذي بعث فيهم، كل من صحبه سنةً أو شهراً أو يومـًا أو ساعةً أو رآه، فهو من أصحابه، له من الصحبة على قدر ما صحبه** وكانت سابقته معه وسمع منه ونظر إليه، فأدناهم صحبة هو أفضل من القرن الذين لم يروه، ولو لقوا الله بجميع الأعمال، كما هؤلاء الذين صحبوا النبي ﷺ ورأوه وسمعوا منه، ومن رآه بعينه وآمن به ولو ساعة أفضل بصحبته من التابعين ولو عملوا كل أعمال الخير.اهـ.

قلت: كلام الإمام أحمد هذا هو ضمن العقيدة التي نقلها عنه عبدوس، وذكرها بأكملها القاضي ابن أبي يعلى في طبقات الحنابلة (٢/ ١٧٠-العثيمين)، وممن نقل تعريف الإمام أحمد للصحابة: الخطيب البغدادي في الكفاية (٥١).

(٢) صحيح البخاري - كتاب أصحاب النبي ﷺ- باب فضائل أصحاب النبي ﷺ.

وقال الحافظ ابن حجر في فتح الباري (١٠ / ٤٤٣): وقد وجدت ما جزم به البخاري من تعريف الصحابي في كلام شيخه علي بن المديني، فقرأت في «المستخرج لأبي القاسم بن منده» بسنده إلى أحمد بن سيار الحافظ المروزي قال: سمعت أحمد بن عتيك يقول قال علي بن المديني: من صحب النبي ﷺ أو رآه ولو ساعة من نهار فهو من أصحاب النبي ﷺ.

ولمن رأى من رآني، فالأول: هم الصحابة والثاني: هم التابعون[1].اهـ.

وكذا عزا لهم هذا المذهب، غير واحد من أهل العلم، كابن الصلاح في مقدِّمته، إذ يقول: والمعروف من طريقة أهل الحديث أن من صحب النبيﷺ، أو رآه من المسلمين فهو من أصحابه[2].

ثم نقل ابن الصلاح قول البخاري المذكور، وعزو السمعاني السابق.

وقال ابن الملَقِّن بعد أن ذكر أشهر قولين في تعريف الصحابي، وعزا الثاني إلى المعروف من طريقة الأصوليين: لكن رجَّح ابن الحاجب الأصولي الأول، وعبَّر بقوله من رآه رسول الله ﷺ، بدل من رأى فما رجح موافق للمعروف عند المحدثين[3].

وضبط الحافظ ابن حجر تعريف الصحابي بقوله: وأصح ما وقفت عليه من ذلك أن الصحابي من لقي النبي ﷺ، مؤمنا به، ومات على الإسلام[4].

(١) قواطع الأصول (٢/ ٤٨٦).
وقال السبكي في الإبهاج (١/ ١٥): والصحب جمع صاحب وهو كل من رأى النبي ﷺ مسلمًا، وقيل: من طالت مجالسته، والصحيح الأول، بخلاف التابعي لا يكفي فيه رؤية الصحابي، والفرق شرف الصحبة وعظم رؤية النبي ﷺ، وذلك أن رؤية الصالحين لها أثر عظيم، فكيف روية سيد الصالحين! فإذا رآه مسلم ولو لحظة انطبع قلبه على الاستقامة، لأنه بإسلامه متهيء للقبول، فإذا قابل ذلك النور العظيم أشرق عليه، وظهر أثره في قلبه وعلى جوارحه.

(٢) علوم الحديث (٣٦٩)، وقال د. نور الدين عتر: وعلى ذلك درج المحدثون. انظر: منهج النقد (١١٦).

(٣) المقنع (٢/ ٤٩١).

(٤) الإصابة (١/ ٦)، ثم تابع قائلًا: فيدخل فيمن لقيه من طالت مجالسته له أو قصرت، ومن روى عنه أو لم يرو، ومن غزا معه أو لم يغز، ومن رآه رؤية ولو لم يجالسه، ومن لم يره لعارض كالعمى.

وأضاف الحافظ في نخبة الفكر: ولو تخلّلت ردة، في الأصح[1].

(١) وعلّل الحافظ ذلك في شرحه فقال: «في الأصح« إشارة إلى الخلاف في المسألة، ويدل على رجحان الأول قصة الأشعث بن قيس؛ فإنه كان ممن ارتد، وأُتي به إلى أبي بكر الصديق أسيراً؛ فعاد إلى الإسلام فقبل منه وزوَّجه أخته، ولم يتخلف أحد عن ذكره في الصحابة، ولا عن تخريج أحاديثه في المسانيد وغيرها.اهـ من نزهة النظر (١٤١-الرحيلي)، واختار هذا أيضـاً مستدلاً بالمثال نفسه: البدر العيني في عمدة القاري (١٦/ ١٦٩).

وممن سبقهما إلى هذا الاستدلال في اعتبار من كان هذا حاله من الصحابة: العلامةُ الزركشي، إذ قال في البحر المحيط (٤/ ٣٠٤) بعد أن نقل خلاف الحنفية والشافعية في حبوط عمل من ارتد ثم عاد إلى الإسلام: والأصحُّ هو الأول، ويدلُّ له إجماع المحدثين على عدِّ الأشعث بن قيس من الصحابة، وجعل أحاديثه مسندة، وكان ممن ارتد بعد النبي ﷺ، ثم رجع بين يدي الصديق.اهـ.

قلت: وكان الحافظ العراقي قد منع إطلاق لفظ الصحابي على من ارتد في حياة النبي ﷺ، ثم عاد إلى الإسلام بعد وفاته ﷺ، كالأشعث بن قيس وغيره، وأطال في الاستدلال لهذا القول، وكنت قد عرضت لقوله هذا وتوجيه ماعزاه الحافظ العراقي للإمام الشافعي في مسألة حبوط عمل من ارتد في كتابي: خير القرون (٢/ ٥٣٠).

وبقي أن أشير إلى أن في تعريف الصحابي أقوال أخرى، انظرها في: مقدمة ابن الصلاح (٣٩٦)، وشرح التبصرة والتذكرة للحافظ العراقي (٢/ ١١٩-١٢٦)، فإنه ذكر ستة أقوال في تعريف الصحابي، وكذا فعل البدر العيني في عمدة القاري (١٦/ ١٦٩) مع بعض الاختلافات اليسيرة، والسخاوي في فتح المغيث (٤/ ٧٨)، وانظر: الشذا الفياح (٤٨٤) للأبناسي.

وكذا ممّن ذكر الخلاف في حدّ الصحابي من الأصوليين: السمعاني في قواطع الأدلة، والسبكي في الإبهاج، وقد مرّ معنا العزو إليهما، والآمدي في الإحكام (٢/ ٩٢) والقرافي في شرح التنقيح (٣٦٠)، وابن الحاجب في مختصره الأصولي (١/ ٧١٣- مع شرح الأصبهاني)، وغيرهم من أهل العلم.

المطلب الثاني: تعريف الآل لغةً واصطلاحاً

أولاً: تعريف الآل لغة:

قال الخليل: أهل الرجل: زوجُه وأخص الناس به، والتأهل: التزوج، وأهل البيت: سكانه، وأهل الإسلام: من يدين به[1].

وقال ابن منظور: وآل الرجل: أهله، وآل الله وأل رسوله: أولياؤه، أصلها أهل ثم أبدلت الهاء همزة فصارت في التقدير آل، فلما توالت الهمزتان أبدلوا الثانية ألفـًا كما قالوا آدم وآخر، وفي الفعل آمن وآزر[2].

وعليه فأهل الشخص هم أخص الناس به، كما أن لفظ أهل يدل في حقيقته على صلة وثيقة بينه وبين من يضاف إليه، ولفظ الآل لا يقال إلا لما له شرف غالبـًا[3]، ويضاف لفظ الآل للبيت؛ لأن بيت الرجل هو داره وشرفه[4]، وأما إذا

---

(١) كتاب العين (٤/ ٨٩).

(٢) لسان العرب (١١/ ٣٠)، وهذا ما ذهب إليه ابن منظور، من أن أصل الآل: أهل، ثم أبدلت الهاء همزة، ثم سهلت الهمزة، وقد سبقه إلى ذلك جمع من أهل اللغة، منهم الزمخشري في الفائق (١/ ٦٧)والكشاف (٢/ ٤٢٠)، وتبعه الزبيدي في تاج العروس (٢٨/ ٣٧).
وأما الفريق الثاني فهو الذي قال بأن أصل الآل من الأول، وممن قال بهذا الفيروزآبادي في القاموس (٨٨-حسان)مادة أول، وإن كان قد قال في موطن آخر: وآلُ اللهِ ورسولِه: أولياؤُه، وأصْلُهُ: أهْلٌ، وتَقدَّمَ في أوَلَ. انظر (٨٥-مادة أهل).

(٣) انظر: الفائق في غريب الحديث (١/ ٦٧)ونحوه في الكشاف (٢/ ٤٢٠)، لسان العرب (١١/ ٣٠)، القاموس (٨٨-مادة أول)، وانظر أيضـًا: جلاء الأفهام (٢٣١-عالم الفوائد). وفتح الباري (١١/ ١٦٠)، وفي شرحه على أبي داود قال البدر العيني (٤/ ٢٥٩): فإن قيل: قيل: آل فرعون، قلت: لتصوره بصورة الأشراف.أهـ. ونحوه في شرحه على البخاري(١٤/ ١٠٨)

(٤) قال ابن الأثير: بيت الرجل داره وقصره وشرفه. انظر: النهاية في غريب الحديث (١/ ١٧٠).

أطلق أهل البيت فإنه ينصرف مباشرة إلى أهل بيت النبي ﷺ و ﷺ [1].

ثانياً: تعريف الآل اصطلاحاً:

كما سلكت في طريقة تعريف الصحابي في الاقتصار على قول واحد هو المشهور عند المحدثين، سأكتفي هنا بسرد أشهر قولين في تعريف آل بيت النبي ﷺ، مع التنبيه على ما سوى هذين القولين، فأقول:

أول هذين القولين هو أن آل البيت هم الذين حرمت عليهم الصدقة، وهذا القول قد قال به جمهور أهل العلم، واستدلوا لذلك بعدة أدلة منها قوله ﷺ للحسن بن علي ﷺ: أما علمت أن آل محمد لا يأكلون الصدقة[2]، وبقوله ﷺ: «إن الصدقة لا تنبغي لآل محمد إنما هي أوساخ الناس»[3].

ومع اتفاق جمهور أهل العلم على تخصيص آل البيت بمن حرمت عليهم الصدقات، إلا أنهم اختلفوا في تحديدهم، على أقوال:

أ- هم بنو هاشم وبنو المطلب، وهذا مذهب الشافعي[4] وأحمد-رحمهما الله- في رواية عنه[5]، وقال الحافظ ابن حجر: على الأرجح من أقوال

(١) قال الراغب الأصفهاني: وصار أهل البيت متعارفاً في آل النبي عليه الصلاة والسلام. انظر: مفردات ألفاظ القرآن(١٥١).

(٢) صحيح البخاري (١٤٨٥)، وعند مسلم (١٠٦٩): أما علمت أنا لا نأكل الصدقة.

(٣) صحيح مسلم (١٠٧٢).

(٤) سيأتي توثيق ذلك عنه رحمه الله.

(٥) قال في زاد المستقنع(٧٩): ولا تدفع إلى هاشمي ومطلبي.أهـ. وإنما عزوت إلى زاد المستقنع مع كونه متأخراً، لأنه مع دليل الطالب قد صار عمدة المتأخرين، وانظر ما سيأتي من كلام المرداوي.

العلماء[1]، واستدل أصحاب هذا القول بقوله ﷺ: إنما بنو المطلب وبنو هاشم شيء واحد[2].

ب- أنهم بنو هاشم خاصة، وهو قول أبي حنيفة -رَحِمَهُ اللَّهُ-[3]، والرواية عن أحمد -رَحِمَهُ اللَّهُ-[4]، واختيار ابن القاسم[5] صاحب الإمام مالك، واحتُج لهذا القول بما نسب إلى النبي ﷺ من قوله: يا معشر بني هاشم إن الله تعالى كره لكم غسالة أيدي الناس وأوساخهم، وعوضكم منها بخُمس الخمس[6].

---

(١) فتح الباري (٣/ ٣٥٤).

(٢) صحيح البخاري (٣٥٠٢).

(٣) انظر: البناية شرح الهداية(٣/ ٤٥٠)، وكذا ما سيأتي من مصادر عند ذكر استدلالهم.

(٤) قال الزركشي في شرحه على الخرقي(٢/ ٤٤٠):ومقتضى كلامه أيضا أن لبني المطلب الأخذ من الصدقة المفروضة، لأنه خص المنع ببني هاشم، وهذا إحدى الروايتين عن أحمد -رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى -، لدخولهم تحت قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ﴾ [**التوبة: ٦٠**] خرج منه يقينًا - بنو هاشم، فما عداه يبقى على مقتضى الأصل، ولأن بني المطلب في درجة بني أمية، لأن النبي ﷺ يلتقي في النسب مع بني أمية وبني المطلب.

(٥) قال القرافي بعد ذكره لحديث تحريم الصدقة على آل النبي ﷺ: واختلف في تعيينهم، فقال ابن القاسم: هم بنو هاشم دون مواليهم. انظر الذخيرة (٣/ ١٤٢).

(٦) ذكره غير واحد من فقهاء الحنفية في معرض الاستدلال لهذا القول، كالكاساني في البدائع (٢/ ٤٩)، والمرغيناني في الهداية (١/ ١١٢)، وفخر الدين الزيلعي في تبيين الحقائق (٣/ ٢٥٦)، وابن الهمام في شرح فتح القدير (٢/ ٢٧٢)، وذكره كذلك السرخسي في أصوله (٢/ ١٦٩)، ولا يصح بهذا اللفظ، قال جمال الدين الزيلعي في نصب الراية (٢/ ٤٠٣):غريب بهذا اللفظ، ثم ذكر حديث مسلم الذي مرّ معنا آنفًا، وقال الحافظ ابن حجر في تخريج أحاديث الهداية: لم أجده هكذا، وفي الطبراني عن ابن عباس قال: بعث نوفل بن الحارث ابنيه إلى رسول الله ﷺ فقال: انطلقا إلى عمكما لعله يستعين بكما على الصدقات، فقال لهما: لا يحل لكم أهل البيت من الصدقات شيء، ولا غسالة الأيدي، إن لكم في خمس الخمس لما يغنيكم، وأخرجه ابن أبي حاتم في تفسير سورة الأنفال ولفظه: رغبت لكم عن غسالة أيدي الناس.

ج- أنهم بنو هاشم ومن فوقهم إلى غالب، فيدخل فيهم بنو المطلب وبنو أمية، وبنو نوفل، ومن فوقهم إلى بني غالب، وهو اختيار أشهب من أصحاب مالك، كما ذكره ابن شاس عنه[1]، بينما ذكره اللخمي في التبصرة عن أصبغ، ولم يذكر أشهب[2].

والقول الثاني: أنهم ذرية النبي ﷺ وأزواجه خاصة، حكاه ابن عبد البر في التمهيد في شرح حديث حميد الساعدي، فقال: استدل قوم بهذا الحديث على أن آل محمد هم أزواجه وذريته خاصة لقوله في حديث مالك عن نعيم المجمر وفي غير ما حديث اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وفي هذا الحديث اللهم صل على محمد وأزواجه وذريته فقالوا هذا يفسر ذلك الحديث ويبين أن آل محمد هم أزواجه وذريته، قالوا فجائز أن يقول الرجل لكل من كان من أزواج محمد ﷺ ومن ذريته صلى الله عليك إذا وجهه وصلى الله عليه إذا غاب عنه ولا يجوز ذلك في غيرهم، قالوا والآل والأهل سواء وأهل الرجل وآله سواء وهم الأزواج والذرية بدليل هذا الحديث[3].

(١) حيث قال في عقد الجواهر الثمينة(١/ ٣٤٨): لا خلاف في عدِّ بني هاشم وعدم عدِّ من فوق غالب، وفي عدِّ من بينهما خلاف، عدَّهم أشهب، واقتصر ابن القاسم على بني هاشم.

(٢) قال في البيان والتحصيل(٢/ ٣٨٢): قال أصبغ: وآل محمد عشيرته الأقربون: آل عبد المطلب، وآل هاشم، وآل عبد مناف، وآل قصي، وآل غالب.

(٣) التمهيد (١٧/ ٣٠٢).

وانظر باقي الأقوال في تعريف آل بيت النبي ﷺ عند أبي الوليد ابن رشد الجد في فتاويه (١/ ٤٠٣) وبلغت الأقوال عنده سبعة، والنووي في المجموع(٣/ ٤٦٦)وذكر ثلاثة أقوال في المذهب، مبينًا أن الصحيح في المذهب هو الأول منها وهو كون بني هاشم وبني المطلب هم آل بيت النبي ﷺ، وكذا ذكر الأقوال الثلاثة في كتابه تحرير ألفاظ التنبيه(٣٠)، وأما في شرحه على صحيح مسلم فقد صرَّح بتبني قول القائل بأن آل البيت هم أتباع النبي ﷺ إلى يوم القيامة، وسيأتي معنا توثيق ذلك عنه.

وابن القيم في جلاء الأفهام (٣٢٤)، وذكر أربعة أقوال في تعريف آل البيت، وهو أشهر من يرجع إليه في ذلك، ومن العلماء المتأخرين الذين ذكروا أقوال أهل العلم في معنى آل البيت: الحافظ ابن حجر في فتح الباري (١١/ ١٦٠) وتلميذه السخاوي في القول البديع (٨٩).

المبحث الثالث

أحاديث فضائل الصحابة وآل البيت في الكتب الخمسة

المطلب الأول: جدول بياني في أحاديث فضائل الصحابة وآل البيت في الكتب الخمسة:

الرقم	اسم الصحابي	مسلم	ابن ماجه	أبو داود	الترمذي	النسائي الكبرى
	أبو بكر الصديق	١٣	٨	٢[1]	٢٦	٩
	أبو بكر وعمر	–	–	–	–	١٩
	أبو بكر وعمر وعثمان	–	–		–	٥
	أبو بكر وعمر وعثمان وعلي					٢
	أبو دجانة	١	–		–	
	أبو ذر	٢	١		٢	
	أبو زيد	–	–	–	–	١
	أبو سفيان	١	–		–	
	أبو سلمة	–	–	–	–	١
	أبو طلحة الأنصاري	٢	–	–	–	١
	أبو عبيدة	٣				٨
	أبو موسى الأشعري	انظر: أبو موسى وأبو عامر الأشعريين	–	–	٣	

(١) عنون أبو داود لهذا الباب بقوله: باب في استخلاف أبي بكر ﷺ.

الرقم	اسم الصحابي	مسلم	ابن ماجه	أبو داود	الترمذي	النسائي الكبرى
	أبو موسى وأبو عامر الأشعريين	٢	–	–	انظر: أبو موسى	
	أبو هريرة	٥	–	–	٨	
	أبي بن كعب	٤	–		١	٥
	أزواج النبي ﷺ	–	–		٧	
	أسامة بن زيد	انظر: زيد وأسامة	–		٣	٤
	أسماء بنت عميس	انظر: جعفر وأسماء بنت عميس	–	–	–	٢
	آسية بنت مزاحم	–	–	–	–	٢
	أسيد بن حضير	–	–	–	–	٢
	الأشج بني عصر	–	–		–	١
	الأشعريون	٢	–	–	–	١
	أصحاب الشجرة	١	–		١	
	أصحاب النبي ﷺ	١٤[١]	–	١	٢[٢]	٢[٣]
	أصحمة النجاشي	–	–	–	–	١
	أم الفضل	–	–	–	–	١
	أم المؤمنين أم سلمة	١	–		–	

(١) بوّب شراح مسلم التبويبات التالية مع عدد الأحاديث: مؤاخاة النبي ﷺ بين أصحابه (٤)، بقاء النبي ﷺ أمان لأصحابه، وبقاء أصحابه أمان للأمة (١)، فضل الصحابة ثم الذين يلونهم (٩)، فجمعتهم تحت هذا العنوان، وصار مجموع أحاديث هذه الأبواب (١٤).

(٢) بوّب الترمذي: فضل من رأى النبي ﷺ وصحبه.

(٣) ذكر النسائي هنا آيات في فضل الصحابة ﷺ، ثم ذكر حديثين في النهي عن سبهم.

الرقم	اسم الصحابي	مسلم	ابن ماجه	أبو داود	الترمذي	النسائي الكبرى
	أم المؤمنين خديجة	١٠	–	–	٤	٧
	أم المؤمنين زينب	١	–		–	
	أم المؤمنين عائشة	١٣[١]	–		١٢	٣
	أم أيمن	٢	–		–	
	أم سليم وبلال	٣	–		–	
	أم سليم[٢]	–	–	–	–	٣
	أم عبد	انظر: عبد الله بن مسعود وأمه	–	–	–	١
	أنس بن النضر	–	–	–	–	٢
	أنس بن مالك	٦	–	–	٧	٢
	الأنصار	١٢[٣]	٣		١٥[٤]	٣٢[٥]
	أهل البيت	١	–		٤	
	أهل بدر	٢	٣		–	

(١) ذكر مسلم هنا بعد باب فضائل أم المؤمنين عائشة حديث أم زرع الطويل، وبعد هذا الحديث ذكر ما يتعلق بفضل فاطمة رضي الله عنها، فاقتضى التنويه.

(٢) وعند النسائي: مناقب الغميصاء بنت ملحان أم سليم، ومن قال: الرميصاء.

(٣) بوّب شراح مسلم لفضائل الأنصار ثلاثة أبواب: الأول في فضل الأنصار، والثاني في خير دور الأنصار، والثالث في حسن صحبة الأنصار، ومجموع أحاديث فضائلهم اثني عشر حديثاً، قمت بجمعهم تحت هذا العنوان.

(٤) أفرد الترمذي باباً في فضل الأنصار وقريش، وباباً في خير دور الأنصار، مجموع ما جاء فيهما من أحاديث ١٥ حديثاً، جمعتهم تحت هذا العنوان.

(٥) بوّب النسائي في فضائل الأنصار أبواباً عدّة، جمعتهم تحت هذا العنوان، وسيأتي ذكرهم بالتفصيل في الدراسة الخاصة بفضائل الصحابة، مع التنبيه إلى أنه أفرد بابين أحدهما في أبناء الأنصار والآخر في أبناء أبناء الأنصار، ومجموع أحاديث فضائل الأنصار عنده: ٣٢.

الرقم	اسم الصحابي	مسلم	ابن ماجه	أبو داود	الترمذي	النسائي الكبرى
	البراء بن مالك	–	–		١	
	بلال بن رباح	١ (وانظر: أم سليم وبلال)	١		–	٣
	ثابت بن قيس بن شمّاس	–	–	–	–	٢
	جابر بن عبد الله	–	–		٢	١
	جرير بن عبد الله	٤	١	–	٢	٣
	جعفر بن أبي طالب	انظر: جعفر وأسماء	–		٥	٤
	جعفر وأسماء بنت عميس	١	–		انظر: جعفر	انظر: أسماء بنت عميس
	جليبيب	١	–		–	١
	حارثة بن النعمان	–	–	–	–	٤
	حاطب بن بلتعة	–	–	–	–	١
	حذيفة بن اليمان	–	–	–	١	٢
	حرام بن ملحان	–	–	–	–	١
	حسان بن ثابت	٧	–		–	٢
	الحسن بن علي	انظر: الحسن والحسين	انظر: الحسن والحسين		١٧	انظر: الحسن والحسين
	الحسن والحسين	٥	٤		انظر: الحسن بن علي	١١

الرقم	اسم الصحابي	مسلم	ابن ماجه	أبو داود	الترمذي	النسائي الكبرى
	حمزة والعباس	–	–	–	–	١ [١]
	خالد بن الوليد	–	–	–	١	٢
	خبّاب بن الأرت	–	٣ [٢]		–	
	الزبير بن العوام	انظر: طلحة والزبير	٣		٤	٦
	زيد بن ثابت	–	–	–	–	٢
	زيد بن حارثة	انظر: زيد وأسامة	–		٤	٣
	زيد بن حارثة وأسامة	٣	–		انظرهما متفرقين	
	زيد بن عمرو	–	–		–	٣
	سارة	–	–	–	–	٣
	سالم مولى أبي حذيفة	–	–	–	–	٢
	سعد بن أبي وقاص	٨	٤		٦	٦ [٣]
	سعد بن عبادة	–	–	–	–	١
	سعد بن معاذ	٥	٢		٣	٥
	سعيد بن زيد		انظر: العشرة		١	

(١) والحديث هذا في فضل حمزة رضي الله عنه.

(٢) ذكر ابن ماجه ثلاثة أحاديث في باب فضل خباب، لكن عند النظر فيها نجد أن حديثاً واحداً هو الوارد فقط في فضله.

(٣) من هذه الأحاديث: حديث في فضل العشرة، وحديث في الستة الذين أسلموا مبكراً.

الرقم	اسم الصحابي	مسلم	ابن ماجه	أبو داود	الترمذي	النسائي الكبرى
	سلمان الفارسي	١	انظر: سلمان وأبو ذر والمقداد		١	
	سلمان وأبو ذر والمقداد	–	٣ (١)		انظر: سلمان	
	سلمان وصهيب وبلال	١	–		انظر: سلمان	
	صهيب بن سنان	–	–	–	–	١
	طلحة	انظر: طلحة والزبير	٤		٥	٢
	طلحة والزبير	٦	–		–	
	عباد بن بشر	–	–	–	–	١
	العباس بن عبد المطلب	–	٢		٥	٤ (وانظر أيضاً: حمزة والعباس)
	عبد الله بن الزبير	–	–		١	
	عبد الله بن جعفر	٤	–		–	
	عبد الله بن حرام	٢	–		–	١
	عبد الله بن رواحة	–	–	–	–	٣
	عبد الله بن سلام	٤	–	–	٢	٣
	عبد الله بن عباس	١	١		٣	٣

(١) الثالث من هذه الأحاديث في فضل بلال، والباب الذي يلي هذا الحديث هو في فضائل بلال، فلعلّ هذا الحديث منه.

الرقم	اسم الصحابي	مسلم	ابن ماجه	أبو داود	الترمذي	النسائي الكبرى
	عبد الله بن عمر	٢	–		١	١
	عبد الله بن مسعود	انظر: عبد الله بن مسعود وأمه	٣	–	٧	٣١
	عبد الله بن مسعود وأمه	١٠	–		انظر: عبد الله بن مسعود	انظر: أم عبد
	عبيدة بن الحارث	–	–	–	–	١
	عثمان بن عفان	٤	٥		١٦	
	العشرة	–	٢		–	
	علي بن أبي طالب	٩	٧		٢٥	١٨
	عمار بن ياسر	–	–	–	–	٨
	عمر بن الخطاب	١٢	٨		١٥	
	عمرو بن العاص	–	–		٢	١
	عمرو بن حرام	–	–	–	–	١
	فاطمة	٧	–	–	٨	٨
	قرة	–	–	–	–	١
	قيس بن سعد بن عبادة	–	–		١	
	مريم بنت عمران	–	–	–	–	٣
	مصعب بن عمير	–	–		١	
	معاذ بن جبل	–	–	–	–	١

الرقم	اسم الصحابي	مسلم	ابن ماجه	أبو داود	الترمذي	النسائي الكبرى
	معاذ بن عمرو بن الجموح	–	–	–	–	١[١]
	معاوية بن أبي سفيان	–	–		٢	
	المقداد	–			–	
	المهاجرون والأنصار	–	–	–	–	٩
	نساء قريش	٣	–	–	–	–
	النهي عن سب الأصحاب	٢	٣[٢]	٢	٦	انظر: أصحاب النبي
	هاجر	–	–	–	–	٤
	هشام بن العاص	–	–	–	–	١
	محمد بن مسلمة	–	–	٣[٣]	–	–

(١) الحديث عام فيه وفي غيره من الصحابة ﷺ.

(٢) لم يفرد ابن ماجه باباً للنهي عن سب الأصحاب، ولكن جاء ذلك عنده في الحديث الثاني والثالث في باب فضائل أهل بدر.

(٣) لم يفرد له أبو داود باباً، وإنما ذكر ثلاثة أحاديث تتعلق بشهادة النبي ٩ له بعدم تأثره بالفتن التي ستحدث، وذلك في كتاب السنة، فارتأيت أن أذكره في مناقب الصحابة.

المطلب الثاني: عرض تمثيلي لأحاديث فضائل الصحابة وآل البيت في الكتب الخمسة.

أولاً: أحاديث فضائل الصحابة عند مسلم والأربعة:

- عن أبى سعيد الخدرى عن النبى ﷺ قال «يأتي على الناس زمان يغزو فئام من الناس فيقال لهم: فيكم من رأى رسول الله ﷺ؟فيقولون. نعم، فيفتح لهم، ثم يغزو فئام من الناس، فيقال لهم: فيكم من رأى من صحب رسول الله ﷺ؟فيقولون نعم. فيفتح لهم، ثم يغزو فئام من الناس فيقال لهم: هل فيكم من رأى من صحب من صحب رسول الله ﷺ؟ فيقولون نعم. فيفتح لهم»[1].

- وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ«يأتي على الناس زمان يبعث منهم البعث، فيقولون: انظروا هل تجدون فيكم أحداً من أصحاب النبي ﷺ، فيوجد الرجل فيفتح لهم به، ثم يبعث البعث الثاني، فيقولون: هل فيهم من رأى أصحاب النبي ﷺ؟ فيفتح لهم به، ثم يبعث البعث الثالث، فيقال: انظروا هل ترون فيهم من رأى من رأى أصحاب النبي ﷺ؟ ثم يكون البعث الرابع، فيقال: انظروا هل ترون فيهم أحداً رأى من رأى أحداً رأى أصحاب النبي ﷺ؟ فيوجد الرجل، فيفتح لهم به»[2].

---

(١) صحيح مسلم - كتاب فضائل الصحابة - باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم - رقم (٦٤٦٧)، عن زهير بن حرب وأحمد بن عبدة كلاهما عن سفيان بن عيينة عن عمرو عن جابر به.
وعن أبي خيثمة زهير بن حرب: أخرجه أبو يعلى في مسنده (٩٧٤).

(٢) صحيح مسلم - الموضع السابق - رقم (٦٤٦٨)، عن سعيد بن يحيى عن أبيه يحيى بن سعيد الأموي عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر قال فيه: زعم أبو سعيد الخدري، ثم ذكر الحديث.

- عن عبد الله بن مسعود ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «خير أمتي القرن الذين يلوني، ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم، ثم يجيء قوم تسبق شهادة أحدهم يمينه، ويمينه شهادته».

ثم قال مسلم: لم يذكر هناد القرن في حديثه، وقال قتيبة: ثم يجيء أقوام[1].

(١) **صحيح مسلم** - كتاب فضائل الصحابة رضي الله تعالى عنهم - باب فضل الصحابة، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، رقم(٢٤٦٩) عن قتيبة بن سعيد، وهناد بن السري، قالا: حدثنا أبو الأحوص، عن منصور، عن إبراهيم بن يزيد، عن عبيدة السلماني به.
وأخرجه **مسلم** عن كلٍّ من عثمان بن أبي شيبة وإسحاق بن راهويه: عن جرير عن منصور به، وفي أولِّه: سئل رسول الله ﷺ: أي الناس خير؟ فقال: وذكر الحديث: وجاء في آخره: كانوا ينهوننا، ونحن غلمان، عن العهد والشهادات.
ومن هذه الطريق: أخرجه النسائي في الكبرى (٥٩٨٧): فقال: أخبرنا إسحاق بن إبراهيم عن منصور، فذكره.
وأخرجه من هذه الطريق: الترمذي (٣٨٥٩) قال: حدثني هناد، حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن منصور به.
وأخرجه **مسلم** (٢٥٣٣) من طريق أزهر حدثنا ابن عون، وفي (٢٥٣٥) عن المحمدين: ابن بشار وابن المثنى قالا: حدثنا محمد، قال: حدثنا شعبة عن منصور.
وانظر تمام تخريجه في كتابي: خير القرون، رواية ودراية.

ثانياً: ما جاء في أبي بكر الصديق ﷺ عند مسلم أصالة، وذكر من وافقه من أصحاب السنن الأربعة:

- عن أبي بكر الصديق ﷺ قال: نظرت إلى أقدام المشركين على رؤوسنا ونحن في الغار، فقلت: يا رسول الله لو أن أحدهم نظر إلى قدميه أبصرنا تحت قدميه، فقال: «يا أبا بكر ما ظنك باثنين الله ثالثهما»[1]. (م، ت)

- عن أبي سعيد، أن رسول الله ﷺ، جلس على المنبر فقال: «عبد خيره الله بين أن يؤتيه زهرة الدنيا وبين ما عنده، فاختار ما عنده» فبكى أبو بكر وبكى، فقال: فديناك بآبائنا وأمهاتنا، قال فكان رسول الله ﷺ هو المخير، وكان أبو بكر أعلمنا به، وقال رسول الله ﷺ: «إن أمنَّ الناس

---

(١) **صحيح مسلم** - كتاب فضائل الصحابة رضي الله تعالى عنهم - فضائل أبي بكر الصديق، برقم (٢٣٨١)، من طريق حَبان بن هلال عن همام عن ثابت عن أنس به، وأخرجه أيضاً **الترمذي** في جامعه (٣٠٩٦) من طريق عفّان بن مسلم عن همّام به، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح غريب، إنما يروى من حديث همّام تفرّد به، وقد روى هذا الحديث حَبّان بن هلال، وغير واحد عن همام، نحو هذا. اهـ.
وهذا الحديث قد أخرجه **البخاري** (٤٦٦٣) من طريق حبّان به.
قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري (٧/ ١١): اشتهر أن حديث الباب تفرد به همام، عن ثابت وممن صرَّح بذلك الترمذي، والبزار، وقد أخرجه ابن شاهين في الأفراد من طريق جعفر بن سليمان عن ثابت؛ بمتابعة همام، وقد قدَّمت له شاهداً من حديث حبشي بن جنادة، ووجدت له آخر عن ابن عباس، أخرجه الحاكم في الإكليل.اهـ.
قلت: وكلام البزار الذي أشار إليه الحافظ هو ما قاله في مسنده بعد أن أخرج الحديث من طريقي حبّان وعفّان به (١/ ٩٦برقم٣٦): **وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن أبي بكر، إلا من هذا الوجه، وهمّام ثقة، والإسناد؛ فإسناد صحيح.**
وكرّره أيضاً في مسنده (١/ ١٩٣برقم٣٦م) من نفس الطريقين ثم قال: **وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن النبي ﷺ إلا عن أبي بكر، ولا نعلم له طريقاً غير هذا الطريق، ولا نعلم رواه عن ثابت إلا همَّام وحده، وهمّام قد روى عنه أهل العلم واحتملوا حديثه وجعلوه في عداد الذين يحتج بحديثهم.اهـ.**

علي في ماله وصحبته أبو بكر، ولو كنت متخذا خليلا لاتخذت أبا بكر خليلا، ولكن أخوة الإسلام، لا تبقين في المسجد خوخة إلا خوخة أبي بكر»[1]. (م، هـ، ت، ن)

- عن عمرو بن العاص رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ بعثه على جيش ذات السلاسل، فأتيته فقلت: أي الناس أحب إليك؟ قال: «عائشة». قلت:

---

(١) **صحيح مسلم** - الموطن السابق - برقم (٢٣٨٢) من طريق مالك عن أبي النضر عن عبيد بن حنين عن أبي سعيد به، وقرن في الرواية الثانية بين بسر بن سعيد وعبيد بن حنين، وساق أولّه ثم قال: بمثل حديث مالك.
ومن طريق مالك أيضـًا: أخرجه **النسائي في الكبرى** (٨١٠٣).
وأخرجه البخاري في صحيحه (٤٦٦) من طريق فليح عن أبي النضر به.
وكذا رواه مسلم من حديث ابن مسعود، وذلك من طرق أبي إسحاق وعبد الله بن أبي الهذيل وعبد الله بن مرّة عن أبي الأحوص عن عبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ قال: لو كنت متخِّذاً من أهل الأرض خليلاً، لاتخّذت ابن أبي قحافة خليلاً، ولكن صاحبكم خليل الله، واللفظ لطريق ابن أبي الهذيل.
وفي لفظ عبد الله بن مرّة: ألا إنيِّ أبرأ إلى كلِّ خلٍّ من خلِّه.. ثم ساق نحو اللفظ السابق.
وأخرجه أيضـًا من طريق أبي عُميس عن ابن أبي مليكة عن عبد الله بن مسعود، مقتصراً على قول النبي ﷺ: لو كنت متخّذاً خليلاً لاتخّذت ابن أبي قحافة خليلاً.
وأخرجه من طريق أبي إسحاق عن أبي الأحوص: **الترمذي في جامعه (٣٦٥٥)**، وقال: هذا حديث حسن صحيح، وفي الباب عن أبي سعيد وأبي هريرة وابن الزبير وابن عبّاس.
وأخرجه من طريق عبد الله بن مرّة عن أبي الأحوص: **ابن ماجه (٩٣) والنسائي في الكبرى (٨١٠٥)**، وجاء عند ابن ماجه بعد قول النبي ﷺ: إن صاحبكم خليل الله، قال وكيع: يعني نفسه.
وحديث عبد الله بن عبّاس الذي أشار إليه الترمذي، أخرجه **النسائي في الكبرى** (٨١٠٢) من طريق يعلى بن حكيم عن عكرمة عن بن عباس قال: خرج رسول الله ﷺ في مرضه الذي مات فيه عاصب رأسه بخرقة، فقعد على المنبر، ثم حمد الله عز و جل وأثنى عليه، ثم قال: إنه ليس من الناس أمنّ علي بنفسه وماله من أبي بكر بن أبي قحافة، ولو كنت متخذاً خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً، ولكن خُلَّة الإسلام أفضل، سدُّوا عني كل خوخة في المسجد غير خوخة أبي بكر.
ومن هذه الطريق أخرجه البخاري في صحيحه (٤٦٧).

من الرجال؟ قال: «أبوها». قلت: ثم من؟ قال: «عمر» فعد رجالاً[1]. (م، ت، ن)

- عن ابن أبي مليكة، سمعت عائشة، وسئلت: من كان رسول الله ﷺ مستخلفاً لو استخلفه؟ قالت: أبو بكر، فقيل لها: ثم من بعد أبي بكر؟ قالت: عمر، ثم قيل لها من بعد عمر؟ قالت: أبو عبيدة بن الجراح. ثم انتهت إلى هذا[2]. (م، ن)

- عن محمد بن جبير بن مطعم، عن أبيه: أن امرأة سألت رسول الله ﷺ شيئاً، فأمرها أن ترجع إليه، فقالت: يا رسول الله أرأيت إن جئتُ فلم أجدْك؟ -قال أبي: كأنها تعني الموت- قال: «فإن لم تجديني فأتي أبا بكر»[3]. (م)

(١) أخرجه **مسلم** في كتاب الفضائل - باب مناقب أبي بكر الصديق (٢٣٨٤) من طريق خالد بن عبد الله عن خالد، عن أبي عثمان: أخبرني عمرو بن العاص..فذكر.
وأخرجه من طريق خالد - وهو الحذّاء - عن أبي عثمان - وهو النهدي -: **الترمذي في جامعه** (٣٨٨٥)، **والنسائي في الكبرى** (٨١١٧).
وعلّق الترمذي قائلاً: هذا حديث حسن صحيح، وأما النَّسائي فعقّب قائلاً: بعض حروف أبي عثمان لم تصح.
وأخرجاه: **الترمذي** (٣٨٨٦) **والنَّسائي في الكبرى** (٨٠١٦) من طريق إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن عمرو بن العاص به، دون ذكر «عمر» في آخر الحديث.
وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه من حديث إسماعيل عن قيس.
وروي عن أنس بن مالك ﷺ، أخرجه ابن ماجه في سننه (١٠١) من طريق المعتمر بن سليمان عن حميد عن أنس قال:
قيل: يا رسول الله أي الناس أحب إليك ؟ قال: عائشة. قيل: ومن الرجال ؟ قال: أبوها.

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الفضائل (٢٣٨٥) من طريق جعفر بن عون: أخبرنا أبو عُميس عن ابن أبي مليكة به، ومن الطريق نفسها: أخرجه **النسائي** في الكبرى (٨٢٠٢) كتاب المناقب باب: أبو عبيدة بن الجراح.

(٣) أخرجه **مسلم** في كتاب الفضائل (٢٣٨٦) من طريقين عن إبراهيم بن سعد عن أبيه عن محمد بن جبير به.
وكذا أخرجه من طريق إبراهيم بن سعد: **البخاري** (٣٦٥٩).

- عن عائشة، قالت: قال لي رسول الله ﷺ: في مرضه «ادعي لي أبا بكر، أباك، وأخاك، حتى أكتب كتابا، فإني أخاف أن يتمنى متمن ويقول قائل: أنا أولى، ويأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر[1]. (م،ن)

- عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: من أصبح منكم اليوم صائماً؟ قال أبو بكر: أنا. قال: فمن تبع منكم اليوم جنازةً؟ قال أبو بكر: أنا. قال: فمن أطعم منكم اليوم مسكيناً؟ قال أبو بكر: أنا. قال: فمن عاد منكم اليوم مريضاً؟ قال أبو بكر: أنا. فقال رسول الله ﷺ:ما اجتمعن في امرئ إلا دخل الجنة[2]. (م،ن)

- عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: بينما رجل يسوق بقرة له قد حمل عليها؛ التفتت إليه البقرة فقالت: إني لم أخلق لهذا، ولكني إنما خلقت للحرث. فقال الناس: سبحان الله -تعجباً وفزعاً-: أبقرة تكلم؟ فقال رسول الله ﷺ: فإني أومن به وأبو بكر وعمر.

---

(١) أخرجه **مسلم** في كتاب الفضائل (٢٣٨٧) من طريق إبراهيم بن سعد: حدثنا صالح بن كيسان عن الزهري عن عروة به.
وأخرجه **النسائي في الكبرى** (٧٠٨١) - كتاب الوفاة - بدء علة النبي- ﷺ وجاء في أولِّه: دخل عليَّ رسول الله ﷺ من اليوم الذي بدئ به، فقلت: وارأساه، فقال: وددت أن ذلك كان وأنا حيٌّ فهيأتُك ودفنتُك، فقلت - غيرة -: كأني بك ذلك اليوم عروساً ببعض نسائك، قال: وارأساه، ثم ذكر الحديث.

(٢) أخرجه **مسلم** في كتاب الفضائل من طريق يزيد بن كيسان عن أبي حازم الأشجعي عن أبي هريرة به، وأخرجه من هذه الطريق أيضاً: **النسائي في الكبرى** (٨١٠٧)، دون قوله ﷺ: ما اجتمعن في امرئ إلا دخل الجنة.

قال أبو هريرة: قال رسول الله ﷺ: بينا راع في غنمه، عدا عليه الذئب فأخذ منها شاة، فطلبه الراعي حتى استنقذها منه، فالتفت إليه الذئب فقال له: من لها يوم السبع، يوم ليس لها راع غيري؟ فقال الناس: سبحان الله فقال رسول الله ﷺ: فإني أومن بذلك أنا وأبو بكر وعمر[1]. (م،ت،ن)

ثالثاً: ما زاده ابن ماجه على مسلم في فضائل أبي بكر الصديق رضي الله عنه:

١- عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: ما نفعني مال قطُّ، ما نفعني مال أبي بكر، قال: فبكى أبو بكر وقال: هل أنا ومالي إلا لك، يا رسول الله[2]. (هـ، ت، ن)

---

(١) أخرجه **مسلم** في كتاب الفضائل و**النسائي في الكبرى** (٨٠٦٠) من طريق ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب حدثني سعيد بن المسيب وأبو أسامة بن عبدالرحمن أنهما سمعا أبا هريرة يقول:...فذكره.

وأخرجه **البخاري** (٣٢٨٤) و**الترمذي** (٣٦٧٧) من طريق أبي الزناد عن الأعرج عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه به، وفي آخره: وما هما ثَمَّ.

وعند الترمذي: قال أبو سلمة: وما هما في القوم يؤمئذ.

وأسنده البخاري من طريق: سفيان عن مسعر عن سعد بن إبراهيم عن أبي سلمة عن أبي هريرة، وقال: بمثله. وأما الترمذي فإنه أسنده أيضاً من طريق محمد بن بشار عن محمد بن جعفر: حدثنا شعبة، بهذا الإسناد وحده، ثم قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

(٢) أخرجه **ابن ماجه** في باب في فضائل أصحاب رسول الله ﷺ- فضائل أبي بكر الصديق رضي الله عنه - برقم (٩٤) عن ابن أبي شيبة وعلي بن محمد قالا: حدثنا أبو معاوية، حدثنا الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة به.

وأخرجه من طريق أبي معاوية: **النسائي في الكبرى** (٨٠٥٦) به.

وهو عند **الترمذي** (٣٦٦١) من طريق داود بن يزيد الأودي عن أبيه، جاء في أوله قوله رضي الله عنه: ما لأحد عندنا يد إلا وقد كافيناه؛ ما خلا أبا بكر، فإن له عندنا يداً يكافئه الله به يوم القيامة..

وليس فيه بكاء أبي بكر رضي الله عنه، وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه.

٢- عن عليٍّ ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ: أبو بكر وعمر سيِّدا كهول أهل الجنة من الأولين والآخرين، إلا النبيِّين والمرسلين، لا تخبرهما يا عليُّ ما داما حيَّين[١]. (هـ، ت).

٣- عن أبي سعيد ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: إن أهل الدَّرجات العلى يراهم مَن أسفل منهم كما يُرى الكوكب الطالع في الأفق من آفاق السماء، وإن أبا بكر وعمر منهم، وأنعما[٢]. (هـ، د، ت).

(١) أخرجه **ابن ماجه** في الموطن السابق برقم (٩٥) عن هشام بن عمار حدثنا سفيان عن الحسن بن عمارة عن فراس عن الشعبي عن الحارث عن عليٍّ به.
وفراس هو ابن يحيى أخرج له الجماعة، وآفة هذا الإسناد: الحسن بن عمارة، كذّبه شعبة، وهو متروك عند الإمام أحمد وأبي حاتم والنسائي والدارقطني، بل قال فيه الإمام أحمد: منكر الحديث وأحاديثه موضوعة.
انظر: سؤالات المروذي (١٧٠-٢٦١)، الجرح والتعديل (١/ ١٣٧) (٢/ ١١٥) (٣/ ٢٧)، ضعفاء النسائي (برقم ١٤٩)، سنن الدارقطني (١/ ٣٢٥).
والحديث عند **الترمذي** عن عليٍّ ﷺ من طريق أخرى: حيث أخرجه في جامعه (٣٦٦٥) عن علي بن حجر، قال: أخبرنا الوليد بن محمد الموقري، عن الزهري، عن علي بن الحسين، عن علي بن أبي طالب به.
ثم قال الترمذي: هذا حديث غريب من هذا الوجه، والوليد بن محمد الموقري يضعَّف في الحديث، وقد روي هذا الحديث عن علي من غير هذا الوجه، وفي الباب عن أنس، وابن عباس.
قلت: وله شواهد حسنة، انظر الإشارة إليها في هامش تحقيق سنن ابن ماجه، ومن هذه الشواهد الحسنة ما أخرجه **ابن ماجه** في الموطن نفسه (١٠٠) من طريق عبد القدوس بن بكر بن خُنيس قال: حدثنا مالك بن مِغول عن عون عن بن أبي جحيفة عن أبيه، به، إلا أنه ليس فيه جملة النهي عن إخبارهما، والتي جاءت في حديث عليٍّ ﷺ.
وسيأتي له شاهد آخر من حديث أنس ﷺ عند الترمذي.

(٢) أخرجه **ابن ماجه** في الموطن السابق برقم (٩٦) عن علي بن محمد وعمرو بن عبد الله قالا: حدثنا وكيع، حدثنا الأعمش، عن عطية بن سعد عن أبي سعيد به.
وأخرجه **الترمذي** (٣٦٥٨) من طريق كلٍّ من سالم بن أبي حفصة والأعمش وعبد الله بن صهبان وابن أبي ليلى وكثير النوّاء كلّهم عن عطية به.
قال الترمذي: هذا حديث حسن، وقد وري من غير وجه عن عطية عن أبي سعيد.

٤- عن حذيفة بن اليمان ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ:إني لا أدري ما قدْر بقائي فيكم، فاقتدوا باللذين من بعدي. وأشار إلى أبي بكر وعمر[1]. (هـ، ت)

وهو عند **أبي داود** (٣٩٨٧) من طريق أبان بن تغلب، عن عطية العوفي، عن أبي سعيد الخدري، أن النبي ﷺ قال: «إن الرجل من أهل عليين ليشرف على أهل الجنة؛ فتضيء الجنة لوجهه كأنها كوكب دري، - قال: وهكذا جاء الحديث: دري مرفوعة الدال لا تهمز -، وإن أبا بكر وعمر لمنهم وأنعما».

وقد ضُعّف الحديث لحال عطية بن سعد العوفي، والكلام فيه مشهور معروف، فقد ضعّفه سفيان الثوري وهشيم والإمام أحمد وقال فيه الجوزجاني: مائل.

انظر: العلل ومعرفة الرجال (رقم ١٣٠٦)، أحوال الرجال (رقم ٤٢)، الكامل (٧/ ٨٤).

(١) أخرجه **ابن ماجه** في الموطن السابق برقم (٩٧) حدثنا علي بن محمد، حدثنا وكيع (ح) وحدثنا محمد بن بشار حدثنا مؤمَّل قالا: حدثنا سفيان عن عبد الملك بن عمير عن مولى لربعي بن حراش عن ربعي بن حراش عن حذيفة به.

وأخرجه **الترمذي** (٣٦٦٢) من طريق سفيان بن عيينة، عن زائدة عن عبد الملك بن عمير عن ربعي به، وليس فيه عن مولى ربعي، وليس فيه كذلك الجملة الأولى، ثم كرَّره الترمذي من طريق سفيان بن عيينة عن عبد الملك بدون زائدة، وقال: نحوه، ثم قال الترمذي: وكان سفيان بن عيينة يدلّس في هذا الحديث، فربما ذكره عن زائدة، عن عبد الملك بن عمير، وربما لم يذكر فيه عن زائدة.اهـ.

وفي العلل لابن أبي حاتم (٦/ ٤٣٦):قال أبو حاتم: كان يحدِّث به أيام الموسم عن عبد الملك بن عمير، ولم يذكر زائدة، ثم قال: لم آخذه من عبد الملك؛ إنما حدثناه زائدة، عن عبد الملك. وقال سفيان: إذا ذكرت لهم زائدة لم يسألوني عنه، **وهذا حديث فيه فضيلة للشيخين**.

وكان البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ قد أشار إلى هذا الخلاف، فقال في التاريخ الكبير (٨/ ٢٠٩):هلال مولى ربعي بن حراش عن ربعي عن حذيفة عن النبي ﷺ: اقتدوا باللذين من بعدي أبو بكر وعمر. قاله عبد العزيز بن عبد الله عن إبراهيم بن سعد عن سفيان عن عبد الملك بن عمير عن هلال، وروى ابن عيينة عن زائدة عن عبد الملك بن عمير عن ربعي عن حذيفة عن النبي ﷺ مثله.

وللوقوف على توضيح هذا الخلاف، ينظر: هامش تحقيق مسند أحمد (٣٢/ ٢٨١- برقم٢٣٢٤٥- ط. الرسالة).

٥- عن ابن عمر ﷺ قال: خرج رسول الله ﷺ بين أبي بكر وعمر، فقال: «هكذا نبعث»[١]. (هـ، ت)

٦- عن أنس قال: قيل: يا رسول الله! أي الناس أحب إليك؟ قال: «عائشة« قيل: من الرجال؟ قال: «أبوها»[٢]. (هـ، ت)

---

(١) أخرجه **ابن ماجه** في الموطن السابق برقم (٩٩) قال: حدثنا علي بن ميمون الرَّقي، حدثنا سعيد بن مسلمة عن إسماعيل بن أمية عن نافع عن ابن عمر به.
وأخرجه **الترمذي** (٣٦٦٩) عن عمر بن إسماعيل بن مجالد قال: حدثنا سعيد بن مسلمة، ولفظه عنده: أن رسول الله ﷺ خرج ذات يوم ودخل المسجد وأبو بكر وعمر، أحدهما عن يمينه والآخر عن شماله وهو آخذ بأيديهما، وقال: هكذا نبعث يوم القيامة.
ثم قال الترمذي: هذا حديث غريب، وسعيد بن مسلمة ليس عندهم بالقوي، وقد روي هذا الحديث أيضا من غير هذا الوجه عن نافع، عن ابن عمر.اهـ.
قلت: وسعيد بن مسلمة المذكور قال فيه يحيى بن معين: ليس بشيء، وقال البخاري: فيه نظر، ووصف أحاديثه بأنها مناكير، وضعّفه النسائي.
انظر: التاريخ الكبير (٣/ ٥١٦)، ضعفاء النسائي (رقم٢٧٢)، الكامل (٤/ ٤٢٥).
وعمر بن إسماعيل بن مجالد، كذّبه يحيى بن معين، وقال فيه النسائي: ليس بثقة، متروك الحديث، وضعّفه أبو حاتم والدارقطني.
انظر: الجرح والتعديل(٦/ ٩٩)، ضعفاء العقيلي (٣/ ١٤٩)، ضعفاء النسائي (رقم٤٦٦).

(٢) أخرجه **ابن ماجه** في الموطن السابق، برقم (١٠١) من طريق المعتمر بن سليمان عن حميد عن أنس به، ومن طريق المعتمر هذه أخرجه **الترمذي** في كتاب المناقب - باب من فضل عائشة ﷺ، برقم(٣٨٩٠) ثم قال: هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه من حديث أنس.
وفي علل ابن أبي حاتم (٦/ ٤٤١-رقم ٢٦٥١) سئل أبو حاتم عن هذا الإسناد، فقال: هذا حديث منكر، يمكن أن يكون: حميد عن الحسن عن النبي ﷺ.
وقال في موطن آخر (٦/ ٤٥٩- رقم٢٦٦٧): قال أبي: إنما هو عن الحسن، عن النبي ﷺ، وأما عن أنس؛ فليس بمحفوظ.
قلت: والمعروف هو من حديث عمرو بن العاص عند البخاري (٣٦٦٢) ومسلم (٢٣٨٤)، وفيه أنه سأل النبي ﷺ: أي الناس أحب إليك؟ قال: عائشة، فقلت: من الرجال؟ فقال: أبوها، قلت: ثم من؟ قال: ثم عمر بن الخطاب، فعدَّ رجالاً.

٧- عن عبدالله بن شقيق، قال: قلت لعائشة: أيُّ أصحابه كان أحبَّ إليه؟ قالت: أبو بكر، قلت: ثم أيّهم؟ قالت: عمر، قلت: ثم أيّهم؟ قالت: أبو عبيدة[١]. (هـ، ت، ن)

رابعاً: ما جاء من أحاديث متعلّقة بأبي بكر الصديق ﷺ عند أبي داود:

- عن عمر بن الخطاب، ﷺ يقول: أمرنا رسول الله ﷺ يومـًا أن نتصدق، فوافق ذلك مالاً عندي، فقلت: اليوم أسبق أبا بكر إن سبقته يومـًا، فجئت بنصف مالي، فقال رسول الله ﷺ: «ما أبقيت لأهلك؟»، قلت: مثله، قال: وأتى أبو بكر ﷺ بكل ما عنده، فقال له رسول الله ﷺ: «ما أبقيت لأهلك؟» قال: أبقيت لهم الله ورسوله، قلت: لا أسابقك إلى شيء أبداً[٢]. (د، ت)

---

(١) أخرجه **ابن ماجه** في الكتاب السابق، لكن في باب مناقب عمر بن الخطاب برقم (١٠٢)، وإنما ذكرته فيما زاده ابن ماجه على مسلم، مع أنه لم يذكره في فضائل أبي بكر، لما سيأتي معنا من إخراج الترمذي والنسائي في الكبرى له، كلٌّ في فضائل أبي بكر، فرأيت أن أضيفه إلى زيادات ابن ماجه على مسلم، مع ذكر إخراج الترمذي والنسائي له أيضـًا، وأبدأ بذكر طريق ابن ماجه، فهو أخرجه من طريق أبي أسامة قال: أخبرني الجريري عن عبد الله بن شقيق به.
و أخرجه **الترمذي** في كتاب المناقب- باب مناقب أبي بكر - برقم (٣٦٥٧) من طريق إسماعيل بن إبراهيم عن الجريري عن عبد الله بن شقيق به، وزاد بعد أبي عبيدة: قلت: ثم من؟ قال: فسكتت.
ثم علّق الترمذي قائلاً: هذا حديث حسن صحيح.
وأخرجه كذلك **النسائي في الكبرى** (٨١٤٤) في فضائل الصحابة من طريق عبد الوارث عن الجريري بمثل رواية الترمذي.

(٢) أخرجه **أبو داود** في كتاب الزكاة - باب الرخصة في ذلك - أي في الصدقة بكامل المال برقم (١٦٧٨) فقال: حدثنا أحمد بن صالح، وعثمان بن أبي شيبة، وهذا حديثه، قالا: حدثنا الفضل بن دكين، حدثنا هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، قال: سمعت عمر بن الخطاب، فذكره.
وأخرجه **الترمذي** في كتاب المناقب - باب مناقب أبي بكر الصديق برقم (٣٦٧٥) فقال: حدثنا هارون بن عبد الله البغدادي قال: حدثنا الفضل بن دكين به.
ثم قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

- بوّب أبو داود رَحِمَهُ اللَّهُ قائلاً: باب في استخلاف أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ثم روى بإسناده عن عبد الله بن زمعة، قال: لما استُعز برسول الله ﷺ، وأنا عنده في نفر من المسلمين، دعاه بلال إلى الصلاة، فقال: مروا من يصلي للناس، فخرج عبد الله بن زمعة، فإذا عمر في الناس، وكان أبو بكر غائبًا، فقلت: يا عمر، قم فصل بالناس، فتقدم فكبَّر، فلما سمع رسول الله ﷺ صوته قال - وكان عمر رجلا مجهراً - قال: «فأين أبو بكر؟ يأبى الله ذلك والمسلمون، يأبى الله ذلك والمسلمون» فبعث إلى أبي بكر فجاء بعد أن صلى عمر تلك الصلاة، فصلى بالناس[1].

(١) سنن أبي داود - كتاب السنة - باب في استخلاف أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - رقم (٤٦٦٠)، والخبر معلول، كما ذهب إلى ذلك محققو سنن أبي داود، وبيان هذه العلة بصورة مختصرة: هو تدليس ابن إسحاق، مع كون المروي عنه هنا تصريحه بالسماع، إلا أن تتبع الطرق يثبت أن ما جاء من تصريحه بالسماع إنما هو وهم من بعض الرواة، وأن أصحَّ ما ورد في هذا الخبر أنه من بلاغات الزهري، وهي لا شيء، لا سيّما وهي تتعارض مع المشهور من الأخبار أن الذي كان يؤم الناس في هذه الفترة من حياة النبي ﷺ، إنما هو أبو بكر الصديق، كما مرّ معنا في رواية مسلم وغيره لهذا الحديث، ولم يأت في شيء منها ما فيه أدنى إشارة إلى إمامة عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ للمصلّين، والله أعلم، وقد رواه أبو داود من طريق أخرى مختصراً، وفيه موسى بن يعقوب، قال فيه البخاري: ليس ممن يعتمد على حفظه إذا خالف من ليس بدونه.
انظر: سنن أبي داود (٧/ ٥٧- الرسالة)، وقول البخاري فيه أسنده ابن عساكر في تاريخه (٣٤/ ١٩٨) وذكره المزي في تهذيب الكمال (١٦/ ٥٢٤)، وقد أشار د. بشار عواد في تعليقه على كلام المزِّي أن البخاري في تاريخه الكبير قال فيه: ربما وهم، وأنّه وثَّقه في ترتيب علل الترمذي.
قلت: وأخرجه كذلك الإمام أحمد في مسنده (١٨٩٠٦)، وفي آخره قول عمر لعبد الله بن زمعة: ويحك ماذا صنعت بي يا ابن زمعة؟ والله ما ظننت حين أمرتني إلا أن رسول الله ﷺ أمرك بذلك، ولولا ذلك ما صليت بالناس، قال: قلت: والله ما أمرني رسول الله ﷺ، ولكن حين لم أر أبا بكر رأيتك أحق من حضر بالصلاة.

خامساً: ما زاده الترمذي على مسلم وابن ماجه وأبي داود في فضائل أبي بكر الصديق:

- عن عمر بن الخطاب قال: أبو بكر سيدنا وخيرنا وأحبُّنا إلى رسول الله ﷺ[1]. (ت)

- عن ابن أبي المعلى، عن أبيه، أن رسول الله ﷺ خطب يوماً فقال: «إن رجلاً خيَّره ربه بين أن يعيش في الدنيا ما شاء أن يعيش؛ ويأكل في الدنيا ما شاء أن يأكل؛ وبين لقاء ربه فاختار لقاء ربه»، قال: فبكى أبو بكر، فقال أصحاب النبي ﷺ: ألا تعجبون من هذا الشيخ! إذ ذكر رسول الله ﷺ رجلاً صالحاً خيَّره ربه بين الدنيا وبين لقاء ربه فاختار لقاء ربه، قال: فكان أبو بكر أعلمهم بما قال رسول الله ﷺ، فقال أبو بكر: بل نفديك بآبائنا وأموالنا، فقال رسول الله ﷺ: «ما من الناس أحد أمن إلينا في صحبته وذات يده من ابن أبي قحافة، ولو كنت متخذاً خليلاً لاتخذت ابن أبي قحافة خليلاً، ولكن ود وإخاء إيمان، ود وإخاء إيمان، مرتين أو ثلاثاً، ألا وإن صاحبكم خليل الله»[2]. (ت)

---

(١) أخرجه **الترمذي** في جامعه - أبواب المناقب - باب مناقب أبي بكر الصديق ﷺ، برقم (٣٦٥٦) من طريق إسماعيل بن أبي أويس عن سليمان بن بلال عن هشام بن عروة عن أبيه، عن عائشة عن عمر قاله. ثم قال الترمذي: هذا حديث صحيح غريب.
والحديث من طريق إسماعيل بن أبي أويس: أخرجه البخاري في صحيحه (٣٦٦٨) في سياق طويل، جاء فيه قول عمر لأبي بكر ﷺ في سقيفة بني ساعدة، عند الدعوة إلى بيعته.
والحديث انفرد به الترمذي عن سائر الخمسة.

(٢) أخرجه **الترمذي** في الموطن السابق برقم (٣٦٥٩) عن محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب، قال: حدثنا أبو عوانة، عن عبد الملك بن عمير، عن ابن أبي المعلى به.
ثم قال الترمذي: وقد روي هذا الحديث عن أبي عوانة عن عبد الملك بن عمير بإسناد غير هذا، ومعنى قوله: أمن إلينا يعني: أمن علينا.

- عن أنس ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ لأبي بكر وعمر: «هذان سيدا كهول أهل الجنة من الأولين والآخرين، إلا النبيين والمرسلين»[1].(ت)

- عن أبي سعيد ﷺ قال: قال أبو بكر ﷺ: ألست أحق الناس بها؟ ألست أول من أسلم؟ ألست صاحب كذا، ألست صاحب كذا[2]؟ (ت)

وفي الباب عن أبي سعيد، هذا حديث غريب.اهـ.
ثم أتبعه الترمذي بحديث أبي سعيد الخدري المخرّج أيضاً عند البخاري (٣٩٤١) ومسلم (٢٣٨٢)، وقد سبق العزو له، أما من هذه الطريق فلم يروه أحدٌ من الستة، وهذا الإسناد ضعيف، ابن أبي المعلى ترجمه الذهبي في الميزان(٤/ ٥٩٦) قائلاً: تفرد عنه عبد الملك بن عمير، وقال الحافظ في التقريب (٨٤٨٨): لا يعرف.

(١) أخرجه **الترمذي** في الموطن السابق برقم (٣٦٦٤) عن الحسن بن الصباح البزار، قال: حدثنا محمد بن كثير، عن الأوزاعي، عن قتادة، عن أنس به، ثم قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه.
ومحمد بن كثير قال فيه الإمام أحمد: منكر الحديث، أو يروي أشياء منكرة، انظر: العلل ومعرفة الرجال (٥١٠٩) وفي كامل ابن عدي (٦/ ٢٥٤) قال فيه: له روايات عن معمر والأوزاعي خاصة أحاديث عداد مما لا يتابعه أحد عليه.
وقال ابن أبي حاتم: ذكرت لأبي، فقلت سمعت يونس بن حبيب، قال: ذكرت لعلي بن المديني حديثاً حدثنا به محمد ابن كثير المصيصي، عن الأوزاعي، عن قتادة، عن أنس، قال: نظر النبي ﷺ إلى أبي بكر وعمر، فقال: هذان سيدا كهول أهل الجنة، فقال علي: كنت أشتهي أن أرى هذا الشيخ، فالآن لا أحب أن أراه، فقال أبي: صدق، فإن قتادة عن أنس لا يجيء هذا المتن.اهـ من علل الحديث (٦/ ٤٥٧- رقم٢٦٨١).
قلت: ثم أخرجه **الترمذي** (٣٦٦٥) من طريق علي، وعلّق عليه، وسبق ذكر ذلك كلّه في عند ذكر الأحاديث التي زادها ابن ماجه على مسلم، حيث أخرج هذا الحديث من طريق علي بن أبي طالب ﷺ.

(٢) أخرجه **الترمذي** في الموطن السابق برقم (٣٦٦٧) قال: أبو سعيد الأشج، قال: حدثنا عقبة بن خالد، قال: حدثنا شعبة، عن الجريري، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد به.
ثم قال الترمذي: هذا حديث قد رواه بعضهم عن شعبة، عن الجريري، عن أبي نضرة، قال: قال أبو بكر، وهذا أصح، حدثنا بذلك محمد بن بشار، قال: حدثنا عبد الرحمن بن مهدي، عن شعبة، عن الجريري، عن أبي نضرة، قال: قال أبو بكر، فذكر نحوه بمعناه، ولم يذكر فيه عن أبي سعيد، وهذا أصح.اهـ.

- عن أنس ﷺ أن رسول الله ﷺ كان يخرج على أصحابه من المهاجرين والأنصار وهم جلوس وفيهم أبو بكر وعمر فلا يرفع إليه أحد منهم بصره إلا أبو بكر وعمر فإنهما كانا ينظران إليه وينظر إليهما ويتبسمان إليه ويتبسم إليهما[1]. (ت)

قلت: وأخرجه أيضاً في **علله الكبير** برقم (٦٩٠) وفيه أبو سعيد، وقال عقبه: الصحيح عن أبي نضرة قال: قال أبو بكر، ثم تابع الترمذي قائلاً: هكذا روى أصحاب شعبة، لا يذكرون فيه عن أبي سعيد.

وأخرجه البزار في مسنده (٣٥) وفيه ذكر أبي سعيد، ثم قال: وهذا الحديث لا نعلم أحداً قال فيه عن شعبة عن الجريري عن أبي نضرة عن أبي سعيد إلا **عقبة بن خالد**.اهـ.

قلت: وعقبة بن خالد، أخرج له الجماعة، وسئل الإمام أحمد: هو ثقة؟ قال: أرجو إن شاء الله، وقال فيه أبو حاتم: من الثقات صالح الحديث لا بأس به.

انظر: العلل ومعرفة الرجال (٤٤١٦) والجرح والتعديل (٦/ ٣١٠).

وأخذ عليه انفراده بلفظ عن عبيد الله بن عمر، لم يتابع عليه، ذكر ذلك العقيلي في ضعفائه (٣/ ٣٥٥)، وسبب وقوعه فيما أُخذ عليه لعل أصله يعود إلى القصة التي ذكرها ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٦/ ٣١٠)، وما حصل في حديثنا هذا قد يكون من قبيل ذلك، حيث خالفه عبد الرحمن بن مهدي فأرسله كما مرّ معنا في الطريق الأخرى التي صوَّبها الترمذي، والله أعلم.

وقد تابعه يعقوب الحضرمي في احدى روايتيه على ذكر أبي سعيد، إلا أنه في الرواية الأخرى قد وافق من أرسله كابن المبارك وابن علية وغيرهما، وترى ذلك كلّه في علل الدارقطني (١/ ٢٣٥).

(١) أخرجه **الترمذي** في الموطن السابق برقم (٣٦٦٨)، عن شيخه محمود بن غيلان قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا الحكم بن عطية عن ثابت عن أنس به. ثم قال الترمذي: هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديث الحكم بن عطية، وقد تكلّم بعضهم في الحكم بن عطية.اهـ.

قلت: والحكم بن عطية قال فيه الإمام أحمد: كان عندي ليس به بأس، ثم بلغني أنه حدث بأحاديث مناكير، وكأنه ضعفه. وقال مرة: لا بأس به روى عنه وكيع والطفاوي إلا أن أبا داود الطيالسي روى عنه أحاديث منكرة.

وقال فيه أبو حاتم: يكتب حديثه ليس بمنكر الحديث، وكان أبو داود يذكره بجميل، حدثنا أبو الوليد عنه، فقال له ابنه: يحتج به؟ قال لا، **من ألف شيخ لا يحتج بواحد، ليس هو بالمتقن**، هو مثل الحكم بن سنان.

انظر: سؤالات المروذي (١٦٥)، الجرح والتعديل (٣/ ١٢٦).

- عن ابن عمر، أن رسول الله ﷺ قال لأبي بكر: «أنت صاحبي على الحوض وصاحبي في الغار»[1]. (ت)

- عن عبد الله بن حنطب، أن رسول الله ﷺرأى أبا بكر وعمر فقال: «هذان السمع والبصر»[2]. (ت)

---

(١) أخرجه **الترمذي** في الموطن السابق برقم (٣٦٧٠) عن يوسف بن موسى القطان قال: حدثنا مالك بن إسماعيل عن منصور بن أبي الأسود قال: حدثني كثير أبو إسماعيل عن جُميع بن عُمير التيمي عن ابن عمر به.
ثم قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب.
قلت: وكثير أبو إسماعيل هو ابن إسماعيل النواء، ضعفه أبو حاتم وقال فيه الجوزجاني: زائغ، وضعفه النسائي، وقال مرة: فيه نظر.
انظر: الجرح والتعديل (٧/ ١٥٩)، أحوال الرجال (برقم ٢٧)، ضعفاء النسائي (برقم٥٠٧)، تهذيب الكمال (٢٤/ ١٠٤).

(٢) أخرجه **الترمذي** في الموطن السابق برقم (٣٦٧١)، عن شيخه قتيبة، قال حدثنا ابن أبي فديك عن عبد العزيز بن المطلب عن أبيه عن جده عبد الله بن حنطب به.
ثم قال الترمذي: وفي الباب عن عبد الله بن عمرو، وهذا حديث مرسل، وعبد الله بن حنطب لم يدرك النبي ﷺ.
قلت: قال الحافظ العلائي بعد أن ذكر هذا الحديث وتعقيب الترمذي عليه: وفيه اختلاف كثير على بن أبي فديك وأثبت بن عبد البر صحبته وكذلك بن حبان. انظر جامع التحصيل (رقم٣٤٩).
وأثبت له الصحبة أيضاً: ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٥/ ٢٩)، وأما ابن عبد البر فقد ختم تعريفه به بقوله: وحديثه مضطرب الإسناد لا يثبت. انظر: الاستيعاب (برقم١٥١٦).
وقال الحافظ ابن حجر: وقد سقط بين بن أبي فديك وبين عبد العزيز واسطة فقد رواه داود بن صبيح والفضل بن الصباح عن ابن أبي فديك: حدثني غير واحد عن عبد العزيز، وهكذا رواه علي بن مسلم ويوسف بن يعقوب الصفار عن ابن أبي فديك قال: حدثني غير واحد منهم: علي بن عبد الرحمن بن عثمان وعمرو بن أبي عمرو عن عبد العزيز به.
انظر: تهذيب التهذيب (٥/ ١٩٢-١٩٣).
وكان الحافظ المزِّي قد أشار إلى هذا الخلاف الذي ذكره الحافظ، وأشار إلى خلاف آخر وقع في الحديث حيث زاد بعضهم (عن) في آخر السند، حيث أثبت زيادة راوٍ، فقال رَحِمَهُ اللَّهُ: ورَواهُ الفضل بن الصباح، عن ابن أبي فديك، حدثني غير واحد، عن عبد العزيز بن المطلب، عن أبيه، عن جده - ولم يسمَّ أحدًا، ولم يقل أحد منهم عن جده، عن عبد الله بن حنطب وعن مزيدة.
انظر: تحفة الأشراف (٤/ ٣١٤).

- عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «لا ينبغي لقوم فيهم أبو بكر أن يؤمهم غيره»[1]. (ت)

- عن عائشة، أن النبي ﷺ: أمر بسد الأبواب إلا باب أبي بكر[2]. (ت)

---

(١) أخرجه **الترمذي** في الموطن السابق برقم (٣٦٧٣)عن نصر بن عبد الرحمن الكوفي، قال: حدثنا أحمد بن بشير، عن عيسى بن ميمون الأنصاري، عن القاسم بن محمد، عن عائشة، ثم عقّب الترمذي قائلاً: هذا حديث غريب.
وأخرجه كذلك في العلل الكبير (برقم ٦٩١) بالإسناد نفسه، ثم قال: سألت محمداً عن هذا الحديث فقال: عيسى بن ميمون الأنصاري ضعيف الحديث.اهـ.
وفي العلل المتناهية لابن الجوزي (١/ ١٨٨) بعد أن أخرج الحديث من طريق أحمد بن بشير به، قال: لا يصح، قال يحيى بن معين: أحمد بن بشير متروك، وقال ابن حبان: وعيسى بن ميمون منكر الحديث، لا يحتج بروايته.اهـ.
والذي عزاه ابن الجوزي لابن معين، هو في تاريخ الدارمي، لكن من قول الدارمي نفسه، حيث سأل يحيى بن معين فقال: قلت: فعطاء بن المبارك تعرفه؟ فقال: من يروي عنه؟ قلت: ذاك الشيخ أحمد بن بشير، فقال: هه. كأنه يتعجب من ذكر أحمد بن بشير، فقال: لا أعرفه.
قال عثمان - أي الدارمي -: أحمد بن بشير كان من أهل الكوفة ثم قدم بغداد، وهو متروك.
انظر: تاريخ الدارمي (رقم٦٦٤).
وأما ابن حبان فقد ترجم له في المجروحين (١/ ١٤٠)، وقال في وصفه: ينفرد بالمناكير عن المشاهير.

(٢) أخرجه الترمذي في الموطن السابق برقم (٣٦٧٨) فقال: حدثنا محمد بن حميد، قال: حدثنا إبراهيم بن المختار، عن إسحاق بن راشد، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة به.
ثم قال الترمذي: هذا حديث غريب من هذا الوجه، وفي الباب عن أبي سعيد.
قلت: وفيه محمد بن حميد وهو الرازي، فيه اختلاف كثير، أوجز حاله الحافظ الذهبي فوصفه بالحافظ ثم قال: وثقه جماعة و الأولى تركه، قال يعقوب بن شيبة كثير المناكير وقال البخاري: فيه نظر وقال النسائي: ليس بثقة.
وكذا اختصر القولَ فيه الحافظ ابن حجر فقال: حافظ ضعيف، و كان ابن معين حسن الرأى فيه.
انظر: الكاشف (٤٨١٠)، التقريب (٥٨٣٤).
وفي الخبر أيضاً: إبراهيم بن المختار، قال يحيى بن معين عن حديثه: ليس بذاك، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، وقال ابن عدي: ما أقل من روى عنه غير ابن حميد، وذكروا: أن إبراهيم هذا لا يحدث عنه غير ابن حميد، وأنه من مجهول مشايخه، وهو ممن يكتب حديثه.
انظر: الجرح والتعديل (٢/ ١٣٨)،الكامل (١/ ٤٠٧)، تاريخ بغداد (٧/ ١١٥).
وأما الطريق التي أشار إليها الترمذي وهي من رواية أبي سعيد، فهي التي أخرجها البخاري في صحيحه (٣٩٠٤) ومسلم (٢٣٨٢)، وقد مرّت معنا.

- عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أن أبا بكر، دخل على رسول الله ﷺ فقال: «أنت عتيق الله من النار، فيومئذ سمي عتيقـًا»[1]. (ت)

- عن أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من نبي إلا له وزيران من أهل السماء، ووزيران من أهل الأرض، فأما وزيراي من أهل السماء فجبريل وميكائيل، وأما وزيراي من أهل الأرض فأبو بكر وعمر»[2]. (ت)

---

(١) أخرجه **الترمذي** في الموطن السابق برقم (٣٦٧٩) فقال: حدثنا الأنصاري، قال: حدثنا معن، قال: حدثنا إسحاق بن يحيى بن طلحة، عن عمّه إسحاق بن طلحة عن عائشة به.
ثم قال الترمذي: هذا حديث غريب، وروى بعضهم هذا الحديث عن معن، وقال: عن موسى بن طلحة عن عائشة.
قلت: وإسحاق بن يحيى بن طلحة قال فيه يحي القطان: ليس بشيء، وقال أحمد: منكر الحديث، ليس بشيء، وقال مرة: متروك الحديث.
وكلام الأئمة في جرحه كثير، انظر: العلل ومعرفة الرجال (٣١٧٣)، الجرح والتعديل (٢/ ٢٣٦)، تهذيب الكمال (٢/ ٤٨٩) ومصادر ترجمته هناك.

(٢) أخرجه الترمذي في الموطن السابق برقم (٣٦٨٠) عن أبي سعيد الأشج، قال: حدثنا تليد بن سليمان، عن أبي الجحاف، عن عطية، عن أبي سعيد الخدري به.
ثم قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب، وأبو الجحاف اسمه: داود بن أبي عوف. ويروى عن سفيان الثوري، قال: حدثنا أبو الجحاف وكان مرضيـًا.
وفيه تليد بن سليمان، قال فيه يحيى بن معين: سمعت منه، وليس بشيء.
قلت: وقد طعن في مذهبه العقدي، وقال فيه الجوزجاني: كان يكذب.
انظر: سؤالات المروذي (١٨٩)، تاريخ الدوري (١٣٥٣)، أحوال الرجال (رقم ٩٣)، تهذيب الكمال (٤/ ٣٢١)، إكمال تهذيب الكمال (٣/ ٥١).
وفيه عطية بن سعد العوفي، وقد مضى بيان شيء من حاله.
قلت: وبهذا الحديث ختم الترمي الباب الذي عقده في مناقب أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، والحمد لله رب العالمين.

المبحث الرابع

دراسة حول الإمام النسائي

المطلب الأول: اعتقاد الإمام النسائي.

أولاً: ثناء العلماء عليه، وبيان منزلته في الحديث:

قبل الولوج إلى مناقشة ما قيل في نسبة الإمام النسائي إلى التشيع، سنقف قليلاً، لنقل شيءٍ من أقوال أهل العلم، في بيان فضله رَحِمَهُ اللَّهُ وسعة اطلاعه، وأهمية كتابه السنن، فنجد الحافظ الحافظ المزي يصدِّر ترجمته بقوله فيه: أحد الأئمة المبرزين والحفاظ المتقنين والأعلام المشهورين. طاف البلاد، وسمع بخراسان، والعراق، والحجاز، ومصر، والشام، والجزيرة من جماعة يطول ذكرهم[1]، وافتتح الحافظ الذهبي ترجمته بقوله: الإمام، الحافظ، الثبت، شيخ الإسلام، ناقد الحديث[2].

وكان المعاصرون له يرفعون من شأنه كثيراً، وينزلونه المنزلة العالية اللائقة به، فهذا أبو علي النيسابوري يصفه بقوله: أخبرنا الإمام في الحديث بلا مدافعة أبو عبد الرحمن النسائي[3]، ولما طلب من الحافظ الدارقطني - وهو المتأخر عنه زمنًا قليلاً - المفاضلة بين النسائي وابن خزيمة سارع إلى تقديم النسائي، وعلّل ذلك بقوله: لأنه أسند، ثم عمّم الأمر فقال: على أني

(١) تهذيب الكمال (١/ ٣٢٩).

(٢) سير أعلام النبلاء (١٤/ ١٢٥).

(٣) تهذيب الكمال (١/ ٣٣٣)، سير أعلام النبلاء (١٤/ ١٣١).

لا أقدم على النسائي أحداً، وإن كان ابن خزيمة إمام ثبت، معدوم النظير[١]، وقال الحافظ الدارقطني مرّة في الجواب عن السؤال نفسه: أبو عبد الرحمن، فإنه لم يكن مثله أقدم عليه أحداً، ولم يكن في الورع مثله، لم يحدث بما حدَّث ابن لهيعة، وكان عنده عالياً عن قتيبة[٢]، وقال الدارقطني عنه أيضاً مادحاً له: كان أبو عبد الرحمن النسائي أفقه مشايخ مصر في عصره، وأعرفهم بالصحيح والسقيم من الآثار، وأعلمهم بالرجال[٣]، وأثنى الخليلي عليه وعلى كتابه السنن فقال رَحِمَهُ اللَّهُ في ترجمته له: حافظ متقن، أقام بمصر وعمّر، رضيه الحفاظ، وكتابه يضاف إلى كتاب البخاري ومسلم وأبي داود...إلى أن قال الخليلي: اتفقوا على حفظه وإتقانه، ويعتمد على قوله في الجرح والتعديل، وكتابه في السنن مرضي[٤].

وكان بعض المحدِّثين يعدُّ شرطه أشدَّ من شرط الإمام مسلم، وفي هذا يقول الحافظ ابن طاهر: سألت سعد بن علي الزنجاني عن رجل، فوثَّقه، فقلت: قد ضعَّفه النسائي، فقال: يا بني ! إن لابي عبدالرحمن شرطا في الرجال أشد من شرط البخاري ومسلم[٥].

---

(١) سؤالات السلمي (رقم٣٣)، وعنه المزي في تهذيب الكمال (١/ ٣٣٥) وعنده: إماماً ثبتاً، على الجادة، وأشار إلى هذا محقّق سؤالات السلمي.

(٢) سؤالات حمزة (رقم١١١)، وعنه المزي في التهذيب (١/ ٣٣٥).

(٣) تهذيب الكمال (١/ ٣٣٨)، ثم ذكر ما يتعلّق بوفاته، ويأتي.

(٤) الإرشاد (١/ ٤٣٦).

(٥) سير أعلام النبلاء (١٤/ ١٣١)، تذكرة الحفاظ (٢/ ٧٠٠)، الوافي بالوفيات (٢/ ٣٦٤).

وكان الحافظ الذهبي يعدّه أحذق بالحديث وعلله والرجال من مسلم[1]، وأطلق القول بكونه أحفظ من الإمام مسلم، وذلك حينما سأله التاج السبكي عن أيهما أحفظ: مسلم بن الحجاج صاحب الصحيح أو النسائي؟ فقال: النسائي، قال السبكي: ثم ذكرت ذلك للشيخ الإمام الوالد تغمده الله برحمته فوافق عليه[2].

ما قيل في تشيُّعه:

- من نسبه إلى التشيع من أهل السنة:

كثر الحديث حول الإمام النسائي، ونسبته إلى التشيع، والسبب الذي حمل بعض العلماء على نسبته للتشيع، وعند البحث في مصدر هذه الأقوال ومبدئها، نجد أن ممّن نسبه إلى التشيع من المشتغلين بعلم التراجم، مسلمة بن القاسم، إذ يقول: كان ثقةً عالماً بالحديث، وكان يُرمى بالتشيُّع[3]، وجاء وصفه بذلك في سياق خبر، ذكره ابن خلكان في وفياته[4]، والظاهر أن وصفه بهذا الوصف هو من ابن خلّكان، وعدّه شيخ الإسلام ابن تيمية ضمن جماعة ممَّن نسبوا إلى التشيُّع من المحدِّثين، فقال رَحِمَهُ اللَّهُ: وتشيُّع أمثاله[5] من أهل العلم بالحديث كالنسائي، وابن عبد البر، وأمثالهما لا يبلغ إلى تفضيله على أبي بكر وعمر، فلا يُعرف في علماء الحديث من يفضِّله عليهما، بل غاية

(١) سير أعلام النبلاء (١٤/ ١٣٣).
(٢) طبقات الشافعية (٣/ ١٦).
(٣) إكمال تهذيب الكمال (١/ ٥٧).
(٤) وفيات الأعيان (١/ ٧٧).
(٥) أي الحاكم النيسابوري، حيث كان كلام شيخ الإسلام حوله.

المتشيِّع منهم أن يفضِّله على عثمان، أو يحصل منه كلام، أو إعراض عن ذكر محاسن من قاتله، ونحو ذلك[1].اهـ.

وبنحو ما جاء عن شيخ الإسلام، جاء في ترجمة الإمام النسائي عند الحافظ الذهبي، حيث يقول: ولم يكن أحدٌ في رأس الثلاث مائة أحفظ من النَّسائيِّ، هو أحذق بالحديث وعلله ورجاله من مسلم، ومن أبي داود، ومن أبي عيسى، وهو جار في مضمار البخاري وأبي زرعة، إلا أنَّ فيه قليل تشيُّع؛ وانحراف عن خصوم الإمام علي، كمعاوية وعمرو، والله يسامحه[2].

وأما الحافظ ابن كثير، فلم يجزم بذلك، بل ذكر هذا القول بصيغة التمريض، ولم يسمِّ قائله، فقال رَحِمَهُ اللَّهُ: وقد قيل عنه: إنه كان ينسب إليه شيء من التشيُّع[3].

وممن نسبه إلى التشيع من المعاصرين المعتنين بتراثه: د. فاروق حمادة في مقدمة تحقيقه لكتاب عمل اليوم والليلة[4].

- من نسبه إلى التشيع من الشيعة الإمامية:

وقد نسبه إلى التشيّع أيضاً غير واحد من الشيعة، فقال محمد باقر الكجوري بعد أن ذكر ما حدث للإمام النسائي في دمشق، وانتهاء هذا الخبر بقتله رَحِمَهُ اللَّهُ: فلا يخفى على المؤمنين العقلاء المنصفين العدلاء؛ أنّ النسائي كان شيعياً

(١) منهاج السنة (٧/ ٣٧٣).
(٢) سير أعلام النبلاء (١٤/ ١٣٣).
(٣) البداية والنهاية (١٤/ ٧٩٤).
(٤) عمل اليوم والليلة (٢٤).

إماميّاً، ودليل تشيّعه بديهيّ صريح، والعاقبة أنّه فاز بنيل الشهادة في سبيل محبّة ذلك المولى[1].

وكذا صنع حسن الأمين في كتابه أعيان الشيعة[2]، معتمداً في ذلك على ما جاء في تراجم أهل السنة له في كتبهم، ومنه قول ابن خلكان السابق فيه: وكان يتشيّع، وقد ترجم له حسن الأمين ترجمة مطوّلة، نقل فيها كلَّ ما جاء في ترجمته عند أهل السنة، وكذا ما جاء في توجيه الذهبي لدعاء النبي ﷺ على معاوية، وعدِّه هذا من فضائله، إلا أنه اعترض على جملة أن من قام بقتل النسائي هم الخوارج، لكون الخوارج كانوا يعادون معاوية كما يعادون علياً رضي الله عنهما.

قلت: وليس ذا الاعتراض بكبير فائدة، إذ قد يندرج النواصب في الخوارج في بعض الأحوال، والله أعلم.

- السبب الذي من أجله رمي النسائي بالتشيع:

لعل أشهر الأسباب التي حملت بعض العلماء على نسبة النسائي إلى التشيع، ما جاء في موقفه من معاوية رضي الله عنه، وتخصيصه علياً رضي الله عنه بكتاب اقتصر فيه على ذكر فضائله، وقبل تحليل هذه المسألة، وما يُبنى عليها، دعونا نقف أولاً على ما جرى من النسائي رحمه الله مما له تعلّق بمعاوية رضي الله عنه، ونسوق هذا الخبر الذي ذكره من كان مرافقاً للنسائي فيه، فيقول محمد بن موسى بن

(١) الخصائص الفاطمية (٤٩)، إلا أن محقّق كتابه علَّق قائلًا: لا يعدّ مجرّد تصنيفه كتاباً في فضائل أمير المؤمنين (عليه السلام) دليلاً على تشيّعه رضي الله عنه انظر مؤلّفاته الأُخرى على فقه أهل السنة.اهـ.

(٢) أعيان الشيعة (٤/ ٢٥٦).

يعقوب[1]: وسمعت قومًا ينكرون عليه كتاب الخصائص لعلي ﷺ؛ وتركه لتصنيف فضائل أبي بكر وعمر وعثمان، فلم يكن في ذلك الوقت صنَّفها، فحكيت له ما سمعت فقال: دخلنا إلى دمشق والمنحرف عن عليٍّ بها كثيرٌ، فصنَّفت كتاب الخصائص رجاء أن يهديهم الله[2]، ثم صنَّف بعد ذلك فضائل

(١) هو: محمد بن موسى بن يعقوب بن عبد الله المأمون بن هارون الرشيد، أبو بكر العباسي، ترجمه الذهبي في تاريخه (٧/ ٧٨٦) فقال: كان ذا عقل ورأي وتودُّد. وعمي بأخرة، روى «الموطأ» عن علي بن عبد العزيز عن القعنبي، وحدَّث أيضًا عن النسائي، وكان ثقة مأمونًا. (ت٣٤٢هـ).

(٢) وهذا الكتاب استوعب فيه الإمام النسائي أكثر الأحاديث الواردة في فضل عليٍّ ﷺ، الصحيح منها وغير الصحيح، وقد وصف الحافظ ابن حجر أحاديث الكتاب بأن أغلبها من الأحاديث الجياد، وتتبع النسائي ما خُصَّ به من دون الصحابة، فجمع من ذلك شيئًا كثيراً، بأسانيد أكثرها جياد. انظر: الإصابة (٤/ ٥٦٥).
بينما نبّه شيخ الإسلام ابن تيمية أن من مقاصد بعض من صنّف في فضائل بعض الصحابة، استيعاب كلّ ما ورد في فضله فقال رَحِمَهُ اللَّهُ: ومن الناس من يكون قصده رواية كل ما روي في الباب، من غير تمييز بين صحيح وضعيف، كما فعله أبو نعيم في فضائل الخلفاء، وكذلك غيره ممن صنف في الفضائل، ومثل ما جمعه أبو الفتح بن أبي الفوارس، وأبو علي الأهوازي، وغيرهما في فضائل معاوية، ومثل ما جمعه النسائي في فضائل علي، وكذلك ما جمعه أبو القاسم ابن عساكر في فضائل علي وغيره، فإن هؤلاء وأمثالهم قصدوا أن يرووا ما سمعوا من غير تمييز بين صحيح ذلك وضعيفه، فلا يجوز أن يجزم بصدق الخبر بمجرد رواية الواحد من هؤلاء باتفاق أهل العلم. انظر: منهاج السنة (٧/ ٣١٢).
وقد طبع الكتاب عدّة طبعات، وترتيب أشهرها زمنيًا:
١- ط. الشيخ محمد هادي الأميني- مكتبة نينوى الحديثة - ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م.
٢- ط. العلامة أبي إسحاق الحويني- دار الكتب العلمية- بيروت الأولى سنة ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م، والثانية سنة ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦م. ثمّ ألحَقَ به (كتاب الحُلِيّ بتخريج خصائص عليّ) تصنيف: أبي إسحاق الجوينيّ الأثري، نشر: دار الكتاب العربي بيروت، الطبعة الثانية سنة ١٤١٧ هـ/ ١٩٩٦م.
٣- ط. جعفر الحسيني - دار الثقلين - قم - ط. الأولى، ١٤١٩هـ.
٤- ط. الداني آل زهوى - المكتبة العصرية - صيدا، بيروت- ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
٥- ط. محمد حسن المدرّس الفتحي- مؤسسة الآفاق- طهران - ط. الأولى - ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

أصحاب رسول الله ﷺ، وقرأها على الناس. وقيل له، وأنا حاضر: ألا تخرج فضائل معاوية؟ فقال: أي شيء أخرج؟ اللهم لا تشبع بطنه[1]؟ وسكت،

فائدة: وللإمام النسائي كتاب آخر مختص بعلي ﷺ، ألا وهو مسنده ﷺ، وقد نص الحافظ المزي، والحافظ ابن حجر، وتلميذه السخاوي أن للنسائي كتاباً سماه مسند علي.
انظر: تهذيب الكمال (١/ ١٥٠-٢١٤-٣٩٦)،(٢/ ١٢٦)، وغيرها من المواطن، الإصابة (٥/ ٥٨٦)(٧/ ٥٧٠-٦٩٣)، وبغية الراغب المتمني (٩٤).

(١) يشير الإمام النسائي إلى ما رواه الإمام مسلم (٦٧٩٣) وغيره عن ابن عباس ﷺ، أنه قال: قال كنت ألعب مع الصبيان فجاء رسول الله ﷺ فتواريت خلف باب، قال: فجاء فحطأني حطأة، وقال: اذهب وادع لي معاوية، قال: فجئت فقلت: هو يأكل، قال: ثم قال لي: اذهب وادع لي معاوية، قال فجئت فقلت: هو يأكل فقال: لا أشبع الله بطنه.اهـ.
وقد عدَّ أهل العلم هذا الحديث منقبة من مناقب معاوية ﷺ، وذلك لقول النبي ﷺ: يا أم سليم أما تعلمين أن شرطي على ربى أنى اشترطت على ربى فقلت إنما أنا بشر، أرضى كما يرضى البشر، وأغضب كما يغضب البشر، فأيما أحد دعوت عليه من أمتى بدعوة ليس لها بأهل أن تجعلها له طهوراً وزكاةً وقربةً يقربه بها منه يوم القيامة.
قلت: وهذا الحديث إنما قاله النبي ﷺ لأم سليم، بعد أن دعا على يتيمة لها بقوله: كبرت لا كبر سنك. فجاءت اليتيمة تبكي لأم سليم وتقول: دعا على نبي الله ﷺ أن لا يكبر سنى فالآن لا يكبر سنى أبداً، فلّما استفسرت أم سليم من النبي ﷺ عن ذلك، قال لها ما قاله من سؤاله الله عز وجل أن يجعل دعاءه على غير المستحق خيراً له.
وعلى هذا حمل الحديث كلٌّ من القرطبي والنووي والعراقي، بل هو ظاهر صنيع الإمام مسلم في صحيحه حيث ذكر حديث ابن عباس بعد حديث أنس المتعلق بيتيمة أم سليم، ليوَّجه الأنظار إلى المراد من دعاء النبي ﷺ، وبصنيعه استأنس البيهقي في توجيه الحديث بعد أن أخرجه من طريقه.
انظر لما سبق: دلائل النبوة (٦/ ٢٤٣)، المفهم، شرح النووي على صحيح مسلم (١٦/ ١٥٢)، طرح التثريب (٨/ ١٧٠).
وقد ذكر الحافظ الذهبي تأويلاً آخر عن بعض من وصفهم بالمحبِّين، واستنكره، فقال رَحِمَهُ اللَّهُ في سير أعلام النبلاء(٣/ ١٢٣): فسَّره بعض المحبين قال: لا أشبع الله بطنه، حتى لا يكون ممن يجوع يوم القيامة، لان الخبر عنه أنه قال: «أطول الناس شبعاً في الدنيا أطولهم جوعاً يوم القيامة»، ثم قال: هذا ما صح، والتأويل ركيك، وأشبه منه قوله عليه السلام: «اللهم من سببته أو شتمته من الأمة فاجعلها له رحمة»، أو كما قال، وقد كان معاوية معدوداً من الأكلة. اهـ.
قلت: وهذا الذي ختم به الذهبي كلامه، كان معاوية ﷺ يقوله، حيث أُثر عنه أنه كان يقول: لحقتني دعوة رسول الله ﷺ، وكان يأكل في اليوم سبع أكلات وأكثر وأقل كما في أنساب، وفتوح البلدان (٣/ ٥٨٢) للبلاذري.

وسكت السائل[1].

وقال أيضـًا: خرج أبو عبد الرحمن من مصر في آخر عمره إلى دمشق، فسُئل بها عن معاوية ابن أبي سفيان وما روي من فضائله، فقال: معاوية لا يرضى رأسـًا برأس حتى يفضل، فما زالوا يدفعون في حضنيه حتى أخرج من المسجد، ثم حمل إلى مكة وتوفي بها سنة ثلاث وثلاث مئة وهو مقتول.اهـ.

وقال الحاكم في سياق بيان فضائل النسائي:...فلما بلغ هذا المبلغ حسدوه، فخرج إلى الرملة، فسئل عن فضائل معاوية، فأمسك عنه، فضربوه في الجامع، فقال: أخرجوني إلى مكة، فأخرجوه إلى مكة وهو عليل، وتوفي بها مقتولاً شهيداً.

ثم روى الحاكم عن محمد بن إسحاق الأصبهاني أنه قال: سمعت مشايخنا بمصر يذكرون أن أبا عبد الرحمن فارق مصر في آخر عمره، وخرج إلى دمشق، فسئل بها عن معاوية بن أبي سفيان وما روي من فضائله، فقال: ألا يرضى معاوية رأسا برأس حتى يفضل؟! فما زالوا يدفعون في حضنيه[2] حتى أخرج من المسجد ثم حمل إلى مكة ومات بها سنة ثلاث وثلاث مئة وهو مدفون بمكة[3].

قلت: وإن ثبت هذا عن معاوية، ففيه استجابة الله عز وجل لرسوله ﷺ في عدم شبع معاوية، لكن مع رفع الإثم والحرج عليه، بل ومع ثبوت التطهير والبركة له بنصِّ حديث النبي ﷺ له، والله أعلم.

(١) مختصر تاريخ دمشق (٣/ ١٠١)، تهذيب الكمال (١/ ٣٣٨)، وانظر: وفيات الأعيان (١/ ٧٧).

(٢) انظر ما جاء في ضبط هذه الكلمة: تعليق د. بشار عواد في هامش تهذيب الكمال.

(٣) تهذيب الكمال (١/ ٣٣٨-٣٣٩)، وفي العقد الثمين (٣/ ٤٦): فيلخص من هذا أنه اختلف

تحليل ما جاء في نسبة النسائي للتشيع:

هذا ما وقفت عليه من أخبار في سياق موته وسبب ذلك، وعند النظر في مجموع هذه الأخبار، يتبيّن ما يلي:

- أنه دخل الشام أكثر من مرة، وعلى الأقل مرتين، ففي الأولى منهما دخل وحدّث بفضائل عليٍّ ﷺ، لدعوة من انحرف عنه وكانوا كثيرين، إلى الرجوع عن هذا المذهب السقيم، وخرج من الشام سالمـًا.

- أن تأليفه كتابـًا مستقلاً في خصائص عليٍّ، لم يكن في آخر مراحل حياته، بل كان في تلك المرّة التي حدّث بها بفضائله في الشام، ودافعه إلى التأليف ما رآه من كثرة المنحرفين عن عليٍّ، وهذا أمر يحمد له، رَحِمَهُ اللَّهُ.

- لعل البعض كان يتشكَّك في معتقد النسائي، ويراه مائلاً إلى مذهب الشيعة، خاصة بسبب تأليفه خصائص عليٍّ رضي الله، ولم يكتف هذا البعض بتأليف النسائي لكتاب فضائل الصحابة ﷺ، بل أراد منه أكثر من ذلك، ألا وهو تخصيص معاوية بتأليف مستقل، أو على أقل القليل إملاء فضائل معاوية بمجلس أو مجالس، وكان يكرّر عليه السؤال، – أو سمِّه إن شئت الامتحان – المرّة بعد الأخرى، ويطلب منه أن يحدِّث

في وفاته وموضعها، فقيل: في صفر بفلسطين، قاله الطحاوي، وابن يونس، وقيل في شعبان سنة ثلاث وثلاثمائة بمكة، قاله الدارقطني .

وقال في إتحاف الورى (٢/ ٣٦٤): وفيها مات أبوعبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي في شعبان، ودفن بين الصفا والمروة، قاله الدارقطني، ويقال: في صفر بفلسطين، قاله الطحاوي وابن يونس .

بفضائل معاوية ﷺ، ونراه في مرحلة من المراحل، أخبر بأنه لا يجد شيئًا ورد في فضله، سوى دعاء النبي ﷺ- له أو عليه - بعدم الشبع، إلا أن كان ما كان في المرّة الأخيرة التي ختمت بها حياته، حيث أجاب بجوابٍ أشدّ من الأول، ولعل ذلك بدر منه لكونه فهم من السائل أنه يريد أن يجعل معاوية في مكان عليٍّ ﷺ، فزجره قائلاً: أما يرضى معاوية إلا أن يكون رأسًا برأس مع عليٍّ، فضرب حتى توفي رَحِمَهُ اللَّهُ.

هذا ملّخص توجيه ما بدر من النسائي في حقِّ معاوية في تلك الحوادث، وإلى تفصيل الردِّ على من استدل بما مضى على تشيُّع النسائي:

الرد التفصيلي على من نسب النسائي إلى التشيع:

أولاً: الرد على من نسب الإمام النسائي إلى التشيع من الشيعة الإمامية:

أما فيما يتعلق بأقوال الشيعة الذي نسبوه إلى التشيع، فقد أجاب عنها واحد منهم، وهو محمد هادي الأميني، وذلك في مقدمة تحقيقه لكتاب خصائص علي ﷺ، فقام بردِّ ما قاله حسن الأمين خاصة جملة وتفصيلاً، معتبراً أن دعواه هذه إنما أقامها على غير دليل، سوى اتكائه على تأليف النسائي لخصائص عليٍّ ﷺ، وما حصل له مع أهل الشام، وفي هذا يقول الأميني: فقد اعتبر السيد الأمين القول هذا نصًا ثابتًا على تشيُّعه، وذهب إلى أنه كان شيعيَّ المذهب، وأنا لا أفهم مفهوم هذا القول الباطني، ولا أستطيع اتخاذه نصًا على التشيُّع، مع وجود عشرات المراجع الدالة والناطقة على كونه شافعيَّ المذهب.

وإنني في الواقع - والكلام ما زال للأميني - لم أعرف معنى هذا الإصرار والإلحاح الشديدين من السيد الأمين.. من جعل النسائي وأقرانه من المؤرخين والمحدثين من الشيعة، ووضع تراجم مفصَّلة لهم، وذكر ما يخالف الواقع التاريخي.

ثم تابع الأميني قائلاً: وأياً كان حرص السيد الأمين وأسبابه ودوافعه في جعل هؤلاء شيعة.. وتقييدهم بعجلة التشيع وربطهم بركبه.. من غير استناد على نص تاريخي، وإنما كان على اجتهادات واستنباطات واهية بعيدة كل البعد عن التحقيق العلمي والبحث الصحيح الحديث، وعلى هذا ليس علينا أن نعجب حين نجده رَحِمَهُ اللَّهُ.. يتوسع في تراجم رجال من غير الشيعة، ويجعلهم في كتابه ظناً منه أن كتابة رسالة مثلاً في فضل عليٍّ أو تفردَّه بذكر أحاديث صحيحة دليلٌ قويٌّ على تشيُّعه، وهذا لا شك ظن واشتباه.

قلت: ثم تعقّب الأمينيُّ أيضـًا أغا برزك الطهراني بنحو من هذا التعقّب.

ثم عمّم الأميني نقدَه ليشمل به كلَّ من لم يتحرَّ الدِّقة فيما يسرده ويذكره من معلومات، فقال: ومن هنا يحق لنا أن نطالب بالإتقان والدقة في البحث والتحقيق في التاريخ؛ التي أولى مراحل التأليف ودراسة حياة الرجال ومن أهم ركائز البحث، لئلا يقع المؤلف في اضطراب وقلق مستمر، ولذلك فقد أدرج شيخنا الحجة[1].. في كتابه الذريعة عشرات الكتب التي لا تربط أصحابها مع الشيعة أية رابطة أو علاقة مذهبية أو سياسية[2].اهـ.

(١) يقصد آغا برزك.

(٢) مقدمة تحقيق خصائص علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (٣٣-٣٤).

ثانياً: الرد على من نسب النسائي إلى التشيع من أهل السنة:

إن الناظر المتأمِّل في سياق تلك الأخبار، يرى أن ما بدر من النسائي لا يكفي في نسبته إلى معاداة معاوية ﷺ، فضلاً عن نسبته إلى التشيع، إذ أن عليّـًا ﷺ باتفاق أهل السنة أفضل من معاوية ﷺ، ولا ينكر هذا إلا جاحد أو جاهل يحتاج إلى تعليم، وعدم إقرار النسائي بوجود حديث خاص بفضل معاوية، ليس ببدع من القول، قاله، ولم يسبق إليه، كلاّ، بل هو قد سُبق ولُحق بمن قال هذا القول، وسيأتي تسمية بعض من قالوا بقوله، فالنظر إلى مجموع هذه الأخبار لا يسوِّغ لأحد أن ينسب النسائيَّ لأجلها إلى التشيع، أو إلى شيء منه، بل، إن تحديثه بفضائل عليٍّ ﷺ في الشام، في حضرة من انحرف عن عليٍّ ﷺ يعدُّ من فضائله رَحِمَهُ اللَّهُ، وهذا كان دأب غير واحد من أئمة الحديث، كانوا يحدِّثون بفضائل عليٍّ عند من انحرف عنه، ويحدِّثون بفضائل عثمان ﷺ عند من انحرف عنه، لإرجاع كلٍّ من الفريقين إلى الطريق المستقيم، وهذا ما كان يفعله سفيان الثوري إذا دخل كلاّ من البصرة والكوفة، يقول عمرو بن حسان مثنيّـًا عليه: كان سفيان الثوري نعم المداوي، إذا دخل البصرة حدث بفضائل عليٍّ، وإذا دخل الكوفة حدّث بفضائل عثمان[1].

وكان سفيان رَحِمَهُ اللَّهُ يُعلِّم غيره هذه السياسة في الدعوة، والعمل على هداية الآخرين، فيقول: إذا كنت في الشام فاذكر مناقب عليٍّ، وإذا كنت بالكوفة فاذكر مناقب أبي بكر وعمر[2].

(١) حلية الأولياء (٧/ ٢٧).

(٢) المصدر السابق.

ولهذا نُقل عن الحافظ أبي القاسم ابن عساكر أنه قال عند ذكر خبر وفاة النسائي رَحِمَهُ اللَّهُ: وهذه الحكاية لا تدلُّ على سوء اعتقاد أبي عبد الرحمن في معاوية بن أبي سفيان، وإنما تدلُّ على الكفِّ عن ذكره بكل حال، فقد روي عن أبي عبد الرحمن النسائي أنه سئل عن معاوية بن أبي سفيان صاحب رسول الله ﷺ فقال: إنما الإسلام كدار لها باب، فباب الإسلام الصحابة، فمن آذى الصحابة إنما أراد الإسلام، كمن نقر الباب إنما يريد دخول الباب، قال: فمن أراد معاوية فإنما أراد الصحابة[1].اهـ.

وإذا أردنا أن ننظر إلى المسألة بمزيد تفصيل، فهو كما يلي:

يقال أولاً: ليس من شيوخ النسائي من عُرف بالتشيُّع، بل على العكس من ذلك، نجد من شيوخه من رمي بالنصب، ألا وهو الحافظ إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، ومع ذلك، فقد وثّقه النسائي[2]، ولم يذكر شيئًا مما رُمي به من النصب، وهذا الوجه إمّا أن يكون من أدلة عدم تشيّع النسائي، أو أن يكون من أدلة عدم نصب الجوزجاني، والله أعلم.

(١) مختصر تاريخ دمشق (٣/ ١٠٢)، وذكرها الحافظ المزي في التهذيب (١/ ٣٣٩) وأشار إلى إسنادها قائلاً: ثم روى -أي ابن عساكر- بإسناده عن أبي الحسن علي بن محمد القابسي، قال: سمعت أبا علي الحسن بن أبي هلال يقول: فذكره.

(٢) مشيخة النسائي (رقم٩٣)، تهذيب الكمال (٢/ ٢٤٨).

ثانيـًا: إخراجه عن بعض من رمي بالنصب، كأزهر بن سعيد الحرازي[١]، وإسحاق بن سويد العدوي[٢]، وأسد بن موسى بن إبراهيم الأموي[٣]، وبهز بن أسد العمِّي[٤]، وثور بن يزيد الحمصي[٥]، وحريز بن عثمان الحمصي[٦]، وحصين بن نمير الواسطي[٧]، وزياد بن عِلاقة[٨]، وأبي قلابة عبد الله بن زيد الجرمي[٩]، وغيرهم[١٠].

---

(١) نسبه إلى الوقوع في علي ﷺ: يحيى بن سعيد القطان كما في سؤالات الآجري لأبي داود (٢/ ٢٢٦) ويحيى بن معين في تاريخ الدوري (٤/ ٤٢٣).

(٢) قال فيه العجلي: بصري ثقة، وكان يحمل على علي ﷺ. انظر: الثقات (١/ ٢١٨).

(٣) قال فيه الحافظ في تقريب التهذيب (٣٩٩): صدوق يغرب، وفيه نصب.

(٤) قال الحافظ ابن حجر في هدي الساري (٣٩٣) وشذّ الأزدي فذكره في الضعفاء وقال: إنه كان يتحامل على علي، ثم قال الحافظ: اعتمده الأئمة ولا يعتمد على الأزدي.

(٥) جاء في طبقات ابن سعد (٧/ ٤٦٧): وكان جد ثور ين يزيد قد شهد صفين مع معاوية وقتل يومئذ، وكان ثورٌ إذا ذكر عليّـًا قال: لا أحب رجلاً قتل جدي.

(٦) هو من أشهر الرواة الذين رموا بالنصب، وقد قال فيه أحمد: صحيح الحديث، إلا أنه يحمل على عليٍّ، وقال عمرو بن علي الفلاس: كان ينتقص عليّـًا وينال منه، وقال مرة: ثبت، شديد التحامل على علي. انظر: الكامل (٢/ ٤٥١)، تاريخ بغداد (٩/ ١٨٤).

(٧) امتنع من الرواية عنه أبو خيثمة، وعلّل ذلك بكونه يحمل على عليٍّ وينال منه. انظر: تهذيب التهذيب (٨/ ٢٦٧).

(٨) ترجمه الأزدي في كتاب المخزون وقال فيه: وكان زياد بن علاقة منحرفـًا عن أهل بيت نبيه ﷺ، زائغـًا عن الحق، وقال في موطن آخر: على سوء مذهبه، وزيغه على أهل بيت نبيه ﷺ. انظر: المخزون (١٣١-١٣٩).

(٩) رماه بذلك العجلي حيث قال: تابعي ثقة، وكان يحمل على علي. انظر: الثقات (٢/ ٣٠).

(١٠) وقد توسّعت في النظر في تراجم المذكورين، وحرّرت القول فيما رموا به بالنصب، في كتابي: البخاري وآل البيت (٦٠٣-٦٤٢)، والحمد لله رب العالمين.

ثالثا: إخراجه عمّن بعض من رمي ببدعة الخروج، كداود بن الحصين الأموي[١]، وعمران بن حطان[٢] وهو أشدّهم، وأبي حسان الأعرج[٣].

رابعًا: تركه للرواية عن بعض الشيعة، كإسماعيل بن أبان الأزدي[٤]، مع قوله فيه: ليس به بأس[٥]، وإسماعيل بن موسى الفزاري[٦]، ودينار بن عمر

(١) رماه برأي الخوارج: ابن حبان حيث قال في ثقاته (٦/ ٢٨٤): وكان يذهب مذهب الشُّراة.
قلت: والشُّراة بضم الشين، قال الزبيدي في التاج (٣٨/ ٣٦٦): ومنه الشراة: كقضاة، (للخوارج)، سمُّوا بذلك لأنهم غضبوا ولجوا.
وقال ابن السكيت: قيل لهم الشراة لشدة غضبهم على المسلمين.

(٢) وهو من أشهر الخوارج القعدية، بل هو رأسهم، وهو صاحب الأبيات المشؤومة في مدح قاتل عليٍّ ﷺ. انظر تفصيل حاله، وتحرير ما قيل في رجوعه عن بدعته هذا في كتاب: البخاري وآل البيت (٥٧٢-٥٧٨).

(٣) قال فيه البخاري: دخل في الحرورية، وقال: أبو داود: خرج مع الخوارج، وقال فيه ابن حبان: قتل يوم الحرورية.
انظر: التاريخ الأوسط (١٠٨)، سؤالات الآجري، الثقات (٥/ ٣٩٣).

(٤) قال فيه الجوزجاني: كان مائلًا عن الحق، ووجّه ابن عدي جرح الجوزجاني له، فقال: يعني ما عليه الكوفيون من تشيع وأما الصدق فهو صدوق في الرواية، ثم قال عن الجوزجاني: كان مقيمـًا بدمشق يحدِّث على المنبر، ويكاتبه أحمد بن حنبل فيتقوى بكتابه ويقرؤه على المنبر، وكان شديد الميل إلى مذهب أهل دمشق في التحامل على علي رضى الله عنه.
انظر: أحوال الرجال (رقم١١٤)، الكامل (١/ ٥٠٤)، تهذيب الكمال (٣/ ١٠) مع هوامش المحقق، وإكمال مغلطاي (٢/ ١٤٠).

(٥) تهذيب الكمال (٣/ ٩).

(٦) جاء في كامل ابن عدي (١/ ٥٢٨): سمعت عبدان الأهوازي يقول: سمعت أبا بكر بن أبي شيبة، أو هناد بن السري أنكر علينا ذهابنا إلى إسماعيل هذا، وقال: أيش علمتم عند ذاك الفاسق الذي يشتم السلف؟!.
ثم قال ابن عدي في ختام ترجمته: وإنما أنكروا عليه الغلو في التشيع، وأما في الرواية فقد احتمله الناس ورووا عنه.
وقال الحافظ في التقريب (٤٩٢ بتصرف): صدوق يخطئ، رمي بالغلو.

الأسدي[١]، وسالم بن أبي حفصة[٢]، وقال فيه: ليس بالقوي[٣]، وسعيد بن عمرو بن أشوع[٤]، وقال فيه: ليس به بأس[٥]، وسعيد بن محمد بن سعيد الجرمي[٦]، وعبّاد بن يعقوب الرواجني[٧]، وعلي بن الجعد[٨]، وغيرهم.

(١) قال فيه البخاري: يقال: كان مختارياً من شرط المختار بن أبي عبيد.
ووثقه وكيع، وكذّبه الخليلي، وقال فيه الحافظ: صالح الحديث، رمي بالغلو. انظر: التاريخ الكبير (٣/ ٢٤٦)، الإرشاد، تهذيب الكمال (٨/ ٥٠٦)، تقريب التهذيب (١٨٣٦).

(٢) قال فيه الإمام أحمد: كان شيعيا له رأي ما أظن به بأساً، قال عبد الله: يعني في الحديث، وكذا نسبه للشيعة: يحيى بن معين، وقال فيه أبو حاتم: هو من عُتّق الشيعة، يكتب حديثه ولا يحتج به. انظر: العلل ومعرفة الرجال (١٢٩٥)، تاريخ الدوري (٢٣٠٩)، الجرح والتعديل (٤/ ١٨٠).

(٣) الضعفاء (٢٣١).

(٤) قال فيه الجوزجاني: غال زائغ. انظر: أحوال الرجال (رقم٧١)، وقال فيه الحافظ في التقريب (٢٣٦٨): ثقة رمي بالتشيع.

(٥) تهذيب الكمال (١١/ ١٦).

(٦) قال فيه يحيى بن معين: صدوق، ووثقه أبو داود.
قلت: جاء في أخباره: كان إذا حدث فجرى ذكر النبي ﷺ سكت، وإذا جرى ذكر علي، قال: ﷺ.
وقال فيه الذهبي: صدوق يتشيع. انظر: تاريخ بغداد (١٠/ ١٢٣)، تهذيب الكمال (١١/ ٤٦)، الكاشف (١٩٥١).

(٧) ممن روى عنه البخاري، وكان ابن خزيمة يقول فيه: حدثنا الثقة في روايته، المتهم في دينه عباد بن يعقوب.
قلت: وأخباره في الغلو مشهورة، وهو صاحب قصة: من حفر البحر؟ انظر: الإكليل للحاكم (ص٤٩)، الكفاية (١٣١)، تهذيب الكمال (١٤/ ١٧٧).
وتحديث ابن خزيمة عنه كان في بداية الأمر، ثم تركه لبدعته، روى الخطيب البغدادي في الكفاية (١٣٢) عنه أنه سئل عن أحاديث لعباد بن يعقوب فامتنع منها، ثم قال: كنت أخذت عنه بشريطة، والآن فإني أرى أن لا أحدِّث عنه لغلوه.اهـ.

(٨) قال الحافظ ابن حجر في التقريب (٤٦٩٨): ثقة ثبت رمي بالتشيع.اهـ.
قلت: ونُقل عنه في ترجمته أنه لما ذُكر عنده قوله ﷺ في الحسن: إن ابني هذا سيد. قال: ما جعله سيداً؟!
وتوجيه ذلك مع نقل ن تشيعه، أنه كان يذمُّ الصلح مع معاوية ﷺ، ويؤكد ذلك ما أُثر عنه من قوله في معاوية ﷺ: ما أكره أن يعذِّبه الله. انظر: تاريخ بغداد (١٣/ ٢٨١)، تهذيب الكمال (٢٠/ ٣٤٧).
وقد ذكر عنه الخطيب البغدادي غير ذلك من أخبار الطعن في الصحابة، فنسأل الله السلامة والعافية.

خامسًا: لو كان شيعيًا إماميًا، لكان متبعًا لهم في الأصول والفروع، والمنقول عنه يخالف ذلك، فهو قد ألّف كتابًا في مناسك الحج، جعله على مذهب الشافعي[١]، ولعلَّ هذا من ضمن الأسباب التي جعلت غير واحد من أهل العلم ينسبه إلى الشافعية، كابن الأثير الذي نسب له كتاب المناسك المذكور قائلاً: وكان شافعيَّ المذهب، له مناسك، ألَّفها على مذهب الشافعي[٢]، والتاج السبكي في طبقاته[٣]، وابن قاضي شهبة، الذي قال في ترجمته: وأخذ عن يونس بن عبد الأعلى، وكان أفقه مشايخ مصر وأعلمهم بالحديث، وكان كثير التهجد والعبادة[٤].

---

(١) جامع الأصول (١/ ١٩٦)، وعنه: السخاوي في بغية الراغب المتمني (٩٦)، ومن المتأخرين: حاجي خليفة في كشف الظنون (٢/ ١٨٨٣)، وسمّاه: مناسك النسائي، وبهذا العنوان ذكره عمر كحالة في معجم المؤلفين (١/ ٢٤٤)، لكن دون أن يذكر أنه مؤلَّف على مذهب ا لشافعي.

قلت: وممّا يتعجّب منه ما جاء في كلام الأميني محقّق كتاب الخصائص من عدِّ النسائي من المتعصِّبين لمذهب الشافعي، وأن هذا حمله على رواية «الأحاديث الضعيفة المنسوبة إلى النبي ﷺ لتأييد نزعات المذهب الذي كان يحبه« - وهذه عبارة الأميني كما في مقدّمة تحقيقه (٣٤).

وتغافل هذا الأميني عن الأحاديث الضعيفة التي ذكرها النَّسائي في كتابه خصائص علي ﷺ، لا، بل احتمى بعبارة الحافظ ابن حجر من أن كثيراً من الأحاديث التي رواها النسائي إنما كانت بأسانيد أكثرها جياد، وذكرها في أول كلامه مسبّقًا لها بقوله: لأنه - أي النسائي - جمع بين دفتيه أحاديث صحيحة، بعيدة عن الشك والجرح والقدح، وعن أسانيد ثابتة فهو كما قال ابن حجر: تتبع النسائي ما خص به علي من دون الصحابة فجمع من ذلك شيئا كثيرا بأسانيد أكثرها جياد.اهـ.

وعلى ما سبق، فينظر: أي الرجلين أحقُّ بوصف التعصب لمذهبه؟!

(٢) جامع الأصول (١/ ١٩٦).

(٣) الطبقات الكبرى (٣/ ١٤).

(٤) طبقات الشافعية (١/ ٨٨).

وأما شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فقد عدّ النسائيَّ وغيره من المصنِّفين الجامعين لحديث النبي ﷺ من أهل الحديث، وذلك حينما سُئل عن مذاهب المحدثين الفقهية، فأجاب بجواب طويل، جاء فيه: وأما مسلم؛ والترمذي؛ والنسائي؛ وابن ماجه؛ وابن خزيمة؛ وأبو يعلى؛ والبزار؛ ونحوهم؛ فهم على مذهب أهل الحديث، ليسوا مقلِّدين لواحد بعينه من العلماء، ولا هم من الأئمة المجتهدين على الإطلاق، بل هم يميلون إلى قول أئمة الحديث كالشافعي؛ وأحمد؛ وإسحاق وأبي عبيد؛ وأمثالهم[1].

وسواءً عُدَّ الإمام النسائي شافعيـًا في الفروع، أم عُدَّ من فقهاء أهل الحديث، فهو في كلا الحالتين، بعيد عن مدرسة الإمامية الفقهية، وقد أُثني على فقهه وحسن استنباطه رحمه قال الحاكم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: فأما كلام أبي عبد الرحمن على فقه الحديث فأكثر من أن يذكر في هذا الموضع، ومن نظر في كتاب السنن له تحيَّر في حسن كلامه[2].

سادسـًا: أن يقال: إن مجرد إفراد النسائي كتابـًا في فضل عليٍّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، لا يجعله متشيعـًا، بل هو أمر يُشكر له ويُحمد، ونرجو أن يكون في ميزان حسناته يوم القيامة، وقد أفرد غيرُه من العلماء غيرَ عليٍّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ بمؤلَّفات خاصة، وما طعن فيهم أحد، بل قد أفرد غيرُه علياً رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ بمؤلَّف مستقل، ولم ينسب أحدٌ منهم إلى التشيع[3].

(١) مجموع الفتاوى (٢٠/ ٤٠).

(٢) معرفة علوم الحديث (٢٨١).

(٣) نرى ابن أبي الدنيا (ت٢٨١هـ) قد أفرد مصنفـًا خاصـًا في مقتل علي رضي ا لله عنه، وكذا صنع الطبراني (ت٣٦٠هـ) فيما يتعلق بمقتل الحسين رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، ولأبي الحسن ابن المغازلي (ت٤٨٣هـ)، كتاب: مناقب علي بن أبي طالب، ولشمس الدين ابن الجزري (ت٨٣٣هـ)

ومع ذلك، فإن النسائيرَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يكتف بهذا، بل أفرد مصنَّفًا كاملاً في فضائل الصحابة رضي الله عنهم[1]، ابتدأ فيه بذكر فضائل أبي بكر الصديق، ثم ما جاء فيه وفي عمر بن الخطاب، ثم كذلك مع عثمان بن عفّان، ثم ربّع بذكر شيءٍ من فضائل عليّ بن أبي طالب، ثم ما جاء في فضائل سائر الصحابة رضي الله عنهم جميعًا.

فإن كانت أقوى الأسباب في رميه بالتشيُّع هو تأليفه لكتاب خصائص علي رضي الله عنه، فها هو أيضًا قد ألّف في مناقب الصحابة، وهورَحِمَهُ ٱللَّهُ قد بيّن أن سبب تأليفه لذاك الكتاب هو السعي في هداية المتحاملين على عليٍّ رضي الله عنه من أهل الشام.

- خبر ظاهره تشنيع النسائي على معاوية رضي الله عنه، ورميه إياه بدفع الرّشى للوضع في فضائله، والردُّ عليه:

ومن الأخبار التي تساق في بيان تشيّع الإمام النسائي، أو على الأقل في نسبته لمعاداة معاوية رضي الله عنه، ما روي عن أبي منصور تكين الأمير، إذ يقول: قرأ

كتاب: مناقب أسد الله الغالب، وكلُّها مطبوعة.

وللموفق المكّي الحنفي (ت٦٥٨هـ) صاحب كتاب مناقب أبي حنيفة، كتاب في مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، ذكره الزركلي في أعلامه (٧/ ٣٣٣) ورمز له بأنه مطبوع، ولم أطلع عليه، وليوسف النبهاني (ت١٩٣٢م) عدة أربعينيات في الخلفاء الراشدين، ومنهاك أربعون في فضائل علي رضي الله عنه، ولم يطبع، انظر: الأعلام (٨/ ٢١٨).

وللحافظ الذهبي (ت٧٤٨هـ) كتاب: فتح المطالب في مناقب علي بن أبي طالب. انظر: تذكرة الحفاظ (١/ ١٤).

وتتبع ما أُلف في عليٍّ رضي الله عنه استقلالاً يطول، وفيما ذكر يكفي في التدليل للمطلوب.

(١) طبع بتحقيق: د. فاروق حمادة - دار الثقافة - المغرب - ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م، وطبع مرة أخرى بتحقيق وتعليق: محمد بن عبد الله بن ثابت المطري العتمي، ط. مكتبة الرضوان - ٢٠٠٦م.

عليَّ أبو عبد الرحمن النسائي كتاب الخصائص، فقلت له: حدثني بفضائل معاوية، فجاءني بعد جمعة بورقة فيها حديثان، فقلت: أهذه بس؟ فقال: وليست بصحاح، هذه غرِم معاويةُ عليها الدراهم، فقلت له: أنت شيخ سوء، لا تجاورني، فقال: ولا لي في جوارك حظ، وخرج[1].اهـ.

وعند النظر في إسناده لم أجد تراجم لرجلين في إسناده، وهما محمد بن الحسن بن عمر الصيرفي، وإبراهيم بن نصر البزار، مع التنبيه على أنّ رواية ابن العديم لهذا الخبر، إنما هي وجادة، وجدها بخط أبي طاهر، كما أفصح بذلك، وهي من قبيل المنقطع، كما نصّ على ذلك كثير من أهل العلم، ولا يقوِّي شأن هذه الوجادة ما اقترن به من إجازة لكونها عامة، ولعلّ ما سبق هو الذي حمل السخاويَّ على تضعيف هذا الأثر بقوله بعد ذِكره له: لا يصح[2].

ومع احتمالٍ ضعيفٍ بثبوت هذا الأثر، أرى أن أقوم بتوجيه ما فيه، تتميماً لبحث نسبة النسائي للتشيع، فأقول وعلى الله الاعتماد:

- إن ثبت هذا عن النسائي فهي هفوة عظيمة، ما كان ينبغي أن تصدر من أمثاله في حقِّ معاوية ﷺ، ولعلّها من أخطر التهم التي وُجِّهت إلى معاوية ﷺ من قبل أحدٍ من أهل الحديث، إذ لو أُخذت على

(١) أخرجه ابن العديم في كتاب بغية الطلب (٢/ ٧٨٥) فقال: قرأت بخط الحافظ أبي طاهر أحمد بن محمد السلفي، وأخبرنا به اجازة عنه أبو علي حسن بن أحمد بن يوسف وغيره، قال: قرأت على أبي عبد الله يعني محمد بن أحمد بن إبراهيم الرازي بالإسكندرية عن أبيه أبي العباس قال: أخبرنا أبو عبد الله محمد بن الحسن بن عمر الصيرفي، قال: حدثنا أبو إسحاق إبراهيم بن نصر البزاز، وكتبه لي بخطه، قال: حدثنا علي بن محمد الكاتب المادرائي قال: حدثني أبو منصور تكين الأمير قال: فذكره.

(٢) بغية الراغب المتمني (١٣١).

ظاهرها لفُهم منها أن معاوية ﷺ كان يدفع الأموال لمن يضع في فضله الأحاديث، وهذا شيءٌ لم يقله أحد قَبل النسائي ولا بعده في حقِّ معاوية ﷺ، وقد قلّبت النظر وأعملت الفكر في هذه العبارة لعلّي أصل إلى معنىً آخر غير المتبادر إلى الذهن، فوجدتها صريحةً في الطعن الشديد في معاوية ﷺ، يؤكد ذلك، مفاصلةُ أبي منصور الأمير للنسائي عند سماعه هذا الطعن منه، ومفارقته له، على أنه قد يقال في الاعتذار عنه أن هذا لو ثبت؛ فلعلّه كان في فترة من فترات حياته، لا يلزم أنه استمر عليها، لما نرى من حسن تعامله مع سائر الصحابة، وحرصه على ذكر ما وقف عليه من فضائل لهم، أو ما صحّ عنده في هذا الأمر، وذلك في كتابه النافع (فضائل الصحابة)، وقد سبقت الإشارة إليه - ويأتي مزيد تفصيل في الحديث عنه-، ومن ضمن من ذكر حديثًا في فضله، الصحابيُّ الجليل عمرو بن العاص[1]، وهذا ممّا يتعجب منه، - إن قلنا بثبوت طعن النسائي في معاوية ﷺ - إذ كيف يُذكر فضل الرجل الثاني في عسكر معاوية، بينما يُذمُّ هو ﷺ؟ وهو الذي كان خير الرجلين، كما وصفه بذلك الحسن، وأقسم عليه[2]، وذلك في روايته لحديث الصلح بين معاوية والحسن بن علي ﷺ! فلعلَّ النسائي قال هذا القول في فترة زمنية أثناء طلبه، ولم يستقر عليه إلى مماته، والله أعلم.

(١) وبوّب له: باب عمرو بن العاص ﷺ، وفيه قوله ﷺ: فزع الناس بالمدينة مع النبي ﷺ فتفرَّقوا، فرأيت سالما احتبى سيفه فجلس في المسجد، فلما رأيت ذلك، فعلت مثل الذي فعل، فخرج رسول الله ﷺ فرآني وسالمًا وأتى الناس، فقال: «أيها الناس، ألا كان مفزعكم إلى الله ورسوله، ألا فعلتم كما فعل هذان الرجلان المؤمنان».

(٢) انظر: صحيح البخاري (٢٧٠٤).

- ومما يجعلني أميل إلى ذلك، مع ما سبق من ذكره لفضائل الصحابة ﷺ، ما نُقل عنه من تعظيم في حقِّ معاوية ﷺ خاصة، إذ يقول في حقِّه لما سئل عنه: إنما الإسلام كدار لها باب، فباب الإسلام الصحابة، فمن آذى الصحابة إنما أراد الإسلام، كمن نقر الباب إنما يريد دخول الباب، قال: فمن أراد معاوية فإنما أراد الصحابة[1].

- فإن كان للنسائي موقفٌ خاصٌ من معاوية ﷺ دون من سواه من الصحابة الذين قاتلوا علياً، فهذا أمرٌ قد سار عليه بعض المحدِّثين الذين تكلّم الناس في مذهبهم العقديِّ كعلي بن الجعد والحاكم وغيرهما[2]، وهو أمر غير مقبول، ولم ينتشر بين طبقات أئمة الحديث، بل مات بموت أصحابه، وإن كان النسائيُّ إنما صادف أناساً مغالين في معاوية، فرأى من باب السياسة الشرعية أن يكبح جماح غلوِّهم، فقال ما قال في حقه من عبارات مختلفة، هذه أشدُّها، معلّلاً ذلك بأن الأحاديث في فضل معاوية لا تصح، أو أن معاوية مهما بلغ من الفضل فإنه لن يصل إلى مرتبة عليٍّ ﷺ وسابقته، فهذا أمرٌ قد يوافق عليه من حيث الجملة، أما بالنسبة لقوله المذكور هنا – إن ثبت عنه –، فهو منكرٌ من القول، لا يليق بمن هو أقلّ منزلة من معاوية، فكيف يقال في حقِّه، فغفر الله للإمام النسائي.

- وإن كان النَّسائيُّ قد قال ما قال معتقداً له، مصرّاً عليه، لم يتراجع عنها، فهي هفوة عظيمة، ما كان ينبغي أن تصدر منه، ومع ذلك، فقد قال أشدَّ

(١) سبق توثيق ذلك عنه.

(٢) سيأتي توثيق ذلك عنهما.

من هذا القول من هو أجلُّ من النسائيِّ باتفاق فيمن هو أجلُّ من معاوية ﷺ باتفاق، ومع ذلك فما استغنى أحدٌ عن روايته، وأغمض المحدِّثون عن هذا الخطأ الشنيع الذي صدر منه، وقبلوا حديثه، وأعني بذلك الإمام عبد الرزاق الصنعاني، فيما نُقل عنه من كلامه في الفاروق عمر بن الخطاب ﷺ[1]، فتجاوز المحدِّثون هذه السقطة - إلا أفراداً منهم، وحرصوا على رواية حديثه، وملأوا به دواوينهم، ولم يعوِّلوا كثيراً على ما بدر منه، بل بالغ بعضهم فأصرّ على قبول حديثه ولو تلبَّس بما هو أشدّ من ذلك، فقال الإمام يحيى بن معين رَحِمَهُ اللَّهُ: لو ارتد عبد الرزاق ما تركناه حديثه[2]! ولم يقتصر الأمر على كلام عبد الرزاق في عمر

(١) جاء في ضعفاء العقيلي (٣/ ١٠٧) عن على بن عبد الله بن المبارك الصنعاني يقول: كان زيد بن المبارك لزم عبد الرزاق فأكثر عنه، ثم خرق كتبه ولزم محمد بن ثور، فقيل له في ذلك؟ فقال: كنا عند عبد الرزاق فحدَّثنا بحديث معمر عن الزهري عن مالك بن أوس بن الحدثان، الحديث الطويل، فلما قرأ قول عمر لعلي والعباس: فجئت أنت تطلب ميراثك من ابن أخيك، وجاء هذا يطلب ميراث امرأته من أبيها، قال عبد الرزاق: انظروا إلى الأنوك يقول: تطلب أنت ميراثك من ابن أخيك، ويطلب هذا ميراث امرأته من أبيها، ألا يقول رسول الله ﷺ ! قال زيد بن المبارك: فقمت فلم أعد إليه، ولا أروى عنه حديثاً أبداً.اهـ.

قلت: هذه هي الجملة الشنيعة التي صدرت من عبد الرزاق في حق أمير المؤمنين عمر الفاروق ﷺ، وكنت أوّلاً قد أعرضت عن ذكرها، واكتفيت بالإشارة لها، لشناعة ما جاء فيها، إلا أن كلام الذهبي الآتي في الردِّ عليها، استوجب أن يقف القارئ على ألفاظها، لمحاكاة الذهبي لها في الردِّ على عبارة عبد الرزاق، وأستغفر الله العظيم.

والحافظ الذهبي قد ساق هذا الخبر في السير (٩/ ٥٧٢) ثم تعقّبه قائلاً: هذه عظيمة، وما فهم قول أمير المؤمنين عمر، فإنك يا هذا لو سكتّ، لكان أولى بك، فإنّ عمر ﷺ إنما كان في مقام تبيين العمومة والبنوة، وإلا فعمر ﷺ أعلم بحق المصطفى، وبتوقيره، وتعظيمه من كل متحذلق متنطِّع، بل الصواب أن نقول عنك: انظروا إلى هذا الأنوك الفاعل - عفا الله عنه - كيف يقول عن عمر هذا، ولا يقول: قال أمير المؤمنين الفاروق؟ وبكل حال، فنستغفر الله لنا ولعبد الرزاق، فإنه مأمون على حديث رسول الله ﷺ صادق.اهـ.

(٢) جاء في كامل ابن عدي (٥/ ٣١١) وضعفاء العقيلي (٣/ ١١٠): عن أبي صالح محمد بن إسماعيل الضّراري يقول: بلغنا ونحن بصنعاء عند عبد الرزاق أن أصحابنا يحيى بن معين

الفاروق ﷺ، بل نُسب له أيضاً أنه طعن في عثمان ﷺ[1]، وفي معاوية ﷺ أيضاً[2]، وعمر وعثمان أجلُّ باتفاق من معاوية ﷺ، ومع ذلك فإنَّ جَمْع عبد الرزاق لحديث النبي ﷺ، وإمامته في هذا الشأن، قد شفع له عند المحدِّثين، وأقبلوا على رواية حديثه من كلِّ حدب وصوب.

وأحمد بن حنبل وغيرهما تركوا حديث عبد الرزاق، أو كرهوه، فدخلنا من ذلك غمٌّ شديد، وقلنا: قد أنفقنا ورحلنا وتعبنا، وآخر ذلك سقط حديثه! فلم أزل في غمٍّ من ذلك إلى وقت الحج، فخرجت من صنعاء إلى مكة فوافيت بها يحيى بن معين، فقلت له: يا أبا زكريا ما نزل من شيء بلغنا عنكم في عبد الرزاق؟ فقال: ما هو؟ قلت: بلغنا أنكم تركتم حديثه، ورغبتم عنه، فقال: يا أبا صالح لو ارتدَّ عبد الرزاق عن الإسلام ما تركنا حديثه.

(١) نسب ذلك له يحيى بن معين في قصة مختصرها أن أحمد بن حنبل بعث إليه رسولا ينهاه عن الرواية عن عبيد الله بن موسى لكونه يقع في معاوية، فأقرأه يحيى بن معين السلام وبعث إليه يقول: أنا وأنت سمعنا عبد الرزاق يتناول عثمان بن عفّان، فاترك الحديث عنه، فإن عثمان أفضل من معاوية. انظر: تاريخ بغداد (١٦/ ٦١٢).

إلا أنه قد نقل عن عبد الرزاق أنه كان ينفي عن نفسه الطعن في عثمان، فضلاً عن سائر الأربعة ﷺ، ففي تاريخ ابن عساكر (٣٦/ ١٨٩) بإسناده إلى أبي مسلم البغدادي قال: عبيد الله بن موسى من المتروكين، تركه أبو عبد الله أحمد بن حنبل لتشيُّعه، وقد عوتب أحمد بن حنبل على روايته عن عبد الرزاق، فذكر أنه رجع عن ذلك.

ثم أسند ابن عساكر عن أحمد قوله: سمعت سلمة بن شبيب أبا عبد الرحمن يقول: سمعت عبد الرزاق يقول: والله ما انشرح صدري قط أن أفضل عليّاً على أبي بكر وعمر، رحم الله أبا بكر، ورحم الله عمر، ورحم الله عثمان، ورحم الله عليّاً، ومن لم يحبهم فما هو بمؤمن، فإن أوثق عملي حبيٍّ إياهم، رضوان الله عليهم ورحمته أجمعين.

وقال ابن عدي في كامله (٦/ ٥٤٥) في ختام ترجمة عبد الرزاق: ولعبد الرزاق بن همام أصناف وحديث كثير، وقد رحل إليه ثقات المسلمين وأئمتهم، وكتبوا عنه، ولم يروا بحديثه بأساً، إلا أنهم نسبوه إلى التشيع، وقد روى أحاديث في الفضائل مما لا يوافقه عليها أحد من الثقات، فهذا أعظم ما رموه به من روايته لهذه الأحاديث، ولما رواه في مثالب غيرهم مما لم أذكره في كتابي هذا، وأما في باب الصدق فأرجو أنه لا بأس به، إلا أنه قد سبق منه أحاديث في فضائل أهل البيت، ومثالب آخرين مناكير.

(٢) انظر: ضعفاء العقيلي (١/ ١٠٦).

- وليس هذا الأمر خاصاً في عبد الرزاق، بل إن الناظر في تراجم العلماء، يجد بعض المحدِّثين قد تكلّم في معاوية رضي الله عنه خاصة، ومع ذلك، كان نظر علماء الحديث غالباً إلى رواية هذا الطاعن وحديثه، لا إلى مذهبه، فقبلوا حديثه - إلا أفراداً منهم، وفي حالات خاصة -، وردُّوا عليه مذهبه، فالحاكم رحمه الله صاحب المستدرك امتنع عن التحديث بشيء من فضائل معاوية رضي الله عنه، إذ دخل عليه أبو عبد الرحمن السلمي وهو في داره، لا يمكنه الخروج الى المسجد من جهة أصحاب أبي عبد الله بن كرّام، وذلك أنهم كسروا منبره ومنعوه من الخروج، فقال له السلمي: لو خرجت وأمليت في فضائل هذا الرجل - يعنى معاوية - لاسترحت من هذه المحنة، فقال: لا يجئ من قلبي، لا يجئ من قلبي، لا يجيء من قلبي[1]، ومع ذلك، فما تُرك حديث الحاكم، وتداول العلماء كتبه، وتوارثوا سماعها على مرِّ العصور، وذلك لحسن تصنيفه رحمه الله[2]، وما عدا الأمر بيان مذهبه العقدي ونسبته إلى شيء من التشيُّع[3]، وكذا يقال

(١) المنتظم (٧/ ٢٧٥).

(٢) وكان رحمه الله قد شرب ماء زمزم، ودعا ربه أن يرزقه حسن التصنيف، ووصفه بذلك الحافظ سعد بن علي الزنجاني، حينما سأله ابن طاهر عن أربعة تعاصروا: أيهم أحفظ؟ قال: من؟ قلت: الدارقطني، وعبد الغني، وابن منده، والحاكم؟ فقال: أما الدارقطني فأعلمهم بالعلل، وأما عبد الغني فأعلمهم بالأنساب، وأما ابن منده فأكثرهم حديثاً مع معرفة تامة، وأما الحاكم فأحسنهم تصنيفاً.
انظر: تبيين كذب المفتري (٢٢٨)، سير أعلام النبلاء (١٧/ ١٧١-١٧٤).

(٣) ورماه بعض أهل العلم بعبارة أشد من هذه، لكن على قلة، وعدم تسليم من غيرهم، فنرى ابن طاهر المقدسي يسأل شيخه أبا إسماعيل الأنصاري عن حاله، فيقول فيه أبو إسماعيل: ثقة في الحديث، غالٍ خبيث. ثم زاد ابن طاهر في تعريفه بالحاكم فقال: أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ المعروف بالحاكم صاحب تاريخ نيسابور أحد أركان الحديث والحفظ... إلى أن قال ابن طاهر: كان الحاكم شديد التعصب للشيعة في الباطن، وكان يظهر التسنن في

بالنسبة إلى عليِّ بن الجعد الذي نقل عنه أنه لا يكره أن يعذّب الله معاوية رضي الله عنه، ولكن لعلوِّ إسناده ما تركوا الرواية عنه، وتكلّموا في مذهبه العقدي[1]، وقل مثل ذلك في عبيد الله بن موسى شيخ البخاري، الذي نقل عنه الوقوع فيما معاوية رضي الله عنه[2]، ومع ذلك فما رُدّت روايته، وتناقلها المحدِّثون في كتبهم.

- لا يعدُّ مخالفاً غالياً من لم يثبت فضلاً خاصاً لمعاوية رضي الله عنه، بمجرَّد موقفه هذا، بل لا بد أن يرافق هذا أمور أخرى تُخرج الرجل من دائرة السنة إلى دائرة البدعة، فإسحاق بن راهويه الإمام العلم، أُثر عنه قوله: لم يصح في فضل معاوية حديث[3]، ومع ذلك فلم ينسبه أحد إلى بدعة، وكذا يقال في حقِّ البخاري الذي لم يذكر في صحيحه شيئاً من مناقب معاوية رضي الله عنه، بل بوّب لخبر يتعلّق بمعاوية رضي الله عنه بقوله: باب ذكر معاوية، وما عُدّ هذا منه انتقاصاً لمعاوية رضي الله عنه، ولا نسب البخاري إلى شيء من البدع، وعُدَّ في هذا متابعاً لشيخه إسحاق بن راهويه رضي الله عنه، على ما ذهب إليه الحافظ ابن حجر[4]، فالنسائي رحمه الله حينما نفى ثبوت أي حديث خاص في فضل معاوية، كان مسبوقاً بنحو من هذا، والله أعلم.

التقديم والخلافة، وكان منحرفاً غالياً عن معاوية وأهل بيته، يتظاهر به ولا يعتذر عنه. اهـ من المنثور من الحكايات والسؤلات (٢٤)، بتصرف يسير.
وكان الحافظ الذهبي قد نقل كلام الأنصاري السابق، ثم نفى عنه الغلو، ثم نقل الذهبي كلام ابن طاهر اللاحق في تشيع الحاكم. انظر: انظر: سير أعلام النبلاء(١٧/ ١٧٤).

(١) مرّ معنا قريباً ما يتعلّق به.

(٢) مرّ معنا قريباً نسبة أحمد بن حنبل هذا له، وطلبه من يحيى بن معين ترك الرواية عنه.

(٣) سير أعلام النبلاء (٣/ ١٣٢).

(٤) انظر: فتح الباري (٧/ ١٠٤).

وهذا ما تبيّن لي فيما يتعلّق بالإمام النسائي ونسبته إلى التشيع، أو إلى معاداة معاوية ﷺ، أو في الجواب عن الخبر الأخير المتعلّق بطعن النسائي في معاوية ﷺ -إن صحّ ذلك عنه، والحمد لله رب العالمين.

المطلب الثاني: منهج الإمام النسائي في كتابه فضائل الصحابة، ومقارنته بسائر الكتب الخمسة.

ولبيان شيءٍ من حسن تصنيف النسائي رحمه الله لكتاب فضائل الصحابة، وما امتاز به عن غيره من أصحاب الكتب المذكورة في بحثي هذا، أحبُّ أن أختم حديثي بذكر النتائج المتعلقة به، والتي خلُص فيها بحثي في المقارنة بين كتب المناقب في صحيح مسلم والسنن والأربعة، فأذكر ما انفرد به النسائي من أبواب، وأشير إلى ما زاده على غيره من أحاديث الفضائل المتعلِّقة ببعض الصحابة، وكذا ما ساوى فيه غيره من أئمة الحديث من حيث العدد، وهي كالآتي:

أولاً: الأبواب التي انفرد بها النسائي في الفضائل:

١- فضل أبناء الأنصار.

٢- فضل أبناء أبناء الأنصار.

٣- فضل أبي بكر وعمر.

٤- فضل أبي بكر وعمر وعثمان.

٥- فضل أبي بكر وعمر وعثمان وعلي.

٦- أبو زيد.

٧- أبو سلمة.

٨- آسيا بنت مزاحم.

٩- أسيد بن حضير.

١٠- الأشج بني عصر.

١١- أصحمة النجاشي.

١٢- أم الفضل.

١٣- أم سليم[١].

١٤- أم عبد[٢].

١٥- أنس بن النضر.

١٦- ثابت بن قيس بن شمّاس.

١٧- حارثة بن النعمان.

١٨- حاطب بن بلتعة.

١٩- حرام بن ملحان.

٢٠- حمزة والعباس[٣].

٢١- زيد بن ثابت.

---

(١) وعند مسلم: من فضائل أم سليم أم أنس وبلال.

(٢) وعند مسلم: من فضائل عبد الله بن مسعود وأمه.

(٣) أفرد كلٌّ من ابن ماجه والترمذي باباً في فضائل العباس، وكذا فعل النسائي وذكر فيه أربعة أحاديث، لكنه بوّب له أيضاً مع حمزة، والحديث المذكور في هذا الباب هو في فضل حمزة ﷺ.

٢٢- زيد بن عمرو.

٢٣- سارة.

٢٤- سالم مولى أبي حذيفة.

٢٥- سعد بن عبادة.

٢٦- صهيب بن سنان.

٢٧- عباد بن بشر.

٢٨- عبد الله بن رواحة.

٢٩- عبيدة بن الحارث.

٣٠- عمار بن ياسر.

٣١- عمرو بن حرام.

٣٢- قرّة.

٣٣- مريم بنت عمران.

٣٤- معاذ بن جبل.

٣٥- معاذ بن عمرو بن الجموح[1].

٣٦- المهاجرون والأنصار.

٣٧- هاجر.

٣٨- هشام بن العاص.

---

(١) الحديث عام فيه وفي غيره من الصحابة ﷺ.

ثانياً: الأحاديث التي زادها الإمام النسائي على غيره من أصحاب الكتب الخمسة:

١- في فضل أبي عبيدة: أخرج ثمانية أحاديث، بينما عند مسلم هي ثلاثة أحاديث.

٢- في فضل أبي بن كعب: أخرج خمسة أحاديث، بينما هي عند مسلم: أربعة أحاديث، وعند الترمذي: حديثًا واحداً.

٣- في فضل أسامة بن زيد: أخرج أربعة أحاديث، بينما هي عند الترمذي ثلاثة أحاديث.

٤- في فضل أسماء بنت عميس: أخرج حديثين، وكذا فعل مسلم إلا أن شارحي كتابه جمعوا بين جعفر وأسماء وأهل السفينة في باب واحد.

٥- فيما يتعلّق بفضائل الأنصار، قسم النسائي الأحاديث الواردة على الأبواب التالية:

أ- ذكر قول النبي ﷺ: «لولا الهجرة لكنت امرأ من الأنصار»: وذكر فيه تسعة أحاديث.

ب- حب النبي ﷺ الأنصار: وذكر فيه ثلاثة أحاديث.

ج- الترغيب في حب الأنصار رضي الله عنهم: وذكر فيه حديثًا واحداً.

د- التشديد في بغض الأنصار رضي الله عنهم: وذكر فيه أربعة أحاديث.

ه- ذكر خير دور الأنصار رضي الله عنهم: وذكر فيه ثلاثة عشر حديثًا.

و- أبناء الأنصار ﷺ: وذكر فيه حديثًا واحداً.

ز- أبناء أبناء الأنصار ﷺ: وذكر فيه حديثًا واحداً أيضًا.

فيكون مجموع الأحاديث الواردة في فضائل الأنصار: اثنين وثلاثين حديثًا.

وأما في سائر الكتب الخمسة: فعند مسلم أحاديث فضائل الأنصار بلغ عددها اثني عشر حديثًا، وعند ابن ماجه كانت ثلاثة أحاديث، بينما بلغت عند الترمذي خمسة عشر حديثًا، وهذه الأحاديث عند مسلم والترمذي في أبواب متنوعة في فضل الأنصار، سبق ذكرها في الجدول التفصيلي.

٦- في فضائل بلال بن رباح، ذكر النسائي ثلاثة أحاديث في فضله، وكذا العدد عند مسلم، إلا أن شراح صحيح مسلم جمعوا بينه وبين أم سليم في التبويب، وكان في الحديث الثالث من هذه الأحاديث ذكرٌ لفضل بلال ﷺ، واقتصر الترمذي في جامعه على ذكر حديث واحد في فضل بلال ﷺ.

٧- ذكر النسائي في فضل حذيفة بن اليمان حديثين، بينما اقتصر الترمذي على ذكر حديث واحد في فضله.

٨- في الباب الذي عقده في فضل الحسن والحسين ﷺ ذكر النسائي احدى عشر حديثًا، بينما ما جاء في فضلهما مجتمعين عند مسلم خمسة أحاديث، وعند ابن ماجه أربعة أحاديث، وفاق الترمذيُّ الجميعَ فيما يتعلّق بالحسن ﷺ وحده، فروى في فضله سبعة عشر حديثًا.

٩- ذكر النسائيُّ في فضل خالد بن الوليد حديثين اثنين، بينما اقتصر الترمذي على حديث واحد في فضله، رضي الله عنه.

١٠- ذكر النسائي في فضل الزبير بن العوام ستة أحاديث، وهي كذلك عند مسلم، لكن شركه في هذه الستة طلحة رضي الله عنهم، كما بوّب لذلك شراح صحيح مسلم.

١١- روى في فضل عبد الله بن مسعود وحده واحداً وثلاثين حديثاً، وهو أكثر من روي في فضائله عند الخمسة.

ثالثا: ما ساوى فيه الإمام النسائي غيره من أصحاب الكتب الخمسة:

١- ساوى الترمذيَّ في عدد الأحاديث الواردة في فضل سعد بن أبي وقاص، فكلاهما روى في فضله ستة أحاديث، وفاقهما مسلمٌ في هذا؛ فروى في فضله ثمانية أحاديث.

٢- ساوى مسلماً في عدد الأحاديث الواردة في فضل سعد بن معاذ، فكلاهما روى في فضله خمسة أحاديث.

٣- ساوى الترمذيَّ في عدد الأحاديث الواردة في فضل عبد الله بن عباس، فكلاهما روى في فضله ثلاثة أحاديث.

٤- ساوى الترمذيَّ في عدد الأحاديث الواردة في فضل عبد الله بن عمر، فكلاهما روى في فضله حديثاً واحداً، وفاقهما مسلمٌ فروى في فضله حديثين.

٥- ساوى الترمذيَّ في عدد الأحاديث الواردة في فضل فاطمة رضي الله عنها، فكلاهما روى في فضلها ثمانية أحاديث.

الخاتمة والنتائج

قمت بفضل الله ورحمته بإنجاز ما أردت ذكره في هذا البحث المتعلِّق بالاتجاه العقدي عند الأئمة الخمسة، وهذه أهم النتائج التي توصّلت إليها:

- اتفاق الأئمة الخمسة في أصول الاعتقاد.
- اهتمام المصنِّفين في تلك العصور في الردّ على القدرية خاصة في باب القدر.
- اهتمامهم كذلك بالردِّ على المرجئة في باب الإيمان.
- اتفاق الأئمة الخمسة على البدء بذكر فضائل أبي بكر الصديق ﷺ في أبواب الفضائل من كتبهم.
- لا يكفي ما نقل من موقف النسائي من معاوية ﷺ في إثبات تشيّع النسائي.

تم بحمد الله

قبس من المقدمة

مواصلةً للسُّنَّة الحسنة التي تقدّمت في دورتيْن سابقتين من « ملتقى أعلام الإسلام »، كانا لأول حول الإمام البخاري، والثاني حول الإمام أحمد رحمهما الله، وبعد غيابٍ لمُدّة قدّرها الله، نواصل هذه الدورة الجديدة من «ملتقى أعلام الإسلام»، والذي يُعقد حول ثُلَّة من أئمة السُّنّة الأفذاذ، وهم : الإمام مسلم، وأصحاب السنن الأربعة : أبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، رحمهم الله جميعًا؛ ليكتملَ عقد أصحاب الكتاب الستّة التي هي دواوين الإسلام وأصوله العظام.

يضم هذا الكتاب الأبحاث التي قدّمها المشاركون حول هؤلاء الأئمة الخمسة، وهم نخبة من المتخصصين في العلوم الإسلامية عامة، والحديث والفقه والعقيدة خاصة، والذين جرى انتخابهم من اللجنة العلمية للملتقى بعناية، ولبّوا الدعوة مشكورين لإثراء هذا الملتقى بالأوراق البحثية النفيسة التي تشمل محاورَه المتنوعة، والتي تُلقى على مدار أربعة أيام في الفترة من ١٣ ربيع الآخر ١٤٤٦هـ/ الموافق ١٦ أكتوبر ٢٠٢٤م إلى ٢٠ ربيع الآخر ١٤٤٦هـ /الموافق ٢٣ أكتوبر ٢٠٢٤م، (عن بُعد)، وتنظِّمه مبرة الآل والأصحاب بدولة الكويت.

نرجو من الله أن ينفع بهذا الملتقى كلَّ من أعدّ له، وشارك فيه بالمحاضرة، أو التعقيب، أو الحضور، أو الفائدة، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

هاتف : ٢٢٥٦٠٢٠٣ – فاكس: ٢٢٥٦٠٣٤٦
www.almabarrah.net
E.mail : almabarrh@hotmail.com
almabarrah